مبادئ الاقتصاد السياسي

دكتور
خالد سعد زغلول حلمي
كلية الحقوق - جامعة الكويت

١٩٩٨



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وأنزَلَ الـلّـهُ عَلَيكَ الـكِتَابَ وَالحِـكـمَةَ وَعَلّمَكَ مَالَم تَكُن تَعلَمُ وَكَانَ فَضلُ اللّهِ عَلَيكَ عَظِيماً ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النساء ١١٣)



مقـــــدمة

جرى العرف الاقتصادى على التمييز بين ما يعرف بالتحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى .

وينصرف التحليل الاقتصادى الجزئى الى دراسة الوحدات الفردية وظواهرها الاقتصادية والمشكلات المتعلقة بها . وقد وصف هذا النوع من التحليل الاقتصادى بالجزئى بالنظر إلى أن أية وحدة من الوحدات الفردية أنما تكون جزئا بالمقارنة بكل الوحدات فى مجموعها .

ويقوم التحليل الجزئى بدراسة سلوك المستهلك الفرد الذى يهدف إلى أشباع حاجاته المتعددة من الموارد المحدودة ، ويقوم بدراسة سلوك المنتج الذى يهدف إلى الحصول على أقصى ربح . أما التحليل الكلى فهو يدرس سلوك المستهلكين والمنتجين ككل ، فالاهتمام هنا بسلوك الاستهلاك والانتاج والاستثمار والادخار لكل أفراد المجتمع ، فالتحليل الاقتصادى الكلى يدرس العوامل المؤثرة فى حجم الاستهلاك ، والانتاج ، والعوامل المؤثرة فى تحديد الاستثمار والادخار داخل المجتمع .... وهكذا ... تكون الدراسة فى صورة كلية .

ويدرس التحليل الاقتصادى الكلى المشكلة الاقتصادية على المستوى القومى بأكمله ، وهنا يكون الهدف من الدراسة هو بيان كيف يحصل المجتمع على أكبر قدر ممكن من الدخل من موارده المحدودة ، ويتم ذلك بالطبع عن طريق توظيف وتشغيل كل هذه المورد تشغيلا كاملا يجعل الدخل القومى دائما فى أعلى مستوياته . ومن هنا يطلق على التحليل الكلى فى بعض الأحيان دراسة نظرية التوظيف أو نظرية العمالة، فالتحليل الكلى يدرس العوامل التى تحدد حجم الدخل القومى أو الناتج

من أجل تحقيق مستوى من الدخل القومى يضمن توظيف وتشغيل كل الموارد الاقتصادية فى المجتمع .

والدخل القومى فى أى مجتمع يتحدد عن طريق الترابط بين لآثار والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، فهناك آثار للنقود ومستوى الأسعار والفائدة والادخار والاستثمار على الناتج القومى النهائى . وهكذا يكون الأسلوب المتبع من دراسة التحليل الكلى والعوامل التى تحدد الدخل القومى هو دراسة العلاقة بين المكونات أو الأنشطة أو المتغيرات الاقتصادية فى المجتمع وبيان كيف أنها فى مجموعها تحدد الدخل القومى ، وليس الغرض بالطبع عند دراسة التحليل الكلى أن يكون لدينا مفاهيم ونظريات عن محددات النشاط الاقتصادى ولكن الهدف الأكبر والأهم هو ايجاد النظريات والمفاهيم التى تبنى عليها السياسات والآجراءات الاقتصادية التى تحقق للمجتمع أهدافه الاقتصادية من زيادة فى مستوى الدخل القومى وتشغيل تام لكل مواردة الاقتصادية .

وينقسم هذا المؤلف إلى قسمين :

يتناول القسم الأول موضوع علم الاقتصاد ويتضمن الأبواب التاليه :

الباب الأول : علم الاقتصاد .

الباب الثانى : النظم الاقتصاديه .

الباب الثالث : الانتاج .

الباب الرابع : تنظيم المشروعات .

الباب الأول
علـم الاقتصـاد

سنتناول الباب الأول فى فصول ثلاثه على النحو التالى :

الفصل الأول : نشأه علم الاقتصاد ٠

الفصل الثانى : منهج البحث في علم الاقتصاد٠

الفصل الثالث : المشكله الاقتصاديه ٠

الفصل الأول
نشـأة علـم الاقتصـاد

لقد حظيت العلوم الاقتصادية بأهتمام الانسان منذ القدم لأنها تتصل اتصالا مباشرا بنشاطه وكيفية اشباع حاجات ومبادلة ما ينتجه من سلع مع ما ينتجه فرد آخر ، إلا أنه لم يدون آراءه في هذا المجال في مخطوطات خاصة ، بل جاءت مبعثرة ومتفرقة فيما دون من مخطوطات تصور العلاقات الاجتماعية الإنسانية التي كانت سائدة حينذاك ٠

فإذا نظرنا إلى بعض الحقائق التاريخية نلاحظ أن جمهورية أفلاطون التي أنشئت في الفترة (٤٢٩ - ٣٤٧ ق٠م) توضح صورة لما كان عليه المجتمع الإغريقي ، إذ قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات : طبقة الحكام وطبقة المحاربين وطبقة الصناعة ٠ كما رأى أرسو (٣٨٤ - ٣٢٢ق٠م) أن هناك ثلاث طرق للحصول على المعاش وهى الطرق الطبيعية ويقصد بها الزراعة والصيد وتربية المواشي ، والطرق غير الطبيعة ويقصد بها الأعمال التي تهدف إلى تحقيق ربح دون أي اعتبار آخر كالأقراص بفائدة ، والطرق المختلفة ويقصد بها استخراج السلع من الأرض ٠

كما أتبعت روما مبدأ حرية التجارة وأثناء فترات حروبها الطويلة وضعت الدولة نظاما دقيقا لتوزيع الغذاء والحبوب وشجعت الزراعة وتدخلت للحد من ارتفاع الأسعار وحاربت الربا الفاحش .

وفى العصور الوسطى نلاحظ أيضا أن معظم الآراء الاجتماعية كانت ذات مدلولات اقتصادية إذ نودي بتحريم الربا وتمجيد العمل وتحريم الرق ومقاومة السعي وراء الثروة على حساب الطبقات الكادحة.

كما قام أبن خلدون ببحث كثير من المسائل الاقتصادية ، إذا كتب عن تقسيم العمل والسكان وتدخل الدولة في أوجه النشاط .

ويتصل علم الاقتصاد اتصالا متينا بعلم السياسة ، فتدخل الدولة في الشئون الاقتصادية الداخلية ، وفى مبادلات أفرادها مع المقيمين في الدول الأخرى واشتراكها في عضوية هيئات ومنظمات اقتصادية تضم عدة دول جعل لهذا العلم وجها اقتصاديا ووجها آخر سياسيا ، وأصبحت تسميته بالاقتصاد السياسي ضرورة لازمة .

وكان الاقتصاد بمفهومة السياسي يعطى الانطباع عند التجاريين بتحقيقه حلولا للمشاكل العملية ، ومن ثم كان اتصاله عن قرب بالسياسة ، ثم بدأت بوادر الاقتصاد كعلم تظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعلى يد " الفزيوكرات " ثم تبلورت موضوعاته عند الفكر التقليدي حيث اتجه الشرح الإنجليز إلى تأكيد انفصال واستقلال الاقتصاد وعدم خلطة بالسياسات . وقد أصبح لعلم الاقتصاد دلاله بالمعنى الموضوعي بعيدا عن السياسة بالمفهوم العام باعتباره العلم الذي

يبحث في الثروات " وذلك بصفة خاصة على أثر ظهور كتاب " ثروة الأمم ، لآدم سيمث عام ١٧٧٦ .

The Wealth of Nations

وفى أواخر القرن التاسع عشر بدأ يظهر مع نشأة الاتجاه التجريدي في التحليل اصطلاح " الاقتصاد " كعلم ثم عادت المؤلفات من جديد تضيف إلى عنوانها كلمة " سياسي " فصار عنوان " الاقتصاد السياسي " شائعا مع زيادة تدخل الدولة واتخاذها العديد من الإجراءات والقوانين التي تؤثر فى كافة جوانب الحياة الاقتصادية للمجتمع .

تعريف علم الاقتصاد :

لقد تعددت تعريفات علم الاقتصاد في الفكر الاقتصادي ، فإذا ما استعرضنا كتب الاقتصاد ، لوجدنا أن كل كتاب يعرف علم الاقتصاد تعريفا يختلف عن الآخر ، وهذا الاختلاف والتباين في التعريفات لا يعنى أن علم الاقتصاد علم غير محدد المعالم ، بقدر ما يعنى أنه علم متعدد الجوانب يدخل في نطاقه الكثير من الظواهر ، ويتسع ليتداخل مع غيره من العلوم الأخرى ، كما يرجع ذلك إلى تطور هذا العلم من فترة لأخرى ومن ثم اختلاف نظرة الاقتصاديين إلى نطاق المشاكل التي يجب أن تختص بها الدراسة الاقتصادية .

ولعل ذلك هو السبب في أن كل كاتب يحاول أن يعرف علم الاقتصاد من زاوية قد تختلف عن تلك التي يعرفه منها غيره ، ولكن كل هذه التعريفات ، مهما اختلفت وتباينت ، فإنها في النهاية تتلاقى جميعها عند نقطة مركزية معينة يدرو حولها علم الاقتصاد وهذه النقطة هى ما تعرف بأسم المشكلة الاقتصادية .

وسنحاول فيما يلى أن نستعرض أهم تعاريف علم الاقتصاد :

عرف الاقتصادى الاسكتلندى آدم سميث علم الاقتصاد بأنه العلم الـذى يدرس الكيفية التى تمكن الأمة مـن تجميـع الـثروة ، وهـذا التعريـف كـان متأثرا بنظرة آدم سميث إلى نطاق المشاكل التـى يجـب أن تشـملها دراسـة الاقتصاد والبيئة التى كان يعيـش فيهـا ، ففـى فـترة الثـورة الصناعيـة كـان الاهتمام أكبر ما يكون بزيادة الانتاج ونموه .

ثم تلى عصر آدم سميث عصر آخر كانت فيـه ثـروات المجتمعـات الأوروبية فى زيادة مستمرة ، ومع ذلك كان هناك العديد مـن المجـادلات والأبحاث حول الضمانات التى تكفل استمرار هذا التزايد وحول الطريقـة المثلى لتوزيع الثروات على الأفراد المشتركين فى انتاجها ، ولهذا ظهرت تعاريف أخرى لعلم الاقتصاد تركزت حول طبيعته كعلم يكشف القوانين التى تنظم الثروة وتوزيعها .

أما الاقتصادى الانجليزى الفريـد مارشـال [1] فقـد عـرف علـم الاقتصاد فى كتاب " مبادئ الاقتصاد " عام ١٨٩٠ بأنه ذلك العلم الذى يدرس بنى الأنسان فـى أعمـال حيـاتهم العاديـة ، فهنـا يبحـث فى كيفيـة حصول الأنسان على دخلـه وكيفيـة اسـتعمال هـذا الدخـل . فـى ذلـك الوقت الذى عاصره مارشال كانت انجلترا (وكذلك دول أوروبا الغربية) تتقدم اقتصاديا بمعدلات سريعة ومستمرة حتى صار اغتنـاء الأمـة وزيـادة ثروتها موضوعا لا يشغل بال الاقتصاديين أو أهتمامهم كثيرا ، أما المسألة الهامة فأصبحت تلك التى تخص التصرفات العادية للفرد فى حياته اليومية،

---

(1) ALfred Marchall, Principles of Economics, Maicmillan .. 8 th Edition, London ,1938, P.1.

كيف يحصل على أكبر دخل ممكن فى حدود امكانياتـه وكيـف يتصـرف فى هذا الدخل بطريقة رشيدة تجلب له أكبر اشباع ممكن ، وكان هذا هو ما ركز عليه مارشال فى بحثه وما تأثر به فى تعريفه لعلم الاقتصاد ٠

وجاء تعريف أوسـكار لانـج [1] لعلـم الاقتصـاد بأنـه ذلـك العلـم الذى يدرس القوانين التى تحكـم انتـاج وتوزيـع الوسـائل المادية لاشباع الحاجـات البشـرية ولا شـك أن هـذا التعريـف قـد ركـز علـى الطبيعـة الاجتماعية لعلم الاقتصاد ٠

ومن أكثر التعريفات انتشارا فى الفكر الاقتصادى الغربى تعريـف روبنز [2] حيث عرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يبحث فى حل المشكلة الاقتصادية ٠

وتعـرف المشـكلة الاقتصاديـة بأنهـا تلـك التـى تنتـج عـن وجـود حاجات متعددة ولانهائية للفرد ، بينما أن الموارد المتاحة محـدودة ونـادرة ، وعليه فإن علم الاقتصاد هـو العلـم الـذى يبحـث فـى كيفيـة استخدام الموارد المحدودة الأستخدام الأمثل لتحقيق أكبر إشباع ممكن للحـاجـات

---

(1) Linel Robbins, An Essay on thenature and Significance of economic Science Mscimillan, London, 1958, P. 16 .

(٢) أوسكار لانـج : الاقتصـاد السياسـى ، القضايـا العامـة ، ترجمـة الدكتـور / راشـد النبراوى ، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٥٤ ٠

الأنسانية المتعددة . بالاضافة إلى هذه التعريفات ، هناك بعض التعريفات الأخرى وسوف نتعرض لها لأهميتها فى توضيح مختلف وجهات النظر حول مفهوم هذا العلم وتتمثل فيما يلي :

- علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى طرق انتاج السلع والخدمات التى تحتاج إليها الشعوب وفى كيفية توزيعها .

- هو العلم الذى يبين الطريقة التى تجعل أجهزة الانتاج والتوزيع تعمل بطريقة أفضل .

- هو العلم الذى يبحث فى أسباب الظواهر الاقتصادية المختلفة كتضخم الأسعار والأجور والبطالة الجماعية والكساد .

- الاقتصاد هو الدراسة التى تعنى بزيادة الرفاهية (تعريف بيجو).

- الاقتصاد هو دراسة الكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التى يستخدمون بها مواردهم الانتاجية النادرة لأنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن ، وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع (تعريف ساموليلسون) .

ويتلاحظ للقارئ أن كل هذه التعريفات ، مهما أختلفت وتباينت، فإنها فى النهاية تتلاقى جميعها عند نقطة مركزية معينة يدرو حولها علم الاقتصاد وهذه النقطة هى ما تعرف بأسم المشكلة الاقتصادية.

ويمكن القول بأن الاقتصاديين المستحدثين قد اتفقوا فيما بينهم على التعريف الآتى وذلك لشموله :
" علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يمكن المجتمع ككل من اشباع أكبر قدر من رغباته اللانهائية عن طريق استغلال موارده المحددة .

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى :

الاقتصاد ـ كما رأينا ـ هو علم يعالج جانبا من جوانب النشاط الإنسانى وهو لهذا ينتمى إلى مجموعة العلوم الاجتماعية Social Science ولهذا فإنه لا يمكن فى حقيقة الأمر ، فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية لأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والسياسة والسكان وغيرها .

وفى الواقع أنه يوجد ارتباط عضوى بين الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية الأخرى التى تنصرف إلىدراسة ذات موضوع علم الاقتصاد السياسى وهو السلوك الإنسانى ـــ نظرا لأن السلوك الإنسانى فى المجتمع وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه ، ويمثل الاقتصاد السياسى أحد هذه الوجوه .

وعلى الرغم من إمكانية تقسيم هذا السلوك الإنسانى الاجتماعى بأعتباره ميدانا واسعا إلى عدد من الجوانب يختص كل جانب منها بعلم اجتماعى معين ينصرف إلى بحث ودراسة موضوع بذاته من موضوعات السلوك الانسانى ، فإنه لا يمكن وضع حدود فاصلة تماما ما بين العلوم الاجتماعية وبعضها . فهذه العلوم كلها مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها وتتداخل فيما بينها فى كثير من المواضع .

فالباحث الاقتصادى لا يمكن أن يهمل الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وعلى هذا فالاقتصادى غالبا مايضطر أولا إلى تحليل الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى حتى يخلص إلى نتائج محددة بقدر الامكان ، ولكن الاقتصادى لا يستطيع أن يستمر فى تحليله النظرى البحت ، ولابد وأن ينتبه إلى أن نجاح أى تقرير يكتبه أو أى علاج يصفه يتوقف على مدى تفهمه للجوانب الاجتماعية التى تحيط بالمسألة الاقتصادية واتساق التحليل الذى قام به مع هذه الجوانب الأخرى.

وسوف نتناول العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الاجتماعية الأخرى .

١ - علم الاقتصاد وعلم الاجتماع :

سبق أن أوضحنا أن علم الاقتصاد ينتمى إلى مجموعة العلوم الاجتماعية وأن الظواهر الاقتصادية هى جزء من الظواهر الاجتماعية بصفة عامة ، وأن العلاقات الاقتصادية هى علاقات اجتماعية أساسا.

فإذا كان علم الاجتماع مركز أهتمامه هو دراسة تطور المجتمع الإنسانى فى حركته وتطوره ودراسة الظواهر الاجتماعية والقوانين التى تحكم هذه الظواهر فى حركتها الكلية فعلم الاقتصاد الاجتماعى[1] يتناول دراسة النظم الاقتصادية فى تطورها ، بينما علم الاجتماع يمدنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعى الذى يمارس فى ظله النشاط الاقتصادى .

فمثلا لا يمكن فهم أسباب التوسع الهائل فى زراعة القطن بمصر واعتمادها المستمر على تجارتها مع انجلترا (وبعض الدول الغربية) منذ

أواخر القرن التاسع عشر وحتى بداية مشروعات التنمية الاقتصادية الحادة بعد ١٩٥٢ بمعزل عن سياسة الاحتلال وسيطرة الاقطاع الزراعى على الحكم ،ولا يمكن تحليل المشكلة الاقتصادية الحالية فى مصر بمعزل عن ظاهرة الانفجار السكانى التى تعانى منها والأسباب الاجتماعية العديدة وراء هذه الظاهرة ، ولا يمكن مثلا التطرق إلى حل المشكلة الاقتصادية للهند باقتراح ذبح وتصدير الأبقار (المقدسة) ٠

مما تقدم يتضح للقارئ مدى العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ٠

٢ – علم الاقتصاد وعلم السياسة :

يتناول علم السياسة توضيح النظم السياسية والدستورية لمختلف الدول ، وكذلك أنظمة الحكومات والادارة ، ويهتم بتحليل الصيغة السياسة والاجتماعية للدولة ٠

والسياسى الناجح يجب أن يبنى قرارته السياسية على أساس الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة ، وإلا كتب على هذه القرارات الفشل ، مثال ذلك القرارات السياسية المتعلقة بأنشاء وزارة جديدة ، أو فرض ضرائب ، أو رفع أسعار السلع أو تقديم إعانة ، أو إقامة علاقات مع الدول الخارجية والمنظمات ، فكل هذه القرارات هى فى المقام الأول اقتصادية بل أن القرارات الاقتصادية الهامة فى حياة الدول وتطورها أصبحت قرارات سياسية بالدرجة الأولى ٠

---

(١) د٠ محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠ ٠

ومن هنا أصبحت العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وثيقة الارتباط ولا يمكن دراسة أى علم منهما بعيدا عن العلم الآخر .

٣ - علم الاقتصاد وعلم التاريخ والمنطق والاحصاء :

يهتم علم التاريخ بدراسة الظواهر والأحداث التى مرت بها الدول وتحليلها واستخراج نتائج ذات أهمية منه تفيد فى تفهم بعض المشاكل الاقتصادية المعاصرة .

فعلم التاريخ يوضح لنا نقاط القوة والضعف فى القرارات المختلفة التى أتخذت فى الماضى ، ويوقف الباحث الاقتصادى على أفضل الأساليب والحلول لمختلف الظواهر الاقتصادية المختلفة ،فعلم التاريخ بمثابة حقل للتجارب والخبرات التى أعتمد عليها الباحثين القدماء ، هذا عن مدى إرتباط علم الاقتصاد بعلم التاريخ .

ومن ناحية أسلوب البحث العلمى المتبع فيه يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطا وثيقا . وهناك بلا شك صعوبة يواجهها أى دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق ، أو أن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنيه على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج . وبسبب هذا الاعتماد على قواعد علم المنطق لم يكن غريبا أن تقوى الصلة ما بين الرياضيات وعلم الاقتصاد .

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذى درس مبادئها تنتمى (لعلم المنطق) واستخدام الأسلوب الرياضى فى الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمرا سهلا كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة فى شكل كمى .

ومن خلال دراسة علم الاقتصاد ، سوف يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضى فى بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج .

وقد بدأ استخدام الأسلوب الرياضى فى التحليل الاقتصادى منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد عدد من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدرسة اقتصادية تعرف بأسم (النيوكلاسيك) ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام الرياضيات بصورة مستمرة فى التحليل الاقتصادى [1] .

وتظهر الحاجة إلى استخدام الأسلوب الرياضى أكثر ما يكون عند التعرض للتحليل لبعض الظواهر الاقتصادية المعقدة فى البحوث المتقدمة .

وعلم الاقتصاد يرتبط أيضا أرتباطا وثيقا بدراسة الاحصاء وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعى جمع البيانات عنها ، فإن توافر البيانات فى شكل عددى والجداول الاحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التى يعتمد عليها أى باحث اقتصادى .

جدير بالذكر هنا أن نقرر أن أسلوب الوصف فى الاقتصاد أقل دقة وتحديدا من مجموعة العلوم الطبيعية (الكيمياء أو الطبيعة أو الاحياء مثلا) .

---

(١) د. عمرو محي الدين ، د. عبد الرحمن يسرى أحمد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٧٤ ، ص ١-٣ .

ويمكن أن نفهم مما سبق ان طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية ، يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتى تعد فى غاية التعقيد . هذا بالطبع على عكس الطبيعيات والتى تختص بدراسة أمور يمكن وصفها على درجة عالية من التحديد والدقة . ولقد ساعد التقدم المستمر فى جمع البيانات الاحصائية والمقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف فى الاقتصاد أكثر دقة ،ولكن الاقتصاديين على وجه الأخص فى الدول النامية مازالوا يعانون أما من عدم وجود البيانات الاحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها مما يؤثر بلا شك على دقة الوصف العلمى للظواهر الاقتصادية .

علم الاقتصاد والاخلاق :

يهتم علم الاخلاق بتقرير القيم الاخلاقية التى يحسن أن تسود فى المجتمع ، ويبحث أيضا فى مدى صواب أو خطأ تصرفات إنسانية معينة .

فالقارئ لأول وهله قد يشعر بعدم وجود صلة بين علم الاقتصاد وعلم الاخلاق ، وفى الحقيقة أنه توجد صلة لكنها غير مباشرة ولكنها ضرورية بين الاقتصاد والاخلاق ، فالاقتصاد أنما يبحث فيما هو كائن فعلا ، فى حين تنصرف الأخلاق إلى ما يجب أن يكون .

وتطبيقا لهذا فإنه يستوى من حيث التحليل الاقتصادى البحت ما يقوم به شخص ما من عملية شراء مادة كيميائية معينة لاستخدامها فى وضع دواء للقضاء على مرض معين ، وما يقوم به شخص آخر من عملية شراء هذه المادة نفسها لاستخدامها فى أسلحة كيميائية من النوع المحرم دوليا . هذا فى حين أن هدف عملية الشراء الأولى إنسانى ومن ثم

أخلاقى ، بينما أن هدف عملية الشراء الثانية إجرامى ، وبالتالى لا أخلاقى[1] .

وحقيقة القول أن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، ومن ناحية أخرى أن تداخل الاقتصاد مع غيره من العلوم لا يجب أن يدع مجالا للشك فى أنه علم متخصص يمكن تحديد المعالم الرئيسية لمجاله .

علاقة الاقتصاد بالقانون :

يتناول القانون دراسة القواعد التى تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين السلطات العامة أو علاقة الأجهزة المختلفة للسلطة فى داخل الدولة ، أو بين الدول بعضها ببعض وتتولى السلطة التشريعية وضع القوانين على أن تقوم السلطة القضائية بتطبيقها — بينما علم الاقتصاد يبحث عن العوامل والدوافع الكامنه التى دعت المشرع إلى وضع نص قانونى فى شكل معين فالقانون والاقتصاد يؤثر كل منهما على الآخر .

فالظروف والأوضاع الاقتصادية تلعب دورا كبيرا فى وضع القواعد القانونية ، وأوضح مثال على ذلك ما أدت إليه الثورة الصناعية وانتشار الآلات والانتاج الكبير من حمل الدولة على التدخل فى ميدان العمل بوضع القواعد المنظمة لعلاقة العمال بأصحاب العمال والتعويض عن أصابات العمل وغيرها من التشريعات العمالية ، من جانب آخر تؤثر

---

(١) د. أحمد جامع، مبادئ الاقتصاد ، دار الثقافة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ١٥، ١٦ .

القواعد القانونيــة على الأوضــاع الاقتصاديـة ، ومثـال ذلـك أن صـدور قانون الأصلاح الزراعى فىمصر أدى إلى إعـادة توزيـع الـثروات وتقليـل الفوارق بين الطبقات [1] .

---

(١) د٠ زكريا محمد بيومى ، مبادئ الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ،ص ٣٧.

الفصل الثانى
منهج البحث فى علم الاقتصاد

يتناول هذا الفصل الأسس والأساليب وطرق البحث والدراسة والتحليل التى تستخدم من أجل التوصل إلى النتائج والمبادئ والنظريات الاقتصادية .

فالباحث الاقتصادى يتناول وصف وتحليل وتفسير الروابط السببية والكمية لمختلف الظواهر والعلاقات الاقتصادية ، ومتى تم ذلك فى أسلوب منطقى منسق ، سمى تحليلا ، أو بحثا علميا .

والباحث فى مجال علم الاقتصاد ، لا يطمع أن يكون النتائج التى يصل إليها فى نفس الدرجة من الكمال والدقة التى تحققها التجارب التى يقوم بها عالم الكيمياء أو الطبيعة فى معمله ، فى ظروف مثالية يحكم السيطرة عليها . فعلى العكس من ذلك يتم البحث الاقتصادى من خلال مراقبة سلوك البيانات الاحصائية للظواهر الاقتصادية ، والتى على رجل الاقتصاد أن يتقبلها كما هى فى صورتها غير النقية ، والتى يتأثر فيها هذا السلوك بكثير من العوامل الأخرى[1] .

---

(1) Mill, John Stuart Essays on some Unsettled questions of Pollical Economy, (London, Longmans Green, 1877), P. 147 .

ماهية النظرية الاقتصادية :

النظرية بصفة عامة هى تفسير لظاهرة معينة ، والنظرية الاقتصادية تقوم بتفسير أو شرح ظاهرة أو أكثر من الظواهرالاقتصادية ، والتنبؤ بسلوكها فى المستقبل [١] .

فالنظريات العلمية الجديدة ، هى القوة المحركة التى تتطور بها العلوم بكافة فروعها ، فمن خلال تفسير وشرح العلاقات السببية للظواهر المختلفة ، يمكن التنبؤ بسلوكها فى المستقبل .

وتقوم أى نظرية على أربعة عناصر وهى [٢] :

أولا : عدد من التعريفات Difinitions التى توضح بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة المستخدمة .

ثانيا : عدد من الفروض البسيطة simplifying Assumptions والتى تكون بمثابة شروط محددة يجب توافرها لكى تنطبق النظرية .

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، دروس فى الاقتصاد السياسى ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، محمد فرحات عمر ، طبيعة القانون العلمى ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣٣ .

(2) See: S. chase, Guides to Shaight Thin- king, (harper & Brothers, New York) 1956. pp. 25-26 .

M.R. Cehen & E. Nagel, An introduction to logic and Sceintific Method, Harcourt, Brace& Co., New York, 1934, Ch, 11 p. 3-8-24.

ثالثا : افتراض Eypothesis ، أو أكثر ، يشـرح الطريقـة التـى تنصـرف بها الظواهر أو الحقائق موضوع البحث ،والأفتراض أما أن يكـون رأيا للباحث قائمـة بذاتـه أو استنباطات منطقيـة مستخلصة مـن فروض النظرية.

وهنـا يجـب الإشـارة إلى ملاحظتـين هـامتين ، وهمـا أن للنظرية صفتى التحديد والعمومية :

فأما أن النظرية لها صفة التحديد ، فيعنى أن مجال انطباقها ، محدد بتوافـر الشـروط التـى أحتواتهـا النظريـة [1] . واستخلصت نتائجها على أساسها .

وأما أن النظرية لها صفة العمومية ، فيعنى أنه متى توفـرت تلك الشروط فـإن النتـائج المستخلصة لا يحـد انطباقهـا زمـان أو مكان .

رابعا : مرحلة اختبار صحة النظرية ، ويتم ذلك من خلال مقارنة تنبؤاتها بالشواهد المأخوذة من الواقع العملى ، ونتيجـة الاختبـار ، أمـا أن تتفق التنبـؤات مـع البيانـات الواقعيـة فيؤخـذ بالنظريـة ، وأمـا أن تتعارض معها فتستبعد . والباحث ، وهو يقدم نظريته للأختبار ، يجب أن يقف منها موقفا محايدا بأن يكون مستعدا لتعديلهـا - أو حتى رفضها - إذا اثبت الاختبار عدم صحتها .

---

(1) M. Friedman, Essays, in positive Economic, (Univ., of Chicago Presg) Part, 1, p. p . 14- 15 .

وكثيرا ما يتم رفض بعض النظريات - ومن شأن أى علم متطور أن يتعرض له بأستمرار من حين لآخر ، وهو فى حد ذاته دلالة أكيدة على استمرار حلقات التفكير والبحث التى يدفعها دائما للأمام اكتشاف خطأ بعض التفسيرات وما ينطوى عليه هذا الأكتشاف من بحث عند التفسير الصحيح . ذلك أن رفض نظرية مالايعنى عادة اختفاء كل آثارها . فكثيرا ما تتخلف عن مثل هذه النظرية فكرة أو بداية لنظرية جديدة ، تتلافى عيوبها وتستفيد من أخطائها .

أساليب التحليل الاقتصادى :

هناك عدة أساليب للتحليل الاقتصادى ، وفيما يلى سوف نتناول بشئ من التفصيل ثلاثة أساليب أساسية للبحث الاقتصادى .

أولا : أسلوب التحليل المنطقى :

يتضمن هذا الأسلوب طريقتان أساسيتان يستخدمها الباحث الاقتصادى فى دراسة الظواهر الاقتصادية ودراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بعضها البعض ، وهما الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية .

---

(1) M. Friedam, Essays in Positive Economic (Univ ., of Chicage Press) Part 1, p.p 14 -15 .

١ - الطريقة الاستنباطيه Deductive Method

تتمثل هذه الطريقة بأن يضع الباحث الاقتصادى عدد من المقدمات Premises المسلم بصحتها ، ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلى المنطقى النتائج التى تترتب عقلا على هذه المقدمات [1] .

ويعرف هذا المنهج من الناحية الفنية بأسلوب بناء أو تركيب النماذج ، والنموذج الاقتصادى عبارة عن بناء نظرى يمثل وجوها معينة للنظام الاقتصادى أو لجانب معين منه وهو افتراض أكثر من وقائع ، كما أن الطريقة الاستنباطية تتميز بجاذبيتها للعقل ، نظرا لخطواتها اللفظية المتسلسلة ، هذا فضلا عن كونها طريقة سهلة لأستخلاص النتائج حين تكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوى على عدد كبير من المتغيرات .

ومثال لذلك إذا وضعنا مقدمتين بسيطتين :

أ - الدخل النقدى للفرد محدود .

ب - مالا يستهلك من الدخل الفردى يوجه إلى الادخار .

فإنه يمكننا استخلاص النتيجة المنطقية التالية :

" كلما زاد الفرد من انفاقه على الاستهلاك ، قل مايدخره "

ويستند أكثر النماذج الاقتصادية إلى الطريقة الاستنباطية - ولكن يمكن أن نؤكد أن مدى صحة التعليمات أو النتائج النظرية المستلخصة على هذا النحو إنما يتوقف على عوامل ثلاثة :

---

(1) See : JOHN Stuart Mill, Essay on some unsettied Questions of Political Economy, (London Longnaus Green, 1977), P. 177 .

سلامة مجرى التفكير العقلى المنطقى ، وصحة المقدمات الأصلية ، ودرجة اتباع الانسان نفسه للمنطق العقلى - وبتوافر هذه العوامل فإن النتائج المستخلصة منها عن طريق منطقى سليم تماما ستكون صحيحة ومعبره فعلا عن الواقع .

٢ - الطريقة الاستقرائية :

وتتمثل هذه الطريقة فى اعتماد الاقتصادى بصفة أساسية على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية والمشاهدات ، والملاحظة ، وهو يحاول التوصل إلى نتائج وتعميمات عن طريق التحليل المنتظم للوقائع المعروفة والمشاهدة فى الحياة الواقعية .

وتتفق الطريقة الاستقرائية مع الطريقة الاستنباطية فى آن الباحث الاقتصادى يضع عدد من الافتراضات أو التعميمات أو المقدمات التى يفترض أنها صحيحة ، ولكن تختلف الطريقتان عن بعض من حيث الأدوات التى يعتمد عليها الباحث فى كل منهما .

ونخلص من هذا في الحقيقة إلى أن الاستنباط والاستقراء ليست طريقتين متعارضتين تستبعد كل منهما الأخرى ، بل على العكس من ذلك تماما فهما طريقتان مترابطتان وتستلزم كل منهما الأخرى ، فليس هناك ما يمكن أن يسمى استقراء خالصا Pure induction ، أى بحثا تجريبيا دون أن تكون هناك فكرة مسبقة عن الأهمية النسبية للمتغيرات موضع البحث وعن طبيعة العلاقات بينهما .

بعبارة أخرى ، من الصعب أن نقوم ببحث تجريبى empirical دون أن يكون هناك نوع من الافتراض Hypothesis يسترشد به الباحث، ويعصم البحث من أن يتحول إلى عملية تجميع للحقائق غير

ذات معنى ، ومن ناحية أخرى فإن الاستنباط الخالص Pure deduction فى الاقتصاد أمر يستحيل تصوره إذا أريد للتحليل الاقتصادى ألا يكون مجرد تمرينا عقلية فى المنطق المجرد ...... إذ لابد أن يكون للاستنباط فى هذا النوع محتوى واقعيا من الحقائق ، بعبارة أخرى ، لابد أن يصحبه استقراء [1] .

ومن جانب آخر يساعد التحليل الاستنباطى فى انتفاء الوقائع ذات المغزى التى يتعين دراستها بواسطة التحليل الاستقرائى ومن هذا كله يتضح أن الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية هما طريقتان للبحث والتحليل متكاملتان وغير متعارضين .

ثانيا : أسلوب التحليل الرياضى :

تستخدم الرياضيات كآداة للتعبير الكمى ، ويعتبر التحليل الرياضى فى حد ذاته نوع من التحليل المنطقى ، ويمتاز عن الأسلوباللفظى بأنه يمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التى يتعذر العقل الألمام بها دفعة واحدة ، فإستخلاص النتائج من العديد من المقدمات ليس أمرا فى متناول العقل البشرى تحقيقة ، دون الاستعانة بوسيلة أخرى غير مجردة الاستدلال باستخدام الاستنباط والاستقراء ، فلابد من وسيلة أخرى تتصف بالقوة والعموم ، ويسهل بها تجزئة مشكلة

---

(1) MAX BLACK, " The definition of the Scientific Method " in Rebert . C. Strauffer, ed, scinece and Civilization (Madison, University of Wiscansin Press, 1949), p. 81 .

الاستنتاج المنطقى ، ولاشك أن الرياضة هى مثال لتلك الوسيلة التى ذلك هذه الصعاب التى يعجز أمامها العقل البشرى من التوصيل إلى نتائج المرجوة.

ومن أهم أدوات التحليل الرياضى ، الرسم البيانى ، حيث يبسط التعبير عن الفكرة ويسمح باستيعابها بسرعة ، هذا بالاضافة إلى الأدوات الأخرى مثل المعادلات والدوال والمصفوفات والنماذج المركبة .

ثالثا : أسلوب التحليل الاحصائى :

يعتبر أسلوب التحليل الأحصائى من أهم الأساليب التى يعتمد عليها الباحث الاقتصادى عند دراسة ظاهرة من الظواهر الاقتصادية . وعادة ما يلجأ الباحث فى علم الاقتصاد إلى وسائل التحليل الاحصائى لغرضين هما :

١ - القياس الكمى للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية ، فالبيانات الاحصائية الخاصة بالظواهر الاقتصادية موضوع البحث ، والتى يجمعها الباحث من الحياة العملية ، يتناولها بأسلوب التحليل الاحصائى لتقدير المقاييس الكمية للعلاقات بينها .

٢ - اختبار صحة النظريات الاقتصادية ، من خلال اجراء مقارنة بين نتائج وتنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية . ويتم ذلك من خلال تجميع أكبر قدر من البيانات الاحصائية المتعلقة بالظواهر موضوع الدراسة ، وكما توجد فى الحياة العملية - ثم يستعين الباحث بعد ذلك بالقوانين والطرق الاحصائية للتحليل ليستخلص بواسطتها سلوك هذه الظواهر واتجاهات العلاقات

السببية بينها . ثم يقارن هذه الاستنتاجات بالتنبؤات والنتائج التى تقول بها نظريته .

مثال ذلك : إذ كان هناك افتراض (أن انتاجية العمال الصناعيين ترتبط بعلاقة طردية مع مستوى الأجور الصناعية " فإننا على أساس هذا الافتراض ، نستطيع التنبؤ بأن إرتفاع الأجور سوف يؤدى إلى زيادة فى الانتاج الصناعى . ولكن قبل أن نقبل هذا الافتراض ، علينا أن نختبر صحته أولاً .

القوانين الاقتصادية :

يطلق الاقتصاديين تعبير القوانين الاقتصادية علىمختلف المبادئ والتعميمات التى توصل إليها الباحثين الاقتصاديين إلى اثبات صحتها من خلال استخدام أساليب التحليل الاقتصادى المختلفة السابق ذكرها .

والقوانين الاقتصادية تلعب دوراً هاماً فى تحليل المواقف والمشكلات الجديدة التى تعرض فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ، وبفضل هذه القوانين يمكننا فهم حركة النظام الاقتصادى ، كما نستطيع التنبؤ بالنتائج التى ستنتهى إليها بعض المواقف المعنية .

فالقوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، ولكن طريقة أداء هذه القوانين ليست بالحتم مستقلة ومطلقة وغير قابلة للتبديل تماما مثل تلك القوانين التى تنتهى إلى تقريرها العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية مثلاً . وتفسير ذلك أن علم الاقتصاد يهتم بالكائنات الانسانية وهذه الكائنات على العكس من المواد غير الحيه لها تفكيرها المستقل وأرادتها الخاصة ، مما ينتج عنه استحالة التأكيد يقينا بردود الفعل التى سيحدثها فيها موقف

معين فى كل زمان وفى كل مكان . فعلم الاقتصاد يسعى إلى التوصل لتعميمات ومبادئ تكون حجة بالنسبة للعدد الأكبرمن الأفراد فى الغالب من الحالات .

ولذلك لا تعدو القوانين الاقتصادية أن تكون تقريراً للاتجاهات التى يغلب أو يحتمل أن تنتج إذا ما توافرت أسباب معينة ، وهذا يعتبر من أهم الفروق بين القوانين الاقتصادية والقوانين الطبيعية الأخرى .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى : يعتبر قانون العرض والطلب من أهم القوانين الاقتصادية ، وقانون الطلب يظهر بصفة عامة أنه كلما انخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة منها . فإذا كانت هذه القاعدة تنطبق على النسبة الأكبر من أفراد المجتمع فإنها لا تنطبق على الكل ، فقد يكون لدى بعض الأفراد كميات كافية من السلعة فى الوقت الذى انخفض فيها ثمنها ، وبالتالى لن يقبلوا على شراء المزيد منها .

التوازن الاقتصادى :

يمكن تعريف التوازن الاقتصادى بأنه حالة لا توجد معها أية أسباب تدعو إلى احداث تغيير فى الوضع الاقتصادى الذى تم التوصل إليه .

فالتوازن الاقتصادى يعبر عن الوضع الأمثل الذى تسعى جميع الوحدات الاقتصادية الوصول إليه . ونلاحظ أنه نادرا ما يتم التوصل فى الحياة الواقعية إلى حالة التوازن الاقتصادى ، ويرجع ذلك إلى التغيرات المتواصلة التى تتعرض لها الحياة الاقتصادية ، والتى لا تتوقف عند حد ، ولهذا فإنه توجد على الدوام فى كافة وجوه الحياة الاقتصادية للمجتمع،

وفى كافة اجزائها ، اتجاهات نحو تحقيق التوازن ، لكنه نادرا ما يتحقق فعلا .

وفى كثير من الأحيان ونحن بصدد تحليل مشكلة اقتصادية أن نبدأ أولا بأفتراض تحقق حالة توازن اقتصادى معينة ، ثم تدخل فى التحليل بعد ذلك عنصرا أو سببا معينا من عناصر الاضطراب ونبحث آثار الموقف الجديد بعد أن تغير نتيجة لهذا على المتغيرات المناسبة فى المشكلة محل البحث .

ويمكن أن نميز فى علم بين نوعين من التوازن الاقتصادى الأول على المستوى الجزئى ، والثانى على المستوى الكلى . والتوازن الاقتصادى الجزئى يرتبط بالتحليل الجزئى ، ومثال ذلك توازن الوحدة الانتاجية ، وتوازن المستهلك ، وتوازن المشروع ، وتوازن الفرع الانتاجى، بينما يرتبط التوازن الاقتصادى الكلى بالتحليل الاقتصادى الكلى ، ومثال ذلك توازن الوحدات الانتاجية وتوازن الدولة وتوازن الدخل القومى . .

علم الاقتصادى والسياسة الاقتصادية :

إذا كان علم الاقتصاد من شأنه أن يتناول العبارات التقريرية ولا يتجاوزها إلى مجال العبارات التقديرية ، فإن السياسة الاقتصادية تتناول كل مايتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختبار بين الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، والحكم بين الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، والحكم بأن اجراء معينا أفضل من اجراء غيره لتحقيق أهداف المجتمع والايصاء بالاخذ باجراء معين بأعتبار أن الغاية

التى يؤدى إليها " يجب أن توضع فى مقدمة سلم تفضيلنا ، وكل هذه الأمور تخرج عن نطاق اختصاص علم الاقتصاد .

وعلى الرغم من هذا فإن هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية . فعلم الاقتصاد (ألاقتصاد التقريرى Positive economic ،ببحثه وتفسيره للظواهر والمشاكل الاقتصادية - وبالتالى القائه الضوء على سلوك المتغيرات الاقتصادية ، وطبيعة وأحجام العلاقات السببية بينها. ويمكنا من التنبؤ بالاحداث الاقتصادية المستقبلية .

وعلم الاقتصاد لا يفعل ذلك لمجرد اشباع فضول علمى ، إنما ليستطيع الانسان فى النهاية أن يتوصل إلى مزيد من الفهم للبيئة الاقتصادية التى يعيش فيها ، حتى يستطيع أن يتحكم فيها بتحريرها وتحسينها بالطريقة التى تجعلها أكثر اتفاقاً مع احتياجاته وتفضيلاته الاقتصادية.

فإذا كان الباحث الاقتصادى يبحث فى كيفية رفع مستوى الانتاج القومى أو كيف يواجه الاثار الخطيرة للزيادات الكبيرة والمستمرة للسكان أو كيف يواجه المجتمع مشكلة البطالة ، فلا شك أن لكل من الباحث الاقتصادى ورجل السياسة الاقتصادية دور فى الانتهاء إلى اتخاذ اجراء بشأنها ، فالباحث الاقتصادى يمكن أن يبحث عن الاجابة الممكنه على كل هذه الاسئلة ، وعن النتائج التى تترتب على اشباع سياسة اقتصادية أو أخرى ، وأن يبين التكاليف المتوقعة فى كل حالة ، وهو يفعل ذلك فى ضوء المامه بمسألتين أساسيتين .

١ - الهدف الذى ترقى إليه السياسة الاقتصادية .
٢ - الوسيلة أو الوسائل التى يمكن اتباعها لتحقيق هذا الهدف .

وفى ضوء هذا يقوم عالم الاقتصاد ببحث ما إذا كانت وسيلة ما سوف تحقق الأهداف المرجوه منها ، وما إذا كان سيترتب عليها اثار جانبية (طيبه أو سيئة) تؤثر على أهداف أخرى ، وعادة ما يكون هناك أكثر من وسيلة يمكن أن تؤدى إلى أهداف معينة ، وهنا يتعين على رجل الاقتصاد أن يفاضل بين هذه الوسائل ويتبين مقدار التكاليف المباشرة لها (وهى المتمثلة فى حدوث آثار جانبية سلبيه) .

ومن المشاهد في الحياة العملية أن تتعارض أهداف السياسة الاقتصادية ، وهنا أيضا يتعين على الباحث الاقتصادى أن يلقى الضوء على هذه التناقضات كلها وما تنطوى عليه ، حتى يستطيع المجتمع أن يقرر أى الهدفين يختار ، باعتباره الأفضل من وجهة النظر الاجتماعية ، والسياسية ، والفلسفية . وهنا إذن يأتى دور رجل السياسة الاقتصادية، ليفاضل بين الأهداف المتباينة ، ويقرر اتباع سياسة اقتصادية دون أخرى [1] .

وفى ضوء ماتقدم يجب أن نوضح أن كافة السياسات الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على الدراسات الاقتصادية التى يقوم بها باحث علم الاقتصاد .

---

(1) John H. Williams, " An Economist's Con- fessions " The American Economic Review, March, 1952, p. 10 .

الفصل الثالث
المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية فى أىمجتمع من المجتمعات فى عدم القدرة على اشباع جميع الاحتياجات البشرية من خلال الموارد المتوافرة داخل المجتمع نظراً لندرتها .

فالمشكلة الاقتصادية بدأت مع وجود الانسان على الأرض ، ولازمته منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا ، وعلى الرغم من الجهود الدائمة التى بذلها الانسان علىمر العصور لمواجهة مشكلته الاقتصادية إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن حل نهائى لها .

وقد تطرح هذه المشكلة فى اطار من تصور وجود إنسان منعزل تستخدم طاقاته الجسمانية والذهنية فىالصراع مع الطبيعة المحيطة به أو الموارد التىيمكن تطويعها لتلبية ما يشعر به من حاجة إلى اشباع رغباته المختلفة . ولكن من الواضح فىعصرنا الحالى أن الانسان لا يعيش تلك الصورة المنعزلة ولكن الطابع الاجتماعى الذى يسود المجتمعات يفرض نفسه بحيث أضحى ارتباط الانسان بغيره من الأفراد داخل الجماعة الواحدة حقيقة تقوم عليها كل الدراسات المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية بالنظر إلى المشاركة المتحققة بين الأفراد فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل أى بلد من البلاد ، وعلى ذلك فإن مظاهر التشابك فى العلاقات بين الأفراد ، ووجود قدر كبير من الاحساس بضرورة التعاون فيما بينهم هو الذى يفسح المجال لأعمال الخبرات والتجارب الشخصية التى تقود الفرد إلى تحديد اختياره بين ما ينتجه وما يتخصص فيه وما يتركه لغيره .

فالمشكلة الاقتصادية فيجوهرها هى مشكلة ندره ، فيرى الفكر الاقتصادى السائد أن المشكلة الاقتصادية توجد عندما نكون بصدد حاجات انسانيه غير محدودة ، فى مواجهة موارد اقتصادية نادرة ، مما يستلزم معه القيام بعملية الموازنة والاختيار بينهما ، أى ترتيب الحاجات بحسب أولوياتها فى درجة الأشباع ، ثم تحديد حجم ونوع المـوارد التى تستخدم لتحقيق ذلك ، وهذا ما يدخل فى نطاق علم الاقتصاد .

عناصر المشكلة الاقتصادية :

بعد أن تعرضنا لمفهوم المشكلة الاقتصادية يمكن أن نجمل عناصر المشكلة الاقتصادية فى ثلاثة عناصر أساسية وهى :-

١ - الحاجات .
٢ - الموارد .
٣ - كيفية توزيع الموارد على الحاجات .

الحاجـــات :

يمكن تعريف الحاجات بأنهـا الرغبة فى الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الانسان أو لتطورة ، ولكل فرد منا مجموعة من الحاجات التى يحس بها ويرغب فى اشباعها ، وهذه الحاجات تتفاوت فيما بينها من حيث درجة شعور الفرد بها ، أو من حيث درجة الحاحها عليه ، فمنها حاجات ذاتية تلازم الانسان منذ ولادته ، كحاجته إلى مأكل يسد رمقه ، أو ماء يروى ظمائة ، أو إلى ملبس يقيه من تقلبات الجو ، وإلى مسكن يأوى إليه ويحتمى به ، ومنها حاجات مكتسبة تنشأ نتيجة للتطور الجسمانى والفكرى والحضارى ، سواء كان ذلك خلال دورة الحياة العادية للفرد ، والتى تتمثل فى انتقاله من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب فالشيخوخة ، فالكهولة ، وما يصاحب ذلك من تغيير وتنوع

وتزايد فيما يحتاج ويرغب فى اقتنائه ، وكان ذلك خلال الدورة المكتملة للبشرية ، كأنتقالة من العصر الذى كان يحاول أن يكتشف فيه ماحوله من نبات وحيوان ، إلى العصر الذى يحاول أن يكتشف فيه ما يحيط به من كواكب واجرام [1] .

وعموما تتصف الحاجة الانسانية بمجموعة من الخصائص الرئيسية التالية :

– الحاجات الانسانية غير محدودة أو لانهائية :

فى الحقيقة لو نظرنا إلى حياة الفرد اليومية سوف نشاهد تعدد الحاجات الانسانية التى يشعر بها الفرد ، ولا يمكن حصرها على الاطلاق (فالحاجات متعددة) ، فمن الطبيعى أن يحس الانسان بحاجته إلى أشياء كثيرة فهو حينما يتعرض للجوع أو العطش أو العرى إنما يحس بحاجة ماسة إلى المأكل أو المشرب أو الملبس . وقد تكون الحاجة التى تعين للفرد غير ذات مدلول ، اقتصادى ، فالحاجة إلى الراحة مثلا بعد عناء أو مشقة ، أمر شخصى له أبعاد نفسية وطبية والحاجة إلى استنشاق الهواء أو شرب الماء أو الضحك لا تثير المدلول الاقتصادى الذى يتصل بالمشاكل الاقتصادية التى تصادف الفرد .

ومن الكتاب مثل روبنز " Robbins " من لا يعتبر الحاجة اقتصادية فى ذاتها ولكنها تكون كذلك من خلال الوسيلة التى تلزم لاشباعها .

---

(١) د. محمد خليل برعى ، مبادئ الاقتصاد ، دار الثقافة العربية ١٩٩٢ ، ص ١٣،١٤ .

ولذلك فإن الحاجة الاقتصادية تتميز عن الحاجة غير الاقتصادية بسبب وسيلة الاشباع وموضوع الحاجة ذاتها ٠

كما أن الحاجات متزايدة نتيجة ظهور الاكتشافات وكثرة الاختراعات تولدان فى الانسان رغبات جديدة وتشعره بأنه فى حاجة لم تكن تخطر له من قبل ، فيتمنى ويود ويسعى لاشباعها ٠ وما أن يشبع الفرد مجموعة من الحاجات التى كان يتطلع إليها فى الماضى ، حتى يجد نفسه أمام مجموعة أخرى أبعد منالا من سابقتها ، ومن ثم فإنه لا يلبث أن يعاود السعى لاشباع هذه المجموعة الجديدة ، وما يكاد يصل إلى هدفه الجديد حتى تنكشف أمامه مجموعة أخرى من الأهداف لم تكن واضحة له من قبل ٠وهكذا نجد أن أى محاولة يبديها الانسان لاشباع حاجاته القائمة ، سواء عن طريق زيادة الانتاج أو التفنن فى الابتكار ، تفتح أمامه اقاقاً جديدة لمزيد من الحاجات ٠

كما تتميز الحاجات بأنها متجددة وهذا مايزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ، ومثال ذلك حاجة الانسان إلى المأكل إنما تتجدد ثلاث مرات يوميا وحاجته إلى الترفية والتنزه تتجدد مرة كل اسبوع وحاجته إلى قضاء فصل الصيف فى أحد المصايف إنما تتجدد مع قدوم كل صيف ، وهكذا نلاحظ أنه بالرغم من قيام الانسان باشباع حاجة من حاجاته لا يعنى مطلقا التخلص من الحاحها عليه واسقاطها نهائيا من قائمة حاجاته ، إذ سرعان ما يتجدد الشعور بها ٠

وعلى الرغم من أن الحاجة غير محدودة إلا أنها قابلة للاشباع فكل حاجة يشعر بها الانسان قابلة للاشباع بعد حد معين فحاجة الانسان للمأكل قابلة للاشباع فلابد أن يصل الانسان إلى نقطة تحقق فيها



اشباعه وكذلك حاجة المشرب أو الملبس أوالتنزه ، وإن كان حد التشبع يختلف من فرد إلى فرد أخر .

كما تتميز الحاجة بأنها قابلة للاحلال محل بعضها البعض ، فعلى سبيل المثال يمكن احلال حاجة الانسان الى شرب القهوه إلى شرب الشاى ، وهذا الاحلال قد يكون كاملا أو قد يكون ناقصا ، وهو يتوقف على تقدير المستهلك نفسه [1] .

ولظاهرة الاحلال أهميتها فى حل المشكلة الاقتصادية كما سنرى فى الفصول القادمة .

كما تتميز الحاجة أيضا بأنها قابلة للقياس النسبى ، وهذا المقياس مقياس شخصى يختلف من فرد لاخر ، فالانسان يقيس حاجاته بأن يوازن بينها من حيث أهميتها ، وبعبارة أخرى فإن الانسان قادر على ترتيب حاجاته من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا ، هذا عن الجانب الأول من جوانب المشكلة الاقتصادية .

المـــوارد :

تمثل ندرة الموارد الجانب الثانى من جوانب المشكلة الاقتصادية ، فالمشكلة الاقتصادية لا تنشأ فقط نتيجة لوجود هذه الحاجات والحاحها على الأفراد، ولكنها تنشأ لأن الموارد المتاحة عادة ما تكون قاصرة على اشباع كل هذه الحاجات .

---

(١) د. زكريا محمد بيومى ، مبادئ الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ص ١٧ .

ويقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التى تستخدم لإشباع حاجات الأفراد ، ووصف الموارد بأنها نادرة يقصدبها الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة ، والمقصود بالندرة النسبية هو قدرة الموارد المتاحة بالنسبة لحاجات الأفراد الكثيرة المتعددة ٠

ويمكن اعطاء مثال توضيحى لمفهوم الندرة النسبية ،فالكمية الموجودة فى سلعة ما ، ولتكن القمح ، قد تكون أكثر من الكمية الموجودة من سلع أخرى كالفحم ، ومن ثم نقول أن الفحم أكثر ندرة من القمح من الناحية المطلقة ، ولكن إذا كان احتياجنا إلى القمح يفوق كثيرا احتياجنا من الفحم ، ففى مثل هذه الحالة قد يكون القمح أكثر ندرة من الفحم من الناحية النسبية ، فمثلا إذا افترضنا أن الحاجة إلى هاتين السلعتين ، والكميات الموجودة

	الحاجة	الكمية المتاحة
القمح	٦٠٠	٢٠٠
الفحم	٢٠٠	١٠٠

بمشاهدة هذه النسب نلاحظ أنه بالرغم من أن الكمية الموجودة من القمح أكثر من الكمية الموجودة من الفحم من الناحية المطلقة ، إلا أن هذه الكمية لا تفى إلا بثلث الحاجة إليها ، وعلى ذلك فإنه من الناحية النسبية يكون القمح أكثر ندرة من الفحم ٠

وإذا كان الفرد يستطيع أن يحل المشكلة الاقتصادية أو يقل من حدتها على أقل تقدير ، متى وجه كل جهوده وامكانياته لزيادة موارده المتاحة لاشباع المزيد من حاجاته المتعددة ، إلا أن هذا لا يعتبر حلا نهائيا للمشكلة ، إذ أنه بالاضافة إلى ماسبق قوله من أن الحاجات تتسم بالتزايد

المستمر والتجدد الدورى ، والتنوع الكبير ، فإننا نجد أن الموارد من الناحية الأخرى تتسم بالاضافة إلى ندرتها - بإنها غير متخصصة ، ويمكن استخدامها فى أكثر من وجه من وجوه الاستخدام ، أو بمعنى أخر لها استخدامات بديلة ، فالأرض يمكن أن تستخدم لتربية الماشية ، كما يمكن أن تسخدم للحصول على الأخشاب ، أو زراعتها لانتاج المواد الغذائية للانسان ، او استخدامها فى انشاء المساكن أو المصانع أو الوحدات التجارية .

وماينطبق على الأرض كمورد ينطبق بالنسبة لبقية الموارد ، حيث نجد أنها لا تحتوى على صفات خاصة تجعلها قادرة على اشباع حاجات معينة دون غيرها ، ولكن لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على اشباع العديد من الحاجات ، ومن ثم فإن زيادة استخدام مورد معين فى درجة معينة من وجوه الاستخدام المختلفة لابد وأن تكون على حساب الاستخدامات الآخرى لهذه الموارد .

والموارد النادرة وحدها هى التى تثير مشكلة اقتصادية ، ولذا يطلق عليها الاقتصاديين الموارد الاقتصادية ، ويشترط أن تتوافر مجموعة من الشروط فى المال حتى يكتسب الصفة الاقتصادية [1] .
وتتمثل هذه الشروط فيما يلى :

١ - أن يكون محلا للتملك :

فكثير من الأموال توجد فى المجتمع ولاتعتبر من الأموال الاقتصادية لعدم قابليتها للتملك ، مثال ذلك الهواء وأشعة الشمس

---

(١) د. زكريا محمد بيومى ، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق ، ص ١٨،١٩ .

ويكتسب هـذا المـال الصفـة الاقتصاديـة متـى أصبـح مملوكـا لسـبب مـن الأسـباب مثـل الهـواء المعبـأ فـى اسـطوانات الاكسـجين المسـتخدم فـى الوحدات الانتاجية المختلفة .

٢ – أن يكون محلا للتصرف :

ويعتبر المال محلا للتصرف متـى أمكـن اتيـان التصرفـات القانونيـة عليه من بيع وشراء واجاره .

٣ – أن يكون نادراً :

أن يوجد المـال فـى المجتمـع بكميـات محـدودة بالنسـبة للحاجـات الانسانية المختلفـة ، ويسـتوى أن تكـون النـدرة راجعـة لظـروف طبيعيـة لايستطيع الانسان التحكم فيها كما هو الحال بالنسبة للخامات الموجـودة في باطن الأرض ، أو المهارات الفنية ، كالطبيب والمغنى أو تكون النـدرة راجعـة إلى ظـروف مصطنعـة كظـروف الاحتكـار أو ظـروف اجتماعيـة ترجع إلى عـادات وتقـاليد المجتمـع مثـل تحريـم لحـوم الخنـزير فـى الـدول الاسلامية وتقديس الابقار في الهند .

٤ – أن تكون للمال قيمة تبادلية :

ويقصد بذلك أن يكون المال له قيمة فى السوق ، ويكون الأفـراد على استعداد لشراءة – وهذا الشرط هـو نتيجـة منطقيـة للشـرط السـابق وهو الندرة ، ولذلك لا يعتبر الضوء والهواء له قيمـة تبادليـة رغـم منفعتـه الهائلة حيث لا يتعامل فيها فـى الأسـواق ويتـم الحصـول عليهـا دون أيـة مقابل .

تقسيم السلع والخدمات :

تنقسم السلع والخدمات الى عدة تقسيمات سوف نتناول أهمها :

أولا : تنقسم السلع والخدمات معا إلى نوعين ،استهلاكية وانتاجية ، ويقصد بالأموال والخدمات الاستهلاكية تلك التى تصلح لاشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة مثال الأموال والخبز والسيارات والملابس ، ومثال للخدمات خدمة العلاج ، وخدمة التعليم ومشاهدة فيلم سينمائى ٠

ويقصد بالأموال والخدمات الانتاجية تلك التى لا تصلح لاشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة وحالة ، ولكنها تستخدم فى انتاج أموال وخدمات استهلاكية تكون صالحة لاشباع الحاجات الانسانية ومثال الأموال الانتاجية الأرض والآلات والمواد الأولية ٠ ومثال الخدمات نقل البضائع وعمل العمال ، والطاقة المحركة ٠

ويلاحظ هنا أن بعض الأموال لها صفتان استهلاكية وانتاجية مثل الفحم إذا ما أستخدم فى التدفئة فإنه يعتبر مال استهلاكى ، وإذا ما أستخدم فى إدارة الة انتاجية يعتبر مال انتاجى ، ويلاحظ أن العبرة فى اعتبار الأموال والخدمات الاستهلاكية ليست هى طبيعة المال أو الخدمة بقدر ماهى طبيعة الدور الذى يقوم به هذا المال أو الخدمة والغاية التى تستخدم من أجلها ، فيعتبر المال أو الخدمة انتاجه إذا كان المقصود به أن تستخدم فى عملية الانتاج من أجل انتاج سلع وخدمات جديدة

بينما إذا كان المقصود به أن تستخدم فى عملية استهلاكية فإنه يعتبر مـالا أو خدمة استهلاكية .

ثانيا : تنقسم السلع والخدمات الى أموال حرة وأموال اقتصادية والأموال الحرة هى التىتوجد فى المجتمع بكميات كبيرة تكفى لتغطية كافـة حاجة الأفراد وبالتالى لا تدعو معها الحاجة الى القيام بـأى مجهـود للاقتصاد فى استعمالها ، ومثال ذلك الهواء واشعة الشـمس والماء فى بعض الظروف والاحوال .

ولايهتـم عمـل الاقتصـاد بدراسـة هـذه الأمـوال - وعلـى الرغم من أن الأموال الحرة مفيدة وحيوية إلا أنه لا يوجد لها ثمـن فى السوق نظرا لتوافرة بكيمات كبيرة ..

والأموال الاقتصادية هى التى توجد فـى المجتمـع بكيمـات محـدودة ونـادرة بالنسـبة إلى الحاجـات الانسـانية التـى تصلـح لاشباعها ويتدخل علم الاقتصاد ليوضح لنا كيفيـة استغلال هـذه الأموال أفضل استخدام ممكن بهدف تحقيق اكبر اشباع للحاجات الانسانية .

ومـن هنـا وصفـت هـذه الأمـوال بالاقتصاديـة ، وهـذه الأموال نظرا لندرتها النسبية أى بالنسبة للحاجـات الانسـانية لها ثمـن فـى السـوق ، ومثـال الأمـوال الاقتصاديـة المـاس والذهـب والبترول والماء فى بعض الدول التى لا يوجد بها موارد مالية .

ثالثا : تنقسم السلع والخدمات الى ضرورية وكمالية ، فالسلع الضروريـة تلـك السـلع التـى تشبـع حاجـة ملحـة لـدى الفـرد مثـل المـأكل

والمشرب والملبس والعلاج ، ومفهوم السلعة الضرورية يتوقف بالنسبة لطبيعة الحاجة الضرورية على ظروف الزمان والمكان ، بينما السلع الكمالية تشبع حاجة غير ملحة لدى الفرد ، فالسيارة قد تكون ضرورية فى بلد متقدم أو غنى بينما تكون غير ذلك فى بلد متخلف أو فقير ، والثلاجة كانت بالأمس القريب سلعة كمالية بحيث كانت الحاجة إليها أقل الحاحاً فى ظروف المرحلة السابقة ثم اصبحت ضرورية حتى فى البلاد المتخلفة ، ومثل ذلك جهاز الراديو والتليفزيون والهاتف الى غير ذلك من السلع التى اصبحت مع التطور الحضارى وتغير انماط اسلوك الانسانى ومظاهر الاشباع فى صورة المختلفة بمثابة السلع الضرورية ، والعبرة إذن فى التفرقة بين طبيعة السلعة الكمالية والضرورية ، بالنظر الى مدى التقدم الحضارى والاقتصادى والمعيشى ، الذى يمكن أن يحول السلعة الكمالية التى لا يستهلكها إلا عدد ضئيل من الأفراد تسمح دخولهم أو ثرواتهم باستهلاكها على نطاق واسع بواسطة عدد كبير من الأفراد - بصفة عامة يمكن أن نقرر أن اعتبار سلعة ما ضرورية أو كمالية أمر يختلف من فرد ألى اخر ومن مكان الى اخر ومن زمان الى اخر .

رابعا : تنقسم السلع والخدمات الى سلع معمرة وغير معمرة فالسلع المعمرة هى التى يقتنيها المستهلك لغرض الحصول منها على اشباع معين، ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة ، وإنما يتم ذلك على مدى فترة زمنية معينة ، ومثال هذا النوع من السلع ، الثلاجة و السيارة و جهاز التيفزيون و الة التصوير ، فكل هذه السلع يمكن أن تشبع حاجة الانسان لفترة طويلة من الزمن .

أما السلع غير المعمرة ، هى تلك التى تشبع حاجة الفرد من خلال استخدامها مرة واحدة فقط ، مثال ذلك الطعام أو الدواء أو تذكرة المسرح أو السينما ،الى غير ذلك مما تزخر به حياة المستهلك اليومية من سلع وخدمات تستهلك تماما بمجرد الحصول منها على الاشباع المطلوب .

توزيع الموارد على الحاجات :

بعد العرض السابق لأهم عناصر المشكلة الاقتصادية التى تتمثل فى تعدد الحاجات الانسانية ، وندرة الموارد ،وعدم قدرتها على اشباع كافة هذه الحاجة يأتى العنصر الثالث وهو توزيع الموارد على الحاجات ومن هنا فإن كل فرد ، وفى أى وقت من الأوقات يحاول أن يوزع ما لدية من مواردة على ما يحس به من حاجات فاسلوب توزيعه يحقق له أكبر قدر من الاشباع لهذه الحاجات .

ويختلف الأفراد فيما بينهم فى أسلوب التوفيق بين الموارد والحاجات ، فالأفراد يتباينون فيما بينهم حسب أنواع حاجاتهم ودرجة الحاح كل منها من ناحية ، وحسب مواردهم المتاحة من ناحية أخرى .

فالأسلوب الذى يعتبر مناسبا بالنسبة لفرد معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر ، فقد يشعر فرد ما أنه سيكون فى وضع أفضل إذا ما أنفق على ملبسه أكثر مما ينفق على طعامه ، فى حين أن فرد آخر قد يفضل أن ينفق على الطعام أكثر مما ينفق على الملبس ، وقد يفضل فرد ما أن يذهب إلى السينما أو المسرح بدلا من تناول وجبة شهية من الطعام وهكذا يختلف الأفراد فيما بينهم فى سلوكهم ، فكل يسلك طريقا يعتقد أنه الأصوب . وليس معنى ذلك أنه لا توجد قاعدة أو

قانون عام يربط بين هذه التصرفات المختلفة للأفراد ، ولكن الحقيقة عكس ذلك ، إذ أن هناك مجموعة من القوانين تحكم سلوك الأفراد بصفة عامة - سواء كانوا منتجين أو مستهلكين ، وتجعلهم يتصرفون في اطارها، وإن اختلفوا داخل هذا الاطار - هذا عن المشكلة الاقتصادية على المستوى الجزئى أى مستوى الأفراد ،ولكن المشكلة الاقتصادية توجد ايضا على المستوى الكليى أو المستوى القومى .

المشكلة الاقتصادية على المستوى القومى :

لا تختلف المشكلة الاقتصادية من المستوى الجزئى الى المستوى الكلي من حيث جوهرها ، وإن اختلفت من حيث صورتها .. فالمشكلة الاقتصادية على المستوى القومى تتمثل فى أن أى مجتمع من المجتمعات له حاجاته المتعددة والمتجددة والمتزايدة ، بينما مواردة محدودة .

فلكل مجتمع موارده المحدودة والتى تتمثل فى مجموع ما يمتلكه الأفراد من موارد ، مضافاً إليها تلك الموارد التى لاتعتبر موضعا لملكية خاصة ولكنها ملك للمجتمع مثل آبار البترول والغابات ومصائد الأسماك والمحاجر والمناجم .... الخ ، وفى ذات الوقت لكل مجتمع حاجاته المتنوعة والمتجددة والمتزايدة ،وتسعى الحكومات وأجهزتها المختلفة الى التغلب على هذه المشكلة من خلال القيام بعملية توزيع لموارده المحدودة على استخداماتها المختفة ، لتحقيق أكبر أشباع ممكن للحاجات الجماعية، وفقا لأولويات معينة تتناسب مع احتياجات أفراد كل مجتمع .

ولاشك أن الاولويات والتفضيلات التى تأخذ بها دولة تختلف عن تلك التى تأخذ بها دولة أخرى ، ويتوقف هذا على طبيعة النظام التى تتبعه الدول ، هل نظام رأسمالى أم نظام اشتراكى .

أبعاد المشكلة الاقتصادية :

بعد أن تعرضنا للمشكلة الاقتصادية وعناصرها ، أصبح من الضرورى أن نتعرف عى الأبعاد الأساسية لعلم الاقتصاد ، وتتمثل بصفة رئيسية فى الاجابة على الأسئلة الثلاثة الآتية :

أولا : ماهى السلع التى يجب أن تنتج وبأى كميات ؟

أمام ندرة الموارد الاقتصادية ، وعدم كفايتها لانتاج كافة السلع الضرورية لاشباع حاجات أفراد المجتمع ، أصبح على متخذى القرار داخل المجتمع أن يقوموا باختيار السلع الأكثر أهمية للأفراد حتى يتم انتاجها ، فى مقابل التضحية بباقي السلع الأقل أهمية .

ويثور التساؤل حول من الذى يتخذ هذا القرار ، لاشك أن الوضع يختلف من نظام إلى أخر ، ففى النظام الرأسمالى يتخذ المنتجين قرار ماهى السلع التى يجب أن تنتج والكميات التى تنتج بها ، أما فى النظام الاشتراكى الذى يقوم على التخطيط ، يتولى جهاز التخطيط مثل هذه القرارات - وسواء كان النظام اشتراكيا أو رأسماليا ، فإن مجموعة القرارات التى سبق لكل فرد أن اتخذها والخاصة بأوجه الانفاق التى يوجه إليها دخله ، ومعنى ذلك أن قرارات المستهكلين هى التى تحدد فى النهاية القرارات الخاصة بانتاج السلع ، فالاستهلاك هو العامل المحرك للانتاج .

ثانيا : كيف تنتج السلع ؟ تتعدد الطرق التى يمكن استخدامها لانتاج السلعة الواحدة ،ويرجع تعدد هذه الطرق الى تعدد النسب التى تخلط بها عناصر الانتاج المختلفة لانتاج أى سلعة من السلع ، فكمية معينة من سلعة ما قد يمكن انتاجها باستخدام وحدة واحدة من العمل وخمس وحدات من رأس المال ، ونفس الكمية قد يمكن انتاجها باستخدام وحدتين من العمل وأربع وحدات من رأس المال ، وهكذا نجد أن هناك

العديد من النسب التى يمكن أن تمزج بها العوامل المختلفة للحصول على حجم معين من الانتاج ،ولذا أصبح على متخذى القرار أن يختار ٠٠٠٠ من بين هذه النسب المختلفة تلك النسبة التى تتلائم مع الندرة أو الوفرة النسبية لكل عنصر من عناصر الانتاج - أو من جهة أخرى على مستوى أسعار عناصر الانتاج داخل المجتمع ٠

ولاشك أن مثل هذا الاختيار لطريقة الانتاج يتوقف على القرارات الفردية التى سبق أن اتخذت بالنسبة لاوجه النشاط المختلفة التى يوجه إليها كل فرد موارده ، فالمنتج حينما يستخدم المزيد من رأس المال والقليل من العمل فإن ذلك قد يرجع إلى ارتفاع مستوى اجور العمال ، الذى ينشأ عادة نتيجة للنقص النسبى فى المعروض من العمل ، وهذا بدوره يرجع عادة الى اعراض العمال عن ممارسة مثل هذا النشاط ، والعكس صحيح ، إذ نجد أن اقبال العمال على نشاط انتاجى معين ، يؤدى الى زيادة المعروض من العمل ، وبالتالى الى انخفاض مستوى الأجور، مما يشجع المنتجين على احلال العمل محل رأس المال بالدرجة التى يسمح بها الفن الانتاجى ،ومن هنا أصبح هذا السؤال من المور الهامة فى علم الاقتصاد ٠

ثالثا : كيف يوزع الانتاج على المشتركين فى العملية الانتاجية ؟

يثور هذا السؤال بسبب تفاوت الأفراد من حيث ما يقدمونه من مجهود سواء كان عقليا أو ذهنيا ، كما يتفاوتون فيما بينهم من حيث نوعية المجهود الذى يعرفونه ، فالمجهود الذى يبذله العامل الماهر يختلف من حيث نوعيته وبالتالى من حيث أثره عن المجهود الذى يقدمه العامل غير الماهر ، ومن ثم فإن الاول يجب أن يحصل

على نصيب من الانتاج أعلى مما يحصل عليه من الثانى - ومن جانب اخر هو معرفة الكيفية التى يوزع بها الناتج على عناصر الانتاج المختلفة فإذا كان صاحب الأرض يحصل عل نصيب مساوي أومغاير لذلك الذى يحصل عليه صاحب رأس المال أو ذلك الذى يقدم الجهد البشرى ٠

اجابة عل هذا السؤال يشكل اساس الاختلاف بين النظم الاقتصادية المختلفة ، فعلى الرغم من أن كل من النظامين الرأسمالى الاشتراكى يؤكد ضرورة توزيع الناتج القومى بين المشتركين فى العملية الانتاجية بأسلوب يتم بالعدالة ويحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ،إلا أن مفهوم العدالة فى حد ذاته يختلف من نظام الى اخر ، وهذا معناه أن نصيب الفرد من الناتج القومى يتوقف على القرارات الفردية للأفراد ،كما يتوقف على الاطار الفلسفى للمجتمع أو على النظام الاقتصادى الذى يعمل فى اطاره ٠

لاشك أن هذه الاسئلة الثلاثة تحدد لنا فى الواقع ، الابعاد الاساسية للمشكلة الاقتصادية ٠

التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى :

يذهب الاقتصاديين الى التفرقة بين نوعين من التحليل الاقتصادى: التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى ٠

وينصرف التحليل الاقتصادى الجزئى الى دراسة الوحدات الفردية أو الجزئية التى تشكل جزء من الكل مثل المستهلك الفرد والسلعة أو الخدمة الفردية وعامل الانتاج الفردى والمشروع الفردى ، وهذا التحليل يهتم بدراسة المشكلات الاقتصادية الخاصة بسلوك هذه الوحدات أو

بظواهرها الاقتصادية - كما ينصرف هذا التحليل بدراسة مشكلات مثل العوامل التى تحكم طلب المستهلك للسلع والخدمات الاستهلاكية ، وكيفية تحديد ثمن سلعة أو خدمة معينة ، وكيفية تحديد معدل الأجر الذى يحصل عليه نوع معين من أنواع العمل ، وكذلك ثمن باقى عوامل الانتاج الأخرى وتوزيعها على مختلف المشروعات والفروع الانتاجية والتأليف ما بينها داخل المشروع ، والكميات التى يتحقق بانتاجها توازن المشروع والأوضاع والشروط التى يتحقق فى ظلها توازن الصناعة أو الفرع الانتاجى ، **بينما ينصرف التحليل الاقتصادى الكلى** الى دراسة الوحدات الكلية مثل الدخل القومى والعمالة الكلية والمستوى العام للأسعار والاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى والادخار الكلى ، كما ينصرف هذا التحليل بدراسة المشكلات الاقتصادية المتعلقة بهذه الاقسام الكلية ، وكذلك العلاقات المتبادلة التى تقوم فيما بينها ، وقد سمى هذا التحليل بالكلى لأن موضوع هذه الكميات الكلية فى الاقتصاد القومى مأخوذه فى مجموعها بكل ما تشتمل عليه من وحدات فرديه تعتبر عناصرها المكونة ، كما يهتم التحليل الكلى بالمجموعات الفردية للمنتجين والمستهلكين فقط فى الحدود التى يؤثرون فيها على الاقتصاد القومى فى مجموعه .

والتحليل الاقتصادى الكلى لم يأخذ مكانته فى النظرية الاقتصادية إلا منذ منتصف الثلاثينات فى هذا القرن وذلك بفضل المدرسة السويدية وخاصة الاقتصادى البريطانى " جونماينرد كينز " .

أهمية التفرقة بين التحليل الجزئى والتحليل الكلى :

بعد أن تعرفنا على كل من نوعى التحليل ، أصبح لازما أن نوضح ماهى أهمية التفرقة بين هذين النوعين من التحليل ، فمن الملاحظ عدم

وجود أى تعارض بين نوعى التحليل الاقتصادى إذ أن موضوع كل منهما واحد فى نهاية الأمر ، وكذلك لا يوجد انفصال تام بينهما مادام أن الاقسام أو الكميات الكلية ماهى إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذه ككل ، فالاستهلاك الكلى ماهو إلا مجموع استهلاك الأفراد ، والدخل القومى ماهو إلا مجموع دخول افراد المجتمع ٠

وبالرغم من هذا يمكن حصر أهم الاسباب التى تدعو الى التمييز بين مستويين معينين للمشكلات الاقتصادية ، وتخصيص كل مستوى منها بنوع متميز من التحليل الاقتصادى ٠

السبب الأول :

هو أن أية محاولة للتوصل الى تحليل كلى من خلال تحليل الوحدات والأجزاء الفردية ستكون من الصعوبة بمكان ، مثال ذلك : مشكلة العوامل التى تؤثر فى المستوى العام للأسعار ، ومحاولة التوصل الى تحديد هذه العوامل عن طريق تحليل اثمان كافة السلع والخدمات الفردية فى الاقتصاد القومى ، ولاشك فى أنه يمكن الحصول على حل ايسر لهذه المشكلة إذا ما اعتمد فى هذا الصدد على تحليل الدخل القومى ، أى أن الاعتماد على الوحدات الكلية فى هذا الصدد ، سوف يمكن الباحث من الحصول على النتائج المرجوه فى اقصر وقت ممكن ٠

السبب الثانى :

هو أنه ليس من الصواب دائما تطبيق منطق الخاص على العام ، أو الجزء على الكل ، ففى علم الاقتصاد ليس من الضرورى أن يكون ماهو صحيح بالنسبة الى الجزء صحيحا ايضا بالنسبة الى الكل ٠٠ كما أن المبادئ التى تصلح للوحدات الفردية قد لا تصلح بنفس الدرجة للأقسام التى تتوصل اليها عن طريق تحليل المشكلات الاقتصادية الكلية أيضا ٠

فالادخار مثلا قد يكون مرغوبا فيه الى حد كبير بالنسبة الى المستهلك الفرد ، لكن الزيادة الكبيرة فى ادخار المجتمع قد تؤدى الى انخفاض الدخل القومى ، وقد توصل الاقتصاد القومى الى حالة من الكساد الخطير .

مما تقدم يتضح لنا أهمية التفرقة بين نوعى التحليل الاقتصادى الجزئى والكلى معا ، وضرورة استخدام كل منهما فى سبيل التوصل الى حلول صحيحة للمشكلات الاقتصادية .

مشكلة الاختيار وامكانيات الانتاج :

من خلال دراستنا للمشكلة الاقتصادية تبين لنا أن مشكلة الاختيار هى احدى المشاكل الأساسية فى علم الاقتصاد ، فقد رأينا أن " المشكلة الاقتصادية ترجع الى حقيقة أساسية هى أن موارد الانتاج المتوفرة لدى المجتمع تتسم بالندرة النسبية ، أى أن هذه الندرة تبدو من خلال مقارنة كميات الموارد بكميات السلع التى يحتاجها الانسان ، وينتجها بواسطتها ، ومعنى ذلك أن الانسان لا يستطيع أن ينتج فى أى وقت كل السلع التى يحتاج اليها ، وبأى كمية يريد ، وهذه الحقيقة تفرض على المجتمع ضرورة الاختيار بين السلع المختلفة ، أى أن يقرر ايهما أولى بأن ينتج أولا ، كما تفرض عليه أن يتخذ قرار بشأن الكميات التى ينتجها من كل سلعة ، أى " المزج " بين كميات السلع المختلفة .

ويمكن توضيح ذلك ، إذا افترضنا أن هناك اقتصاد معين يحوى قدرا ثابتا محدودا من السكان وعناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج السلع المختلفة ، فإن هذا المجتمع لابد وأن يواجه مشكلة تخصيص هذه الموارد بين مئات الالاف من الاستخدامات المتعدد ، فعلى المجتمع أن يحدد ماذا

ينتج من السلع والكميات التى ينتجها من كل سلعة ،بغرض استغلال عناصر الانتاج أكفاء استغلال ممكن .

والمقصود بقولنا " أكفاء اسغلال ممكن " هو أن يتم انتاج أكبر قدر مستطاع من السلع ، وبتلك النسب التى تمثل أفضل اختيار ممكن من وجهة نظر أفراد المجتمع ككل ، ولذلك نفترض ايضا أن المجتمع أمامه سلعتين فقط يمكن انتاجهما وهما س ، ص ، من خلال توزيع موارده المحدودة عليهما .

لاشك ستكون هناك احتمالات لمجموعات عديدة ، تختلف فى كل منها نسب المنتج من كل سلعة الى اخرى ، والذى يجب أن نلاحظه هنا ، وهو أنه فى حالة الاستخدام الكامل او التشغيل الكامل - Full employment ، للكميات المتوفرة – والمحدودة من عناصر الانتاج ،فإن أى زيادة فى انتاج السلعة (س) لابد وأن يقابلة نقص فى انتاج السلعة (ص) ، وسبب ذلك واضح وهو أن زيادة انتاج السلعة الأولى يعنى نقص كمية عناصر الانتاج المتبقية لانتاج السلعة الثانية ،والعكس صحيح .

ولتوضيح كيف يمكن أن نحدد الاحتمالات المختلفة للانتاج [1] .
نفترض أولا أن المجتمع قد قرر أن يوجه كل مايمتلكه من عناصرالى انتاج السلعة (س) فقط ، فإنه سوف ينتج كمية كبيرة من السلعة س تبلغ مثلا ٢٠ وحدة منهما ، ولا شئ من السلعة ص ، وإذ افترضنا ثانيا أن المجتمع قد قرر أن يوجه كل مايمتلكه من عناصر الانتاج الى انتاج السلعة (ص) فقط ، فإنه سوف ينتج كمية كبيرة من السلعة (ص) تبلغ ١٥ وحدة

---

(1) Paul samuelson, Economics, Mc Graw - Hill Co, New York 1958, p.p 18 - 22

منهما ، ولا شئ من السلعة س ، وهذان الاحتمالان يمثلان الحدود القصوى لما يمكن أن ينتجه المجتمع من السلعتين س ، ص ولكن بين هذين الاحتمالين المتفرقين احتمالات أخرى عديدة تكون فيها الكميات المنتجة من كل من السلعتين موجبه ، وهو ما يمكن تمثيله بجدول امكانيات الانتاج وذلك على النحو التالى :

جدول امكانيات الانتاج

احتمالات الانتاج	عدد وحدات السلعة (س)	عدد وحدات السلعة (ص)
أ	٢٠	صفر
ب	١٨	٢
جـ	١٦	٤
د	١٤	٦
هـ	١٢	١٠
و	صفر	١٥

جدول رقم (١)

يوضح لنا هذا الجدول امكانيات الانتاج المحتملة من خلال استخدام كمية محدودة من عوامل الانتاج وتوزيعها على السلعتين س ، ص .

ففى الاحتمال الأول يستطيع المجتمع من خلال توجيه عناصر انتاجه بالكامل نحو السلعة (س) فقط أن ينتج ٢٠ وحدة من السلعة س ولاشئ من السلعة ص .

وفى الاحتمال الأخير ، يستطيع المجتمع من خلال توجيه عناصر انتاجه بالكامل نحو السلعة (ص) فقط أن ينتج ١٥ وحدة من السلعة ص ، ولاشئ من السلعة س .

بينما الاحتمال ب يوضح لنا أن المجتمع يستطيع أن يقلل انتاجه من السلعة س من ٢٠ إلى ١٨ وحدة فى مقابل زيادة انتاجه من السلعة ص من لاشئ الى ٢ وحدة .

بينما الاحتمال ج يوضح لنا أن المجتمع يستطيع أن يقلل انتاجه من السلعة س من ١٨ الى ١٦ وحدة فى مقابل زيادة انتاجه من السلعة ص من ٢ الى ٤ وحدات .

والاحتمال د يوضح لنا أن المجتمع يستطيع أن يقلل انتاجه من السلعة س من ١٦ الى ١٤ وحدة فى مقابل زيادة انتاجه من السلعة ص من ٤ الى ٦ وحدات .

والاحتمال هـ يوضح لنا أن المجتمع يستطيع أن يقلل انتاجه من السلعة س من ١٤ الى ١٢ وحدة فى مقابل زيادة انتاجه من السلعة ص من ٦ الى ١٠ وحدات .

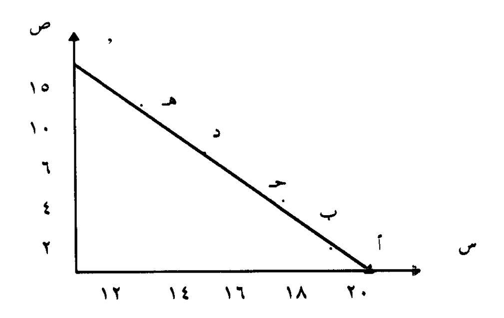
هذا كله بأفتراض أن المجتمع فى حالة تشغيل كامل ، أى تشغيل لكافة عناصر الانتاج المتوافرة لدى المجتمع ، فليس هناك أى كمية متعطلة من هذا العنصر ، وهو مايفسر لنا لماذا يصطحب أى زيادة فى انتاج سلعة معينة نقص فى انتاج السلعة الأخرى .

ويمكن أن نوضح امكانيات الانتاج السابق ذكرها من خلال الاستعانة بالرسم البيانى ، ويسمى فى هذه الحالة بمنحنى امكانيات الانتاج

Production Possibilities Gurve

وهو الذى يمكن تعريفه فى ضوء ماسبق ، بأنه ذلك المنحنى الذى تمثل كل نقطة عليه حالة تشغيل كامل لعناصر الانتاج ذات الكمية والمستوى المحدد - بحيث أن أى تحرك عليه من أى نقطة ولتكن د مثلا ، فى اتجاه الشمال أو الجنوب الشرقى ، يعنى زيادة الناتج من احدى السلعتين ونقص الناتج من السلعة الأخرى .

الشكل البيانى



شكل رقم (١)

ويوضح لنا هـذا الرسـم البيـانى امكانيـات الانتـاج المختلفـة التـى يمكن لمجتمع ما أن ينتجها من خلال توزيع عنـاصر انتاجـه المحـدودة علـى سلعتين س ، ص ، وبأفتراض أن المجتمع فى حالة تشغيل كامل ويبـين لنـا هذا الرسم أن هناك ست امكانيـات للانتـاج أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، و فعند النقطة أ ينتج المجتمع ٢٠ وحدة من السلعة س ، لا شئ مـن السـلعة ص نتيجة توجيه كل عناصر الانتـاج الى السـلعة س فقـط - وإذا صعدنـا على المنحنى الى أعلى فى اتجاه الشمال الغربى الى النقطة ب ، يقل انتـاج المجتمع من السلعة س الى ١٨ وحدة مقابل زيادة انتـاج السـلعة ص الى ٢ ، وإذا صعدنا مرة اخرى الى النقطة جـ ، يقل انتاج المجتمع من السلعة س الى ١٦ وحدة مقابل زيادة انتاج السلعة ص الى ٤ وحدات ،وإذا صعدنـا مرة اخرى الى النقطة د ، يقل انتاج المجتمع من السلعة س الى ١٤ وحـدة مقابل زيادة انتاج السلعة ص الى ٦ وحدات ، وإذا صعدنـا الىالنقطـة هـ يقل انتاج المجتمع من السلعة س الى ١٢ فى مقابل زيادة انتاج السـلعة ص الى ١٠ وحدات ، وإذا صعدنا الىالنقطة و توضـح لنـا أن المجتمـع يفضـل انتاج ١٥ وحدة من السلعة ص ولا شئ من السلعة س .

مما تقدم يتبين لنا أن هناك حدودقصوى لانتاج السلعتين س ، ص ممثلتين بيانيـا بالنقطـة أ ، و وبينهمـا العديـد مـن الامكانيـات ممثلـة بيانيـاً بالنقطة ب ، جـ ، د ، هـ .

وفى الواقع أن أية نقطة علـى المنحنـى أ و تمثـل تأليفـة معينـة مـن السلعتين س ، ص يمكن للمجتمع أن ينتجهما مـن خـلال توزيـع مـوارده المحدودة عليهما ، مع افتراض حالة التشغيل الكامل .

ويثور التساؤل الان حول ماذا يكون الوضع إذا لم يتوفر شرط التشغيل الكامل لعنصر الانتاج ، وكانت هناك كمية معطلة لا تستخدم فى أى نوع من النشاط الانتاجى [1] .

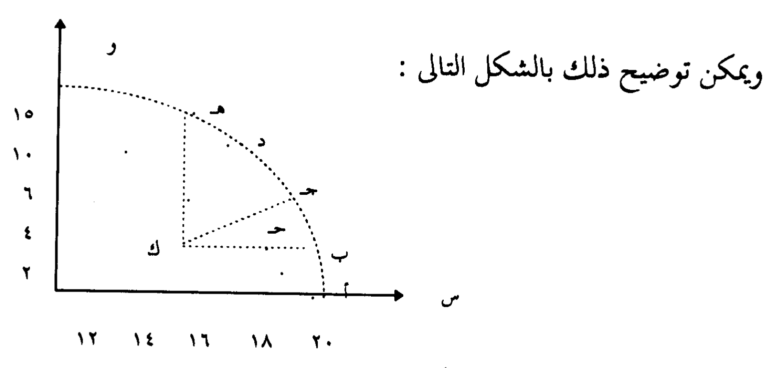
والاجابة على ذلك ، هى أن هذا الوضع يمكن تمثيله بيانيا بنقطة لا تقع على منحنى امكانيات الانتاج ، وإنما فى مكان ما فى المساحة المحصورة بين هذا المنحنى والأحداثيين الأفقى والرأسى ، كالنقطة (ك) مثلا . وهذه النقطة تمثل ناتجا من السلعتين معا أقل من الامكانيات القصوى للمجتمع (التى تتحدد بالمنحنى أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، و) . ونلاحظ أنه يمكن زيادة الناتج الكلى للمجتمع بالحركة من النقطة (ك) الى أى نقطة على المنحنى ، عن طريق تشغيل الجزء المتعطل من عنصر الانتاج . وهذا يعنى أنه يمكن زيادة الكمية المنتجة من احدى السلعتين (بالتحرك عموديا من ك الى هـ أو افقيا من ك الى ب مثلا) ، أو من كليهما معا ، وبالتحرك فى اتجاه الشمال الشرقى من ك الى د ،أو من ك الى هـ) .

وهذه الزيادة فى اجمالى الناتج من السلعتين ، أمكن تحقيقها عن طريق استغلال الجزء المتعطل من عنصر الانتاج ، حيث لم يستلزم الأمر تحويل هذا العنصر من انتاج سلعة الى اخرى .

---

(١) د. عبد الفتاح قنديل ، د. سلوى سليمان ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٩٠، ص ١٢٠ - ١٢١ .

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالى :



شكل رقم (٢)

بينما النقطة ع والتى تقع أعلى منحنى امكانيات الانتاج ، لاشك أنها تمثل كمية انتاج أكبر من السلعتين س ، ص ، ولكن هذه الكمية أكبر من امكانيات المجتمع ذو عناصر الانتاج المحدود ، ولايمكن الوصول لمثل هذه النقطة إلا من خلال زيادة عناصر الانتاج المستخدمة داخل المجتمع ، ولذلك تقع هذه النقطة خارج منحنى امكانيات الانتاج ٠

منحنى امكانيات الانتاج والناتج القومى :

لاشك أن كافة المجتمعات تسعى جاهدة الى وصول الاقتصاد بناتجه القومى الى اقصى مستوى تتيحة له امكانياته ، أى أن يقع فى نقطة ما على خط الامكانيات ، متجنباً أى وضع داخل مساحة الامكانيات ، فإذا عجز متخذى القرار عن الدخول بالاقتصاد القومى الى نقطة على منحنى امكانيات الانتاج ، كان انتاجه أقل من مقدرته ، ومعنى ذلك انه اضاع على افراد المجتمع فرصة الاستمتاع بنتائج اكبر ، ومن ثم مستوى معيشة أعلى ، وهذه ولاشك مشكلة يجب العمل على تلافيها مسبقا ، وعلاجها أن كانت قائمة فعلا ، بهدف الوصول بالاقتصاد القومى الى أى نقطة على منحنى امكانيات الانتاج وتحقق فى ذات الوقت اكبر اشباع ممكن لرغبات افراد المجتمع ٠

الباب الثانى
النظم الاقتصادية

يمكن تعريف النظام الاقتصادى بأن مجموعة المبادئ التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين افراد المجتمع ، والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصادى ، والتى تحدد الاطار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظله انتاج السلع والخدمات وتوزيعها [1] .

وهناك مجموعة من القوى تتحكم فى خلق النظام الاقتصادى وتتمثل فى تفاعل القوى التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وهو الذى يحدد هوية النظام ، ويمكن تلخيص هذه القوى فيما يلى [2] :

١ - القوى التاريخية أو الينابيع التاريخية التى اوصلت المجتمع الى وضعه الحالى ثم التقاليد والعادات والمثل العليا التى يدين بها المجتمع والتى لا تزال راسخة فى اعماقة ويصعب استئصالها فى الأجل القصير .

٢ - الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأرض الزراعية والثروة المعدنية والغابات والمراعى وما الى ذلك بالاضافة الى المناخ .

---

(١) د. أحمد جامع . الاقتصاد الاشتراكى ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦.

(٢) د. صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٧ وما بعدها.

٣ - الفلسفة والفكر والثقافة الدينية التى يدين بها المجتمع والتى تؤثر فى كيانه الاجتماعى والثقافى وتشكيله وتوجهه الوجهة التى يرتضيها .

٤ - نتاج التجارب (أوجه الخطأ والصواب) التى مرت بالشعب أثناء بحثه عن أهداف ومثله العليا .

وتتوقف الطريقة التى يواجه بها أى مجتمع مشكلته الاقتصادية على النظام الاقتصادى السائد فى هذا المجتمع ، فالفرد لا يواجه مشكلته الخاصة بمعزل عن بقية أفراد المجتمع ، ولكنه يتعاون معهم ، سواء فى انتاج السلع أو فى تبادلها ، ونتيجة لهذا التعاون بين أفراد المجتمع الواحد تنشأ مجموعة من العلاقات التى تنظم طرق الانتاج ، وطرق توزيع الناتج بين المشتركين فى العملية الانتاجية ،وبصفة عامة ينشأ ما يسمى بالنظام الاقتصادى .

ويتحدد أى نظام اقتصادى بثلاث عناصر رئيسية هى [1] : -

١ - القوى الانتاجية :

ويقصد بها مجموعة الوسائل التى يمكن بواسطتها انتاج السلع المادية والخدمات المختلفة ، وتتضمن أدوات الانتاج التى يستخدمها الأفراد فى العملية الانتاجية ، كما تتضمن الموارد البشرية [2] .أى أفراد المجتمع بأمكانياتهم الفنية وخبراتهم بالعمل التى تساعدهم على تشغيل

---

(١) د. أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

أدوات الانتاج وتطوير واختراع الادوات الجديدة ومضاعفة معلوماتهم الفنية واكتشاف موارد طبيعية لم تكن معروفة من قبل ، فالقوى الانتاجية أساس وجود أى مجتمع من مجتمعات بل يمكن أن نقرر أن تطور القوى الانتاجية داخل المجتمع يفيد العامل الرئيسى الذى يتصل بالمجتمع من نظام الى نظام اخر كما سنوضح فيما بعد .

٢ - علاقات الانتاج :

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التى تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الانتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الانتاج من أراضى وماتحتها ومصانع وأدوات الانتاج وغيرها .

ويلاحظ أنه كلما زادت ما تملكه الدولة من وسائل وأدوات انتاج ومواد أولية كلما اتجهنا الى النظام الاشتراكى وكلما زادت نسبة ما تملكه الأفراد والوحدات الخاصة كلما اتجهنا الى النظام الراسمالى .

٣ - علاقات التوزيع :

يقصد بعلاقات التوزيع الكيفية التى يتم بها توزيع الناتج بين افراد المجتمع الذين ساهموا فى العملية الانتاجية ولاشك أن هناك ارتباط وثيق بين علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع بل أنه يمكن القول أن علاقات الانتاج فى أى نظام اقتصادى إنما تعكس علاقات التوزيع التى تسود فى هذا النظام الى حد كبير ، فإذا كانت علاقات الانتاج السائدة علاقات فردية فإن علاقات التوزيع بدورها ستكون فردية ، وإذا كانت علاقات الانتاج جماعية فإن علاقات التوزيع بدورها ستكون جماعية .

ففى الدول التى تتبع نظام اقتصادى اشتراكى ، تكون أدوات الانتاج مملوكة ملكية جماعية ، فإن توزيع الانتاج لن يتأثر تأثيرا كبيرا

بندرة عنصر معين أو بقدرة هذا العنصر على المساومة ، او بتعبير اخر بقوته الاحتكارية ، بينما الدول التى تتبع نظام اقتصادى رأسمالى ، تكون أدوات الانتاج مملوكة ملكية خاصة فإن النصيب الذى يحصل عليه أى عنصر من عناصر الانتاج إنما يتوقف على ندرته وما يتمتع به من قوة احتكارية [١] .

ونود أن نلفت نظر القارئ قبل الدخول فى انواع النظم الاقتصادية المختلفة أن أى نظام اقتصادى هو من صنع الانسان نفسه فهو الذى ابتدعها ، وهو الذى يمكن أن يعتبرها أو يبدلها وفقا لتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل وخارج المجتمع [٢] .

كما أن النظم الاقتصادية والاجتماعية لا تختفى فجأة كى تحل محلها فجأة أيضا ، نظما أخرى مغايرة لها تماما ، وبالرجوع الى التطور التاريخى نلاحظ أن وجود النظام القديم وقبل أن ينتهى تنشأ بعض مظاهر النظام الجديد ، ومع وجود النظام الجديد واكتمال عناصر نشأته تظل بعض مظاهر النظام القديم ، إلا أن هذا لا يمنع بالطبع من اطلاق اسم

---

(١) د. محمد خليل برعى ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١١٣،١١٤ .

(٢) يقول الاستاذ Wiloucks أن النظم الاقتصادية المعاصرة الراسمالية والماركسية والاشتراكية والنظم المختلفة المخططة هى من خلق الانسان وحدة ، أذن فهو يستطيع أن يهدمها أو يستبدلها بغيرها نهائيا .

النظام القديم طوال العهد الذى يسود فيه هذا النظام يمكن اطلاق اسم النظام الجديد متى اكتملت اسسه إنه بالرغم من وجود أو استمرار بعض مظاهر النظام القديم .

وقد عرفت الانسانية العديد من النظم الاقتصادية عبر العصور المختلفة ، وهذه النظم تتمثل فيما يلى :

هى النظام البدائى ، ونظام الرق ، والنظام الاقطاعى والنظام الراسمالى ، والنظام الاشتراكى ، والنظام الاسلامى ، ويطلق على الأنظمة الثلاثة الأولى الانظمة القديمة ،والانظمة الاخرى الأنظمة المعاصرة ، أما النظام الاسلامى فكان له السبق فى ارساء العديد من الأسس الاقتصادية ولذلك سوف نخصص ل مؤلف مستقل .

ولا يعنى تتابع هذه النظم بهذا الترتيب أن هناك حد فاصل أو تاريخ معين يمكن عنده القول بأن نظاما معينا قد انتهى وأن نظاما اخر قد بدء فإن ايه نظام من هذه النظم يحمل فى طياته بعض سمات النظام السابق له. كما يحمل فى داخلة بذور النظام التالى له ، ويرجع السبب ايضا فى دراسة النظام الاسلامى عقب دراستنا للنظم الأخرى ، حتى يتضح للقارئ أن النظام الاقتصادى الاسلامى يجمع بين مزايا النظم المختلفة .

وسوف نتناول دراسة النظم الاقتصادية المختلفة لتوضيح أهم السمات الاساسية لهذه النظم ، والكيفية التى يسير بها كل نظام وذلك على النحو التالى :

١ - النظام البدائى .
٢ - نظام الرق .
٣ - النظام الاقطاعى .
٤ - النظام الراسمالى .
٥ - النظام الاشتراكى .
٦ - رأسماليه الدوله .
٧ - دوله التخصيصيه .

الفصل الأول
النظام البدائى

يصور لنا النظام البدائى حياة الانسان وتعاملاته مع الطبيعة منذ فجر التاريخ ، حيث يمثل النظام البدائى المرحلة الأولى من مراحل تطور النظم الاقتصادية التى عرفتها الانسانية .

فمنذ خلق الانسان منذ ملايين السنين وهو يواجه الطبيعة بكل ما بها من قسوة ، فالانسان عرضة للزلازل والبراكين والفيضانات وللحيوانات المتوحشة وللمجاعات الطاحنة - وعندما بدأ الانسان البدائى يحتمى فى الكهوف والمغارات ضد كوارث الطبيعة فإنه أخذ فى نفس الوقت يطور قوى الانتاج من البيئة المحيطة ويزيد امكانياته المتاحة

وقد كان هذه البداية هى بداية تميز الانسان نهائيا عن الحيوان وتفوقه عليه ، ومنذ ذلك الوقت حتى الان ، اصبح المستوى الذى بلغت ادوات العمل ، او أدوات الانتاج ، فى تطويرها هو الذى يرسم الحدود التى يتمكن الانسان فى نظامها من السيطرة على قوى الطبيعة ، وبالتالى الحدود التى ينمو فيها الانتاج [1] .

ونظرا لقسوة الطبيعة التى كان يتعامل معها الانسان ،فإن الانسان البدائى وفقا للرأى الراجح كان انسانا انانيا وشرسا فى معاملاته بفعل

---

(١) د. احمد جامع ، علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

قسوة الطبيعة ، حيث كان يحافظ على كل ما يحصل عليه من مواد غذائية حفاظاً على البقاء ، ولا شك أن هـذه الصفـات لابـد وأن تنعكـس علـى علاقات الانتاج والتوزيع فى هذا المجتمع الاقتصادى [1] .

قوى الانتاج :

تطورت قوى الانتـاج عـبرالنظم الاقتصـادي المختلفـة ، فالانسـان البدائى خضع لكافة قوى الطبيعة فى بادئ الأمر ، وكان الصيـد والرعـى هما النشاط الرئيسى وذلك لوقت طويل ، ولم يعرف الانسان البدائـى - فى بداية صراعه مـع الطبيعـة - سـوى أداتـين اثنتـين مـن ادوات الانتـاج وهما: الحجر والعصا . وقد كانت الحجـر امتـداد لقبضـة يـد الانسـان ، والعصا امتداد لزراعة .

وبعـد أن لاحـظ الانسـان الآف المـرات النـيران التـى تصنعهـا الصواعق والبراكين واستخدامها عندحدوثها ،استطاع الانسان أن يعـرف النار وكيف ينتجها عن طريق الاحتكاك .

وبدأ الانسان استخدام النار كأداة من أدوات الانتاج فى كثير من الأمور ومنها طهى الطعـام ، وصناعـة أدوات الانتـاج وتشـكيلها ، ومـن وقايته من شر البرد ، وبل أصبح يستخدم النار فـى أبعـد مـن ذلـك وهـو حمايته من خطر الحيوانات المتوحشة .

وقد عرف النظام البدائى أول صـورة مـن صـور تقسـيم العمـل ، وهى تقسيـم العمـل بـين الرجل والمرأة ، فكانـت المـرأة تقـوم برعايـة

---

(١) د. عبد المنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٩٥ .

الأطفـال الصغار والاهتمام بشئون المنزل من طهى الطعام وصناعة الملابس وخلافه ٠٠٠ بينما يقع على عاتق الرجـل حماية الجماعـة ضـد الأخطـار الخارجية سواء من غزو القبـائل الأخـرى أو الحيوانـات المتوحشـة ، كمـا يختص بتوفير طعام الأسرة الصغيرة من خلال قيامه بعلميات الصيد وتربيـة الحيوانات ٠

كما استطاع الانسان أن يحمى نفسه من قوى الطبيعة عـن طريـق بناء أكواخ من الاعشاب التى يعثر عليها ، ثم عرف كيفية بناء الأكـواخ من الحجـر ، وأصبحـت الأكـواخ المتجـاورة هـى أول صـورة مـن صـور القرية ٠

وفى مرحلة تالية اكتشـف لانسـان الزراعـة مـن ملاحظـة ظهـور نباتات من الأرض بعد فترة من تساقط الثمار عليها ، وأدرك العلاقـة بـين البذور التى تحتويها هذه الثمار وبين ظهور النباتات من الأرض ، وكـانت أدوات العمل فى الزراعة فى أول الامر هى العصا ، ولكن بعد أن عـرف الانسان المعادن وكيفية صهرها ، تمكن مـن صنـع الآوانـى المختلفـة ، ثـم تنوعت الحـاصلات الزراعيـة وتمكـن الانسـان مـن شـق القنـوات والـترع لتوصيل ميا الأنهار إلى الأرض البعيدة عنها ٠

وكـانت الزراعـة مصـدرا هامـا للحصـول علـى المـواد الغذائيــة ، واشباعه حاجات المجتمع ٠

وفـى مرحلـة تاليـة ، ظهـر التقسـيم الثـانى للعمــل بـين الأفـراد والجماعات ، وكان ذلك على أثر ظهور الزراعة ، حيث تخصصت بعض الجماعات فى الزراعة ، بينما تخصص البعض الآخر فـى الرعـى ، وترتـب

على هذا التقسيم أن ظهرت المبادلات التجارية ، فكل شخص يستطيع أن يبادل جزء من انتاجه فى مقابل جزء من انتاج الآخر .

ومع معرفة بعض أدوات الانتاج كالسيوف والفئوس التى استطاع الانسان أن ينتجها – ظهر تقسيم جديد للعمل يختص فيه كل فرد بصنع أداة واحدة من أدوات الانتاج .

علاقات الانتاج والتوزيع :

لقد انعكست صفات الانسان البدائى على علاقات الانتاج والتوزيع – فمن حيث علاقة الانتاج يمكن أن نقرر أن الأرض كانت مملوكة لكافة أفراد المجتمع على الشيوع ، فكل فرد يستطيع أن يستخدم الأرض بأكملها لقضاء حاجاته أو للصيد ، أو للرعى ، ويرجع ذلك لقلة عدد أفراد هذه المجتمعات بالنسبة لمساحة الأرض ، أما أدوات الانتاج فقد كانت مملوكة ملكية خاصة ، فكل فرد يستطيع أن يضع رأس لعصاة أو يقوم بتهذيب عصاه على شكل معين فلابد وأن تكون مملوكة له ملكية خاصة .

وأمام عجز الانسان عن مقاومة الطبيعة بمفردة بسبب بدائية أدوات الانتاج ، وكذلك صعوبة الحصول على المواد الغذائية ، دفع أفراد المجتمع إلى الرغبة فى العيش فى جماعة .

وفيما يتعلق بعلاقات التوزيع ذهب الماركسيون الى أن علاقات التوزيع فى النظام البدائى كانت تتمثل فى توزيع ناتج العمل الجماعى على جميع الأفراد بالتساوى،ولكننا نتفق مع رأى الاستاذ الدكتور / أحمد جامع فى أن علاقات التوزيع كانت على عكس ذلك ، فكان الأفراد

الاقوياء يشبعون حاجاتهم أولا بغض النظر عمن انتج الأموال ، ثم يتركون الباقى لضعفاء القوم [1] .

نهاية النظام البدائى :

تميز النظام البدائى فى نهايته بتطور القوى الانتاجية المستخدمة فى الرعى والصيد والزراعة ، مما أدى إلى زيادة انتاجية العمل ، وتمكن الانسان من أن يتعدى المرحلة التى كان انتاجه فيها كافيا بالكاد لسد رمقة إلى مرحلة جديدة ، ظهر فيها لأول مرة فائض فى الانتاج ، وقد ترتب على ظهور فائض فى الانتاج ظهور الملكية الفردية ، ورغبة أفراد المجتمع فى زيادة ملكيتهم امتنعوا عن قتل أسرى الحرب كما كان يفعل من قبل ، وأصبح يستخدم هؤلاء الأسرى فى عمليات الزراعة والرعى والصناعة بغرض زيادة الانتاج ، ومن هنا ظهر الرق لأول مرة ، ورغبة من أفراد المجتمع المالكين فى زيادة ملكيتهم فذهبوا الى استرقاق أفراد جماعتهم ذاتها أما بسبب عجزهم عن سداد ديونهم أو بسبب فقرهم وضعفهم ، وكانت هذه الأسباب ايذانا بأنتهاء النظام البدائى والانتقال الى نظام آخر جديد وهو نظام الرق .

---

(١) د. احمد جامع ، علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

الفصل الثانى
نظـــام الـــرق

مجتمعات الرق وأسبابه :

لقد ظهر نظام الرق لأول مرة فى مدن اليونان القديمة فى القرنـين الرابع والخامس قبل الميـلاد ، ثـم ظهـر بعـد ذلـك فـى بعـض الحضـارات القديمة ، ويرجع مفهوم الرق إلى الفلاسفة اليونانيين ، افلاطـون وارسـطو حيث أنهم اعتبروا أن العمل فى مجال الانتاج الزراعى والحرفى فـى مرتبـة أدنى ولا يليق بالاحرار الذين يختصون بالفكر والفن والحرب والدفاع عن المدينة ٠

ويـرى كثـير مـن المؤرخـين الاقتصـاديين والاجتمـاعين أن بعـض الحضارات لم تعرف اقتصاد الرق – وأن النشاط الانتاجى فيها كان يقـوم فى الجزء الأساسى منه على اكتاف طبقة من الأحرار هى عامة الشـعب ، فى حين ترى المدرسة الماركسية بصفة عامة أن كافة الحضـارات الشـرقية القديمة قد عرفت اقتصاد الرق بصورة أو بأخرى ، كما عرفته الحضـارتين الغربيتـين القديمتـين ، وذلـك اتباعـا للقـاعدة التـى تقـرر تعـاقب النظـم الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الانسانى [1]

يرجع نشـأة نظـام الـرق فـى هـذه المجتمعـات القديمـة إلى عـاملين أساسين :

---

(١) حيث ثار خلاف فيما يتعلق بتطبيق نظام الـرق فى الحضـارات الشـرقية القديمـة فـى مصر وبلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) والهند والصين ٠
راجع د٠ أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ٠

الأول : ما شهده نهاية النظام البدائى من زيادة الانتاج وظهور الملكيات وقد أعطى هذا الوضع للأغنياء فرصة لزيادة عدد الارقاء الذين يعملون لديهم وذلك عن طريق أقراض الفقراء الأحرار بفوائد ربوية ثم تحويلهم الى ارقاء لهم وذلك عندما يعجزون عن سداد ديونهم .

الثاني : كثرة الحروب والغزوات المتواصلة التى قامت بها كل من المدن اليونانية القديمة والامبراطورية الرومانية ، وما ترتب عليها من أخذ جنود الاعداء المهزومين ، وكذلك عدد كبير من أهالى البلاد المهزومة كأسرى.

وقد أطلق أرسطو على النوع الأول الرقيق الطبيعى حيث يجب أن يخضع الرقيق للسادة لاختلاف المواهب التى منحتها الطبيعة لكل منهم ، بينما أطلق على النوع الثانى الرقيق غير الطبيعى وهو ما يحدث عندما تنهزم أمه ويسترق المنتصر أهلها .

قوى الانتاج :

لقد شهد نظام الرق تقدم كبير فى قوى الانتاج ، فقد ظهرت زراعات جديدة كالكروم والزيتون ، وازدهرت الصناعة حيث عرف الانسان صناعات جديدة يمارسها أفراد متخصصون فيها كالغزل والنسيج وطرق المعادن ، وصناعة الزجاج والاوانى وغير ذلك ولقد ترتب على ظهور تقسيم العمل بصورة كبيرة أن أنفصلت الحرف عن الزراعة عن الرعى وأصبح لكل منهما نشاطا مستقبلا .

وقد أدى ظهور الحرف وتعددها إلى نمو المبادلات التجارية نموا كبيرا وانتشر تبادل المنتجات الزراعية فى مقابل السلع المصنوعة ، وحل

الاقتصاد التبادلى محل الاقتصاد الطبيعى الذى كانت كل جماعة منهم تنتج بنفسها كافة ما تحتاجه من منتجات على اختلاف أنواعها [1].

علاقات الانتاج والتوزيع :

فيما يتعلق بعلاقات الانتاج :

قد تميز نظام الرق بأنقسام المجتمع إلى طبقتين متميزتين الى اقصى حد ، طبقة الاحرار الذين يتمتعون بكل الحقوق والحريات ، وطبقة الارقاء المحرومين من كل حق أو حرية ، وهذه الطبقة الأخيرة تمثل القوى الانتاجية البشرية الرئيسية للانتاج فى المجتمع .

وتنقسم طبقة الأحرار الى فئات ثلاثة ، الفئة الأولى هى السادة ، ويمثلون كبار الملاك العقاريين الذين هم فى نفس الوقت كبار ملاك الرقيق، والفئة الثانية : هم العامة ويمثلون صغار المنتجين من مزارعين وحرفيين الذين قد يستخدمون بدورهم عددا محدودا من الرقيق ، وأخيرا الأفراد العاطلون عن كل عمل وتتولى الدولة رعايتهم .

وكانت طبقة السادة مالكه لكل أدوات الانتاج والأراضى والرقيق وما ينتجه من أعمال ، وأصبح الرقيق شيئا مملوكا لسيده من حقه أن يتصرف فيه بكافة أنواع التصرف من أعدام وبيع وتأديب [2].

وفيما يتعلق بعلاقات التوزيع :

فيمكن أن نقرر أن طبقة السادة ، أى كبار الملاك كانوا يحصلون على الناتج القومى بأكمله ، ويقومون بمنح رقيق الأرض جزء ضئيلا

---

(١) د. أحمد جامع ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) د. أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

أخرى ، الى وضع حد للأمبراطورية الرومانية فىالقـرن الخـامس الميـلادى وسقوطها فى عام ٤٧٦م٠

يكفى بالكاد لسد حاجتهم الضروية أو لاستمرار حياتهم - ولهذا أتصف نظام الرق بعدم العدالة وسوء معاملة السادة لرقيق الأرض ٠

نهاية نظام الرق :

لقد شهد نظام الرق تطوركبير فى كافة الحرف وأدوات الانتـاج ، ففى المدن اليونانيـة كـان المئـات مـن الرقيـق يعملـون معـا فـى استخراج المعادن وفى الانشاءات المعمارية وفى الورش الصناعية ، وفى رومـا كـان الالآف مـن الرقيـق يعملـون فــى الضيـاع الزراعيـة الواسـعة المملوكـة للارستقراطية الرومانية - وهكذا كان عمل الرقيق هـو العمـاد الأساسى للعمل الاجتماعى لكل من المدن اليونانية والامبراطورية الرومانية ٠

وقد أدى نظام الانتاج القائم على الرق الى الاضـرار بالارقـاء مـع أنهم عماد الانتاج فى هذا النظام نفسه ٠٠٠٠ وقد أدت القسـوة وسـوء المعاملة التىكان يلقها الأرقاء من السـادة الىتنـاقص عددالأرقـاء وضعـف قوتهـم وهروبـهم وقيامـهم بثـورات متعددة ضـد الدولـة الارستقراطيـة وقـد أتخـذت هـذه الثـورات أحيانـا شـكل حـروب حقيقيـه بـين الأرقـاء والجيش الرومانى ٠

ومن أشهر هذه الحروب التى قادها المصارع الرقيق "سـبارتكوس" واستمرت قائمة مـن عـام ٧٣ إلى عـام ٧١ قبـل الميـلاد ، حيـث تمكنـت جيوش روما من هزيمته وقتله ٠ وقـد أدت الثـورات الداخليـة مـن ناحيـة وهجمات الفرس من الشرق والقبائل الجرمانية من الشمال من ناحيـة

وترتب على هذا الضرر الذى وقع على عماد النظام الى ضعفة ، حيث توالت الهزائم بعد الانتصارات ، ونتج عن ذلك ظهور مشكلة اليد العاملة فى روما بعد أن انتهى ذلك النوع من الحروب الذى يعد مصدرا رئيسيا لجلب الأرقاء بلا حساب .

كما تسببت منافسة العمل الرقيق الرخيص للعمل الحر الذى يقوم به هؤلاء المزارعون والحرفيين ، بالاضافة الى الفرائض المالية الضخمة الملقاه على عاتقهم فى افقارهم واساءة أحوالهم وانقاص عددهم فى النهاية ... وهكذا أدى نظام الانتاج القائم على الرق الى الاضرار بالمزارعين والحرفيين الأحرار مع أنهم هم عماد القوة الحربية والمالية التى تجلب الارقاء اللازمين لاستمرار هذا النظام .

وازاء هذه التناقضات التى تعرض لها نظام الرق أدرج السادة قبل نهاية الأمبراطورية مدى تأثير الجوانب السلبية لعمل الرقيق فى انقاص انتاج أراضيهم ، وبدأوا فى اعتاق الأرقاء المملوكين لهم ، والذين لم يعد الابقاء عليهم مجزيا ، وقاموا فى تجزئة ضياعهم الواسعة الى قطع صغيرة وتسليما الى هؤلاء الأرقاء السابقين، وكذلك الى عامة الشعب من المزارعين الأحرار وذلك فى مقابل ربطهم بالأرض ومالكيها وتقرير حقوق متعددة لمالكى الأرض فى مواجهة هؤلاء الحائزين الجدد الذين وجدت لديهم الان مصلحة ذاتية فى الاهتمام بالانتاج كما وكيفا - وقد ارتبط هؤلاء الحائزين بالأرض وكان يطلق عليهم اسم المعمرون بالأرض التى يحوزونها - ومن هنا كتبت النهاية لنظام الرق ونشأ نظام جديد هو النظام الاقطاعى .

الفصل الثالث
النظام الاقطاعى

ساد النظام الاقطاعى فى أوربا فى العصور الوسطى وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، تلك الفترة التى تقع ما بين الامبراطورية الرومانية الى بداية النظام الرأسمالى .

فبعد انهيار الامبراطورية الرومانية أقامت القبائل الجرمانية دولا متعددة يرأس كل منها ملك - وقد عمد هؤلاء الملوك الى اقطاع مساحات واسعة من الأراضى الى تابعيهم من الامراء لمدى الحياة فى أول الأمر ثم وراثته بعد ذلك ، وذلك فى مقابل الولاء الشخصى وتقرير حقوق متنوعة ذات طبيعة مالية وضريبية لمصلحة الملك فى مواجهة الأمراء التابعين له . وقد اقتطع هؤلاء الأمراء بدورهم مساحات من أراضيهم الى اتباعهم من البلاد فى مقابل تقرير نفس الولاء والحقوق المشار اليها لمصلحة الأمير فى مواجهة البلاد التابعين له .

كذلك نالت الكنيسة هى الأخرى مساحات واسعة من الأراضى، وقد عمد السادة الملاك الجدد الى اتباع نفس الأسلوب الذى اتبعه السادة كبار الملاك فى الأمبراطورية الرومانية الأمر الذى وضع نهاية للأمبراطورية فى استغلالهم للأراضى المملوكة لهم ، ويقوم هذا الأسلوب على تحرير الأرقاء الذين يعملون فى أراضيهم واعطاؤهم الحق فى حيازة هذه الأراضى بعد تقسيمها الى قطع صغيرة ، وذلك فى مقابل ربطهم بالأراضى وبالسيد المالك بروابط عديدة والتزامات متنوعة .

وفى الواقع أن نشأة النظام الاقطاعى يعتبر بمثابة نظام جديد يتغلب على عيوب النظام السابق له وهو نظام الرق ، من خلال محاولة

استبدال علاقات الانتاج التى بادت فى ظل نظام الرق بعلاقات أخرى تقوم على منح رقيق الأرض مصلحة ذاتية ومباشرة فى الانتاج وتجعلهم يهتمون بزيادة كميته وتحسين نوعه ، ولهذا يعد النظام الاقطاعى مرحلة أكثر تقدما وتطورا من النظم السابقة عليه .

الاقتصاد الاقطاعى :

يقوم النظام لاقتصادى الاقطاعى على أساس وجود العديد من الاقطاعيات ، وكانت تتسم بثلاث خصائص رئيسية وهامة وهى :-

(١) الاقتصاد الاقطاعى ، يستهدف أساسا اشباع الحاجات الضرورية لأفراد الاقطاعية ، دون أية هدف أخر وعلى الأخص البحث عن الربح أيا كان شكله ، ويتم ذلك من خلال المبادلات العينية التى تتم داخل الاقطاعية ، أى مبادلة سلعة بسلعة اخرى .

(٢) الاقتصاد الاقطاعى اقتصاد مغلق ، وهذه الحقيقة وثيقة الصلة بالحقيقة الأولى ، ويقصد بذلك أنه يتعين على كل وحدة اقتصادية أن تنتج كل ماهى فى حاجة إليه دون حاجة الى الاعتماد على الخارج .

(٣) الاقتصاد الاقطاعى اقتصاد لصيق بالأرض أو زراعيا حيث كانت الزراعة هى النشاط الانتاجى الرئيسى داخل الاقطاعية [١] .

ويمكن تعريف الاقطاعية بأنها الوحدة الاقتصادية الأساسية فى النظام وتتمثل فى مساحة شاسعة من الأراضى تتراوح مابين بضعة مئات

---

(١) د. أحمد جامع – مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

أو آلاف من الأفدنة تخضع كلها لسلطة شخص واحد (ملك أو أمير أو مؤسسة كنسية) [1] .

وكانت الاقطاعية وحدة مستقلة يرئسها ويتولى ادارتها السيد الاقطاعى ويجمع فى يده كفاية السلطات .

ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من الأراضى داخل الاقطاعية تتمثل فيما يلى :

أولا : أراضى الحيازات :

وهى قطع صغيرة من الأرض تنازل عنها السيد الاقطاعى لفئات متنوعة من الأشخاص منهم الاحرار والعتقاء - وكانت مساحة كل قطعة تحدد على أساس أن تكفى لاعاشة عائلة لمدة عام .

وكانت هذه الأراضى توزع على هؤلاء الأفراد فى مقابل مجموعة من الالتزامات فى مواجهة السيد الاقطاعى ، أهمها تقديم جزء من المحصول ، وجوب استخدام طاحونة السيد ومعصرته ومخبزه ومحل حدادته وغير ذلك من المنشأت فى مقابل دفع مقادير محددة من المادة الأولية المصنعة تحولت الى رسم نقدى فى نهاية النظام الاقطاعى - والتزام الرقيق بالعمل دون أجر خلال أيام معينة فى الأسبوع فى أراضى السيد الاقطاعى - التزام رقيق الأرض باستضافة السيد وحاشيته عند زيارتهم له، وحق السيد فى فرض رسوم عديده فى مناسبات شتى مثل قيامه بمهمة القضاء أو مرور حيواناته وسلعه عبر أراضى الاقطاعين - وحق

(١) تمتعت الكنيسة الكاثوليكية بمركز مرموق فى النظام الاقطاعى وأصبحت جزء منه لها سلطات وقوى كبيره .

السيد فى أرث رقيق الأرض فى حالة وفاتهم - والالتزام بالحصول على إذن من السيد الاقطاعى على زواج رقيق الأرض أو زواج بناته أو أولاد ابنائه .

ثانيا : أراضى الاقطاعية :

وهى أرض خاصة بالسيد الاقطاعى وكان يستغلها مباشرة لمصلحته عن طريق عمل الأرقاء سخرية لدية - وعن طريق عمل أحرار كان يستأجرهم عند الحاجة - كما كانت الأراضى الخاصة بالسيد الاقطاعى تحتوى على عمل يقومون بمختلف المهن كالطحن والخبز والحداده .

ثالثا : الأراضى العامة :

وتتمثل فى الغابات والمراعى وكان يحق للجميع استخدامها وفقا لشروط معينة ،وكانت هذه الأرض أيضا مملوكة للسيد الاقطاعى تطبيقا للمبدأ الذى ساد طوال العهد الاقطاعى والقاضى بأنه " لا أرض بدون سيد " .

قوى الانتاج :

لقد شهد النظام الاقطاعى تطورا كبيرا فى القوى الانتاجية فقد أدخلت تحسينات عديده على نظام الانتاج الزراعى وعم استخدام المحرك المعدنى وغيره من أدوات فلاحة الأرض المصنوعة من المعادن ، فضلا عن هذا فقد تطورت أدوات عمل الحرفيين وطريقة معالجتهم للمادة الأولية وبدأت الحرف القديمة فى الانقسام الى مجموعة من الحرف المنفصلة المتخصصة .

ويقوم النظام الحرفى على أساس وجود المعلم أو الأسطى الذى يباشر حرفته بمساعدة عدد من الصناع ، يسمون الحرفيين (العريفين) ، وعدد أخر من الصبيه تحت التمرين وذلك فى محل تابع له ووفقا لقواعد دقيقة وكانت أدوات الانتاج والمواد الولية ورأس المال ، فكانت مملوكة للأسطى أو المعلم .

وظهرت العديد من الطوائف وكانت كل طائفة مستقلة وتختص بممارسة مهنة معينة كالحدادة ، والتجارة ، وصناعة الأحذية ، وصناعة الزجاج ، وصناعة النسيج ، وقام تنظيم الطائفة على أساس مبدأ مزدوج : ففى داخل المدينة يوجد عدد من الطوائف بقدر ما يوجد من مهن متميزة، وفى داخل الطائفة يتمتع الحرفيون بأحتكار كامل فى ممارسة مهنتهم ، وقد استهدفت تنظيمات الطائفة ، حماية مصلحة المنتجين وذلك بإقامة العدالة المطلقة بين مختلف أعضائها والغاء المنافسة فيما بينهم ، وحتى كل ما من شأنه رفع أحدهم فى مركز أحسن من الآخر وذلك سواء فيما يتعلق بظروف الانتاج أو بظروف البيع - ومن وجهة أخرى استهدفت تنظيمات الحرفة حماية مصلحة المستهلكين للسلع المنتجة ، ولكن الحقيقة إنها تنظيمات فى صالح المنتجين فحسب دون المستهلكين.

وكان بأمكان كل عريف أن يصبح معلما إذ ما توفرت شروط معينة ، كان أهمها أن يصنع فى محل حرفته سلعة من الطراز الأول (تحفه) وكان فى مقدور كل عريف ماهر أن يقوم بهذا العمل ، وأن يدفع رسوما معينة ، وأن يكون لديه قدر من الأموال تسمح بشراء أدوات عمل وحيازة ورشة يباشر فيها حرفته .

---

(١) د. أحمد جامع ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٨٦ - ٨٩ .

وفى مرحلة تالية رغب المعلمون فى جعل الطائفة نظاما مغلقا ، وذلك محافظة على مراكزهم الممتازة فى داخلها ولهذا فقد لجأوا الى رفع الرسوم التى يتعين على العريف أن يدفعها إذا أراد أن يصبح معلما ، وفى بعض الاقاليم - تطلب المعلمون قصر مركز المعلم على من كان أبنا لمعلم أو صهرا له ، أو متزوجا بأرملة معلم ، وهكذا تعارضت مصلحة المعلمين مع مصلحة العريفين .

وعلى صعيد آخر كان يوجد التجار الذين كانوا يقطنون المدن ويشكلون أغنى فئات المدن نتيجة انتشار المبادلات التجارية فى داخل المدن وما بين المدن وبعضها ، وعلى الأخص فى موانئ البحر الأبيض المتوسط (جنوا وفينسيا) التى ظلت لمدة طويلة الوسيط الأساسى بين الشرق وغرب أوروبا .

وكان سكان المدن يلتزمون فى مواجهة السيد الاقطاعى ببعض الإلتزامات العينية والنقدية - وقد قاوم سكان المدن بقيادة التجار هذه الالتزامات وتمكنوا بعد كفاح طويل استعملوا فيه القوة إلى جانب بذل الأموال إلى سادة الاقطاع مقابل الحصول على استقلالهم ، واصبحت المدن بعد ذلك مأوى للهاربين من رقيق الأرض ، الذين لم يتحملوا الاستمرار فى الاقامة فى الاقطاعية بسبب نقل وطأه الالتزامات المفروضة عليهم ، الأمر الذى دفع الاقطاعيين الى إعادة النظر فى هذه الالتزامات وتخفيفها عن رقيق الأرض شيئا فشيئا مما أسهم بدوره فى تحررهم التدريجى من هذه الالتزامات . [1] .

---

(١) د. أحمد جامع ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٩٠ -٩١ .

علاقات الانتاج والتوزيع :

لقد قام النظام الاقطاعى على أساس أعطاء الحافز لرقيق الأرض علىالعمل وزيادة الانتاج وذلك من خلال توزيع قطع صغيرة من الأراضى على رقيق الأرض سميت أراضى الحيازات مقابل مجموعة من الالتزامات تقع على عاتق الرقيق - وسميت هذه الأراضى بالحيازات لأن رقيق الأرض يحوزها ولا يملكها . فالاقطاعى يرث الرقيق عند وفاته - كما لا يستطيع هذا الرق ، أن يتصرف فى هذه الأرض خلال حياته .

نهاية النظام الاقطاعى :

لقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت الى انهيار النظام الاقطاعى وظهور نظام جديد وهو النظام الرأسمالى ، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلى :

(١) كثرة الالتزامات الملقاة على عاتق رقيق الأرض دفعهم الى ترك الأرض والهروب خارج الاقطاعيات ، وكانت المدن مأوى لهذا الرقيق الهارب - حيث كان النظام الاقطاعى كله قائما على الاقتصاد الزراعى الذى يعتمد بصفة أساسية على رقيق الأرض ، فقد أدى هروبهم إلى زعزعة هذا النظام وتدهوره [١] .

(٢) كثرة القيود فى مواجهة الحرفيين ، فقد اتجه أصحاب الحرف (المعلمون) - اعتبارا من القرن الرابع عشر - الى جعل الطائفة نظاما مغلقا ، وذلك بهدف المحافظة على مراكزهم ، ولهذا قرروا

---

(١) د. لبيب شقير " تاريخ الفكر الاقتصادى ، " دار نهضة مصر - القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٩ .

شروطا أكثر صعوبة للحصول على لقب معلم ، فلجأوا الى رفع الرسوم التى يتعين على العريف أن يدفعها إذا أراد أن يصبح معلما، وفى بعض الأقاليم تطلب المعلمون قصر مركز المعلم على من كان ابنا لمعلم أو صهرا له أو متزوجا بأرملة معلم - وهكذا تعارضت مصلحة العريفين مع مصلحة المعلمين ، فأدى الى هروبهم وترك حرفتهم فأنخفض انتاج العمل الصناعى .

٣ - حصول التجار على استقلالهم فى مواجهة الاقطاعيين لقد كان سكان المدن فى أول الأمر يلتزمون فى مواجهة السيد الاقطاعي بالعديد من الالتزامات العينية والنقدية ، وقد قاوم سكان المدن بقيادة التجار هذه الالتزامات وتمكنوا بعد كفاح طويل استعملوا فيه القوة الى جانب بذل الأموال الى سادة الاقطاع مقابل الحصول على استقلالهم ، وأصبحت المدن بعد ذلك مأوى للهاربين من رقيق الأرض الذين لم يتحملوا الاستمرار فى الاقامة فى الاقطاعية بسبب ثقل وطأه الالتزامات المفروضة عليهم .

نخلص مما تقدم الى أن الفضل الأول فى وضع نهاية للنظام الاقطاعى يعود إلى المدن والى التجار ، وأن كانت نهاية بطيئة وممتدة لعدة قرون - وكانت كل هذه العوامل ايذانا بنهاية النظام الاقطاعى وظهور نظام آخر جديد وهو النظام الرأسمالى .

الفصل الرابع
النظام الرأسمالى

لقد بدأت بذور النظام الرأسمالى فى اطـار النظـام الاقطـاعى ، ثـم أخذ ينفرد ويأخذ مكانته فى المجتمعات الغربية على انقاض هذا النظام .

وأهم ما يميز النظـام الرأسمـالى عـن النظـام الاقطـاعى ، أن النظـام الاقطاعى يرتبط بالأرض والزراعة ، أما النظام الرأسمالى يرتبط بالصناعة ، كما يختلف النظام الرأسمـالى عـن النظـام الطـائفى والحرفـى فـى أن هنـاك مشروع صناعى يستخدم الالات والفنون الانتاجية والعمال ، وليس مجرد ورشة حرفية تنتج قدرا محددة من السلع الحرفية لعملاء معروفين .

ويعتبر النظام الرأسمالى للمجتمعات الغربية المعاصرة ثمرة تطور بـدأ بطيئا فى القرون السابقة عن القرن الثـامن عشـر ، ثـم أصبـح فـى شـكله الأكثر اكتمالا فىنهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشـرين ، ولقـد كانت العوامل التى تضافرت معا لتقضى على النظام السابق (الاقطاعى) هى ذاتها التى ساهمت فى تغيير المستقبل الاجتماعى القائم وايجاد هيكـل جديد فى ظل نظام حديث هوالنظام الرأسمالى .

وكان مذهب التجاريين قد تعرض لعوامل كثيرة أدت إلى تقويض دعائمه ، ومن أهـم هـذه العوامـل تلـك الفلسـفة القديمـة ، حيـث انتشـر المذهب الفـردى فـى علـوم السياسـة ممـا جعـل الشـعوب تبـذل جهودهـا للتحرر من سيطرة الحكام المستبدين والتخلص من الحكم المطلق ، وكـان من الطبيعى أن يتمشى الفكر الاقتصـادى مـع تيـار الحـوادث ويسـاير مـا تحمله من اساليب جديدة ، ولا سيما أن طبيعة التجار الأثرياء التى كـانت ترى أن مصلحتها الخاصة كثيرا ما تتعارض مع مصلحة الدولة - أنتهـزت

فرصة انتشار المذهب الفردى فى السياسة وراحت تطالب بضرورة اطلاق الحرية الاقتصادية كحرية العمل وحرية التجارة [1] ٠

وفى غضون ذلك قامت الثورة الصناعية أولا فى انجلترا ثم بعد ذلك فى بقية دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وقد ترتب على قيام الثورة الصناعية تغييرات جذرية فى الحياة الاقتصادية أهمها : هجرة السكان من الريف وتركزهم فى بعض المدن ، كبر حجم الوحدات الانتاجية ، اتساع حجم التجارة الخارجية ، ظهور النزعات الاحتكارية فى الصناعة ، ظهور المصانع واستخدام الالات ، زيادة وحدة العالم ، زيادة الثروة القومية ، زيادة الدورالذى يلعبه رأس المال ونفوذ رجال العمال ،ارتفاع مستويات المعيشة ، الاتجاه نحو الانتاج النمطى ، زيادة القوة الحربية للدول ، احتدام النزاع بين العمال وأصحاب الاعمال ٠ وكان من الطبيعى أن يترتب على هذه التغييرات الجذرية فى الحياة الاقتصادية عددا كبيرا من المشاكل التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الصناعى والتجارة الدولية ، وقد اشارت هذه المشاكل مناقشات حادة بين رجال الاجتماع ولاسيما المتصلين منهم بالنواحى الاقتصادية ٠

وفى ظل عصر ذهبى من التوسع الزراعى والنمو الصناعى والازدهار التجارى وعلى انقاض مذهب التجاريين ظهر النظام الرأسمالى الحر ، أما عن الفكر الاقتصادى الذى صاحب نشأة ونمو هذا النظام ، فقد عرف فيما بعد بأسم " النظرية الكلاسيكية " Classical Theory " أو مجموعة الآراء والتعاليم والقوانين الاقتصادية التى نادى بها مجموعة من

---

(١) د٠على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ٠

الاقتصاديين الممتازين خلال فترة تقرب من المائة وخمسين عاماً من بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر .

ومما هو جدير بالذكر أنه خلال الفترة من (منتصف القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر) سميت الرأسمالية بالرأسمالية التجارية نظرا لتبعية الصناعة للتجارة كنشاط رئيسى، وبعد ذلك وخلال الفترة منذ بداية منتصف القرن الثامن عشر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفى ظل تطور الوحدة الانتاجية الرئيسية اكتملت عناصر الرأسمالية الناشئة وهذه الأخيرة تحولت الى رأسمالية توسعية خلال الفترة من أوائل الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وحتى اوائل الثلاثينات من القرن العشرين وأخيرا شهد العالم ما سمى بالراسمالية المتطورة التى بدأت منذ اوائل الثلاثينيات من القرن الحالى ومازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر [1] .

وسوف نتناول دراسة النظام الرأسمالى على النحو التالى :

المبحث الأول : مفهوم النظام الرأسمالى .

المبحث الثانى : عوامل نشأة الرأسمالية .

المبحث الثالث : الأسس الرئيسية للنظام الرأسمالى .

المبحث الرابع : تقييم النظام الرأسمالى .

---

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٢،١٣ .

المبحث الأول
مفهوم النظام الرأسمالى

لقد تعدد التعريفات التى قيلت حول مفهوم النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى واجتماعى – فبعض هذه التعريفات علمى بحت ومن ثم موضوعى والبعض الآخر قد تأثر بالتفضيل الشخصى للكاتب . وسوف نحاول أن نتعرض لاهم هذه التعريفات :

١ – لقد قدم ماركس تعريفاً للنظام الرأسمالى مستندا إلى جوهر النظام الرأسمالى ، ويرى ماركس أن الرأسمالية هى نظام يتملك فيه الأقلية أموال الانتاج بمختلف أنواعها ، بينما لا تتملك الأغلبية سوى قوة عملها ، ويقوم أفراد الطبقة الأولى أى الراسمالية ، بشراء قوة عمل أفراد الطبقة الثانية أى البروليتاريا ، نظير أجر معلوم كما تشترى أى سلعة من السلع يستخدمونها فى القيام بعملية الانتاج حيث تعود اثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم ، وتضطر البروليتاريا الى بيع قوه عملها للرأسماليين لن هذه القوة هى مصدر رزقها لأن الوحيد ولأنه طبقا لحالة القوة الانتاجية فى النظام الرأسمالى لا يمكن استخدام قوة العمل دون أموال الانتاج المختلفة التى يمتلكها الرأسماليون وحدهم . وهكذا يقع النشاط الانتاجى فى النظام الرأسمالى على اكتاف طبقة البروليتاريا ، لكن ليس بمقتضى وسائل قهر قانونية بل بمقتضى رابطة تعاقدية تتمثل فى عقود العمل التى تعقدها مع أفراد طبقة الرأسمالية ، وفى النظام الرأسمالى يكون طابع علاقات الانتاج فرديا بينما يكون طابع القوة الانتاجية جماعيا [1]

---

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ٦،٧ .

٢ - ويتشابه تعريف الاشتراكيين الانجليزيين " سيدنى و " بياتريس ويب" من تعريف ماركس ، حيث عرفوا الرأسمالية بأنها نظام انتاجى يقوم على اساس الصناعة ، التى تتميز بوجود فئة قليلة مالكة لكافة أدوات الانتاج ، وفئة أخرى غير مالكين ، ولذلك تعمل هذه الفئة الأخيرة لدى الفئة الأولى ، ويجد فيها الجزء الأعظم من العمال نفسه محروما من ملكية أدوات الانتاج بحيث يتحولون الى مجرد اجزاء يتوقف معاشهم وامنهم وحريتهم الشخصية على ارداة الفئة المالكة .

٣ - وقد قدم الاقتصادى الانجليزى هوبسون تعريفا للرأسمالية يتسم بالعمومية والشمول ، فقد عرف الرأسمالية بأنها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل ، او مجموعة من أصحاب الأعمال ، يمتلك مقداراً من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية ، واستثمار العمل وذلك بقصد انتاج مقدار اكبر من الثروة ، وبالتالى تحقيق أرباح [(١)] .

وقد أضح هوبسون أن هناك شروط خمس اساسية لوجود النظام الرأسمالى وهى :

أ) أن يكون الهدف الأساسى للانتاج هو تحقيق الثروة وليس هدف الاستهلاك .

ب) وجود طبقة غير مالكة ، وتكون مستعدة لتقديم عملها مقابل أجر لتساهم ضمن عوامل الانتاج فى العمليات الانتاجية المختلفة .

---

(1) J.A. Hobson, The evdution of modern Capitalism, a study of a machine orod - uction, London 1954, p. 1-2 .

ج) تطور فنون الصناعة واستخدام الالات والادوات فى عملية انتاجية منظمة ٠

د) وجود اسواق واسعة لاستيعاب المنتجات المختلفة من الصناعات الراسمالية ٠

هـ) وجود الرغبة والقدرة على استخدام الثروة المتراكمة لتحقيق الارباح وذلك بواسطة تنظيم المشروع الصناعى ٠

٤ - ولقد قدم الدكتور أحمد جامع تعريفا شاملا يتفق بصفة عامة مع تعريف هوبسون - ومن ثم جاء التعريف الراسمالية : " بأنها تنظيم النشاط الاقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد ، هو الرأسمالى أو مجموعة من الافراد مجتمعين ، هى الشركات الرأسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال الانتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التى يشترونها وقوة العمال المستأجرة ، فى شكل مشروع ، هو المشروع الصناعى يستخدم الآلية كأساس للفن الانتاجى ، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنهم من الحصول على ارباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار ٠

يمتاز هذا التعريف بالعمومية والشمول ، وتركيزه على جوهر النظام وهو قيام المشروعات الصناعية الخاصة باستخدام فنون الانتاج المتطورة ٠

المبحث الثانى
عوامل نشأة الرأسمالية

يعتبر النظام الرأسمالى وليد مجموعة من العوامل والظروف المختلفة وبعض هذه العوامل ثقافية أو فكرية ذات طابع معنوى وبعضها الآخر ذات طبيعة مادية أو اقتصادية ، ويطلق على النوع الأول من هذه العوامل بالعوامل غير الاقتصادية " والنوع الثاني بالعوامل الاقتصادية .

وحيث أن النظام الرأسمالى يجمع بين كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فإن من الطبيعى فى دراستنا لعلم الاقتصاد أن تحتل العوامل الاقتصادية أهمية كبرى من بين عوامل تكوين النظام .

وسوف نقوم بالقاء نظرة سريعة على العوامل غير الاقتصادية قبل أن نتناول دراسة العوامل الاقتصادية .

المطلب الأول : العوامل غير الاقتصادية :

يمكن ارجاع العوامل غير الاقتصادية التى ساهمت فى نشأة الرأسمالية إلى عوامل ذات طبيعة ذهنية وأخلاقية ودينية ساهمت فى خلق ونشر فكر جديد يستطيع أ ن يتعامل مع الظروف والتغيرات الاقتصادية.

فقد سادت أوروبا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر حركة نهضة فكرية كان من أهم اثارها تقوية الشعور بالحرية الفردية وبمعنى الشخصية واستغلال الطاقة البشرية ، مما كان له اثره فى نشر روح الفردية والديناميكية وابراز أهمية بذل أقصى طاقة ممكنه فى أعمال التجارة والمال والنجاح فيها والبحث عن الثروة والرخاء المادى .

وقد ظهر فى ذات الوقت تيارات دينية تنادى ببعض الأفكار التى ساعدت فى تكوين العقلية الرأسمالية ، وأهم مانادت به السماح لكل فرد

بتفسير النصوص المقدسة طبقا لضميره ، وتحرير الفرد من كل قيد فرضه عليه النظام الاقطاعى .

ومن أبرز من ساهم بأفكار فى هذا المجال ، "مارتن لوثر" "جون كالفن" ويرى كالفين أن فى النجاح المادى ، أى فى اكتساب الثروة دليلا على الاختبار الالهى بحيث يتعين على كل شخص كى يعرف ما إذا كان مختارا أم لا أن ينمى طاقته وأن يبذلها كلها فى اتقان عمله أو حرفته لأنه لو توصل الى النجاح فيها فإن له أن يتأكد من أنه مختار فعلا ، وهكذا توجه الطاقة الانسانية كلها للنجاح المادى والحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة – كما يرى كالفين أن السعى وراء الثروة عملا مشروعا فى ذاته ، ولكن يتعين على الفرد ألا يستعمل ثروته فى البذخ والترف ، والواقع أن هذه الفكرة الأخيرة تحارب الاسراف والبذخ أى تشجع على الادخار ومن ثم على تراكم رأس المال ، وهو أحد خصائص العقلية الرأسمالية وقد أفلح كالفين فى اكتشاف العلاقة بين التقدم الاخلاقى والتقدم الاقتصادى ، كما أعلن تمجيد العمل كوسيلة لتحقيق الخطة الالهية وبالتالى شجع على التطور الاقتصادى الهائل – الذى شهده العالم الحديث .

وقد كان لليهود دورا واضحا فى نشأة الرأسمالية ، حيث قدم " زومبارت " فى مؤلفه " اليهود والحياة الاقتصادية " فى عام ١٩١١ بعض الاراء والأفكار أهما أن التهيئة الاقتصادية لليهود إنما تجد أصولها فى مراعاة مواعدهم الدينية ذاتها ، وأكثر من هذا ، فالديانة اليهودية إنما ترتكز على عقد ، وهو تنظيم تجارى فى رأى " زومبارت " بين الله وبنى اسرائيل فالله يعد ويعطى شيئا وفى مقابله يعطى الانسان الفاضل

الى الله خدمات معينة . وكانت لكل هذه الاراء اثارها فى الحياة العملية ، ومن ثم نشأة الرأسمالية .

ومن العوامل المعنوية أيضا العوامل السياسية ، حيث اقتضى فكرة الدولة بمعناها الحديث القضاء على سيطرة أمراء الاقطاع من ناحية ، والحد من سلطة الكنسية من ناحية أخرى ، وكان لهذا التطور السياسى أثرا واضحا فى تطوير الفكر الاقتصادى بما يحقق الملائمة بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج إليه من قوة ، ومصلحة الطبقة الجديدة وهى طبقة التجار ، وقد تولت هذه المهن مدارس فكرية اقتصادية كان أهمها مدرسة التجاريين والتى امتد فكرها منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر .وقد نادى التجاريون بأن تتخذ الدولة من الوسائل مما يجعل ميزانها التجارى مع الخارج فى مصلحتها ، بأن تحقق فائضاً ايجابيا من الذهب والفضة كنتيجة لمبادلتها التجارية مع الخارج ، وأن ذلك يحقق قوة الدولة [1] .

ومن العوامل المعنوية أيضا العوامل الطبيعية ، حيث ظهرت بعض المدارس وأوضحت أن كافة الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الانسان فى ايجادها .

---

(١) وبمشاهدة دول العالم يتلاحظ أن كل الدول طبقت هذا المبدأ العام بسياسة مختلفة عنها فى الدول الأخرى والى جانب هذه السياسات الوطنية المختلفة ، كانت الدول الكبرى كلها تطبق ما يعرف باسم العهد الاستعمارى والفكرة الأساسية التى تصدر عنها قواعد هذا العهد ، أن المستعمرات الست سوى منطاق قد جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية .

إن انطباق هذه القوانين وتنظيمها للحياة الاقتصادية تقوم على أساس مبدأين هامين هما :
مبدأ المتعه الشخصية ، حيث تعتبر هذه المتعه هى الحافز الذى يدفع الناس الى النشاط الاقتصادى - ويتمثل المبدأ الثانى فى المنافسة حيث يدخل كل فرد بصدد تحقيق منافعة الشخصية - فى تنافس مع بقية أفراد المجتمع، فيحد ذلك من انطلاق الفرد فى تحقيق منافعة ٠

وكان من العوامل المعنوية التى ساهمت فى تكوين العقلية الرأسمالية الأفكار الجديدة التى نشرها الكالفينين ومن بعدها " اليوريتان الأنجلوسكسون " ، حيث اظهروا أهم الحاجة الى الحركة والعمل والرغبة فى التوسع الدائم فى النشاط والمشروعات وتقديس العمل والفزع من الوقت الضائع والعناية الدقيقة بالأعمال التى يؤديها الفرد وتمجيد عقلية السعى الى تحقيق الربح وتشجيع روح المشروع وغير ذلك ، وهذه الأفكار كلها هى خصائص أساسية للعقلية الرأسمالية ٠

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية لنشأة الرأسمالية

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دور رئيسى فى نشأة الرأسمالية وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية فى :

١ - تراكم رأس المال ٠
٢ - الاختراعات الفنية والعملية ٠

الفرع الأول
تراكم رأس المال

يعد تراكم رأس المال من أهم العوامل الاقتصادية التى ساهمت فى نشأة الرأسمالية ، حيث أن تجمع رؤوس الأموال فى يد عدد من

الأفراد أو طبقة من الطبقات خلال مدة ما ، يعد شرطا ضروريا لظهور الوحدات الانتاجية الحديثة والتى يطلق عليها أسم المشروع الصناعى ٠

ومن خلال دراستنا لعوامل الانتاج رأينا أن رأس المال يعد أحد هذه العوامل ، كما عرفنا أن هناك ثلاث مفاهيم لرأس المال (فنى ومحاسبى وقانونى) وأن المقصود برأس المال كعامل من عوامل الانتاج هو رأس المال الفنى ، وأوضحنا أن رأس المال الفنى ينقسم إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول [١] .

ومعنى رأس المال فى مرحلة سابقة على ازدهار الانتاج الرأسمالى فإنه يتعين أن يكون رأس المال المقصود هو قيم وحقوق تجمعت فى يد طبقة معينة قادرة على تحويلها الى ادوات ووسائل انتاج مادية وبعبارة اخرى فإننا عندما نتحدث عن تراكم رأس المال باعتباره عاملا من عوامل نشأة الرأسمالية ثم حدوثه فى فترة سابقة على اكتمال النظام الرأسمالى فإننا

---

(١) وقد ميز الفكر الاقتصادى بين ما يسمى برأس المال الفنى وتتمثل جودته فى الالات المستخدمة فى الانتاج ، وهو الشكل الأكثر ظهورا ووضوحا لرأس المال المادى والدخل ، كما ميز " أ٠ فيشر" بين رأس المال الفنى أو المادى بهذا المعنى وبين الدخل على أساس الاختلاف الذى يوجد بينهما من ناحية الطبيعة ومن ناحية الوقت ، فمن الناحية الأولى ، تتمثل رؤوس الأموال فى الاشياء المادية أو السلع التى يمكن تملكها ، أما الدخل فإنه يتمثل فى الخدمات التى يمكن لهذه الأشياء أو السلع التى تحققها ٠ وفى عبارة موجزة فإن رأس المال يعتبر مخزونا أو رصيدا ، أما الدخل فإنه يعتبر تيارا من الخدمات أو تدفقا ، مما سبق بفهم تراكم رأس المال على انه تجمع لوسائل الانتاج ذاتها بعد فترة من الزمن (رأس المال الفنى أو المادى) ، أو أنه تجميع لتيار من الخدمات (الدخول أو الثروات) أو أنه تجميع لقيم وحقوق لبعض الأفراد يسمح لهم بالحصول على دخول (رأس المال القانونى).

نعنى به القيم المنقولة أو حقوق الثروة وليس وسائل الانتاج المادية والملموسة من الات وأدوات وغيرها . وفى هذا يختلف معنى رأس المال فى المفهوم التاريخى عند بحث نشأة الراسمالية عن معناه فى المفهوم الاقتصادى العادى .

ويمكن ارجاع مصادرتراكم رأس المال كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية الى التجارة ، العمليات المالية ، والأراضى والعقارات ، ولهذا تكون هناك ثلاثة أنواع من تراكم رأس المال : أولا تراكم رأس المال التجارى ، تراكم رأس المال المالى ، وتراكم راس المال العقارى .

وقد بدأت فترة تراكم رأس المال بأنواعه على الأخص فى القرن السادس عشر واستمر دون انقطاع حتى عهد الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وعندما اكتمل النظام الرأسمالى أضيف إليها مصدر رابع من مصادر التراكم يعد أهمها فى الدول المتقدمة فى العصر الحديث ، وهو راس المال الصناعى [1] .

وسوف نقسم دراستنا لمصادر تراكم رأس المال الى ثلاث أقسام على النحو التالى :

أولا : تراكم رأس المال التجارى .

ثانيا : تراكم رأس المال المالى .

ثالثا : تراكم رأس المال العقارى .

---

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ٢٤،٢٥ .

أولا: تراكم رأس المال التجارى •

لقد كان التجار فى ظل النظام الاقطاعى يقطنون المدن ويمثلون أغنى فئات المجتمع ،ونتيجة للثورات العديدة التى قام بها التجار بعد انضمام الرقيق اليهم ، حصل التجار على مزيد من الاستقلال والحرية ، وقلت وطأة الالتزامات التىكانت تقع على عاتقهم ، بل يرجع اليهم الفضل الأول فى وضع نهاية للنظام الاقطاعى ، وارساء المبادئ الأولى التىقام عليها النظام الرأسمالى •

وكانت اعادة العلاقات مع الشرق على أثر الحروب الصليبية ، واعادة فتح الأسواق الخارجية واعادة ممارسة التجارة الدولية وبصفة خاصة التجارة البحرية فى حوض البحر الابيض المتوسط مع سوريا وفلسطين وأسيا الصغرى ، كل هذه الظروف ساهمت فى زيادة ثراء التجار وتراكم رأس المال التجارى •

ومما ساهم أيضا فى تراكم رأس المال التجارى الاكتشافات البحرية الكبرى التى حدثت على الأخص فى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر ، وقد كانت هناك دون شك خلال القرن الرابع عشر حركات بحرية بواسطة البرتغاليين بصفة خاصة على طول الساحل الأفريقى ، إلا أن هذه

الحركات قد أزدادت بشكل بـالغ وانتظمـت فـى السـنوات الأخـيرة مـن القرن الخامس عشر [1] .

وكـان لهـذه الاكتشـافات البحريـة آثـارا اقتصاديـة ، فقـد تمكـن البرتغاليون من تكوين مراكـز تجاريـة فـى الهنـد وجـاوا وسـومطره وملقـا ودخلوا نفس الشئ بالاشتراك مع الاسبان فـى امريكـا . وهكـذا كـانت البرتغال واسبانيا تمثلان القوتين البحريتين الرئيسيتين فى العـالم فـى القـرن السادس عشر وأخذ التجار البرتغاليون والأسبان يبحثون فى الدول المنتجة رأسا عن سلع مثل القطن والحرير والتوابل والسكر وهى سلع دخلت فـى الاستعمال والاستهلاك العادى للأوروبيين .

ويعد أيضا من مصادر تراكم رأس المال التجارى العمل الاجبارى الذى فرضه الأوروبيون فى مستعمراتهم على الأهالى ، وكان مـن نتيجـة سوء المعاملة والقوى التى اتبعها البرتغاليون والأسبان والهولنديون جميعـا

---

(١) جدير بالذكر أن البحار البرتغالى " دياز " قـد تمكـن فـى عـام ١٤٨٧ مـن الـدوران حول رأس الرجاء الصالح فاتحا هذا الطريق لأول مرة أمام التجارة مـع الشـرق الأقصـى ، وفى عام ١٤٩٢ وصل كريستوفر كولومبس إلى امريكا وفى ٣ مـايو سـنة ١٤٩٣ قسـم البابا الكسندر فى وثيقة بابوية شهيرة الأرض الجديدة التى اكتشفت والتى ستكتشـف فـى العالمين بين أسبانيا والبرتغال ، وفى عام ١٤٩٧ رحل فاسكودى جامـا إلى الهنـد ، وأسـس البحار البرتغالى " البيكيرك " أمبراطورية برتغالية فى الهند بعـد ضـرب " كالكتـا " بالقتـال والاستيلاء على " جوا " و " ملقـا " فـى حـين أسـتولى البحـار البرتغـالى " كـابرال " علـى البرازيل فى عـام ١٥٠٠ بأسـم البرتغـال ، وفى عـام ١٥١٥ أتم " مـاجلان " أول رحلـة حول العالم ، وقد تم كل هذا فى فترة قصيرة للغاية .

فى غاية القسوة مع الشعوب الصفراء والحمراء فى المستعمرات الاسيوية والامريكية ، وقد ترتب على هذا فى امريكا وعلى الأخص فى جزر الانتيل أن نقص عدد السكان الهنود الى حد كبير الى درجة أن بدت الحاجة إلى أن يستبدل بهم السود الذين كان يتولى تجار الرقيق توريدهم الى امريكا ، وذلك بعد " اصطيادهم " من افريقيا كما تصاد الحيوانات تماما ، وتكبيلهم بالسلاسل وسوقهم على الاقدام فى صفوف طويلة الى السفن الراسية على الشواطئ الأفريقية ثم تكديسهم بعضهم فوق بعض فى هذه السفن والابحار بهم فى ظروف لا يكاد يتصورها العقل الى امريكا حيث يصل احياء منهم العدد القليل بحسب .

وقد أضافت هذه التجارة القاتلة أرباحا لا تقدر الى ثروة التجار الأوروبيين ، وكما يقول " زومبارتى " لقد اصبحنا اغنياء لأن اجناسا بأسرها ، وشعوبا بأكملها قد ماتت من أجلنا ، ومن أجلنا أيضا افتقرت قارات بأكملها.

وتعتبر الأرباح الضخمة التى أمكن تحقيقها من التجارة مع المستعمرات فى ذلك الوقت من أسباب توجيه رؤوس الأموال الى ممارسة هذه التجارة باعتبارها اكثر اوجه النشاط الاقتصادى ربحا . وقد بلغت التجارة البرتغالية مع المستعمرات اوجها فى منتصف القرن السادس عشر، وذلك قبل أن تفقد استقلالها ولضمه الى اسبانيا فى عام ١٥٨٠ أما القرن السابع عشر فقد شهد انتقال فوائد التجارة مع العالم الحديث الى دول اوروبية اخرى اكثر نشاطا من أسبانيا هى هولندا وانجلترا وفرنسا .

كماتميز هذا العصر بظهور مؤسسات اقتصادية جديدة اهمها الشركات المساهمة ، وكانت انجلترا هى أول الدول التىنمت فيها هذا

النوع من الشركات ، ومن أهم الشركات التى أنشئت فى ذلك العهد ثلاث شركات ، اثنتان منها بريطانيتان هما " شركة الهند الشرقية " و " الشركة الافريقية الملكية " والثالثة هولندية هى شركة الهند الشرقية – وقد اتبعت الشركات الاستعمارية بصفة عامة سياسة نهب البلاد الشرقية أكثر من الاتجارمعها ،وقد طبقت انجلترا هذه السياسة الاستعمارية بحزافيرها بالنسبة الى مستعمراتها فى امريكا الشمالية ،فقد كان الاعتقاد السائد هو أن هذه المستعمرات تدين بكل شئ لانجلترا ، ومن ثم لا تكون هناك أى غرابة فى استغلالها لمصلحة الدولة الأم ، هذا لم يكن يسمح للمستعمرات بأن تصدر أية سلعة يحتاجها الرجل الانجليزى الى بلد آخر فى اوروبا الا الى بريطانيا ، بينما استبعدت من الأسواق الانجليزية تلك المنتجات التى كان يخشى ملاك الأراضى البريطانيون منافستها لمنتجاتهم كذلك منعت الواردات من الدول الأوروبية الآخرى الى المستعمرات حتى تظل سوقا مقصورا على المنتجات البريطانية وحدها ، وقد أكملت بريطانيا حلقات سياستها الاستعمارية بواسطة " قوانين الملاحة " التى أصدرتها خلال القرن السابع عشر وأهمها القانون الصادر فى عام ١٦٥١ والذى نص على أن البضائع الواردة من أسيا وافريقيا لا يمكن أن تنقل الى انجلترا إلا على سفن تابعة للانجليز ، ويكون أغلب طاقمها من الانجليز .

وعلى أثر تدفق المعادن الثمينة على أوروبا بدأت حركة ارتفاع كبرى فى الاسعار وذلك منذ بدء القرن السادس عشر ، ويرجع سبب هذه الظاهرة الى استغلال المناجم الأوروبية فى المستعمرات المتعددة ، وقد ترتب على ذلك زيادة القدرة الشرائية والطلب على السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من زيادة الانتاج ... وأدى هذا التضخم الى اثراء سكان

المدن من البورجوازيين الاغنياء ، ومن ثم فقد تراكمت لديهم الثروة وراس المال الذى اشتروا به الأراضى الزراعية .

ومع توافر رأس المال فى ايدى التجار ، ساعد على استخدامه لتمويل الاستثمار فى الانتاج الصناعى .

هذا عن تراكم رأس المال التجارى كعامل من عوامل نشأة الراسمالية .

ثانيا : تراكم رأس المال المالى

بالاضافة الى العمليات التجارية كمصدر من مصادر تراكم رأس المال ظهرت أيضا العمليات المالية المتمثلة فى تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساعد على تراكم رأس المال .

ومن المتيقن أن أغلبية الأشخاص الذين يمارسون العمليات المالية أو تجارة النقود ، من التجار الذين يمارسون العمليات التجارية فى السلع المختلفة كالمنسوجات والتوابل وغيرها [1] . ولهذا يمكن أن نقرر أن تراكم رأ المال المالى قد ارتبط على الأقل فى بدايته ، بتراكم رأس المال التجارى .

---

(١) يذكر فى هذا الصدد ، أن من أشهر الأفراد الذين مارسوا هذه العمليات هم تجار المنسوجات والتوابل وغيرها وقد كان هذا هو حال تجارالمنسوجات فى فلورنسا وحال الماليين فى مدينة " اراس ".

وقد أدت التجارة البحرية دورا هاما فى هذا الصدد ... وخلال القرن السادس عشر حدث تحولا هاما يتمثل فى فقد الأسواق الدولية لأهميتها وحلول البورصات العالمية محلها فى هذا الخصوص ، وأصبحت العمليات التجارية والمالية تمارس كل يوم فى البورصات ، وبهذا ساعدت البورصات على تركيز العمليات التجارية والمالية وبفضل البورصات مارست الاحداث السياسية والرأى العام تأثيرها كاملا على عالم الأعمال، وأصبحت القيم المنقولة وخاصة سندات القروض العامة وأسهم الشركات المساهمة محلا للتعامل اليومى مما ساعد على زيادة حركة رؤوس الأموال وعلى زوال الطابع الشخصى للعلاقات الاقتصادية .

ويعد الأقراض بفائدة أو الربا من أهم مصادر تراكم رأس المال المالى، ويذكر هنا أن كثير من الأفراد والعائلات استطاعت أن تكون ثروات كبيرة من خلال عمليات الاقراض بفائدة ، ويذكر أيضا أن هذه العمليات الربوبية ظهرت لأول مرة فى الدولة الايطالية فى القرن الثالث عشر ثم انتقلت الى المانيا وباقى الدول الأوروبية فى القرنين الخامس والسادس عشر .

وقد عرفت هذه المجتمعات نوعين من الأقراض : اقراض الى الأفراد وآخر الى الدولة ، وكان النوع الأخير هو الأهم ، أما بالنسبة الى اقراض الأفراد فقد دفع كثير من العملاء وملاك الأراضى خلال القرن السادس عشر فى ضائقة مالية نتيجة الحروب والأزمات الاقتصادية ، وخاصة فى انجلترا مما الجأهم الىطلب القروض من التجار فى المدن فى مقابل رهن ممتلكاتهم للمقرضين .

وفيما يتعلق بالقروض العامة أى التى كانت تقدم الى الدولة فقد كانت تمثل المصدر الأول لتراكم رأس المال المالى ، وترجع هذه القروض الى الحروب العديدة التى خاضتها الدول والامارات الاقطاعية مما دفعها الى الاقتراض من التجار الأغنياء من سكان المدن ، هذا فى وقت الحروب، وبعد انتهاء الحروب وجدت هذه الدولة نفسها فى حاجة شديدة مرة أخرى الى رؤوس الأموال لتنمية أوجة نشاطها الادارية والحربية والدبلوماسية والمالية .

وقد شهد بداية القرن الثامن عشر تطور كبير فى عمليات المضاربة فلم تعد قاصرة على الأفراد فقط ، وانما أصبحت تمارس بواسطة الشركات المساهمة من تجمع رؤوس الأموال وساعدت علىتركيز رأس المال التجارى أكثر من أى شكل آخر من أشكال التجمعات التجارية ، وكانت البنوك هى المؤسسات التنظيمية التى ساعدت الى حد كبير على تراكم رأس المال المالى ابتداء من العصور الوسطى عندما أنشئت بصفة خاصة بواسطة الايطاليين ثم بعد هذا بواسطة الالمان . وقد كانت هذه البنوك عند نشأتها بنوك ودائع ثم لجأت بعد هذا الى استخدام الأموال التى تجمعت لديها فى القيام بمضاربات واسعة لتحقيق أرباح كبرى دون القيام بمجهود يذكر ، وقد انتقد كثير من الكتاب فى القرنين السادس عشر والسابع عشر تجارة النقود التى لجأت اليها هذه البنوك آخذين عليها استخدام الأموال فى ممارسة المهن التى تتطلب مجهودا ظاهرا كالزراعة والتجارة واللجؤ الى تكديسه ، تجنبا لكل مشقة ، لتجارة النقود التى تدر عليهم ارباحا مرتفعة وبعيده عن المخاطرة .

وقد كان لرجال الدين دورا كبيرا فى الأعمال التجارية انهت بهم الى الاشتغال بتجارة النقود وأصبحت الأديرة مؤسسات ائتمانيه حقيقة .

وأعتبر ارسطو الربا أبشع صور التجارة ، حيث يغدو المال ذاته أداه للكسب بدلا من أن يكون وسيلة لتبادل السلع . فالفوائد دخل لا يقابله عمل فى حين أن النقود لا تلد نقودا ، كذلك فقد اتخذ السيد المسيح موقفا متشددا من تجارة المال ، وحث الناس على اقراض المحتاجين دون استيفاء اصل الدين .ومن هذا يعد الاقراض الربوى أهم مصدر من مصادر تراكم رأس المال المالى ومن ثم نشأة الرأسمالية .

ثالثا : تراكم رأس المال العقارى

يعد تراكم رأس المال العقارى المصدر الثالث من مصادر تراكم رأس المال ، ويتمثل رأس المال العقارى فى الأرض وما يقام عليها من منشآت وماتحويه من ثروات وكنوز وما تستخدم فيه من زراعة ، فكل مانتج عن الأرض من ريع يتم تجميعه فى يد السادة أو الملاك ، مكونا تراكم رأس المال العقارى .

كما عرفت هذه المجتمعات ما يسمى بريع المدن ، حيث بدأ فى الظهور مع نمو المدن الصغيرة التى مكنت صاحب الأرض التى تقوم عليها البيوت الصغيرة المملوكة للصناع الحرفيين وللتجارة من الحصول عن بعض المال كريع لهذه الأرض ، وقد نما هذا الريع فيما بعد وأصبح مصدرا كبيرا لتراكم رأس المال العقارى - بالاضافة الى ان النبلاء والاقطاعيين ، قد تمكنوا من الحصول من الفلاحين على ثمرات التقدم فى الانتاج الزراعى، كما تمكنوا من الحصول من أراضيهم فى المدن على ثمرات التقدم فى الفنون الحرفية ، ويلاحظ أن حصول الملاك على ريع الأرض، سواء الزراعية فى الريف أو المبنية فى المدن ، فى شكل مبنى ، أى منتجات زراعية وسلع صناعية ، ولا يمكن أن يعتبر وحدة وفى حد

ذاته تراكما لرأس المال ، فلابد أن يستطيع المالك تحويل هذا الريع العينى الى ريع نقدى . ولهذا فقد كان لاكتشاف المعادن الثمينة والحصول عليها من الأرض الجديدة أهمية قصوى ،لأنه هو الذى أمكن من تحويل الريع العينى الى ريع نقدى . أى رأس مال منقول يمكن تراكمه ، ويلاحظ هنا المصدر الرئيسى لتكوين الثروة فى الحالتين كانت هى الأرض .

وقد شهدت انجلترا فى القرنين السادس عشر والثامن عشر ، حركة سميت بحركة التسييج ، وقد تمثلت هذه الحركة في قيام كبار الملاك بوضع الاسيجة والأسوار حول الأرض الزراعية التى كان يحوزها المزارعون، وذلك للاستيلاء عليها ، وكذلك تجمع الملكيات الزراعية الصغيرة لصغار المزارعين وضمها الى أراضى هؤلاء الملاك الكبار بعد طرد صغار المزارعين منها ، وتحويلها الى مراعى تنتج الصوف الذى يعد أكثر أوجه استغلال الأرض ربحا .

وقد ترتب على حركة التسييج توفير عدد كبير من العمال الزراعيين الذين طردوا من أراضيهم للعمل فى المصانع التى بدأت تنتشر فى ذلك الوقت وكذلك أمكن استغلال الأراضى بشكل أفضل - اقتصاديا - للوفاء بحاجة العمال الجدد فى المدن من المواد الغذائية - كما ترتب ايضا على الحركة أن أصبح الملاك الزراعيين ينظرون الى اراضيهم عل أنها رأس مال ويعملون على استغلالهاوفقا لأحسن الطرق لاستخراج أكبر قدر من المحصولات والمنتجات منها ، ومن ثم الحصول على أكبر قدر ممكن من الارباح .

مم تقدم يتبين لنا أن تراكم رأس المال بأنواعه الثلاثة كان يعتبر بحق العامل الأول والرئيسى لنشأة الرأسمالية .

الفرع الثانى
الاختراعات الفنية والعلمية

تعتبرالاختراعات الفنية والعلمية العامل المكمل لتراكم رأس المال فى نشأة الرأسمالية وبالتالى فى تكوين المشروع الصناعى . وتتمثل الاختراعات الفنية والعلمية فى تطور طرق الانتاج المتبعة واحلال الالات محل المجهود البشرى والحيوانى خلال العملية الانتاجية .

وهذا التطور لا ينفى بالطبع استمرار استخدام الفنون الانتاجية القديمة لفترة طوية من الزمن امتدت حتى أواخر القرن التاسع عشر فى اكثر الدول الصناعية تقدما ، وحتى فى فروع الصناعة الى تكونت فيها فعلا مشروعات تستخدم الفنون الانتاجية الصناعية الجديدة ، فمن المعروف ان بعض مظاهر النظام الانتاجى القديم تستمر فى الوجود فترة ما من الزمن حتى بعد استقرار نظام انتاج جديد وذلك وفقا للقاعدة العامة فى التطور المتتابع والمتصل للنظم الاقتصادية .

وتعتبر الاختراعات العلمية والفنية التى تم انجازها طوال القرن الثامن عشر عاملا هاما لا يمكن تجاهله فى احداث الثورة الصناعية فى دول اوروبا الغربية والتى امتدت منها بعد ذلك لتنتشر فى العالم كله . ولقد اصبح من المتفق عليه – بطريقة صريحة أو ضمنية – ربط هذه الثورة الصناعية بالبدايات الكبرى والحقيقة للرأسمالية .

كما أدت حركة الاختراعات العلمية والفنية التى اسرعت خطاها منذ منتصف القرن الثامن عشر الى استعمال الاله فى اشكالها المختلفة فى اوجه متعددة من النشاط الانتاجى واحلال قوى ذا طبيعة ميكانيكية ممكن خلقها صناعيا والاكثار منها بحسب الارادة محل قوى الانسان والحيوان

والماء والهواء كمصدر للطاقة فى عملية الانتاج ٠ ولم تتوقف حركة الاختراعات هذه اطلاقا منذ ذلك الوقت حتى الآن وتشير كل الدلائل الى انها ستستمر بلا توقف أيضا فى المستقبل ٠ وهذه الحركة وإن كانت قد تركزت بصفة خاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حول استعمال الالات بدلا من أدوات العمل البدائية واستعمال البخار بدلا من قوى الانسان والحيوان والماء والهواء إلا أنها اتجهت بعد هذا الى اكتشاف مصادر اخرى للطاقة ، كالكهرباء والمحركات بالغاز والبنزين والمحركات النفاثة والطاقة النووية والطاقة الشمسية وغيرها ، وكذلك الى اكتشاف مواد جديدة يمكن خلقها صناعيا بوسائل كيماوية للاستعاضة بها عن المنتجات الطبيعية كالمطاط والحرير وكثير من المواد الأولية الأخرى (١) ٠

وفى ظل هذا التقدم فى فنون الانتاج ، اتجهت الدول الى استعمال الاله فى اشكالها المختلفة فى أوجة متعددة من النشاط الانتاجى واحلال قوى ذات طبيعة ميكانيكية - كان مصدرها البخار بعد ذلك - محل القوى الطبيعية ، كما تميزت هذه الفترة والتى اعتبرت فترة انطلاق للرأسمالية الصناعية بتقدم ملحوظ فى تقسيم العمل حيث لم يعد ذلك متمثلا فقط فى توزيع الانتاج على مختلف الحرف والمهن ، ولكنه يتعدى ذلك ليصبح توزيعا للعمل داخل كل مهنة على حده ٠ وقد تميزت هذه الفترة أيضا بوجود ارتباط بين الثورة الصناعية كنتيجة للاختراعات العلمية والفنية والثورة التحررية التى تمثلت فى حرية المنافسة من ناحية وحرية العمل من ناحية أخرى ٠

ويعد اختراع الآله البخارية كمصدر للطاقة المرحلة الأخير للثورة الصناعية وأكثرها حسما وتأثيرا ، وقد تم هذا الاختراع بدورة فى

---

(١) د٠ أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ٧٥،٧٦ ٠

انجلترا [1] ، وفى نفس الوقت الذى حدثت فيه الاختراعات فى صناعة المنسوجات والصناعة المعدنية ، ذلك أن استعمال مصدر للطاقة غير القوى البشرية والحيوانية يعد أحد الأوجه الأساسية لنظام المصنع الحديث، فمن الممكن بدون الطاقة البخارية أن توجد الالات وأن تستخدم فعلا فى عملية الانتاج ، لكنه لم يكن فى الامكان بدونها أن تصبح الالية نظاما عاما للانتاج الصناعى أو أن ينمو الانتاج الالى فى أكثر من حدود طبقة الى حد كبير .

ونتيجة اندماج تراكم رأس المالى والاختراعات الفنية والعلمية ظهر المشروع الصناعى - وقبل وجود المشروع الصناعى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر باعتباره الشكل الذى بدأ فى احتلال المكان الأساسى فى عملية الانتاج ، كان الشكل الغالب لهذه العملية هو النظام الحرفى الذى ساد وحدة طوال العهد الاقطاعى ، أى حتى القرن السادس عشر ، إلا أنه منذ ذلك التاريخ وعلى الأخص خلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر بدأت مرحلة يمكن اعتبارها مرحلة تمهيد

---

(١) تعد انجلترا اول دولة تشهدقبل غيرها من الدول التحول الفنى الكبير فى مجال الصناعة (الثورة الصناعية) - ويرجع الفضل بهذا التحول الفنى فى تحقيق الانطلاق الاقتصادى لبريطانيا ... ويمكن تفسير ذلك بعوامل متعددة :

تجارتها البحرية الفعالة ، مساحتها الاكبر وعدد سكانها الأكثر ، مواردها الطبيعية الأوفر ، أسواقها الأكثر اتساعاً كنتيجة لعملياتها التجارية والبحرية ، الاختراعات العلمية المتنوعة بها ، رؤوس أموالها التى تراكمت ، واليد العاملة التى تزايدت ، اتسام رجال أعمالها بالعقلية الرأسمالية " فى تنظيم وإدارة رأس المال والعمل .

للمشروع الصناعى ، وهى مرحلة استمر فيها النظام الحرفى باعتباره الشكل الغالب للانتاج الصناعى لكنه وجدت الى جانبه بعض المظاهر الأولى للمشروع الصناعى ونعنى بها نظام الصناعة المنزلية ونظام المصانع اليدوية [1] . وقد اقتصر دور هذه المظاهر الأولى على التمهيد لظهور المشروع الصناعى فى شكلة الكامل إلا أن هذا الظهور قد تحقق بعد حركة الاختراعات الفنية والعلمية خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر والتى مكنت من استخدام الالية كأساس للفن الانتاجى فى المجتمع مضاف الى الاختراعات الفنية والعلمية عامل أساسى آخر فى ظهور المشروع الصناعى وهو تراكم رأس المال من مصادرة المختلفة والذى مكن من شراء المواد الأولية والالات وبناء المصانع واستئجار العمال .

وهكذا ،يكون المشروع الصناعى تركيب لتراكم رأس المال والاختراعات الفنية والعلمية - وحيث أن الرأسمالية كنظام اقتصادى اجتماعى متكامل إنما ترتبط أساسا بالمشروع الصناعى .

---

(١) تمثلت مرحلة التمهيد للمشروع الصناعى فى نظامى الصناعة المنزلية والمصانع اليدوية، وفى نظام الصناعة المنزلية تولى التاجر مهمة تسويق المنتجات التى يتم تصنيعها بواسطة الحرفيين داخل منازلهم فى الريف ،وكان التاجر يشترى المواد الأولية بنفسه ولنفسه ويسلمها لهؤلاء الحرفيين لتصنيعها مقابل أجر معين يدفعه لهم التاجر ، ومنذ القرن السابع عشر ، بدأ التجار أصحاب الأعمال فى تجميع العمال فى مكان واحد مملوك للتجار بمافية من أدوات العمل ، ليقوم العمال بمباشرة العمل فى بعض الصناعات المنسوجات والنسيج والزجاج والورق وذلك تحت اشراف التجار وأدواتهم ، قد عرف هذا النظام " بالمصانع اليدوية " ، هذه هى المرحلة التمهيدية للمشروع الصناعى .

لمزيد من التفاصيل راجع د. أحمد جامع ، الرأسماليه الناشئه ،مرجع سابق،ص ٩٢- ٩٤ .

المبحث الثالث
الأسس الرئيسية للنظام الرأسمالى

يقوم النظام الرأسمالى على مجموعة من الأسس التى تميزه عن غيره من النظم ،وتعمل مع بعضهـا البعض على تشييد هذاالنظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى – وتتمثل هذه الأسس التى يتسم بها النظام الرأسمالى فيما يلى :-

أولا : الملكية الفردية ٠
ثانيا : الحرية لاقتصادية ٠
ثالثا : نظام السوق والاثمان ٠
رابعا : المنافسة ٠
خامسا : دافع الربح ٠

لاشك أن بعض هذه الأسس قد عرفت وطبقت قبل النظام الرأسمالى لكن اجتماع هذه الأسس الخمسة مجتمعة لم يوجد فى أى نظام اجتماعى سابق أو لاحق على النظام الرأسمالى ، وهـذه الحقيقة ماهى إلا تطبيق للفكرة الأساسية فى أن تعريف أى نظام إنما يتم استنادا الى اجتماع مجموعة الخصائص التى تميزه عن غيره معا ، حتى ولو وجدت خصيصة منها فى ظل نظام آخر سابق له ٠

ويلاحظ أيضا أن خصائص الرأسمالية قد اختلفت باختلاف مراحلها أى ما إذا كانت مرحلة الرأسمالية الناشئة أو الرأسمالة التوسعية أو الراسمالية المتطورة ، حيث أن تطور الرأسمالية وتجاوزها مرحلتها الأولى الى مرحلتها الثانية ثم الى مرحلتها الثالثة قد أدخل بعض التعديلات والقيود

على أسس الرأسمالية الناشئة السابق ذكرها بعد أن كانت هذه التنظيمات خالية من كل قيد فى المرحلة الأولى من مراحل الرأسمالية الثلاث .

وسوف نتناول دراسة هذه الأسس الخمس بشئ من التفصيل على النحو التالى : -

أولا : الملكية الفردية :

تعنى الملكية الفردية تقرير حقوق للفرد على ما يكتسبه من أموال ومن هذه الحقوق حق استعمال هذا المال والتصرف فيه باستهلاكه أو بيعه للغير، ويستوى أن يرد هذا الحق على مالا استهلاكيا (أى سلع تشبع حاجات الأفراد) أو مالا انتاجيا (أى سلع تساهم فى انتاج سلع أخرى كالارض أو رأس المال) وهو مايسمى بعناصر الانتاج . ويستوى أيضا أن تكون هذه الأموال مادية ملموسة كما هو الحال بالنسبة الى الأموال الاستهلاكية والانتاجية المشار اليها ، أو أن تكون على العكس أموالا معنوية غير ملموسة وتتمثل فى حقوق معنوية كالاسم التجارى وحقوق التأليف والتلحين مثلا .

ويمكن أن نميز هنا بين الملكية الفردية و الحيازة ، فالحيازة تعنى الوجود المادى للأموال فى يد الفرد مع مايستتبعه هذا من حق فى استعمال هذا المال ، أما الملكية الفردية فإنها تتضمن الاعتراف بالحقوق المشار اليها وحمايتها بواسطة تنظيمات خاصة ينشئها الجميع .

وتستند أكثر النظريات فى تبرير الملكية الفردية على اساس دورها فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، والحافز الأساسى للأفراد على الادخار، وبالتالى تساعد على زيادة التراكم الرأسمالى اللازم لنمو الاقتصاد

القومى ، كما تعتبر الملكية الخاصة وسيلة لترشيد استغلال الموارد ، فالفرد يحرص على حسن استغلال مايمتلكه .

كما أن الملكية الفردية تحدد وتبين فى المجتمع الرأسمالى الأشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية فى استهلاك وانتاج السلع ، وهم الأشخاص أصحاب الملكية أو من يقومون عنهم .

ومن الحقوق المترتبة على حق الملكية الفردية هو حق الارث ، فالانسان يدخر ليتمتع بهذه المدخرات فى المستقبل أو ليتمتع بها ابناؤه وبقية ورثته وبذلك يتوفر المزيد من دافع الادخار .

ولا تتنافى الملكية الفردية لعوامل الانتاج فى النظام الرأسمالى مع ملكية الدولة ، فقد تملك الدولة فى النظام الرأسمالى بعض موارد الثورة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية والابنية الحكومية ... الخ ، كذلك تملك الدولة بعض مشروعات المنافع العامة التى يعجز الأفراد عن القيام بها مثل مشروعات المياه والكهرباء والغاز والمستشفيات والمدارس ... الخ .

ولاتتعارض الملكية الفردية وما ينتج عنها من حرية التصرف والاستغلال من قيام القانون بتنظيم كيفية استخدام المالك لملكيته . فقد ينص القانون على تحريم بعض أنواع الاستغلال التى تضر بالمصلحة

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ،مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

العامة –كما قد يحرم القانون بعض أنواع الاستغلال الآخرى التـى تحتكـر الدولة القيام بها حرصا على المصلحة العامة لأفراد المجتمع [1] .

ثانيا : الحرية الاقتصادية :

ينصرف مفهـوم الحريـة الاقتصاديـة فىالنظـام الرأسمـالى الى حريـة الفرد فى اتخاذ القرارات التى يراها مناسـبة لتحقيـق اكـبر قـدر ممكـن مـن أهدافه – وهذه نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية ، فالفرد هو الذى قـرر النشاط الذى يستثمر فيه رأسماله ، وهو الذى يقرر الوجه الذى يسـتخدم فيه ما قـد يمتلكـه مـن مـوارد طبيعيـة ، ولـه الحـق فـى اختيـار المهمـةالتى يرتضيها لنفسه ، هذا من ناحيه ومن ناحيه أخرى نجد أن الفـرد لـه الحـق في التصرف فيما يحصل عليه من دخل ، فهو الذى يقرر النسبة من دخلـه التى يوجهها الى الاستهلاك والنسبة التى يوجهها الى الادخار ، وله الحـق فى اختيار تلك السلعة التى يرى أنها تعطى له منفعة أكبر ، وبصفة عامـة يمن القول أنه فىظل النظام الرأسمالى يكون للأفراد حرية الانتـاج والتبـادل والاستهلاك ، دون تدخل من جانب الحكومـة إلا بـالقدر الـذى تقتضيـة الضرورة القصوى أوالمصلحة العامة للمجتمع [2] .

وتعد حرية المشروع بما تتضمن من حرية عوامـل الانتـاج وحريـة مالكيه وحرية المنظم ، القوة التى يعتمـد عليهـا المجتمـع الرأسمـالى لتحقيـق بعض الغايات الهامة ، فبواسطة هذا التنظيم يحاول المجتمع ضمان تشغيل

---

(١) د. عمرو محى الدين ، د. عبد الرحمن يسرىأحمد ، مبادئ علـم الاقتصـاد ، مرجـع سابق ، ص ٣٢،٣٣ .

(٢) د. محمد خليل برعى ،مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

كافة المصادر الانتاجية المتاحة له ، فـإذا كـان هنـاك بعـض وحـدات مـن عامل معـين مـن عوامـل الانتاج عاطلة عن العمل ، فإنه مـن المفـترض أن مالكيها سيأخذون بزمام المبادرة فى البحث عن عمل لها ، وغالبا مـا يتـم هذا عن طريق تخفيض الثمن الذى يطلبونه فى مقابل خدماتهـا - وهكـذا فإن حرية المنظم فى التصـرف وحريـة العمـل وأصحـاب عوامـل الانتـاج الآخرى فى الاستجابة لهذا التصـرف هـى وحدهـا التـى تضمـن التشـغيل الكامل للموارد المتاحة للمجتمع الرأسمالى [1] . وتساهم حرية المشـروع فىظهـور الاخـتراع والتجديـد ، وذلـك باسـتعمال الات وفنـون انتـاج جديدة فى عملية الانتاج .

ومـن الملاحـظ أن الحريـة الاقتصاديـة المتاحـة للأفـراد فـى النظـام الرأسمـالى ليسـت حريـة مطلقـة تمامـا ، بـل أنهـا داخـل الاطـار القـانونى والاجتماعى للمجتمع . فهناك بعض السلع التىتحرم الحكومة انتاجهـا أو تبادلها أو استهلاكها ، رعاية لمصلحة المجتمع ، كالمخدرات مثلا أوالخمور فى بعض الدول .

ثالثا : نظام السوق والأثمان :

من أهم الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى وتمـيزه عـن غـيره من الأنظمة هو نظام السوق والاثمان ، ويقصد بذلـك أن الاثمـان تتحـدد فيه وفقا لرغبـات المشـترين والبـائعين وقدرتهـم علـى المسـاومة ودون أى تدخـل مـن جانـب الحكومـة ، ويلعـب جهـاز الثمـن دور المرشـد للمنتج

---

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن انتاجه من سلع وخدمات ، وكذلك مـايتم استهلاكه منها . فيقوم الأفراد باتخاذ قراراتهـم الاقتصاديـة اعتمـادا علـى والمسـتهلك الاثمـان السـائدة فـى السـوق والعلاقـات المتبادلـة فيمـا بينهـا والتغـيرات المنتظـرة فيهـا . فقـرارات كتلـك المتعلقـة بكميـات المنتجـات وأنواعها ، وتخصيص وتوزيـع المـوارد المتاحـة مـن الدخـل القومـى الـذى يوجه الى الاستهلاك الجارى من جهة ؛ والجزء الـذى يوجـه الى الادخـار والاستثمار وتكويـن رؤوس الأمـوال مـن جهـة أخـرى ، ومقـدار السـلع والخدمات وأنواعها التى يستهلكها الفرد ،كل هـذه القـرارات إنمـا تتخـذ على أساس الاثمـان النسبية لمختلـف السـلع والخدمـات وعوامـل الانتـاج السائدة فى السوق وبهذا تؤدى الاثمان وظيفـة توزيـع المـوارد الاقتصاديـة المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنه .

فالمستهلك عندمـا يقـوم بتوزيـع دخلـة علـى السـلع المختلفـة فـى السوق يحرص على تحقيق أكبر نفع ممكن ، وهذا يتم بالقطع فـى حضـور ثمن السلعة وجودتها ، والمنظم مـن جهـة أخـرى إنمـا بؤلـف بـين عوامـل الانتاج المختلفة فى شكل وحدة انتاجية بمراعاة الأثمـان التـى يدفعهـا فـى سبيل الحصول عليها من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجـات التى تباع بأفضل ثمن ممكن .

كما يقوم الثمن بوظيفة أخرى فـى النظـام الرأسمـالى وهـى تحقيـق التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى كل فرع من فروع الانتاج، كـا يحقـق التوازن فيما يتعلق بعرض قوى العمل والطلب عليها ، وذلـك عـن طريـق التغير فى مستويات الأجـور ، وهـى ثمـن قـوة العمـل ،كذلـك فيمـايتعلق بالواردات والصادرات وذلك عن طريق التغير فى سعرالصرف ، وهو ثمن العملات الأجنبية – مثال ذلك إذا ما افترضنا أن زادت الكميـات المنتجـة

من سلعة ما لسبب من الاسباب عن الكميات المطلوبة من هذه السلعة، فإن ثمنها فى السوق يميل الى الانخفاض ومن ثم يقرر عدد من المنتجين الخروج من هذا المجال من الانتاج والتوجه الى مجال آخر ، وبهذا تقل الكمية المنتجة من السلعة الى الحد المطلوب منها ، وفى نفس الوقت فإن انخفاض ثمن السلعة سوف يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة منهامما يحقق توازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة ، والعكس صحيح بمعنى أنه إذا افترضنا أن الكمية المنتجةمن سلعةما قلت لأى سبب من الأسباب (آفه - حريق) فإن الكمية المطلوبة سوف تزيد عن الكمية المعروضة الأمر الذى يدفع بالثمن الى الارتفاع ، ومن ثم يميل بعض المنتجين إلى الدخول فى مجال انتاج هذه السلعة ذات الطلب المرتفع بهدف زيادة أرباحهم ، وبهذا تزيد الكمية المنتجة منها إلى الحد المطلوب - الأمر الذى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة .

رابعا : المنافسة :

يتميز النظام الرأسمالى بتنافس كافة الوحدات الاقتصادية ، ويعد طابع المنافسة نتيجة طبيعية لخصائص النظام الرأسمالى السابق ذكرها وهى الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ،ويقصد بالتنافس هنا تنافس بين البائعين والمشترين فى سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الانتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد : فالبائع سعيا وراء الربح ، محاول أن يبيع أكبر قدر ممكن من السلع منافسا بذلك غيره من منتجى السلعة المماثلة محاولا فى ذلك أن يخفض من ثمن سلعته أو تحسين جودتها ليكسب السوق نفسه ، وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد .ويكون من نتجية مثل هذا التنافس أن يخرج المنتجون ذوى الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى فى السوق سوى أولئك

الذين يتمتعون بدرجة عاليه من الخبرة والدراية ومن ثم فإن ذلك من شأنه أن يؤدى الى استخدام افضل للموارد .

ونفس هذا التنافس يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم أن يفوز بشراء السلعة سواء كانت استهلاكية أو انتاجية ، ومن شأن هذا التنافس بين المستهلكن أن يؤدى الى ارتفاع الاسعار بحيث يكون من نتيجته خروج بعض المستهلكين الذين لايستطيعون شرائها .

وتتطلب المنافسة بهذه الصورة السابقة أن يكون البائعون والمشترون الفرديون مستقلين تماما ، بمعنى عدم وجود اتفاقات بين المشترين أوبين البائعين فيما يتعلق بحجم الانتاج أو الاستهلاك ، وتتطلب أن يكون البائعين والمشترين على علم بكافة الظروف والاثمان السائدة فى السوق ، كما تتطلب المنافسة أيضا قدرة المنتجين وعوامل الانتاج على التنقل بين الصناعات والاستعمالات المختلفة .

ويؤدى سير النشاط الاقتصادى علىأساس المنافسة الى عدة نتائج تسهم كلها فى زيادة الرفاهية الاجتماعية وتؤدى الى ادارة الصناعات والأعمال على أساس من الكفاءة ، وذلك يضمن لها النجاح والازدهار للمشروعات المشتغلة بكفاءة ،وخروج المشروعات قليلة الكفاءة من مجال الانتاج ،بهذا فإن كل مشروع يحاول جهده أن يضمن لنفسه البقاء فى السوق ، وذلك بأن يستعمل أحسن الات وأحدث فنون الانتاج المتاحة ،وأن يقلل من الفاقد فى كل وجه من أوجه تنظيم وحدته الانتاجية حتى ينتج الوحدة الواحدة من السلعة بأقل نفقة انتاج ممكنه .

وعلى صعيد اخر تؤدى المنافسة الى اعطاء المستهلك الأثمان والكميات والأصناف والاوصاف المنافسة لمختلف المنتجات من سلع

وخدمات ، وبهذا تؤدى المنافسة الىخلق التجديد والتقدم الفنى والمحافظة عليها باستمرار . ولاشك أن المنافسة بأثارها المتعددة سوف تعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأكملها .

خامسا : حافز الربح :

يعتبر الربح هو المحرك الاول للنشاط الاقتصادى فى الدول الرأسمالية – فكل فرد فى هذا النظام يتصرف بما يمليه عليه مصلحته الشخصية وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة ،وليس معنى ذلك اهدار المصلحة العامة للمجتمع ،فكما يقول آدم سميث : هناك يد خفيه توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع " فالفرد فى سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بانتاج تلك السلع التى يزداد عليها الطلب ، وبذلك فهو يلبى حاجة المجتمع من هذه السلع ، كما أنه لتحقيق المزيد من الارباح ،يعمل دائما " على التفنن والابتكار والبحث عن أفضل الطرق للانتاج لتخفيض التكاليف ، وهذا بدوره يؤدى الى خفض الاسعار التى تباع بها السلع ، مما يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

ويلزم هنا أن نفرق بين دافع الربح والدافع الاقتصادى ، فدافع الربح ينحصر تأثيره فى الأفراد الذين يمكنهم الحصول على أرباح كنوع متميز بين أنواع الدخول الآخرى ، أى المنظمين ورجال الأعمال الذين يحملون المسئولية الآخيرة عن المشروعات التى يديرونها ، فدافع الربح هو جزء من الدافع الاقتصادى ، حيث أن الدافع الاقتصادى يعنى أن السبب الأساسى لقيام الأفراد بنشاطهم الاقتصادى هو الرغبة فى تحقيق مكاسب اقتصادية أونقدية . ويجد دافع الربح تبريره ايضا فى نظرية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فالفرد وهو يسعى لتحقيق اكبر قدر ممكن من

الربح ، يهدف فى ذات الوقت الى تحقيق اكبر اشباع ممكن لحاجاته من خلال استخدام هذه الارباح فى شراء كافة السلع والخدمات التى تحقق له هذا الهدف ٠

المبحث الرابع
تقييم النظام الرأسمالى :

لاشك أن النظام الرأسمالى يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الاطلاق الاعتراف بالملكيه الفرديه والحريه الاقتصادية لكافه الأفراد والمشروعات – الأمر الذى يفسح الطريق أمام المنافسه للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء – كما يتسم هذا النظام بامكانيه تحقيقه للتوازن الاقتصادى بصوره اليه من خلال جهاز الثمن ٠ إلا أن هناك عدد من المساؤئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي :

١ – عدم عداله توزيع الدخل القومى

يعاب على النظام الرأسمالى أنه يؤدى الى اتساع الفجوه بين الطبقات نتيجه لعدم عداله توزيع الدخل القومى ، حيث تستأثر الطبقة الرأسمالية بالجزء الاكبر من الدخل بينما تحصل طبقه العامه على فتات هذا الدخل ، كما أن الرأسماليون يستخدمون ما يمتلكون من عوامل انتاج فى انتاج السلع الرابحة والمرغوبة بواسطة اجمالى الدخول المرتفعة ، ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب ، ويؤدى سوء استخدام فكرة المكلية والحرية الى نوع من الحقد بين الطبقات داخل المجتمع وما ينتج عن ذلك من تفكك فى الروابط الاجتماعية [1] ٠

---

(١) د٠عبد المنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ٠

٢ - الاحتكار والبطالة :

إذا كانت المنافسة وسيلة النظام الرأسمالى فى تطور وسائل الانتاج واكتشاف فنون انتاجية جديدة ، إلا أنها أصبحت وسيلة لاخراج صغار المنتجين من مجال الانتاج ، وفرض السيطرة الاحتكارية على السوق ، بحيث أصبح الانتاج فى الوقت الحاضر فى المجتمعات الراسمالية يقوم به عدد قليل من الشركات التى تحتكر السوق ، وتمنع غيرها من دخوله وبذلك تستطيع أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح وتتحكم فى الكميات المعروضة ، ولاشك أن فى هذا نوع من السيطرة واستغلال الطبقات الفقيرة داخل المجتمع ، وبالتالى انتشار البطالة نتيجة خروج صغار المنتجين من مجال الانتاج ٠

٣ - التقلبات الاقتصادية :

إذاكان حافز الربح وجهاز الثمن تعتبر من الأسس الرأسمالية التى تعمل على تحقيق التوازن فى السوق ، ففى كثير من الحالات يكون جهاز الثمن عاجز عن تحقيق ذلك ،ففى فترات معينه يزداد حجم النشاط الاقتصادى فيرتفع معدل الزيادة فى الدخل القومى وتزداد العمالة والصادرات ويحدث الرواج ، وفى فترات زمنية اخرى يحدث الكساد فيقل حجم الدخل القومى وتنتشر البطالة ويقل حجم الصادرات وتهبط مستوى الاسعار ، وهذه الدورات التجارية تسبب عدم الاستقرار الاقتصادى وتعجز الهيئات والمؤسسات والمجتمع عن مواجهه هذه المشكله ومن ثم تتعرض لحالات من الافلاس والبطالة ،وقد قدم الاقتصادى الانجليزى كينز بعض الافكار كعلاج الدورات التجارية أهمها ضرورة تدخل الحكومه للحد من الكساد أو التضخم عندما يعجز جهاز الثمن عن ذلك٠

٤ – بطالة موارد الثروة :

فى ظل النظام الرأسمالى يحدد الرأسماليين حجم الانتاج ،ويحددون عدد العمال (مستوى التشغيل) اللازمين لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذى يحقق لهم اكبر ربح ممكن ،ليس من اللازم أن يكون هذا الحجم الذى يحقق أكبر ربح ممكن هو الحجم الذى يحقق التشغيل الكامل لمختلف الموارد للعمال ،بل أنه كثيرا ما يلجأ الرأسماليين بالاضافة الى ذلك الى ضغط الانتاج رغبة فى رفع ارباحهم عن طريق تخفيض العرض ، ويزيد من انتشار هذه المشكلة وخاصة بالنسبة للعامل الذى يعتمد على عمله كمصدر رزقه ، حدوث ازمات اقتصادية او استخدام اساليب انتاج جديدة مما يترتب عليه الاستغناء عن خدماته [١].

---

(١) د. زكريا محمد بيومى ،مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ – ١٠١ .

الفصل الخامس
النظام الاشتراكى

بدأ النظام الاشتراكى فى الظهور على أيدى كارل ماركس Kail Marx [1] . فى منتصف القرن التاسع عشر ، وقد نشأ النظام الاشتراكى على أثر اسراف حكومات الدول فى تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية نتيجة لتطبيق الاراء والتعاليم التى نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم " الاقتصاديون الكلاسيك " وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالى الحر بنطوى على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق فى تحقيق مطالبه الانسانية .

وقد أكد فى كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالى الحر يخدم مصالح طبقة واحدة فى المجتمع هى طبقة اصحاب رؤوس الأموال التى تمتلك عناصر الانتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة

---

(١) ولد كارل ماركس فى مدينة"تريف" بالمانيا فى ٥ مايو عام ١٨١٨ من اسرة يهودية تحولت الى المسيحية عندما كان ماركس فى الخامسة عشر من عمره ، درس القانون والفلسفة والتاريخ فى جامعة بون ثم فى جامعة برلين حتى حصل على درجة الدكتوراه عام ١٨٤١ وكانت أمنية ماركس أن يمارس التدريس الجامعى ، ولكن ميوله المتطرفة من جهة، والسياسة الرجعية التى كانت تتبعها الحكومة الالمانية انذاك من جهه أخرى ، حالت دون ذلك ، واشتغل ماركس بالصحافة إلا أن اراءه الثورية اقلقت السلطات الحاكمه فى المانيا مما اضطره الى الهجرة الى باريس عام ١٨٤٣ ، وكانت الحركة الاشتراكية الفرنسية فى أوج عظمتها وقد حقق ماركس كسب عظيما اثناء اقامته فى باريس .

المجتمع ، لقد أدى هذا الوضع الى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها فى أيدى فئة ملاك عناصر الانتاج .

وفى ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكى ، ويقوم الفكر الاشتراكى أساسا على فكرة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتخفيف ما قد يعجز الأفراد عن القيام به ، وللحد من الآثار الضارة التى قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالى وتركز الثروة فى أيدى مجموعة قليلة من الأفراد ، ولايجاد فرص أكثر لتشغيل العمال ، والعمل على استقرار الاقتصاد القومى والحد من التقلبات التى يمكن أن تنتابه ، وتهدف الدولة من تدخلها فى النشاط الاقتصادى تخفيف أكبر قد ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد ، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته فى العملية الانتاجية ، وتهدف أيضا الى تحقيق الكفاية فى الانتاج ، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم الى الامام، لاشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع .

وسوف نقسم دراستنا هنا الى ثلاث مباحث على النحو التالى :-
المبحث الأول : تعريف الاشتراكية .
المبحث الثانى : الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكى .
المبحث الثالث : تقييم النظام الاشتراكى .

المبحث الأول : تعريف الاشتراكية

تتعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذى تناولوا هذا الموضوع بالدراسة ، ومع هذا يمكن ذكر بعض تعريفات الاشتراكية التى تعطى فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى اغلبية الكتاب والمفكرين . فقد جاء موريسون وقرر أن جوهر الاشتراكة هو أن تكون طاقة

الصناعات الكبيرة والاراضى مملوكة ملكية عامة أو جماعية وان تدار طبقا لخطة اقتصادية قومية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردى .

وقد عرف الكاتب الاشتراكى الانجليزى " كول " الاشتراكية بأنها تعنى أربعة أشياء مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا : أخاء انسانى تنعدم فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين بحيث لا يستطيع أن يختلط بهم على قدم المساواة ، والملكية والاستعمال الجماعين لكافة وسائل الانتاج الحيوية ، واخيرا التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما فى طاقته من قدرة على تخفيف الرفاهية العامة .

بينما عرف ديكسنون الاشتراكية بأنها تنظيم اقتصادى للمجتمع تكون وسائل الانتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة مسئولة أمامها وذلك طبقا لخطة اقتصادية عامة . ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق فى الحصول على نتائج هذا الانتاج الجماعى المخطط على أساس من المساواة فى الحقوق ويعد هذا التعريف أفضل التعريفات السابقة .

ويمكن أخيرا أن نعرف الاشتراكية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادى داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها فى شكل الدولة ، على الجزء الأكبر من وسائل الانتاج المادية ، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بأدارة الاقتصاد القومى وفقا لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر اشباع ممكن لحاجات المجتمع .

ويمتاز هذا التعريف الآخير للاشتراكية بأنه تعريف شامل لكافة العناصر والأسس الجوهرية التى يقوم عليها النظام الاشتراكى .

المبحث الثانى
الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكى

يقوم النظام الاشتراكى على مجموعة من الأسس التى تميزه عن غيره من النظم ، وتعمل مع بعضها البعض على تشيد هذا من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى ، وتتمثل هذه الأسس التى يتسم بها النظام الاشتراكى فيما يلى :-

أولا : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
ثانيا : التخطيط الاشتراكى .
ثالثا : اشباع الحاجات الجماعية .

أولا : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج :

يقوم النظام الاشتراكى بصفة أساسية على ملكية المجتمع ككل لوسائل الانتاج ، ولا يتعارض مع هذا تملك الأفراد لجزء بسيط من هذه الوسائل وذلك بشرط عدم استخدام العمل الأجير فى استقلالها ، أما أموال الاستهلاك فهى مملوكة ملكية خاصة .

وتتخذ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج صورتين :
أولا : ملكية الدولة ممثلة فى المجتمع ككل .
ثانيا : الملكية الجماعية لمجموعات معينة من أفراد المجتمع تسمى (الملكية التعاونية) .

١ – **ملكية الدولة** : وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للاصول الانتاجية التى كانت تملكها طبقة الرأسمالية المستغلة قبل قيام النظام الاشتراكى ، وغالباً ما تأتى من عمليات التأميم على المشروعات

الكبرى والصناعات الرئيسية التى تقوم بانتاج سلع ذات أهمية خاصة ، كالسلع الاستراتيجية والتموينية ، كما تمتلك الدولة الجزء الأكبر من الأراضى الزراعية وتقوم باستصلاحها ، كما تنصب عملات التأميم على المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة ، وتعتبرهذه الصورة من الملكية هى الشكل الأكثر شيوعا فى المجتمعات الاشتراكية .

٢ – الملكية الجماعية (التعاونية) :

وتتمثل الملكية الجماعية فى امتلاك مجموعة من أفراد المجتمع لوسائل الانتاج وتسمى هذه الملكية بالملكية التعاونية . مثال هذا النوع من الملكية هو المزارع الجماعية المعروفة فى الاتحاد السوفيتى بالكولخوز ، حيث يمتلك أعضاء المزرعة المبانى والمنشآت الزراعية الثقافية والترفيهية وكذلك أدوات ومعدات الزراعة ، أما الأرض فتدخل فى ملكية الدولة ، والجمعيات التعاونية الصناعية ، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وتنشأ مثل هذه الملكية نتيجة لانضمام صغار المزارعين الى الجمعيات الزراعية ، وانضمام صغار الحرفيين فى مؤسسات تعاونية كبرة وذلك بمحض اختيارهم .

ويوجد بجانب هاتان الصورتان بعض أنواع الملكيات الفردية الخاصة لوسائل الانتاج ، حيث يسمح النظام الاشتراكى لبعض الأفراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الانتاج على أساس فردى ، وعادة ما يوجه مثل هذا النوع من الملكية فى النشاط الحرفى البسيط ، حيث يقوم شخص بمفرده بانتاج سلعة أو أداء خدمه لحسابه الخاص مستعينا ببعض الأدوات البسيطة التى يمتلكها ولكن يشترط كما سبق أن ذكرنا ألا يقوم مثل هذا

الشخص بتأجير عمال للعمل لحسابه ، وذلك تمشيا مع مبدأ عدم سيطرة رأس المال على الانتاج وعدم استغلال الانسان للانسان .

ولا شك أن شكل ملكية وسائل الانتاج يحدد المبدأ الذى يتم على أساسه توزيع الناتج الاجتماعى ، ولما كان الشكل المسيطر تماما لهذه الملكلية فى المجتمع الاشتراكى هو الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية فإنه يترتب على هذا أن يكون أساس توزيع الناتج الاجتماعى هو العمل ، كما وكيفا ، الذى بذله كل عامل فى عملية الانتاج الزراعى ، وهكذا يتم التوزيع على اساس من يعمل اكثر وأحسن ينال جزء أكبر من ناتج العمل الاجتماعى . وينتج عن هذا ايجاد حافز لدى الأفراد على تحسين المستوى الفنى وزيادة مهارته ، وبالتالى زيادة انتاجيته مما يحقق له كسبا أكبر ويحقق للمجتمع ككل زيادة متواصلة فى كمية الانتاج وتحسينا مستمرا فى نوعه ، وهكذا تكون الزيادة فى انتاجها العمل هى الاعتبار الاساسى الذى يحدد الزيادة الحقيقية فى الأجور التى يحصل عليها العمال وتكون الزيادة فى الاجور بدورها هى الحافز على زيادة انتاجية العمل ، وبالتالى زيادة الانتاج وخفض نفقاته [1] .

ثانيا : التخطيط الاشتراكى :

إذا كان النظام الراسمالى يعتمد على حرية الاقتصاد ، أى حرية الأفراد سواء بعضهم مستهلكين أو بعضهم منتجين فى ادارة النشاط الاقتصادى للدولة ، ويتم ذلك فى ضوء جهاز الثمن ، فإن النظام الاشتراكى يعتمد على التخطيط المركزى ، حيث تتولى الحكومة ادارةالنشاط الاقتصادى من خلال وضع خطة قومية بهدف التوفيق بين

---

(١) د. أحمد جامع ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣،٣٦٤ .

الموارد والحاجات . وتتضمن الخطة تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها والفترة التى تنفذ فيها فى ضوء الموارد المتاحة للدولة ، وتلتزم جميع الوحدات الانتاجية فى المجتمع بتنفيذ هذه الخطة التى تمثل برنامج العمل لجميع الأفراد والوحدات الانتاجية فى الفترة المقبلة .

ويقوم التخطيط فى النظام الاشتراكى على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، بمعنى أن الهيئة العليا للتخطيط هى التى تتخذ القرارات النهائية فى وضع الخطة أما التنفيذ فيترك الأمر تماما للوحدات الانتاجية . ولا يعنى هذا أن الهيئة العليا للتخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار رأى الوحدات الانتاجية وظروفها ولكن يعنى ذلك أن القرار النهائى والفيصل إنما هو من اختصاص الهيئة العليا للتخطيط .

وتقوم هذه الخطة بوظيفتين أساسيتين : -

أولا : تسير النظام الاقتصادى ، ويتم ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ووضع اولويات لهذه الاحتياجات ، ودراسة الامكانيات الانتاجية المتاحة ، وتوزيع هذه الامكانيات على الأنشطة المختلفة لانتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة ، وغالبا ما يكون هذا النوع من الخطط قصير الأجل لا تتعدى مدتها السنة .

ثانيا : تنمية الاقتصاد القومى ، ويتم ذلك من خلال تحديد معدلات الزيادة المطلوبة فى الانتاج فى القطاعات المختلفة ، تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة فى الانتاج ، وتحديد الأسلوب الذى يتم به الحصول على مثل هذه

الاستثمارات ، وتكون الخطة فى هذه الحالة من الخطط متوسطة الأجل يبلغ مدتها حوالى ٥ سنوات .

وفى اطار تنمية الاقتصاد القومى يوجد نوع آخر من الخطط تكون طويلة الأجل تصل مدتها الى ٢٠ سنة ، ويكون الهدف منها تغير هيكل النشاط الاقتصادى كتحويله من اقتصاد تابع الى اقتصاد مستقل ، أو تغيير الفن الانتاجى السائد فى المجتمع .

ولقد لجأت كثير من المجتمعات الرأسمالية الى الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى لسد العجز أو لعلاج الاختلال الذى يمكن أن ينشأ نتيجة لأعراض الأفراد عن القيام ببعض الأنشطة ، ولكن يوجد اختلاف بين التخطيط فى المجتمع الرأسمالى والتخطيط فى المجتمع الاشتراكى ، وتتمثل أهم أوجه الخلاف فيما يلى : -

١ - يكون التخطيط فى النظام الرأسمالى جزئيا ، بحيث لا يتناول سوى قطاع معين من قطاعات الانتاج مثل مصنع الحديد والصلب ، أو انشاء شبكة طرق ، ويكون هدف التخطيط اجتماعى ، بينما يكون التخطيط فى النظام الاشتراكى كليا أى شاملا لكافة قطاعات الانتاج داخل الدولة .

٢ - يأخذ التخطيط فى النظام الرأسمالى شكل التعليمات والتوجيهات من الحكومة الى المنتجين والتى تهدف الى تنظيم عمليات انتاجية معينة بينما يأخذ التخطيط فى النظام الاشتراكى صورة القانون الملزم لكل من يشمله التخطيط .

٣ - يقوم التخطيط فى النظام الرأسمالى بوظيفة التنمية تاركا تسير النشاط الاقتصادى الى جهاز الثمن ،بينما يقوم التخطيط فى النظام الاشتراكى بوظيفتى التنمية والتشييد ٠

ثالثا : اشباع الحاجات الجماعية :

على العكس من النظام الرأسمالى الذى يعتبر دافع الربح أساسا له ، فإن النظام الاشتراكى يقوم على أساس اشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع من السلع والخدمات المختلفة وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة أو كمية الاستثمارات التى يمكن القيام بها - ونظرا لما تعانىمنه أغلب الدول من مشاكل اقتصادية تتمثل فى ندرة الموارد بالنسبة لحاجاتها المتعددة ،فإن الأمر يتطلب ضرورة التضحية بجزء من هذه الاحتياجات ، ولذلك يقوم المخططون فى النظام الاشتراكى بوضع أولويات لهذه الحاجات ٠

كما يتولى المخططون توزيع الناتج القومى بين الاستهلاك والاستثمار ، أو على الموازنة بين الاستهلاك الحاضر واستهلاك المستقبل ، وكذلك عمل موازنة أخرى بين ذلك الجزء من الاستثمار الذى يوجه لانتاج سلع استهلاكية وذلك الجزء الذى يوجه لانتاج سلع انتاجية ٠

ولاشك أن هناك ارتباطا وثيقا بين الاشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية وتنمية الاقتصاد القومى عن طريق أولوية انتاج وسائل الانتاج ، أى تنمية تلك الفروع التى تنتج أموال الانتاج بمعدل أسرع من تنمية تلك التى تنتج أموال الاستهلاك الفردى ٠ ذلك أن الصناعة الثقيلة بمختلف فروعها هى الشرط الاساسى لتنمية القوى الانتاجية ولزيادة الانتاج الاشتراكى فى مجموعة لتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة فى

عملية الانتاج ولتحسين أنواع المنتجات على اختلاف أنواعها [1] .
وبالاضافة الى هذا فإن اعطاء الأولوية لتنمية الصناعة الثقيلة هو وحدة الكفيل بزيادة انتاجية العمل الذى يتحقق اساسا عن طريق استخدام الفنون الانتاجية المقدمة وأدوات العمل الاكثر اتفاقا وتطوره التى تنتجها هذه الصناعات وحدها . كل هذا يؤدى بالضرورة الى اشباع اكبر قدر ممكن للحاجات .

المبحث الثالث
تقييم النظام الاشتراكى

من خلال دراستنا للنظام الاشتراكى ، يتضح أن هناك العديد من المزايا التى يحققها هذا النظام ، وتتمثل فى عدالته فى توزيع الدخول بين الافراد ، ومن حيث ما يحققه من استقرار فى الاقتصاد القومى ، إلا أن هناك بعض العيوب تتمثل فيما يلى : -

١ - عدم وجود نظام فعال للحوافز الفردية ، بالرغم من أن النظام الاشتراكى يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التى تشجع العمال على الانتاج ، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع فى قوتها الى درجة حافز الربح فى النظام الرأسمالى ، وقد ترتب على ذلك بعض الآثار السلبية مثل التواكل والاعتماد على الغير واهمال قيم العمل . نظرا لن قوة الردع أيضا فى النظام الاشتراكى لا تبلغ درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد فى النظام الرأسمالى .

---

(١) د. زكريا بيومى ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٢ - القضاء على الحريات الاقتصادية ، فلا يسمح النظام الاشتراكى للأفراد بحرية التملك والانتاج والاستهلاك إلا فى حدود ضئيلة جدا ، بالتالى تقضى على دافع العمل لدى أفراد المجتمع .

٣ - يأخذ ايضا على النظام الاشتراكى ،انه يقوم على أساس تجميع سلطات اتخاذ القرارات فى ايدى مجموعة قليلة من المخططين ، لذلك فإن أى قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة يمكن أن يكون له أثار سيئة على المجتمع كله ، أما خطأ المنظم فى الاقتصاد الرأسمالى لن يتحمل نتيجته سوى المنظم وحده وليس المجتمع ككل .

٤ - يأخذ أيضا على النظام الاشتراكى ما يترتب عليه من روتين ، وبطء فى إدارة المشروعات نظرا لتعدد جهات الادارة الاشرافية والرقابية ويأخذ أيضا عن هذا النظام ارتفاع تكاليف الانتاج .

ولقد شهدت الفترات الزمنية السابقه فشل أغلب الدول التى طبقت النظام الاشتراكى نظرة للعيوب السالف ذكرها واتجهت بصورة أو بأخرى الى اقتصاد السوق أى آليات السوق ، ويدعم هذا الاتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة والمنظمات الاقتصادية الدولة وخصوصا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير واتفاقية الجات .

الفصل السادس
رأسمالية الدولة

رأينا فيما تقدم أهم الانتقادات التى وجهت الى النظام الرأسمالى . وقد كان لهذه الانتقادات صدى بعيد فى بعض البلاد الرأسمالية فحاولت هذه البلاد التدخل فى النشاط الاقتصادى حرصا منها عى بقاء الرأسمالية وقطعا للطريق على الثورة العمالية .

وقد أدت بعض العوامل الى سقوط سياسة الحرية الاقتصادية التى تعد إحدى الدعامات الأساسية للنظام الرأسمالي وإحلال الدولة المتدخلة محل الدولة الحارسة ثم اتجاه الرأسمالية الى " رأسمالية الدولة " وهو اتجاه ينصرف بصفة أساسية الى فرض رقابة على النشاط الاقتصادى مع البقاء على الملكية الخاصة لأدوات الانتاج . وهذه العوامل هى : [1] .

أولا : إنتشار الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من بطالة دورية وخاصة بسبب انكماش فرص الاستثمارات الاضافية فى هذه الرأسماليات، وبسبب تحرر كثير من المستعمرات ، مع عجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية من معالجة هذه الأزمات، وعن ضمان عمل لكل راغب فيه .

ثانيا : تزايد القوة السياسية للطبقة العاملة نتيجة ازدياد عددها وقوة تكتلاتها مما أدى الى عمق الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال وهو ما أصبح يهدد مستقبل الرأسمالية .

---

(١) د. رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، القاهرة،دار النهضة العربية، ١٩٧٨ ، ص٤ ٧٤ وما بعدها .

ثالثا : انتشار الأفكار والنظم الاشتراكية وخاصة بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى وهى أفكار نجحت فى معالجة مشكلات التخلف كما أنها تعمل على تصفية الاستعمار الغربى ٠

وتتمثل مقومات رأسمالية الدولة بصفة أساسية فى العناصر الاتية :

١ - **السماح بملكية الأفراد لوسائل الانتاج** مع رقابة الدولة على الانتاج القومى والاستهلاك والتوزيع ٠ فالدولة تبقى على المبادئ الاساسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى من حرية الأفراد فى الملكية وفى الانتاج والاستهلاك ولكنها تتدخل لتحقيق التشغيل الكامل لكل الموارد الانتاجية ، وبخاصة العمال وذلك باستخدام الوسائل الفعالة التى تحول دون انخفاض مستوى الطلب الفعلى على السلع والخدمات ٠ وقد تستخدم الدولة فى سبيل ذلك ما يسمى بعجز الميزانية أى تجعل نفقاتها العامة أكثر من إيراداتها العامة وبذلك تضمن أن تكون كمية النقود المتداولة والناتجة عن زيادة مصروفاتها أكبر من الكمية التى تسحبها عن طريق ايراداتها ٠ وقد تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الفعلى عن طريق القيام بالاعمال العامة مثل بناء المستشفيات والمدارس وانشاء الطرق والكبارى وما إلى ذلك مما يترتب عليه رفع أجور العمال ودفع أثمان للالات والأدوات اللازمة لهذه الأموال ، وهذه الأموال تنفق بدورها على السلع الاستهلاكية المختلفة ٠ وقد تستطيع الدولة أن تؤثر فى الطلب الفعلى عن طريق التأثير فى سعر الفائدة وفى كمية النقود التى يصدرها البنك المركزى ٠

ومن المعروف أن البنك المركزى هو الذى يهيمن على كمية النقودالمتداولة إذ هو الذى يقوم بعملية إصدار البنكنوت ، كما يستطيع أن يؤثر على سعر الفائدة ، لذلك كثير ما تعمد الدولة الى تأميمه . كذلك فإن الدولة قد تتدخل لمعالجة سوء توزيع الثروات والدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية يزاد سعرها كما يزداد الدخل مع انفاق حصيلتها على الطبقات الفقيرة . وقد تفرض الدولة ضرائب غير مباشرة . وقد تتدخل الدولة لحماية العمال من استغلال أرباب الأعمال بأن تقرر حد أدنى للأجور وتحدد حد أقصى لساعات العمل اليومى ، وتعترف بنقابات العمال ، وتقرر حقوق العمال فى الحصول على الاجازات وحماية المرأة العاملة والأحداث ،والزام أصحاب الأعمال بتأمين العمال ضد الحوادث .

وقد تتدخل الدولة لحماية المستهلكين . ومن وسائل هذه الحماية وضع تسعيرة جبرية لبعض السلع الضرورية بحيث يكون ثمنها فى متناول أصحاب الدخول البسيطة وتحديد حد أقصى للأرباح ، وحماية المستهلك من الأضرار المترتبة على الغش التجارى .

٢ - **خلق قطاع عام فى المجالات الأساسية** : فى ظل نظام راسمالية الدولة تعمل الدولة على إقامة قطاع عام على جانب من الاهمية، وقد يتحقق ذلك عن طريق قيام الدولة بانشاء مشروعات عامة جديدة ، أو يتحقق عن طريق تأميم الصناعات الرئيسية والهامة . بالاضافة الى قصر بعض القطاعات على الملكية العامة وحدها وهى الهياكل الرئيسية للانتاج والصناعات الثقيلة ، والبنوك

وشركات التأمين والاستيراد ، وبذلك تتلافى الدولة أى نقص فيما تنتجه هذه الصناعات الهامة ·

٣ – **الأخذ بالتخطيط القومى** : يقوم نظام رأسمالية الدولة على الأخذ بالتخطيط القومى فى بعض قطاعات معينة هى القطاعات الاقتصادية الهامة · أى أن هذا النظام يأخذ بالتخطيط الجزئي وليس بالتخطيط الشامل فهو يضع خطط جزئية تخص كل منها قطاعا معينا من قطاعات الانتاج الهامة ·

ويرى الماركسيون أن رأسمالية الدولة الاحتكارية فىظل الحكومة الرأسمالية تعمق التناقضات الراسمالية ، وتزعزع النظام الرأسمالى بدلا من أن تقويه ، وأنها تعتبر لذلك التحضير المادى للاشتراكية ، وبينما يرى البعض أن رأسمالية الدولة يمكن فى البلاد المتخلفة أن تكون مرحلة إنتقالية للاشتراكية كما كانت الحال فى الأيام الأولى للثورة الاشتراكية فىالاتحاد السوفيتى وفى الصين الشعبية ، وأنها يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وأن تمنح سيطرة البرجوازية وظهور تناقضات طبقية جديدة [1] ·

(١) د· زكريا محمد بيومى ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ ·

الفصل السابع
دولة التخصيصية

تزايد الاتجاه منذ بداية السبعينيات نحو تقليص دور الدولة المتدخلة فى المجال الاقتصادى لافسح المجال أكثر فأكثر للقطاع الخاص وخضوع المشروعات العامة لقوى السوق .

وكان لندرة الاداء فى القطاع العام أثره فى دفع الحكومات سواء فى البلاد الرأسمالية أو البلاد المتخلفة أو الاشتراكية الى اعادة النظر فى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وزاد الاهتمام بالتخصيصية .

وقد كانت الدعوة الى افساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة فى ملكية وادارة بعض مؤسسات القطاع العام يستند الى مبررات يمكن اجمالها فيما يلى : [1] .

١ - إن القطاع الخاص أكفأ من الدولة فى إدارته لهذه المؤسسات مما يسهم فى توفير وتحسين أداء هذه المنشأت ،ويزيد بالتالى من معدلات النمو الاقتصادى .

٢ - أن القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد وتوجيه الادخار نحو المشروعات المربحة وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر قطاع من المواطنين وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفر قناة وطنية للتمويل .

---

(١) عبد الله القوير – التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ١٩٨٨، ص ١٠ وما بعدها .

٣ - أن تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر هذه المؤسسات ، مما يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة .

٤ - يعد القطاع الخاص أكثر مقدرة في ظل مبادئ المنافسة الحقيقية على أداء دوره على نحو أكفأ من حيث خفض النفقة وارتفاع معدلات الانتاجية وزيادة مستويات الفعالية [١] .

٥ - يؤدى التحول الى القطاع الخاص الى تحقيق رفاهية المستهلك من خلال رفع مستوى الكفاءة بما يؤدى الى اشباع حاجاته ، كما يؤدى الى تحسين نوعية السلعة ورخص ثمنها وتقديم خدمة أفضل . فضلا عن أن مبدأ حرية المستهلك وسيادته يصبح حقيقة ماثلة ، حيث تتعدد نوعية السلع ودرجة جودتها ويصبح فى مكنة المستهلك الاختيار فيما بينها بحرية كاملة أخذا فى الاعتبار أثمانها وما يمتلكه من دخل مخصص للانفاق عليها كما أن قراراتهم تعمل على توجيه قرارات المنتجين [٢] .

---

(١) د. مصطفى رشدى شيحه : الاقتصاد العام للرفاهية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص ٢٧٤ ومابعدها .

(٢) د. السيد أحمد عبد الخالق : التحول من القطاع العام الى الخاص بين التنظير والواقع مع رؤية مستقبلية ، مجلة روح القوانين التى تصدرها حقوق طنطا ، العدد التاسع ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٦٥ وما بعدها .

والواقع أن أول سياسة للتخصصية تم تطبيقها فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وكانت أول المحالاوت هى تلك التى حدثت فى المانيا منذ نحو ثلاثين عاما ، حيث تم خلال الفترة من ١٩٥٩ -١٩٦٥ تحويل الملكية العامة فى العديد من الشركات الى الأفراد ، كما أن بريطانيا كانت أول دولة متقدمة أعلنت عن برنامج ضخم للتخلص من بعض المشروعات العامة للقطاع الخاص .

وفى البلدان الاشتراكية بدأت بعض المحاولات خلال السبعينيات والثمانينيات بهدف تحسين الاداء الاقتصادى للمشروعات العامة . فاتبع أسلوب اللامركزية والاستقلالية وبعض قواعد الادارة الخاصة دون الدخول الى مرحلة تغيير شكل الملكية ،ومع ذلك لم تساعد هذه الاجراءات على منع انهيار النظم الاشتراكية فى كثير من هذه البلدان [1]

وفى البلاد النامية التى تواجه عددا من المشكلات الاقتصادية الحادة ومن ذلك الانخفاض الشديد فى أسعار السلع الرئيسية وماترتب عليه من تدهور معدل التبادل التجارى ، والصدمة البترولية ، وارتفاع اسعار الفائدة الدولية الاسمية والحقيقية ، وانكماش التدفقات المالية وتصاعد النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية .

وترتب على ذلك كله اختلالات كبيرة خارجية وداخلية بالاضافة الى تباطؤ ملموس فى معدلات النمو ، وتدخل التخصيصية فى باب

(١) د. مصطفى رشدى ، الاقتصاد العام للرفاهيه ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

السياسات التصحيحية التى تساعد على إزالة الاختلالات واستعادة معدلات مقبولة للنمو الاقتصادى [1] .

وقد كان لدول الهيمنه الاقتصادية تأثير كبير فى تطبيق سياسة الخصخصة فى الدول النامية باستخدام وتوظيف الهيئات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الجات والوكالة الأمريكية للتنمية الدولة .

وقد طلب من هذه البلدان ضرورة تحقيق توازن الميزانية العامة ، مما يعنى تخفيض الانفاق الحكومى ، وتقليص الادارة الحكومية والتخلص من بعض وحدات القطاع العام ، وادارة الوحدات الآخرى باتباع أساليب اقتصادية تراعى التكلفة والعائد والربح . كما تحبذ هذه التوجهات للبلدان النامية تقيد الاستثمار الحكومى ، وتحرير الأسعار ، وزيادة الضرائب ، وازالة القيود والعوائق أمام القطاع الخاص ، وتشجيعه على الاستثمار ، واقتحام مختلف نواحى النشاط الانتاجى والخدمى ، ومن شأن كل هذه التوجهات تقليص دور الدولة الانتاجى [2] .

وعلى أية حال ، فإن من المتفق عليه أنه لامفر من أن تلعب الدولة دورا هاما فى الحياة الاقتصادية للبلاد النامية ، ويرجع ذلك الى عوامل متعددة منها ضعف القطاع الخاص وضيق السوق المحلية مما يشجع على

---

(١) د. سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، صندوق النقد العربى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢) د. السيد عبد المولى ، المالية العامة المصرية ، دار النهضة المصرية، ١٩٩٣،ص ٤٥.

قيام الاحتكارات وضآلة قدرة عناصر الانتاج على التنقل ، وانعدام أو تدنى مستوى المرافق العامة وغير ذلك من النواقص والاختناقات [1] .

أساليب التخصصية

تتعدد أساليب التخصيصية ، ويمكن التمييز بين الاساليب الثلاثة الاتية :

أ) نقل ملكية المنشآت العامة كليا أو جزئيا من القطاع العام الى القطاع الخاص . وقد يتم التصرف فى الملكية ببيع المنشأة الى القطاع الخاص أو تحويلها الى شركة مساهمة مع بيع جزء من الأسهم الى القطاع الخاص واحتفاظ الدولة بأغلبية أو أقلية الأسهم [2] ، أو مشاركة العاملين فيها أو تحويل المديونيات قبل الجهاز المصرفى الى مساهمات .

ب) فصل الملكية عن الادارة إذ ليس مهما طبيعة الملكية ومن يحصل على الربح فى النهاية ، إنما المهم هو كيفية ادارة الشركة [3] والهدف من فصل الملكية عن الادارة هو اخضاع الادارة لقواعد ومعايير القطاع الخاص وأهداف الربحية وتحديد الأثمان طبقا لقواعد العرض والطلب والتكلفة . وقد يتم ذلك عن طريق تأجير المنشأة مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة . وقد يتم عن طريق

---

(١) د. سعيد النجار ، التخصيصيه والتصحيحات الهيكليه ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(3) Cook & KIRKplaic - Privatization in less developed countries - Horvester wheat sheafs, London, 1988. p. 19 .

امتياز حيث يلتزم القطاع الخاص باداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة ، ويختلف الأسلوب الملائم من حالة الى اخرى تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادى ، ففى حالات كثيرة مثلا نجد أن عقود الادارة تمثل الأسلوب الملائم لتخصيصية الفنادق المملوكة للقطاع العام فى حين أن عقود الامتياز أصلح لادارة المرافق العامة [1] . فقد أخذ بهذا الأسلوب انجلترا وفرنسا وبقية دول اوروبا الغربية .

وقد اثبت الواقع العملى فى بعض الدول على فشل محاولة فصل الملكية عن الادارة ، فقد فشلت التجربة المصرية فى تحسين الاداء بفصل الملكية عن الادارة رغم تعدد المحاولات منذ أوائل الستينات حتى الان .

ج) تحرير النشاط الاقتصادى من القيود التى تنتقص من حق الملكية الفردية . ويلاحظ أن التخصيصية فى هذه الحالة لا شأن لها بملكية المنشآت العامة واداراتها ، ولكنها تتعلق بازالة بعض القيود التى تفرضها الدولة على الملكية الفردية وخلق بيئة تنافسية وتحديث آليات تحديث الاسعار ، وبهذا المعنى يعتبر من قبيل التخصيصية التخلى عن نظام التوريد الجبرى الذى تفرضه الدولة على المنتجين الزراعيين بسعر اقل من السعر الذى يسود فى السوق الحرة ، واعادة النظر فى احتكارات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والغاء التنظيمات الحكومية فى مجال النقل عن طريق رفع اسعار النقل بالسكك الحديدية وبالنقل العام حتى تتم تغطية

---

(١) د. سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية المرجع السابق ، ص ٣٤ .

النفقات بالكامل ورفع اسعار المنتجات البترولية والكهرباء والغـاز والاتصالات السلكية واللاسلكية الى الاسعار العالمية .

الباب الثالث

الانتـــــــــاج

تمهيد : نمهد لدراسة نظرية الانتاج بتعريف الاستهلاك :

يمكن تعريف الاستهلاك بأنه استعمال لكافة السلع والخدمات من أجل اشباع الحاجات التى يشعر به الفرد. والمستهلك إما أن يكون فردا مستقلا أو فى شكل أسر كبيرة الحجم ، بالاضافة الى بعض الهيئات التى تقوم بالاستهلاك مثل النوادى والفنادق والمستشفيات والمدارس وغيرها . ويطلق على هذا النوع من الاستهلاك أسم المستهلك النهائى . نظرا لوجود نوع آخر من الاستهلاك يسمى الاستهلاك الانتاجى أو الوسيط ، ويقصد به استخدام المشروعات الانتاجية لعناصر الانتاج وأدوات الانتاج فى العملية الانتاجية .

وقد عرف آدم سميث الاستهلاك بانه العامل المحرك للانتاج وغايته النهائية وهدفه فى الوقت نفسه فالمنتج ما كان يقدم على الانتاج ما لم يكن هناك استهلاك . فأفراد المجتمع يسعون الى اشباع رغباتهم مندفعين باستهلاك أكثر السلع قدرة على اشباع هذه الحاجات ، لزيادة استهلاك سلعة معينة يدفع المنتجين الى زيادة الانتاج بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن ، بينما إذا قل الاستهلاك لاى سبب من الأسباب ، فإن المنتجين بالضرورة سوف ينقصون انتاجهم حيث يتناسب مع حجم الاستهلاك .

وتوضح الدراسات الاقتصادية الحديثة أن هناك أهمية كبيرة للعلاقة بين حجم الاستهلاك وحجم الدخل الذى يتسبب فيه ، أى بين حجم الانفاق الاستهلاكى وحجم دخول الأفراد بعبارة أخرى .

ويفرق الاقتصاديين بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك ، ويقصد بالميل الأول العلاقة الموجوده فى لحظة معينة بين مبلغ الانفاق الاستهلاكى ومبلغ دخل الفرد أو دخل العائلة أو دخل الجماعة كلها .

أما الميل الثانى فيقصد بها العلاقة الموجودة بين التغير فى مبلغ الانفاق الاستهلاكى والتغير فى مبلغ الدخل الذى يتسبب فيه ــ والأهمية المعلقة على الميل الحدى للاستهلاك أكبر بكثير من تلك المعلقة على الميل المتوسط للاستهلاك لأنها هى التى تمكن من معرفة الكيفية أو النسبة التى توزع بها زيادة احتمالية معينة فى دخول الأفراد ما بين الادخار والاستهلاك ــ ونترك الحديث عن دقائق هذا الموضوع لدراسة أخرى .

الانتـــــــاج :

يمكن تعريف الانتاج بأنه نشاط اقتصادى يهدف إلى خلق السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية ، والانتاج هو وسيلة الانسان للحصول على هذه السلع والخدمات ، فبالانتاج نستطيع أن تحول الماء والتراب والهواء الى مزروعات ، بالانتاج نستطيع أن يحول هذه المزروعات الى مأكل وملبس ومسكن وما إلى ذلك من وسائل نشبع بها حاجاتنا .

لقد عرف الاقتصاى الانجليزى آدم سميث العمل المنتج بأنه عمل يكون من نتجيته انتاج أى سلعة جديدة ، أو اضافة جديدة الى السلع القائمة ، واشترط آدم سميث لكى يكون العمل منتجاً أن يكون له آثار طويلة بحيث تبقى الاضافة التى يضيفها فترة طويلة من الزمن بعد انتهاء العمل ولا تفنى بمجرد انتهائها .

يأخذ على تعريف آدم سميث أنه قد أستبعد الكثير من الخدمات التى تعتبر ذات أهمية كبرى فى اشباع الحاجات الانسانية شأنه فى ذلك شأن السلع المادية ، فخدمة الطبيب أو رجل الشرطة أو المغنى كلها خدمات تشبع العديد من الحاجات البشرية ٠

ولذلك فإن تعريف الانتاج يجب ألا يقتصر على النشاط الذى ينتج عنه السلع المادية فحسب ، ولكنه من الضرورى أن يمتد ليشمل أى نشاط ينتج عنه ما يسد حاجة الانسان ويجعله أحسن حالا ، سواء كان ذلك عن طريق انتاج السلع أو اداء الخدمات ، وهذا يعنى أن الانتاج يرتبط اساسا بخلق المنفعة أكثر مما يرتبط بخلق السلع المادية ٠

وفى ضوء ما تقدم يمكن تعريف الانتاج بأنه " أى نشاط يؤدى إلى خلق منفعة جديدة ، حيث لم يكن لها وجود ، أو زيادة هذه المنفعة " ويكون ذلك عن طريق أحد الصور التالية (1) :

١ - خلق سلع جديدة لم تكن موجودة من قبل أو تغيير شكل السلعة من شكل الى شكل آخر أكثر منفعة ، كتحويل القطن الى غزل ، أو تحويل الغزل الى أقمشة ، أو تحويل الأقمشة إلى ملابس ، فأى من هذه الأعمال يعتبر فى حد ذاته نشاطا انتاجيا ، إذ أنه يضف على السلعة منفعة جديدة، ويجعلها أكثر قدرة على اشباع الحاجات الانسانية ٠

---

(١) د٠ أحمد أبو اسماعيل ، أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٥٧.

٢ - نقل السلعة من مكان تكون فيه منفعتها منخفضة الى مكان آخر تكون فيه منفعتها مرتفعة ، أى نقل السلع من الأماكن التى تكون فيها متوفرة نسبيا الى الأماكن التى تكون فيها نادرة نسبيا ، فتنقل المواد الأولية من مكان استخراجها الى مكان تصنيعا مثل نقل خام الحديد الى مصانع الحديد والصلب ، كل هذا يعتبر انشطة انتاجية، حيث أنها تزيد من منفعة السلعة بوضعها فى المكان المناسب الذى تكون فيه أكثر قدرة على اشباع الحاجات .

٣ - نقل السلعة نقلا زمنيا ، من وقت تتوافر فيه وتقل الحاجة إليها نسبيا الى وقت آخر تقل فيه السلعة وتزداد الحاجة إليها نسبيا . فالشركات التجارية التى تقوم بتخزين السلع فى وقت حصاددها لتعيد عرضه فى الأسواق على مدار السنة إنما تقوم بنشاط انتاجى .

٤ - اتاحة السلع ، للراغبين فى الحصول عليها، بأسلوب يتناسب مع حاجاتهم ، فالتاجر الذى يقوم بتجميع العديد من السلع بأشكالها المختلفة ، من مختلف المنتجين لاتاحتها لالاف المستهلكين على اختلاف أذواقهم وميولهم ، لينتقوا منها ما يشاءون ، هذا التاجر يقوم بعمل انتاجى لا يقل أهمية عن الصانع الذى يقوم بانتاجها .

عناصر الانتاج :

اختلف الاقتصاديين حول تقسيم عناصر الانتاج ، فذهب الاقتصاديين الكلاسيك نحو تقسيم عملية الانتاج الى ثلاثة عناصر هى الطبيعة (الأرض) ، العمل ، رأس المال ، وفى أواخر القرن التاسع عشر، أضاف الاقتصادى البريطانى الفريد مارشال .عنصر رابعاً هو "التنظيم" .

ولعل السبب الرئيسى فى اضافة مارشال لعنصر التنظيم هو الرغبة فى دحض نظريات كارل ماركس التى كانت تقوم أساسا علـى فكـرة أن الربح فائض من حق العمال وحدهم فى الوقت الذى قررت فيه النظريات الأخرى أن الربح هو جزاء المخاطر ، التى يتحملها المنظم ٠

وسوف نتناول دراسة عناصر الانتاج الأربعـة بشـئ مـن التفصيـل على النحو التالى :

١ - عنصر الأرض أو الطبيعة ٠
٢ - عنصر العمل ٠
٣ - عنصر رأس المال ٠
٤ - عنصر التنظيم ٠

الفصل الأول : الطبيعـــة :

يقصد بالطبيعة كعامل من عوامل الانتاج كل ماهبه به الطبيعة إلى الانسان والتى لم يوجدها عمل انسانى ، ويمكن القول أن الطبيعـة تشـمل الأرض والبيئة والطاقة ، فالأرض منها ما يصلح للزراعة ومنها مـا يصلـح لاقامة المبـانى كالمسـاكن والمصـانع ، ٠٠٠ومـن بـاطن الأرض تسـتخرج مواد الطاقة المحركة كـالفحم والبـترول ،وكذلـك المعـادن المختلفـة ، والى جانب هذا كله كان هناك الأنهار والبحار والبحيرات حيث الثروة المائيـة من أسماك وكائنات حية أخرى ، وحيـث يمكـن الانتفـاع بهـا فـى انتـاج السلع ، ومن مساقط المياه وقوة الرياح وأشعة الشمس تولد الطاقة المحركة ، ويتأثر الانتاج الى حد بعيد بالبيئة والظروف الجوية السائدة ، وما تمدنـا به الطبيعة من عوامل تساعد على الانتاج يحتـاج فـى معظـم الأحـوال الى بذل مجهود حتى يمكن الاسـتفادة منـه ، فنـادراً مـا توجـد مـوارد طبيعيـة بحالتها التى أوجدتها عليها الطبيعة ،دون أى تغيير أو تحسين فيها بواسـطة

الانسان على مر الزمان حتى تصبح أكثر قدرة وقابلية لانتاج ما يحتاجه من سلع وخدمات مختلفة .

وتعتبر الارض أهم مورد من موارد الطبيعية السابق ذكرها ، ومن الصعوبة بمكان من الناحية الفعلية أو الواقعية أن نفرق فيما يتعلق بالخصائص الانتاجية للأرض وغيرها من الموارد الطبيعية ، ما بين تلك الخصائص الطبيعية اللصيقه بها والتى وجدت دون تدخل عمل الانسان المباشر أو غير المباشر ، والذى يتمثل فى استخدام رأس المال من جهة ، وتلك الخصائص الانتاجية الاضافية التى ما وجدت الا بفضل تطبيق العمل الانسانى على هذه الموارد . فقد تكون قطعة من الأرض مثلا أكثر خصوبة من غيرها لا بسبب العناصر الطبيعية الكامنة فيها ، فحسب، وإنما أيضا بسبب ماعمد اليه الانسان من رعايتها بتسميدها وتحسين صرف المياه فيها ، ولاشك أن كل ما ينطبق على عنصر الأرض ينطبق على كافة الموارد الطبيعية الأخرى .

وتتميز الموارد الطبيعية بخصاتين هامتين هما : -
الأولى أن الموارد الطبيعية ذات عرض محدود على خلاف عناصر الانتاج الأخرى — وإذا كان من الممكن اكتساب مساحات جديدة من الأرض عن طريق تجفيف البحيرات أو طرح النهر أو غزو البحار ، كما هو الحال فى الكويت وهولندا ، أو على العكس فقد مساحات من الأرض الموجودة عن طريق أكل النهر مثلا ، فإن هذه المساحات وتلك هى من الضآلة بمكان لا تشكل الانسبة بسيطة جداً من المساحة الكلية للأرض أو اليابسة ، كما يمكن معه القول بأن المساحة الكلية من الأرض المتاحة للانسان تعتبر ثابتة فى كميتها ، وأن كانت المساحة الكلية المستغلة من الأرض فعلا أنما تختلف طبيعتها من زمن الى آخر ، كذلك فإن المساحة

الفعلية من الأرض ، أى المساحة التى تقاس على أساس الطاقة الانتاجية ، إنما تختلف بحسب درجة الكفاءة التى تستغل بها مساحة معينة من الأرض فى عملية الانتاج .

والوظيفة الثانية : أن الموارد الطبيعية لا تحمل المجتمع أية نفقة انتاج، وذلك على خلاف عوامل الانتاج الأخرى ، فكافة الموارد الطبيعية هى هبه من الله سبحانه وتعالى ، ولا تحتاج إلى أى نفقات لا يجادها أو لخلقها . وإن كان هناك نفقات تدفع مقابل استغلال الأرض ، ولكن هذا يعد من وجهة نظر المجتمع مجرد تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم ، أما المجتمع ككل فإنه لا يتحمل أية نفقات فى سبيل أى استغلال للأرض .

الفصل الثانى : العمـــــل والسكان

المبحث الأول

العمل

يقصد بالعمل كعامل من عوامل الانتاج كل نشاط انسانى ذهنى أو جسمانى يبذله الفرد من أجل خلق السلع والخدمات ، مقابل الحصول على أجر معين ، وقصر العمل على المجهود الانسانى ، إنما يعنى استبعاد أى جهد آخر لا يكون مصدره الانسان ، فالمجهود الذى تبذله الدواب فى حرث الأرض أو جر العربات ، وإن كان جهدا انتاجية ، إلا أنه لا يدخل ضمن عنصر العمل .

كما يستبعد من هذا التعريف كل مجهود انسانى لا يقصد به خلق منتجات مثل ممارسة الهوايات الرياضية والسياحية . أما عمل ربات البيوت فى منازلهن فإنه وإن كان مفيدا ونادرا إلا أنه يستبعد من حساب

الناتج القوى بسبب تعذر تقديره نقديا ، كما سنوضح ذلك تفصيلا فى الفصول التالية : ([1]) .

والجمع بين الجهد العضلى والعقلى ، إنما يؤكد أن العمل يقصد به الجهد البشرى أى كان مصدره ، سواء كان عمل العامل الزراعى أو الصناعى أو خدمات الطبيب أو المهندس أو المدرس ، كما يؤكد من ناحية أخرى ، أن كمية العمل لا يقصد بها كمية المشقة التى يتحملها الشخص فحسب ، ولكن يقصد بها أيضا ما ينتج عن هذه المشقة من منفعة ، فالعامل الذى يستخدم الكثير من جهده العضلى والقليل من جهده العقلى لانتاج كمية معينة من سلعة ، إنما يقدم نفس كمية العمل التى يقدمها ذلك الذى ينتج نفس الكمية من السلعة باستخدام مجهود عضلى أقل ومجهود فكرى أكثر ([2]) .

ويرى الاستاذ الدكتور سعيد النجار أن العمل يختلف عن كل عنصر آخر من عناصر الانتاج فى أنه يجمع بين صفتين ، صفته كأداه للانتاج وصفته الانسانية ، ومن ثم فهو يعتبر وسيله ويعتبر فى نفس الوقت الغاية النهائية من كل تنظيم اقتصادى ([3]) .

---

(١) يرى بعض الاقتصاديين أن معيار الحكم على العمل المنتج هو وجود ثمن لناتج هذا العمل ، أرجع فى ذلك الى مبادئ التحليل الاقتصادى للاستاذ وهيب مسيحه ود. أحمد ابو اسماعيل ، دار النهضه العربيه ، ١٩٨٠ ، ص ٨٢ .

(٢) د. محمد خليل برعى ، مبادئ الاقتصاد ، دار الثقافة العربية ، سنة ١٩٩٢ ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) د. سعيد النجار ، مبادئ الاقتصاد ، دار النهضه العربيه ، ١٩٧٦ ، ص ٣٥ .

ويتوقف حجم قوة العمل فى أى مجتمع من المجتمعات بعنصرين أساسيين : العنصر الأول حجم السكان فى سن العمل ، أى عدد الأفراد القادرين على العمل فى هذا المجتمع ، العنصر الثانى هو الكفاءة الانتاجية للعمال وما يتزودون به من مهارا وقدرات فنية والمناخ الانتاجى المتاح فى المجتمع .

ولا يمكن فصل الدراسة الاقتصادية للعمل عن الدراسة السكانية أو الديموجرفية للمجتمع (1) ، حيث تتحكم مجموعة من العوامل فى حجم قوة العمل مثل توزيع السكان حسب فئات العمر أو توزيعهم حسب النوع ، هذا بالاضافة الىعوامل أخرى بيئية ، كعادات المجتمع وتقاليدة من حيث أقدام المرأة على العمل أو احجامها عنه ، ومن حيث التشريعات القائمة الخاصة باشتغال صغار السن ، ومن حيث نظرة المجتمع وتقييمه للأنواع المختلفة من العمل .

للعمل باعتباره نشاطا اقتصاديا يبذله الانسان من أجل خلق سلع وخدمات وجهان الأول الفائدة والثانى الالم .

وتتمثل فائدة العمل فيما يخلقه من سلع وخدمات لها منفعتها وقدرتها على اشباع الحاجات الانسانية ، أى فى قدرته على تحويل الأشياء أو تغيير جودتها علىنحو يؤدى الى زيادة اشباع الحاجات الانسانية المختلفة منها . وقد تتمثل انتاجية العمل فى شكل مادى مثل

---

(1) علم الديموجرافيا Demography هو ذلك العلم الذى يبحث فى النواحى السكانية من حيث حجم السكان ونوعيتهم وتوزيعاتهم حسب فئات العمر ومعدلات المواليد ومعدلات الوفيات وبالتالى معدلات الزيادة السكانية ومعدلات الزواج والطلاق و... الخ .

خلق اشياء مادية جديدة صالحة لاشباع الحاجات ، وهذه هي ما يعبر عنها بالانتاجية المادية ، كما قد تتمثل في شكل اقتصادى مثل جعل الأشياء أكثر فائدة وقدرة على اشباع الحاجات وهذه هي ما يعبر عنها بالانتاجية الاقتصادية .

والوجه الآخر للعمل هو الالم ، والمقصود بالالم هنا ما يسببه العمل لمن يقوم به من ارهاق وتعب جسماني ونفسى ، فلا شك أن كل فرد يقوم باداء عمل منتج لابد وان يصاحبه ارهاق للانسان جسمانيا وذهنيا ونفسيا بسبب الانتباه واليقظة اللذين يجب بذلهما اثناء العمل مما يتسبب فى ارهاق الانسان عصبيا ، والى الاكراه الذى يبدو فى اضطرار الانسان الى العمل كسبا لمعاشه وانعدام حريته فى عدم العمل والتزامه بالتواجد فى مكان معين فى اوقات محددة (١) ، والتزامه بتنفيذ تعليمات رؤساءه .

تقسيم العمل :

يرجع الفضل الى العالم الاقتصادى آدم سميث فى توضيح أهمية تقسيم العمل داخل المجتمع وجاء ذلك فى كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ ، وقد خصص الثلاثة فصول الأولى لكى يوضح أهمية تقسيم العمل وأنواعه وضرب لذلك مثالا توضيحيا شهير عرف باسم مثال صناعة الدبابيس ـــ وقد أوضح سميث أن عاملا واحدا لن يستطيع أن ينتج عددات يذكر من الدبابيس فى يوم واحد إذا ما قام بنفسه بكل ما تعلق بهذا الانتاج

---

(١) د. أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٤١ .

فى حين أن تقسيم عملية انتاج الدبوس الى حوالى ١٨ مهمة أو عملية صغيرة يقوم بكل عملية منها عامل متخصص ، فإنه لو كان لدينا مصنعا صغيرا يشتغل فيه عشرة عمال فإنهم سوف يستطيعون انتاج ٤٨,٠٠٠ دبوس يوميا بواقع ٤٨٠٠ لكل عامل ٠

وهناك ثلاث درجات لتقسيم العمل ، أولا التخصص المهنى وهو أقدم أشكال تقسيم العمل ([1]) ٠ ويقصد به تقسيم العمل الى عمل زراعى وعمل صناعى ورعى وتجارة ، وإذا كان التخصص المهنى يتم على المستوى الأفقى للنشاط الانتاجى فإن تجزئة النشاط الانتاجى إنما تتم على المستوى الرأسى لهذا النشاط ، ومثال تجزئة النشاط الانتاجى هو تجزئة النشاط الصناعى الى عدة صناعات مثل صناعة السيارات والنجارة والجلود والمغازل ، وهذه هى الدرجة الثانية لتقسيم العمل ٠

ويأتى ثالثا وأخيراً التقسيم الفنى للعمل ، وهو أرقى أشكال تقسيم العمل جميعها واعلاها درجة ، ويقصد بالتقسيم الفنى للعمل تجزئة عملية انتاج سلعة معينة الى مجموعة متتابعة أو متتالية من المهام المنفصلة يعهد بها الى عمال عديدين ، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة عن المهام التى يقوم بها باقى العمال داخل المشروع ، مثال ذلك تقسيم عملية صناعة السيارات الى عدة مهام ، مثل صناعة موتور السيارة ، صناعة فرش السيارة ، صناعة جسم السيارة وهكذا ٠

---

(١) يلاحظ أن فكرة تقسيم العمل عند افلاطون تعتبر بداية التيار الفكرى الذى درس هذه الظاهرة ، ووصل الى قمته على يد آدم سميث ، فى المدرسة الكلاسيكية التقليدية فى القرن الثامن عشر ٠

وهناك شروط ضرورية يلزم توافرها حتى يحقق تقسيم العمل المزايا المرجوه منه ، وتتمثل هذه الشروط فى شرطين أساسيين : الأول هو ضرورة وجود سوق كبيرة بحيث تستطيع أن تستوعب كميات أو أحجام كبيرة من المنتجات المختلفة . وقد أوضح آدم سميث أن لقدرة على المبادلة هى وحدها التىتعطى الفرصة لظهور تقسيم العمل . فلو كانت السوق صغيرة فلن يجد أى فرد دافع على تخصيص نفسه للقيام بعمل واحد فقط دون غيره ، يرجع ذلك الى انه عاجز عن مبادلة الفائض الكبير الذى يزيد عن حاجته من الناتج الوحيد لعمله فى مقابل المنتجات الأخرى المتعددة التىيحتاج اليها لاشباع باقى حاجاته .

والشرط الثانى لتقسيم العمل هو توافر رؤوس الأموال لدى المنتجين التى تمنحهم القدرة على شراء المواد الأولية والالات ، ويكفى لتشغيل عدد كبير من العمال ، لكى يلبى متطلبات زيادة الانتاج الكبير المترتب على تطبيق مبدأ تقسيم العمل .

وتقسيم العمل له العديد من المزايا وكذلك العديد من العيوب ، وسوف نتعرض لكل منها على التوالى : -

مزايا تقسيم العمل :

يحقق تقسيم العمل العديد من المزايا أهمها :

أولا : زيادة كمية المنتجات التى يمكن المشروع الانتاجى من خلقها خلال مدة معينة زيادة ضخمة لا يمكن مقارنتها بتلك الكمية التى يمكن انتاجها دون اتباع تقسيم العمل .

كما أن التخصيص فى الانتاج يؤدى بدوره الى زيادة المهارة الانتاجية واتقان الاداء ، ويمكن بالتالى من اجراء كل مهمة

باقصى قدر من السرعة وأقل قدر من المجهود ، مما يؤدى إلى زيادة الانتاج ([1]) ٠

ثانيا : يمكن تقسيم العمل من توفير وقت كبير جدا أثناء القيام بالانتاج ، وبالتالى زيادة الكمية المنتجة خلال فترة زمنية معينة ، يرجع السبب فى ذلك أن تقسيم العمل وقيام العامل بمهمة واحدة فقط، لا يضطر العامل معه من الانتقال من مهمة الى أخرى مما يسبب ضياعاً كبيراً للوقت يتشمل فى ذلك الوقت اللازم لترك المهمة الأولى والانتقال الى المهمة الثانية والاستعداد لأدائها ، فضلا عن أن الوقت الذى يستغرقه العامل فى التمرين على مجموعة من المهام الانتاجية المختلفة هى أطول بكثير من الوقت الذى يستغرقه العامل فى التمرين على مهمة واحدة ٠

ثالثا : يمكن تقسيم العمل والتخصص فى الانتاج من إتاحة الفرصة لكافة الأفراد لاستغلال ملكاتهم وقدراتهم الخاصة ، بحيث يحقق لهم رغباتهم ، وإتاحة الفرصة لكل عامل فى توجيه نشاطه الى ذلك العمل الذى يتناسب مع قدراته ٠

رابعا : يمكن تقسيم العمل من إمكانية ادخال الالية فى العملية الانتاجية ، أى استخدام الالات فى انتاج السلع والخدمات مع ما يترتب على ذلك من مضاعفة هذا الانتاج اضعافا كثيرة ، فتجزئة النشاط الانتاجى وتخصص كل عامل فى جزئية صغيرة من العملية الانتاجية سوف يعطى الفرصة للمهندسين وللفنيين لمشاهدة كل

---

(١) د٠ أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ، ٤٣ ٠

مهمة عملا والتعود عليها ، الامر الذى يمكنهم من التوصل الى اختراع الات تقوم باداء هذه المهام كلها أو بعضها ميكانيكية .

عيوب تقسيم العمل :

ومن جهة أخرى ، هناك عيوب كثيرة لمبدأ تقسيم العمل : أول هذه العيوب أن تقسيم العمل يؤدى إلى شعور الأفراد العاملين بالسأم والملل وضيق الفكر ، ويصبح العامل مجرد حلقة فى اله ، لا دخل له فيها، ومعنى ذلك أن تقسيم العمل يؤدى الى زيادة الانتاجية المادية على حساب شخصية العامل نفسه ولهذا يقال أن للعمل وجهان احدهما الفائدة والأخرى الالم .

ولقد عبر " جان باتست ساى عن هذا بقوله " أنه لمن المحزن أن يدرك الانسان أنه لم يحقق طوال عمره سوى جزء من ثمانية عشر جزء من دبوس " الا أنه يلاحظ أن الصناعة الحديثة كفيلة بالقيام بالمهام الروتينية المتكررة فى عملة الانتاج ، والأمر الهام فى هذا الصدد هو أن تقسيم العمل بتخصيص العمال فى القيام بمهام محددة أنما يتيح اجراء تخفيض فى مدة العمل ، وذلك نتيجة لزيادة انتاجيته ، وبالتالى يسمح للعامل بأن يقصر من مدة عمله داخل الوحدة الانتاجية .

وثانى هذه العيوب أن تقسيم العمل يجعل كل فرد من أفراد المجتمع يعتمد فى معيشته على الاف أو ملايين الأفراد الآخرين الذين لا يعرفهم وليس له سيطرة عليهم وإذا كانت هذه الظاهرة عيب فى ظاهرها، إلا أنها فى جوهرها تعنى وجود درجة كبرى من الارتباط

والتعاون والعمل المشترك والعلاقات المتبادلة ما بين اعضاء المجتمـع ، تتيـح لهم زيادة القدرة على استغلال طاقة الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكنة .

وثالث هذه العيوب ان تقسيم العمل يـؤدى إلى أن العـامل يصبـح معتمـدا اعتمـادا كليـا علىعمليتـة الانتاجيـة التـى يؤديهـا ، ولا يمكـن أن يؤدى غيرها ، مما يعرضه للبطالة إذا ما كسد سـوق الصناعـة التـى يعمـل فيها .

رابع هذه العيوب أن تقسيم العمل والتخصـص فـى الانتـاج علـى المستوى الدولى يضع الدول المتخصصة فى انتـاج مـا تحـت رحمـة الـدول المنتجة للمنتجات الأخرى والضرورية ــ ولاشـك أن هـذا الخطـر يظهـر بصفة خاصة فى أوقات الحروب والازمات السياسية الدولية الكبرى .

ونظراً لن عدد السكان أهـم العوامـل الديمرجرافيـة التـى يمكـن أن تؤثر على قوة العمل فإنناسوف نتناول نظريات السكان فى الفصل القـادم بشئ من التفصيل .

المبحث الثانى
السكـــــــــان

أوضحنا من قبل أن هناك علاقة وثيقـة بـين علـم الاقتصـاد وعلـم الديموجرافية وأهمها السكان ، كما أوضحنا أيضا أن هناك علاقـة وثيقـة بين كمية العمل والسكان ، أن كميـة العمـل التى يمكـن القيـام بهـا فـى مجتمع معين وفـى وقـت معين تتوقـف على عـدد السـكان داخـل المجتمـع ومدى كفائتهم فى الانتاج ــ ولذلك يقتضـى لمعرفـة عـدد الأفـراد الذيـن يشتركون فى الانتاج فى دولة ما معرفـة عـدد سـكان هـذه الدولـة ، ولا يعنى ذلك أن جميـع السـكان يشـاركون فـىا لقيـام بالأعمـال الانتاجيـة، فهناك من الأفراد لا يساهمون فىالعملية الانتاجيـة داخـل المجتمـع ومثـال ذلك الأطفال والمسنين والنساء فى بعض المجتمعات (1) .

ولهذا يمكن القول أن القوى العاملة فى أى مجتمع من المجتمعات تتوقف على عدد السكان الموجودين فـى هـذا المجتمـع ، وعلـى الـتركيب العمرى والنوعى للسكان أى علىهيكل السكان .

وتعتبر مشـكلة السـكان أحـدى المشـاكل الرئيسـية التـى تواجهـه أغلب المجتمعات وخاصة النامى منها لما لهـا مـن أثـر كبـير علىمستويات رفاهية المعيشة ــ ونعنى بالمشكلة السكانية ذلك التزايد الهائل فى حجم

---

(1) يتوقف تشغيل النساء على العادات والتقاليد فىكل مجتمـع مـن المجتمعـات ، فبعـض المجتمعات تسمح بل وتشجع على تشغيل النساء وبعـض المجتمعـات الأخـرى تمنـع تشـغيل النساء .

سكان العالم عاما بعد عام ،وفى نفس الوقت عدم تزايد الموارد الانتاجية بالدرجة الكافية مما يؤدى الى خفض مستويات المعيشة للجزء الغالب من سكان الكرة الارضية ([1]) .

وتعددت نظريات الاقتصاديين حول مشكلة السكان ، فهناك من النظريات ما يغلب عليها الطابع التشاؤمى ، حيث ترى أن الموارد الطبيعية والانتاجية غير كافية لتوفير مستوى معيشة معقول للاعداد الهائلة التى تتزايد من السكان ، واشهر هذه النظريات هى نظرية مالتس – وهناك بعض النظريات يغلب عليها الطابع التفاؤلى ، حيث ترى ان زيادة حجم السكان فى اى مجتمع يعنى مزيداً من القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والمدخرات المتاحة ، ومن أشهر هذه النظريات نظرية دركايم ودبريل ، وسوف نتعرض لكل منها .

---

(١) لقد شهد العالم زيادة كبيرة فى حجم السكان ، ويذكر أن الفترة من ١٦٥٠ وحتى ١٩٦٠ شهدت زيادة فى سكان العالم من حوالى نصف مليون نسمة الى نحو ثلاثة بلايين نسمة ، أى أن سكان العالم قد ازداد بمقدار ستة أمثال عددهم فى حوالى ثلاثة قرون من الزمان ، ولم يحدث أن تؤيد سكان العالم بمثل بهذه الاعداد منذ خلق البشرية ولقد أخذ عدد السكان فى التزايد بعد منتصف القرن الثامن عشر ــ ووفقا لاحدى الاحصائيات فقد زاد سكان العالم من نصف مليون الى أكثر بقليل من بليون نسمة فى الفترة من ١٦٥٠ ــ ١٨٥٠ ، وبعد ذلك تضاعف عدد السكان إلى ٢ مليون نسمة في ثمانين عاماً ، مابين ١٨٥٠ ــ ١٩٣٠ ، أى أن معدل الزيادة السكانية يأخذ فى التضاعف عبر فترات زمنية تأخذ فى القصر مع مرور الزمن ، وهذه الزيادة الكبيرة قد جذبت انتباه الكثير من العلماء وهذا ما سنوضحه فى دراستنا للنظريات المختلفة للسكان .

أنظر تقرير عن التنميه البشريه لعام ١٩٩٦ ، برنامج الأمم المتحده الانمائى نيويورك – اكسفورد ، سنه ١٩٩٦ .

نظرية مالتس للسكان

يعتبر الاقتصادى الانجليزى توماس روبرت مالتس ([1]) ٠أول من تناول المشكلة السكانية من وجهة نظر اقتصادية وبصورة جديدة ، ولقد نشر مالتس كتابه المشهور (رسالته) عن السكان فى عام ١٧٩٨ ، وتركت أثرا واضحا على جميع المفكرين فى ذلك الوقت ، ولازال تأثيرها قائما عند الكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع حتى يومنا هذا ٠

وتقوم نظرية مالتس للسكان على ثلاثة نقاط رئيسية يمكن ايجازها فى الآتى :

أولاً : أن هناك ميل طبيعى بين الجنسين ، سوف يؤدى بالضرورة الى زيادة النسل والتكاثر ــ ولاشك أن الانسان فى حاجة دائمة للطعام وأصبح من الضرورة زيادة الطعام بنفس معدل القدرة على الانجاب والتكاثر أو بمعدل أكبر ، وتكمن الخطورة من وجهة نظر مالتس فى عدم القدرة على زيادة الطعام بنفس قدرة تزايد السكان ٠

ثانيا : تقررنظرية مالتس أن المشاهدة العملية توضح زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من زيادة المواد الغذائية ــ فالسكان يميلون الى التزايد بمتوالية هندسية كل ٢٥ عاما ، فى حين أن المواد الغذائية لا تزيد بنفس المعدل ، بل تزيد على شكل متوالية حسابية خلال نفس الفتره الزمنيه ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :

نفرض أن عدد السكان فى وقت ما يبلغ ٢ مليون نسمة، وأن كمية المواد الغذائية المتاحة لهم هى ١٠٠ مليون وحدة غذائية

وبذلك يكون نصيب الفرد الواحد فى المتوسط من المواد الغذائية هو ١٠٠ وحدة ـ فإذا كان عدد السكان يتضاعف كل ٢٥ عاما أى يبلغ (٢،٤،٨،١٦،٣٢) ، أى يتزائد بمتوالية هندسية ، بينما تتزايد المواد الغذائية فى شكل متوالية حسابية على النحو التالى (١٠٠،٢٠٠،٣٠٠،٤٠٠،٥٠٠) ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول التالى :

الفترة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
عدد السكان	٢	٤	٨	١٦	٣٢
كمية المواد الغذائية	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠
متوسط نصيب الفرد	٥٠	٥٠	٣٨	٢٥	١٧

جدول رقم (٢)

ويتضح من هذا الجدول أن نمو السكان المطرد لابد وأن يؤدى الى نفص مستمر فى نصيب الفرد من الموادالغذائية .

ثالثا : أوضح مالتس أنه إذا لم يقم السكان من تلقاء أنفسهم بوضع موانع واقية للحد من التزايد المستمر عن طريق انقاص عدد المواليد، فإن قوى الطبيعة سوف تقوم بدور ايجابى لايجاد التوازن بين عدد السكان وكميات الغذاء .

وقد أوضح مالتس أن هناك نوعين من الموانع التى تؤدى الى الحد من تزايد السكان ، وأول هذه الموانع هى ما أسماه بالموانع الايجابية التى تتمثل فيما يمكن أن يجتاح العالم من مجاعات وأوبئه وحروب تؤدى الى زيادة معدلات الوفيات بحيث ينقص اعداد السكان الى الحد الذى يتناسب مع الموارد المتاحة .

وبالتالى هذه الموانع هى الموانع الوقائية التى تتمثل فى التعفف عن الزواج ، وتأجيله ، ذلك حتى تقل سنوات الانجاب وبالتالى القدرة على زيادة المواليد ، وبعبارة أخرى طالب مالتس بأن يمتنع عن الزواج كل فرد لا يملك الموارد الكافية لمعيشته ومعيشة ابنائه .

ويلاحظ من النقاط الاساسية التى أحتوتها النظرية التى عرضها مالتس للسكان ، والتى وجدت اهتماما كبيرا حين ظهورها ، أن مالتس كان متشائما غاية التشاؤم من مستقبل البشرية ، إذا كان يرى أن العالم سوف يسوده البؤس والشقاء والشرور ، وكان ينظر الى عالم المستقبل نظرة سوداء ملؤها التشاؤم .

و لم يقدم مالتس حل لمشكلة التزايد فى السكان سوى ما أسماه بالموانع الوقائية ، وأهمية هذا النوع من الموانع ، تتمثل فى أنه متى انتشر الأخذ بها على نطاق واسع فى المجتمع ، لابد وأن تقيد شرورالتعرض لتدخل الموانع الايجابية التى تتمثل فى قوى التصحيح الجبرية العنيفة ، التى تفرضها القوانين الطبيعية .

تقييم نظرية مالتس :

لقد ظهرت نظرية مالتس للسكان ، حيث كانت الثورة الصناعية فى انجلترا ، وحدثت تطورات اقتصاديةواجتماعية عميقة اقترنت بظاهرة الهجرة من الريف الى المدن واكتظاظ هذه المدن بالسكان ، مع استغلال طبقة الرأسماليين لطبقة العمال ، وذلك عن طريق تشغيلهم بأقل أجر ممكن وأطول مدة مكنة وفى ظروف غير ملائمة ، مما أدى الى انتشار الفقر والبطالة بين العمال ، ولاشك أن الفضل يرجع الى مالتس فى احياء

عرض المشكلة السكانية ([1]) وبصورة دراسة اقتصادية جادة توضح العلاقة بين الموارد والحاجات ولكن من ناحية أخرى نجد أن اراء هذا الاقتصادي متشائمة الى حد كبير ، وقد تعرضت نظرية مالتس لعدة انتقادات أهمها :

١ - أخذ على مالتس أنه لم يضع فى الاعتبار اثناء ارساء نظريته الاثار التى قد تنشأ عن التغير فىالمستوى الفنى ، إذ نلاحظ أن الاكتشافات العلمية الحديثة التى ظهرت فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد فتحت أفاقا جديدة للانتاج لكى يزداد بمعدلات اكبر بكثير مما توقعها مالتس .

---

(١) يعتبر (بوتيرو) أول من ارسل تلك الصيحة التشأومية التى ربط فيها بين زيادة السكان والبؤس الذى يعانيه ،أو يمكن أن يعانية الانسان ولكن رأيه هذا كان سابقا لأوانه، لأنه جاء فى وقت لم تظهر فيه بوادر الضغط السكانى ، وسادت فيه نظرة تفأولية الى موضوع السكان ، أما بالنسبة لمالتس ، نفإن ترديده لأراء سلفة بعد انقضاء مائتى عام جاء فى وقت مناسب تماما لتقبلها وانتشارها ، وذلك هو فجر الثورة الصناعية ، ففى انجلترا بالذات ، شهدت تلك الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة نتيجة للنمو النصاعى الذى بدأت ملامحة تتحدد بسرعة والذى اقترن بزيادة كبيرة فى حجم السكان ، وكان من أبرز مظاهرها الازدحام السكانى الكبير فى المدن الصناعية الرئيسية ، فى وقت لم تكن الثورة الصناعية قد أتت بثمارها بعد ، مما جعل الحياة تصطبغ بمظهر الفقر وقسوة المعيشة ، ولاشك أن مثل هذه الصورة الداكنه ، المقترنة بالازدحام السكانى الكبير كانت انسب الاجواء لتقبل افكار مالتس التشأومية .

٢ - تقدم دول العالم وانتشار المعرفة الفنية والوعى الثقافى ادى الى انخفاض معدلات المواليد ، ليس نتيجة تأجيل الزواج فقط ، ولكن أيضا نتيجة لاستخدام الوسائل العلمية ، ويلاحظ حاليا أن معدلات المواليد قد انخفضت فى بعض بلدان اوروبا الغربية لدرجة جعلت حجم السكان فيها يكاد يكون ثابتا ٠

٣ - من الانتقاد ١، ٢ يلاحظ أن ما أدعاه مالتس من أن معدل الزيادة فى السكان يفوق معدل الزيادة فى المواد الغذائية لا ينطبق على العالم الذى نعيش فيه الان ، حيث نجد أن معدلات الزيادة فى الانتاج يفوق معدلات الزيادة السكانية فى غالبية دول العالم ٠

٤ - لم يقدم مالتس دليلا على أن تزايد عدد السكان يكون بنسبة متوالية هندسية ، وأن المواد الغذائية تكون بنسبة متوالية حسابية ، صحيح أن عدد السكان يتزايد ، وكذلك المواد الغذائية تتزايد ولكن ليس طبقا لهذه الصيغ الرياضية ٠

٥ - أخذ ايضا على مالتس أن نظريته لاتعد فى الحقيقية سوى عن وجه واحد فقط من وجهى المشكلة السكانية وهو الذى يطلق عليها اكتظاظ السكان ، أما الوجه الآخر من المشكلة والتى تسمى بمشكلة خفه السكان فإن مالتس لم يتعرض لها ، أو بمعنى آخر لم يعتبر أنها مشكلة على الاطلاق تستدعى اتخاذ اجراء معين لحلها ، ولعل هذا يتمشى مع طبيعة نظريته ، حيث أنه يرى أن الحافز للتزايد السكانى موجود دائما وفى جميع الظروف ، وأنه يكفى أن تترك الأفراد وشأنهم حتى يتزايدون تلقائيا ولاشك أن النقص الشديد فى السكان بالقياس للمواد المتاحة ، مشكلة لها

أثرها السيئة على الدخل ومستوى المعيشة ، فالمشاهدة الواقعية توضح لنا أن هناك الكثير من الدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة مثل بعض دول امريكا الجنوبية وافريقيا ، تعانى من انخفاض شديد في مستوى معيشتها ودخلها ، وهذا الانخفاض فى الدخل لا يرجع بطبيعة الحال الى افتقارها الى الموارد ، ولكنه يرجع بصفة اساسية الى افتقارها الى الأيدى العاملة اللازمة للاستغلال هذه الموارد والى عدم قدرة اسواقها المحدودة على اقامة المشاريع والمؤسسات الانتاجية بالكفاءة الملائمة .

مما تقدم يتضح أن المشكلة السكانية لاتتمثل فى زيادة السكان بالنسبة للموارد فحسب ، ولكنها قد تتمثل أيضا فى زيادة الموارد الطبيعية بالنسبة للسكان ، وبصفة عامة يمكننا القول أن المشكلة السكانية هى عبارة عن اختلال التناسب بين السكان والموارد .

على الرغم من هذه الانتقادات إلا أن نظرية مالتس لا تخلو من الصحة خاصة فى الظروف التىسادت بريطانيا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، كذلك يمكن القول أن جوهر نظرية مالتس تنطبق اليوم على معظم الدول النامية ولا سيما تلك التىتتزايد فيها عدد السكان بمعدل أكبر من زيادة الموارد الطبيعية ، كالهند واندونيسيا حيث تؤدى الموانع الايجابية من سوء التغذية وانتشار الأمراض المترتبة عليها الحد من السكان .

ونتيجة لما حدث فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين من تقدم فى شئون الانتاج واقتران زيادة السكان فىبعض البلاد بزيادة متوسط الدخل الفردى ، أخذت النظرة التشأومية التى قدمها مالتس فى الاختفاء

وحلت محلها نظرة تفاؤلية ، فأخذ كثير من الكتاب يرون فى زيادة السكان سببا لزيادة الانتاج ، وفى نقص السكان سببا فى نقص الانتاج ، ومن أشهر هؤلاء الكتاب دركايم ، وديريل ٠

نظرية دركايم ([1])

لقد أوضح دركايم فى نظريته أن زيادة السكان تؤدى الى تحقيق المزيد من تقسيم العمل مما يترتب عليه من تقسيم العملية الانتاجية الواحدة، الى مراحل صغيرة ومتعددة وتوزيع كل مرحلة على عدد من العمال ، فإذا لم يوجد العدد الكافى من العمال فإنه لا يمكن الوصول بتقسيم العمل الى المدى المرغوب فيه ، ويرى دركايم أن تقسيم العمل يعتبر مفعولا طرديا لحجم السكان ودرجة كثافتهم يؤدى الى زيادة التقدم فى كل ميادين الحياة للأسباب الآتية :

١ - يؤدى تقسيم العمل إلى مزيد من التعاون بين الأفراد ، إذ سيشعر كل فرد أنه يعتمدعلى الآخرين فى القيام بعمله ، كما سيشعر بأنه فى حاجة الى الآخرين لتبادل انتاجه مع انتاجهم وبذلك يتحول أفراد المجتمع من أفراد متنافسين الى أفراد متعاونين ، كل فرد يشعر أنه بحاجة إلى أخيه ٠

٢ - يؤدى تقسيم العمل الى خلق حاجات جديدة للأفراد وتنوع الانتاج ويوفر للافراد ما تتطلبه هذه الحاجات من وسائل لاشباعها ٠

---

(١) نشر دركايم نظريته فى رسالة قدمها الى جامعة السوربون سنة ١٩٣٩ وعنوانها العمل الاجتماعى ٠

٣ - يساهم تقسيم العمل فى انماء شخصية الفرد لما يؤدى اليه من تخصص والانسان المتخصص يكون أقدر على الاختراع والابتكار، وبالتالى أقدر على أن يعبر عن افكاره الشخصية[1] .

٤ - يعد تقسيم العمل مصدرا للتضامن الاجتماعى والاساسى والنظام الأخلاقى لأنه يساهم فى الربط بين الفرد وعائلته ومجتمعه ووطنه.

هذا عن ما قدمه دركايم من أفكار فى نظريته التفاؤلية .

نظرية ديريل [2]

قدم دبريل نظريته واستند فىتفسيرها الى أن التقدم لا يعود الى ذات الانسان ، أى أن الانسان لا يمتلك خاصية خاصة تؤدى الى التقدم ، وأن التقدم يستلزم توافر اسباب خاصة نابعة من الانسان ذاته ، وأوضح أن العامل الخارجى الذى يدفع الانسان الى التقدم هو زيادة السكان ،وإذا كان زيادة السكان تنشأ أزمة فى المجتمع لقصور الخدمات والنظام القائم عن القيام بالحاجات اللازمة للمحافظة على مستوى الحياة ، ولذلك فإن زيادة السكان تدفع الأفراد الى احلال وسائل جديدة وحديثة محل وسائل قديمة مما يؤدى الى تقدم المجتمع .

---

(١) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول ، دار النهضه العربيه ، ١٩٧٣ ، ص ١٧٠ .

(٢) دبريل هو أحد علماء الاجتماع البلجيكيين واستاذ بجامعة بروكسل وكتب مؤلفا فى التقدم سنة ١٩٢٨ ، وقدم مؤلف آخر عن علم الاجتماع صدرسنة ١٩٤٨ .

وبعبارة أخرى يرى ديريل أن زيادة السكان تؤدى فى أول الأمر الى البؤس والشفاء ، ثم يأتى بعد ذلك التقدم والرفاهية نتيجة استخدام الأساليب الانتاجية الحديثة فى العمليات الانتاجية .

ويستطرد دبريل فى شرح نظريته ، فيقسم الأفراد والجماعات الى مجموعتين : الأولى هى مجموعة القائمين ، وتشمل هؤلاء الذين يحتلون المراكز الأساسية فى المجتمع ويسيطرون على الجزء الكبير من الثروة .

والثانية هى مجموعة القادرين ، وتشمل مجموعات الشباب من ابناء البلد ممن وصلوا الى سن العمل وانهوا دراستهم وتدريباتهم ، فضلا عمن يهاجر الى البلد من الخارج ، وطبيعى ألا تملك هذه المجموعة جزءا هاما من الثروة ، كما انها لا تزال فى بداية حياتها العملية ، ويهدفون الى احتلال مكانة مرموقة داخل المجتمع . والقائمون يحاولون الدفاع عن اوضاعهم التى اكتسبوها .

ولاشك أن هذا التحدى يعتبر من العوامل الديناميكية الرئيسية التى تدفع المجتمع الى التقدم وبدون زيادة السكان لن يكون هناك قادمون بالعدد المطلوب لخلق التحدى ، مما يؤدى الى القضاء على روح المنافسة ، وبالتالى انخفاض اساليب الفن الانتاجى .

وقد أخذ على نظرية دبريل أنها ترجع أسباب التقدم الى عوامل خارجة عن الانسان ، كما أنه فى كثير من الاحيان لا يترتب على زيادة السكان تقدم المجتمع ، فالأمر يتطلب حد أدنى من رؤوس الأموال وأساليب فن انتاجى لاستثمار هذه الزيادة السكانية .

العلاقة بين السكان والموارد

اوضحت لنا نظريات السكان المختلفة أن هناك علاقة وثيقة بين عدد السكان والموارد . فالواقع أن دراسة حجم السكان فى مجتمع ما ، يجب أن يقترن بما لديه من ثروة معدنية ، وأراضى زراعية وغير ذلك من الموارد التى يمكن استغلالها ، ذلك أنه من الممكن أن يكون حجم السكان فى مجتمع ما صغيرا جدا وحجم الموارد كبيرة ، فتكون النتيجة عجز السكان عن استغلال الموارد استغلالا يسمح بالحصول على أعلى ناتج متوسط للفرد ، كما يمكن أن يكون حجم السكان كبيرا ، وحجم الموارد صغيرا ، وأن تكون النتيجة ضغطا شديدا على الموارد ، بحيث يؤدى ذلك الى انخفاض الناتج المتوسط للفرد ، أى أن عدم التناسب بين حجم السكان ، وحجم الموارد يمكن أن يتخذ أحد صورتين :

أ - اكتظاظ السكان :

وفى هذه الصورة يزداد عدد السكان بالنسبة للموارد المتاحة مما يؤدى الى انخفاض متوسط انتاج الفرد ، ويكون عدد السكان فى هذا المجتمع قد تخطى الحكم الأمثل ، كما هو الحال فى كثير من الدول النامية ، والأمر الذى لاشك فيه أن زيادة عدد السكان فى دولة ما عن الحجم الأمثل له نتائج سيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - بافتراض ثبات الدخل الكلى فإن أى زيادة فى السكان تؤدى بطبيعة الحال الى نقص متوسط دخل الفرد ([1]) وحتى مع اقتراض زيادة الدخل الكلى فإن هذا لا يغير شيئا فى المشكلة لن الزيادة السريعة للسكان تمتص جزءا كبيرا من الزيادة فى الدخل القومى ، وهذا يعنى زيادة الفترة اللازمة للقضاء على التخلف الاقتصادى .

٢ - يترتب على زيادة عدد السكان عن الحجم الامثل ظهور بعض المشاكل فى قطاع الزراعة أهمها سوء الكفاية الانتاجية نتيجة لانتشار البطالة المقنعة ، أى زيادة الأيدى العاملة عن الحاجة الفعلية للأرض الزراعية ، مما يؤدى الى انعدام الانتاجية الحدية للعمال الزائدين عن هذه الحاجة الفعلية ، كما تظهر مشاكل أخرى عامة مثل مشكلة الاسكان والتوظيف ومشكلة المواصلات .

٣ - يترتب على زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل نقص المبالغ المخصصة للاستثمار مما يؤدى الى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية.

٤ - يترتب على زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل تحويل النشاط الاقتصادى الى انتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الانتاجية مما يعوق عمليات التنمية الاقتصادية .

ب - خفة السكان :

وفى هذه الصورة يقل عدد السكان بالنسبة للموارد المتاحة ، ويترتب على ذلك ، أن الناتج المتوسط للفرد لا يصل الى أقصى ما يمكن أن يكون عليه لو توفر استغلال افضل بزيادة عدد السكان ، ولاشك فى أن نقص عدد السكان فى دولة ما عن الحجم الأمثل له نتائج سيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تلخيصها فيما يلى :

---

(١) من المعروف أن متوسط دخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الكلى على عدد السكان .

١ - تعذر استغلال الموارد الطبيعية أفضل استخدام ممكن وبالتالى عدم قدرة زيادة الدخل القومى للمجتمع ، وأوضح مثال على ذلك ماهو عليه دول السودان وكندا واستراليا ، حيث توجد مساحات شاسعة من الاراضى الزراعية ولا ينقصها إلا الايدى العاملة .

٢ - تعذر تطبيق نظام التخصص وتقسيم العمل ، وقد أوضحنا من قبل أهمية التخصص وتقسيم العمل فى زيادة الانتاج ودقته ، وهذا ما عبر عنه دركايم فى نظريته التفاؤلية للسكان ، حيث نادى بضرورة زيادة عدد السكان حتى يمكن اتباع نظام التخصص وتقسيم العمل وجنى ثماره.

٣ - تؤدى خفة السكان فى بعض المجتمعات الى ارتفاع تكاليف البنية الاساسية ، مثل تكاليف النقل وانشاء طرق المواصلات ، فنظرا لقلة عدد السكان يكون من الصعب أن لم يكن من المستحيل ربط الجهات البعيدة بعضها ببعض بشبكة من السكك الحديدية أو تعبيد الطرق البرية لأن ذلك يحتاج إلى فترة طويلة وتكون التكاليف النسبية مرتفعة جدا ([1]) .

٤ - قلة السكان تؤدى الى ضيق حجم السوق ومن ثم عدم إمكان اقامة مشروعات ذات أحجام كبيرة مما يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، فحجم السوق يتوقف أولا وقبل كل شئ على القوة الشرائية الحقيقية للأفراد ، أى عدد السكان .

---

(١) د.على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ .

في ضوء ماتقدم يتضح لنا أن زيادة أو نقص عدد السكان في دولة ما عن الحجم الأمثل للسكان له أثاره السيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وأصبح من الضروري أن نتعرف على الحجم الأمثل للسكان .

الحجم الأمثل للسكان

نتفق مع الاقتصاديون في تعريف الحكم الأمثل للسكان ، بأنه ذلك الحجم الذي تكون عندة الانتاجية النسبية للفرد أقصى ما يمكن ، ومن ثم يكون متوسط دخل الفرد أقصى ما يمكن . بعبارة أخرى فإن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد من الأفراد الذي يؤدي بجهوده مستخدما الموارد المتاحة وفي ظل مستوى الفن الانتاجي السائد الى تحقيق أعلى مستوى للدخل المتوسط . ويسمى هذا الحجم بالأمثل لأن كل زيادة أو نقصان في عدد السكان يؤدي الى تناقص في متوسط الدخل الفردي .

ويمكن توضيح العلاقة بين حجم السكان والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من ناحية أخرى عند مستوى ثابت من الموارد المتاحةوالمعرفة الفنية أو التكنولوجيا المستخدمة ، فى الجدول التالى:

عدد السكان بالملايين	الدخل القومى (بملايين الدنانير)	متوسط دخل الفرد (بالدينار)
١	٣٠	٣٠
٢	١٥٠	٧٥
٣	٢٧٠	٩٠
٤	٤٠٠	١٠٠
٥	٤٥٠	٩٠
٦	٤٨٠	٨٠
٧	٤٩٠	٧٠

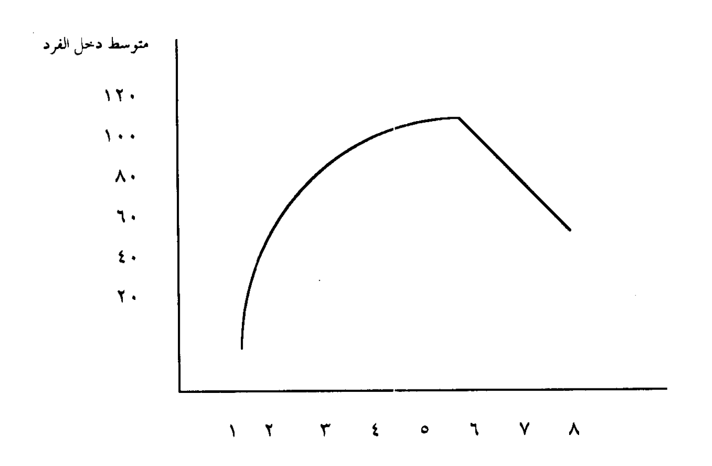
جدول رقم (٣)

من هذا الجدول نجد أ زيادة السكان من مليون الى ٢ مليون نسمه أى بنسبة ١٠٠٪ تؤدى الى زيادة الناتج القومى من ٣٠ مليون الى ١٥٠ مليون أى بنسبة تعادل خمس أضعاف زيادة عدد السكان ، وحيث أن معدل الزيادة فى الدخل القومى أكبر من معدل الزيادة فى السكان فإن الدخل المتوسط سوف يرتفع ، وفي هذه الحالة سوف يرتفع من ٣٠ إلى ٧٥ دينار ، كذلك تؤدى الزيادة فى السكان من ٢ الى ٣ مليون نسمة الى زيادة فى الدخل القومى من ١٥٠ الى ٢٧٠ ، ومرة أخرى يزداد الدخل المتوسط من ٧٥ الى ٩٠ دينار . وهكذا الحال بالنسبة للزيادات المتتالية ، فإننانجد أن الزيادة فى السكان بنسبة معينةتؤدى الى زيادة

الدخل القومى بنسبة أكبر ، مما يعنى أن الدخل المتوسط للفرد سوف يرتفع ، وفى هذه الحال يكون المجتمع فى حالة خفه سكان .

ويلاحظ أنه عند حجم سكان يبلغ ٤ مليون نسمه يكون المجتمع قد استنفذ فرص استغلال الموارد فى ظل مستوى فنى معين ، فإذا زاد عدد السكان بعد ذلك من ٤ مليون الى ٥ مليون ، فإن الدخل القومى سوف يزداد من ٤٠٠ الى ٤٥٠ مليون دينار ، فيلاحظ أن زيادة عدد السكان بنسبة معينة قد أدى الى زيادة الدخل القومى بنسبة أقل ، ينتج عن هذا انخفاض الدخل المتوسط من ١٠٠ الى ٩٠ دينار، وفى هذه الحالة يكون المجتمع قد دخل مرحلة اكتظاظ السكان .

ويمكن تمثيل العلاقة السابقة بيانيا كالآتى :



عدد السكان (بالملايين)

شكل رقم (٣)

ويلاحظ من هذا الرسم البيانى أنه عندما يبلـغ حجـم السـكان ٤ مليون نسمه ، فإن الدخل المتوسط للفرد يكون أعلىما يمكن الوصول اليه ، ويسمى هذا العدد فى المثال السابق بالحجم الأمثل للسكان .

كل هذا بـالطبع مـع افـتراض مستوى معـين مـن المعرفـه الفنيـة ، ويرجع السبب فى ذلك الافـتراض إلى أن أى تغـير فـى الفـن الانتـاجى ، سواء كان متمثلا فى زيادة الوعى الثقافى بين الأفراد أو ظهور اختراعات جديدة سـوف يـؤدى بـالضرورة إلى اسـتغلال افضـل للمـوارد القائمـة ، وبالتـالى ارتفـاع نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومىعنـد أى مسـتوى مـن مستويات السكان أعلى مما كان عليه من قبل التغيير فـى مستوى المعرفـة الفنية .

فإذا افترضنا حدوث تغيير فـى مسـتوى المعرفـة الفنيـة كاسـتخدام الات انتاج حديثة ، أو استخدام أنواع جديدة من المخصبـات فـإن ذلـك سوف يكون له أثران :
الأول : ارتفاع متوسط الدخل المقابل لكـل حجـم مـن احجـام السـكان
الثانى : انتقال الحجم الأمثل للسكان مـن ٤ مليـون نسـمه إلى ٥ مليـون نسمه .

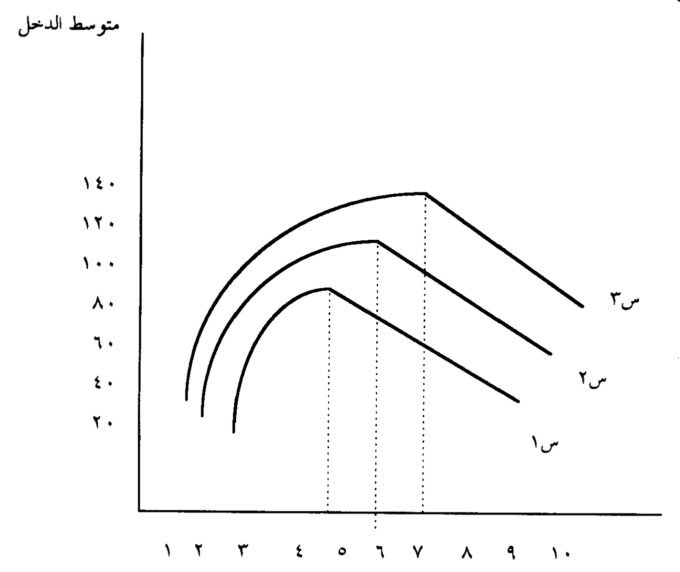
ويمكن توضيح ذلك في شكل جدول على النحو التالى :

عدد السكان	مستوى الدخل عند مستويات المعرفة الفنية المختلفة		
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
١	٣٠	٣٥	٤٠
٢	٧٥	٨٠	٩٠
٣	٩٠	١٠٠	١١٥
٤	١٠٠	١٢٠	١٣٠
٥	٩٠	١٢٥	١٣٥
٦	٨٠	١٢٠	١٤٠
٧	٧٠	١١٠	١١٥

جدول رقم (٤)

وهذا الجدول يوضح لنا مستويات الدخل عند مستويات المعرفة الفنية المختلفة ، فكلما انتقلنا من مستوى معرفة معين الى مستوى آخر أكثر تقدما يتزايد متوسط دخل الفرد مع ثبات حجم السكان . ويوضح لنا الجدول الحجم الأمثل للسكان فى ظل مستوى الانتاج الأول هو ٤ مليون نسمة ، بينما يصبح الحجم الأمثل للسكان فى ظل مستوى الانتاج الثانى هو ٥ مليون نسمة ، ويصبح الحجم الأمثل للسكان فى ظل مستوى الانتاج الثالث هو ٦ مليون نسمه وهكذا ...

كمـا يمكـن توضيح هذه العلاقـة السـابقة فـى شـكل رسـم بيـانى كما يلى :



عدد السكان (بالملايين)

شكل رقم (٤)

وفى هذا الشكل نرصد عدد السكان عل المحور الأفقى ، ومتوسط الدخل على المحور الرأسى ، والمنحنى س يمثل العلاقـة بـين عـدد السـكان ومتوسط الدخل عند مستوى المعرفة الأول ، س٢ يمثـل هـذه العلاقـة عنـد مستوى المعرفة الفنية الثانى و س٣ عند المستوى الثالث .

ذلك الى أن المجتمع قد أصبح أكثر قدرة على استيعاب اعداد أخرى من السكان، ولذا نجد أن الحجم الأمثل للسكان يتغير من ٤ مليون الى ٥مليون نسمه عندما ينتقل المجتمع من المستوى الفنى الأول الى المستوى الفنى الثانى، ويتغير أيضا الحجم الأمثل للسكان من ٥ مليون الى ٦ مليون نسمه عندما ينتقل المجتمع من المستوى الفنى الثانى الى المستوى الفنى الثالث .

ومما هو جدير بالذكر أن ماينتج عن التغيير فى مستوى المعرفة الفنية ــ تغير فى الحجم الأمثل للسكان ، فإن نفس الشئ يحدث إذا ما حدث تغير فى الموارد المتاحة للمجتمع باكتشاف مواردجديدة كالبترول، والفحم أو المعادن أو اقامة السدود ، أو استصلاح المزيد من الآراضى.

نخلص من هذا أن الحجم الأمثل للسكان ليس مقدرا ثابتا ، ولكنه يختلف من دولة الىدولة أخرى ومن وقت الى وقت اخر داخل الدولة .

ويمكن لأى دولة ان تصل الىالحجم الأمثل للسكان ، فإذا كانت الدولة تعانى من خفه السكان ، فيمكنها أن تصل الىالحجم الأمثل من خلال الزيادة الطبيعية فى السكان أو تشجيع الهجرة اليها .

أما إذا كانت الدولة تعانىمن اكتظاظ سكان ، فيمكنها أن تصل الى الحجم الأمثل من خلال التقدم الفنى والتكنولجي ، أو زيادة الموارد المتاحة عن طريق الاكتشافات الجديدة .

الفصل الثالث : رأس المال

تتعدد تعريفات رأس المال ، وبصفة عامة هناك ثلاث مفاهيم مختلفة لرأس المال ، الأول هو رأس المال الفنى ويقصد به مجموع الالات والمبانى والمواد الأولية والتحسينات التى تجرى على التربة ، وبصفة عامة السلع التى يضعها الانسان والتى تساعده فى الانتاج — ويلاحظ هنا أن رأس المال الفنى هو مجموعة الأموال التى سبق انتاجها والتى تستخدم فى عملية الانتاج من أجل خلق المنتجات بنوعيها الاستهلاكى والانتاجى ٠

والمفهوم الثانى لرأس المال هو رأس المال المحاسبى ، ويقصد به مجموعة القيم النقدية التى تتكفل بحساب استهلاك الأصول الانتاجية بابقائها على ماهية عليه دون نقصان ٠

والمفهوم الثالث لرأس المال هو رأس المال القانونى ، ويقصد به مجموعة الحقوق التى للشخص على بعض القيم أو الاوراق التى تدر عليه دخلا دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك كالاسهم والسندات ٠

والمقصود برأس المال كعامل من عوامل الانتاج هو رأس المال الفنى ٠

وينقسم رأس المال الفنى الى ثابت ومتداول

ويقصد برأس المال الثابت ذلك الذى يستخدم مرات عديدة فى الانتاج دون أن يطرأ عليه أى تحول أو تغير على شكله أو هيكله الفنى ٠ ولذلك فهو لا يستهلك بالاستعمال مرة واحدة ولكن يستهلك تدريجيا كالعدد والالات والمبانى ٠

ويقصد برأس المال المتداول ذلك الذى يستخدم مرة واحـدة فقـط فى الانتاج ، ويفنى بعد ذلك نظرا لدخوله فى تركيـب السـلعة المنتجـة ، مثال ذلك المواد الأولية والبذور والأسمدة والفحـم وغيرهـا ، أى أن رأس المـال المتـداول ينصـرف الى السـلع غـير تامـة الصنـع واللازمـة للعمليـة الانتاجية .

ويستند معيار التفرقة بين ما يعتبر ثابتا وما يعتبر متداولا من راس المال الى ماهية أو طبيعة التحول الفنى أو الاقتصادى الذى يطرأ على رأس المال اثناء عملية الانتاج

وللتفرقة بين راس المال الثابت وراس المال المتـداول أهميـة كـبرى وذلك لحساب نفقات الانتاج ، فراس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة انتاج السلعة ، فى حين لا يحسب ضمن هـذه النفقـة إلا جـزء فقط من قيمة راس المال الثـابت الـذى اسـتخدم فىالانتـاج ، يقـدر علـى اساس الاستهلاك الذى تعرض له هذا الراسمال نتيجة لانتاج هذه السـلعة اوالخدمة .

يلاحظ أيضا أ راس المـال المتـداول يتمتـع بسـيولة اكـبر كثـير ممـا يتمتع به راس المال الثابت ، أى بقدرتـه علـىأن يتبـادل فـى السـوق فـى مقابل نقود فى وقت قصير ودون مخاطر كبيرة . ويلاحـظ أيضـا أن هـذا التقسيم يعتمد على الغـرض مـن استخدام راس المـال اكـثر مـن اعتمـاده علىطبيعة راس المـال ، فـالالات الصناعيـة هـى راس مـال ثـابت بالنسـبة لصاحب المصنع ، وهى رأس مـال متـداول بالنسـبة للتـاجر الـذى يبيعهـا لصاحب المصنع .

وينقسم رأس المال الى صناعى وزراعى وتجارى

يقسم راس المال بحسب نوع استخدامه فى العمليات الانتاجية الى را س مال زراعى ، وراس مال صناعى وراس مال تجارى .

وراس المال الزراعى يتضمن كافة المواد الأولية والعدد والالات التىتستخدم فىعمليات الانتاج الزراعة مثل الالات الزراعية والاسمدة التىتستخدم ، والجرارات وادوات الزراعة المختلفة .

وراس المال الصناعى يتضمن كافة المواد الاولية والعدد والالات التى تستخدم فى عمليات الانتاج الصناعى مثل الالات الصناعية والعدد والماكينات وابنية المصانع والمواد الاولية اللازمة للانتاج .

وراس المال التجارى يتضمن كافة المواد الاولية والعدد والالات التىتستخدم فى العمليات التجارية كالسفن والعربات والسكك الحديدة والمخازن وغيرها من الوسائل التىتسهل عملية التبادل والاستبدال التجارى بين الافراد والعائلات .

ويلاحظ أن هذا التقسيم يعتمد على استخدام الشئ اكثر من اعتماده علىطبيعته (1) . فالشئ الواحد يمكن اعتباره راس مال زراعى ، او صناعى ، او تجارى بحسب ما يستخدم فيه ، فالسيارة مثلا إذا استخدمت فى العمليات الصناعية داخل المصنع اعتبرت راس مال صناعى ، وإذا استخدمت فى نقل السلع الخاصة بالتاجر اعتبرت راس مال تجارى، وإذا استخدمت فى نقل المحاصيل من مكان زراعتها الى مكان بيعها اعتبرت راس مال زراعى وهكذا .

رأس المال القيمى وراس المال العينى

يفرق الاقتصاديين بين راس المال القيمى وراس المال العينى ، فاذا كان راس المال ممثلا فى نقود او صكوك اطلق عليه اسم راس المال القيمى، وهو يختلف عن راس المال العينى والذى يعبر عنه بالاشياء المادية كالثروات المختلفة التى تستخدم فى الانتاج كالمواد الاولية كالقنطن والصوف او الالات والمبانى والمنشأت ، والذى يشكل أهمية بالنسبة للعملية الانتاجية هو راس المال العينى .

تكوين راس المال

يسعى اى مجتمع من المجتمعات علىتكوين رؤوس الأموال الثابت منها والمتداول بل واضافة رؤوس اموال جديدة ، بهدف توسيع قاعدة الانتاج المادية فيه ورفعا لمستوى معيشة سكانه وزيادة رفاهيتهم ومواجهة الزيادة السنوية للسكان ووسيلة المجتمع فى ذلك هو الادخار اى ذلك الجزء من الدخل المتحقق من الانتاج الذى لايوجه إلى الاستهلاك الجارى وانما الى الاستثمار ، اى صرف جزء من الموارد الاقتصادية عن انتاج السلع الاستهلاكية وتوجيه لانتاج رؤوس اموال ثابته ومتداولة.

---

(١) د. أنور اسماعيل الهوارى ، مبادئ علم الاقتصاد السياسى ، دار النهضه العربيه ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ .

وهناك نوعين من تكوين راس المال ، فهناك التكوين الاجمالى لراس المال ، وهو يهدف الى تجديد الاصول الانتاجية . والتكوين الصافى لراس المال وهو يهدف الى الاضافة الجديدة الى راس المال (1) .

ولاشك أنه لاغنى عن هذين النوعين من تكوين راس المال داخل العملية الانتاجية أو داخل المجتمع .

أهمية راس المال فى الانتاج

لاشك أن راس المال يعتبر بديلا للعمل وبديلا للأرض فى كثير من الاحيان ، وهذا يمكن المجتمعات التى تعانى من اختلال العلاقة بين كمية الموارد الطبيعية المتاحة لها وبين الايدى العاملة أن تتخذ من راس المال وسيلة لتصحيح مثل هذا الاختلال . فالدول التى تعانى من نقص الموارد الطبيعية وزيادة فى السكان يمكنها أن تعوض جزء من النقص فى الموارد الطبيعية باستخدام راس المال ، كما أن الدولة التى تعانى من نقص الايدى العاملة ، والتى تتمتع بموارد طبيعية وفيرة ، يمكنها باستخدام المزيد من الالات والمعدات ان توفر جزءا كبيرا من الأيدى العاملة .

بالاضافة الى ذلك ، لراس المال دور كبير فى العملية الانتاجية بصفة عامة ، وفى تنمية الانتاج القومى بصفة خاصة ويمكن اجمال هذا الدور فى الاتى :

١ - يؤدى راس المال الى زيادة الكفاءة الانتاجية فى العمل ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة فى المجتمعات التى ينقصها راس المال

---

(1) د. أحمد جامع ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٥٤،٥٣ .

ويتوافر فيها العمل والمواد الاولية والمثال الواضح على ذلك مصر التى يتوافر فيها الايدى العاملة والمواد الاولية ولكن ينقصها رؤوس الأموال المنتجة لاتمام التنمية الاقتصادية ، فبدون راس المال يبقى العمل عاجزا عن القيام بدوره فى الانتاج ـ ولذلك يقال أن راس المال هو راس الحربة فى التنمية الصناعية فى البلدان الاخذه فى النمو (1) .

٢ - يؤدى راس المال الى وفرة الانتاج ، فاستخدام راس الال من شأنه ان يعطى انتاجا اكبر بكثير مما لو كان الانتاج يقوم على التفاعل المباشر بين العمل وبين الموارد الطبيعية .

٣ - يؤدى راس المال الى دقة الانتاج وتنوعه ، فالمهارة الانسانية مهما بلغت لن تستطيع ان تنتج وحدات مختلفة من سلعة لها نفس المواصفات ـ بل أن هناك بعض المواصفات تعجز القدرة البشرية عن تحقيقها .

٤ - يؤدى راس المال الى استقرار الانتاج ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح فى المجال الزراعى ،حيث يمكن التحكم فى انتاجية الارض بدرجة كبيرة باستخدام المخصبات أو باستخدام المبيدات الحشرية أو بتحسين وسائل الصرف ـ ولاشك يتوقف تقدم الدول وازدهارها على كمية راس المال القومى الموجود فيها التى يمكن تكوينها أو استيرادها من الخارج . فالصناعة يحررها راس المال اى أن الصناعة لايمكنها القيام والتوسع فى مجتمع من مجتمعات إلا الى المدى الذى يسمح به راس المال ، وكلما زاد راس المال كلما زاد الانتاج القومى .

---

(١) د. انور اسماعيل الهوارى ، مبادئ علم الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

الفصل الرابع
التنظيم

يعتبر التنظيم هو اساس النظام الاقتصادى ، ويلعب دورا خطيرا فى انتاج الثروة وتوزيعها فهو الذى يقوم بجمع عناصر الانتاج من طبيعةوعمل وراس مال لانتاج السلعة والخدمة المراد انتاجها بقصد الحصول على ربح متحملا فى مقابل ذلك مخاطر الانتاج . وهو الذى يقوم بتوزيع المقابل لعناصر الانتاج فيعطى للأرض ريعا وللعمل اجرا ولراس المال فائدة ، ويحتفظ لنفسه بمقابل هو ما يسمى الربح .

وجدير بالذكر هنا ان النظرية الحديثة فى التنظيم الذى نادى بها جوزيف شومبيتر ترى أن المنظم يعتبر الأساس الذى تقوم عليه عملية النمو الاقتصادى فهو لا يقوم فقط بالتأليف بين عناصر الانتاج بنسبة معينة بغرض الحصول على اكبر ربح ممكن ولكنه كذلك يبتكر ويجدد ويحاول التنبؤ بالظروف المستقبلية ويستعد لها ، فهو يسعى لانتاج مال جديد كادخال طريقة جديدة فى الانتاج او فتح منفذ جديد او اكتشاف مورد جديد لمادة اولية لاقامة تنظيم اقتصادى جديد مثل الاحتكار ، وهو بذلك يحاول تخفيض تكاليف الانتاج بشتى الطرق والوسائل .
وسوف نتعرف على التنظيم في المشروعات المختلفه .

(أ) اشكال المشروعات :

١ – المشروعات الفردية :

يقوم بمهمة التنظيم فى هذه المشروعات شخص واحد يكون فى الغالب منظما للمشروع وقائما بالعمل فيه . وكثيرا ما يساهم صاحب المشروع فى العمل الادارى لمشروعه ولا ينفى مثل هذا العمل عن

المشروع صفة المشروع الفردى إذ لا يزال المنظم الذى يتحمل مخاطر الانتاج هو الفرد صاحب المشروع .

٢ – المشروعات الجماعية الخاصة (١)

هذه المشروعات هى التى تكون مملوكة لجماعة من الأفراد ملكية خاصة وهى تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن والغالب أن تتخذ هذه المشروعات شكل الشركات .

وهذه الشركات تنقسم اساسا الى شركات اشخاص وشركات أموال :

أ – شركات الاشخاص : وقد سميت هذه الشركات بشركات الاشخاص لأن الاعتبار الشخصى يلعب المقام الاول فى هذه الشركات. وأهم هذه الشركات شركات التضامن وهى تضم شركاء متضامنين يسألون جميعا عن ديون الشركة مسئولية تضامنية فى كل أموالهم . كما تعد شركة التوصية البسيطة من شركات الاشخاص وهى تضم نوعين من الشركاء شركاء موصون تتحدد مسئوليتهم بقيمة حصصهم ولا تتعداها ، ويحرمون من ادارة الشركة وشركاء متضامنون حكمهم حكم الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن .

---

(١) راجع د. أكثم الخولى ، دروس فى القانون التجارى ، الجزء الثانى ، دار النهضه العربيه ، ١٩٦٩ ، ص ١١ ، ص ٥٣ .

ب – شركات الأموال : وهى تقوم اساسا على جمع الأموال وحشد المدخرات للقيام بالمشروعات الكبيرة . ولا يقوم فيها الاعتبار الشخصى بل يتقدم الاعتبار المالى الى المرتبة الاولى . وأهم هذه الشركات هى الشركة المساهمة وهى شركة ينقسم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة وتكون قيمة السهم صغيرة فى متناول الجمهور المكتتبين ولا تتعدى مسئولية المساهم قيمة أسهمه في الشركة ويجوز فى هذه الشركات أن تتناول الاسهم بحرية دون أن ينال ذلك من كيان الشركة ... ويتم انتقال الاسهم بالتنازل فى دفتر الشركة عن الاسهم الاسمية ومجرد التسليم فى الاسهم لحاملها ، وكذلك لا يؤثر فى الشركة موت أحد المساهمين أو فقد أهليته أو افلاسه لن هذه الأمور جميعا لاتمس فى شئ ذمة الشركة ولا ضمان دائنيها الذين لا يعتدون على الذمم الشخصية للشركاء . وقد تحتاج الشركة بعد تكوينها الى مبالغ جديدة وهى تستطيع عن طريق اصدار اسهم جديدة تعادل قيمتها المبلغ المطلوب وقد تصدر سندات بقيمتها . والسند عبارة عن ورقة مالية مثل السهم ولكن الملاحظ أن حامل السند دائن للشركة بخلاف المساهم فانه يعتبر شريكا فى الشركة . ويترتب على ذلك ان حامل السند ليس له نصيب فى ارباح الشركة انما يتقاضى فائدة وليس له حق الاشتراك فى ادارة الشركة بينما حامل السهم يشارك فى ارباح الشركة وفى ادارتها .

ومن مزايا الشركات المساهمة ما يأتى :(1)

١ – أن الكثير من المشروعات تحتاج لرؤوس اموال كبيرة والشركة المساهمة تستطيع ان تجمع هذه الاموال الكبيرة بسهولة

---

(١) د. حسين خلاف ، ص ١٣٣ومابعده ، د. حسنى المصرى ، الشركات التجاريه ، دار النهضه العربيه ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٠ .

نسبية . وترجع سهولة جمع المال عن طريق الشركة المساهمة الىعدة عوامل :

أ - ان الاسهم التى تصدرها هذه الشركات زهيدة بحيث يستطيع المدخرون كافة صغارهم وكبارهم الاكتتاب فيها .

ب - انها الطريق المثلى لاستثمار اموال الراسماليين اذ يتمكن المستثمر من استرجاع امواله اذا شاء عن طريق بيع اسهمه فى البورصة ، كما أن مسئوليته ، محدودة بقدرما اكتتب من اسهم .

ج - ان هذه الشركات تستثمر فى عملها فترة طويل دو نظر الى الاعتبارات الشخصية للمساهمين كموت او افلاس المساهمين .

ولكن هذه الشركات لها عيوب أهمها :

أ - قد يكو فى تكوين الشركات المساهمة طريقة الى سلب المدخرين اموالهم عن طريق الاعلان عن تكوين شركة وهمية تطرح اسهمها فى السوق ثم يعمد المؤسسين الى رفع اسعار الاسهم بصورة مصطنعة كأن يوزعوا ارباحا صورية حتى اذا كما تحقق الارتفاع اخذوا فى بيع الاسهم رويدا رويدا فيحققون بذلك ارباحا طائلة حتى اذا ما تخلصوا منها هبطت اسعارها الى الحضيض .

ب - قد لايعنى المساهم بالمصلحة الحقيقية فهو لا يهمه الا الحصول على اكبر ربح عاجل ، رغم ان مصلحة الشركة قد تقتضى بعدم توزيع ارباح او بتوزيع ارباح قليلة لعدد معين من السنين حتى تتمكن الشركة من تكوين حتياطى لها أو لغير ذلك من الاسباب.

ج - ان ادارة الشركةوالاشراف على امورها لا يتولاها غالبية المساهمين وانما قلة منهم تستقل بتسيير ادارة الشركة بالتعاون مع اعضاء مجالس الادارة كلهم أو بعضهم كما قد يستقل مجلس الادارة او بعض الاعضاء فيه استقلالا فعليا بالامر كله فى الشركة.

د - كثيرا ما تتعارض المصالح المختلفة للشركة مما يؤدى الىتعثر سياستها وعدم نجاحها .

وقد كانت هذه العيوب من أهم الاسباب التى دعت الى تدخل المشرع فى مختلف الدول لتنظيم هذه الشركات .

ج - شركات تجمع خصائص شركات الاشخاص وشركات الاموال:

يوجد نوع ثالث من الشركات ذات الطبيعة المختلطة يتوسط بين شركات الاشخاص وشركات الاموال ويأخذ من خصائص النوعين . ومن هذا القبيل أولا شركات التوصية بالاسهم وهى لا تختلف عن شركات التوصية البسيطة إلا فى أن حصص الشركاء الموصين فيها تتخذ شكل اسهم قابلة للتداول ولا تختلف عن الاسهم فى شركات المساهمة . أما الشريك أو الشركاء المتضامون فى هذه الشركات ، فيسرى عليهم ما يسرى على الشركاء المتضامنين فى شركات التوصية البسيطة . والقاعدة العامة أن هذه الشركات تخضع للاحكام المقررة بشأن الشركة المساهمة إلا ما استثنى بنص خاص . أما النوع الثاني من الشركات ذات الطبيعة المختلطة فهى الشركة ذات المسئولية المحدودة وهذه الشركة لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فيها عن الخمسين وتكون مسئولية كل شريك محدودة بقيمة حصته . وتقترب هذه الشركة من شركات الأموال

من حيث نظام ادارتها ومن حيث تحديد المسئولية فيها ٠ وحصة الشركاء غير قابلة للتداول بالطرق التجارية بل يخضع تداولها لقيود معينة ، فضلا عن أن القانون يحرم عليها أن تلجأ الى الادخار العام بطرح الاكتتاب في اسهم او سندات ٠

٣ - المشروعات التعاونية (١) :

لا يوجد تعريف جامع للمشروعات التعاونية حيث أنها متعددة ومختلفة سواء من حيث الغرض أو من حيث تكوينها ٠

وفى رأينا أن المشروعات التعاونية رغم اختلافها فى الاغراض وفى التكوين إلا انها تتفق جميعا فى انها تتبع مجموعة من المبادئ اصطلح على تسميتها بمبادئ التعاون ٠

المبادئ التعاونية :

ثار جدل كبير بين القادة والكتاب التعاونيين حول ترتيب أهمية هذه المبادئ ، وعلى ما يترتب على مخالفتها من الانحراف عن الطريق التعاونى ، وما يعد منها ثانويا لا يترتب على الخروج عليها أى انحراف عن الطريق التعاونى ٠

وقد قام الحلف التعاونى الدولى الذى أقيم عام ١٨٩٥ والذى يتخذ مقره لندن ببحث هذا الخلاف فى مؤتمره الثالث عشر فى فينا سنة

---

(١) راجع تعريف التعاون وانواع الجمعيات التعاونية وأوجه التفرقة بين الجمعيات التعاونية والمشروعات الخاصة ، د٠ زكريا بيومى ، التعاون ، دار النهضه العربيه ، ١٩٨٦ ص ٨٢ ٠

١٩٣٠ . وتوالت اجتماعاته إلى أن أنتهي برأي قاطع في مؤتمر باريس الذي إنعقدسنة ١٩٣٧ وتقرر فيه تقسيم هذه المبادئ إلى قسمين :

القسم الأول : المبادئ الأساسية وتشمل باب العضوية مفتوح ، والسيطرة الديمقراطية ، والعائد علي المعاملات ، والفائدة المحدودة علي أرس المال .

القسم الثاني : المبادئ الثانوية ، وتشمل التعامل نقدا ، الحياد السياسي والديني ، ونشر الثقافة التعاونية .

ونستعرض فيما يلي باختصار مبادئ التعاون :

المبادئ الأساسية في التعاون :

١ - باب العضوية المفتوح :

يقصد بهذا المبدأ أن يكون باب العضوية في الجمعية التعاونية مفتوحاً في أي وقت بحيث يمكن لأي شخص الإنضمام إلى الجمعية وأن يباح الإنسحاب من عضوية الجمعية في أي وقت .

وحكمة هذا المبدأ هو أن أصحاب المشروعات الرأسمالية يهدفون في تحديد عددهم وخفضه إلى أقصي حد ممكن بهدف مضاعفة نصيب كلا منهم في الربح . ولكن المشروعات التعاونية هدفها تحقيق مصلحة الجماعة مما يقتضى زيادة عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية إلى أقصي حد ممكن فضلا عما يترتب علي ذلك من تخفيض النفقات .

(أ) اباحة الإنضمام لعضوية الجمعية التعاونية :

لكل شخص الحق في الإنضمام إلى الجمعية التعاونية في أي وقت مقابل دفعه سهم من أسهم الجمعية على الأقل وتكون قيمة السهم الجديد بنفس القيمة الأسمية التي صدر بها السهم عند تأسيس الجمعية .

ويترتب على تطبيق هذه القاعدة ما يأتي :

١ - تمتع الأعضاء الجدد بنفس الحقوق التى يتمتع بها الأعضاء المؤسسين للجمعية .

٢ - عدم تداول أسهم الجمعيات التعاونية في بورصات الأوراق المالية لأن من يريد شراء أسهم يستطيع أن يلجأ إلى الجمعية مباشرة فتصدر له الأسهم التي يريدها بالقيمة الأسمية .

٣ - لكل شخص الحق في الإنضمام إلى الجمعية دون النظر إلى الدين أو الجنس أو اللون أو الميول السياسية أوالمهنية .

غير أن بعض الجمعيات تقيد العضوية فيه بسبب ضعف امكانياتها الفنية فمثلا قد تقيد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن العضوية فيها بعدد القطع من الأرض المخصصة للتملك ، وقد تقيد الجمعيات الزراعية للجرارات الميكانيكية بسبب قلة ما لديها من جرارات لفلاحة أراضى الأعضاء .

٤ - الإنضمام إلى الجمعية يكون اختياريا أي بمحض إرادة العضو .على أن المادة ١٨ من قانون الإصلاح الزراعى المصرى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تجعل العضوية إجبارية في جمعيات الإصلاح الزراعي لكل من وزعت عليه مساحة من الأراضى المستولى عليها تطبيقا لقوانين الإصلاح الزراعى أو أن يكون غير مالك لأكثر من خمسة

أفدنـة مـن الأراض الزراعيـة أو مـا في حكمهـا بغـض النظـر عـن التوزيع عليه ، والحكمـة مـن ذلـك هـو مواجهـة ظـروف تفتيـت الملكية نتيجة توزيع الأراضى المستولى عليها علي صغار الفلاحين ولأن الوعي التعاوني في الريف لم يبلـغ الدرجـة اللازمـة لانتشـار التعـاون مـع ضرورتـه الملحـه لصـالح الانتـاج القومـى ولصـالح المزارعين. كذلك تنص المادة ٩٤ من القـانون رقـم ١٠٠ لسـنة ١٩٦٤ . على أن يكون مستأجروا الأراضى الزراعة والصحروية التي تسرى عليها أحكام هذا القـانون ومـن تـزول إليهـم ملكيتهـا أعضاء بحكم القـانون في الجمعيـة التعاونيـة الزراعيـة الـتي تحددهـا وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى .

والواقـع أنـه ظهـر في السـنوات الأخـيرة اتجـاه نحـو جعـل الانضمـام إجباريـاً بالنسـبة لبعـض الجمعيـات التعاونيـة لتوزيـع الكهرباء في بلجيكا التى تنضم إليها البلديـات ولا يفيـد المقيمـون فىدائراتهـا مـن توزيـع الكهربـاء ، إلا إذا كـانوا أعضـاء فيهـا ، والجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى في إيطاليا .

٥ - عدم جواز تعليق الاشتراك في الجمعية التعاونية علـى الاكتتـاب في عدد معين من الأسهم .

ولا يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح قصر العضوية على فئة خاصـة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتهـم ، كمـا لا يتعارض مع هذا المبدأ مع ضـرورة موافقـة الجمعيـة العموميـة أو مجلس الإدارة علىطلبات الانضمام للأعضاء الجدد إذا كان لا يقصـد مـن ذلـك تحديد أعضاء الجمعية التعاونيةدون مبرر ، كما لا يتعارض مع هـذا المبـدأ

اشتراط سن معينة أو إقامة العضو في المنطقة التى تباشر فيها الجمعية نشاطها أو جود مصطلح أو ارتباطات بهذه المنطقة ، كذلك لا يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح تحديد حد أقصى لملكية الأسهم منعا من سيطرة رأس المال .

(ب) اباحة الانسحاب من الجمعية :

لكل عضو الحق في أن ينسحب من عضوية الجمعية سواء بالتنازل عن أسهمه إلى أحد الأعضاء الأخرين وأما إلى شخص آخر أو بانسحابة من الجمعية واسترداد قيمة أسهمه .

ويترتب على ذلك أن رأس مال الجمعية متغيرة ، وبهذا فهو يختلف عن رأس مال المشروعات الخاصة ، إذ ينص في عقود تأسيس هذه المشروعات على قيمة محددة لرأس المال مع بيان عدد الأسهم أو حصة كل شريك في رأس المال .

ومبدأ الباب المفتوح يتم عن روح التعاون التي تهدف إلى خير المجموع إذ يتمتع العضو الجديد بأشتراكه على أساس نفس القيمة الأسمية للسهم بكل ما حققته الجمعية من نجاح منذ تأسيسها . وهذه الروح الهادفة الى خير المجموع هى التى تجعل من فائض التصفية في حالة انقضاء الجمعية التعاونية مالا غير قابل للتوزيع على الأعضاء بل يلزم توجيهه إلى جمعية تعاونية أخرى أو ما يعود بالنفع على المجموع ([1]) .

---

(١) د. محمودحلمى مراد ، التعاون ، دار النهضه العربيه ، ١٩٦٢ ، ص ٥٧ .

ويلحق بمبدأ الباب المفتوح مبدأ آخر هو مبدأ البيع إلى الجمهور ،نعم أن ثمة جمعيات لا تبيع إلا لأعضائها ، ولكن الأغلبية تبيع للأعضاء وغير الأعضاء ([1]) .

ثانيا : ديمقراطية الادارة :

يقصد بمبدأ ديمقراطية الاداره مساواة جميع أعضاء الجمعية في الحقوق الخاصة بالادارة ومظاهر هذه المساواة تبدو فيما يلى:

١ - المساواه في التصويت :

لكل عضوصوت واحد أيا كان عدد الأسهم التى يمتلكها .

أ - لأى عضو من أعضاء الجمعيه أو الاتحاد صوت واحد فى شئون الجمعية أو الاتحاد .

ب - لأى جمعية أوإتحاد عضو في اتحاد آخر صوت واحد في شئون ذلك وبذلك يختلف العضو في الجمعية التعاونية عن المساهم في شركة المساهمة إذ يختلف عدد الأصوات التي يمتلكها كل مساهم حسب مايملكه من أسهم فى راس مال الشركة .

٢ - السلطة العليا للجمعية العمومية :

تتألف الجمعية العموميه من جميع أعضاء الجمعية التعاونيه وتعد أعلى سلطة في إدارة الجمعية ،فهى التى ترسم سياستها وتنتخب أعضاء إدارتها أو تستبدل غيرهم عند الاقتضاء ، وتراقب أعمالهم وتقرر مكافأت

---

(١) د. جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون دار الثقافه ، ١٩٧١ ، ص ٤١ .

من ترى حسن إدارتهم وتصرف على الميزانية والحساب الختامى للسنة المالية المنقضية وتعتمد البرنامج السنوى لنشاط الجمعية وتختار مراجع حسابات ٠

وليس هناك ما يحد من سلطة الجمعية العمومية ، فالاعضاء بالجمعية مجتمعين لهم مطلق الحرية فى إصدار ما يشاؤون من القرارات التى تتعلق بمصالحهم في الجمعية ٠ وهم الذين يوجهون الأعمال فيها على الوجه الاكمل الذى يشفق مع رغباتهم ،هم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة في وجود الجمعية ([1]) ٠

وحضور جميع الأعضاء في الجمعية العمومية أيا كانت قيمة أسهمهم يخالف المتبع فى شركات المساهمة حيث يمتنع على المساهم حضور الجمعية العمومية إلا إذا كان يمتلك عشرة أسهم على الأقل ٠

على أنه لا يوجد ما يمنع من أن يتضمن نظام الجمعيات التعاونية شروطا خاصة لحضور الجمعية العمومية والاشتراك فىالتصويت على أن يكون مردها للتفاوت في ملكية رأس المال ٠ فيجوز مثلا أن يقتصر حق التصويت على الأعضاء ، الذين لا تقل معاملاتهم مع الجمعية عن حد معين خلال الفترة السابقة بشرط ألا يزيد هذا الحد الأدنى على الاستهلاك العادى لأقل الأعضاء - دخلا ، مثل هذا القيد يعتبر علاجا لما لاحظ بعض التعاونين من أن الأغلبية في بعض الجمعيات العمومية التعاونية تتألف حقا من أعضاء ولكنهم قدموا الدليل على عدم اهتمامهم

(١) وزارة الشئون الاجتماعية ، مصلحة التعارن ، مبادئ النظام التعاونى ،١٩٥٠ ، ص ٧ ٠

بالنشاط التعاونى خلال الفترة السابقة على انعقاد هذه الجمعيات ([1]) .

كذلك يجوز أن تقتصر عضوية الجمعية العمومية على عدد من أعضاء الجمعية وليس جميعهم على ألا يكون اختيار هؤلاء مرجعه إلى تفاوت ملكية رأس المال ، بل سببه إستحالة إدارة الجمعية عن طريق اشتراك كافة الأعضاء .

٣ – تحديد الإنابة فى التصويت :

الأصل أنه لا يجوز الإنابة فى التصويت فى الجمعية التعاونية حتى لا تتركزالسلطة في أيدى أقلية كما هو الشأن في الشركات المساهمة حيث يجوز للمساهم فى هذه الشركات أن ينوب عن العديد من المساهمين .

ولكن لا يتعارض مع ديمقراطية الإدارة حضور الجمعية بالإنابة فى حالات خاصة كما هو الشأن فى القانون المصري حيث تنص المادة ٣١ من قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على أن ينوب عن المحجوزين والقصر – فيما عدا الجمعيات التعاونية المدرسية – ولا يجوز أن ينوب أحد عن أكثر من شخص واحد .

---

(١) د. محمد حلمى مراد ، التعاون ، مرجع سابق ، ص ٥٨ وما بعدها .

٤ – انتخابات أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السرى :

لكل جمعيـة تعاونيـة مجلس إدارة يديـر شئونها تنتخبهـم الجمعيـة العمومية بالاقتراع السرى من بين الأعضاء وطبقا لأحكـام نظـام الجمعيـة التعاونيه .

المبادئ الثانوية فى التعاون :

أ – التعامل بالنقد :

يعد هذا المبدأ أحد المبادئ الـتي قـامت عليهـا جمعيـة روتشـديل ، وكان سـببا مـن أسـباب نجاحهـا وإنتشـارها ، وكـان مـن عوامـل فشـل الجمعيات التى خالفته . وان كان يعتبر من المبادئ الثانوية للتعاون .

ولا ريـب أن هـذا المبـدأ يرتكـز علـى اعتبـارات أهمهـا أن البيـــع بالنسيئة أى بثمن مؤجل يؤدى إلى رفع الأسـعار أوانخفـاض قيمـة الفـائدة التى تـوزع علـى أعضـاء الجمعيـات درءاً للمخـاطر الـتي قـد تتعـرض لها الجمعيات بسبب عدم الوفاء ، فضلا عن أن البيع بالنسيئة يشـجع العـامل على الاستدانة مما يؤدى إلى ارتباك ماليتهم .

وبالرغم من الاعتبارات التي يعتمد عليهـا مبـدأ التعـاون بـالنقد . فقـد اضطـرت بعـض الجمعيـات التعاونيـة إلى الخـروج عليـه في بعـض الأحيان[1] لعدة أسباب أهمها :

١ – أن مقدرة بعض الأفراد على دفع ثمـن مشـترياتهم ليسـت متعادلـة طوال العام بحيث لا يمكن مطالبتهم بالدفع فورا في كل وقت مثال ذلك المزارعين الذين لا يتمكنـون مـن السـداد إلا في مواسـم بيـع المحاصيل الزراعية الأمر الذي يؤدى ببعض الجمعيـات الى قبـول

---

(١) د. محمد حلمى مراد ، التعاون ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

البيع بالنسيئة مراعاة لهذا الظرف على أن يقوم الاعضاء بالسداد في الوقت الملائم .

٢ - أن بعض السلع الغالية الثمن والتي تستهلك على أمد طويل كأجهزة الراديو والاثاث والآت الحياكة لا يمكن للعضو أن يدفع ثمنها فورا من دخله ولذا فإن هذه السلع تباع بالتقسيط حتى يمكن لذوى الدخل المحدد أن يشتروها .

٣ - أن منافسة التجار في السوق تفرض على الجمعيات التعاونيةالأخذ بالأساليب المتبعة في التجارة بصفة عامة ومنها البيع بالتقسيط وهذا ما يؤدى إلى عدم التمسك بمبدأ البيع الفورى .

٢ - الحياد السياسى والدينى :

يعد هذا المبدأ من المبادئ الثانوية للتعاون ، ووفقاً له يتعين على الجمعيات التعاونية عدم الانتماء إلى حزب معين أو جماعات دينية معينة وأن تبتعد عن مجال العراك السياسى والدينى وأن تضم إليها الأعضاء على اختلاف معتقداتهم وآرائهم السياسة .

على أن هذاالمبدأ وأن احترام فترة طويلة من الزمان إلا أنه خولف في بعض الاحيان ، ففي بعض الدول كبلجيكا توجد جمعيات كاثوليكية وفي انجلتر هجر هذا المبدأ بانشاء حزب تعاونى فيها .

على أنه بالرغم من أهمية هذا المبدأ لأداء الجمعيات التعاونية لرسالتها ، فإنه لم يسلم من النقد ، فقد رأي البعض أن الأخذ به يلزم الحركة التعانية بأن تعامل ممثل كافة الأحزاب على قدم المساواة مما يثبت عزائم أصدقائها الحقيقيون ويحرمها من النفوذ المباشر داخل البرلمان هذا

إلى أن الحياد يصرف عن الميدان التعاونى هؤلاء الذين لا يفهمون التعاون إلا باعتباره متمشياً مع مذهب معين سياسياً أودينياً (١) .

٣ – نشر التعليم والثقافة التعاونية :

ارتبطت الحركة التعاونية منذ نشأتها بفكرة التعليم التعاونى وقد اعترف رواد روتشديل بأهمية التعليم ، وتضمن دستورهم نصا صريحا على ذلك ،وقد خصصوا نسبة ٢,٥٪ من صافي الربح للانفاق على هذا النوع من التعليم ، وانشأوا مدرسة ونظموا دراسات مسائية .

وقد أهتمت المؤتمرات التعاونية المختلفة بتشجيع كافة الجهود لنشر الثقافة التعاونية وقد اعتبرت هذا الموضوع ضمن المبادئ التي يقوم عليها التعاون وإن كان لا يعتبر من المبادئ الرئيسية ، بمعني أن اقفاله لا يترتب عليه فقدان الجمعية التعاونية لصفاتها التعاونية .

ولما كان الغرض من التعليم التعاونى تكوين وعى تعاونى وخلق روح تعاونية وتكوين أناس صالحين للمساهمة في الاصلاح الاجتماعى والمساهمة في الحياة المدنية بوجه عام ، لذلك ينبغى أن يشمل هذا التعليم دراسة التعاون من الناحيتين العملية والعلمية بحيث تتناول هذه الدراسة تاريخ التعاون ونظرياته ومبادئ الحركة التعاونية وكيفية تكوين الجمعيات واداراتها وحلها وحسابات هذه الجمعيات ... الخ .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

كذلك يجب أن تمتد هذه الدراسة إلى بعض الأمور الأخرى التي ترتبط بالتعاون ارتباط وثيقا ، كالتاريخ الاقتصادى والتاريخ الصناعى والدستور واقتصاد البيع والبحث عن الأسواق وفن البيع واعمال السكرتارية ٠٠ الخ (1) ٠

وقد تقوم الحكومات بمهمة التعليم والتدريب التعاونى كالهند وسيلان ومصر ، وقد تقوم المنظمات التعاونية بنفسها بهذا التعليم كانجلترا ٠

وقد أهتمت الحكومة المصرية بالتعليم والتدريب التعاونى فأنشأت معهدا للدراسات التعاونية التجارية ومعهدا للدراسات التعاونية الزراعية، كما تقوم مدارس الزراعة المتوسطة ومدارس الخدمة الاجتماعية وبعض كليات الجامعة بتدريس التعاون ، كما تولت الاتحادات التعاونية ، وبنك التسليف الزراعة والتعاون تنظيم دورات تدريبية لموظفى لتعاون بالمؤسسات التعاونية ولمديرى الجمعيات التعاونية وأعضاء مجالس اداراتها وللقادة الريفين ، كما تصدر مجلة التعاون شهريا ٠

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية الىثلاث أنواع رئيسية :

أولا : الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٠

ثانيا : الجمعيات التعاونية الانتاجية ٠

ثالثا : الجمعيات التعاونية المهنية ٠

---

(١) د٠جابر جاد عبد الرحمن ، دور الدولة في التعاون ، التعاونيات في الوطن العربي ، المؤتمر العاشر للشئون الاجتماعية والعمل ، عمان ، مايو ١٩٦٦ ، ص ١٠٧ وما بعدها٠

ويقصد بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية تلك الجمعيات التى يقوم بتأليفها المستهلكون والتي يكون غرضها أن تبيع بالتجزئة السلع الاستهلاكية التي تشتريها جملة أو التى تقوم بانتاجها بنفسها ، أو تقديم الخدمات اللازمة لاشباع حاجات أعضائها مباشرة ، وتوزيع الربح الذي تحققه على الأعضاء في صورة عائد بنسبة مشتريات كل عضو ٠

ومن هذا التعريف يمكن أن نقسم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية إلى نوعين هما :

١ - جمعيات تقدم سلعا استهلاكية وتضم الجمعيات التقليدية التي تقدم لأعضائها بضائع أو سلعا كاملة التصنيع كالملابس والاغذية والاثاث وغيرها ، وقد اصطلح عل تسميتها بالجمعيات التعاونية المنزلية ٠

٢ - جمعيات تقدم خدمات لأعضائها ، وتتعدد هذه الجمعيات بتعدد الخدمات التي تؤديها لأعضائها ، كجمعيات بناء المساكن التعاونية وجمعيات التأمين التعاونية وجمعيات العلاج التعاونية والجمعيات التعاونية المدرسية ، والجمعيات التعاونية للنقل والمواصلات وجمعيات التسليف التعاونية ٠

ويقصد بالجمعيات التعاونية الانتاجية تلك التي يكونها العمال بهدف التحرر من سيطرة أرباب الأعمال والتي يكون فيها العضو عاملا وشريكا في آن واحد ، تعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعم هذه الصناعات فنيا واقتصاديا وإداريا على الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات

التعاونية بقصد دعم الاقتصاد القومى في اطار الخطة العامة للدولة وفى ظل المبادئ التعاونية ٠

والجمعيات التعاونية المهنية تلك التي يكونها صغار المنتجين من زراع وأرباب حرف وتجار تجزئة تهدف إلى مواجهة الوسطاء والمرابين وتجار الجمعية والمشروعات الصناعية الكبرى وهي فى مجال الزراعة تهدف إلى رفع مستوي الزراعة انتاجيا وتسويقيا بقصد رفع مستوي أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية اقتصاديا واجتماعيا ٠

٤ - المشروعات العامة : ([١]) ٠

يقصد بالمشروعات العامة تلك المشروعات التي تتملكها أو تشرف عليها سلطة عامة وهذه السلطة العامة تكون الدولة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس محلي أو شركة قطاع عام ٠ وهذه المشروعات ليست جميعها من نوع واحد بل تختلف فيما بينها ٠ ففي بعضها يكون رأس المال مملوك للسلطة العامة ، وتنفرد تلك السلطة حينذ بأدارة المشروع ٠ وثمة مشروعات أخري تملك فيها السلطة العامة جزء فقط من رأس المال وحينئذ يكون نصيبها في إدارة المشروع متناسبا أو قد يكون غير متناسب مع الجزء الذي قدمته في رأس المال ٠ وفي مشروعات ثالثة قد لا تساهم السلطة العامة في رأس المال بل يكون رأس المال ملكا لبعض الأفراد أو الهيئات الخاصة ، وتقنع السلطة العامة حينئذ بمجرد الإشراف على المشروع من بعض الوجوه ٠ وتهدف السلطة العامه من قيامها بالمشروعات العامة إلى أغراض متنوعة فقد يكون الغرض الذي تهدف

---

(١) راجع د٠ محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ وما بعدها ٠

إليه غرضا ماليا أي الحصول على موارد للخزانة العامة كاحتكار بعض الحكومات لانتاج السجاير ، وقد يكون الغرض اجتماعيا لحماية الطبقات الفقيرة من استغلال رأس المال ، وقد يكون الغرض سياسيا أو عسكريا كانشاء مصانع ذخيرة . وقد يكون الغرض اقتصاديا حينما يحجم الأفراد مثلا عن بعض فروع الانتاج الهامة لأنها تحتاج إلى أموال طائلة لا يستطيع الأفراد تقديمها أو لأنها لا تدر ربحا كبيرا ، وعندئذ تتدخل الدولة لتتولى الانتاج بنفسها بدلا من الأفراد .

وقد تتدخل الدولة اقتصاديا لتتولى بعض مشروعات الانتاج الحيوية التى تتطلب نفقات كبيرة مع تحملها الفرق ، وقد ترغب الدولة في اقامة مشروعات عامة في فترات الركود لتحقيق التشغيل الكامل وخاصة إذا كان الميل للاستثمار وإعادة توزيع الدخل غير كافيين لرفع الطلب الفعلى إلى المستوي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل .

وتختلف طرق تنظيم واستغلال المشروعات العامة تبعا للاطار العام الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى . ففى ظل نظم الحرية الاقتصادية يسود نظام الالتزام وفي النظم التدخلية الاشتراكية يسود نظام الاستغلال المباشر أو الشركات العامة أو المؤسسات العامة . وتمثل شركات الاقتصاد المختلط أهم صور هذه المساهمات .

ونتناول فيما يلى أشكال هذه المشروعات :

أولا نظام الامتياز :

يراد بالامتياز أن تعهد السلطة العامة باستغلال مرفق عام ذي طبيعة اقتصادية الى بعض الأفراد أو الشركات للقيام به خلال فترة معينة من الزمن . ويتم ذلك بمقتضى عقد يسمى عقد الامتياز وهو عقد يبرم

٣ - يسلم القضاء الإدارى في كل من فرنسا ومصر بوجوب مساهمة السلطة مانحة الامتياز في تحمل مخاطر الظروف الطارئة غير المتوقعه التي قد يتعرض لها المشروع وذلك بتقديم اعانة لصاحب الامتياز أو تعديل شروط العقد بما يخفف من التزاماته أو دفع تعويضات في حالة رفضها القيام بذلك .

٤ - لما كان عقد الامتياز يعقد عادة لمدة طويلة قد تتغير خلالها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما قد تتغير خلالها أيضا طرق الانتاج الفنية ، فإنه يترتب على هذه التغيرات صعوبات في تفسير نصوص عقد الامتياز حيث يصعب أن تتوافر لهذه النصوص درجة من الدقة والمرونه تكفي لمواجهة ما يقع في الظروف من تطور .

٥ - لما كان ينشأ من عقد الامتياز مصالح متعارضة لعدة أطراف هى مصلحة السلطة مانحة الامتياز ومصلحة صاحب الامتياز ومصلحة الجمهور ومصلحة العمال .فإنه كثيرا ما تطغى مصلحة الامتياز على غيرها من المصالح فيستغل المشروع أسوأ استغلال خاصة عندما يدرك أن امتيازه لن يجدد وأن الهيئة مانحة الامتياز على وشك الاستيلاء مجانا على مهمات المشروع ومنشأته طبقا لنصوص العقد .

٦ - كثيرا ما تتولي شركات الامتياز مشروعات ضخمة لها أثرها في حياة البلاد الأمر الذي يسبغ عليها قوة اقتصادية او سياسية لا يستهان بها وقد تسئ استعمالها مما يلحق أضرار بالغة بالبلاد .

ومن أمثلة ذلك ما حدث أثناء تولى الشركة العالمية لقناة السويس إدارة القناة قبل تأميمها .

ثانيا : مشروعات الاستغلال المباشر (الريجى) :

قد تعهد الدولة بإدارة المرفق الاقتصادى إلى إحدى الهيئات الإدارية أو المصالح الحكومية فالجهة الإدارية هي التي تتولي إدارة المرفق عن طريق موظفيها وتحت مسئوليتها وبواسطة أموالها ، فتتحمل مخاطرة مقابل الحصول على ما يدره من ايراد .

وفي ظل هذا النظام لا يتمتع المرفق بأية شخصية معنوية مستقلة لأنه يعتبر جزءا من الشخص المعنوى العام . وإن كل ما قد يحدث أحيانا منح المرفق قدرا من لاستقلال المالي والإدارى .

وتتجه غالبية الدول إلى طريق الاستغلال المباشر بالنسبة للمشروعات التي تتولى إدارة المرافق العامة أو القيام باشباع حاجات ضرورية مشتركة لكافة الناس مثال ذلك توزيع المياه والكهرباء والغاز والمشروعات التي لا تتفق بطبيعتها مع نظام الملكية الخاصة ، ولا يجوز أن تدار إلا بإدارة حكومية مباشرة لأنها تتضمن ممارسة حق من حقوق السيادة . مثال ذلك مشروعات سك النقود ومصانع الأسلحة والذخيرة والمشروعات التي تريد الدولة أن تضمن لمواطنيها حصولهم على بعض السلع أو الخدمات بأثمان منخفضة نظرا لأهميتها الأجتماعية ، مثال ذلك مشروعات السكك الحديدية .

ويؤخذ على هذا النظام أن إدارة المشروعات تتدهور نتيجة عدم ملاءمة تطبيق النظم المالية والاجراءات الحكومية عليها ، ولأن القائمين

على إدارة هذه المشروعات من الموظفين العموميين الذين يحصلون على مرتبات ثابتة وليست لديهم حوافز على إنجاح هذه المشروعات .

ونتيجة لهذه الانتقادات ، حاولت بعض الدول تلافى هذه العيوب ، أما عن طريق اتباع نظام مشاطرة الاستغلال ، ومقتضاه أن السلطة تقوم بوظيفة المنظم فتقدم رأس المال وتستولى على الأرباح وتتحمل الخسائر ، على أن يعهد بإدارة المشروع إلى مدير ، لا يعتبر موظفا وقد يكون فردا أو شركة تقوم بالاستغلال المباشر نظير أجر أو جزء من الارباح يحسب على أساس الارباح او الوفورات التي يحققه أو التحسينات الفنية ، وأما بمنح المشروعات العامة المستغلة استغلالا مباشرا الشخصية المعنوية فتكون لها ميزانياتها الخاصة المنفصلة عن ميزانية الدولة ، وتكون لها اجراءاتها ونظمها المالية المستقلة عنها .

ثالثا : شركات الاقتصاد المختلط :

قد تأخذ المشروعات العامة شكل شركة مساهمة تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد في تكوين رأس مالها وفي تكوين مجلس إدارتها .

وتحرص الدولة غالبا على أن تساهم في هذه المشروعات بأكثر من ٥٠٪ من رأس المال حتى يتكون لها الغالبية في مجلس الإدارة . على أنه لا يوجد ما يمنع من أن تحتفظ الدولة لنفسها بنسبة معينة في مجلس الادارة وتعيين رئيس مجلس الادارة ولو لم تكن مالكه لأكثرية الأسهم .

وتتميز شركات الاقتصاد المختلط بعدة مميزات أهمها :

١ - تعفى السلطة العامة من تقديم كل المال اللازم للمشروع ومن تحمل مخاطره .

٢ - تخضع هذه الشركات للقانون التجارى ولا تطبق قواعد القانون العام فى علاقاتها مع موظفيها ولا مع عملائها ٠

٣ - تطبيق هذه الشركات من الناحية المالية قواعد أكثر تبسيطا من قواعد الميزانية والمحاسبة العامة ٠

٤ - يتعاون موظفوا الحكومة وممثلوا الشركات الرأسمالية في الادارة مع ملاحظة أن موظفي الحكومة تكون لهم في الغالب والسيطرة في مجلس الإدارة ٠

على ان هذه المزايا نسبية فتحققها يفترض تمام التوازن بين نفوذ الحكومة ونفوذ المساهمين الآخرين في الشركة ، وقد لا يتحقق هذا التوازن مثلا ٠ فإذا تغلب نفوذ الحكومة فإن شركة الاقتصاد المختلط قد لا تفترق عن الاستغلال المباشر من حيث إمكان توافر عيوب الربح فيها ، وإذا تغلب نفوذ غير الحكومة على المساهمين ، فقد ينتهى ذلك إلى استغلال هؤلاء وجود الحكومة معهم في المشروع لمصلحتهم الخاصة ٠ ومن جهة أخرى لا تتمكن الشركة المختلطة من البقاء إلا إذا قدمت الحكومة لها الاعانات أو ضمنت لباقى المساهمين حدا أدني من الأرباح وحينئذ يكون من الأفضل أن تتولي الحكومة المشروع بنفسها بدلا من اشتراك غيرها معها ٠

رابعا : المؤسسات العامة :

وتنشأ المؤسسة بقرار من رئيس الوزراء وتكون لها الشخصية الاعتبارية ويحدد القرار الصادر بانشائها اسمها ومركزها ، والغرض الذى انشئت من أجله والأموال التي تدخل في ذمتها المالية ، والوزير المشرف عليها ، وما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق

الغرض الذي أنشئت من أجله ، وتقوم المؤسسة في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومى .

وتختص المؤسسة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأفراد بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية .

خامسا : الهيئات العامة :

يجوز بقرار من رئيس الوزراء أنشاء هيئة عامة لادارة مرفق عام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

ومن أمثلة الهيئات العامة في مصر هيئة قناة السويس ،وهيئة النقل العام والهيئة العام لشئون سكك حديد مصر ، والهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

وقد أدي قيام الهيئات العامة بنشاط اقتصادي بالاشتراك مع المؤسسات العامة إلى صعوبة تحديد معيار التمييز بينهما ، ونرى ادماج النوعين تحت تسمية موحدة وازالة التفرقة الشكلية بينهما .

سادساً : هيئات القطاع العام (١) :

وتعرف هيئة القطاع العام بأنها عبارة عن شخص اعتبارى يشارك في تنمية الاقتصاد القومى من خلال اشرافه على عدد من الشركات التى في قطاع اقتصادى معين وهى بمثابة جهاز للوزير المختص من أجل متابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في هذا القطاع ، وتتمتع هيئة القطاع العام بذمه مالية مستقلة عن ذمة الدولة .

ويصدر بانشائها قرار من رئيس الجمهورية يحدد اسمها ومركز ادارتها الرئيسى والغرض من انشائها ومجموعة الشركات التي تشرف عليها وما يثبت لها من امتيازات السلطة العامة لتحقيق هذا الغرض ٠

وتشارك هيئة القطاع العام في تحقيق تنمية الاقتصاد القومى ، وتنهض بذلك من خلال الإشراف على عدد من الشركات ذات النشاط المتماثل ، فهى تمثل الدولة المالكة لشركات القطاع العام ، وتشرف على الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة فى الشركات والتأكد من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة ، وتسعى للوصول إلى الحد الأقصى من التكامل الأفقى والرأسى بين هذه الشركات التى تخضع لإشرافها والتنسيق بينها وبين هيئات القطاع العام الاخرى في الأمور ذات الاهتمام المشترك ، كما تتولى هيئة القطاع العا م معالجة الاختناقات الانتاجية والتمويلية٠

ولهيئة القطاع العام أن تؤسس بمفردها أو بالاشتراك مع أشخاص عامة أو خاصة أخرى شركات للقطاع العام ٠

---

(١) راجع د٠ على سيد قاسم ، دروس في قانون الأعمال ، التنظيم القانونى للمشروع الجماعى ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٣٠٨ وما بعدها ٠

سابعا : شركات القطاع العام :

وتعرف شركات القطاع العام بأنها وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقا لأهداف الوطن في بناء المجتمع .

ويشمل المشروع الاقتصادى كل نشاط صناعيى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى .

وتعتبر شركة قطاع عام كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم مع غيره من الأشخاص العامة ، وكل شركة يساهم فيه شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزء من رأسمالها وذلك إذا صدر قرار باعتبارها شركة قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومى ذلك ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعا شكل الشركات المساهمة ويكون لكل شركة شخصية اعتبارية .

ثامناً : شركات قطاع الأعمال العام :

صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون نشركات قطاع الأعمال العام ونصت المادة الثانية من قانون الإصدار على أن تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أى إجراء آخر .

وتنتقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب هيئات القطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق بما فيها حق الإنتفاع والإيجار ، كما تتحمل جميع إلتزاماتها وتسأل مسئولية كاملة عنها .

ويصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير قطاع الأعمال العام ، ويكون رأسمالها مملوكاً بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ٠

وتعتبر شركة تابعة في تطبيق أحكام القانون ، الشركة التى يكون لإحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها على الأقل ، فإذا اشترك في هذه النسبة أكبر من شركة من الشركات القابضة أوالأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتحديد الشركة القابضة التى تتبعها هذه الشركة ، وتتخذ الشركات القابضة والتابعة شكل شركة المساهمة ٠

الباب الرابع
تنظيم المشروعات ([1])

تناولنا في دراستنا السابقة شكل المشروعات ، وأوضحنا أن مهمة صاحب المشروع أو المنظم هي التأليف بين عناصر الانتاج المختلفة ، وهو يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن مقابل تحمله المخاطر الناجمة عن قيامه بمشروعه الانتاجى .

وأول مشكلة تقابل النظام عند إقامته لمشروع انتاجى هو تحديد حجم المشروع ثم تقابله بعد ذلك مشكلة أخري هيى كيفية استخدام عناصر الانتاج المختلفة من طبيعة وعمل ورأس المال على لوجه الأكمال وبالنسب التى تضمن له تحقيق أقصى ربح ممكن . ومن الطبيعى أي نظام يختار النسبة او الطريقة التى تضمن له خفض نفقات الانتاج إلى أقل حد ممكن وبالتالى زيادة الارباح الى اكبر حد ممكن .

والمنظم قد يعمد إلى زيادة الانتاج عن طريق زيادة عناصر الانتاج جميعها في وقت واحد وبنسب واحدة أو بنسب مختلفة فيزداد حجم المشروع ويتحقق مزايا الانتاج الكبير وأما أن المنظم يزيد بعض عناصر الانتاج مع بقاء عناصر الانتاج الأخرى ثابتة فقد يزيد من عنصر العمل مع بقاء الأرض ثابتة وقد يزيد من عنصر الأرض مع بقاء العمل ثابتا وقد يزيد العمل مع بقاء عنصرى الأرض ورأس المال ثابتين ، وهكذا وفي هذه الحالات يظهر قانون تناقص الغلة بعد حد معين .

---

(١) مؤلف هذا الباب د. زكريا محمد بيومى .

ونتناول أولا تناقص الغلة ثم حجم المشروع فى فصل واحد وتركيز المشروعات في فصل ثانى ، والتوطن في فصل ثالث ، واتفاقات المنتجين في فصل رابع ٠

الفصل الأول
قوانين الغلة وحجم المشروع

المبحث الأول: قانون تناقص الغلة :

يقرر هذا القانون أنه إذا فرضنا أنه في ظل فن انتاجى معين أضيفت وحدات مماثلة من أحد عناصر الانتاج الموظفة في عملية انتاجية ما إلى كمية ثابتة من عناصر الانتاج الأخرى المشتركة فيها ، فإن مقدار الزيادة في الناتج الكلي الناجمة من اضافة وحدات مماثلة من عنصر الانتاج المتغير تتزايد أولا بنسبة أكبر من نسبة زيادة الوحدات المتغيرة ثم تأخذ بعد حد معين في التناقص ٠

فإذا فرضنا مثلا أن هناك قطعة أرض مساحتها ثابتة وضع بها عدد معين من وحدات رأس المال المتمثل في الالات اللازمة لزراعتها مع كمية معينه ثابتة من السماء وبدأنا بزرعتها بتشغيل عامل واحد ثم٠٠٠ فأن هذه الأرض تعطينا كمية من المحصول الزراعى ٠

فإذا لجأنا إلى زيادة عدد العمال مع بقاء الأرض ورأس المال ثابتا فإن الناتج الكلى للمحصول الزراعى سيزداد في بادئ الأمر بنسبة أكبر من نسبة زيادة وحدات العمل ولكن بعد حد معين سيزيد الناتج الكلى للمحصول الزراعى بنسبة أقل أي أن متوسط الغلة والانتاج لوحدة العمل

تبدأ في التناقص وسبب ذلك أن زيادة وحدات العمل مع ثبات مساحة الأرض ورأس المال لا يمكن أن يؤدى الى زيادة الغلة أو الناتج بصفة مستمرة وإلا لكان من السهل الحصول على كل ما يحتاجه سكان العالم من حاصلات زراعية عن طريق استخدام مساحة صغيرة من الأرض وبها وحدات ثابتة من رأس المال وأضافة وحدات متتابعة من العمل .

و العمود الثالث يبين الناتج الكلى من المحصول الزراعى ، وهو يدل على أن اجمالى ناتج الأرض زاد باطراد مع زيادة عدد المشتغلين عليها .فمثلا إذا تضاف خمسة عمال لزراعة الأرض نجد انهم ينتجون معا ١٣٠ أردبا ، وإذا تضافرستةعمال نجد أنهم ينتجون معا ١٥٢ أردبا .

جدول يوضح قانون تناقص الغلة ومراحله

العمود (١)	العمود (٢)	العمود (٣)	العمود (٤)	العمود (٥)
العامل الثابت مساحة الأرض بالفدان	العامل المتغير عدد العمال	الناتج الكلى بالأردب	الناتج الحدى بالأردب	الناتج المتوسط بالأردب
٤٠	صفر	صفر	صفر المرحلة الاولى	صفر المرحلة الأولى
٤٠	١	٢٠	٢٠تزايد الناتج الحدي	٢٠ تزايد الناتج المتوسط
٤٠	٢	٤٤	٢٤" " " "	٢٢" " " "
٤٠	٣	٧٤	٣٠" " " "	٢٤ ٢/٣ " " " " "
٤٠	٤	١٠٤	٣٠ المرحلة الثانية	٢٦" " "
			(ثبات الناتج الحدي)	المرحلة الثانية
٤٠	٥	١٣٠	٢٦	٢٦ (ثبات الناتج المتوسط)
٤٠	٦	١٥٢	٢٢ المرحلة الثالثة	٢٥ ١/٣ المرحلة الثالث
٤٠	٧	١٧٢	٢٠ تناقص الناتج الحدى	٢٤,٥ تناقص الناتج المتوسط
٤٠	٨	١٨٨	١٦ تناقص الناتج الحدي	٢٣,٥ تناقص الناتج المتوسط
٤٠	٩	٢٠٠	١٢" " "	٢٢,٢ تناقص الناتج المتوسط
٤٠	١٠	٢١٠	١٠" " " "	٢١" " " "

جدول رقم (٥)

فى الجدول يبين العمود الأول مساحة الأرض بالافدنة وهي مثالنا هـذا ثابتـة وقدرهـا ٤٠فدانـا • العمـود الثانى يشير الى زيادة مضطردة في عدد العمال الذين يشتغلون علىهذه القطعة من الأرض ، وهـذه الزيـادة تمثل تغيرا في نسبة عنصر الارض الى عنصر العمل (٢:١) وهكذا حتى تصبح النهايـة (١:١) بينمـا يكـون عدد العمال الذين يشتغلون في هذه القطعة الثابتة من الأرض عشرة •

والعمود الرابع يمثل الناتج الحـدي ويقصـد بـه مقـدار الزيـادة فـى المحصول اى فى الناتج الكلى له نتيجة لإضافة وحدة جديدة من العمال ، فالناتج الحدي للعامل الثانى هو الفرق بـين مـا ينتجـه عـامل بمفـرده (١٠ أردب) وبين ما ينتجه عاملان (٤٤ أردب) أي ٢٤ أردبا .

والناتج الحدي لتسعه عمال مثلا هو عبارة عن الفـرق بـين النـاتج الكلي لثمانيـة عمـال (١٨٨) والنـاتج الكلـى لتسـعة عمـال ٢٠٠ أي أن الناتج الحدي ١٢ ، هذا وقد تبين لنا أن الناتج الحدي يمر بثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى : من العامل الأول الى العامل الثالث وفيهـا يـزداد النـاتج الحدي فالناتج الحدي للعامل الثاني أكبر من الناتج الحدي للعامل الأول ، والناتج الحدي للعامل الثالث أكبر منه بالنسبة للعامل الثاني .

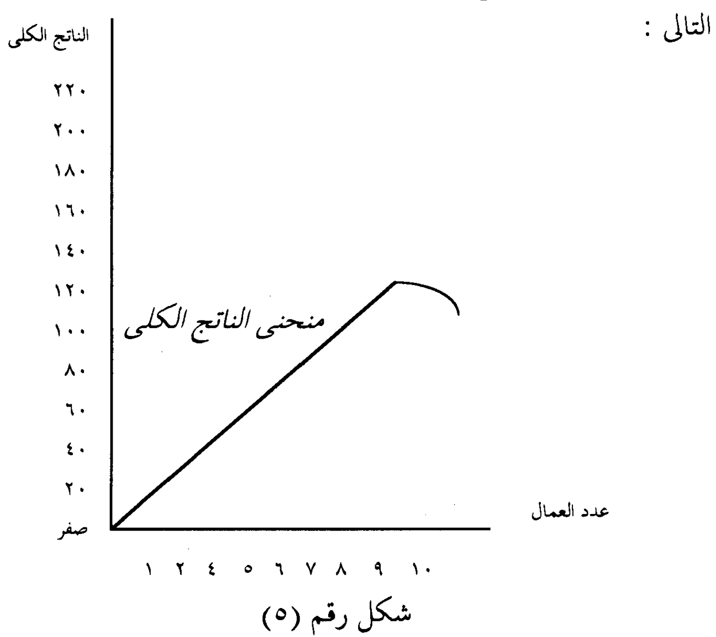
والمرحلة الثانية : وهي التي تتلو الأولي فيها ثبات الناتج الحـدي وهـي في مثالنا تتحقق عند الانتقال من العـامل الثـالث إلى العـامل الرابـع فنجـد أن الناتج الحدي للعامل الرابع يعادل تماما الناتج الحدي للعامل الثالث .

والمرحلة الثالثة , وهي التى يبدأ فيها الناتج الحدى في التناقص ،فنجـد أن العامل الخامس أضاف الى الناتج الكلى أقل مـن العـامل الرابـع ، والعـامل السـادس أضـاف إلى النـاتج الكلـي أقـل مـن الخـامس والسـابع أقـل مـن السادس والثامن أقل من السابع ... وهكذا .

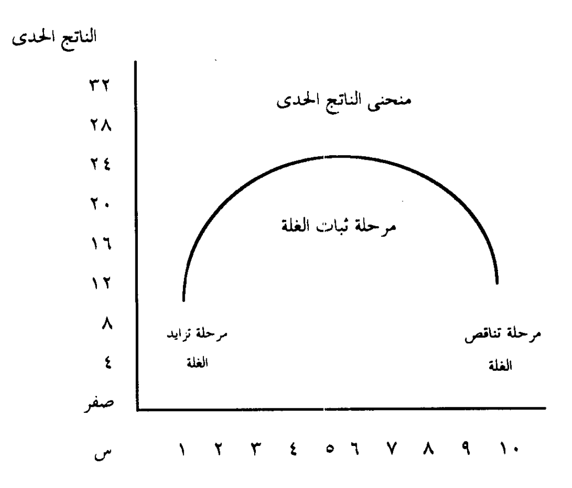
أما العمود الخامس فهو يتناول الناتج المتوسط . ويقيد به حـاصل قسمة الناتج الكلي على عدد العمال. ففي مثالنا إذا انتج عاملان معا ٤٤ أردبا يكون الناتج المتوسـط هـو ٢٢ أردب أي $\frac{\text{٤٤ أردب}}{\text{٢ عمال}}$ ، ويمـر النـاتج المتوسط أيضا بمراحل ثلاث .

فهو يبدأ في التزايد من العامل الأول إلى العامل الرابع ثم يثبت عند العامل الخامس ، ثم يبدأ في التناقص ابتداء من العامل السادس . ويلاحظ أن مرحلة تناقص الناتج الحدى تبدأ قبل مرحلة تناقص الغلة المتوسطة .

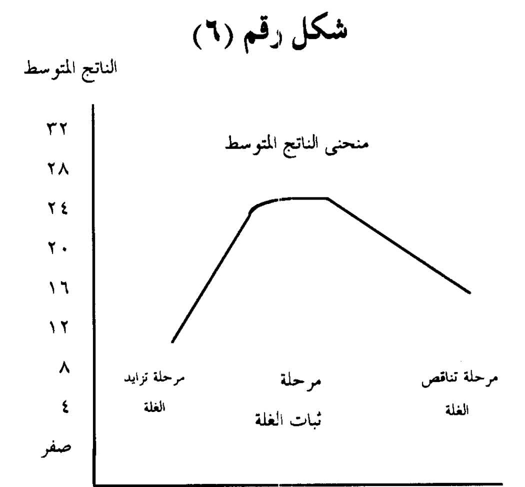
يمكننا أن نوضح الأرقام الواردة في الجدول السابق بالرسم البيـانى التالى :



شكل رقم (٥)



شكل رقم (٦)



شكل رقم (٧)

افترضنا في الجدول السابق أن مساحة الأرض ثابتة وكذلك رأس المال وأن العنصر المتغير هوعنصر العمل . ويتحقق قانون تناقص الغلة أيضا إذا افترضنا أن العكس قد وقع بأن زادت مساحة الأرض بينما بقى عدد العمال ثابتا حيث أنه قد زادت مساحةالأرض عن حد معين فإنه يصعب على هذا العدد الثابت من العمال استغلالها على الوجه الأكمل ويقل بذلك متوسط ما يستطيع كل منهم انتاجه . وتقع النتيجة عينها إذا أدخلنا في اعتبارنا عنصر رأس المال بأن بقيت مساحة الأرض ثابتة وتغير عنصر رأس المال وحده أو تغيرت معه عنصر العمال . فإن زيادة كمية رأس المال المستخدمة في الانتاج لا يمكن أن يترتب عليها بعد حد معين زيادة مناسبة في كمية المنتجات .

وبالجمله تتناقص الغلة في كل الأحوال التى يبقى فيها عناصر الانتاج ثابتة بينما تتغير العناصر الأخرى ، وذلك مهما كان نوع العناصر الثابتة أو المتغييرة ،وسواء كان الانتاج صناعيا أو زراعيا ، بل أن هذه الظاهرة تتحقق أيضا حتى إذا أفترضنا زيادة العناصر جميعا ، إذا تمت الزيادة فيها بنسب متفاوتة ، وذلك بأن سهلت زيادة باقي العناصر ، بينما صعبت زيادة العناصر الأخرى .

ويشترط لانطباق قانون تناقص الغلة ألا يحدث تحسن فنى في طرق الانتاج ، بمعنى أن الطرق والأسباب الفنية في الانتاج لا تتغير عند اضافة وحدات العنصر المتغير لأنه لوطرأ تحسين فنى في هذه الطرق لأدي ذلك إلى اعاقة فعل القانون أو تأخير النتائج التى تترتب عليها .

وتجدر الاشارة الىأن قانون تناقص الغلى قانون عام ينطبق على جميع فروع الانتاج فهو كما ينطبق على الزراعة ينطبق على جميع الصناعات سواء أكانت صناعات استخراجية كالصيد أو صناعات تحويلية أو استغلالات تجارية بما في ذلك النقل . غير أن أثر هذا القانون أكثر وضوحا في الزراعة ، ويرجع السبب في ذلك أن مساحة الأراضى الزراعية محدودة ، صحيح أن الانسان يستطيع اصلاح مساحات من الأراضى البور ويستطيع زيادة انتاجية الأرض عن طريق استخدام الطرق الفنية الحديثة ، إلا أن إمكانياته في هذا الصدد مازالت في نطاق محدود .

قانون الغلة المتزايدة :

يقرر هذا القانون أن زيادة عناصر الانتاج المستخدمة في مشروع ما بنسبة معينة قد تؤدى إلى زيادة انتاج هذا المشروع بنسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الانتاج ومن ثم فإن نفقة الانتاج تنقسم على عدد متزايد من الوحدات فيقل تدريجيا نصيب كل وحدة منها فى النفقة ، أي أن متوسط نفقة الوحدة المنتجة تتناقص فمثلا إذا كان انتاج ١٠٠٠٠ وحدة من سلعة ما يحتاج إلىتشغيل ٥٠ عامل ورأس مال قدره ٢٥٠٠ دينار ، فإن زيادة رأس المال إلى ٥٠٠٠ دينار وعدد العمال الى ١٠٠ عامل يؤدى الى زيادة انتاج ألى اكثر من وحدة وليكن مثلا ٣٠٠٠٠ وحدة ومن ثم فإن متوسط نفقة وحدة الانتاج تقل عما كانت قبل زيادة عناصر الانتاج .

ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة جميع عناصر الانتاج معناه زيادة حجم المشروع ، وكلما كبر حجم المشروع كلما أمكن الاستفادج من تقسيم العمل الى اقصى حد ممكن ، وبالتالى إلى تحقيق وفرات الانتاج الكبير .

وقانون تزايد الغلة قانون عام ينطبق على جميع فروع الانتاج ، فهـو ليس قاصراً على صناعة معينة ،بل يشمل الصناعات في مجموعها ، وهـو يسرى أيضا على الزراعة ، وأن كان أثـره أكثر ظهـورا في الصناعة لأن الانتاج الصناعى يمكن زيادته بسهولة أكبر من الزراعة .

المبحث الثانى
حجم المشروع

إذا نظرنا الى حجم المشروعات ، وجدنا منها ما يعد كبيرا ، ومنها ما يعد متوسطا ومنها ما يعتبر صغير الحجم .

الاعتبارات التي تزيد حجم المشروع :

الاعتبارات التى تجعل مشمروعا ما يتخذ حدجما معنيا دونغيره يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - الاعتبارات التكنولوجية :

تختلف طرق وسائل الانتاج من فرع لآخر من فروع الانتاج ممايؤثر على حجم المشروع ، فمثلا مصانع تكرير البترول تحتاج إلى بالات ضخمه ومصانع الحديد والصلب تحتاج إلى أفران ضخمة أيضا ، لذلك يجب أن يكون حجم المشروع في مثل هذه الصناعات كبيرا حتى يمكن توزيع النفقات الثابتة للمشروع لأن النفقات التي لا تختلف باختلاف الكمية مثل ايجار المبانى وثمن الآلات توزع على عدد كبيرمن الوحدات ومن سيكون نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجية قليل وبالتال تنخفض نفقة كل وحدة في مجموعها .

٢ - الاعتبارات الإدارية :

تحتاج المشروعات الكبيرة الى استخدام كفاءات على درجة كبيرة من الخبرة حتي يمكن إدارة المشروع على اسس علمية سليمة . وهذه الكفاءات تتوافر خاصة في الدول النامية مما يؤثر بالتالى علىحجم المشروع.

٣ - الاعتبارات المالية :

قد تحول الاعتبــارات الماليـة دون إقامـة مشـروعات كبـيرة حيـث تحتـاج هـذه المشـروعات الى رؤوس أمـوال ضخمـة لا يسـتطيع صــاحب المشروع الحصول عليها بسهولة ٠

٤ - الاعتبارات السوقية :

يضع المنظم في اعتباره عند تحديد حجم المشــروع الطلـب المتوقـع على السلعة التي يريد انتاجهـا ٠ فكلمـا كـان هـذا الطلـب كبـيرا ، أدي ذلك إلى أن يكون حجم المشروع كبيرا ، والعكس صحيح ٠

التفرقة بين المشروعات الكبيرةوالمشروعات الصغيرة "

إختلـف الاقتصـاديون في كيفيـة التفرقـة بـين المشـروعات الكبـيرة والمشروعات الصغيرة

وقد حاول البعض ([1])أن يبين أوجة التفرقة في كـل مـن الصناعـة والزراعة ففي الصناعة ذكروا أن التفرقة بين المشروعات الكبـيرة والصغـيرة تقوم على أساس حجم المشروع ، وبعبارة أخرى على أساس عدد العمال والآلات التى يستخدمها ، مع مراعــاة أن هـذه التفرقـة تتوقـف علىنـوع الصناعة ، فمطبعة يعمل فيها مائة عامل تعتبر كبيرة بينما مصنع للسيارات يعد صغيرا إذا اشتغل في نفس العدد من العمال ٠ ومن ثم يمكـن التوصـل الى التفرقة بين الانتاج الكبـير والانتـاج الصغـير بمقارنـة المشـروعات التـى تعمل

---

(١) د٠ عبد الحكيم الرفاعى ،د٠ عبد المنعم الطناملى ٠

فى فرع واحد من فروع الانتاج ، أما في الزراعة فيفرقـون بـين المشـروع الكبير والمشروع الصغـير علـى أسـاس عـدة عوامـل هـي مسـاحة الأرض وخصوبتها ونوع النبات وطرق الزراعة ·

كمـا حـاول آخـرون إقامـة التفرقـة بـين المشـروعات الكبـيرة والمشروعات الصغيرة على أساس الفصل بين الاعمال التنفيذيـة والاعمـال الإدارية وعلى أساس السوق ، فالمشروع الذي يقوم علـى أسـاس الفصـل بين هذين النوعين والـذي ينتـج للسـوق الدوليـة أو المحليـة يعتـبر كبـيرا ، والمشروع الـذي لا يقـوم علـى هـذا الفصـل وينتـج للسـوق المحليـة يعتـبر صغيرا، غير أن هذا الرأي منتقد من ناحية السوق ، فقـد ينتـج المشـروع للسوق المحليـة مثـلا ومـع ذلـك يكـون انتاجـة كبـيرا ومثالـه المشـروعات المشتغلة بانتاج السفن الحربية والواقع أن اقامة التفرقة مسألة نسبية تختلـف من مكان الى اخر وإن كان الاخصائيون يقيمـون حجـم المشـروع بعـدد العمال والقوة المحركة التي يستخدمها المشروع وقيمه ما ينتجه ·

مزايا الانتاج الكبير :

عرفنا معنى الانتاج الكبير عـن طريـق التمييـز بـين الانتـاج الكبـير والانتاج الصغير · ونوضح هنا مزايا الانتاج الكبير ·

وقد قسم مارشال المزايا الناتجة عن الانتاج الكبير الى نوعين :

أولا : الوفورات الخارجية :

يمكن تعريفها بأنها الوفورات التى تتحقق نتيجة تركيز المشروعات الصناعية من النوع الواحد فى منطقة معينة · وبمعنى آخر هى الوفـورات التـى لا تتوقـف علـى ظـروف داخليـة خاصـة بالمشـروع ولكـن ظـروف خارجة عن سيطرته ·

ويمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلى :

١ - تركز المشروعات الصناعية في منطقة معينة يؤدي إلى توافر المنشآت التى تخدم هذه المشروعات في نفس المنطقة ، مثل البنوك المتخصصة وشركات النقل وشركات التأسيس وشركات التخزين ومكاتب المحاسبة والمراجعة ومكاتب المحامين ومكاتب المهندسين.

٢ - تركيز المشروعات الصناعية وتوطنها في مكان واحد يؤدي إلى صيروره هذا المكان مركزا صناعيا هاما يهيئ الظروف الملائمة لهذه المشروعات حيث تشيد المبانى وتعيد الطرق وتكثر وسائل المواصلات . فضلا عن أن كل مشروع يستفيد من مزايا التوطن عن طريق الحصول على أيدى عاملة رخيصة بسهولة والات ومواد أولية كما ينقل منتجاته بشروط مختلفة مما يرتب عليه توفير كل منها لجزء من نفقاتها .

٣ - قد يستفيد المشروع من نمو المشروعات الاخرى التى تشتغل بنفس الصناعة وبعض صناعات أخرى ،فمثلا لو أن مصنعا للنسيج "أ" كان يعتمد على الغزل الذي يمده به "ب" فإن المشروع "أ" يستفيد فائدة كبيره من زيادة الكفاية الانتاجية للمشروع "ب" حيث يستطيع أ ن يحصل منه على مادة خيوط الغزل وهي المادة الأولية بثمن رخيص ، ومن ثم يساعد نمو هذه المشروعات على تحقيق توفير في نفقاتها .

ثانيا : الوفورات الداخلية :

يقصد بالتوفير الداخلي تلك الوفورات التى تنشأ داخل المشروع وليست خارجة عن نطاقه ، وهذه المزايا ترجع إلى ظروف خاصة بكل مشروع على حدة ويمكن أن تظهر من عدة نواحي .

١ - من الناحية الفنية :

فالمشروع الكبير يستطيع أن يستخدم إحدى الآلات ذات الطاقة الانتاجية الهائلة مما يساعد على تقسيم العمل الفنى واتباع التنظيم العلمى للعمل والاقتصاد فى المواد الأولية لاستفادته من الفضلات فيصنع منتجات ثانوية ، كذلك يستفيد المشروع الكبير من استطاعته ربط مراحل الانتاج بعضها ببعض بحيث يتم القيام بها فى بعض الصناعات في نفس المكان مما يوفر في نفقات النقل .

٢ - من الناحية التجارية :

يستطيع المشروع الكبير أن يشترى حاجاته من المواد الأولية اللازمة للانتاج بكميات كبيرة وفي الاوقات المناسبة مما يؤدى الى تخفيض نفقات شرائها وقد يستخدم في هذا الشأن خبراء فنيين متخصصين يحسنون اختيار الصنف بأقل سعر . ويحصل المشروع الكبير أيضا على تخفيضات في نقل منتجاته ، كما يستطيع أن ينظم عملية البيع بتحقيق وفورات لا تحقق للمشروع الصغيرة وذلك باستغنائه عن الوسطاء وقيامة بالبيع بنفسه فضلا عن أن كبر الكميات المباعة تحقق له وفرات في نفقات البيع ، كذلك يستطيع المشروع الكبير تحمل تكاليف الدعاية والاعلان في نطاق واسع مما يؤدى الى زيادة الانتاج .

٣ – من الناحية الإدارية :

يستطيع المشروع الكبير استخدام الكفاءات الإدارية ودفع مرتبات مجزية لهم ومن شأن استخدام هذه الكفاءات امكان تقسيم العمل بحيث يترك للمديرين الأكفاء البت في الأمور المتعلقة بسياسة المشروع وترك الأمور التفصيلية لموظفين متخصيصين ، مما يؤدى الى حسن تنظيم المشروع من الناحية الإدارية وبالتالى زيادة الانتاج .

٤ – من الناحية المالية :

يستطيع المشروع الكبير أن يحصل على رؤوس الأموال التى يحتاجها لاجال طويلة او قصيرة بفوائد أقل نسبيا من المشروع الصغير ، وقد يتم ذلك عن طريق اصدار أسهم أو سندات تطرح للاكتتاب أو عن طريق الاقتراض من البنوك بفائدة منخفضة وبشروط أفضل .

٥ – من ناحية اتقاء المخاطر :

يستطيع المشروع الكبير أن يحقق وفرا عن طريق اتقاء المخاطر ، فهو يتخذ عدته لمواجهة المخاطر ويعمل على تلافيها ، فيمكنه أن يعمل على انتاج أكثر من سلعة أو البيع في أكثر من سوق أو ينوع أساليب انتاجه .

٦ – من ناحية النفقات العامة :

يترتب على الانتاج الكبير نقص نفقات الانتاج العامة وخاصة نفقات الانتاج الثابتة كأجر المصنع وثمن الآلات والتأمين وما يترتب على ذلك من انخفاض انتاج كل وحدة من وحدات الانتاج . فالمشروع الكبير الذي ينتج عنه خمسة أضعاف مشروع لا يتحمل من العناصر الثابتة في النفقة خمسة أضعاف ما يتحمله المشروع الصغير .

وعلى أية حال فإن التفرقة بين الوفورات الخارجية والداخلية ليست إلا تفرقة نسبية فقد يصبح التوفير الخارجى داخليا والعكس بالعكس .

الحجم الأمثل للمشروع :

ذكرنا أن المشروعات الكبيرة تحقق وفورات كثيرة قد تكون وفورات داخلية أو خارجية ويترتب على تحقيق هذه الوفورات انخفاض متوسط نفقة الوحدة المنتجة ، غير أن هذه الوفورات قد تتعارض فيما بينها من حيث أثر كل منها في نفقة المشروع . فمثلا من الناحية الفنية فقد يحقق المشروع تخفيضا في نفقته ولكن قد يصطحب ذلك زيادة في نفقته من الناحية الإدارية نتيجة استحالة التوسع في هذه الناحية إلى ما لا نهاية إذ يصبح من العسير الاحتفاظ بكفاءة الجهاز الإدارى فضلا عن ظهور مساوئ تعدد اختصاصاته وتعقد الاجراءات وكان من شأن أي زيادة في حجمه أن يؤدى الى زيادة تكاليفه من هذه الجهة زيادة كبيرة .

وما يهم المشروع من ناحية النفقة ، هو أن يوفق بين الأوجه المختلفة بحيث يكون حجمه عند أقل نفقة متوسط ممكنه . أي تكون النفقة الكية مقسومة على عدد الوحدات التى ينتجها عند أقل حد ممكن. ويفسر هذا القول بأن نفقة انتاج المشروع تنقسم الى قسمين : نفقة ثابتة هى تلك التى لاتختلف باختلاف الكمية المنتجة مثل ايجار المبانى وثمن الالات . أما الثانية نفقة متغيرة وهى التى تتغير باختلاف الكميات المنتجة مثل المادة الأولية اللازمة للانتاج . والنفقة الكلية للسلعة ما هي إلا مجموع ما ينفق عليها من نفقة ثابتة ومتغيرة ، وكلما زادت الكمية المنتجة أي كلما كان الانتاج كبيرا أمكن تقسيم النفقة الثابتة على عدد كبير من الوحدات وكان نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة قليلا

وانخفضت بذلك نفقة انتاج كل وحدة في مجموعها وهي النفقة التي تعرف بالنفقة المتوسطة لكل وحدة من السلعة .

والخلاصة أنه كلما كبر حجم المشروع يأخذ كفاءته الانتاجية في الارتفاع (متمثلة في انخفاض متوسط نفقة الانتاج) الى ان يصل الى حد معين تؤدي بعدها زيادة الحجم الى انخفاض الكفاءة الانتاجية للمشروع (متمثلة في ارتفاع متوسط نفقة الانتاج) وعندما يصل المشروع الى الحجم الذي يحقق أقصى كفاءة ممكنة وهو الحجم الذي يستنفذ فيها مزايا الانتاج الكبير ، أي عندما يصل الى الحجم الذي يصبح فيه نصيب الوحدة المنتجة من نفقة الانتاج (أي متوسط نفقة الانتاج) أقل ما يمكن، يكون المشروع قد وصل الى ما يسمى بالحجم الأمثل للمشروع .

وهذا الحجم الأمثل للمشروع ليس واحدا بالنسبة لفروع الانتاج المختلفة فهو في بعضها كبير وفي البعض الاخر صغير أو متوسط ،وهنا يفسر بقاء المشروع الصغير والمتوسط الى جانب المشروع الكبير وهو ما يبين أن ظاهرة تركز المشروعات على اهميتها ليست ظاهرة عامة على جميع فروع الانتاج ، فمن الصناعات من يفضل فيه المشروع الصغير على الكبير مثل الصناعات التي تعتمد على المهارة اليدوية والتي يقل فيها نسبيا استعمال الآلات وتقسيم العمل والتنظيم العلمى للانتاج أو تلك التي لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة ، كذلك فإن درجة التركز ليست واحدة الىحد بعيد في الصناعات التحويلية التىتتناول المادة الأولية أو نصف المصنوعة بالتحويل وكذلك في صناعة النقل ، كذلك يتحقق التركز أيضا في تجارة الجملة والبنوك ، وظاهرة التركز قليله الوضوح في الزراعة حيث تعتمد بصفة اساسية علىالظروف الطبيعية المحيطة بالانتاج الزراعى .

الفصل الثانى
تركز المشروعات

معنى التركيز

تركيز المشروعات من أهم مظاهر تطور الانتاج الرأسمالى الحديث.

وتطلق كلمة تركز للدلالة على الميل نحو تجميع عدد من المشروعات المنشغلة بصناعة معينة في مشروع واحد أو مشروعات قليلة بدلا من تشتتها بين مشروعات كثيرة بحيث يزداد عدد المشروعات الكبيرة أويزداد حجم المشروعات الموجودة ، ومن ثم يزداد الانتاج الكبير ويقل الانتاج الصغير .

ويجب التنبه إلى اننا نقصد هنا المعنى السابق للتركز في الانتاج ولا يصح أن نخلط بينه وبينه التركز في الثروة ، إذ يقصد بالتركز في الثروة أن تصبح الملكية في يد عدد قليل من الأفراد ، ومن الممكن حصول تركز في الانتاج دون أن يصحبه تركز في الثروة . كما قد يقع العكس . فإذا افترضنا أن انتاج سلعة معينة في اقليم معين تقوم به شركتان يبلغ عدد المساهمين فيهما معا ألفي مساهم ثم حلت شركة مساهمة واحدة محل الشركتين . وبقى عدد المساهمة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم دون تغير فإن ذلك يعد تركزا في الانتاج لأن مشروعا واحد حل محل مشروعين ولكن ليس فيه تركز في الثروة . أما إذا افترضنا أن شخصا اشتري مزرعتين كان يستغل كل منهما مالكها ثم قسمها المشترى الى اربعين قطعة وأجر كل قطعة منها مستأجر فهنا تركز في الثروة دون أن يكون تركز في الانتاج . كذلك ليس ضروريا أن يتضمن التركز في الانتاج احتكار ، فقد يزداد حجم المشروعات ومع ذلك تبقى المنافسة

قائمة ، بل أن حدة المنافسة تـزداد كلمـا قـل عـدد المشـروعات المتنافسـة وازدادت قدرتها على الانتاج •

قياس درجة التركز :

من الصعب الوصـول الي بيانـات دقيقـة مبنيـة علـى الاحصـاءات المتعلقة بحجم المشروعات المختلفة وقدرتها في الانتاج ، لأن الاحصـاءات في هذا الخصوص لا تعطى البيانـات تقريبيـة ويرجـع ذلـك إلى أن تركـز المشروعات قد يكون خفيا بحيث يتعذر أن تدرك الاحصاءات أمـره كمـا أن التركيز امرة نسبى الى درجة كبيرة فتقسيم المشروعات الى مشـروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة لا يخلو من التحكم وهو علـى أيـة حـال تقسـيم نسبى يتوقـف علـى الظـروف • فالمشـروع الصنـاعى أو التجـارى الـذي يشتغل به مائة عامل مثلا قد يعد من قبيـل المشـروعات الصغـيرة إذا كـان يصنع الصلب ، بينما أنه يعد مشروعا كبـيرا إذا هـو زرع الأرض فاكهـة، وقد يعد صغيرا إذا هو خصص الأرض للرعى •

على أنه يمكن قياس درجة تركز المشروعات بالاعتماد علـى عـدة عوامل ،كـأن ينظـر الى مقـدار رأس المـال المسـتغل في كـل مشـروع ، او مقدار القوة المحركة التي يستخدمها ، أو عدد العمال المشتغلين فيه، فكلما كان رأس مال المشروع كبيرا كلما كان المشروع كبـيرا وكذلـك الشـأن بالنسبة لمقدار القوة المحركة وعدد العمال •

على أن البعض يرى ان أدق مقياس لحركة الـتركز هـو مقـدار مـا تنتجه المشروعات الكبيرة بالنسبة للانتاج الكلي للسلعة ،أي معرفة انتـاج كل مشروع بالنسـبة للانتـاج الكلـى ، فـإذا كـان هنـاك عـدد قليـل مـن

المشروعات ينتج نسبة مئوية كبيرة من الانتاج الكلي كنا بصدد حالة تركز وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة التركز.

بواعث التركز :

يمكن اجمال أهم بواعث التركز فيما يلي :

١ - **باعث قانوني** : قد يكون بواعث التركز قانونية ، كصدور قانون ينص على الزام المشروعات المشتغلة بانتاج معين بالاتحاد.

٢ - **باعث الكفاءة:** قد يتحقق التركز للافادة من مزايا الانتاج الكبير وسنري فيما بعد أن الانتاج الكبير يحقق الكثير من الوفورات الداخلية والخارجية .

٣ - **باعث شخصي** : قد يكون بواعث التركز تحقيق منافع شخصية لبعض الماليين من رجال المصارف أو غيرهم . فالماليون يدركون أن الجمهور يميل إلى الاعتقاد بأنه إذا اندمجت عدة مشروعات بعضها في بعض وتكون منها مشروع واحد كبير فإن أرباح هذه المشروعات تزداد حينئذ بسبب تمكنها من توفير نفقة الانتاج واستطاعتها غزو الأسواق واجتذاب العملاء . فينتهز الماليون هذا الاعتقاد السائد لدى الجمهور لدمج بعض المشروعات في البعض الآخر ، حتى إذا لم يكن ثمة أمل كبير في نجاح المشروع الموحد علىهذا النحو ، ثم أنهم يبالغون في تقدير أصول هذا المشروع الموحد بناء على ما يعتقد أن سيحققه من أرباح مرتفعه . وهذا ما يعرف بالتمويه . وحينئذ تشتد حمي المضاربة بين أفراد الجمهور على شراء أسهم هذا المشروع الموحد ، وخاصة إذا أقام الماليون من مؤسسى المشروع في أول تكوينه بتوزيع أرباح صورية كبيرة على المساهمين . وبذا يستطيع هؤلاء الماليون أن يبيعوا للجمهور أسهم المشروع بأثمان غالية . حتى إذا تخلصوا من تلك

الأسهم تماما عن طريق بيعها للجمهور ، تركوا المشروع وشأنه ، فينقطع توزيع الأرباح الصورية على المساهمين ، ثم يظهر فساد الأساس الذي بني عليه الاندماج فتهبط قيمة الأسهم وقد يهوى المشروع بعد ذلك الى الافلاس ، او يستطيع فى جهد أن يقاوم الأعاصير ، كذلك قد يكون تركز المشروعات راجعا الى رغبة صاحب المشروع في أن يكون له سلطان ونفوذا اقتصادى كبيران، فيعظم شأنه ويرتقى في الافاق اسمه .

٤ – **باعث الاحتكار** : قد يتحقق التركز أيضا تحت الرغبة في السيطرة على السوق بتحقق احتكار الشراء أو البيع للمشروعات المتركزه وقد يكون الغرض من وراء هذا الاحتكار هو أكبر ربح أو دفاع المشروع عن نفسه ضد احتكار مشروع آخر يتعامل معه حيث يمده بالمادة الأولية ، بل قد يكون الغاية من الاحتكار وضع حد للمنافسة القاتلة بين عدد قليل من المشروعات والمسماة بتنافس القلة وحيث أن هذه المشروعات تجنح الى الاتحاد أو يعمل واحد منها على السيطرة على المشروعات الباقة .

حدود التركز :

يرى كارل ماركس أن هناك قانونا يؤدىإلى اختفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتحل محلها مشروعات ضخمة تتقاسم الانتاج . والتركز في نظر الاشتراكيين ظاهرة عامة . ستؤدى الى القضاء على الطبقة الوسطي فتصبح الهيئة الاجتماعية مكونه من طبقتين : رأسماليون قليلو العدد ، يحتكرون الانتاج ، وعمال هم أكثريه الأمة ولكن الاحصاءات قد جدلت على أن الميل الى التركز ليس قانونا ، فلم تقض المشروعات الكبيرة على المشروعات الصغيرة أو المتوسطة في كل من

الصناعة والتجارة والزراعة . فبالرغم من الميل إلى نقص عدد المشروعات وزيادة متوسط قوي الانتاج في المشروعات الصناعية فإن الصناعة الصغيرة لم تختف لأن بعض الصناعات لا يلائمها الانتاج الكبير مثل السلع السريعة العطب والسلع التي تحتاج الى مهارة يدوية خاصة . وفي التجارة فإنه على الرغم من انتشار المتاجر الكبيرة فإن المتاجر الصغيرة والمتوسطة لم يقل عددها بل تزايد ، ويرجع ذلك الى عدم استعمال الالات كثيره في التجارة ، فمزايا الانتاج الكبير تبدو أقل وضوحا في التجارة منها في الصناعة ، كما أن التاجر الصغير يوجد بجوار المستهلك وتنشأ بينها علاقات شخصية مما يسمح للتاجر الصغير بالاستمرار ، وفي الزراعة ، تشجع الحكومات نشوء الملكية الصغيرة وحمايتها بتوزيع الأرض على المعدمين من الفلاحين باعتباره من عناصر الاستقرار السياسى والاجتماعى مما يؤدى الى اختفاء ظاهرة التركز .

على أية حال ، فإن التركز قد انتشر في السوق الرأسمالية وفي كل فروع الانتاج ولكن مداه من دولة لأخرى ومن فرع لآخر من فروع الانتاج ، ففي الولايات المتحدة اشتدت حركة التركز عنها في الدول الأخرى كفرنسا وألمانيا وانجلترا ، وقد بلغ التركز في هذه الدول أقصى درجاته في الصناعة والنقل والمشروعات المالية .

وخفت حدته في التجارة ولا سيما في تجارة التجزئة كما أن التركز في الزراعة كان قليلا نظرا لعدم انتشار المشروعات في الانتاج الزراعى ولتعذر الانتاج الكبير فى الزراعة ، بل أن التركز تختلف حدته من صناعة الى اخرى ففي الصناعات الثقيلة المشتغلة باستخراج المواد الأولية وباعداد المواد نصف المصنوعة يبلغ التركز أقصى حدوده لأن عيوب التوسع في الانتاج ، زيادة حجم المشروعات لا تظهر في هذه

الصناعات فى مرحلة متأخرة بعد أن يصير المشروع عملاقا من عمالقة الصناعة ، ولذا قامت في هذه الصناعات مشروعات محدودة العدد، تنتج نسبا عالية جدا ، لا من الانتاج المحلي فحسب ، بل من الانتاج العالمى كله .

وإذا أخذنا مثالا للصناعات البترولية نجد أن ثمان شركات في العالم كله فيما عدا الاتحاد السوفيتى تسيطر على هذه الصناعة ، ومن بين هذه الشركات الثمانية خمس شركات أمريكية وشركة انجليزية ، وشركة فرنسية وشركة هولندية انجليزية ، وهذه الشركات بترتيب ضخامتها هى : ستاندرد أويل أوف نيو جرسي (الولايات المتحدة الامريكية) رويال دتشي شل (انجلترا وهولندا) سركوني موبيل أويل (الولايات المتحدة) حقول البترول البريطانية (انجلترا) ، ستاندرد أويل أو أوف كليفورنيا (الولايات المتحدة) الشركة الفرنسية للبترول (فرنسا) . وهذه الشركات تعمل في العالم كله وفقا لتنسيق كامل فيما بينها وهى تستغل حقول البترول في العالم عن طريق شركات تابعة تساهم الشركات كلها أو بعضها في انشائها وتوجيه سياستها ، ففي العالم العربى مثلا تقوم باستخراج بترول العراق واستثمار بترول الموصل وشركة بترول البصرة وهاتان الشركتان أسهمهما موزعى بين شركة شل وتساندرد اويل أوف نيوجرسي وسكونى فاكوم والشركةالفرنسية للبترول ، وشركة ارامكو في السعودية هي من خلق الشركات الأمريكية الثلاث : ستاندر أويل أوف كليفورنيا وتكساس وسكوني فاكوم .

طرق تحقيق التركيز:

يتم التركز بالطرق الآتية :

١ - تكبير حجم المشروع :

أما بزيادة رأسماله أو عدد عماله ، وقد يزداد حجم المشروع بانشاء فروع تابعة له علي نحو ماتفعله كثير من البنوك والمحلات التجارية الكبري .

٢ - الاندماج :

ويتم ذلك عن طريق دمج بعض المشروعات في مشروع واحد أو عن طريق انحلال المشروعات الموجودة جميعها ثم انشاء مشروع جديد يحل محلها جمعيا ، وهنا اندماج قانوني كامل يتناول كافة العناصر المالية والتجارية للمشروع .

٣ - الاشتراك المالى :

وهنا لا يحدث اندماج بين المشروعات ، ولكن تقوم بينها علاقات وثيقة بأن يشترى مشروع كبير معظم أسهم بعض المشروعات الأخرى التي تظل محتفظة باستقلالها ولكنها تخضع للمشروع المشترى من الناحية الادارية .

٤ - اشتراك المصالح :

قد يرتبط المشروعات فيما بينها ، بغير الاشتراك المالى ، .بمصالح مشتركةبأن تؤجر بعض موارد استغلها لبعض أو أن تتفق على القيام .بمشترياتها بالجملة أو أن يكون بعض الأشخاص أعضاء في مجالس إدارة مشروعات مختلفة أو مدين لها في نفس الوقت .

اتجاه التركز :

يتخذ التركز أحد أو بعض الاتجاهات التالية :

١ - تركز المشروعات دون تكاملها :

فقد يتجه المشروع إلى زيادة حجمه أو الاندماج مع غيره ، مما يترتب عليه زيادة كمية الناتج من السلعة ،وهنا لا يغير المشروع من نوع نشاطه الذي كان يزاوله . ومثال ذلك قيام مصنع للصلب بزيادة حجمه وذلك عن طريق رأس ماله وعماله واستخدام الات أحدث وأكبر وطرائق انتاج أفضل ،أو الاندماج مع بعض المشروعات الأخرى المنتجة للصلب حتى يأمن منافستهم له ويستطيع السيطرة معهم على السوق .

٢ - تكامل المشروعات عموديا أو رأسيا :

في التكامل العمودى أو الرأسي يقوما المشروع الجانح للتركز باضافة عملية أو أكثر من عمليات الانتاج إلىالمرحلة التى يقوم بها ، وحركة التكامل تمتد إلى أعلا إذا ما قام المشروع بعمليات سابقة على العملية التي كان يقوم بها سلفا والتي كان يلجأ إلى مشروعات آخرى ، كمصنع لانتاج المطاط وانتاج الفحم وانتاج الحديد وقدتمتد حركة التكامل الرأسي الى أسفل أو صوب المستهلك بأن يقوم المشرع باتمام صنع سلعة كان يبيعها نصف مصنوعة ألى مشروع اخر ، أو أن يقوم بنقلها ثم بيعها الى المستهلكين .

ويحقق التكامل إلى اعلا توفير في نفقة الانتاج نظرا لأن المشروع لا يضطر إلى شراء المادة الأولية من غيره ، كما أنه يحرر المشروع من تحكم منتج المادة الأولية ويضمن له جودة صنعها وتمشيها مع رغبات المشروع وضمان الحصول عليها بانتظام وكما يخلص التكامل الى أسفل المشروع من تحكم المنتجين الذين يقومون بشراء سلعة ، يؤدى التكامل

العمودى بنوعيه الى انقاص النفقات العامة للمشروع ونظرا لاتساع نطاقة ، إذ أن التكامل يتضمن الانتاج الكبير .

٣ – تكامل المشروعات افقيا :

ويقصد به تنويع السلع الناتجه من المادة الأولية التي ينتجها بحيث يضيف منتجات جديدة من هذه المادة الى ما كان ينتجه من قبل . مثال ذلك أن يقوم مصنع للأسلحة الصغيرة بصناعة ماكينات الخياطة ، ودراجات وادوات منزلية الى جانب الاسلحة الصغيرة .

ويرمى التكامل الافقى الى تغطية الخسارة التيتقع إذا كسدت سلعة معينة من الربح الذي يحققه المشروع من انتاجية السلع الأخرى أو تحقيق احتكار للمشروع المتكامل كما في حالة شركة السكة الحديد التى تضيف اليها النقل بالسيارات حتى يكون احتكارها النقل أكبر أثرا ، والغرض منه تخفيف حدة المنافسة القائمة على المشروع من ضرر .

ويلاحظ أنه من الممكن أن يجمع المشروع الواحد بين التكامل العمودى والتكامل الافقى ، فقد لا تقتصر بعض المحلات التجارية على بيع نوع واحد من السلع بل تبيع أنواعا مختلفة ومتعددة وهذا التكامل أفقى ، ويصح أن تقوم في نفس الوقت بصنع هذه السلع في مصانعها الخاصة . وهذا تكامل عمودي .

٤ – تكامل المشروعات جغرافيا :

قد يأخذ المشروع بالتكامل الجغرافى فينشىء عدة منشآت له في مناطق متفرقة ومتباعدة ، ولكنها تخضع كلها لادارة واحدة ، أو يندمج

في مشروعات أخرى تقوم في هذه المناطق كأن ينشئ محل تجاري فروع متعددة تتبع إدارة عليا واحدة في المركز الرئيسي ٠ وقد أدي تقدم المواصلات ورخصها الى تركز المشروع فى نقطة مركزية من منطقة معينة، وتغذية المنطقة كلها بالسلعة التى ينتجها ٠ وإن كان لا ينتج عن ذلك أن الاتجاه دائما هو في انشاء مشروعات كبيرة تنحصر منشأتها في النقط المركزية من المناطق المختلفة ٠ فطريقة التكامل الجغرافى مقيدة تماما إذا كانت السلعة التى ينتجها المشروع خطرة النقل أو سريعة التلف أو كان المشروع يقوم بخدمة لا يتصور نقلها أو كانت السوق في المنطقة الأهلية محدودة ، ففي كل هذه الأحوال يمكن الاعتماد على المنشآت التي تنشأ في مناطق متباعدة أو الاندماج في مشروعات آخرى قائمة بها ٠

الفصل الثالث

التوطن

تناولنا في الفصل السابق ظاهرة تركز الانتاج ، ويجب عدم الخلط بينها وبين التوطن التي سنبحثها فيما يلى :

المقصود بالتوطن :

يقصد بالتوطن أن تتخصص دولة ما أو أقليم من أقاليم إحدى الدول في انتاج معين بحيث تتوافر عناصر الانتاج كلها أو بعضها ، حيث يمكن الانتاج بأقل نفقة . مثال ذلك توطن انتاج القطن المصرى ، وتوطن صناعة قصب السكر في مصر بالوجه القبلي ، وتوطن صناعة الاسمنت في منطقة حلوان وطره بمصر ، وتوطن المطاط في الملايو ، وتوطن صناعة السيارات في الولايات المتحدة الامريكية ، وصناعة الصلب في بتسبرج ، بالولايات المتحدة الأمريكية . كما نجد في فرنسا توطن صناعة الحرير بمدينة ليون والمنسوجات القطنية والصوفية بمدينة ليل .

أسباب التوطن :

ترجع اسباب التوطن الى عدة عوامل يمكن اجمالها فيما يلي :

١ – المواد الأولية :

تتوطن الصناعات في الأماكن القريبة من مصادر المادة الأولية إذ أن هذا القرب يؤدى الى الاقتصاد في نفقات نقل هذه المواد كما انه يحول دون تلف هذه المواد . ومثال ذلك توطن صناعات حفظ الأسماك وتجفيفها في الموانئ نظرا لصعوبة نقل الأسماك بسبب ما يلحقها من تلف سريع ، كما تقوم صناعة المعادن بالقرب من مناجم الحديد والفحم لتجنب نفقات النقل الباهظة .

٢ – **القوي المحركة :**

تتوطن الصناعات أيضا حيث يمكن الحصول بسهولة على القوي المحركة ، فتتوطن الصناعات في المناطق التي يكثر فيها الفحم وفى المناطق التي بها مساقط مياه تتولد منها الكهرباء أو يستخرج منها البترول .

ولا ينفى ذلك أن الصناعات قد تقوم بعيدا عن مواطن القوي المحركة وذلك إذا كان نقل تلك القوي مستطاعا بنفقة قليلة ،أو وقع تحسن فنى أدي إلى إمكان الاقتصاد في القوى المحركة التى تستلزمها بعض الصناعات .

٣ – **الظروف الجوية :**

قد تستدعى الظروف الجوية توطن الصناعة في منطقة معينة . فمثلا صناعة غزل القطن تتطلب جوا رطبا ، لذلك نجد مصانع الغزل والنسيج في لانكشر بانجلترا لرطوبة جوها ، وكذلك الحال في المحلة الكبرى.

٤ – **التربة :**

فهى تلعب دورا في توطن بعض الزراعات فالقمح مثلا يتطلب تربة عميقة خصبة .

٥ – **الايدي العاملة ورؤوس الأموال :**

تتوطن الصناعات أيضا في المناطق التي يمكن الحصول فيها على أيدى عاملة رخيصة والتي يسهل فيها الحصول على رؤوس الأموال .

ويلاحظ أنه إذا كانت سهولة الحصول على العمال ورؤوس الاموال أحيانا سببا من اسباب التوطن . فإنها قد تنقلب فتصبح في نفس

الوقت نتيجة للتوطن وإحدى دعاءمة ، فالمنطقة التى تتوطن بها بعض الصناعات الناجحة يهوي إليها العمال ورؤوس الأموال سعيا وراء الكسب • فيسهل بذلك على رجال الاعمال في تلك المنطقة الحصول على ما يلزمهم من عناصر الانتاج • كما قد يسهل عليهم بسبب ذلك أن يجدوا سوقا لمنتجاتهم في نفس المنطقة التى ينتجون فيها ، حيث يقبل علىتلك المنتجات عدد متزايد من العمال المشتغلين في تلك المنطقة •

٦ - النقل :

يلعب النقل دورا في توطن الصناعات ، فتتوطن مصانع الأخشاب علىضفاف الانهار حيث تنقل من الغابات بالقائها في المساقط المائية • كما تتوطن أيضا المشروعات التي تنتج سلعا كبيرة الحجم أو ثقيلة الوزن علىضفاف الانهار وشواطئ البحر إذ أن نفقة النقل النهرى والبحرى أقل من نفقة السكة الحديدة وعلى العكس تقوم المشروعات التي تنتج سلعا خفيفة وضئيلة الحكم بالقرب من محطات السكك الحديدية •

على أنه يلاحظ أن الصناعات تميل إلى التحول من مكان إلى أخر كلما طرأ تغير على وسائل النقل فزادت سرعتها وكفايتها ، فصناعة حفظ اللحوم وتعليبها كانت تقوم في مناطق تربية الماشية فلما زادت سرعة قطارات البضاعة وزودت بعربات البريد أنشئت الصناعة السالفة في أماكن أخري •

٧ - السوق :

تتوطن المشروعات عادة بجوار السوق حتي يمكن تصريف منتجاتها علىأنه يجب ملاحظة أن الظروف الطبيعية كالمناخ وقيام مساقط المياه قد تحتم التوطن في مكان بعيد عن السوق • غير أنه قد تتواطن

العوامل التى تحكم توازن المشروعات فيما بينها ، ويتعين على المنظم أن يوازن بينها بحيث يتخذ قراره بانشاء المشروع في المنطقة التى تحقق منفعة أكبر له .

٨ - عوامل تاريخية :

قد تتوطن المشروعات في منطقة ما بسبب تاريخى محدد ، فقد تنشأ في منطقة معينة لا يلبث النجاح الذي يصادفها أن يؤدى إلى احتراف كثير من أهالى المنطقة بحيث تصبح مختصة بها .

٩ - عوامل سياسية :

قد تتوطن المشروعات في منطقة ما نتيجة لاعتبارات سياسية كتوطن اللاجئين في منطقة معينة للعمل فيها .

مزايا التوطن :

للتوطن مزايا يمكن اجمالها فيما يلي :

١ - يؤدى التوطن الى هجرة العمال ذوي الخبرة الى هذه المنطقة الأمر الذي سيترتب عليه أن تستطيع تلك الصناعة اشباع حاجتها إلى العمال المهرة وبأجر يقل عن أجر المثل في المناطق الأخرى وتصريف منتجاتها في سوق محلية تساعد على شرائها هؤلاء العمال وتبدأ هذه السوق عندما يبدأ هؤلاء العمال بانفاق أجورهم . بل أن العمال فى المنطقه المتخصصه يكتسبون مهاره اكثر من الانتاج على نحو ما هو معروف من مهاره السويسرى فى صناعة الساعات التى توطنت بسويسرا منذ أمد بعيد .

٢ - يؤدى التوطن إلى أن تنقسم الصناعة في المنطقة التى تتوطن بها إلى عدة صناعات تمثل كل منها مرحلة معينة من مراحل انتاج

السلعة . فصناعة القطن التى تتوطن فى منطقة معينة تؤدى بدورها الى ظهور صناعات الحلج والغزل والنسيج والتلوين وغيرها . وفى هذا مايحقق للصناعة فوائد التخصص ، بل قد تنشأ فى تلك المنطقة ظهور صناعات أخرى من شأنها أن تمد الصناعة الرئيسية بما تحتاج إليه من مهمات أو تنتفع بفضلات تلك الصناعة .

٣ - يؤدى التوطن إلى اقامة كثير من المنشأت الحكومية والمالية والتجارية مما يقدم تسهيلات كثيرة لكل مشروع .

عيوب التوطن :

يؤخذ على التوطن مايلى :

١ - تتعرض المنطقة التى تتوطن فيها صناعة ما إلى الخطر إذا ما اصابت ازمة ما الصناعة فى تلك المنطقة ، فتنتشر البطالة بين العمال المشتغلين فيها ويعم الكساد فى كافة الحياة الاقتصادية ولكن يرد على ذلك أن الأزمة عندما تقع تشمل جميع فروع الانتاج ، فضلا عن أن بعض الحكومات تعمل على تنوع الصناعات بتلك المنطقة .

٢ - يخلق التوطن أزمة المساكن ويؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما يتضح فى المدن ومايؤدى إلى أسوأ النتائج الاجتماعية ، ويرد على ذلك أن التوطن مهد لقيام نقابات العمال لتتولى الدفاع عن مصالحهم مما يرفع مستواهم الاجتماعى .

الفصل الرابع

اتفاقات المنتجين

من أهم عناصر الأنتاج الصناعى فى العصر الحديث ، قيام الاتفاقات بين المشروعات الكبيرة أما اساس على اندماج هذه المشروعات أو قيام علاقات وثيقة فيما بينها .

أسباب عقد الاتفاقات :

يرجع عقد هذه الاتفاقات بين المشروعات الى الرغبة فى القضاء على المنافسة الحادة بينها. ذلك أن هذه المنافسة ، قد تدفع المشروعات الي الأفراط فى الانتاج لأنها تستخدم وسائل ميكانيكية ضخمة، ومن ثم تخفيض الاسعار نتيجة زيادة عرض السلع المنتجة عن الكمية المطلوبة. كذلك فانه فى ظل المنافسة الحرة يعمل المشروع على اجتذاب العملاء عن طريق تخفيض أثمانه الي أقل مستوى ممكن وبذا لا يستطيع الحصول على ربح كاف. ومتى وصلت المشروعات الي هذا الحد نجد من مصلحتها عقد اتفاقات فيما بينها لوضع حد للمنافسة بينها وبذلك يقل خطر الافراط فى الانتاج وانخفاض الأثمان. ويلاحظ أن عدد كبير من هذه الاتفاقات يتم ابرامه فى أوقات الازمات ذلك أن من مصلحة هذه المشروعات أن توجد رابطة بينها تستطيع معها فى حالة الأزمة أن تسيطر على السوق والتأثير فى الانتاج.

أشكال الاتفاقات :

تتخذ الاتفاقات بين المنتجين أشكالا متعددة، فقد تقتصر على مجرد تبادل المعلومات أو شراء بعض أسهم مشروع آخر على أن يكون عدد الأسهم كافيا لتمتع المشروع الأول بالكلمة العليا فى ادارة المشروع الثانى، وقد تتخذ شكل انشاء مكتب أو نقابة أو الالتجاء الي ما يسمى بالاحراج أو تكوين كارتل أو ترست .

ومن هذه الاتفاقات ما هو مؤقت فيزول بمجرد زوال الأسباب التى أدت الى قيامه، ومثاله الاحراج وهو اتفاق منتجى سلعة معينة أو الحائزين عليها، على حبسها مدة ما أو جمع الموجود منها فى السوق حتى ترتفع الأسعار بهذه العملية ويقتلون بذلك منافسيهم الذين يكونون قد باعوا لأجل. وتعود الأسعار بعد أنتهاء هذه المناورة للهبوط بعودة المنافسة ويجتهد القائمون بها فى تعريف السلعة شيئا فشيئا عند ارتفاع السعر فيحققون بذلك مغنما. وقد تكون هذه المناورة قاصرة على السوق الوطنى وقد تمتد باتفاق المنتجين فى دول آخرى الي السوق الدولى. ويحصل كثيراً أن يبالغ القائمون بهذه المناورة فتنقلب ضدهم ويكونون هم أول الضحايا. [1]

ومن هذه الاتفاقات ما هو دائم كالكارتل والترست. كما أن منها ما هو وطنى أى قاصر على حدود الدولة. ومنها ما هو دولى أى يتجاوز حدود الدولة الى دولة أخرى، وقد ساعد اتساع نطاق السوق وسهولة المواصلات على قيامها .

---

(1)- د . زكى عبد المتعال – الاقتصاد السياسى – ١٩٣٤ – ص ٣٦٧ وما بعدها .

وتقتصر دراستنا على الكارتل والترست باعتبارهما أهم صور اتفاق المنتجين.

١- الكارتل :

تعريف الكارتل :

الكارتل عبارة عن اتفاق بين عدة مشروعات فى فروع الانتاج يبقى لكل منهما شخصيته القانونية. والغرض من هذا الاتفاق هو احتكار السوق أو التقليل من المنافسة فيما بينها.

فالكارتل اذن لا يترتب عليه اندماج المشروعات فيما بينها، ولا يترتب عليه الحد من حرية كل مشروع الا فى حدود ما اتفق عليه. وأول نشأة للكارتل كان فى المانيا سنة ١٨٦٠ وقد اتسع منذ سنة ١٨٨٠ وكان الغرض منه فى أول الأمر ايجاد التعاون بين أفراد الطبقة الواحدة من المنتجين . ومن ثم كان قاصرا على اتفاق شفوى أو ما يسمى بأتفاق الشرفاء بين المنتجين بقصد تبادل المعلومات وتجنب المزاحمة، وأصبح مع مرور الزمن يتم تحريريا فأعطيت لهما كلمة Cartel الالمانيه ومعناها (وثيقة) ويقابل كلمة كارتل فى فرنسا تعبير Cat – Syndy وفى بلاد اللغة الانجليزية يستخدم تعبير Pool وأن كانت كلمة كارتل تستعمل أحيانا فى كل من فرنسا وغيرها من الدول التى تتحدث باللغة الانجليزية .

أشكال الكارتل :

يمكن تقسيم الكارتل بحسب موضوعه الى كارتل شراء مهمته تنظيم شراء المواد الأولية واستخدام الايدى العاملة، وكارتل بيع

مهمته تنظيم عرض وبيع منتجات المشروعات المشتركة فى الكارتل وخدماتهم.

ويمكن تقسيم الكارتل بحسب نطاق نشاطه الى نوعين : كارتل داخلى وكارتل خارجى فالأول يزاول نشاطه داخل دولة معينة وهو يتكون عادة من مشروعات تنتج سلعة وطنية أو سلعا مما تنتج فى الخارج بشرط أن تفرض الدولة على هذه الحالة الأخيرة حماية جمركية تمكن الكارتل من الاستقلال بالسوق الداخلى أما الكارتل الدولى فيتخذ عدة دول مسرحا لنشاطه، وهو يهتم بالمنتجات من المواد الأولية ونصف المصنوعة التى لا يمكن انتاجها أو استهلاكها محصورا فى بلد معين وتنضم الى الكارتل الدولى مشروعا من بلاد مختلفة، بل قد تنضم اليه بعض الحكومات وذلك على نحو اشتراك الحكومة الفرنسية فى كارتل البوتاس واشتراك حكومات مختلفة فى اتفاقات السكر الدولية.([1])

ويمكن تقسيم الكارتل بحسب شكله الى كارتل بسيط وكارتل مركب. والأول يتميز بعدم وجود جهاز مركزى يتولى الاشراف على تنفيذ الاتفاقات أما الثانى فيتضمن خلق جهاز مركزى لتنفيذ شروط الاتفاق. ونقسم كل منها بحسب الغرض الذى تكون من أجله الي أقسام.

الكارتل البسيط ينقسم الى :

١- كارتل الأثمان
٢- كارتل توزيع الاسواق
٣- كارتل تحديد الانتاج

([1]) – د . زكى عبد التعال – الاقتصاد السياسى – ١٩٣٤ – ص ٣٦٧ وما بعدها .

٤- كارتل شروط الشراء

أما الكارتل المركب فينقسم الى :

١- كارتل توحيد البيع
٢- كارتل توزيع الأرباح
٣- كارتل توزيع التوصيات.

وسنتناول باختصار هذه الأنواع:

انواع الكارتل البسيطة هي:

١- **كارتل تحديد الأثمان:** وهو اتفاق بين مشروعات متنافسة على تحديد حـــد أدنى لثمـن السلعة بحيث لا يجوز لأى منضم للأتفاق أن يبيع بثمن أقـــــل منه. أى أن الاتفاق يقضى على أهم مظهر من مظاهر الأخرى للمنافسة كابتداع طرق تسويق جديدة وتحسين نوع السلعة فلكل مشروع أن يحتفظ بهـا. ومن أمثلة هذا النوع من الكارتل فى مصر الاتفاق على تحديد سعـر كسب القطن بين الشركات الأربع المشتغلة بهذه الصناعة والذى ظـــل قائما من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٤٧ .

ويلاحظ أنه فى هـذا النـوع مـن الكـارتل يحـاول بعـض الاعضـاء مخالفة شروط الاتفاق عن طريق نظام الفاتورتين، فيقـدم المشـروع فـاتورة للأعضاء بالثمن وفاتورة أخرى تقدم للعميل بالثمن الحقيقى. وقد ترتكب هذه المخالفة مـرارا مـن بعـض الأعضـاء بـالرغم مـن النـص الصريـح فـى

الاتفاق على توقيع جزاء على العضو المخالف هـو قـدر معين مـن النقـود ويدفع على سبيل الغرامة للأعضاء الذين قاموا بتنفيذ التزاماتهم .

٢- **كارتل توزيع الأسواق**: ويرمى هذا الاتفاق الى تعيين منطقة خاصة لكل مشروع لتصريف منتجـــاته فيها بحيث يأمن كل منها منافسة غيره من أعضاء الكارتل فى الجهة التى هو فيها . ومثال ذلك اتفاق شركات الملاحة على اقتسام الخطـــوط التى تسير عليها سفن كل منها.

٣- **كارتل تحديد الانتاج** : والغرض مـن هذا الاتفاق هو تحديد كمية الناتج الكلى لكل عضو حتى لا تـــؤدى زيادة الانتاج الى خفض ثمن السلعة وتوزيع هذه الكمية بين المشروعات المنضمة للكارتل. وقد يتضمن الاتفاق اغلاق المصانع فى فترات معينة تجنبا للأفراط فى الانتاج .

٤- **كـــــارتل شروط الشراء** : ويرمى الى توحيد ثمن شراء المواد الأولية وأجور الأيدى العاملة اللازمة للاعضاء واجور النقل التى تقبل المشروعات المتفقة التعامل على أساسها.

أما انواع الكارتل المركب فهى :

١- **كـــارتل توحيد البيع**، ويهدف الى الاتفاق على الا يبيع كل مشروع من أعضاء الكارتل للعملاء مباشرة بل يبيع انتاجه الى مكتب مبيعات مشـــتراه بثمن محدد متفق عليه يتولى وحده البيع للعملاء بثمن أعلى ثم يوزع الربح فى المشروعات بنسبة ما باعه كل منهم. وواضح أن مثل هذا الكـــارتل يسمح بتطبيق شروط متعددة كتوحيد ثمن البيع

وتحديد الأنتاج فى نفس الوقت. لأن وجود المكتب المركزى يضمن احترام المشروعات للاتفاق فى كافة البنود، ومن أمثلة هذا الكارتل متجر الأسمنت الذى كان يتولى بيع الأسمنت لحساب شركة أسمنت طرة وشركة أسمنت حلوان.

٢- **كارتل توزيع الأربـاح**: يتضمن تعهد كل عضو بأن يدفع للمكتب المركزى مبلغا معينا عـــن كل وحدة يبيعها عبارة عن الفرق بين تكاليف انتاج السلعة والثمـن الادنى للسلعة ويقوم المكتب بتوزيع الارباح بين الأعضاء حسب النسبـة المتفق عليها فى آخر السنة لا بنسبة مبيعاتهم. ويلاحظ أنه ولو أن كان كل عضو حر فى أن يبيع بالسعر الذى يريده ولو كان أقل من الحد الأدنى المتفق عليه، الا أنه ليس من مصلحته البيع بسعر أدنى من السعر المحدد للبيع.

٣- **كارتل توزيع التوصيات**: وفيه تقدم التوصيات للمكتب المركزى الذى يقوم بتوزيعها على سائر الاعضـــاء تبعا لنسبة متفق عليه، وتتحدد هذه النسبة بحسب قدرة المشـــروع الانتاجية وقت عقد الاتفاق.

شروط نجاح الكارتل:

يشترط لنجاح الكارتل توفر عدة شروط اهمها:

١- وجود تركز للمشروعات حتى قبل الانضمام الى الاتفاق أى أن يكون عدد المشروعات قليلا، لأن الاتفاق يكون أيسـر كلمـا قـل عدد المتنافسين.

٢- تقــــارب ظروف الانتاج: يجب أن تكون الظـروف التى تعمـل فيها المشـــروعات المنضمة للكارتل متقاربة، فان اختلفت ظروف الانتاج بين هذه المشروعات بأن كانت نفقة انتاج بعضها أقل مـن نفقة انتاج غيرها. أصبح من المتعذر اتفاق المنتجين فيمـا بينهـم - فمثلا المشروع الكبير لن يري فائدة مـن الاتفـاق مـع مشـروعات أصغر منه على تحديد الكمية التــــى ينتجها أو غير ذلـك مـن الأمور لأنه يستطيع أن يتغلب عليها بـالبيع بثمـن أقـل نتيجـة قلـة نفقات انتاجه دون حاجة لمثل هذا الاتفاق.

٣- أن يضم الكارتل أغلبية المنتجين، فاذا ظل هـؤلاء خـارج الكـارتل فانه لا يستطيع مقاومتهم.

٤- أن تكون السلعة التى تنتجها المشروعات المتفقة متماثلة أى موحدة الصنف لا تتنوع وفق أذواق العملاء لذلك فان الكارتل ينجح فى انتاج المواد الأولية من صناعة وزراعة ومواد نصف مصنوعة ولا ينجح فى صناعة السلع الترفيهية كقبعات السيدات والتى تتعرض لتغيير المودات والاذواق.

٥- أن تكـون السـلعة موضـوع الانتـاج غـير قابلـة للاسـتعاضة أو الاستبدال بسهولة فغرض الكـارتل هـو الاحتكـار والسـعى لرفـع الأسعار، ويتعذر تحقيق هذا الغرض اذا كانت السلعة المنتجة قابلـة للاستبدال بسهولة فى حالة ارتفاع سعرها.

٦- لكـى ينجـح الكـارتل، لابـد أن تسـاعده الحكومـات عـن طريـق الحماية الجمركية حتي يأمن منافسة البضـائع الـواردة مـن الخـارج

كذلك يشترط لنجاحه أن تسود بين أعضائه روح التعاون وحب النظام واطاعة القرارات التى تتخذ.

٧- أخيرا.. يقال عادة أنه مما يساعد على وجود الكارتل أن يكون فى وقت الأزمة اذ تسعى الاتفاقات حينئذ الى وضع حد لانخفاض الثمن عن طريق التقليل من الانتاج أو غير ذلك من الطرق. ولا ينفى ذلك أن الكارتل قد يتكون فى أوقات الرخاء، وهو يحاول حينئذ أن يضع حدا للافراط فى الانتاج. وقد يعمل بسبب ذلك على وقف المغالاة فى رفع الاسعار، علما منه بأن هذه المغالاة قد تشجع المنتجين عادة الى الافراط فى الانتاج، مما ينتهى الى وقوع الأزمة والركود الاقتصادى.

الآثار الاقتصادية للكارتل:

تترتب على الكارتل اثار اقتصادية هامة يمكن اجمالها فيما يلى :

١- **خفض نفقة الانتاج** : لما كان الكارتل يتضمن تحقيق التركيز الاقتصادى فانه يترتب على ذلك خفض نفقة الانتاج. فالكارتل مثلا يوفر الكثير فى مصاريف الاعلان التى تستدعيها المنافسة بين المشروعات، كما يوفر فى مصاريف النقل فى حالة كارتل توزيع التوصيات أو الأسواق اذا ما نفذت الطلبات بواسطة المنتج الذى فى منطقة المستهلك، غير أن الوفر الذى يحققه الكارتل أقل فى الأصل من التوفير الذى يحققه الترست لأن الكارتل يتضمن تحقيق التركيز التجارى فقط، بينما

الترست كما سنرى فيما بعد يتضمن التركيز من النواحى المالية والتجارية والصناعية.

٢- **التأثير فى الاثمان** : ترمى اتفاقيات المنتجين سواء اتخذت شكل الكارتل أو الترست الى احتكار السوق، ولذا فان الثمن الذى تحدده هذه الاتحادات يكون أكبر من الثمن الذى يتحدد فى ظل نظام المنافسة على أن سلطة الكارتل فى التأثير على الاثمان ليست مطلقة وذلك لأنه اذا غالى فى رفع الأثمان، فقد يؤدى الى نقص الاستهلاك كما أن زيادة الأرباح تؤدى الى ظهور منافسين اخرين له، فيتعرض احتكاره الى الزوال. على أن الكارتل يستطيع رفع أثمان السلع عما كانت عليه فى نظام المنافسة الحرة، واذا كانت الثمان أكثر ارتفاعا فى نظام الكارتل، فانها تتميز أيضا بدرجة كبيرة من الثبات، لأنه مديرى الكارتل يركزون المعلومات الخاصة بحالة السوق ولديهم من الوسائل لتعرف حقيقتها ما لا يتوفر لدى المشروعات الأخرى فيصبح التنبؤ بطلب السلع مبنيا على اساس دقيق. فاذا شعر الموجهون للكارتل بأن الاستهلاك على وشك النقص يبلغون الأعضاء بأن هناك خطر افراط فى الانتاج . ويطلبون منهم تقليل الانتاج، وهذا التحديد يؤدى الى الاحتفاظ بمستوى الأسعار. أما اذا لم يكن هناك كارتل، فان الانتاج يتعدى حاجة السوق، فيميل الثمن الى الانخفاض، فهناك فرق كبير بين حالتى المنافسة والكارتل ومن الأمثلة على ذلك استطاعة الكارتل الدولى للصفيح أن يحول دون هبوط الأسعار سنة ١٩٣١ بتحديد مقدار ما ينتجه كل عضو من أعضاء الاتفاق، كما استطاع أن يتفادى ارتفاع هذه الأثمان سنة ١٩٣٧ بطرح المخزون فى السوق.

ويلاحظ ان الكارتل أو الترست قد يفرق فى الأسعار التى تباع بها السلعة داخل الدولة وبين الاسعار التى تباع بها خارج الدولة فيضطر الى البيع فى الخارج بثمن أقل من الثمن الذى يبيع به فى الداخل، وتسمى هذه السياسة بسياسة الاغراق. والهدف منها هو غزو السوق الأجنبية تمهيدا لزيادة المنتجات بعد ذلك الى أقصى درجة وتخفيض نفقة الانتاج وزيادة كمية المبيع وزيادة الارباح.

٢- الترست .

تعريف الترست :

كلمة (ترست) معناها فى اللغة القانونية حيازة شخص لأموال آخر وادراتها له ومن ثم سمى الحائز. ويقوم الحائز فى انجلترا والولايات المتحدة بدور هام فى الوصاية والافلاس ومراقبة مصالح حملة السندات.

أما فى الاقتصاد، فلم يتفق الكتاب على تعريف موحد للترست، لكن يمكن تعريفه بأنه اتحاد عدة مشروعات كانت مستقلة من قبل تحت ادارة واحدة بغية احلال الاحتكار محل المنافسة أو تحقيق مزايا الانتاج الكبير.
ومن هذا التعريف يتبين أن الترست يختلف عن الكارتل من عدة أنواع:

١- يترك الكارتل للمشروعات المتفقة شخصيتها القانونية والاقتصادية محتفظة بكل استقلالها فيما عدا المسائل موضوع الاتفاق.أما الترست فتفقد المشروعات المتحدة استقلالها القانونى والاقتصادى وتكون وحدة ادارية عامة، حتى ولو ترك الشكل القانونى

للاتفاق بعض الشخصية المستقلة لأن هذا الاستقلال ليس بحقيقـى مثل ما فـــى الكارتل بل ظاهرى.

٢- الكارتل اتفاق يهدف الى الاحتكار، فـاذا لم يتحقـق هـذا الهـدف فشل واختفى، أمـا الترسـت فـلا يعتـبر الاحتكـار هدفـه الوحيـد، ولهـذا يبقـــى قائمـا ولـو لم يتـم السـوق اذ قـد تجـد المشـروعات المنضمة اليه فائـــدة من البقاء فيه بسبب تمكنها مـن تحقيـق مزايـا الانتاج الكبير.

اشكال الترست:

نشأ الترست فـى الولايـات المتحـدة الامريكيـة فـى أواخـر القـرن التاسع عشر واستمد شكله القانونى الأول مـن القـانون الانجليـزى الـذى يعرف نظاما يشبه نظام الوصايا عندنـا اسمـه نظـام الترسـت، ومقتضـاه أن يقوم شخص بادارة أموال شخص اخر. وقد لجأ روكفلر مؤسـس شـركة استاندرد أويل للبترول الى استعمال هذا النظام لجمع أكبر عدد ممكن مـن الشركات تحت ادارة موحـدة. فأنشـأ نقابـة ماليـة تسـمى هيئـة الترسـت يتنازل لها مساهموا المشروعات المنضمة الى الترست عن اسهمهم، وتتـولى هذه الهيئة الادارة، ويعطى المساهمون مقابل شهادات ايداع تعطيهم الحـق فـى الحصـول علـى الاربـاح دون أن يكـون لهـم حـق التدخـل فـــى ادارة المشروع، وبذا أمكن توحيد صناعة البترول.

ورغـم صـدور هـذا القـانون الا أن اصحـاب المشـروع سـعوا الى التحايل عليه باتباع طرق اخري ومن هذه الطرق طريقة الاندمـاج، وفيـه تحل الشركات المساهمة التى ترغب فى الاتحاد فى شكل الترست، وتقـوم

بدلا منها شركة جديدة يكون مساهموها هم أنفسهم مساهمو الشركة السابقة. وتنتقل الى الشركة الجديدة أصول وخصوم الشركات المنحلة. وبذا يتم جمع هذه الشركات كلها تحت ادارة واحدة. وبذا أمكن توحيد ادارة هذه الشركات دون الالتجاء الى الشكل القانونى للترست.

وقد ينشأ الترست فى صورة الشركة القابضة، فتتكون شركة جديدة تشترى أغلبية أسهم الشركات المراد اتحادها بحيث تصبح لها الأغلبية فى مجلس ادارة كل شركة منها ومن ثم تصبح مسيطرة على كافة الشركات. وفى هذا الشكل تبقى لكل شركة استقلالها القانونى والاقتصادى لكنها تقع تحت ادارة الشركة القابضة، ومن ثم تفقد استقلالها الفعلى، فيضطر الى الاتفاق فى سبيل التغلب عليهم.

الاثار الاقتصادية للترست

يقتصر هنا على دراسة أهم الاثار الاقتصاديه للترست وهى تلك التى تتعلق بنفقة الانتاج،والثمن.

١- اثر الترست فى نفقة الانتاج:

يحقق الترست التركيز من الناحية التجارية والصناعية والمالية اذ تخضع المشروعات المنظمة اليه لادارة واحدة. ومن الواضح أن هذه الاداره الواحدة تستطيع تنظيم الانتاج وترشيده ، وتحسين أصناف المنتجات ويمكنها اغلاق المصانع المنضمة اليه والتى تنتج فى ظروف سيئة ، وتستطيع أيضا أن تنسق مراحل انتاج السلعة فيما بينها . ويمكن للترست أن يتفق مع شركات النقل على أفضل شروطه ، بل يستطيع الاستغناء عن هذه الشركات بنقل منتجاته بوسائله الخاصه. ويترتب على ذلك كله

تخفيضات فى نفقات الانتاج. وأحسن مثل لتخفيض نفقات الانتاج هو ما قام به ترست البترول الأمريكى من أنشاء أنابيب البترول من أمكنه انتاجه الى أمكنه توزيعه واستهلاكه دون الالتجاء للنقل بالسكك الحديدية .

ويلاحظ أن أثر الكارتل من ناحية توفير نفقات الأنتاج أقل من أثر الترست لأن الكارتل يتضمن تركزا من الناحية التجارية فقط. على أن هذا التوفير لا يقع فى أحوال وجود الترست. بل قد يؤدى وجوده الى ارتفاعها. فقد يتقاضى الماليون والوسطاء والمحامون الذين قاموا بتنفيذ فكرة الترست واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك مبالغ كبيرة لقاء عملهم. كما يضطر الترست الى شراء بعض المشروعات تخلصا من منافستها له. وقد يدفع الترست مبالغ باهظة ثمنا لهذه المشروعات،رغم سوء حالة الاتها ومهامتها. كما قد يظهر له منافسون جدد وهذه السياسة تثير مقاومة المستهلك الداخلى الذى يشترى السلعة بثمن مرتفع فى سبيل المستهلك الأحنبى ، كما تثير مقاومة المنافسين فى الخارج.

٢- أثر الترست من حيث الثمن :

يرمى الترست عادة الى احتكار السوق، لذا فان الثمن الذى يحدده يكون أكبر من الثمن الذى تحدده المنافسه . ومع ذلك فقد يبيع الترست بثمن أقل من نفقة الأنتاج بقصد القضاء على المنافسة فى الأسواق الخارجية. وهذه السياسة تسمى الاغراق كما ذكرنا من قبل.

ولكن الترست بعكس الكارتل ، لايؤدى الى استقرار الأسعار بل تتغيرمن وقت لآخر، ويمكن تعليل ذلك بسببين: الأول: أن الترست عرضه لخطر المنافسة، فبعضها لا يتمتع الا بنسبة قليلة من الأنتاج وبذلك لا يكون له السيطرة المطلقة على السوق. ومتى كانت المنافسة خطيرة،

وظهرت بوادر انشاء مشروعات جديدة، فأن الترست يبيــع بصفـة مؤقتـه أقل من نفقة الانتاج حتى يقضى على المنافسة، وبعــد ذلـك يرفـع الأثمـان مباشرة. والسبب الثانى يرجع الى أن مديرى الترست يحاولون البحث عن الثمن الذى يحقق لهم أكبر ربح ممكن، وهذا يتوقف علـى الكميـات التـى يبيعها ، ولا يمكن تحديد الثمن الا بعد تجارب متعددة .

ويتناول هذا القسم اهم النظريـات الاقتصادية ويتضمن الابـواب التالية :

الباب الأول : **الأثمـــان**
الباب الثاني : **النقود والبنـوك**
الباب الثالث : **التجارة الخارجية**
الباب الرابع : **التخلف والتنمية**

الباب الأول

الأثمـان

سوف نقسم دارسة هذا الباب الى فصول ثلاثة على النحو التالي :

الفصل الأول : **القيمـــة والثمـن**
الفصل الثاني : **نظرية العرض والطلب**
الفصل الثالث : **سلوك المستهلـك**

الفصل الأول
القيمة والثمن

تطور نظرية القيمة والثمن :

إن تطور الفكر الاقتصادي منذ التاريخ القديم للإنسان ، يوضح أن أول من بحث علمياً عن مفهوم القيمة هو الفيلسوف أرسطو (٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م) ويرجع إليه الفضل الأول في التفرقة بين مفهومين للقيمة ، (قيمة الاستعمال) ، (قيمة المبادلة) تلك التفرقة التي أصبحت مألوفة لدى الاقتصاديين على مدى مئات السنين التي تلت أرسطو .

وقد اتجه أرسطو إلى إرجاع القيمة إلى العنصر الشخصي ، وهو الذي أصبح فيما بعد الأساس الذي بنيت عليه " نظرية المنفعة " تحليلها للقيمة ، ولقد قرر أرسطو أن السلع تستمد من منفعتها ، تماما كما تستمد هذه القيمة من ندرتها ونفقات الحصول عليها .ويوضح أرسطو دور المنفعة فى تحديد القيمة بقوله أنه إذا زادت كمية سلعة ما ، أدى ذلك إلى انخفاض قيمتها ، بما في ذلك احتمال الوصول إلى قيمة سالبة لها[١]

وظلت هذه الأفكار التي توصل إليها أرسطو مهملة لا تجد سبيلا إلى تطبيقها واستخدامها طوال ألف وستمائة عام ، وظل هذا الموقف

---

[١] G. stigler " the Development of utility Theory " The journal of political Economy , Vol Lvill (October, 1950) .

المتجمد في مفهوم القيمة حتى القرن الثامن عشر ، حين بدأ اهتمام عدد من الاقتصاديين الإيطاليين والفرنسيين بمفهوم القيمة ، إلى أن توصلوا إلى نتائج نعتبرها اليوم من أحدث الأفكار التي توصلت إليها النظريات الحديثة في المنفعة . مثال ذلك قولهم بأن القيمة تتوقف على " المنفعة والندرة " ، أن المنفعة تتحدد " بقانون تناقص المنفعة " وان المنفعة والندرة تحددان ، ليس فقط قيم السلع الاستهلاكية ، إنما أيضا قيم عناصر الإنتاج .

وفي مرحلة تالية قدم آدم سميث تفسيرا جديدا للقيمة حيث اتسمت أفكاره في تفسير القيمة بنبذ فكرة المنفعة ، واعتبارها وعوامل أخرى كالعمل ، ونفقات الإنتاج أساسا للقيمة ، فقد عبر آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " في سنة ١٧٧٦ عن اعتقاده بأن كلمة قيمة لها معنيان مختلفان : فهي أحياناً تعبر عن منفعة الشيء أو السلعة ، وأحياناً آخر تعبر عن مدى قدرة هذا الشيء على شراء السلع الأخر وقد سمى سميث المعنى الأول " قيمة الاستعمال " أما المعنى الثاني فهو " قيمة المبادلة " .

ولقد ميز آدم سميث بين قيمتين مختلفتين لكل سلعة أو خدمة ، الأولى وهي قيمة استعمال السلعة أو الخدمة – أي قيمتها لدى الشخص الذي يستهلكها – وبين أن هناك سلع لها قيمة استعمال مرتفعة جدا بالنسبة لبعض الأفراد في حين أن قيمة استعمالها تكون منخفضة لأفراد آخرين . الثانية هي قيمة مبادلة السلعة أو الخدمة للسلع والخدمات الأخرى – أي كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها نظير التنازل عن سلعة أو خدمة معينة . ولقد أوضح آدم سميث بأنه لا يشترط أن تكون قيمة استعمال السلعة أو الخدمة دليل أو مؤشر لقيمة المبادلة –

وضرب لذلك المثال التقليدي لسلعتي الماء والماس – فالماء له قيمة استعمال عالية جدا ولا تخفى أهميته وقيمته لأحد – في حين أن قيمة المبادلة له منخفضة جدا ، وعلى عكس ذلك فإن قيمة الاستعمال للماس تعتبر منخفضة بالنسبة لكثير من الناس في حين أن قيمة المبادلة له مرتفعة للغاية ، ولقد أعطى آدم سميث لقيمة المبادلة وزنا كبيرا وبين أنها هي أساس تقدير القيمة أو الثمن – وبين كذلك أن عنصر العمل هو أساس المبادلة في المجتمعات البدائية حيث كان الإنتاج يعتمد على عنصر العمل وكانت الأرض متوفرة لكل من أراد الإنتاج بدون مقابل .

ونخلص من ذلك أن قيمة المبادلة لأي سلعة أو خدمة ما هي إلا عبارة عن مقدار العمل الذي استخدم في إنتاجها ، ولكن رأي آدم سميث أيضا أنه في المجتمعات المتقدمة والتي أصبحت عمليات الإنتاج فيها معقدة ، فإن نظرية العمل لان تكفي لتفسير قيمة المبادلة حيث أن عناصر آخر ستدخل في عمليات الإنتاج بجانب عنصر العمل ، وكل من هذه العناصر يرغب في الحصول على نصيبه من عائد الإنتاج لذلك بدأ تفسيره لقيمة المبادلة معتمداً على نظرية نفقة الانتاج وفى الواقع فإن ادم سميث ظل متردداً بين نظرية العمل ونظرية نفقة الإنتاج في تفسيره لنظرية القيمة أو الثمن .

وجاء ريكاردو مفسرا نظرية القيمة عن طريق قيمة المبادلة للسلع والخدمات ، وقيمة المبادلة هذه تتناسب مع ما بذل في إنتاج كل سلعة أو خدمة من عمل ، وهذه هي أساس نظرية العمل في القيمة ونظرية العمل هذه تغفل في الواقع نصيب كل من عناصر الإنتاج الأخرى مثل الأرض ورأس المال . ولما كان ريكاردو يعلم بأن نظرية العمل في القيمة سيوجه لها هذا النقد ، لذلك فإنه بين أن الأرض تحصل على نصيبها وهو الريع

الذي يحصل عليه مالك الأرض ، وان هذا الريع لا يدخل في تحديد ثمن أو قيمة السلع والخدمات ولكنه يتحدد بها - أي أن نصيب الأرض أي ريعها لا يعتبر المحدد لقيمة السلعة ولكنه يعتبر نتيجة لقيمة أو ثمن السلع والخدمات التي ساهمت الأرض في إنتاجها .

أما عن رأس المال فقد بين ريكاردو أن رأس المال ما هو إلا صورة أخرى من صور العمل ، أي أنه اختزان للعمل في الماضي ليستعمل في الحاضر والمستقبل .

ثم جاء الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٣) موضحا في كتابه الشهير " مبادئ الاقتصاد " الذي نشر سنة ١٨٩٠ أن قيمة السلعة أو الخدمة إنما تتوقف على كل من المنفعة والتكلفة في نفس الوقت . فالإنسان يعطي للشيء قيمته ويكون على استعداد لدفع ثمن معين إذا كان هذا الشيء يشبع حاجة ملحة أو يعطي له قدرا من المنفعة تتعادل مع الثمن وكلما زادت منفعة الشيء (الحدية) كلما كانت قيمة الشيء اكبر لدى المشترى له .

ومن ناحية أخرى فإن الشيء أيضا يكون له قيمة بسبب تكلفته فإذا كانت تكلفة الإنتاج والجهد المبذول لإنتاج سلعة معينة كبيرة ، فإن البائع أو المشتري لا يمكن أن يتخلى عن السلعة إلا مقابل الحصول على قيمة أو ثمن مرتفع لهذه السلعة . أما إذا كانت تكلفة الإنتاج منخفضة فإن المنتج أو البائع يكون على استعداد للحصول على ثمن منخفض لهذه السلعة . والثمن أو القيمة التي تتحدد لسعلة معينة عند تبادلها بين المنتفع أو المشتري وبين المنتج أو البائع إنما تتحدد قيمتها التبادلية في هذه اللحظة بما يحقق نفع المستهلك وما يغطي تكلفة المنتج . هذا والثمن الذي يتعادل

مع منفعة السـلعة وتكلفتهـا هـو الـذي يطلـق عليـه ثمـن السـوق والقيمـة السوقية للسلعة .

ويشترك في تحديد قيمة السلعة اذن القوتين الرئيسيتين وهما المنفعة المستمدة من السلعة والتكلفة الـتي تلزمهـا . ويطلـق علـم الاقتصـاد علـى دافع النفع قوى الطلب وعلى التكلفة قوى العرض ويكون بذلك الطلـب والعرض هما القوتان اللتان تحددا القيمة ، وكما يقول مارشال أن الطلب الذي يستند إلى المنفعة وان العرض الذي يستند إلى تكاليف الإنتاج تحـدد القيمة فيما بينها ولا تستطيع قوى واحدة بمفردها أن تحدد هذه القيمـة - تماما كما يقطع الورقة حد المقص ولا نستطيع القول ان حد منهمـا كـان مسئولا اكثر من الآخر .

وفيما يلي نستعرض دور الثمن في النظـام الرأسمـالي أو مـا يعـرف باقتصاد السوق :

دور الثمن في اقتصاد السوق :

يمثل جهاز الثمن محور ارتكاز للنظـام الرأسمـالي بأسـره ، ذلـك أن الأثمـان تقـوم بـدور خطـير سـواء مـن حيـث التوزيـع أو الإنتـاج أو الاستهـلاك .

ويقوم اقتصاد السوق على أساس أن لكـل منتـج سـواء لسـلعة أو خدمة سوق يلتقي فيها العارضون للمنتجات أو خدمات عوامـل الإنتـاج مع طالبيها وينتج عن هذا التلاقي تكون ثمن محدد يعبر عن قيمة المنتـج أو خدمـة عـامل الإنتـاج في السـوق ويتميز النظـام الرأسمـالي أو مـا يعـرف باقتصـاد السـوق بقـدر كبـير مـن حريـة الأفـراد في اتخـاذ قراراتهـم ،

فالمستهلكين يتمتعون بحرية كبيرة في توزيع دخولهم على السلع والخدمات الموجودة بما يتفق ورغباتهم .

والمشروعات أيضا يتمتعون بقدر كبير من الحرية في اختيار الدخول في صناعة ما أو الخروج منها وكذلك في زيادة إنتاجها أو التقليل منه .

ويتوقف نجاح هذه المشروعات أو فشلها على قدرتها في توقع رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم . وهكذا يوجه المستهلكون مجرى الإنتاج في المجتمع الرأسمالي وفقاً لتفضيلاتهم أو اختياراتهم .

ونخلص من هذا أن دور الثمن في اقتصاد السوق يتمثل في التوزيع الفعال للموارد وتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات .

أولاً : التوزيع الفعال للموارد

نلاحظ أن النظام الرأسمالي لا يقوم بتوزيع الموارد بناء على قرار يصدر من السلطات العامة ، وإنما تقوم حركات الأثمان وتقلبات السوق بتوجيه هذه الموارد بين مختلف الاستعمالات الممكنة على أحسن وجه ممكن ، أي توزيعها توزيعاً فعالاً .

ذلك أن اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية بسيادة المستهلك إذ يتولى المستهلكون بأنفسهم في هذا الاقتصاد توجيه مجرى الإنتاج في المجتمع وفقاً لتفضيلاتهم أو اختياراتهم . والهدف النهائي للمستهلكين هو الوصول إلى أقصى إشباع ممكن من دخولهم ، وهم يوزعون هذه الدخول

على المنتجات الاستهلاكية على النحو الذي يحقق هذا الهدف . أما المنتجون فهدفهم النهائي هو تعظيم أرباحهم التي يحصلون عليها نتيجة قيامهم بعملية الإنتاج ، وهم لا يستطيعون تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق إنتاج المنتجات التي يطلبها المستهلكون .

وفي الأسواق يقوم المنتجون بعرض منتجاتهم الاستهلاكية من سلع وخدمات ويقابل هذا العرض طلب من المستهلكين على هذه السلع والخدمات ، ويتكون نتيجة هذا التلاقي ثمن للسلعة أو الخدمة ، ويتحدد الثمن في السوق عند المستوى الذي يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من المنتجات الاستهلاكية .

ولذلك تقوم الأثمان بدور الموجبة لقرارات المنتجين وفقاً لتفضيلات المستهلكين . بمعنى أن اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية بسيادة المستهلك ، حيث يتجه المستهلكون إلى الطلب على السلع التي تتحقق لهم اكبر إشباع ممكن وذلك بعرضهم ثمنا لهذه السلعة في السوق ، أي طلبها طلبا فعليا بعبارة أخرى ، وبملاحظة هذه الثمن يعمل المنتجون على تحقيق أهدافهم وهي الحصول على اكبر ربح ممكن من خلال عرضهم ثمنا لعوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلع ، أي بطلبها طلبا فعلياً ، وينتجون منها السلعة التي يطلبها المستهلكون وكلما زاد الطلب على هذه السلعة فسيرتفع ثمنها وسيتمكن منتجوها بالتالي من الحصول إلى المزيد من الأرباح تدفعهم إلى زيادة إنتاجهم منها . والعكس صحيح تماما في حالة انخفاض الطلب على السلعة سينخفض ثمنها وتقل أرباح المنتجين الأمر الذي يدفعهم إلى خفض إنتاجهم منها . وبهذه الطريقة

توجه الأثمان التي يعرضها المستهلكون قرارات المنتجين في اقتصاد السوق ويتمثل الإنتاج وفقا لتفضيلات هؤلاء المستهلكين .

ويوضح في هذا الصدد أن الثمن الذي يتكون في السوق لسلعة أو خدمة استهلاكية إنما يتكون نتيجة تلاقي قوى العرض والطلب الخاصين بهما . فالثمن لا يعبر عن مدى قدرة هذه السلعة أو الخدمة على إشباع الحاجة إليها فقط ، بل أنه يعكس أيضا الدرجة التي تتوافر بها في السوق ، أي عرضها . وبهذا تعبر الأثمان عن ندرة المنتجات بالنسبة للطلب عليها . وبالتالي تحقق التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية .

ثانياً : تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والمطلوبة منها.

وفي نطاق الاستهلاك يقوم الثمن بدور لا يقل أهمية عن دوره في التوزيع والإنتاج .

فالطلب الجماعي يتجه إلى السلع والخدمات الأقل ثمنا أو التي يكون في استطاعة المستهلك دفع ثمنها ، ويتحدد حجم الطلب ليس بالقدرة على دفع الثمن وإنما بالرغبة فى طلب سلعة معينة بالذات . ولذلك فإن ارتفاع الأسعار قد يحد من حجم الطلب الاستهلاكي إلى حد كبير ، وقد يؤدي إلى توجيه الطلب إلى سلعة أخرى اقل سعراً ، ولكن يتوقف هذا التحول على عدة اعتبارات في مقدمتها مرونة الطلب على السلعة كما يتضح لنا في دراستنا الفصل الطلب والعرض .

وتتلخص الطريقة التي تقوم بها الأثمان بدور تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من سلعة ما ، أنه لو افترضنا أن

الكمية المعروضة من سلعة ما كانت قليلة نسبياً لسبب ما من الأسباب فإن تزاحم المشترين على شرائها يؤدي بثمن هذه السلعة إلى الارتفاع وبالتالي تنخفض الكمية التي يرغب كل مستهلك في شرائها نظير هذا الثمن المرتفع ، وستستمر الاثمان فى الارتفاع حتى تصل الى الحد الذى يصبح عند المستهلكون في مجموعهم راغبين في الحصول على تلك الكمية المعروضة من السلعة محل البحث لا اكثر .

والعكس صحيح تماما فلو فرضنا أن الكمية المعروضة من سلعة ما كانت كبيرة نسبياً لسبب ما من الأسباب فإن تزاحم البائعين على بيعها يؤدي بثمن السلعة إلى الانخفاض ، وبالتالي تزداد الكمية التي يرغب كل مستهلك في شرائها في نظير هذا الثمن المنخفض . ويستمر الثمن في الانخفاض إلى الحد الذي يصبح فيه المستهلكون راغبين في الحصول على كل الكمية المعروضة من السلعة محل البحث لا اقل .

والخلاصة أن جهاز الثمن يقوم بدور فعال في النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) وان هذا الثمن يتحدد تلقائياً نتيجة تلاقي قوى الطلب وقوى العرض الخاصة بكل سلعة وبدون تدخل من السلطات العامة ، ويعمل الثمن دائما على تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والمطلوبة منها .

الفصل الثاني

نظرية العرض والطلب

إن النظرية الجزئية تبدأ بالقيمة أو تحديد السعر للتعرف على العوامل المؤثرة في تحديد سعر التكلفة وكذلك كيفية تغيير هذه الأسعار أو (الأثمان) .

من ناحية أخرى تعتبر النظرية الجزئية أن الوحدة مثل المستهلك والمنتج والسلعة وعامل الإنتاج وحدات أساسية . ومن ثم فان دراسة الوحدة ، من ناحية سلوكها والعوامل المؤثرة على هذا السلوك ، يساعد عن طريق التعميم معرفة السلوك العام للاقتصاد القومي .

ولهذا نطرق أولا دراسة قوى الطلب – وقوى العرض ، أي طلب المستهلكين لشراء سلعة أو خدمة معينة ، وعرض المنظمين أصحاب المشروعات لهذه السلعة أو الخدمة للبيع ويسمى الثمن الذي يتكون للسلعة أو الخدمة بثمن التوازن . [1]

وسوف نقسم دراستنا لهذا الباب إلى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : الطلب

المبحث الثاني : العرض

المبحث الثالث : الأسواق وتكوين الأثمان

---

[1] انظر في ذلك :

أ – د. احمد جامع : النظرية الاقتصادية ، الجزء الاول – دار النهضة العربية – القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٧.

د. ابو بكر متولى : مبادئ النظرية الاقتصادية – مكتبة عين شمس – الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ .

المبحث الأول

الطلب

يمكن تعريف الطلب بأنه الكمية من السلعة أو الخدمة التي يكون المشترون مستعدين لشرائها بثمن معين ، وفى سوق معينة ، وفى زمن معين، ويكونون قادرين علي دفع الثمن .

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب له خصائص أربعة :

أولا : إن طلب الفرد لسلعة ما يختلف عن رغبته في اقتنائها، إن المقصود بالطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على دفع ثمن هذه السلعة أو الخدمة أو ما يسمى بالطلب الفعلي ، أما الرغبة في الحصول على السلعة أو الخدمة دون توافر القدرة على دفع الثمن لا يعتبر طلبا وإنما من قبيل الأمنيات التي يشعر بها الفرد ولا تأثر على حجم المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ، فكثيرا من الأفراد يتمنى شراء الشقق الفاخرة والسيارات الكبيرة ، ولكن هذه الأمنيات لا تعتبر طلب لأنها غير مصحوبة بتوافر النقود لشراء هذه السلع والخدمات .

ثانيا : إن الطلب يمثل الرغبة والقدرة على الشراء تحت ظروف معينة . .بمعنى انه لا يستلزم أن تتم عملية المبادلة أو البيع حتى يقال إن الطلب قائم . فقد تكون هناك الرغبة لدى المشترى في سوق معينة في زمن معين - ومع ذلك لا تتوفر السلعة فيه - ومع ذلك يكون الطلب عليها قائما.

ثالثا : لا نستطيع تحديد الطلب على سلعة أو خدمة مـا ، إلا إذا حددنا المدة التي يتم فيها هذا الطلب فهل هو طلب يوم واحد أو أسبوع ، أو شهر ، أو سنة ... وهكـذا .

رابعا: إن الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها ثمن السلعة أو الخدمة المعروضة في السوق ، ذلك أن حجم الطلب على سلعة مـا عندما يكون ثمنها مرتفعا يختلف تماما عن حجم الطلب عندما يكون سعرها منخفض ، كما تتوقف الكمية المطلوبة من السلعة على دخل المستهلك ، وأثمان السلع الأخرى المرتبطة ، وذوق المستهلك ، أي ما يطلق عليه ظروف الطلب .

وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : دالة الطلب

المطلب الثاني : مرونة الطلب

المطلب الأول : دالة الطلب

يتحدد طلب المستهلك من سلعة معينة بعدد من العوامل ، أي أن المستهلك يتأثر في تحديده للكمية التي يكون مستعدا لشرائها من السلعة ، بثمن السلعة أو الخدمة موضوع الطلب ، وحجم دخله ، وأيضا بأثمان

السلع الأخرى المرتبطة بها . ويشمل ذلك أثمان السلع البديلة ، وأثمان السلع المكملة ، وكذلك ذوق المستهلك ورغباته .

ويطلق على العلاقة التي تجمع ما بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها دالة طلب المستهلك ، وتكون الكمية المطلوبة في هذه العلاقة هي المتغير التابع وثمن السلعة وحجم دخل المستهلك وأثمان السلع المرتبطة وذوق المستهلك متغيرات مستقلة .

وباستخدام لغة الرياضيات يمكن التعبير عن هذه العلاقة الدالية في الشكل الآتي :-

$ط_{ن}$ = د ($ث_{ن}$ ، $ث_{1}$ ، ... $ث_{م}$ ، ل ، ق)

وفى هذه الصورة عبرنا عن كل متغير بحرف يرمز له ، حيث ترمز $ط_{ن}$ إلى الطلب على السلعة ن و $ث_{ن}$ إلى ثمن هذه السلعة ، ث١ ، ...،$ث_{م}$ إلى أثمان كافة السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة ن ، ل إلى دخل المستهلك ، ق إلى ذوقه وتفضيلات ، د إلى كلمة دالة .

وإذا تأملنا هذه العلاقة الدالية نلاحظ وجود متغير تابع واحد وأكثر من متغير مستقل ، ولكننا لا نستطيع أن نبحث هذه العلاقة بافتراض تغيير العوامل المحددة للطلب جميعا في آن واحد ، ولذلك نتبع أسلوبا تحليليا معروفا في الاقتصاد الجزئى هو تغير أحد العوامل مع تثبيت العوامل الأخرى . وبالاستعانة بهذا الأسلوب التحليلي نستطيع أن نبحث اثر عامل معين على الكمية المطلوبة من سلعة معينة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها أثناء فترة البحث ، وبعد أن ننتهي من عملية التحليل سنخرج بنتيجة ما نحتفظ بها ونأخذ عاملا محددا آخر فنبحث اثر التغير فيه على الطلب مع افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى وننتهي

بنتيجة ثانية وهكذا، وحينما ننتهي من بحث أثر كل عامل من العوامل على حدة يكون لدينا عدد من النتائج كل منها قائم على أساس افتراض ثبات العوامل الأخرى. ومن اليسير حينئذ أن نتصور الصورة الكلية للعلاقة أو بعبارة أخرى كيف تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة بالعوامل الرئيسية المحددة لها جميعها.

وبهذه الطريقة نستطيع تحليل العلاقة الدالية بين الطلب وبين كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة، ثمن السلعة محل البحث، ثم دخل المستهلك، ثم أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة، وأخيرا ذوق المستهلك وتفضيلاته.

ولدراسة تأثير هذه العوامل على الطلب، يفرق الاقتصاديون بين تأثير ثمن السلعة وتأثير العوامل الأخرى، وهي ما نطلق عليها تعبير ظروف الطلب.

وبناء عليه سنتناول هذا المبحث في فرعين:

الفرع الأول : الطلب والثمن .

الفرع الثاني : الطلب وظروف الطلب.

الفرع الأول

الطلب والثمن

إن دراسة العلاقة بين الطلب والثمن، باعتبار أن الثمن هو المحدد الأساسي للكميات المطلوبة من السلعة، تقتضي أن نفترض أن باقي العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية ثابتة على حالها أثناء فترة البحث، أي نفترض ثبات كل من دخل المستهلك، وأثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة محل البحث، وأخيرا ذوق المستهلك وتفضيلاته.

وفي العلاقة الدالية بين الطلب والثمن، يتوقف التغير في الطلب على التغير في الثمن، ولذلك يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل، أي أن الطلب دالة للثمن. ويمكن أن نعبر عن العلاقة الدالية بين الطلب والثمن بالمعادلة التالية:-

ط ن = د (ث ن)

ويمكننا أن نفرق في هذا الصدد بين كل من الطلب الفردي أي طلب المستهلك الفرد والطلب الكلي أي طلب كافة المستهلكين في السوق على سلعة أو خدمة ما.

دالة طلب المستهلك الفرد :

يمكن تعريف طلب المستهلك الفرد بأنه " هو الكمية من السلعة أو الخدمة التي يكون المستهلك الفرد مستعدا لشرائها بثمن معين ، وفى سوق معينة ، وفى زمن معين ، ويكون قادرا على دفع الثمن ، ويفترض

هذا التعريف بدوره بقاء الأشياء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة على حالها .

وإذا أردنا تحليل معنى الطلب بالنسبة لفرد ما يتضح لنا أنه ليس لاستهلاك هذا الشخص ، ولا لحاجته إلى سلعة معينة دخل في هذا التحليل ، ولكن الطلب ينشأ من تفاعل بين الكمية من السلعة التي يرغب الشخص شراءها وبين الكمية من النقود التي يستطيع التنازل عنها وبين ثمن السلعة في السوق .

ومن خلال متابعة العلاقة بين أثمان السلع في الأسواق والكميات المطلوبة منها نلاحظ انه عندما يتغير ثمن السلعة في اتجاه معين يؤدى عادة إلى تغير الكمية التي يطلبها المستهلك الفرد منها في الاتجاه العكسي لاتجاه تغير الثمن ، أي انه كلما ارتفع ثمن السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها ، وكلما نخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة منها . أذن تكون العلاقة بين الطلب والثمن علاقة عكسية . وتسمى العلاقة بين الطلب والثمن بقانون الطلب .

جدول الطلب :

جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المطلوبة بالأثمان بوسائل متعددة من بينها استخدام الجداول ، وهو ما نتناوله الآن فيما يعرف بجدول الطلب . وفى هذا الجدول نبين العلاقة بين مجموعة من الأثمان الممكنة وبين الكميات المقابلة ، فجدول الطلب يمثل بناء نظري افتراضي عن الأثمان والكميات المختلفة وليس مجرد بيان لثمن وكمية واحدة .

وبطبيعة الحال فان هذا الجدول يفترض أن حجم الكمية المطلوبة يعرف في فترة زمنية معينة ، ويفترض أيضا ثبات العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الكمية المطلوبة . فجدول الطلب يوضح مختلف الكميات المطلوبة من السلعة عند مختلف الأثمان التي نفترضها لهذه السلعة . ويوضح الجدول التالي العلاقة بين الطلب والثمن :

جدول رقم (١)

الثمن (ث)	الكمية المطلوبة (ك)
٥٠	١
٤٠	٢
٣٠	٣
٢٠	٤
١٠	٥

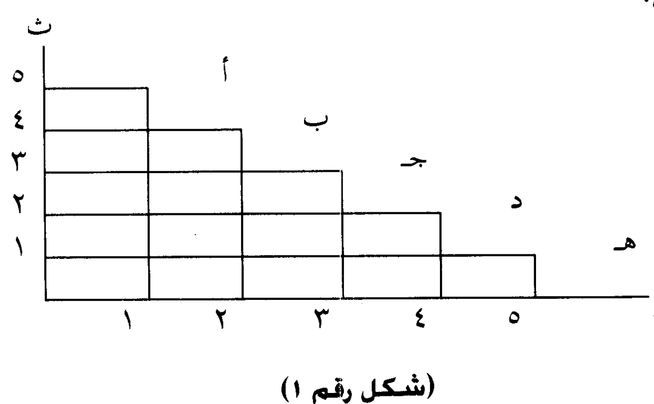
وطبقا لهذا الجدول فإذا افترضنا أن ثمن السلعة ٥٠ وحده نقدية ، فسيكون المستهلك مستعدا لطلب أو شراء كمية قدرها وحدة واحدة فقط ، وإذا افترضنا أن الثمن قد انخفض إلى ٤٠ وحدة نقدية فسيكون المستهلك مستعدا لطلب كمية اكبر من السلع ، أي وحدتين . وإذا افترضنا أن الثمن قد انخفض مرة أخرى إلى ٣٠ وحدة نقدية فيسكون المستهلك مستعدا لطلب كمية اكبر أي ثلاثة وحدات ... وهكذا حتى نصل إلى افتراض أن الثمن قد اصبح ١٠ وحدات نقدية ، وهنا نجد أن المستهلك سيكون مستعدا لطلب أو لشراء خمس وحدات من السلع .

ويتبين من هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب منها عند هذه الأثمان ، فإذا نظرنا إلى الجدول من أعلى إلى أسفل فنلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة يؤدى إلى زيادة الكمية التي يمكن أن تطلب من السلعة ، وإذا نظرنا إلى الجدول من اسفل إلى أعلى نلاحظ ارتفاع ثمن السلعة يؤدى إلى نقص الكمية التي يمكن أن تطلب من السلعة ، عند كل ثمن مفترض لها ، مؤكدا العلاقة العكسية بين الطلب والثمن .

منحنى الطلب :

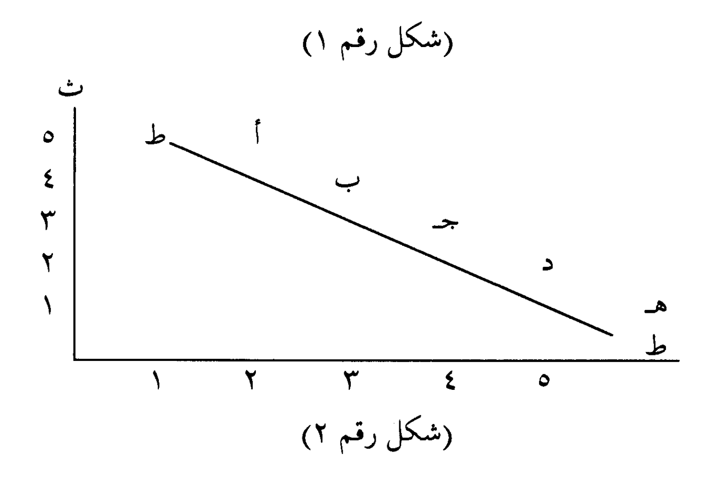
ونستطيع ، بدلا من التعبير عن الطلب في شكل جدول ، أن نلجأ إلى التعبير البياني في شكل منحنى ، وهو ما يعرف باسم منحنى الطلب . ومن الممكن في هذا الصدد إن نستخدم جدول الطلب السابق ، فنحصل على رسم بياني يعبر هندسيا عن دالة الطلب ، ويكون ذلك بأن نرصد الكميات المطلوبة (ك) المتغير التابع على المحور الأفقي ونرصد الأثمان (ث) المتغير المستقل على المحور الرأسي .

مع ملاحظة أن نبدأ بأصغر هذه الأثمان والكميات من نقطة الأصل متدرجين إلى أعلى والى اليمين على كل من المحور الرأسي والمحور الأفقي.



(شكل رقم ١)

(شكل رقم ١)



(شكل رقم ٢)

وتوضح الأشكال التالية كيفية رسم منحنى الطلب ، من خلال قيمة الأثمان والكميات المطلوبة من السلعة والواردة في الجدول السابق .

ويتضح من الشكل رقم (١) أن كل ثمن يقابله كمية معينة يمكن أن تطلب عند هذا الثمن ، وبذلك تعبر كل نقطة من النقاط أ ،ب ، جـ ، د، هـ على تأليفه معينه من ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب عند هذا الثمن .

وفي الشكل رقم (٢) قمنا بتوصيل النقاط أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، وبذلك نحصل على منحنى ط ط ، ويسمى بمنحنى الطلب .

ويتبين من هذا الشكل أن العلاقة الدالية بين الكميات المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة علاقة عكسية ، وان منحنى الطلب ط ط هو التعبير الهندسي عن دالة الطلب ، ونلاحظ أن الطلب يعبر عنه بمنحنى وليس بنقطة واحدة ، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الطب يعبر عن

علاقة وليس عن كمية واحدة . فالطلب هو كل الأثمان الممكنة والكميات المطلوبة المقابلة .

ومنحنى الطلب قد يأخذ شكل خط مستقيم أو شكل منحنى ويتوقف هذا على نسبة تغير الكمية المطلوبة من السلعة إلى مقدار التغير في الثمن ، أي تتوقف على $\frac{ك}{ث}$ ، فإذا كانت نسبة $\frac{ك}{ث}$ ثابتة دائما فإننا نكون بصدد منحنى طلب يأخذ شكل خط مستقيم ، ولما كانت هذه النسبة إنما تعبر عن ميل المنحنى ط ط ، فإنه يمكن أن نقرر إذا كان ميل المنحنى ط ط غير ثابت فإننا نكون أمام منحنى لا يأخذ شكل خط مستقيم واذا كان ميل المنحنى ط ط ثابت فإننا نكون بصدد خط مستقيم[1] .

خصائص منحنى الطلب :

يتميز منحنى الطلب بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي :

١) أن منحنى الطلب يعبر عن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة ، وفي هذه العلاقة تكون الكمية المطلوبة هي المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل فيها .

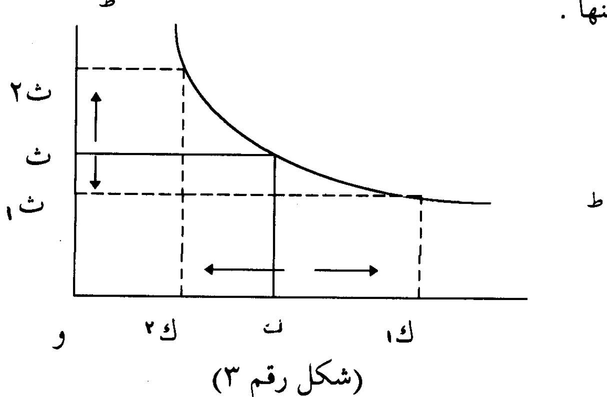
٢) أن منحنى الطلب بأكمله هو التعبير الهندسي لدالة الطلب ، ومنحنى الطلب عبارة عن مجموعة كبيرة من النقاط ، وكل نقطة تمثل تأليفة واحدة من ثمن السلعة المفترض والكمية التي يحتمل أن تطلب عند هذا الثمن ، وهكذا فإن منحنى الطلب

[1] **د / أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .**

يعبر عن مجموعة متتابعة من الكميات المحتمل أن تطلب من السلعة عند مختلف الأثمان المفترضة لها .

ولذلك لا يمكن التعبير عن منحنى الطلب بنقطة واحدة فحسب على هذا المنحنى بل المنحنى كله دفعة واحدة وفي لحظة واحدة .

٣) إن منحنى الطلب يأخذ شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوبي الشرقي معبراً عن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة حيث تنقص الكمية المطلوبة من السلعة بارتفاع ثمنها ، وتزداد الكمية المطلوبة من السلعة بانخفاض ثمنها .



(شكل رقم ٣)

ويوضح الشكل رقم (٣) اتجاه منحنى الطلب ط ط من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي معبراً عن العلاقة العكسية لدالة الطلب . ونلاحظ في هذا الشكل أنه عند ثمن قدره و ث فإن الكمية المحتمل أن تطلب هي و ك وعند تغير ثمن السلعة محل البحث بالزيادة من و ث إلى و ث٢ تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بالنقصان من و ك١

إلى و ك٢ ، كما يترتب على تغير الثمن بالنقصان من وث إلى وث١ تتغير الكمية بالزيادةمن وك إلى وك١ .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة في صورة جبرية كالآتي :

Δث ←—— - Δك و - Δ ث ←—— Δ ك

وبالتالي يمكن القول بأن الطلب دالة متناقصة للثمن ، فتنقص قيمة المتغير التابع (ك) بزيادة قيمة المتغير المستقل (ث) وتزيد بنقصانه .

ويكون ميل منحنى الطلب هو ميل سالب ، ولذلك تكون علامة النسبة $\frac{ك}{ث}$ على منحنى الطلب هي علامة سالبة دليل على طبيعة العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة [1] .

٤) إن منحنى الطلب يمثل الحد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة وإثمان السلع ، فكل نقطة على منحنى الطلب تحتوي على تأليفة معينة من ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب عند هذا الثمن ، فكل ثمن تقابله كمية معينة ويكون المستهلك مستعد لشراء هذه الكمية فقط أو كمية أقل منها إذا كانت هي كل ما يمكن أن يتوافر أمامه ، ولكنه لن يكون مستعد لشراء كمية أكبر من تلك التي يحددها منحنى الطلب فهذه الكمية تمثل حد أقصى لما يمكن للمستهلك شرائها من السلعة عند الثمن المقابل لها .

وأيضا كل كمية على منحنى الطلب يقابلها ثمن معين ويكون المستهلك مستعد لدفع هذا الثمن فقط أو ثمن أقل منه إذا تمكن من

---

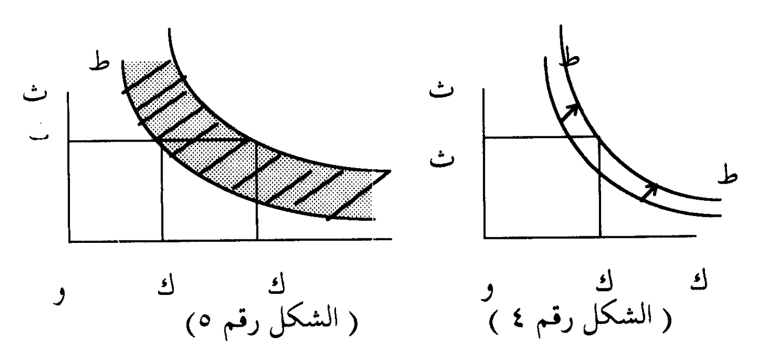
[1] د.أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

ذلك ، ولكنه لن يكون مستعد لدفع ثمن أكبر من ذلك الـذي يحـدده منحنى الطلب . فهذا الثمن يمثل حد أقصى لما يمكن للمستهلك دفعـه عند الكمية المقابلة له ، ومن هنا يتبين لنا أن منحنى الطلب يمثل الحـد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة وأثمان السلع .

٥) إن منحنى الطلب يتحدد على نحو دقيق تماما ويـأخذ شـكل منحنـى بسيط ويكون ذلك بالنسبة لحالة مستهلك رشيد يمتثل لأحكام العقـل المجرد وحده ، ويعرف تماما وعلى وجـه التـأكيد الكميـة المحـددة مـن السلعة التي يمكن إن يشتريها عند كل ثمن مختلف لها . ومعنى ذلك أن كـل ثمـن متصـور للسـلعة يقابلـه كميـة واحـدة محـددة تمامـا يمكـن للمستهلك أن يطلبهـا مـن هـذه السـلعة ، ويتضـح ذلـك في الشـكل رقـم (٤) .

وقد يأخذ منحنـى الطلـب شـكل منحنـى عريـض أو سميـك يتضمـن منطقـة للطلـب بأكملهـا ، وذلـك إذا لم يكـن المسـتهلك محكومـاً في سـلوكه الاقتصـادي بأحكـام العقـل وحدهـا ولكــن أيضـا بـالمحيط الاجتماعي والعادات والتقاليد والضغوط الاجتماعية المختلفـة . وهنـا لن تكون العلاقة الدالية وثيقة ومحددة ، بل ستكون هذه العلاقـة غـير محددة وستراوح هذه الكمية بين حد أدنى وحد أعلى .

ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (٥)



(الشكل رقم ٤)　　(الشكل رقم ٥)

تفسير دالة الطلب :

يثور التساؤل حول سبب وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها ، ولماذا ينحدر منحنى الطلب من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، وان ميله هو ميل سالب ، وبالتالي يعتبر الطلب دالة متناقصة للثمن ، أي تفسير قانون الطلب ، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين رئيسيين :

أولا : اثر الإحلال :

المقصود بأثر الإحلال التغيرات التي تحدث في حجم الطلب على سلعة ما نتيجة لإحلالها محل سلعة أخرى أو نتيجة لإحلال سلعة أخرى محلها وذلك بسبب التغير في ثمن السلعة محل البحث وثبات ثمن السلعة البديلة .

فعندما ينخفض ثمن سلعة معينة ، وتبقى أثمان السلع الأخرى التي يمكن أن تحل محلها على حالها أو تنخفض بنسبة أقل ، فإن ثمن تلك السلعة

يصبح أكثر انخفاضا بالنسبة لاثمان السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك إلى إحلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلع الأخرى البديلة .

بالعكس فإنه عندما يرتفع ثمن سلعة معينة ، وتبقى أثمان السلع الأخرى التي يمكن أن تحل محلها على حالها أو ترتفع بنسبة أقل ، فإن ثمن تلك السلعة يصبح اكثر ارتفاعا بالنسبة لاثمان السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك إلى إحلال تلك السلع البديلة محل السلعة التي ارتفع ثمنها .

ونتيجة لهذا يمكن القول بأن أثر الإحلال يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها ، والى نقص هذه الكمية عندما يرتفع ثمنها . ويفسر اثر الإحلال بأن المستهلك يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع بأقل نفقة ممكنة . ولذلك فإن تغيرات الأسعار تجعل المستهلك يعيد توزيع الدخل المخصص للاستهلاك بين السلع المختلفة على ضوء هذا التغيير .

ثانياً : اثر الدخل

ينصرف مفهوم الدخل هنا إلى (الدخل الحقيقي)[1] ، ويقصد بأثر الدخل التغيرات التي تحدث في حجم الطلب نتيجة تغير الدخل الحقيقي للمستهلك على اثر تغير الأثمان .

---

[1] يمكن التفرقة هنا بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي ، فالدخل النقدي عبارة عن عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد بينما يعرف الدخل الحقيقي بأنه قدرة هذه الوحدات النقدية على الحصول على السلع والخدمات وفي السوق وتسمى (القوة الشرائية) .

وذلك أن تغير ثمن السلعة (زيادة أو نقصاً) مع افتراض ثبات الدخل النقدي ، يؤدي إلى إحداث تغير في الدخل الحقيقي أو القوى الشرائية للدخل النقدي ، فعندما ينخفض ثمن السلعة معناه أن الدخل الحقيقي للمستهلك وليس النقدي قد ازداد ، مما ينتج عنه إنفاق مبلغا أقل على شراء السلعة التي انخفض ثمنها ، واصبح لدى المستهلك فائض من الدخل ، ويزداد هذا الفائض كلما كانت السلعة التي انخفض ثمنها هامة لدى المستهلك ، وتمثل نسبة كبيرة من دخله ، ويترتب على زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك زيادة قدرته على شراء السلع المختلفة ، ومن بينها السلعة التي انخفض ثمنها .

وبالعكس فعندما يرتفع ثمن السلعة معناه أن الدخل الحقيقي للمستهلك وليس النقدي قد انخفض ، مما ينتج عنه إنفاق مبلغا اكبر على شراء السلعة التي ارتفع ثمنها ، وبالتالي نقص قدرته على شراء السلع المختلفة ومن بينها السلعة التي ارتفع ثمنها .

بالإضافة إلى هذين السببين يذهب بعض الاقتصاديين [1] ، إلى إضافة سبب آخر يفسر دالة طلب السوق أو الطلب الكلي ، وهو أن انخفاض ثمن سلعة ما يؤدي إلى أن بعض الأفراد من ذوي الدخول المحدودة يصبحون قادرين الآن على طلب السلعة بعد أن كانوا عاجزين عن ذلك من قبل عندما كان ثمنها مرتفعاً ، وبالعكس فان ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى أن يصبح بعض الأفراد من ذوي الدخول المحدودة عاجزين عن شرائها بعد أن كانوا يشترونها من قبل عندما كان ثمنها منخفضا .

---

[1] د. أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

وهذا السبب يفسر أيضا العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها .

حالات استثنائية لقانون الطلب :

يذهب قانون الطلب إلى أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها ، أي أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير في اتجاه عكسي لاتجاه التغير في ثمنها معبرا عن دالة متناقصة ، ميلها سالبا ، وان منحنى الطلب ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي .

والواقع أن شكل العلاقة بين الأثمان وبين الكميات المطلوبة على النحو المتقدم يمثل الأحوال العادية والأغلبية الساحقة . ومع ذلك فإن عمومية هذا القانون لا تمنع وجود بعض الاستثناءات القليلة التي ينعكس فيها قانون الطلب وتتغير الكمية المطلوبة من السلعة في اتجاه طردي لاتجاه التغير في ثمنها ويصبح الطلب دالة متزايدة الثمن ، ميلها موجب . ويتغير منحنى الطلب ويأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي .

وهناك أربع حالات استثنائية لقانون الطلب سنتناولها على التوالي :

الاستثناء الأول :

يتعلق بالسلع مرتفعة الثمن ، مثل الأحجار الكريمة وأدوات الزينة ، تمثل هذه السلع والخدمات لها جاذبية عند بعض الأفراد الأغنياء من مدعي الظهور لمجرد أنها غالية الثمن ، وبالتالي تشبع رغبتهم في التباهي بامتلاكها أو باستهلاكها أمام باقي أفراد المجتمع ، وتميزا عن غيرهم من الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليها لأنها مرتفعة الثمن .

فهذه الأنواع من السلع تقلب طابع دالـة الطلـب ، حيـث يـترتب على ارتفاع ثمنها زيادة الكمية المطلوبـة مـن هـذه السـلع حبـا في الظهـور والتميز عند بعض الأفراد الأغنياء ، وعندما ينخفض ثمنهـا تنقـص الكميـة المطلوبة منها وتصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السـلعة وثمنهـا علاقـة طردية ، دالة متزايدة ، وتأخذ شكل خـط أو منحنـى يرتفـع مـن الجنـوب الغربي الى الشمال الشرقي .

الاستثناء الثاني :

يتعلق بالسلع التي يعتقد بعض الأفـراد أن ارتفـاع ثمنهـا لابد وان يخفى وراءه جودة اكبر للسلعة ، وقد يكـون هـذا الاعتقـاد غـير صحيحا في بعض الأحيان . وعلى ذلك تزيد الكمية المطلوبـة مـن السـلعة عندما يرتفع ثمنها ، اعتقادا من الأفراد بأن هـذا الثمـن المرتفـع دليـلا علـى جودة السلعة ، وتنقص الكمية المطلوبة مـن السـلعة عندمـا ينخفـض ثمنهـا اعتقادا من الأفراد بـأن هذا الثمن المنخفض دليلا على عدم جودة السـلعة . وعلى هذا الأساس فإن بعض التجار يستغلون هذا الاعتقاد لدى الأفراد ، ويعملون على رفع أثمان ما يعرضونه من سلع لسهولة تصريف منتجاتهم الراكدة .

وتصـبح العلاقـة بـين الكميـة المطلوبـة مـن السـلعة وثمنهـا علاقـة طردية ، دالة متزايدة ، وتأخذ شكل خـط أو منحنـى يرتفـع مـن الجنـوب الشرقي إلى الشمال الغربي .

الاستثناء الثالث :

يتعلق بتوقعات المستهلك نحو تغير أثمان السلع بالارتفاع أو الانخفاض فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالانخفاض ، نجد أن المستهلك بدلا من أن يزيد الكمية التي يشتريها من السلعة فإنه على العكس يخفض منها ، وذلك لأنه يتوقع أن يكون هذا الانخفاض في الثمن مجرد مقدمة لانخفاضات أخرى سوف تأتي بعد ذلك ، ولذلك فإنه يقلل من مشترياته من السلعة حتى ينخفض ثمنها إلى أقصى حد ممكن ، وبالعكس فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالارتفاع ، نجد أن المستهلك بدلا من أن ينقص الكمية التي يشتريها من السلع فإنه يزيد من الكمية المطلوبة ، وذلك لأنه يتوقع أن يكون هذا الارتفاع في الثمن مجرد مقدمة لارتفاعات أخرى متتالية . وبذلك تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة طردية على عكس قانون الطلب .

الاستثناء الرابع :

ويتعلق بالسلع الدنيا ن ويسمى بلغز جيفن .

ففي خلال إحدى المجاعات الايرلندية ، لاحظ جفن أن ارتفاع أثمان البطاطس والخبز قد اصطحب بزيادة الطلب عليها ، وان انخفاض أثمان هذه السلع يترتب عليه زيادة الكميات المطلوبة منها ، وهو ما يخالف طبيعة دالة الطلب ، ولذا سمى بلغز جيفن .

وتفسير ذلك أن ارتفاع السلع يؤدي إلى تدهور كبير في الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للطبقات الفقيرة التي تنفق جزءاً كبيراً من دخلها في شرائه وتجعله المادة الغذائية الأساسية لديها ، وتضطر هذه العائلات إلى إنقاص استهلاكها من المواد الغذائية مرتفعة الثمن من اللحوم والأسماك ،

ولكن الخبز بالرغم من ارتفاع ثمنه يعتبر ارخص نسبيا من كافة السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك إلى إحلال السلع الدنيا مثل البطاطس والخبز محل السلع الأخرى مرتفعة الثمن ، إذن تزيد الكمية المطلوبة من السلع الدنيا عندما يرتفع ثمنها ، ويحدث العكس عندما ينخفض أثمان السلع الدنيا ، إذ يزيد الدخل الحقيقي للعائلات الفقيرة ، وتتمكن بالتالي من استهلاك المزيد من اللحوم والمواد الغذائية الأخرى وإحلالها محل السلع الدنيا وبالتالي تصبح دالة الطلب بالنسبة لهذه السلع متزايدة استثناء من القاعدة العامة في دالة الطلب .

الفرع الثاني

الطلب وظروف الطلب

عند دراستنا لدالة الطلب ، أوضحنا أن الكمية المطلوبة من السلعة تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها ثمن السلعة ومجموعة من العوامل الأخرى مثل دخل المستهلك وأثمان السلع المرتبطة وذوق المستهلك ، ويطلق على هذه العوامل اسم ظروف الطلب .

وقد قمنا بدراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها في المطلب الأول مفترضين ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها أثناء فترة البحث .وننتقل الآن لدراسة العلاقة بين الكمية وظروف الطلب (دخل المستهلك - أثمان السلع المرتبطة - ذوق المستهلك) .

وفي هذه العلاقة الدالية نكون أمام متغير تابع واحد هو الكمية المطلوب واكثر من متغير مستقل . ومرة أخرى نكون أمام علاقة دالية

متشابكة ، ولذا سوف نقوم بدراسة الكمية المطلوبة مع كل ظرف من ظروف الطلب على حدة مفترضين ثبات باقي العوامل الأخرى ثابتة على حالها أثناء فترة البحث ، إلى جانب ثبات ثمن السلعة أيضا .

أولا : الطلب ودخل المستهلك

بطبيعة الحال فإننا عندما نبحث العلاقة الدالية بين الطلب والدخل ، فإننا نفترض ثبات كافة العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة وعدم حدوث أي تغير فيها ، تماما مثلما فعلنا عند بحث العلاقة بين الطلب وثمن السلعة .

إن كل فرد من أفراد المجتمع يحاول الحصول على اكبر إشباع ممكن ، ومن ثم الحصول على السلع القادرة على تحقيق هذا الإشباع ، ولكن هذه الرغبة محدودة بما يتوافر له من دخل أو ميزانية .

ومن الملاحظ انه توجد علاقة بين الكمية التي يمكن أن تطلب فعلا من السلعة أو الخدمة وبين دخل المستهلك ويتوقف فيها التغير في الطلب على التغير في الدخل ، وبالتالي يكون الطلب هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل ، ويكون الطلب دالة لدخل المستهلك .

وهناك عديدا من الدراسات تبين زيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل[1] ، وكقاعدة عامة نلاحظ أن تغير دخل المستهلك في اتجاه معين يؤدي إلى تغير الكمية التي يطلبها من السلعة في نفس الاتجاه ، أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة ودخل المستهلك علاقة طردية .

---

[1] دكتور حازم الببلاوي ، النظرية النقدية ، منشأة معارف الاسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٢٢٤.

وبمعنى آخر أنه عند تغير دخل المستهلك بالزيادة تتغير الكمية المطلوبة من السلعة نحو الزيادة أيضا ، وعند تغير دخل المستهلك بالنقصان تتغير الكمية المطلوبة من السلعة نحو النقصان أيضا .

ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول الطلب - الدخل ، وهو جدول افتراضي حيث يحتوي على اكثر من دخل واكثر من كمية مطلوبة في ذات الوقت ، وهذا على خلاف الواقع حيث لا يوجد سوى مستوى واحد للدخل وكمية واحدة يمكن أن يطلبها المستهلك عند هذا الدخل الواقعي .

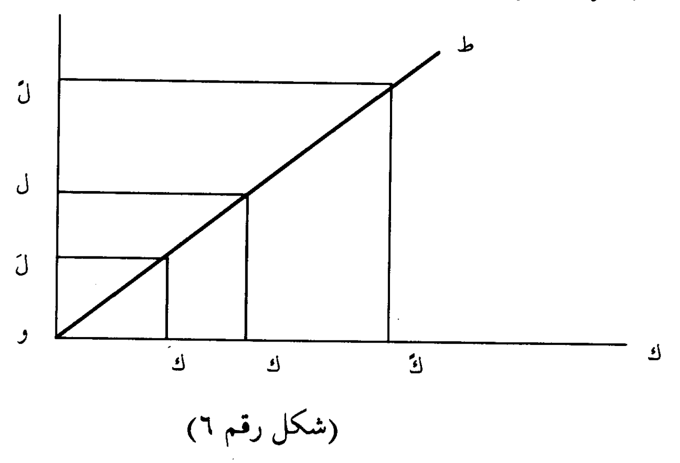
ويبين الجدول التالي العلاقة بين الطلب والدخل :

دخل المستهلك	الكمية المطلوبة من السلعة
١٠٠	١٠
٨٠	٨
٦٠	٦
٤٠	٤
٢٠	٢

جدول رقم (٢)

وبالتأمل في هذا الجدول نلاحظ العلاقة الطردية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من السلعة .

ويمكننا أن نعبر عن هذه العلاقة الطردية بين الطلب والدخل في شكل رسم بياني ، نرصد فيه مستوى الدخول المختلفة على المحور الرأسي ، ونرصد إلى المحور الأفقي الكميات المختلفة التي يحتمل أن يطلبها المستهلك عند هذه الدخول .



(شكل رقم ٦)

حيث نرمز للكمية المطلوبة بالرمز ك ، ودخل المستهلك بالرمز ل ، ونلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط يرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، معبرا عن العلاقة الطردية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من السلعة ، وبالتالي تكون دالة متزايدة وميلها هو ميل موجب .

واستثناء من القاعدة العامة في هذا الصدد توجد حالات معينة لا تكون فيها العلاقة الدالية بين الطلب والدخل علاقة طردية وإنما على العكس علاقة عكسية .

وهذه الاستثناءات تتمثل فيما يلي :

الاستثناء الأول :

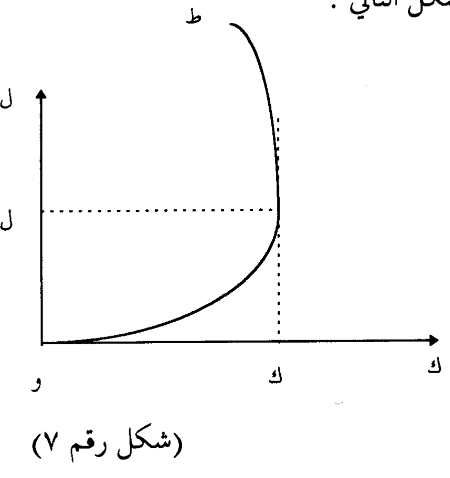
ويتعلق بالسلع الدنيا .

يقصد بالسلع الدنيا تلك السلع المنخفضة الثمن ، والتي تمثل الاستهلاك الأساسي للطبقات الفقيرة مثل الزيت والفول ، فنلاحظ انصراف هذه الفئة من أفراد المجتمع إلى شراء السلع الدنيا وإحلالها محل السلع الجيدة مرتفعة الثمن .

أي تقوم الطبقات ذات الدخول المحدودة بشراء سلع الزيت والفول بدلا من المسلى الطبيعي واللحوم ، نظرا لتناسب أسعار هذه السلع مع دخولهم المحدودة وقدرتها على إشباع نفس الحاجة لدى الأفراد ، ولكن عندما يرتفع دخل هذه الفئة إلى حد معين فإنهم يتجهوا إلى إحلال السلع الجيدة محل السلع الدنيا لأنهم اصبحوا الآن قادرين على شرائها ودفع ثمنها المرتفع ، ويقل طلبهم على السلع الدنيا .

وعلى عكس القاعدة العامة لدالة الطلب الدخل ، يترتب على ارتفاع الدخل عند مستوى معين نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلع الدنيا ، وتكون العلاقة بين الطلب والدخل ، بعد أن يصل إلى حد معين هي علاقة عكسية ، دالة متناقصة .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الرسم البياني كما هو موضح في الشكل التالي :



(شكل رقم ٧)

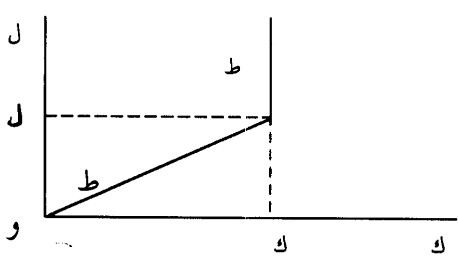
ونلاحظ في هذا الشكل أن الكمية المطلوبة من السلع الدنيا تزيد مع زيادة الدخل حتى يصل الدخل إلى المستوى ول ، أي انه قبل وصول مستوى الدخل إلى حد معين وهو ول فإن العلاقة الدالية بين الطلب والدخل تكون علاقة طردية . وذلك نظراً لان كافة مستويات الدخل التي تقع اسفل هذا الحد هل دخول منخفضة جدا . ولا مجال لتفكير المستهلك في شراء سلع أخرى ، وعندما يزيد الدخل بعد الحد ول نلاحظ نقص الكمية المطلوبة من السلع الدنيا وذلك خلافا للقاعدة العامة ، وتصبح العلاقة الدالية بين الطلب والدخل بعد هذا المستوى علاقة عكسية ، ويعبر عنها بيانيا بتغير شكل منحنى الطلب ، وينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي .

الاستثناء الثاني :

يتعلق بالسلع التي تشبع حاجة المستهلك تماما عند وصول دخله إلى حد معين ، وأمثلة هذه السلع هي الشاي والبن والتوابل .

فمن الملاحظ بالنسبة لهذه السلع أن الكمية المطلوبة منها تتزايد مع زيادة دخل المستهلك ، ولكن عندما يصل دخل المستهلك إلى حدَ معين من الارتفاع يكون قد وصل إلى الإشباع الكامل من هذه السلع ، وينتج عن ذلك أن أي زيادة في الدخل بعد هذا المستوى لا تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة ، ومعنى ذلك أنه بالرغم من زيادة دخل المستهلك بعد حد معين لن يترتب عليه تغير في الكمية المطلوبة من السلعة سواء بالزيادة أو النقصان وذلك على خلاف القاعدة العامة لدالة الطلب الدخل .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الرسم البيان كما هو موضح في الشكل التالي :



(الشكل رقم ٨)

ونلاحظ في هذا الشكل أن الكمية المطلوبة من السلع التي تشبع حاجة المستهلك بعد حد معين تزيد مع زيادة الدخل حتى يصل الدخل

إلى المستوى ول ، أي انه قبل وصول مستوى الدخل إلى حد معين وهو ول ، فإن العلاقة الدالية بين الطلب والدخل تكون علاقة طردية ، وعندما يزيد الدخل بعد الحد ول نلاحظ ثبات الكمية المطلوبة من السلعة وذلك خلافاً للقاعدة العامة لدالة الطلب الدخل .

ثانياً : الطلب وأثمان السلع المرتبطة

من الملاحظ أن هناك من السلع التي يوجد بينها وبين بعضها علاقات مباشرة ، فمن المتصور أن طلب المستهلك على سلعة معينة يكون مرتبط بطلبه على سلعة أخرى، وهناك نوعين من علاقات الارتباط التي يمكن أن توجد ما بين السلع والخدمات ، أما علاقات إحلال وتبادل ، وإما علاقات تكامل .

ويمكن تعريف علاقة الإحلال والتبادل بين السلع بأن هذه السلع تكون بديلة عن بعضها البعض ، بمعنى أن المستهلك يستطيع أن يحصل على نفس القدر من الإشباع عندما يستهلك أي من هذه السلع ، وهناك أمثلة كثيرة على هذه السلع مثل سلعتا الزيت والمسلى الطبيعي ، وسلعتا البن والشاي ، واللحوم والدواجن والأسماك ، وخدمتا المسرح والسينما .

ويمكن تعريف علاقات التكامل بين السلع ، بأنها تلك السلع التي يتحتم على المستهلك أن يستخدم سلعتين معا في نفس الوقت إذا ما أراد أن يشبع حاجة معينة ، ومثال ذلك سلعتي الشاي والسكر والسيارة والبنزين .

ونلاحظ أن علاقة السلع المتنافسة أو البديلة والسلع المكملة هي علاقة مرتدة ، بمعنى انه إذا كانت السلعة (أ) متنافسة أو بديلة عن

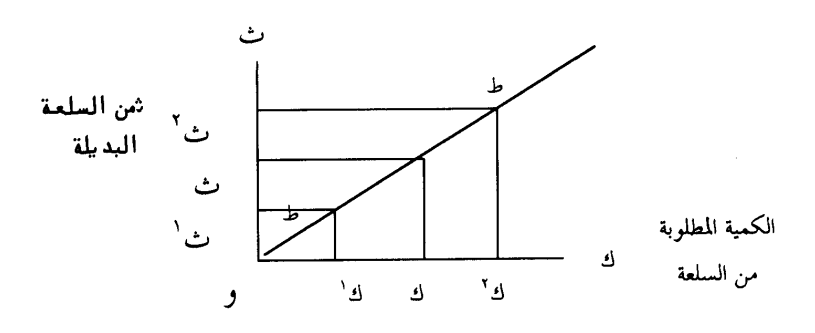
السلعة (ب)، فإن العكس صحيح أيضا بمعنى أن السلعة (ب) تكون متنافسة أو بديلة عن السلعة (أ) ونفس الشيء يصدق على العلاقة بين السلع المكملة.

ونظراً لاختلاف طبيعة علاقات الارتباط القائمة بين السلع وبعضها ، سنقوم بتوضيح طبيعة علاقات الإحلال أو التبادل أولا ثم طبيعة علاقات التكامل .

أولاً : علاقات الإحلال والتبادل

من الطبيعي أن الطلب على سلعة معينة يتأثر بأثمان السلع المنافسة أو البديلة عنها ، فعندما ترتفع أثمان السلع البديلة أو المنافسة ، فإن الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة محل البحث ستزيد أيضا ، ولو انخفض ثمن السلعة البديلة فإن الكمية التي سيطلبها من السلعة محل البحث ستنقص بدورها أيضا ، أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأثمان السلع البديلة لها علاقة طردية ، وذلك خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها ، ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع ثمن السلعة البديلة يؤدي إلى إنقاص الكمية المطلوبة منها طبقا لقانون الطلب ، مما يدفع المستهلك إلى زيادة الكمية التي يطلبها من السلعة محل البحث وإحلالها محل السلعة البديلة في إشباع حاجته ، وذلك نظرا لان هذه السلعة أصبحت أرخص نسبيا من السلعة البديلة ، وبالعكس إذ يترتب على انخفاض ثمن السلعة البديلة زيادة الكمية المطلوبة منها ، مما يدفع المستهلك إلى زيادة الكمية التي يطلبها من السلعة البديلة وإحلالها محل السلعة موضوع البحث .

ويمكن توضيح هذه العلاقة الدالية بيانيا في الشكل رقم (٩) :



(شكل رقم ٩)

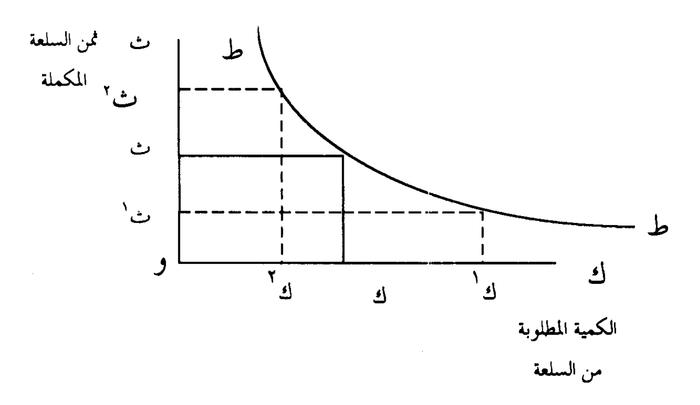
وفي هذا الشكل قمنا برصد الكمية المطلوبة من السلعة ولتكن سلعة الأرز على المحور الأفقي ورصد ثمن السلعة البديلة ولتكن سلعة المكرونة على المحور الرأسي ، ونلاحظ أن ارتفاع ثمن السلعة البديلة (المكرونة) من وث إلى وث٢ يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (الأرز) من وك إلى وك٢ وبالعكس نلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة البديلة (المكرونة) من وث إلى وث١ تؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة لسلعة (الأرز) من وك إلى وك١ ، وفي الواقع أن العلاقة الدالية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة البديلة هي علاقة طردية ، دالة متزايدة ، ولذلك نلاحظ ارتفاع منحنى الطلب من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، معبرا عن هذه العلاقة الطردية .

ثانياً : علاقات التكامل :

من الطبيعي أيضا أن الطلب على سلعة معينة يتأثر بأثمان السلع المكملة لها ، فعندما ترتفع أثمان السلع المكملة ، فإن الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة محل البحث ستنخفض ، أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن السلعة المكملة لها علاقة عكسية ، وذلك خلال

فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها ، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية إلى أن ارتفاع ثمن السلعة المكملة يـؤدي إلى إنقـاص الكمية المطلوبة منها طبقا لقـانون الطلـب وبالتـالي ينقـص المسـتهلك مـن طلبه على السلعة لأنها لا بـد وان تسـتخدم مـع السـلع المكملـة لإشبـاع حاجته ، وبالعكس أيضا أن يترتب على انخفاض ثمن السلعة المكملة زيادة الكمية المطلوبة منها وبالتالي يزيد المستهلك مـن طلبـه علـى السـلعة لأنـه يتحتم استخدامها مع السلعة المكملة لإشباع حاجته .

ويمكن توضيح هذه العلاقة الدالية بيانياً في الشكل رقم (١٠) :



(شكل رقم ١٠)

وفي هذا الشكل قمنا برصـد الكميـة المطلوبـة مـن السـلعة ولتكـن سلعة (الشاي) على المحور الأفقي ورصـد ثمـن السـلعة المكلمـة ولتكـن سلعة (السـكر) علـى المحور الرأسي ، ونلاحـظ أن ارتفـاع ثمـن السـلعة المكملة (السكر) من وث إلى وث٢ يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من السلعة (الشاي) من وك إلى وك٢ ، وبـالعكس نلاحـظ أن انخفـاض ثمـن

السلعة المكملة (السكر) من وث إلى وث١ يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (الشاي) من وك إلى وك١ .

وفي الواقع فإن العلاقة الدالية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة المكملة هي علاقة عكسية ، دالة متناقصة ، ميلها ميل سالب ، ولذلك نلاحظ انحدار منحنى الطلب من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي معبرا عن هذه العلاقة العكسية .

ثالثاً : الطلب وذوق المستهلك وتفضيلاته

يقوم عامل (الذوق والتفضيل) بدور هام في تحديد الطلب ، وتختلف السلع والخدمات من حيث شدة حساسيتها لهذا العامل ، فهناك سلع لا يتدخل الذوق في استهلاكها كثيرا كالخبز واللحم والملابس الشعبية . وهناك سلع أخرى يقوم فيها هذا العامل بالدور الأول كملابس السيدات والأثاث الفاخر والحلي .

كذلك تؤثر عادات الاستهلاك في تحديد نسبة ما يستهلك من السلع بصرف النظر عن التغير في ثمنها - باختلاف المجتمعات ، واختلاف الطبقات داخل المجتمع[1] .

ومن الملاحظ وجود علاقة دالية بين الطلب على السلعة وذوق المستهلك يتوقف فيها التغير في الطلب على التغير في الذوق ، وبهذا يكون الطلب هو المتغير التابع وذوق المستهلك هو المتغير المستقل ، وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة في الطب ثابتة على حالها أثناء فترة البحث .

---

[1] د/ حمدية زهران ، النظرية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ،١٩٨٦ ، ص ١٩٤ .

ويتأثر ذوق المستهلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية مثل الدعاية والإعلان والتقاليد ومحاكاة السلوك الاستهلاكي للطبقات الأعلى دخلا ، ولذلك نلاحظ أن التغير في ذوق المستهلك نحو الإقبال على السلعة يزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن معين نفترضه لها عند تلك الكمية التي كانت تطلب من قبل ، وبالعكس فإن التغير في ذوق المستهلك نحو الإعراض عن السلعة ينقص الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن معين نفترضه لها .

المطلب الثاني

مرونة الطلب للثمن

رأينا في دراسة دالة الطلب أن هناك علاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها ، حيث يؤثر الثمن على الكمية المطلوبة من السلعة ، فعندما يتغير ثمن السلعة في اتجاه معين تتغير الكمية المطلوبة في الاتجاه العكسي استجابة لما حدث من تغير في الثمن .

ومن الملاحظ أن درجة حساسية الطلب بالنسبة لما يحدث من تغير في ثمنها (أي درجة مرونة الطلب بالنسبة للثمن) تختلف من سلعة إلى سلعة أخرى ، فمن الملاحظ مثلا أن سلعة مثل الملح لا يتأثر الطلب عليها بتغيرات ثمنها إلا تأثيرا يسيرا جدا ، وان سلعة كالتفاح يتأثر طلبها تأثيراً كبيرا بتغيرات الثمن .

ويرجع الفضل إلى الفريد مارشال في استخدام تعبير " المرونة " بدلا من تعبير " استجابة " ، حيث تستخدم المرونة في العلوم الاقتصادية والمالية لقياس التغيرات النسبية التي يمكن أن تحدث نتيجة ارتباط ظاهرتين أو متغيرين بعلاقة معينة .

وهكذا يمكن تعريف مرونة الطلب للثمن بأنها درجة استجابة الكمية المطلوبة لما يحدث من تغير في ثمنها ، ويفترض هذا التعريف بقاء كافة العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الطلب على حالها وعدم حدوث أي تغير فيها .

وحيث أن مرونة الطلب للثمن هي أهـم الأنـواع الثلاثـة للمرونـة فإنه عادة ما يشار إليها على أنها مرونة الطلب فحسب ، وعندما نكـون بصدد قياس درجة استجابة أو تأثير الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغـيرات التي تحدث استجابة أو تأثير الكمية المطلوبة مـن سـلعة مـا للتغـيرات الـتي تحدث في دخل المستهلك أو أثمان السلع المرتبطـة ، فإننـا نعـبر عـن ذلـك بمرونة الطلب للدخل ، ومرونة الطلب التقاطعية .

وإذا كانت مرونة الطلب تعد مقياسا هامـا يوضـح لنـا أن الطلـب على سلعة ما هو اكثر مرونة من الطلب على سلعة أخـرى أو أقـل منـه ، بل أن الحاجة تدعو إلى قياس المرونة عدديا وبدقة ، ويعرف المقياس الذي يقوم بقياس القيمة العددية باسم معامل المرونة .

معامـل المرونـة :

يمكن تعريف معامل المرونة بأنه المعيار الكمي الدقيق الـذي يقيـس درجة مرونة الطلب . فلا يكفي أن نذكر بشكل عام الطلب علـى سـلعة ما هو اكثر مرونة من الطلب على سلعة أخرى أو اقل منه ، بـل يـلزم أن تحدد النسبة المئوية التي تتغير بها الكمية المطلوبة نتيجة التغير بنسـبة مـا في الثمن .

ونلاحظ في هذا الصدد أنه من الخطأ مقارنة الكمية المطلقـة للتغـير الذي يحدث في الكمية المطلوبة من السـلعة بالكميـة المطلقـة للتغـير الـذي يحدث في ثمنها ، ويطلـق عليهـا المرونـة المطلوبـة ، ومثـل هـذه المقارنـة لا

تعطي أي معنى محدد ، ولا يمكن اعتباره مقياسا دقيقا للتعرف على مرونة الطلب ، ويرجع ذلك لسببين[1] :

أولا : انه لا يمكننا قياس كمية من السلع تتحدد في شكل وحدات مادية مختلفة مثل الأطنان والكيلو جرامات بكميات من النقود تتحدد في شكل وحدات قيمية مختلفة مثل الجنيهات والقروش .

ثانياً : أن الكميات المطلوبة من السلع المختلفة ليست واحدة ، ولذلك فإن مقدار التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما يمثل أهمية كبيرة إذا كانت الكمية الأصلية المطلوبة منها قليلة نسبياً في حين أن هذا المقدار نفسه لا يمثل أهمية تذكر بالنسبة إلى سلعة أخرى إذا كان الكمية الأصلية المطلوبة منها كبيرة نسبياً . وبالمثل بالنسبة للثمن ، فإن تغير الثمن بمقدار معين يمثل أهمية كبيرة بالنسبة إلى سلعة ما نظرا إلى أن ثمنها الأصلي قليل نسبيا في حين أن هذا التغير في الثمن بهذا المقدار نفسه لا يمثل أهمية تذكر بالنسبة لسلعة أخرى وذلك لان ثمنها الأصلي كبير نسبيا .

ونتيجة لذلك فإنه يلزم عند قياس مرونة الطلب أن نقارن التغير النسبي وليس المطلق ، الذي يحدث في الكمية المطلوبة بالتغير النسبي الذي يحدث في الثمن . وتتحدد النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة والثمن ، بنسبة هذا التغير لكل من الكمية والثمن الأصليين ، وفي هذه الحالة لن تتأثر مرونة الطلب بتغير وحدات قياس الكمية أو الثمن .

---

[1] د. أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٦– ١٨٧ .

معامل المرونة = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الثمن}}$

ويمكننا الحصول على النسبة المئوية لكل من الكمية المطلوبة وثمن السلعة بقسمة التغير في الكمية على الكمية الأصلية وقسمة التغير في الثمن على الثمن الأصلي كما تبين المعادلة التالية :

معامل المرونة = $\frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الأصلية}} \times \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الأصلي}}$

معامل المرونة = $\frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الأصلي}}{\text{الكمية الأصلية}}$

ويمكننا التعبير جبريا عن الصور النهائية لمعامل المرونة باستخدام الرموز ، حيث نرمز للكمية بالرمز ك ، والثمن بالرمز ث ، ومقدار التغير في الكمية ∆ ك ، ومقدار التغير في الثمن ∆ ث ، وذلك للحصول على صورة مبسطة لمعامل المرونة الذي يرمز له بالرمز م ث .

$$\text{م ث} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

ونظراً لطبيعة العلاقة العكسية لدالة الطلب الثمن حيث أن الكمية المطلوبة تتغير في اتجاه عكسي لاتجاه التغير في الثمن ، معبراً عن دالة متناقصة ، لذا فإن علامة معامل المرونة تكون سالبة .

حالات المرونة :

رأينا في مرونة الطلب أن درجة استجابة الطلب للتغير الذي يحدث في الثمن يختلف من سلعة الى أخرى ، ولذلك يمكن أن نميز بين خمس حالات مختلفة للمرونة ، حيث تتدرج تنازلياً قيمة معامل المرونة ، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي :

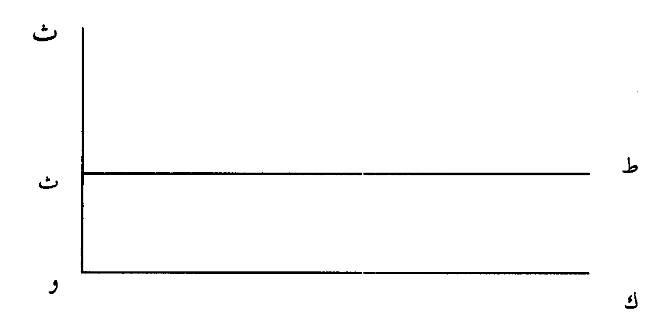
١) طلب لانهائي المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة في هذه الحالة ما لا نهاية ، ولكن سبق أن ذكرنا أن علامة معامل مرونة الطلب للثمن سالبة ، فإن قيمة معامل المرونة تكون ناقص ما لا نهاية

م ث = - ∞

وتوضح هذه الحالة أن أي تغير طفيف ، أي بنسبة مئوية صغيرة في الثمن سوف يترتب عليه تغير لانهائي في الكمية المطلوبة ، بمعنى أن يكون المشترين مستعدين لشراء كل الكمية التي يمكن شرائها من السلعة عند ثمن معين ، لكنهم لن يشترون أي كمية منها عندما يرتفع هذا الثمن ولو بقدر ضئيل .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التي يتميز الطلب عليها بكونه لانهائي المرونة كما في الشكل التالي :



(شكل رقم ١١)

ونلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب يأخذ شكل خط أفقي موازي للمحور الأفقي موضحا أنه عند ثمن يبلغ وث يكون المشترين مستعدين لشراء كل الكمية التي يمكن شرائها من السلعة ، ولكنهم لن يشتروا أية كمية منها عندما يرتفع الثمن عن وث ، ولو بقدر ضئيل . وهذه الحالة تعتبر حالة استثنائية نظرا لأنها نادرة الوقوع في الحياة العملية .

ويلاحظ في هذا الصدد أننا لا نعتد إلا بالقيمة العددية المطلقة لمعامل المرونة بصرف النظر عن العلامة السالبة له ، بمعنى أن قيمة معامل المرونة – ٢ اكبر من قيمة – ١ ، وبالتالي يكون الطلب على السلعة الأولى اكبر من الطلب على السلعة الثانية ، وذلك بالنسبة لجميع حالات مرونة الطلب للثمن ، وان إشارة معامل المرونة السالبة لا تعني أكثر من تعبير العلاقة العكسية بين Δث ، Δك .

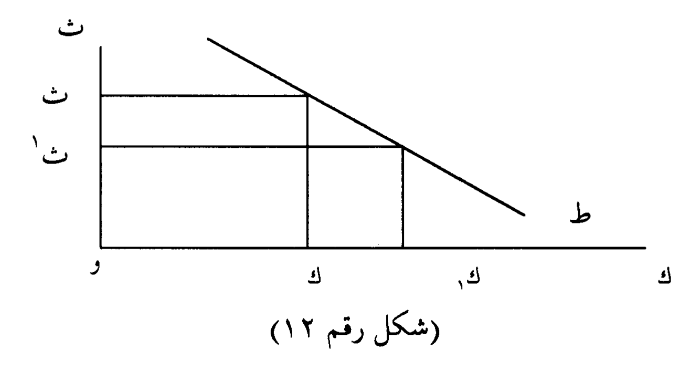
٢) طلب مرن

وتكون قيمة معامل المرونة اكبر من ناقص واحد صحيح وأقل من لانهاية :

$$- \infty < \text{م ث} < -1$$

وفي هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة ، حدوث تغير في الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التي يتميز الطلب عليها بكونه مرن كما في الشكل التالي :



(شكل رقم ١٢)

ويلاحظ في هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة ضئيلة من وث إلى وث١ احدث تغير في الكمية المطلوبة من وك إلى وك١ أي بنسبة اكبر من نسبة تغير الثمن .

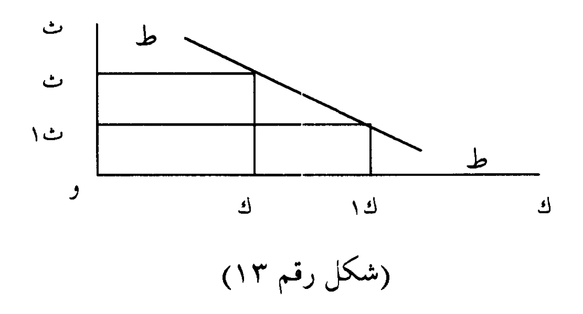
٣) طلب متكافئ المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية لناقص واحد صحيح :

م ث = −١

ويلاحظ في هذه الحالة أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة يعادل التغير النسبي في الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التي يتميز الطلب عليها بكونه طلب متكافئ المرونة كما في الشكل التالي :



(شكل رقم ١٣)

ويلاحظ في هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة معينة من وث إلى وث[١] أحدث تغير في الكمية المطلوبة بنفس هذه النسبة من وك إلى وك[١] ، بمعنى أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بنفس نسبة التغير الذي يحدث في الثمن .

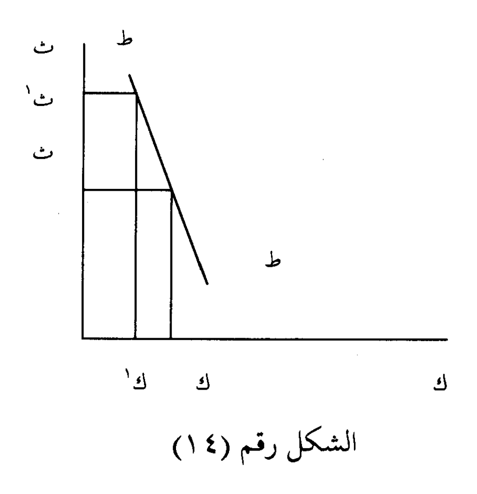
٤) طلب غير مرن

وتكون قيمة معامل المرونة اكبر من الصفر وأقل من ناقص واحد صحيح :

-١ > م ث > صفر

وفي هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة ، حدوث تغير في الكمية المطلوبة بنسبة اقل من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التي يتميز الطلب عليها بكونه غير مرن كما في الشكل التالي :



الشكل رقم (١٤)

ونلاحظ في هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة كبيرة من وث إلى وث١ أحدث تغير في الكمية المطلوبة من وك إلى وك١ أي بنسبة اقل من نسبة تغير الثمن .

٥) طلب عديم المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر ، أي أن :

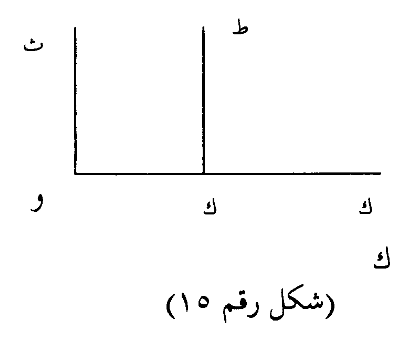
م ث = صفر

وتوضح هذه الحالة أن أي تغير في الثمن مهما كان بنسبة كبيرة لن يترتب عليه إحداث أي تغير في الكمية المطلوبة من السلعة وبمعنى آخر أن الكمية المطلوبة من هذه السلعة لن تتأثر بأي تغير يحدث في الثمن .

ومن المتصور أن تنطبق هذه الحالة على السلع والخدمات الضرورية التي لا غنى عنها بالنسبة للمستهلك مهما ارتفعت أسعارها ومثال ذلك الطلب على سلعتي الخبز والمياه وبعض أنواع من الأدوية مثل الأنسولين الذي يتعاطاه مريض السكر ، حيث يدفع المستهلك الثمن ليشتري ما هو في حاجة إليه لإنقاذ حياته سواء ارتفع الثمن أو انخفض ، أي لن تتأثر الكمية المطلوبة بأي تغير يحدث في الثمن .

وتكون المرونة ي هذه الحالة صفراً ، إذ إن التغير النسبي في الكمية = صفر مهما كان التغير في الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التي يتميز الطلب عليها بكونه عديم المرونة كما في الشكل التالي :



(شكل رقم ١٥)

ويلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب يأخذ شكل خـط عـاموي على المحور الأفقي موضحا أن الكمية المطلوبة من السلعة وك لن تتـأثر وتظـل ثابتـة مهمـا تغـير ثمـن السـلعة بنســبة معينــة (بالارتفــاع أو بالانخفاض) . وهذه الحالـة تعتـبر حالـة اسـتثنائية نظـرا لأنهـا نـادرة الوقوع في الحياة العملية .

أهمية مرونة الطلب للثمن :

تحتل مرونة الطلب للثمــن أهميـة كبـيرة بالنسـبة لكـل مـن المنتـج والدولة وتقلبات الأسعار والتجارة الخارجية .

أولاً : بالنسبة للمنتج

كما سبق أن أوضحنا يهتم المنتج بمعرفة نسبة انخفاض الثمـن الـتي تمكنه من بيع كميات متزايدة في السوق ، فمرونة الطلــب توضـح مـا إذا كان انخفاض الثمن سيؤدي إلى زيادة الكميـات المطلوبـة ومـن ثـم زيـادة الأرباح والإيرادات التي يحققها أم لا .

وتظهر أهمية المرونة بشكل واضح بالنسبة للمنتج الـذي يعمـل في ظـل الاحتكـار ويتحكـم في السـوق بمفـرده ، فـإذا اتضـح للمحتكـر أن الطلب على السلعة التي يعرضها كبير المرونة فمن مصلحته عدم رفـع ثمـن هذه السلعة كثيرا ، أما إذا كان الطلب عليها قليل المرونة فإنه يستطيع أن يتمادى في رفع سعرها [1] .

ثانياً : بالنسبة لأهمية المرونة للدولة

نلاحظ أن كثيرا ما تلجأ الحكومات المختلفة إلى فـرض الضرائـب غير المباشرة على السلع المختلفة ، إما لتحقيق هدف اقتصادي كالحد مـن الاستهلاك أو الاستيراد أو لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، أما لتحقيق هدف مالي كزيـادة الإيـرادات . ويتوقـف نجـاح الحكومـة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف على مرونة الطلب على السلع التي تفـرض عليها مثل هذه الضرائب .

فإذا كان الهدف من فرض الضريبة هو الحد مـن الاسـتهلاك علـى السلعة وكان الطلب عليها مرنا ، فيكفي فرض الضريبة بمعدل منخفض ، حتى تقل الكمية المطلوبة بصورة ملحوظة .

أما إذا كان الطلب على السلعة غـير مـرن فـان الضريبـة يجـب أن تكون مرتفعة حتى تنجح في إنقـاص الكميـة المطلوبـة بـالقدر المطلـوب ، ومن ذلك نرى أن زيادة معدل الضريبة على سلعة ذات مرونـة مرتفعـة ، من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الكميـة المطلوبـة منهـا انخفاضـا كبـيرا قـد يكون من شأنه انخفاض الحصيلة الكلية للضريبة لا زيادتهـا ، في حـين أن

---

[1] **د. علي لطفي ، مقدمة في علم الاقتصاد ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٩ .**

زيادة معدل الضريبة على سلعة ذات مرونة طلب منخفضة ، من شأنه ألا يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها سوى بمقدار يسير ، وبالتالي تزداد حصيلة الضريبة نتيجة لزيادة معدلها .

ثالثاً : أثر المرونة في استقرار الأسعار

يكون لمرونة الطلب اثر كبير على مدى التقلبات التي تحدث في أسعار السلع ، فإذا كان الطلب على سلعة ما مرنا ، فإن ذلك من شأنه أن يحد من التقلبات الكبيرة في سعرها ، والتي يمكن أن تنشأ عن التغيرات في العرض . وعلى العكس من ذلك إذا كان الطلب غير مَرن ، فإن ذلك من شأنه أن يسمح بتقلبات كبيرة في أسعارها . فإذا ما نقص عرض سلعة ما ، لسبب أو لآخر ، فان نقص العرض سوف يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع السعر ، وفي هذه الحالة إذا كان الطلب مرنا فأنه يكفي ارتفاع قليل في السعر لإنقاص الكمية المطلوبة بمقدار كبير ، في حين انه إذا كان الطلب غير مرن فان الأمر يتطلب ارتفاعا كبيرا في السعر لإحداث الانخفاض المطلوب في الكمية المطلوبة .

رابعاً : بالنسبة لأهمية المرونة للتجارة الخارجية

نلاحظ أن مركز أي دولة في مجال التجارة الدولية يتأثر إلى حد بعيد بدرجة مرونة الطلب في الأسواق الأجنبية على السلع التي تصدرها هذه الدولة ، وكذلك يتأثر بدرجة مرونة الطلب في الداخل على السلع التي تستوردها هذه الدولة ، فمثلاً إذا رأت مصر أن الطلب على القطن المصري طويل التيلة الذي يصدر إلى الخارج غير مرن ، فإنها تستطيع أن تتمادى في رفع سعره وهي واثقة من زيادة حصيلة العملات الأجنبية التي تحصل عليها .

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب :

إن دراسة العوامل المؤثرة في مرونة الطلب هي في الواقع دراسة للعوامل التي تؤثر في حساسية أو استجابة التغير في الكميات المطلوبة نتيجة للتغير في الثمن . وبعبارة أخرى العوامل التي من شأنها جعل الطلب على سعلة ما اكثر مرونة أو اقل من الطلب على سلعة أخرى .

وبالطبع يلزم أن نبقي الأشياء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة على حالها ، أي ظروف الطلب من دخل المستهلك ، وأثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ولعل أهم العوامل المؤثرة على مرونة الطلب هي :

١) وجود بدائل للسلعة :

لعل أهم العوامل التي تتوقف عليها المرونة هي مدى توافر بديل قريب للسلعة له القدرة على إشباع نفس الحاجة ، سواء بنفس الدرجة أو بدرجة اقل .

فكلما توافر بديل جيد من السلع ، كلما كان الطلب على السلعة مرنا ، ولذلك نلاحظ أن ارتفاع ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدي إلى إنقاص الكمية المطلوبة منها بنسبة اكبر ، وذلك نتيجة لانصراف المستهلكين عنها إلى السلع الأخرى البديلة عنها ، والتي لم يتغير ثمنها فرضا ، وبالعكس ، فإذا حدث انخفاض في ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة فإنه يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها بنسبة

مئوية اكبر وذلك نتيجة لإقبال المستهلكين عليها وإحلالهم لها محل السلع الأخرى البديلة عنها ، والتي لم يتغير ثمنها فرضا .

مثال للسلع البديلة سلعة اللحوم والدواجن والأسماك ، فإذا انخفض سعر الوحدة من أي نوع من هذه السلع فإن الإقبال على شرائها يزداد بنسبة كبيرة لإحلالها محل بدائلها من السلع الأخرى ، ومثال السلع التي تتمتع بدرجة من الإحلال بينها وبين بعضها سلعتي الشاي والبن وخدمتي السينما والمسرح .

ويلزم أن نلاحظ أن مدى وجود بدائل للسلعة ، وبالتالي مدى مرونة الطلب على السلعة إنما يتوقف على مدى اتساع التعريف الذي نختاره للسلعة ، وما إذا كان هذا التعريف واسعا شاملا أم دقيقا محدودا . فإذا كان تعريف سلعة السجائر يشمل جميع أنواع السجائر بحيث يسهل إحلال نوع من السجائر محل الآخر ، فإن الطلب على هذه السلعة يصبح مرنا ، أما إذا كان تعريف سلعة السجائر ضيقاً ومحدودا ليشمل نوع من السجائر دون غيره ، (وهى نظرة شخصية) ، فإن إحلال نوع بغيره يكون محدودا ويصبح الطلب على السلع طلبا غير مرنا .

٢) تعدد استعمالات السلعة :

أن تعدد إمكانيات استعمال السلعة أو الخدمة يعني قابليتها للإحلال محل عدد كبير من السلع والخدمات الأخرى في الإشباع ، ومن ثم فكلما تعددت إمكانيات استخدام هذه السلعة ولذلك يكون الطلب على هذه السلعة طلبا مرن .

وكلما كان للسلعة استخدام واحد كلما كان الطلب عليها غير مرن ، مثل سلعتي القمح والملح يتعذر وجود بديل جيد لها في إشباع الحاجة إليها ، ولذلك يكون الطلب على هذه السلع غير مرن .

٣) ضرورية السلعة وكماليتها :

تعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على قدرة مرونة الطلب ، هو مدى ضرورية السلعة وكماليتها ، فكلما كانت السلعة ضرورية ، تشبع حاجة أساسية من حاجات الانسان ، كلما قلت قدرة المستهلكين على الاستغناء عنها وبالتالي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة ، بينما نجد أن السلع الكمالية يسهل على المستهلك الاستغناء عنها نهائيا ، أو عن جزء منها ، إذا ما حدث ارتفاع في سعرها ، وبالتالي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة .

ولذا يمكننا أن نقرر أن الطلب على السلع الضرورية يكون غير مرن ، والطلب على السلع الكمالية يكون مرنا .

وصفة السلع كضرورية أو كمالية مسألة نسبية ، تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر ، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى وعلى سبيل المثال ينظر صاحب الدخل المنخفض إلى سلعة اللحوم على أنها سلعة كمالية ، بينما ينظر صاحب الدخل المرتفع إلى نفس النوع على أنها سلعة ضرورية . وقد ينظر موظف عادي في إحدى الشركات إلى السيارة الخاصة على أنها كمالية بينما ينظر إليها مدير الشركة على أنها ضرورية لا غنى عنها وهكذا . وكذلك الحال إذا انتقلنا من مجتمع لآخر نجد أن الحكم على ما هو ضروري وما هو كمالي سوف يختلف . فمثلا سلع السيارات والأجهزة الكهربائية تعتبر من

ضروريات الحياة في المجتمعات الصناعية ، بينما هي نفسها تعتبر عموما من الكماليات في المجتمعات غير الصناعية والفقيرة .

ولهذا فإن الحكم على سلعة ما بأنها ضرورية أو كمالية لا يجب أن يستند إلى أحكام عامة مطلقة لان المسألة نسبية كما شاهدنا ، وغاية ما يمكن عمله هو تقسيم المستهلكين داخل مجتمع معين بالتقريب إلى أصحاب دخول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة ، وتحديد ما يمكن اعتباره ضروري أو كمالي بالنسبة لكل فئة من فئات الدخل المذكور .

٤)نسبة المنفق من الدخل على السلعة :

أن نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة يؤثر أيضا على مرونة الطلب ، فإذا كان نسبة الإنفاق على السلعة تحتل جزءا كبيرا من دخل المستهلك وتشغل بالتالي حيزا كبيرا من تفكيره ، فإن الكمية المشتراة من السلعة تميل لان تتأثر كثيراً بتغيرات الثمن ، وبالتالي يكون الطلب عليها مرن . ومثال ذلك سلعة السيارات والثلاجات فالإنفاق عليها يحتل جزءا كبيرا من دخل المستهلك وبالتالي يكون الطلب عليها مرنا . والعكس صحيح أيضا فالسلع التي لا يكون الإنفاق عليها إلا بنسبة ضئيلة من الدخل يكون الطلب عليها غير مرن . ومثال ذلك سلع الملح والكبريت والتوابل ، فالإنفاق عليها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من دخل المستهلك ، وبالتالي فإن الكمية المشتراة من السلعة لن تتأثر بتغيرات الثمن ، ومن ثم يكون الطلب عليها غير مرن .

٥) طول الفترة الزمنية عند دراسة المرونة :

يلاحظ أن الآثار الناتجة من تغير الثمن على التغير في الكمية المطلوبة تحتاج إلى فترة زمنية حتى يظهر مفعولها ، أي يجب أن يمر وقت معين حتى يعتاد المستهلك على سلوك يختلف عن ذي قبل . فإذا انخفض ثمن سلعة المكرونة مثلا يقتضي مرور وقت ما حتى يتمكن المستهلكون أكلة الأرز من تغيير عاداتهم والتعود على استهلاك سعلة المكرونة وإحلالها محل سلعة الأرز .

وبالتالي يمكن أن نقرر أن مرونة الطلب على السلعة تكون اكبر كلما طالت هذه المدة أو الفترة ويمكن تفسير ذلك أولا بأنه يلزم مرور فترة زمنية ما حتى يصل إلى علم كافة المستهلكين هذه السلعة التي تغير ثمنها . ثانياً نلاحظ أن مستهلكي السلع المعمرة سيحتاجون إلى وقت ما قبل أن يستجيبوا للتغير الذي حدث في ثمنها ، وهو الوقت اللازم لاستهلاك السلعة القديمة الموجودة لديهم . ثالثاً يقتضي التحول من استهلاك سلعة إلى أخرى مرور فترة زمنية حتى تتغير عادات المستهلكين .

كل هذه العوامل والأسباب تؤدي إلى زيادة مرونة الطلب كلما طالت الفترة الزمنية التي نبحث في خلالها مرونة الطلب على هذه السلعة .

المبحث الثاني

العرض

يقصد بالعرض الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ،والتي يستطيع المنتج بيعها فعلا في السوق عند ثمن معين وفي ظروف معينة وفي وقت معين .

ويمكن التفرقة بين الكمية الموجودة في السوق من سلعة ما وبين "الكمية المعروضة منها " فكثيرا ما تكون الكمية المعروضة من سلعة ما اقل من الكمية الموجودة في السوق من هذه السلعة ، ويحدث ذلك بصفة خاصة إذا كان ثمن السلعة في السوق منخفض لدرجة لا يغرى البائعين إلا على عرض كمية محدودة من السلعة وتخزين الباقي لعرضه للبيع عندما يرتفع الثمن .

وبنفس الأسلوب الذي تحدثنا به عن دالة الطلب ومرونة الطلب سوف نتحدث عن موضوع العرض . وسيكون حديثنا عن موضوع العرض مختصرا بالمقارنة بما تناولناه في دراسة الطلب وذلك بالقدر اللازم لبناء نظرية في تكوين الثمن في السوق .

وعلى ذلك سنتناول العرض في مطلبين :

المطلب الأول : دالة العرض
المطلب الثاني : مرونة العرض (تؤجل لدراسة أوسع)

المطلب الأول

دالــة العــرض

تتحدد الكمية المعروضة من السلعة بمجموعة من العوامل ، وتتمثل هذه العوامل المحددة للعرض في ثمن هذه السلعة ، وأثمان السلع الأخـرى ، وأثمان عوامل الانتاج ، وحالة الفن الانتاجي ، وأخيراً أهداف المنتجين .

وبالتالي نكون بصدد علاقة دالية بين الكمية المعروضة مـن السـلعة وتمثل المتغـير التـابع ومجموعـة العوامـل السـابق تحديدهـا وتمثـل المتغـيرات المستقلة .

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدالية في شكل جبري كالآتي :

ع ن = د (ث ن ، ث ١ ، .... ث ن – ١ ، ث ع١ ، ف ، هـ) .

وفي هذا التعبير الجبري ترمز ع١ إلى عرض السلعة ن ، ث ، إلى أثمان السلع الأخرى ، ث ع١ إلى أثمان عوامــل الإنتـاج ، وف إلى حالـة الفن الإنتاجي ، هـ إلى أهداف المنتجين ، د ترمز إلى كلمة دالة .

ونلاحــظ أن هـذه العلاقـة الداليـة تحتـوي علـى اكـثر مـن متغـير مستقل ، ولذا سوف نلجأ إلى أسلوب التجريد ، ونقوم بدراسـة العلاقـة بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع مع كل متغـير مسـتقل علـى حدة ، وفي البداية سنقوم بدراسة العرض كدالة للثمن ، ثم العرض كدالة لعوامل العرض الأخرى غير الثمن ، وهو ما يطلق عليه ظروف العرض .

وعلى ذلك سنتناول دالة العرض في فرعين :

الفرع الأول = العــرض والثمــن

الفرع الثاني = العرض وظروف العرض

الفـرع الأول

العـرض والثمـن

لدراسة العلاقة بـين الكميـة المعروضـة مـن السـلعة وثمنهـا ، فإننـا سنفترض بقاء كافة العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثـر في العـرض على حالها أثناء فترة البحث ، وعندما نتكلم عـن العـرض فإننـا نقصـد دراسـة مدى التأثير الذي يباشره ثمن السلعة على الكمية المعروضة منهـا . فنحـن نبحث في علاقة بين متغيرين أحدهما الكمية المطلوبة وهـي المتغـير التـابع والآخر الثمن وهو المتغير المستقل .

ويلاحظ من المشاهدات العملية بالنسبة لدالة العرض ، أن تغير ثمن السلعة في اتجاه معين يؤدي إلى تغير الكميـة المعروضـة في نفـس الاتجـاه ، أي كلمـا ارتفـع ثمـن السـلعة المعروضـة زادت الكميـة المعروضـة أيضـا . وبالعكس كلما انخفض ثمن هذه السلعة قلت الكمية المعروضة منها ، مـع ثبات العوامل الأخرى ، وعلى ذلك تكون العلاقة بـين الكميـة المعروضـة مـن سـلعة مـا وثمنهـا علاقـة طردية ، ويطلـق علـى هـذه العلاقـة قـانون العـرض .

ويمكن تعريف دالة العرض الفـردي بأنهـا الكميـات المختلفـة مـن سلعة ما أو خدمة ما ، التي يستطيع المنتج الفرد بيعها فعلا في السوق عند ثمن معين وفي ظروف معينة وفي وقت معين .

جـدول العـرض :

يمثل جدول العرض صورة رقمية توضح الكميات المختلفة التي يكون المنتجون أو البائعون على استعداد لعرضها أو بيعها عند مختلف الأثمان المفترضة . وجدول العرض له طابع افتراضي تماما كما هو الحال بالنسبة إلى جدول الطلب ، وبطبيعة الحال فان هذا الجدول يفترض أن نعرض حجم الكمية المعروضة . فالجدول يقتصر على بيان تأثيرات الأثمان على الكميات المعروضة .

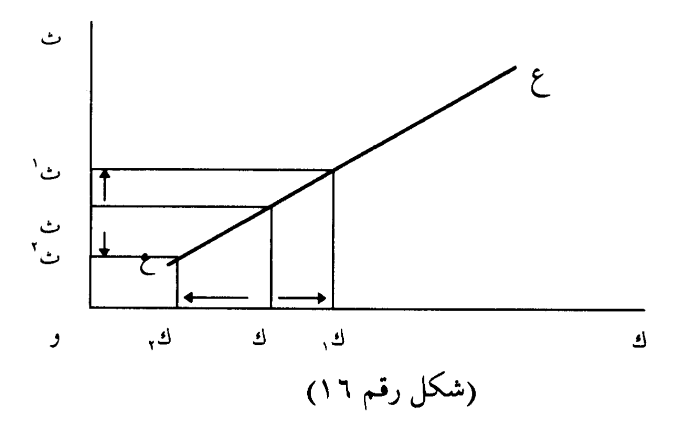
ويمثل الجدول التالي الكميات المحتمل أن تعرض من سلعة ما عند مختلف الأثمان المفترضة لها :

الثمن	الكمية المعروضة
٢٠	٢٠
٣٠	٢٥
٤٠	٣٠
٥٠	٤٠
٦٠	٥٠

جدول رقم (٣)

ونلاحظ في هذا الجدول أن تغير ثمن السلعة بالزيادة يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة أيضا بالزيادة ، وبالعكس كلما تغير ثمن السلعة بالنقصان تغيرت الكمية المعروضة أيضا بالنقصان ، موضحا طبيعة العلاقة الطردية بين ثمن السلعة والكمية المعروضة منها .

ويمثل منحنى العرض التعبـير الهندسـي عـن دالـة العـرض ، حيـث ترصد الأثمان المختلفة (ث) على المحور الرأسي وترصد الكميات المعروضة المختلفة (ك) على المحور الأفقي ويأخذ منحنى العرض الشكل ع ع



(شكل رقم ١٦)

ويلاحظ في هذا الشكل أن ارتفـاع ثمـن السـلعة مـن ث إلى ث١ يـؤدي إلى زيـادة الكميـة المعروضـة مـن ك إلى ك١ ، وان انخفــاض ثمــن السلعة من ث إلى ث٢ يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة من ك إلى ك٢ ، دلالة على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها .

ويعبر منحنى العرض ع ع عن الكميات المختلفة التي يكون المنتـج على استعداد لعرضها أو بيعها عند الأثمان الافتراضية المختلفة لسلعة مـا ، وذلك في فترة زمنية محددة مع بقاء كافة العوامل الأخـرى الـتي يمكـن أن تؤثر في الكمية المعروضة ثابتة على حالها أثناء فترة البحث .

خصائص منحنى العرض :

١) إن منحنى العرض بأكمله هو التعبير الهندسي عن دالة العرض ، ولا يمكن تصور منحنى العرض بنقطة أو نقطتين على هذا المنحنى . وفي هذه العلاقة تكون الكمية المعروضة هي المتغير التابع والثمن المستقل . وتعبر الحركة على منحنى العرض عن تغير الكمية المحتمل أن تعرض من السلعة نتيجة للتغير الذي يمكن أن يحدث في ثمنها وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

٢) إن منحنى العرض يأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها ، حيث أن ارتفاع الثمن يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة وانخفاض الثمن يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة ، وبالتالي تكون دالة العرض دالة متزايدة ، ميلها ميل موجب ويطلق على هذه العلاقة تعبير قانون العرض .

٣) يمثل منحنى العرض الحد الأقصى لكل من الكميات المعروضة والأثمان المختلفة للسلعة ، فهو يمثل الحد الأقصى للكميات المعروضة ، ويلاحظ ذلك أنه عند ثمن معين للسلعة قد يكون المنتج مستعدا لبيع كمية اقل من تلك التي تدل عليها منحنى العرض إذا كانت هذه الكمية هي كل ما يطلبه المشترون ، ولكنه لن يكون مستعدا لبيع كمية اكبر منها ، وأيضا يمثل منحنى العرض الحد الأقصى للأثمان ، فعند كمية معينة يكون المنتج مستعدا لقبول ثمن أعلى من ذلك الذي يدل عليه منحنى العرض ، لكنه لن يقبل أن يبيع هذه الكمية بثمن أقل منه .

٤) إن منحنى العرض قد يأخذ شكل منحنى بسيط ، ويكون ذلك إذا التزم جميع المنتجين بقواعد السوق الذي يبيعون فيه ، حيث أنه عند ثمن معين يكون كل المنتجين مستعدين لبيع كمية واحدة فقط ، وهذه حالة نادرة ، والغالب أن يأخذ منحنى العرض شكل منحنى عريض أو سميك دلالة على أنه عند ثمن معين تكون هناك اكثر من كمية محتمل أن يعرضها ويبيعها المنتجين ، تماما كما هو الحال بالنسبة لمنحنى الطلب .

وبالنسبة لدالة العرض الكلي أو عرض السوق ، وكما هو الحال في دالة الطلب ، يمكن الحصول عليها من مجموع دالات عرض المنتجين ، هذا ويمكن التوصل الى العرض الكلي عن طريق اشتقاق جدولة من جداول عرض المنتجين الأفراد ونتوصل أيضا إلى تكوين منحنى عرض السوق أو العرض الكلي ، وهو التعبير الهندسي عن دالة هذا العرض ، عن طريق تجميع أفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد .

وبالطبع فان دالة العرض الكلي تأخذ نفس طبيعة دالة العرض الفردي ، وبالتالي يمكن تعريف دالة العرض الكلي أو عرض السوق بأنها الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ، والتي يستطيع كافة المنتجين للسلعة بيعها فعلا في السوق عند ثمن معين وفي ظروف معينة وفي وقت معين .

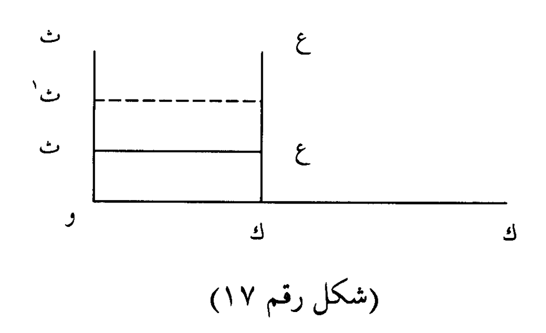
حالات استثنائية لدالة العرض :

دالة العرض شأنها في ذلك شأن دالة الطلب - تمثل قاعدة عامة تنطبق على جميع السلع والخدمات ، وفي جميع الظروف والأحوال ، إلا أن هناك بعض الاستثناءات ، تنقلب فيها دالة العرض وتصبح العلاقة بين الكمية المعروضة والثمن علاقة عكسية ، ومن ثم دالة متناقصة ، ويكون ميلها ميل سالب ، ويتغير شكل منحنى العرض متخذا شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، وتتمثل هذه الاستثناءات فيما يلي :

١) حالة العرض الثابت :

هناك بعض السلع لا يمكن زيادة الكمية المعروضة منها رغم ارتفاع أثمانها ، وذلك في حالة ما إذا كان المعروض من السلعة وحدة واحدة مثل لوحة زيتية رسمها فنان مشهور منذ مئات السنين ، أو تحفة أثرية ذات قيمة تاريخية .. الخ ، فمن الواضح أنه مهما ارتفع ثمن هذه السلعة لا يمكن زيادة الكمية المعروضة منها .

وفي هذه الحالة يأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي وموازي للمحور الرأسي (محور الثمن) كما هو موضح في الشكل التالي :



(شكل رقم ١٧)

ويلاحظ في هذا الشكل أنه عند ثمن قدره وث تكون الكمية المعروضة وك واذا تغير الثمن وارتفع إلى وث١ لن تتغير الكمية المعروضة نظرا لعدم وجود وحدات أخرى من هذه السلعة .

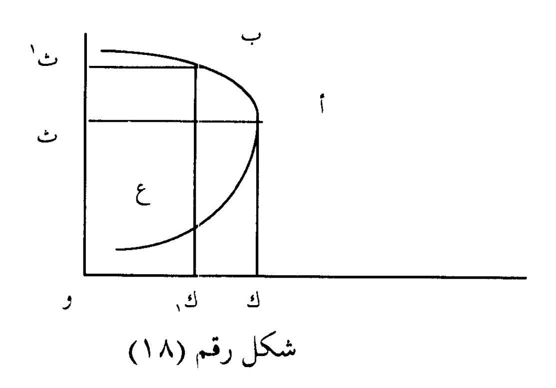
٢) حالة منحنى العرض المتراجع :

قد يحدث في بعض الأحيان أن يؤدي ارتفاع الثمن بعد حد معين إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة وبالتالي يأخذ جزء من منحنى العرض شكله الطبيعي ، ويرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، وفي الجزء الآخر ينحدر منحنى العرض من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، معبرا عن دالة استثنائية للعرض .

وتظهر هذه الحالة بالنسبة لبعض فئات العمال ، حيث يكون العامل على استعداد لزيادة عرضه لساعات العمل حتى يصل دخله إلى حد معين ، وإذا ما ارتفع اجره بعد ذلك يعمل على إنقاص ساعات عمله لأنه يكون قد حصل على المقدار من الدخل الذي يكفيه .

ويتعلق هذا الاستثناء بحالات فردية ولا ينطبق على مجموع العارضين .

ويمكن أن نوضح هذه الحالة بيانيا كما هو في الشكل التالي :



شكل رقم (١٨)

يلاحظ في هذا الشكل أنه مع ارتفاع اجر العامل يتزايد رغبته في عرضه لساعات العمل إلى أن يصل الأجر إلى حد معين (وث) ، فعند الأجور وث يكون العامل قد حصل على دخل يكفيه ، ويفضل زيادة ساعات الراحة بالرغم من زيادة اجره ، وبالتالي يتراجع منحنى الطلب معبرا عن علاقة عكسية بين العرض والثمن ، وهذا يمثل استثناء من دالة العرض .

الفرع الثاني
العرض وظروف العرض

سبق أن رأينا عند دراسة دالة العرض ، أن الكمية المعروضة من سلعة تتوقف على مجموعة من العوامل وبعد دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها ، سنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وباقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر فيها ، وأهم هذه العوامل تتمثل في أثمان السلع الأخرى ، أثمان عوامل الإنتاج ، حالة الفن الإنتاجي ، وأخيرا أهداف المنتجين ، ويطلق على هذه العوامل الأربعة تعبير ظروف العرض .

وفي دراستنا لظروف العرض سنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة ، وكل عامل من هذه العوامل على حدة ، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى بما فيها ثمن السلعة .

أولا : العرض وأثمان السلع الأخرى

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بأثمان السلع المنافسة لها من ناحية ، وبعرض السلع المتكاملة للسلعة محل البحث من ناحية أخرى .

بالنسبة للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وأثمان السلع المنافسة لها ، نلاحظ أن كل منتج يضع في اعتباره أثمان السلع الأخرى التي يستطيع إنتاجها بنفس عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة محل البحث . ويطلق على هذه السلع الأخرى تعبير السلع المنافسة أو البديلة .

ويلاحظ أنه عند تغير أثمان السلع الأخرى بالانخفاض والتي يمكن أن تنتج بنفس عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة محل البحث ، من شأنه جعل إنتاج السلعة اكثر ربحا من إنتاج السلع الأخرى مما يؤدي إلى زيادة الكمية المنتجة والمعروضة منها عند نفس الأثمان السابقة.

وبالعكس عندما يتغير أثمان السلع الأخرى بالارتفاع من شانه جعل إنتاج السلعة محل البحث اقل ربحية من إنتاج السلع الأخرى ، مما يؤدي إلى نقص الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة عند نفس الأثمان السابقة ، ويكون ذلك نتيجة تحول المنتج من مجال إنتاج السلعة محل البحث إلى السلع الأخرى الأكثر ارتفاعا .

وبالنسبة للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وعرض السلع المتكاملة ، نلاحظ أن ارتفاع ثمن سلعة ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها ، وفي نفس الوقت زيادة الكمية المعروضة من السلع المتكاملة . ومثال ذلك أن ارتفاع ثمن القطن يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من بذرة القطن ، وذلك لان القطن وبذرته سلعتان متلازما في العرض ، بمعنى أن زيادة الكمية المنتجة من إحداها يؤدي بالضرورة إلى زيادة الكمية المنتجة من السلعة الأخرى [1] .

ثانياً : العرض وأثمان عوامل الإنتاج

في الواقع أن نفقة إنتاج السلعة يتحدد بأثمان عوامل الإنتاج ، ونلاحظ أنه إذا انخفضت أثمان عوامل الإنتاج أي نفقة الإنتاج زادت

---

[1] د / على لطفى ، مقدمة في علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص٢٧١ .

الكمية التي يقبل المنتجين عرضها عند نفس الثمن ، وبالعكس فإن تغير أثمان عوامل الإنتاج أي نفقة الإنتاج بالارتفاع أدى ذلك إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند الأثمان السابقة نفسها .

وتتزايد نفقة إنتاج السلعة ، بفرض ضرائب ورسوم جديدة على الإنتاج ، كما تقل نفقات الانتاج بانخفاض الضرائب المفروضة على المنتجين أو لزيادة الإعلانات الممنوحة لهم .

ثالثاً : العرض وحالة الفن الإنتاجي

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بحالة الفن الانتاجي والاكتشافات الجديدة ، فنلاحظ أنه كلما تغير حالة الفن الإنتاجي إلى التقدم والتحسن وظهرت اكتشافات جديدة ، تمكن المنتج من إنتاج كميات كبيرة من السلعة عن تلك التي كان ينتجها من قبل ، وذلك عند نفس الأثمان السابقة .

والعكس غير صحيح في هذه الحالة حيث يندر أن تختلف طرق وأساليب الفن الإنتاجي .

رابعاً : العرض وأهداف المنتجين

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بأهداف المنتجين ورغباتهم ، فعندما تتجه رغبة المنتجين إلى إنتاج كميات كبيرة من سلعة ما لسبب ما من الأسباب السالف ذكرها ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة ، وبالعكس فعندما تتجه رغبة وأهداف المنتجين إلى تقليل الكميات المنتجة ، فإن ذلك يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند الأثمان السابقة نفسها .

المبحث الثالث

الأسواق وتكوين الأثمان

درسنا في الفصول السابقة كل من جانب الطلب والعرض والعوامل التي يمكن أن تؤثر على كل منهما ، ورأينا اتجاهات المدارس الفكرية المختلفة حول تحديد قيمة السلعة فذكرت بعض المدارس أن الذي يحدد قيمة السلعة هو المنفعة المستمدة من وحدات السلعة ، كما ذكرت بعض المدارس الأخرى أن الذي يحدد قيمة السلعة هو العمل المبذول أو بصفة عامة هو قيمة تكلفة السلعة بما فيها العمل وغيره من التكاليف ، حتى جاء الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال يقرر أن الذي يحدد قيمة السلعة أو ثمنها في السوق ليس هو الطلب بمفرده (وأساسه المنفعة) وليس هو العرض أيضا بمفرده (وأساسه التكلفة) ، وإنما الذي يحدد الثمن هو قوى العرض والطلب مشتركة معا ، وذكر الاقتصادي مارشال في هذا الصدد أن قوى العرض والطلب تشتركان في تحديد القيمة كما يشترك حد المقص في قطع الورقة وليس لأي جانب تأثير في هذا الفعل اكثر من الجانب الآخر .

وحيث يؤثر شكل السوق وهيكله تأثيرا كبيرا في الكيفية أو الطريقة التي يتحدد بها الأثمان سوف نتعرض في هذا الفصل إلى تعريف الأسواق وأنواعها بصفة عامة وبطريقة مختصرة .

ولذا سوف نقسم دراستنا في هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول = السوق وأشكاله

المطلب الثاني = تكوين الأثمان

المطلب الأول

السوق وأشكاله

يقصد بالسوق في اللغة الدارجة " بأنه المكان الذي يلتقي فيه عدد من البائعين وعدد من المستثمرين لتبادل سلع أو خدمات معينة " ولكنه يعاب على هذا التعريف بأنه تعريف ضيق ، حيث يرتبط السوق بمكان معين لا يتعداه وبأسلوب معين للتعامل وهو المقابلة المباشرة بين البائعين والمشترين ،ويذهب الاتجاه الحديث نحو تعريف السوق تعريفا أوسع واشمل من ذلك بكثير ، حيث يمكن لكل من المشترين والبائعين إجراء مبادلتهم دون شرط التواجد معا في مكان واحد ، وبناء على ذلك يمكن أن تتم المبادلات بأكملها مثل سوق سلعة السيارات ، وقد تتعداها إلى دول أخرى ، وبالتالي تشمل العالم كله مثل سوق سلعة السجائر .

ولذلك فإن السوق في الاتجاه الحديث اصبح ينصرف إلى مفهوم التنظيم اكثر منه إلى مفهوم الحيز المكاني والمادي ، فهو تنظيم لشبكة من المبادلات ، بالنسبة للغالبية العظمى من السلع ، والتي يتم تبادلها في أماكن قد تكون بعيدة كل البعد عن مكان إنتاجها ، وتكون منتشرة جغرافيا للدرجة التي لا يمكن أن تضع لها حدود .

ويذهب الاقتصاديين إلى أن السوق تعتبر قائمة إذا كان هناك وسيلة الاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بسعر معين ، وفي ظروف معينة .

ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد عناصر قيام السوق بأنها :

١) وسيلة الاتصال ٢) عدد المتعاملين
٣) طبيعة السلعة ٤) سعر السلعة
٥) الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل

وباختلاف هذه العناصر من سوق إلى آخر ، فإننا عادة ما نفرق بين أنواع أربعة رئيسية للأسواق ، وهذه الأسواق الأربعة هي سوق المنافسة الكاملة ، سوق المنافسة الاحتكارية ، سوق احتكار القلة ، سوق الاحتكار .

وسنتناول في هذا المطلب هذه الأسواق الرئيسية .

أولا : سوق المنافسة الكاملة

يمثل سوق المنافسة الكاملة نموذجا نادرا في الحياة الواقعية ، وبالرغم من ذلك يعتبر هذا النوع من الأسواق هام للغاية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي ، لأنه يعتبر نموذجا أو علامة على الطريق ترجع إليه لتحديد هيكل أو نوع تلك الأسواق التي تصادفها فعلا في الواقع .

وهناك شروط خمسة يتعين أن تتوافر في سوق السلعة محل البحث ، حتى يمكن أن نصفها بأنها سوق المنافسة الكاملة ، ونلاحظ أن تخلف أحد هذه الشروط كفيل بأن ينقلنا من سوق المنافسة الكاملة إلى سوق آخر يتحدد وفقا للشرط الذي تخلف من شروط المنافسة الكاملة ، ويمكن إيجاز هذه الشروط فيما يلي :

أولا : كثرة عدد البائعين والمشترين

يقتضي هذا الشرط ضرورة وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق ، بحيث يكون تأثير كل بائع على حدة أو كل مشتري على حدة في السوق ضئيلا للغاية بحيث لا يشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين الثمن . وهكذا يفترض هذا الشرط إن قيام البائع بإنقاص إنتاجه من السلعة أو حتى انسحب من السوق كلية أو على العكس إذا ما افرط في الإنتاج إلى أقصى ما يمكنه ، فإن الكمية المعروضة لن تقل ولن تزيد بالقدر اللازم لإحداث تغيير في الثمن الذي تباع به السلعة .بمعنى أن أي بائع يمثل قطره في محيط العرض .

ويفترض أيضا هذا الشرط أن قيام المشتري بإنقاص الكمية التي يشتريها أو زاد منها لن يستطيع التأثير في ثمن السلعة ، .بمعنى أن أي مشترى منفرد يمثل قطرة في محيط الطلب .

نلاحظ أيضا في سوق المنافسة الكاملة انه لا يوجد سوى ثمن واحد للسلعة وان أي بائع لا يستطيع رفع الثمن الذي يبيع به عند مستوى ثمن السوق لأنه لو رفع هذا الثمن فإنه سيواجه انصراف المشترين عن سلعته ما دام بإمكان هؤلاء أن يحصلوا على السلعة ذاتها من بائعين آخرين .

وهكذا في سوق المنافسة الكاملة الكل ملتزم بسياسة واحدة ، وثمن واحد ، حتى أنه يمكن القول بأن الثمن في سوق المنافسة الكاملة من المعطيات [1] .

ثانياً : تجانس وحدات السلعة

ويقصد بهذا الشرط أن جميع السلع المنتجة والمباعة في السوق متماثلة ومتشابهة تماما ، حيث تكون كل سلعة أو خدمة بديلا كاملا عن الأخرى في إشباع الحاجات ، بحيث لا يكون لدى المستهلكين أي سبب لتفضل السلعة التي ينتجها مشروع بعينه عن تلك التي ينتجها غيره من المشروعات .

فالعبرة في التجانس إذن بما يقوم في ذهن المشتري ولذلك فشرط التجانس يرتكز على جوانب شخصية اكثر من الجوانب الموضوعية ، ويندر في الواقع أن يوجد تماثل كامل بين السلع نظرا لان مختلف المنتجين يستخدمون كل ما هو حديث من وسائل الإعلام والدعاية ، أو إدخال مميزات جديدة في السلعة ، إلا أننا نفترض توافر شرط تماثل السلع المختلفة منعا من ظهور أي اختلاف في الثمن الذي تباع به السلعة في السوق .

ثالثاً : حرية الدخول في الإنتاج والخروج منه :

---

[1] د / أحمد جامع – النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥.وأيضاً دكتورة / حمدية زهران – النظرية الاقتصادية مرجع سابق، ١٩٨٦ ، ص ٣٤٠ .

ويقتضي هذا الشرط عدم وجود قيود تحد من حرية الفرد في الدخول في إنتاج سلعة جديدة ، أو الخروج من إنتاج سلعة ما والانتقال إلى إنتاج سلعة أخرى . ويقتضي هذا الشرط أيضا وجود حرية كاملة بالنسبة للأفراد والمشروعات في الوصول إلى عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة محل البحث ، وهذا يقتضي أن تكون أثمان عناصر الإنتاج وقابليتها للانتقال تتمتع بمرونة كاملة .

ويضاف إلى هذا الشرط عدم وجود تقيد لاثمان السلع أو ما يسمى بالتسعير الجبري ، الأمر الذي يمثل قيدا غير مباشر لدخول بعض المنتجين إلى هذا النوع أو ذاك من الإنتاج .

رابعاً : المعرفة الكاملة بأحوال السوق

ويقصد بهذا الشرط أن يكون جميع المتعاملين أي كافة البائعين وكافة المشترين على علم ومعرفة كاملة بأحوال السوق السائدة فيكون المنتجين على علم تام بالثمن الذي يبيع به كل منهم وان يكون المشترين على علم تام بالثمن الذي تباع به السلعة . ويكون أيضا كل من المنتجين والمشترين على علم دائم بأي تغيرات تحدث في أثمان السلع ، بحيث لا يستطيع أي منتج رفع سعره مدعيا أن السلعة التي يعرضها تفضل غيرها مما يعرضه بعض المنتجين . وهكذا يسهم شرط المعرفة التامة بدوره في إن يسود ثمن واحد للسلعة في سوق المنافسة الكاملة ، وكذلك نفترض أن كافة المنتجين على معرفة تامة بأساليب الإنتاج وفنونه .

خامساً : حرية تنقل عوامل الإنتاج

ويقصد بهذا الشرط قدرة عوامل الإنتاج المتمثلة في الموارد الطبيعية والعمل والرأس المال والتنظيم على التنقل من مكان إلى آخر دون قيود أو

نفقات ، وبمعنى آخر يجب أن تكون عوامل الإنتاج على قدر كبير من المرونة .

ومتى تحققت هذه الشروط السابقة نكون بصدد سوق منافسة كاملة . وكما ذكرنا من قبل يعتبر وجود هذا النوع من الأسواق نادر الحدوث في الحياة الواقعية .

ثانياً : سوق المنافسة الاحتكارية

يمثل سوق المنافسة الاحتكارية نظاماً وسطا بين المنافسة الكاملة ، والاحتكار المطلق ، ويعتبر هذا السوق من النوع الشائع الوجود بالنسبة للغالبية العظمى من السلع . ويمكن تعريف المنافسة الاحتكارية بأنها سوق يوجد به عدد كبير من البائعين والمشترين ، ولكن كل مشروع يقوم بإنتاج وعرض نوعا مميزا خاصا به من هذه السلعة أو الخدمة .

ونلاحظ من هذا التعريف أن المنافسة الاحتكارية تأخذ بعض عناصر سوق المنافسة الكاملة وبعض عناصر سوق الاحتكار ، ولذلك سميت بسوق المنافسة الاحتكارية .

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي اوارد هستننجز تشمبيولين الذي عرضه في مؤلفه عام ١٩٩٣[١] ومن بعده السيدة جوان روبنسون الاقتصادية الإنجليزية التي قدمت مؤلفها في " اقتصاديات المنافسة غير الكاملة " في نفس العام .

---

[١] **Edward Chamberlin , the Theory of Monopolistic Competition, Harvard University press Cambridgs, Mass 1933. P 105.**

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية أن كل من البائعين يعمل جاهدا على جذب اكبر عدد من المستهلكين إليه بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن متبعا بعض الأساليب المعروفة مثل الدعاية والإعلانات أو عن طريق إضافة مجموعة من الصفات إلى السلعة تميزها عن غيرها للدرجة التي يستطيع بها أن يقنع المشترين (سواء على حق أو غير حق) أن ما ينتجه يعتبر مخالفا لما ينتجه الآخرون ، وبذلك يحاول أن يخلق لنفسه سوقا خاص به .

ثالثا :سوق احتكار القلة

يمكن تعريف سوق احتكار القلة بأنه ذلك السوق الذي يوجد به عدد قليل من المشروعات أو المنتجين يتولون إنتاج وبيع سلعة أو خدمة متماثلة أو متنوعة ، ويرجع الفضل في تقديم تحليل اقتصادي لسوق احتكار القلة إلى الكاتب الفرنسي انطوان - اوجستن كورنو .

ويعتبر سوق احتكار القلة أكثر الأسواق انتشارا في عدد كبير من الصناعات في الدول المتقدمة ، ويترتب على قله عدد المشروعات البائعة ، قيام المشروعات بمراقبة المشروعات الأخرى المنافسة لها ، وذلك نظرا لن كل مشروع فردي يحتل مركزا من الأهمية ، فأي تغير في ثمن السلعة أو في الكمية التي يبيعها من شأنه أن يدفع المشروعات القليلة الأخرى إلى الرد عليه بإجراءات مضادة من جانبها وغالبا ما يكون من الصعوبة بمكان دخول منتجين جدد في مجالات إنتاج احتكار القلة بسبب سيطرة الموجودين على السوق بالكامل ، وافتقادهم إلى الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لطرق هذه المجالات الجديدة .

ويمكن أن نميز داخل احتكار القلة من حيث وجود اتفاق بين المحتكرين أو عدم وجود اتفاق بينهم ، ذلك أن قلة عدد المشروعات في الصناعة إنما يدفع بذاته إلى إقامة نوع من الاتفاق أو التفاهم فيما بينهما لكنه في الوقت نفسه يكون من الصعب الإبقاء على مثل هذا الاتفاق أن تم التوصل إليه وذلك لما يعتقده كل مشروع من أن مصلحته إنما تتحقق أكثر بالخروج على الاتفاق والعمل بصفة مستقلة .

رابعاً : سوق الاحتكار

يمكن تعريف الاحتكار بأنه انفراد شخص واحد برسم سياسة البيع أو الشراء لسلعة أو خدمة دون أن ينافسه أحد في ذلك ، وبالتالي تكون سوق بيع أو شراء هذه السلعة أو الخدمة من نصيب هذا الفرد .

والمحتكر بهذا الوضع يكون في مركز القوة بالنسبة للمشترين إذا كان بائعا وبالنسبة للبائعين إذا كان مشتريا .

ويأخذ الاحتكار صورا عديد أهمها :

أ) الاحتكار الكامل :

يتمثل الاحتكار الكامل في وجود مشروع واحد فقط يقوم بإنتاج وبيع سلعة أو خدمة ما ليس لها بديل ، ويعنى ذلك أن هذا المشروع الواحد يمثل الصناعة بأكملها بالنسبة لهذه السلعة ، وبالتالي يتمتع بإمكانية التحكم في الكميات المباعة من السلعة وثمن السلعة في السوق نظرا لعدم وجود مشروعات منافسة أو مشروعات تقوم بإنتاج سلعة بديلة لما ينتجه من سلع .

ويمثل سوق الاحتكار الكامل نموذجا نادرا في الحياة الواقعية ، ويرجع السبب الأساسي في صعوبة وجود الاحتكار عملا إلى تعذر وجود سلعة أو خدمة لا يوجد بديل لها في السوق .

وبالرغم من ذلك فإن هذا النوع من الأسواق يمثل أهمية من الناحية النظرية لدراسة باقي الأنواع من الأسواق .

ب) احتكار البيع :

يتمثل احتكار البيع في وجود مشروع واحد فقط يقوم بإنتاج وبيع سلعة أو خدمة معينة لها بديل ولكنه غير كامل ، مما يعني وجود بعض المشروعات المنافسة لهذا المشروع والتي تقوم بإنتاج هذه السلعة البديل غير الكاملة .

وعلى الرغم من ذلك يتمتع البائع بسلطة كبيرة في التحكم في الكميات المعروضة والمباعة من السلعة وثمن السلعة في السوق .

وهذا النوع من الأسواق كثير الانتشار في الحياة العملية ، مثال ذلك المشروع الذي ينتج وحده نوعا معينا بالذات من السيارات ، فإن مثل هذا المشروع إنما يحتكر إنتاج نوع واحد فحسب من أنواع السيارات ولكنه لا يحتكر كل سلعة السيارات لوجود سيارات أخرى بديلة عن هذا النوع .

جـ) احتكار الشراء :

يتمثل احتكار الشــراء في وجـود مشـروع واحـد فقـط يقـوم بشـراء سـلعة أو خدمـة معينـة مـن مجمـوع البـائعين أو المنتجـين في السوق .

ومحتكر الشراء يواجه مجموعة من البــائعين يتنافسـون علـى تقديـم سلعتهم إليه ، ومن ثم يكون بإمكان محتكر الشراء التحكم في ثمن الشراء بما يكفل له الحصول على السلعة بأقل ثمن ممكــن ، ممـا يـؤدي إلى تعظيـم ربحه ، وغالبا ما يكون محتكر الشراء منتجا وليس مستهلكا . ومثال ذلك إذا كان هناك مصنع واحد لتكرير قصب السكر في منطقــة معينـة نكـون أمام سوق يحتكر فيها شراء قصب السكر ، وكذلك عندما تسمح الدول للأفراد بزراعة الطباق مع إلزامهم ببيعه لها لتتولى هي بنفسها تصنيعه فإنـه يوجد سوق يحتكر فيها شراء الطباق.

د) الاحتكار الثنائي أو المتبادل :

يتمثـل الاحتكـار الثنـائي في وجـود بـائع واحد لسلعة ما أو خدمة معينة ومشتري واحد لها ، أي سـوق يقـف فيـه محتكر بيع السلعة أو الخدمة وجها لوجه أمام محتكر شرائها ، وهذا النـوع من الاحتكار نادر الوجـود في الحيـاة الواقعيـة ، ويوجـد في مجـال محـدود وبالذات في مجال عوامـل الإنتـاج وعلـى الأخـص العمـل وذلـك بسـبب تفاوض نقابة العمال مع نقابة رجال الأعمال بشأن تحديد الأجور .

إلا أن هذا النوع من الأسواق يصعب تحديد الثمن الـذي سيسـود فيه بكــل دقـة ، ويتوقـف تحديـد الثمـن بصفـة عامـة علـى أسـاس القـوة التفاوضية الأقوى ، حيث يرتفع الثمن كلما كـان البـائع يعـرض كميـة

أقل ، وكلما كان المشتري في حاجة شديدة للسلعة محل التبادل والعكس صحيح ، وبالتالي يفرض الأقوى شروطه بالثمن الذي يرضاه والكمية التي تحقق أهدافه .

المطلب الثاني

تكوين الثمن

إن تكوين الأثمان يستلزم وجود بائعين ومشترين ومن هؤلاء ينبثق مفهوم السوق ، إلا أن السوق أنواع تختلف من حيث الشكل والنطاق كما رأينا في المطلب السبق ، حيث يؤثر شكل السوق وهيكله تأثيرا كبيرا في الكيفية أو الطريقة التي تتكون بها الأثمان ، ويختلف تكوين الأثمان من سوق إلى آخر ، إلا أننا سنقتصر هنا على بيان تكوين ثمن التوازن وتغيره في سوق المنافسة الكاملة فقط .

أولا : تكون ثمن التوازن

يتحدد ثمن أي سلعة في السوق بناء على التفاعل بين قوى العرض والطلب ، وكما سبق أن بينا ، فإن الطلب على سلعة ما ، هو عبارة عن العلاقة التي تربط بين الكميات التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة وبين الأثمان المختلفة لها ، وهذه العلاقة تكون عادة علاقة عكسية .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن العرض عبارة عن العلاقة التي تربط بين الكميات التي يعرضها المنتجون من السلعة وبين الأسعار المختلفة لها ، وهذه العلاقة عادة علاقة طردية .

وبالتالي يتكون ثمن التوازن أو ثمن السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة أي التي يكون المشترون مستعدون لشرائها من السلعة أو الخدمة مع الكمية المعروضة أى التي يكون البائعون مستعدين لبيعها منها ، وتسمى الكمية التي يتحقق عندها التساوي بكمية التوازن .

ويمكن الحصول على ثمن التوازن من خلال تقابل كل من جدول الطلب والعرض ، حيث يبين جدول الطلب الكميات المطلوبة من سلعة ما عند مختلف الأثمان المفترضة لها ، ويبين جدول العرض الكميات المعروضة من سلعة ما عند مختلف الأثمان المفترضة لها ، ويترتب على تقابل الجدولين وجود ثمن واحد فقط تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها ويطلق على هذا الثمن ثمن التوازن ، أما عند باقي الأثمان المفترضة للسلعة فإن هذا التساوي لا يتحقق ، كما يوضع الجدول التالي :

الأثمان المفترضة للسلعة	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
١٢	٤٠٠	١٢٠٠
١٠	٦٠٠	١٠٠٠
٨	٨٠٠	٨٠٠
٦	١٠٠٠	٦٠٠
٤	١٢٠٠	٤٠٠

جدول رقم (٤)

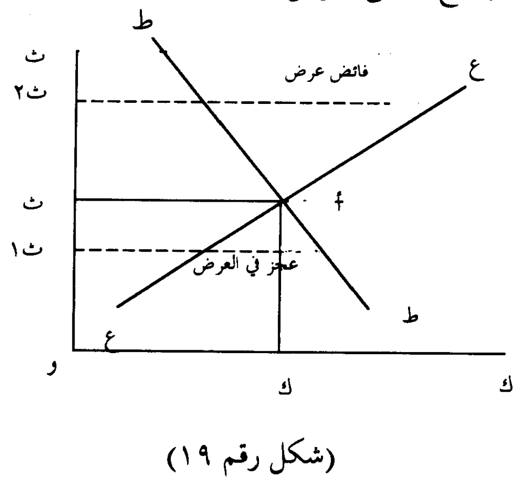
ويلاحظ في الجدول السابق أن هناك ثمن واحد فقط يتحقق عند التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة وهو ٨ وحدات نقدية وعند أي ثمن آخر أعلى من هذا ، أقل الكمية المطلوبة من السلعة وتزيد الكمية المعروضة منها معبرا عن وجود فائض في عرض

السلعة نظرا لارتفاع الثمن ، وعند أي ثمن آخر أقل من ٨ وحدات نقدية تزيد الكمية المطلوبة من السلعة وتقل الكمية المعروضة منها معبرا عن وجود عجز في عرض السلعة نظرا لانخفاض الثمن ، ولذلك يكون الثمن ٨ وحدات نقدية هو ثمن التوازن وتكون الكمية ٨٠٠ وحدة هي كمية التوازن لا تتحقق إلا عندها ثمن واحد فقط .

ويمكن التعبير هندسياً عن كيفية تكوين ثمن التوازن في السوق ، وذلك عن طريق الجمع بين منحنى الطلب والعرض في رسم بياني واحد ، حيث تأخذ دالة الطب شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، معبرا عن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمنها ، بينما تأخذ دالة العرض كل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي معبرا عن وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها .

وينتج عن هذا الجمع لكل من منحنى الطلب ومنحنى العرض في رسم بياني واحد التقائهما في نقطة واحدة ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، وبالتالي تكون بصدد ثمن التوازن وكمية التوازن .

ويوضح الشكل التالي تكون ثمن التوازن وكمية التوازن نتيجة تلاقي منحنى الطلب مع منحنى العرض :



(شكل رقم ١٩)

في هذا الشكل نعبر عن دالة الطلب المنحنى ط ط ، وعن دالة العرض بالمنحنى ع ع ، ويلاحظ تلاقي منحنى العرض مع منحنى الطلب في النقطة أ ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، حيث يكون الثمن وث ، والكمية وك ، وعند أي ثم أعلى من وث ، مثل وث٢ تقل الكمية المطلوبة وبالتالي يتزايد العرض (فائض عرض) ، وعند أي ثمن اقل من وث ، مثل وث١ تزيد الكمية المطلوبة وبالتالي تقل الكمية المعروضة (عجز في العرض) .

ويمكن تفسير وجود ثمن واحد فقط للسلعة يتحقق عنده التوازن بين الكمية المعروضة والمطلوبة ، بأنه عند أي ثمن أعلى من ثمن التوازن تقل الكمية المطلوبة وفقا لطبيعة دالة الطلب العكسية ، وفي نفس الوقت

تتزايد الكمية المعروضة مما يدفع البائعين إلى تقليل الثمن منافسين بذلك غيرهم حتى يتخلصوا من فائض العرض لديهم ، الأمر الذين يدفع بثمن السلعة إلى الانخفاض ، وبالتالي تتزايد الكمية المطلوبة وتنقص الكمية المعروضة إلى أن يتم التوازن بينهما . كذلك فإن عند أي ثمن اقل من ثمن التوازن تزيد الكمية المطلوبة وفقا لطبيعة دالة الطلب ،و وفي نفس الوقت تقل الكمية المعروضة ، ومن ثم يتجه البائعون نحو رفع ثمن هذه السلعة للاستفادة من تزاحم المشترين على السلعة إلى أن يتم تحقيق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ، وبالتالي يتحقق ثمن التوازن في السوق ، وعند هذا الثمن بالذات لا يوجد أي دافع لتغير هذه الثمن لا بالانخفاض ولا بالارتفاع ، ومن هنا كانت تسميته بثمن التوازن .

ثانياً : تغير ثمن التوازن

رأينا في دراستنا السابقة ، إن ثمن التوازن يتكون نتيجة تلاقي منحنى العرض والطلب مع افتراض ثبات كافة العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية المطلوبة والمعروضة ، وهي ما تعرف بظروف العرض والطلب ، إلا أن ثمن التوازن يمكن أن يتغير من وقت إلى آخر نتيجة تغير ظروف الطلب أو ظروف العرض ، أو تغيرهما معا ، ولذا نكون بصدد ثمن توازن جديد ، كما نكون بصدد كمية توازن جديدة .

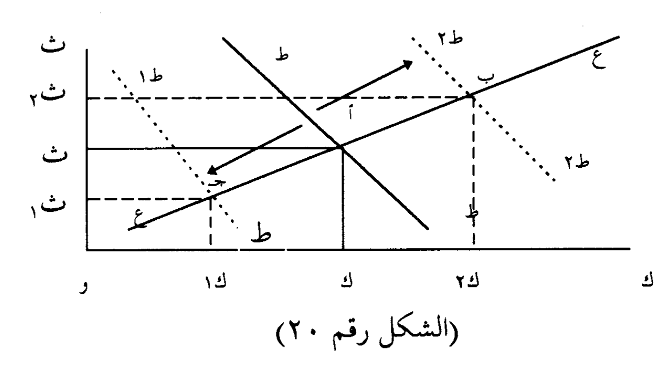
ولذا سوف نقوم بتقسيم دراستنا إلى تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض ثم تغير ظروف العرض مع ثبات الطلب ثم تغير ظروف العرض والطلب معا .

أولا : تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض

يترتب على تغير ظروف الطلب تغير دالة الطلب ، وتغير جدول الطب أيضا ، بمعنى أننا نكون بصدد دالة طلب جديد ،وجدول جديد ، وينتقل منحنى الطلب من موقعه الأصلي إلى موقع آخر جديد يختلف اتجاهه بحسب اتجاه تغير ظروف الطلب ، وذلك مع افتراض ثبات ظروف العرض .

ويلاحظ أن تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدي إلى تغير الثمن بالزيادة أيضا ، كما تزيد الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة أي كمية التوازن ، أما إذا تغيرت ظروف الطلب بالنقصان فإنه يؤدي إلى تغير الثمن بالنقصان أيضا ، كما تقل الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة ، أي أن تغير ظروف الطلب في اتجاه معين يؤدي إلى تغير كل من ثمن التوازن وكذلك كمية التوازن في نفس هذا الاتجاه .

ويوضح الشكل التالي اثر تغير ظروف الطلب على ثمن التوازن وكمية التوازن :



(الشكل رقم ٢٠)

ونلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط ، ومنحنى العرض ع ع يلتقيان في النقطة (أ) التي تعبر عن ثمن التوازن ث وكمية التوازن ك ، وعند تغير ظروف الطلب بالزيادة ينتقل منحنى الطلب ط ط إلى موقع جديد على يمين موقعه الأصلي ، ويصبح ط٢ ط ٢ ويلتقي مع منحنى العرض في نقطة جديدة هي نقطة ب التي تعبر عن ثمن توازن جديد ث٢ وكمية توازن جديدة ك٢ ، موضحاً ثمن التوازن وكمية التوازن .

وعندما تتغير ظروف الطلب بالنقصان ينتقل منحنى الطلب ط ط إلى موقع جديد على يسار موقعه الأصلي ويصبح ط١ ط١ ويلتقي مع منحنى العرض في نقطة جديدة جـ والتي تعبر عن ثمن توازن جديد ث١ وكمية توازن جديدة ك١ ، موضحاً انخفاض ثمن التوازن ونقص كمية التوازن .

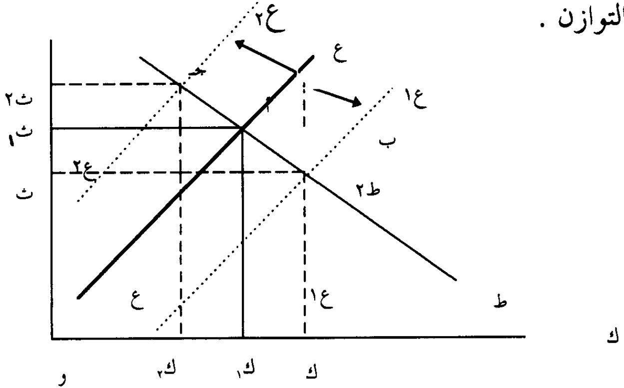
ثانياً : تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب

يترتب على تغير ظروف العرض تغير دالة العرض وتغير جدول العرض أيضا ، بمعنى أننا نكون بصدد دالة عرض جديدة وجدول جديد ، وينتقل منحنى العرض من موقعه الأصلي إلى موقع آخر جديد يختلف اتجاهه حسب اتجاه تغير ظروف العرض ، وذلك مع افتراض ثبات ظروف الطلب .

ويلاحظ أن تغير ظروف العرض بالزيادة يؤدي إلى تغير الثمن بالانخفاض وتغير الكمية المطلوبة والمعروضة أي كمية التوازن بالزيادة ، أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان فإنه يؤدي إلى تغير الثمن بالزيادة ، وتغير الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة بالنقصان ، أي أن

تغير ظروف العرض في اتجاه معين يؤدي إلى تغير ثمن التوازن في اتجاه عكسي لهذا الاتجاه وتغير كمية التوازن في نفس هذا الاتجاه .

ويوضح الشكل التالي اثر تغير ظروف العرض على ثمن التوازن وكمية التوازن .



الشكل رقم (٢١)

يلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط ، ومنحنى العرض ع ع يلتقيان في النقطة أ التي تعبر عن ثمن التوازن ت وكمية التوازن ك ، وعند تغير ظروف العرض بالزيادة ينتقل منحنى العرض ع ع إلى موقع جيد على يمين موقعه الأصلي ويصبح ع١ ع١ ويلتقي مع منحنى الطلب في نقطة جديدة ب التي تعبر عن ثمن توازن جديد موضحا انخفاض ثمن التوازن وزيادة كمية التوازن ، وعند تغير ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض ع ع إلى موقع جديد على يسار موقعه الأصلي ويصبح ع٢ ع٢ والتي تعبر عن ثمن توازن جديد وث٢ وكمية توازن جديدة وك٢ ، موضحا زيادة الثمن ، ونقص الكمية المطلوبة .

ثالثاً : تغير ظروف العرض وظروف الطب معا

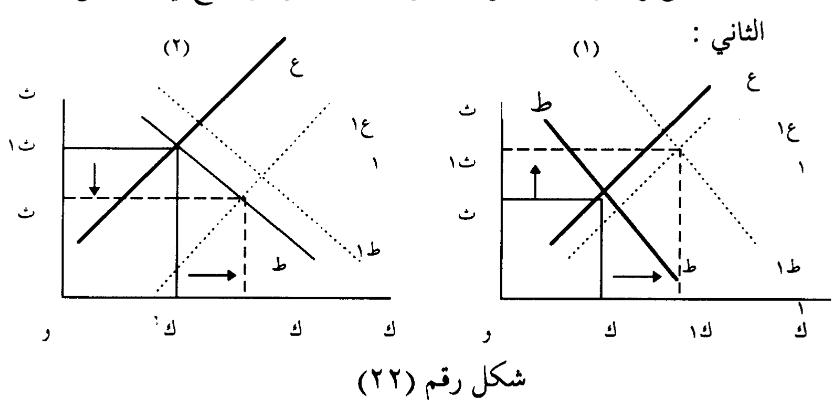
يحدث أحيانا تغير ظروف الطلب وظروف العرض معـا وفي نفـس الوقت ، فقد تتغير ظروف كل من العرض والطلب في نفس الاتجاه كـان يتغـيرا معـا بالزيـادة أو بالنقصـان ، أو في اتجـاهين متعـارضين أي زيـادة ظروف الطلب ونقص ظروف العرض أو نقـص ظـروف الطلـب وزيـادة ظروف العـرض ، وفي جميـع هـذه الأحـوال يتحـدد ثمـن جديـد للتـوازن وكمية جديدة للتوازن عند تقاطع منحنيات الطلب والعرض الجديدة الـتي تعكس التغير في ظروف كل من العـرض والطلـب ، إلا أن مسـتوى ثمـن التوازن الجديد وكمية التوازن الجديدة تتوقف في جميع هذه الحالات على درجة تغير ظروف كل من العرض والطلب بالزيادة أو بالنقصان .

وبذلك نكون بصدد حالات لتغير ظروف الطلب والعرض معا .

١) زيادة الطلب مع زيادة العرض معا :

رأينا فيما سبق أن تغير ظروف الطلب بالزيـادة يـؤدي إلى تغـير ثمـن التوازن بالزيادة أيضا ، وان تغير ظروف العـرض بالزيـادة يـؤدي إلى تغير ثمن التوازن بالنقصان ، وان تغير ظروف الطلب بالزيـادة يـؤدي إلى تغير كمية التوازن بالزيادة ، وان تغـير ظـروف العـرض بالزيـادة يؤدي إلى تغير كميـة التـوازن بالزيـادة ويتوقـف اتجـاه التغـير في ثمـن التوازن في النهاية علـى درجـة الزيـادة في ظـروف كـل مـن العـرض والطلب ، بينما تتغير كمية التـوازن بالزيـادة في هـذه الحالـة أيضـا ، كما هـو موضـح في الشـكل الأول ، وإذا كـانت درجـة الزيـادة في العرض اكبر من درجة الزيـادة في الطلـب فـإن الثمـن سـوف يتغـير

بالانخفاض وتتغير كمية التوازن بالزيادة كما هو موضح في الشكل الثاني :



شكل رقم (٢٢)

ويلاحظ في الشكل الأول أن درجة زيادة الطلب اكبر من درجة زيادة العرض مما أدى إلى زيادة ثمن التوازن من وث إلى وث١ وزيادة كمية التوازن من وك إلى وك١ .

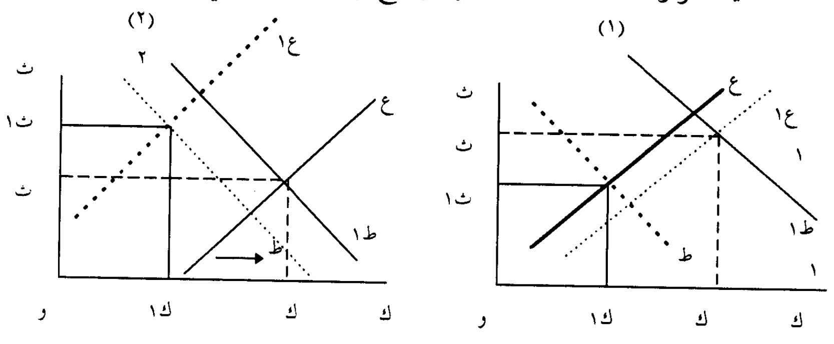
ويلاحظ في الشكل الثاني أن درجة زيادة العرض اكبر من درجة زيادة الطلب مما أدى إلى نقص ثمن التوازن من وث إلى وث١ ، وزيادة كمية التوازن من وك إلى وك١ .

أي أنه مع زيادة ظروف الطلب وزيادة ظروف العرض تزداد كمية التوازن بصرف النظر عن درجة زيادتها ، بينما يتوقف اتجاه التغير في ثمن التوازن على درجة زيادتها ، بينما يتوقف اتجاه التغير في ثمن التوازن على درجة زيادة كل من ظروف الطلب وظروف العرض .

٢) نقص الطلب مع نقص العرض معا :

ونلاحظ هنا أن تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدي إلى تغير ثمن التوازن بالنقصان ، إن تغير ظروف العرض بالنقصان يؤدي بالعكس إلى تغير الثمن بالزيادة ، وان تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدي إلى تغير كمية التوازن بالنقصان ، وان تغير ظروف العرض بالنقصان يؤدي أيضا إلى تغير كمية التوازن بالنقصان ، ويتوقف اتجاه التغير في النهاية على درجة النقص في ظروف كل من العرض والطلب .

فإذا كانت درجة نقص الطلب اكبر من درجة نقص العرض فإن الثمن سوف يتغير بالنقصان وتتغير أيضا كمية التوازن بالنقصان . كما هو موضح في الشكل الأول ، وإذا كانت درجة نقص العرض اكبر من درجة نقص الطلب فإن الثمن سوف يتغير بالزيادة وتتغير كمية التوازن بالنقصان كما هو موضح في الشكل الثاني :



شكل رقم (٢٣)

ويلاحظ في الشكل الأول أن درجة نقص الطلب اكبر من درجة نقص العرض مما أدى إلى نقص ثمن التوازن من وث إلى وث١ ونقص كمية التوازن من وك إلى وك١ .

ويلاحظ في الشكل الثاني أن درجة نقص العرض اكبر من درجة نقص الطلب مما أدى إلى زيادة ثمن التوازن من وث إلى وث١ ونقص كمية التوازن من وك إلى وك١ .

أي أنه مع نقص ظروف الطلب ونقص ظروف العرض تنقص كمية التوازن بصرف النظر عن درجة زيادتهما ، بينما يتوقف التغير في ثمن التوازن على درجة نقص كل من ظروف الطلب وظروف العرض .

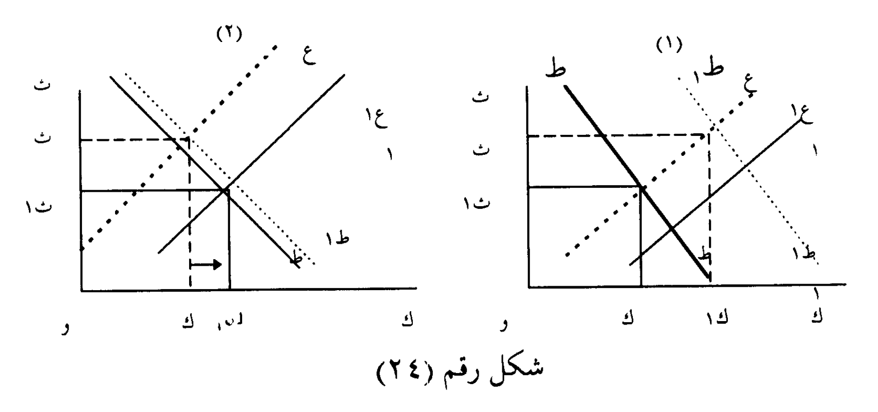
٣) زيادة الطلب ونقص العرض :

ونلاحظ على هذه الحالة أن كل من ظروف الطلب وظروف العرض يتغيران في اتجاهات متعارضان .

وان تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدي إلى تغير ثمن التوازن بالزيادة ، وتغير ظروف العرض بالنقصان يؤدي إلى تغير الثمن بالزيادة أيضا ، في حين أن تغير الطلب بالزيادة يؤدي إلى زيادة كمية التوازن وتغير العرض بالنقصان يؤدي إلى نقص هذه الكمية .

ويتوقف اتجاه التغير في كمية التوازن في النهاية على درجة الزيادة في ظروف الطلب والنقص في ظروف العرض ، بينما يتغير ثمن التوازن بالزيادة في هذه الحالة .

فإذا كانت الزيادة في الطلب اكبر من النقص في العرض فإن كمية التوازن سوف تتغير بالزيادة ، كما هو موضح في الشكل (الأول) ، وإذا كانت درجة نقص العرض اكبر من درجة الزيادة في الطلب فإن الكمية سوف تتغير بالنقصان كما هو موضح في الشكل الثاني :



شكل رقم (٢٤)

ويلاحظ في الشكل الأول أن درجة زيادة الطلب اكبر من درجة نقص العرض مما أدى إلى زيادة ثمن التوازن من وث إلى وث١ وزيادة كمية التوازن من وك إلى وك١ .

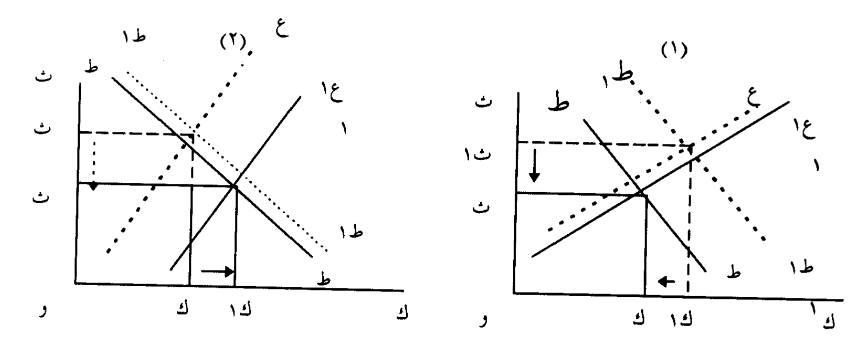
يلاحظ في الشكل الثاني أن درجة نقص العرض اكبر من درجة زيادة الطلب مما أدى إلى زيادة ثمن التوازن من وث إلى وث١ ونقص كمية التوازن من وك إلى وك١ .

أي أنه مع زيادة ظروف الطلب ونقص ظروف العرض يتزايد ثمن التوازن بصرف النظر عن درجة تغيرهما ، بينما يتوقف اتجاه التغير في كمية التوازن على درجة زيادة الطلب ونقص العرض .

٤) نقص الطلب وزيادة العرض معا :

نلاحظ في هذه الحالة أن تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدي إلى تغير الثمن بالانخفاض ، وتغير ظروف العرض بالزيادة يؤدي إلى تغير ثمن التوازن بالانخفاض ، لكنه في حين أن تغير الطلب بالنقصان يؤدي إلى نقص كمية التوازن وان تغير العرض بالزيادة يؤدي إلى العكس إلى زيادة هذه الكمية ، ويتوقف اتجاه التغير في كمية التوازن في النهاية على درجة نقص الطلب وزيادة العرض ، بينما يتغير ثمن التوازن بالنقصان في هذه الحالة .

فإذا كان نقص الطلب اكبر من زيادة العرض فان كمية التوازن سوف تتغير بالانخفاض كما هو موضح في الشكل (الأول) ، وإذا كان درجة زيادة العرض اكبر من نقص الطلب فإن الكمية سوف تتغير بالزيادة ، كما هو موضح في الشكل (الثاني) .



شكل رقم (٢٥)

ويلاحظ في الشكل الأول أن درجة نقص الطلب اكبر من درجة زيادة العرض مما أدى إلى نقص ثمن التوازن من وث إلى وث١ ، ونقص كمية التوازن من وك إلى وك١ .

ويلاحظ في الشكل الثاني أن درجة زيادة العرض اكبر من درجة نقص الطلب مما أدى إلى نقص ثمن التوازن من وث إلى وث١ ، وزيادة كمية التوازن من وك إلى وك١ .

أي انه مع نقص ظروف الطلب وزيادة ظروف العرض ينخفض ثمن التوازن بصرف النظر عن درجة تغيرهما ، بينما يتوقف اتجاه التغير في كمية التوازن على درجة زيادة الطلب ونقص العرض .

ونكتفي في هذا الصدد بكيفية تكوين الأثمان وتغيرها في سوق المنافسة الكاملة ، تاركين كيفية تكوين الثمن وتغيره في باقي الأسواق في دراسات أخرى اكثر اتساعاً .

الفصـــل الثالـــث

سلوك المستهلك

تهدف كل الوحدات الاقتصادية في المجتمع إلى تحقيق اكـبر منفعـة ممكنة ، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من القـرارات ينشـأ عنهـا الطلـب والعـرض علـى النحـو الـذي سـبق توضيحـه في دالـة العـرض والطلـب ، وعندمـا تصـدر هـذه القـرارات مـن المسـتهلكين نكـون بصـــدد سـلوك المستهلك وعندما تصدر هذه القرارات من المنتجين نكون بصـدد سـلوك المنتج .

ويختلف سلوك المستهلك عن سلوك المنتج ، حيــث يدخـل المسـتهلك إلى السوق مشتريا للسلع والخدمات بغرض تحقيق اكبر إشـبا ع ممكـن لحاجته .

أما المنتج يدخل إلى السوق بائعـا للسـلع والخدمـات بالإضافـة إلى تدخله مشتريا لعوامل الإنتاج بغرض تحقيق اكبر ربح ممكن .

ويهمنـا في هـذا البـاب دراسـة سـلوك المسـتهلك ومعرفـة كيـــف يستطيع المستهلك أن يصل إلى وضـع التـوازن ، والتـوازن يعـني أن القـوة المؤثرة على الوضع القائم هي في حالة تكافؤ أو تعادل بحيث يعطـي قـدرا من الاستقرار ولا يكون هناك أي سبب يدفع إلى تغير هذا الوضع .

ودراسة سلوك المستهلك تنصرف إلى معرفة الكيفية التي يوز ع بها المستهلك دخله المحدود على مختلف السلع والخدمـات في السـوق بهـدف تحقيق اكبر إشباع ممكن ، ويفـترض هنـا مجموعـة مـن الافتراضـات حتـى

تكون الدراسة واضحة ، وهي أننا في سوق المنافسة الكاملـة ، وان كافـة أثمان السلع والخدمات في السوق محـدودة وثابتـة ولا يسـتطيع المسـتهلك التأثير عليها ، وان دخل المستهلك محدود وثابت أيضا .

ويمكن تحليل سلوك المسـتهلك باسـتخدام فكـرة المنفعـة الحديـة أو باستخدام أسـلوب منحنيـات السـواء (تحليـل حديـث) وسـوف نقسـم دراستنا في هذا الباب إلى مبحثين :

المبحث الأول : سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحديـة .

المبحث الثاني : سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء (يؤجل هذا المبحث لدراسة أخرى أكثر اتساعاً)

المبحـــث الأول

سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية

تعريف المنفعة :

يهدف المستهلك من طلبه على مختلف السـلع والخدمات وتحقيق إشباع مختلف حاجاته التي يشـتريها ، وتعرف صلاحية الشيء لإشباع الحاجات بالمنفعة .

وبالتالي يمكن تعريف المنفعة بأنها " قدرة السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة ما يشعر بها المستهلك في لحظة معينة وفي ظروف محددة .

ويلاحظ من هذا التعريف أن منفعة السلعة منفصلة تماما عن فائدتها ، فالسلعة قد تكون مفيدة وقد تكون غير مفيدة ، ومع ذلك فهي في الحالتين ذات منفعة وصالحة لإشباع حاجات الأفراد . فالسجائر سلعة معدومة الفائدة ومع ذلك فهي سـلعة ذات منفعة اقتصادية لأنها تشبع حاجة عند المدخن .

ويلاحظ أيضا إننا نحدد منفعة الشيء في لحظة معينة فمنفعة قطعة من الخبز لإنسان شديد الجوع اكبر كثيرا من منفعة نفس القطعة من الخبز لفرد آخر تناول طعامه منذ لحظات ، بل قد تكون عديمة المنفعة[1].

---

[1] د . حمدية زهران النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

بالإضافة إلى ذلك أن المنفعة ليس صفة موضوعية كامنة في المنتجات ، بل أنها صفة شخصية بحتة ، وبناء على ذلك فإن منفعة الشيء تختلف من شخص إلى آخر حتى ولو اتحد الوقت بالنسبة لهما .

وبصفة عامة يتحدد سلوك المستهلك طبقا لمبدأ المنفعة على أساس تحقيق هدفه وهو الحصول على أقصى منفعة ممكنة . ولكن مفهوم المنفعة لن يكون دقيقاً إلا بالتفرقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

المنفعة الكلية :

يمكن تعريف المنفعة الكلية ، " بأنها مجموعة المنافع التي يحصل عليها الشخص نتيجة لاستهلاكه كمية معينة من سلعة ما في وقت محدد " بافتراض إمكانية قياس المنفعة ".

وتتزايد المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك بازدياد الوحدات المستهلكة حتى يصل المستهلك إلى حد الإشباع الكامل ولا تزيد بعدها وحدات المنفعة بزيادة كمية السلعة المستهلكة بل على العكس تتناقص هذه المنفعة وذلك نظرا لان كافة الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع على الرغم من كثرتها وتعددها .

ومثال ذلك إذا تناول شخص ما عددا ما من سلعة التفاح فإن المنفعة الكلية التي يحصل عليها الفرد قبل استهلاك أي وحدة تكون صفرا ، وتتزايد هذه المنفعة مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من التفاح ، ولكن بعد عدد معين من التفاح يكون المستهلك قد وصل إلى حد التشبع من هذه السلعة ، وإذا تناول المستهلك وحدات إضافية فإنه سوف يشعر بالضيق وبالتالي تنقص المنفعة الكلية مع استهلاك وحدات إضافية .

المنفعة الحدية :

يقصد بالمنفعة الحدية بأنها منفعة الوحدة الأخيرة التي يستهلكها الفرد من سلعة ما ، ، وذلك خلال فترة زمنية محددة ، ويطلق على الوحدة الأخيرة اسم الوحدة الحدية لأنها واقعة على الحد ما بين الوحدات من السلعة التي استهلكها الشخص وتلك التي لم يستهلكها .

وبمعنى آخر فإن المنفعة الحدية تمثل مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة من سلعة ما بما مقداره وحدة واحدة .

فإذا كنا بصدد استهلاك فردا ما لعدد ٧ تفاحات ، فإن المنفعة الحدية لهذه التفاحات السبع تتمثل في المنفعة التي حصل عليها الفرد من استهلاكه للتفاحة السابعة ، أي آخر تفاحة استهلكها خلال هذه المدة .

تناقص المنفعة الحدية :

يقصد بهذا المبدأ أن المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدات متتابعة من سلعة أو خدمة تبدأ في التناقص تدريجيا كلما تزايد عدد الوحدات التي يستهلكها من السلعة أو الخدمة خلال فترة محددة .
ويمكن أن نعبر عن هذا المبدأ بشكل آخر وهو أن المنفعة الكلية لسلعة ما تتزايد مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من سلعة ما ولكن هذه الزيادة تكو بمعدل متناقص حتى يصل المستهلك إلى حد الإشباع وبعد ذلك تتناقص المنفعة الكلية .

وإذا رجعنا إلى مثال التفاح نجد أن منفعة التفاحة الثانية اقل من الأولى ومنفعة الثالثة اقل من الثانية وهكذا تتزايد المنفعة الكلية مع زيادة

استهلاك التفاح ولكن بمعدل متناقص إلى أن تصل إلى حد التشبع ، بينما تتناقص المنفعة الحدية مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من التفاح .

ويمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية ، مبدأ تناقص المنفعة الحدية :

وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	ضفر
١	٢٠	٢٠
٢	٤٠	٢٠
٣	٥٥	١٥
٤	٦٣	٨
٥	٧٠	٧
٦	٧٥	٥
٧	٧٥	صفر
٨	٧٠	٥−
٩	٦٣	٧−
١٠	٥٥	٨−

جدول رقم (٥)

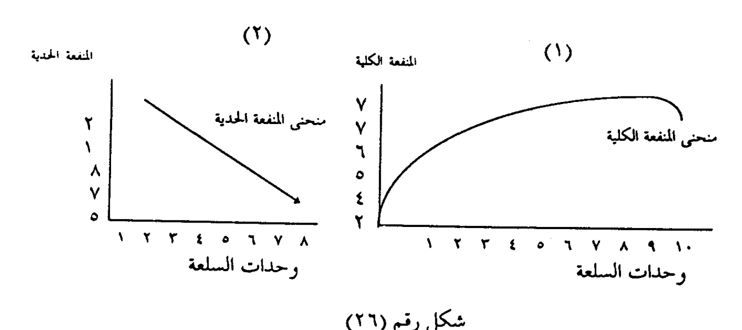
ويلاحظ في هذا الجدول بالنسبة للمنفعة الكلية انه مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة محل البحث تتزايد المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقض إلى أن تصل المنفعة الكاية إلى أقصى حد لها عند الوحدة رقم ٧ دليل على أن المستهلك قد وصل إلى حد الإشباع وإذا استهلك الفرد وحدات إضافية بعد ذلك فإن المنفعة الكلية تتناقص .

ويلاحظ أيضا بالنسبة للمنفعة الحدية أنها تبدأ مرتفعة مع استهلاك الوحدات الأولى ، ولكن سرعان ما تتناقص بعد ذلك مع زيادة الوحدات

المستهلكة من السلعة إلى أن يصل الفرد إلى حد الإشباع عند الوحدة رقم ٨ ، حيث تكون المنفعة الحدية صفر ، وإذا استمر تزايد استهلاك الوحدات نجد أن المنفعة الحدية تكون بالسالب نتيجة الضرر الذي يمكن أن يصيب المستهلك من هذا الاستهلاك الزائد .

ومعنى ذلك أن المنفعة الحدية تكون صفرا عندما تبلغ المنفعة الكلية حدها الأقصى وتكون سالبة عندما تتناقص المنفعة الكلية .

ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وعدد وحدات السلعة باستخدام الرسم البياني كما يلي :



شكل رقم (٢٦)

وفي كل من الرسمين خصصنا المحور الأفقي لرصد وحدات السلعة ، بينما خصصنا المحور الرأسي في الرسم الأول لرصد مقدار المنفعة الكلية ، وفي الرسم الثاني لرصد مقدار المنفعة الحدية .

وبملاحظة الرسم الأول نجد أن منحنى المنفعة الكلية يرتفع مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وذلك حتى يصل المستهلك إلى حد الإشباع عند الوحدة رقم ٧ ويبلغ المنحنى أقصى ارتفاع له ، ويبدأ منحنى المنفعة الكلية بعد ذلك في الانحدار مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة .

وبملاحظة الرسم البياني نجد أن منحنى المنفعة الحدية يبدأ مرتفع مع استهلاك الوحدات الأولى ، ولكنه مع تزايد الوحدات المستهلكة ينحدر منحنى المنفعة الحدية إلى أن يصل إلى الصفر عند استهلاك الوحدة رقم ٧ ، ومع استمرار تزايد استهلاك الوحدات بعد ذلك تكون المنفعة الحدية بالسالب وينحدر منحنى المنفعة الحدية اسفل المحور الأفقي .

ويمكن تفسير مبدأ تناقص المنفعة الحدية في سببين :

الأول : هو أن كافة حاجات المستهلك قابل للإشباع بعد حد معين من استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما وذلك خلال فترة زمنية معينة . معنى ذلك أن أي فرد سوف يصل إلى حد الإشباع الكامل مع تزايد وحدات متتابعة من سلعة ما ، وعند هذه الحد تكون المنفعة الحدية صفرا مما يعني أن المنفعة الحدية تكون في تناقص .

الثاني : هو أن كل سلعة لها خصائص معينة تجعلها صالحة لإشباع حاجة معينة دون غيرها . ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن يستخدم سلعة واحدة لإشباع كافة الحاجات التي يحس بها الشخص , ولهذا فإن تزايد الكمية

التي يستهلكها الشخص من سلعة ما في وقت محدد لا بـد وان يـؤدي إلى تناقص منفعتها الحدية[1] .

توازن المستهلك

يقصد بتوازن المستهلك ،هـو وصولـه إلى وضـع معـين ينعـدم فيـه الدافع للتغير لأنه يعتبر افضل وضع ممكن له في ظل ظروف دخله النقـدي الثـابت والأثمـان السـائدة للسـلع في السـوق . أي الوضـع الـذي يحقـق للمستهلك أقصى منفعـة كليـة ممكنـة مـن إنفـاق دخلـه . ولذلـك يطلـق البعض على توازن المستهلك اسم تعظيم المنفعة الكلية[2] .

وباسـتخدام فكـرة المنفعـة ومبـدأ تنـاقص المنفعـة الحديـة ، يمكننـا الوصول إلى معرفة كيف يستطيع المسـتهلك أن يحقـق توازنـه مـن خـلال إنفاق دخله المحدود على مختلف السـلع والخدمـات ، إلا أن هنـاك قيديـن لتصرف المستهلك في السوق :

أولا : إن دخل المسـتهلك محـدود وثـابت في خـلال فـترة زمنيـة معينـة ، وهذا يعني أنه كلمـا زاد إنفـاق المسـتهلك علـى سـلعة مـا ، يقـل استهلاكه من سلع أخرى .

ثانياً : إن أثمـان السـلع الأخـرى تتمتـع بسـعر ثـابت بحيـث لا يسـتطيع المسـتهلك أن يؤثـر في هـذا السـعر مهمـا اشـترى مـن كميـات ، ويلاحظ هنا أن التحليل يتعلق بالسوق الـذي تتوافـر فيـه شـروط

---

[1] د. احمد جامع النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ذكره ، ص ٣٢٤ .

[2] د. احمد جامع النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ذكره ، ص ٧٢٦ .

المنافسة الكاملة ، والتي من خصائصها سيادة ثمن واحد في السوق لا تتأثر باستهلاك فرد واحد أو إنتاج فرد واحد .

وبعد هذين القيدين نلاحظ أن المستهلك يقوم بالمفاضلة بين السلع والخدمات المختلفة الموجودة في السوق لتحقيق هدفه وهو الحصـول على اكبر منفعة ممكنة من إنفاق دخله ، فإذا ما افترضنا أن المستهلك يتصـرف تصرف رجل رشيد تماما ، بحيث يوجه إنفاقه إلى الوجهـة الـتي تعطـي لـه منفعة اكبر دون أي اعتبار لعوامل أخـرى ، في هـذه الحالـة سـوف يقـوم المستهلك بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع المختلفة مـن ناحيـة وبـين أثمان هذه السلع من ناحية أخرى ، ويقوم بشراء تلك السلع التي تعطي له منفعة اكبر بالنسبة لوحدة النقود .

ونأخذ مثال لتوضيح ذلك ، إذا كان السوق يحتوي على سلعـــتي أ ، ب منافعها الحدية على الترتيب هي ٣٠ ، ٢٠ وحدة منفعة ، وكانت اسعارها على التـوالي هـي ١٠ ، ٥ وحـدة نقديـة ، وبالتـالي فـإن المنفعـة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفقة على السلعة أ تساوي نفقة السلعة أ على ثمنها وهـــي ٣٠ / ١٠ = ٣ في حين أن المنفعة الحـــدية للوحـدة النقديـة الواحدة المنفقة على السلعة ب تســاوي منفعـة السـلعة ب علـى ثمنهـا وهي ٢٠ / ٥ = ٤ ، وبمقارنة المنافع الحدية لوحدة النقود المنفقة على كل مـن هاتين السلعتين نجد أن المستهلك من مصلحته أن يقوم بشـراء وحـدات أكثـر من السلعة ب حيث أنهـا تعطـي لـه منفعـة اكـبر بالنسـبة لوحـدة النقود ، ولكن زيادة استهلاك وحدات متتاليـة مـن هـذه السـلعة سـوف يؤدي إلى انخفاض منفعتها الحدية وفقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية ويسـتمر الانخفاض في منفعتها الحدية مـع كـل زيـادة في اسـتهلاكه منهـا إلى الحـد الذي تصبح فيه المنفعة الحدية لها مساوية ١٥ ، وهنا تصبح المنفعة الحديـة

للوحدة النقدية المنفقة على السلعة ب هي $\frac{١٥}{٥}$ = ٣ ، أي مساوي للمنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة أ ، وهنا يبدأ المستهلك في شراء وحدات من السلعة أ جنبا إلى جنب مع شرائه لوحدات من السلعة ب ، وهو يراعى دائما عند توزيعه لإنفاقه على هاتين السلعتين ، أن تكون المنافع الحدية للنقود المنفقة على كل منهما متساوية .

وهكذا يكون المستهلك في حالة توازن ، إذا ما قام بتوزيع دخله على السلع المختلفة بحيث تتناسب المنافع الحدية لمختلف السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله خلال هذه الفترة مع أثمانها .

وبالتالي يكون شرط تحقيق توازن المستهلك إذا ما افترضنا أن المستهلك ينفق دخله على عدد (ن) من السلع :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن السلعة ب}}$$

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ن}}{\text{ثمن السلعة ن}} = \text{المنفعة الحدية للنقود}$$

وبعبارة أخرى يكون شرط تعظيم المنفعة الكلية هو أن ينفق المستهلك دخله المحدود على السلع والخدمات بحيث تتساوى المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة أ مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة واحدة من السلعة ب ... مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة ن .

وبنفس شرط تحقيق توازن المستهلك ، يمكن للمستهلك أن يقارن بين توزيع دخله على الاستهلاك والادخار باعتبار أن الاستهلاك سلعة ما والادخار سلعة أخرى ، بهدف تعظيم المنفعة الكلية التي يحصل عليها من هذا الدخل .

الباب الثانى

النقـــــود والبنوك

احتلت دراسة النقود والبنوك جانبا هاما من الفكـر الاقتصـادى ، لما تقوم به من تنظيم أوجه الانشـطة الاقتصاديـة داخـل المجتمعـات . ولـذا سوف نتناول دراسة هذا الباب فى فصلين على النحو التالى :

الفصل الاول	النقـود وسـوف نتنـاول نشـأة النقـود وتطورهـا فـى مبحـث اول ، ووظـائف النقـــود وخصائصهـــا فـــى مبحث ثانى.
الفصل الثانى	البنوك . وسوف نتناول دراسة البنـوك التجاريـة فـى مبحث اول ، والبنـك المركـزى فـى مبحـث ثـانى ، وادوات التحكـم فـى عـرض النقـود (الأئتمـان) فـى مبحث ثالث .

الفصل الاول : النقود

سوف نتناول النقود فى مبحثين على النحو التالى :
المبحث الاول : نشأة النقود وتطورها ٠
المبحث الثانى : وظائف النقود وخصائصها ٠

المبحث الأول

نشأة النقود وتطورها

لقد تطورت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجى كبير حتى بلغت الصورة التى نعرفها اليوم. وقد تأثرت النقود خلال مراحل تطورها المختلفة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وفى نفس الوقت أثرت فى اتجاهات التطور .

ويقوم النظام الاقتصادى الحديث سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا على استخدام النقود ، فبدون استخدام النقود يصبح التخصص وتقسيم العمل فى المجتمعات الحديثة مستحيلا . وهذه الوسيلة (النقود) سببت وفرا هائلا فى الجهد والوقت الخاص بتسويق السلع والخدمات وكذا ساهمت فى امكانية توزيع الناتج على المستهلك النهائى بطريقة جيدة . ولولا توفير التسهيلات النقدية فى المجتمع الحديث لتأخرت أو انعدمت كل أنواع التقدم الفنى الذى طرأ على العالم وكذلك تقسيم العمل والتخصص الدقيق فى مختلف المجالات وخاصتا الصناعة ، ولاختفى أيضا من الوجود هذه الأسواق الوطنية والعالمية الكبيرة التى تنهض بالتجارة

والاقتصاد . الا أن نشأة النقـود كـان نتيجـة عوامـل وظـروف متعـددة ، ويمكن أن نتتبع التاريخ حتى نصل الى النقود فى صورتها اليوم .

منذ فجر التاريخ والمشكلة الاقتصادية واحدة فـى جوهرهـا مهمـا اختلف الزمان والمكان ، الا أن الوسيلة التى استخدمها الانسان لمواجهتها لم تكن واحدة ، فالاسلوب الذى اتبعه الانسان البدائى كان اسلوبا تلقائيا ذاتيا تمليه عليه غرائز الطبيعة . فالانسان البدائى لم يكن يبذل جهدا كبـيرا لانتاج ما يحتاج اليه من سلع وخدمات ، انمـا اكتفـى بـالحصول علـى مـا جاءت به الطبيعة ووفرته له من خيرات .

اذ أن الانسان لم يقم فيها بدور ايجابى يذكر فى تعاملة مع الطبيعة وانما كان دوره سلبيا وقاصرا على الاستفاده بما حوله ، دون ان يحاول أن يغير الظروف المحيط به ، أو يؤثر فيها بما يتلائم مع احتياجاته . وقد مـرت المجتمعـات البشـرية بمراحـل عديـدة خـلال التطـور ، عرفـت فيـــه تعــدد الحاجات وتنوعها ، وأخذت تنتقل عبر التـاريخ مـن مراحـل التخلـف الى مراحل أكثر تقدمـا ورقيـا مـن حيـث مختلـف جوانـب الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلـق مـن هـذه الجوانـب بانتـاج الأموال وتبادلها بين الأفراد والمجتمعـات . ومـع وجـود الفـائض وضحـت الحاجات الانسانية وتعددت اشكالها ، فلم يعد هنـاك انسـان يسـتطيع أن ينعزل اقتصاديا عن غيره ولا أن يكتفـى ذاتيـا بانتاجـه فـالزارع يحتـاج الى اللحوم من الصياد ، والصياد يحتاج الى حبوب من الزارع وكليهما يحتـاج الى أدوات للزراعة والصيد ، وهنا ظهر الصانع البدائى أيضا .

ولقد كان أول نشاط انتاجى زاوله الانسان هـو الزراعـة وكـانت ممارسة الانسان للزراعة نتيجة طبيعية لاستقراره ، وزيـادة معرفتـه بطبيعـة

الأرض التى يعيش عليها ، ومعرفته بالظروف البيئية التى تحيط بـه وطـرق الاستفادة منها . كمـا أن الزراعـة بدورهـا زادت مـن ارتبـاط الانسـان ، ونشأ عن هذا الارتباط أن غير الانسان من نمط حياته ، فأصبح دوره فـى الحياه دورا أكثر ايجابية بحيث صار يتأثر بالبيئة المحيط به ويؤثر فيها .

وفى مرحلة تاليـة فتحـت الزراعـة أمـام الانسـان مجـالات أخـرى للانتاج بصفة خاصة الانتاج الصناعى ، فالزراعة تحتاج الى بعض المعـدات والأودات التـى تسـهل علـى الانسـان اسـتغلال الأرض ، وقـد دفـع هـذا الانسان الى استغلال ما حولـه مـن معـادن ، يعهدهـا ويشـكلها بأسـلوب يمكن من صنع مثل هذه الأدوات ، ويصنـع مايحتـاج اليـه فـى حياتـه مـن أدوات أخرى .

وفى مرحلة تاليـة تنوعـت السـلع التـى يحتاجهـا الانسـان وزادت بكميات كبيرة ، ومع تنوع الأنشطة التى يمارسها لانتاج ما يحتاج اليه من سلع بنفسه ، ومن ثم اكتفى الفرد بممارسة نشاط انتاجى واحـد تاركـا مـا عداه من الأنشطة لغيرة من الأفراد لكـى يتخصصـوا فيـه ، ومـن هنـا بـدأ الانسان يعرف ما للتخصص وتقسيم العمل من مزايا . وما يسهم بـه فـى الأنتـاج مـن زيـادة كميتـه وتبـاين أنواعـه وتحسـين جودتـه وتوفـير جهـد القائمين به .

وامام هذا التطـور الاقتصـادى والاجتمـاعى ، اقتضـى التخصـص وتقسيم العمل بين الأفراد ، ضـرورة وجـود نظـم معينـة للتبـادل ، بحيـث يستطيع كل فرد أن يبادل ما يفيض عن حاجته من السلعة التى يتخصـص فى انتاجها بالسلع الأخرى التى يحتاج اليها ، والتى يتخصص فى انتاجهـا الآخرون .

ولقد كان أول نظام للمبادلة عرفه الانسان هو نظام المقايضة ، وفى ظل هذا النظام يقوم الافراد بمبادلة السلع ببعضها البعض مباشرة وذلك دون وجود وسيط لعملية التبادل هذه فأصبح أفراد القبيلة أو القرية يتقابلون فى مكان يطلق عليه اسم (السوق) حيث تستبدل السلع الفائضة ، فالمشتغل بالزراعة مثلا يستبدل ما يفيض عن حاجته من قمح أو غيره من ثمار الأرض بما يفيض عن حاجه المشتغل بالصيد من جلود وفراء . الا أن هذه الطريقة البدائية من المبادلات كانت تحيط بها كثير من الصعاب .

عيوب نظام المقايضة

(١) صعوبة توافق الرغبات :

يقوم نظام المقايضة على أساس التبادل التجارى للسلع والخدمات ، ويحاول كل فرد أن يبادل ما يفيض عن حاجته من السع التى ينتجها بما يحتاجه من السلع التى ينتجها الآخرون .

ولاتمام عملية التبادل التجارى بين أفراد المجتمع يجب بأن تتحد الارادات بشأن مقدار السلع المتبادلة ونوعها ، وجودتها وقيمتها . فمثلا اذا أراد شخص أن يبادل ما لديه من قمح بما يحتاج اليه من لحوم ، فان عليه أن يجد شخصا آخر ، لديه كمية من اللحوم ويريد مبادلتها بقمح ، وقد يجد شخصا يريد قمحا ولكن ليس لديه لحوم ، أو قد يجد شخصا لديه لحوم ولكن لا يريد مبادلته بقمح ، الامر الذى يقتضى دخول أطراف أخرى فى عملية المقايضة حتى يمكن أن تتم عملية المبادلة .

فاذا كانت عملية المقايضة يمكن أن تتم وأن كلف الطرفين كثيرا من الجهد والمشقة ، فان الأمريكون شديد الصعوبة فى ظل مجتمع يتميز بكثرة عدد السلع مع اختلافها فى القيم والأوصاف والأنواع .

(٢) صعوبة تجزئة بعض السلع :

اذا ما تغلب الأطراف على الصعوبة الأول فأنهم يصطدمون بصعوبة أخرى وهى صعوبة تجزئة بعض السلع حيث تختلف السلع فيما بينها من حيث حجمها وطبيعتها ، وما بذل فى انتاجها من جهد ، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحدتها ولهذا يسهل تجزئتها كالفاكهة والأقمشة والجبن بينما نجد أن بعض السلع الأخرى كالبيوت والدواب ، تتسم بكبر حجمها وعدم قابليتها للتجزئة .

فاذا اراد شخص أن يبادل بقره يملكها بنصف أردب من القمح فانه سيواجه مشكلة هى أن قيمة البقرة تتجاوز بكثير ما يحتاجه من القمح فى الوقت الذى لا يستطيع معه أن يقوم بتجزئة البقرة ليحصل على ما يريده من هذا القمح .

وعلى ذلك فاننا نجد أن عدم قابلية بعض السلع للتجزئة كثيرا ما يقف حائلا دون عملية المبادلة ، فلو افترضنا فى المثال المتقدم أن صاحب القمح لا يمتلك سوى خمسة أردب فقط من القمح فان عملية التبادل لا يمكن أن تتم ، ذلك أن فى تجزئة البقرة القضاء على منفعتها كدابة .

(٣) صعوبة الاهتداء الى نسب مبادلة السلع بعضها ببعض :

يتسم أى سوق بتعدد السلع الموجوده فيه ، وعدم وجود مقياس ترد اليه قيم هذه السلع المختلفة أو تحدد على أساسه نسب تبادلها . واذا تتبادل فى السوق الاف السلع فانه يتحدد بالنسبة لكل منها نسبة مبادلتها بغيرها فى اللحظة الواحدة. فاذا كان بالسوق مائة سلعة مثلا فان الأمر يتطلب أن يتحدد لكل سلعة منها نسبة التبادل بكل سلعة أخرى من السلع الباقية التسعة والتسعين سلعة الأخرى .

فاذا افترضنا قيام التوافق بين رغبات المتبادلين السالفة الاشارة اليهم ، فما هى الكمية التى يتخلى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل منها على الكمية الفول أو الشعير التى يريدها ؟

فقد يتبادل أردب من الشعير بثلاث كيلات من القمح ويتبادل كيلة القمح بخمسة أمتار من القماش من نوع معين ، وهكذا بالنسبة لكافة أنواع السلع المتداولة فى السوق ولذلك يجب على صاحب الشعير أن يبحث عن نسبة تبادل سلعته بالسلعة الأخرى التى يريدها فى كل مرة فاذا كان عدد السلع المتبادلة فى السوق عدة آلاف ، فأن تحديد نسبة التبادل بين هذه السلع يصبح غاية فى الصعوبة ويستلزم عمل العديد من القوائم التى تحدد نسبة تبادل كل سلعة على حدة مع باقى السلع الأخرى الموجودة فى السوق وبالإضافة الى ذلك فأنه يتعذر وجود ارتباط عام بين الاسعار فى السوق .

وترجع صعوبة تحديد نسبة تبادل السلع بعضها ببعض الى عدم وجود مقياس مشترك لتقييم السلع .

(٣) عدم وجود أداة لاختزان القيم :

ان الفرد لا يعمل ليومه فقط وانما يعمل ليومه وغده ، فغالبية الأفراد يستهلكون أقل مما ينتجون ، ويحتفظون بجزء من انتاجهم الجارى لاستهلاك المستقبل ، بهدف الاحتياط وتوفير حياة أفضل فى المستقبل ، حيث يأمل كل فرد ، أن يجد وسيلة آمنه أو إيجاد صورة مناسبة يحتفظ فيها بثروته والسبيل الوحيد لاختزان القوة الشرائية فى ظل نظام المقايضة هو احتفاظ الناس بثرواتهم فى صورة سلع يختزونها أو فى صورة حقوق على سلع أو خدمات معينة بأنواعها وصفاتها .

لاشك أن احتفاظ الافراد بثرواتهم فى شكل سلعة تعرضهم للكثير من المخاطر ، ومن هذه المخاطر احتمال تغيير قيمة هذه السلع فى المستقبل أو صعوبة مبادلتها بغيرها عندما يحتاج صاحبها لذلك واحتمال تعرضها للعطب أو ارتفاع نفقات تخزينها . كما أن احتفاظ الفرد بثروته على شكل حقوق على الغير ، فقد يعرضها للضياع ، جزئيا أو كليا ، اذا لم يف الغير ببعض أو بكل ما عليه من التزامات .

وفى ضوء ما تقدم ، يتضح لنا أن نظام المقايضة وان كان كافيا لمقابلة احتياجات الافراد على المستوى العائلى أو المستوى القبلى ، الا أنه لا يعتبر كافيا لمقابلة متطلبات نظام اقتصادى متطور ، وأمام هذه الصعوبات المتعددة لنظام المضايقة ظهرت النقود كوسيلة للتبادل وسبيل للتغلب على صعوبات نظام المضايقة .

التطور التاريخى لاستخدام النقود :

استخدمت النقود كوسيلة للمبادلات السلعية وللتغلب على صعوبات نظام المقايضة ، وأدى ذلك الى تقسيم عملية المبادلة الى عمليتين منفصلتين ، عملية شراء مقابل للنقود وعملية بيع مقابل نقود ، حيث تستبدل السلع بالنقود كمرحلة أولى ثم تستبدل النقود بالسلع فى المرحلة الثانية وقد اخذت النقود صورا واشكالا عديدة عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فظهرت أولا النقود السلعية ثم النقود المعدنية ثم النقود الورقية فالنقود المصرفية .

وسوف نتناول دراسة كل نوع على حده .

أولا : النقود السلعية :

تعتبر النقود السلعية الصورة الأولى للنقود ، حيث استخدمت المجتمعات البدائية بعض السلع التى اعتاد الناس على استخدامها بكثرة لشدة ارتباطها بحياتهم أساسا لقياس قيم الأموال المتبادلة . وكانت هذه السلع تتمتع بصفة القبول العام مثل الأغنام فى مجتمعات الرعى ، والغلال فى المجتمعات الزراعية ، وأدوات الزينة فى مجتمعات الصيد ..
بناء على ذلك ، اتخذت كل جماعة من الجماعات سلعة تتناسب مع ظروفها ، وتراضت على اعتبارها وسيطا فى عملية التبادل . وكانت معظم السلع التى استخدمت كنقود تتفق فى بعض الصفات العامة [1] التى تؤهلها للقيام بوظيفتها وأهم هذه الصفات : -

---

([1]) راجع الدكتور : محمد خليل برعى ، دكتور عبد الهادى سويفى ، النقود والبنوك ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٢ ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

١ – أن تكون السلعة ذات منفعة بالنسبة لكل أفراد المجتمع بحيث يرغب كل فرد فى الحصول عليها ، وعلى استعداد لتقبلها .
٢ – أن تكون من السلع المعمرة ، أو التى لا تتلف بسهولة نتيجة لتداولها بين الأفراد ، أو نتيجة الاحتفاظ بها فترة طويلة من الزمن .
٣ – أن تكون وحداتها متجانسة بقدر الامكان ، أو أن تكون قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة متماثلة .
٤ – الا تتسم بالوفرة التى تجعلها فى متناول كل يد ، وفى نفس الوقت لا تتسم بالندرة التى تجعلها بعيدة المنال وغير كافية لمقابلة احتياجات التبادل التجارى .
٥ – أن تتسم بالثبات النسبى فى قيمتها ، بمعنى ألا تكون قيمتها عرضة لتقلبات كبيرة بالدرجة التى تنفرد الأفراد من الاحتفاظ بها .

يلاحظ مما تقدم أن النقود السلعية قد تغلبت على بعض صعوبات نظام المقايضة وأهمها صعوبة توافق الرغبات الا أنها لم تتغلب على الصعوبات الأخرى ، الأمر الذى أدى الى استخدام المعادن كنقود فى مرحلة تالية للنقود السلعية بغرض التغلب على صعوبات نظام المقايضة جميعها .

ثانيا : النقود المعدنية :

أدى اتساع نطاق عمليات التبادل وظهور الاسواق الى عدم قدرة النقود السلعية على القيام بدورها كنقود وسد حاجات المعاملات ، ومن ثم كان من الضرورى البحث عن وسيط جديد يكون أقدر على اداء دور النقود ، فظهرت المعادن النفيسة (الذهب والفضة بالذات) حيث كانت

تتسم بالصفات اللازم توافرها فى النقود حتى أنها كانت الشكل الوحيد فى التداول لقرون طويلة من الزمن .

وقد ساعد على انتشار النقود المعدنية لما لها من خصائص تميزها وتجعلها قادرة على تسهيل عملية التبادل فى مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمعات البشرية . فالنقود المعدنية وبصفة خاصة الذهب والفضة تمتاز بأنها معمرة وغير قابلة للتلف ومن ثم فهى أقدر من غيرها على القيام بوظيفة النقود كمخزن للقيم . كما أنها تقبل التجزئة الى وحدات صغيرة فى القيمة ، مما يسمح لها بتسهيل عمليات التبادل الصغيرة ، وقيمتها عالية بالنسبة لوزنها مما يسهل نقلها من مكان لآخ ، كما أن الانتاج السنوى للمناجم من الذهب والفضة قليل بالنسبة لما هو موجود فى التداول ، مما يعمل على ثبات قيمة النقود ، ويدرأ عنها التقلبات الكبيرة فى قيمتها نتيجة للتغير فى المعروض منها .

وقد استخدمت المجتمعات البدائية أنواع أخرى من المعادن كالنحاس والحديد والبرونز ، الا أن الذهب والفضة كانت أكثر انتشارا نظراً للميزات التى ينطوى عليها استخدام أى من هذين المعدنين .
لكل هذه الأسباب نجد أن الذهب والفضة قد قاما بوظيفة النقود خلال فترات طويلة من الزمن ، لكنها الآن لا تخرج عن كونها عملة مساعدة أقل كثيرا فى الأهمية من النقود الورقية والنقود المصرفية .

ولقد كانت الصورة الأولى لأستخدام الذهب والفضة كنقود هى صورة سبيكة يهيىء فرصة سهلة لحدوث الغش ، ويعرقل سير المعاملات حيث يضطر المتعامل فى كل مرة الى التأكد من درجة نقاء السبيكة

الفضية أو الذهبية وعدم اختلاطها بمعدن آخر يقل عنها فى القيمة ، فضلا عن ضرورة التحقق من وزنها ، ولا شك أن فى ذلك عرقلة للمبادلات .

وازاء هذه الصعوبات الناتجة عن التعامل بالنقود المعدنية فى شكل سبائك ، تطورت النقود المعدنية الى مرحلة المسكوكات حيث قامت الدولة بسك المعادن وحولتها الى قطع موحدة توحيدا نوعياً ، فالدولة تتولى تحويل السبائك الى وحدات تستخدم كنقود بعد دمغها عنواناً على جودتها وصحة وزنها ، وكان تقبل الأفراد لهذه المسكوكات يرجع الى ثقتهم فى السلطة الحاكمة من ناحية ، و الى أجبارها لهم على قبول هذه المسكوكات فى التعامل من ناحية أخرى . وكان هدف الدولة من ذلك هو رفع الحرج عن الناس وسد ابواب الغش ، وبهذا أنتقل التاريخ بالبشرية من مرحلة تداول المعادن النفيسة بالوزن الى مرحلة تداول المسكوكات .

ولم تعرف مصر المسكوكات فى العهد القديم حتى بعد أن سكت بلاد البحر الابيض المتوسط المعادن بزمن طويل . فقد استمر تداول المعادن النقدية بالوزن ساريا طوال حكم الفراعنه - وجاءت المسكوكات مع الفرس (٥٢ ق . م) ثم مع الاسكندر (٣٢٢ ق . م) عند غزوهم لمصر . ومع ذلك فقد لقى الفرس والمقدينون كما لقى البطالمة من بعدها صعوبة كبيرة فى ترويج المسكوكات بين الناس ، واقتصر التعامل بها على الجاليات الاجنبية وعلى الطبقات الثرية من المصريين وربما رجع هذا العزوف عن استعمال المسكوكات الى ما هدفت

اليه مصر من المحافظة على القديم من ناحية والى ندرة المسكوكات وضيق نطاق الاقتصاد النقدى من ناحية أخرى[1].

وبعد أن قامت الدولة مباشرة بسك النقود ، أى بتحويل السبائك المعدنية الى قطع متماثله تماما فى الشكل والوزن ودرجة النقاء ، ومختومة بخاتم يحدد الوزن والعيار وهنا اصبحت النقود المعدنية تستخدم فى التبادل بالعد لا بالوزن وأصبح اسم الوحدة النقدية (المعيارية) كالجنيه أو الدولار ، هو القاعدة التى تنسب اليها ، او تقاس بوساطتها قيم السلع والخدمات وتتم وفقا لها المقارنات بين هذه القيم .

وبعد أن تم اقرار وضمان حرية سك وصهر المسكوكات الى معدن ، كفلت الدولة التماثل أو التكافؤ بين القيمتين . ومن ثم تحددت القاعدة النقدية التى يتخذها المجتمع مقياسا للقيم . وتبعا لذلك ، اكتسبت النقود (القاعدة النقدية) المعدنية صفة النقود النهائية ، التى تتمتع بقوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات ، وعلى ذلك اصبحت النقود المعدنية ملزمة لأفراد المجتمع بقوة القانون فى الوفاء بكافة الالتزامات ، بعد ان كان الأفراد يتداولونها باختيارهم . ومن ثم أصبحت نقود قانونية ، بعد ان كانت نقودا (اختيارية) .

وكان من أهم مزايا هذه المعادن .

١ - قبولها العام من المتعاملين محليا ودوليا .

---

(١) راجع دكتور محمد زكى شافعى ، مقدمه فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ١٩٨٣ . ص ٤٥ .

٢ - سهولة حملها ونقلها وتخزينها .
٣ - نـــــدرتها النسبيـــة وبالتالى أرتفاع قيمتها نسبيا ، مما يجعل للقطع الصغيرة منها قيمة مناسبة فى التبادل .
٤ - ثبات قيمتهـــا نسبيا ، كما أنها لا تتأكل بسرعة وسهولة من كثرة الأستعمال .
٥ - قابليتها للتجزئة ، والتشكيل الى وحدات صغيرة مع التجانس العام من حيث الحجم والوزن والنقاء .

ونظرا لما تتسم به المعـادن النفيسـه مـن نـدره ، وبالتـالى لا يـزداد عرضه الا بكميات محدوده ، فأن التطور الاقتصادى أثبت ان ذلـك يعتـبر عيبا فى النقود المعدنية ، ذلـك انـه بقـدر احتياجـات النشـاط الاقتصـادى المتزايد ، فأنه يتعين ان تتوافر المرونه فـى عـرض هـذه النقـود ولمـا كـانت النقـود المعدنيـة لا تسـتطيع أن تفـى بهـذه الحاجـة ، فقـــد دفـع التطـور الاقتصادى الى ايجاد انواع أخرى من النقود بجـانب النقـود المعدنيـة وهـى النقود الورقية .[1]

ثالثا : النقود الورقية :

ظلت المجتمعات البدائية تستخدم المسكوكات المعدنية لفترة طويلـة من الزمن . وكانت هذه الأنواع من النقود كافية لمواجهة تطـور التجـارة الداخلية والخارجية الى ما قبل عصر الثورة الصناعيـة فـى اوروبـا . ولكـن كان لحمل التجار لهذه المسكوكات الانتقال بها من مكان الى آخر الكثير

---

[1] راجع دكتور عبد الحميد الغزالى ، مقدمه فى الاقتصاديات الكليه (النقود والبنوك) . دار النهضة العربية ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

من المخاطر التى تتعرض لها ، كالسرقة والضياع ، لذلك فكر بعض التجار فى ايداع ما لديهم من ذهب وفضة فى بعض بيوت المال ذات الشهرة الطيبة ، مثل الصاغة والصيارفة ورجال الدين - حيث كان الأفراد يلجأون الى الصاغة فى بادىء الأمر لوزن سبائكهم والتأكد من درجة نقائها ، وفى فترة لاحقة ، لتحويلها الى مسكوكات ، ثم تطورت العلاقة عبر الزمن ، وعلى أساس من الثقة ، الى اعتياد الأفراد على ايداع ما لديهم من معادن نفيسة فى خزائن الصناعة ، طلبا للامان الى أن يحين استعمالها عند الحاجة . وهنا تحول الصاغة الى خزنة لهذه المعادن نظير عائد - وكان المودع يحصل على صك أو سند ، وهذا الصك أو السند عبارة عن ايصال يثبت حقه فيما أودعه من معادن ، وتعهد الخازن بتسليم أياه أو جزء منه عند الطلب .

وكان التجار يكتفون بحمل هذه الصكوك فى تنقلاتهم لاظهار أن فى حوزتهم كمية معينة من النقود المودعة لدى أحد الصيارفة أو الصاغة . وكان فى استطاعة أى تاجر ، أن يتمم أى صفقة تجارية ، أو يفى بأى التزام نقدى ، وذلك بأن يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص آخر . ويستطيع هذا الشخص الآخر أن يذهب لهذا الصراف للحصول على قيمة الصك ، وهنا بدأ يظهر أول شكل من أشكال أوراق البنكنوت .

ونتيجة ثقة أفراد المجتمع فى الجهات التى تصدر الصكوك ، فقد استخدمت هذه الصكوك كبديل عن النقود المعدنية ، وأخذت البنوك تصدرها لحاملها بفئات صحيحة مختلفة لتسهيل التبادل وسميت هذه الأوراق بالنقود الورقية النائبة ، ولقد كانت أوراق البنكنوت هذه لا

تعتبر نقودا فى حقيقتها ، وانما مجرد أوراق تنوب عن نقود حقيقية سلعية مودعه فى هذه البنوك ، ومن ثم سميت بالنقود الورقية النائبة ، لأنها تنوب عن أو تمثل نقودا أخرى حقيقية موجودة فى البنوك .

وفى مرحلة متقدمة لاحظت البنوك المصدرة لأوراق البنكنوت ، ان حاملى هذه الأوراق لا يتقدمون جميعا فى وقت واحد الى البنوك للمطالبة بتحويلها الى معادن نفيسة ، وأنما تتقدم نسبة معينة منهم عادة صغيرة الى البنوك للمطالبة بالتحويل ، كما أن تيار سحب المعادن النفيسة يقابله تيار ايداع جديد لهذه المعادن ، وشاع بين أفراد المجتمع تداول أوراق البنكنوت ، دون ما حاجة الى تحويلها الى معادن نفيسة ، الأمر الذى شجع البنوك الى أصدار كميات من أوراق البنكنوت جديدة تزيد عما يودعه لديها الأفراد من نقود معدنية حقيقية ، وقد نتج عن ذلك ان اصبح فى أيدى الأفراد كمية من أوراق النقد لا تقابلها أرصدة نقدية ، وكان تقبل الأفراد لهذه النقود الورقية راجعا الى ثقتهم فى البنوك التى أصدرتها ، وقدرة هذه البنوك على دفع قيمة أى كمية من أوراق البنكنوت تقدم اليها فى أى وقت من الأوقات أى أن البنوك لديها دائما مقابل معدنى نفيس لهذه الأوراق ، أو ما يسمى (بالغطاء النقدى) .
وهنا ، ظهرت النقود الورقية الأئتمانية .

ولقد كان لتمادى البنوك فى اصدار البنكنوت ، سعيا وراء الربح أن اختلفت النسبة بين كمية البنكنوت المصدرة وبين الأرصدة النقدية الموجودة ، أى زادت كمية أوراق البنكنوت زيادة كبيرة عن المعادن النفيسة ولقد أدى هذا الاجراء الى حدوث موجات من ارتفاع الاسعار من ناحية ، والى عدم قدرة بعض البنوك على مقابلة طلبات عملائها

بالدفع ذهبا من ناحية أخرى . وكان يمكن لمثل هذه الحالات الفردية أن تؤدى الى فقدان الثقة فى النظام المصرفى كله ، مما قد ينشأ عنه آثار سيئة على الحياة الاقتصادية عموما ، لذلك أسرعت الحكومات المختلفة بالتدخل لتنظيم عملية اصدار البنكنوت وحصرها فى جهة واحدة أو بنك واحد وهو ما يسمى بالبنك المركزى ، يمارس عمله تحت اشراف الحكومة ، يخضع لرقابتها .

ولقد عانت الدول من عجز شديد فى كميات النقود وخاصة فى اعقاب الحرب العالمية الأولى بسبب زيادة النفقات الحربية ، وكانت الوسيلة الوحيدة لمقابلة هذه الحاجة هى اقتراض حكومات الدول المشتركة فى الحرب من البنوك المركزية ، ولقد صاحب ذلك موجات أخرى من ارتفاع الأسعار ، حيث لجأت البنوك المركزية الى أصدار أوراق البنكنوت لتمويل هذه القروض .

وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة ومستمرة من مطالبة الأفراد البنوك المركزية بتحويل ما لديهم من أوراق بنكنوت الى ذهب لاكتنازه، - وقد خشيت حكومات هذه الدول فى ذلك الوقت ، من أن تعجز بنوكها المركزية عن الوفاء بتعهداتها ، بما قد ينشأ عنه اثاره اقتصادية سيئة .

هذا من ناحية ، ولحاجة الدول لأرصدتها الذهبية لمقابلة التسويات الخارجية من ناحية أخرى . لذلك أصدرت حكومات كثير من الدول قوانين تعفى البنوك المركزية من تعهداتها بصرف ما يقدم اليها من أوراق

البنكنوت بالذهب ، وتلزم الأفراد بقبول هذه الأوراق وفاء للديون ، ومن ثم لم تعد هناك صلة بالمرة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة .

ويلاحظ هنا أن أوراق البنكنوت كانت تستمد قوتها وقابلية الأفراد لها من قابليتها للتحويل الى نقود ، أما الآن أصبحت تستمد قوتها من ثقة الأفراد بقبولها العام من الآخرين ، وقوة القانون .

ولذلك نشأ نوع جديد من النقود يسمى بالنقود الالزامية أو النقود القانونية ، أى الملزمة للأفراد بقبولها فى ابراء الذمة بقوة القانون .
ولا تقتصر النقود الالزامية على النقود الورقية فحسب بل تشمل أيضا المسكوكات المعدنية ، سواء ذهبية أو فضية أو برونزية أو من أى معدن آخر ، مادامت ما تحتوية هذه النقود من معدن تقل عما تمثله من قيمة نقدية .

رابعا : النقود الكتابية :

النقود الكتابية هى أرقى أنواع النقود التى عرفت فى العصر الحديث وتتكون من الودائع البنكية تحت الطلب ، أو الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية التى تنتقل من فرد الى آخر عن طريق الشيكات .

وقد نشأت النقود الكتابية على اثر تزايد المعاملات التجارية واتسع دور المؤسسات البنكية وقيامها بمنح القروض الى القطاعات الاقتصادية المختلفة . واذا كان ما يعتبر نقدا يتداول فى حالة النقود المعدنية هو الذهب أو الفضة وفى حالة النقود الورقية هى الأوراق النقدية فان ما يتداول فى حالة النقود الكتابية هى القيمة فى الحسابات التى

تحتفظ بها البنوك ، او هى الودائع بتعبير آخر ، حيث تقوم الكتابة أو القيمة فى دفاتر البنك مقام انتقال الذهب أو الورقة النقدية من يد الى يد والنقود الكتابية هى الودائع ذاتها وليست الشيكات .

ولقد ظهرت النقود الكتابية بطريقة مشابهه لظهور النقود الورقية فاذا كانت النقود الورقية قد ظهرت على أثر قيام الأفراد بايداع الذهب لدى المصارف والصيارفه ورجال الدين مقابل الحصول على صكوك تفيد أحقية حامله فى الحصول على ما اودع من ذهب أو فضه فى أى وقت يشاء ، فأن النقود الكتابيه قد ظهرت ايضا على اثر قيام الأفراد بأيداع ما يمتلكون من نقود ورقية لدى المصارف فى مقابل تعهد من البنك برد الوديعه بمجرد طلب المودع . لكنه بدلا من ان يتخذ هذا التعهد شكل نقود مطبوعه كما كان الحال من قبل عندما كانت النقود المودعة هى الذهب فقد اتخذ هذا التعهد شكل كتابة أو قيد فى حساب مفتوح باسم المودع فى البنك وكان المودع يستطيع اذا احتاج الى نقود لاتمام عملية تجارية ما أن يذهب الى البنك طالبا سحب ما أودعه من نقود ويعطيها للطرف الثانى فى العملية التجارية ، وكان من المحتمل أن يقوم الطرف الثانى بأيداع النقود التى استلمها الى البنك مرة أخرى ليودعه فيه ، الا أنه فى مرحلة متقدمة واختصارا لعملية السحب والايداع التى يقوم بها أطراف التبادل التجارى فقد حدث الشيء نفسه الذى حدث من قبل عندما كانت النقود المودعة هى النقود الذهبية ، اذ اكتفى الشخص المودع لنقود لدى البنك بأن يأمر بتحويل المبلغ الذى يريد دفعه الى شخص آخر من حسابه ، أى من حساب هذا المودع الى حساب ذلك الشخص الآخر .

وبناء على ذلك الأمر يقوم البنك بأنقاص وزيادة قيم حسابات الأفراد بواسطة الكتابة أو القيد فيها ، أما الأداة التى يأمر بواسطها المودع البنك بتحويل مبلغ محدد من حسابه الى حساب شخص آخر أو من وديعته الى وديعة شخص آخر فتسمى (الشيك) .

والشيك فى ذاته ليس نقودا ، ولا هو حتى بديل عن النقود ، بل هو مجرد اداة تتضمن أمرا الى البنك بأن يحول التزامه بدفع مبلغ معين بمجرد الطلب من حساب أو وديعة الشخص الذى أصدر هذه الاداة الى حساب أو وديعة شخص آخر .

وبمرور الوقت اعتاد الأفراد على استخدام الشيكات لتسوية حقوقهم ، وبالتالى شاع استخدام الشيكات كوسيلة للدفع .

وقد لاحظت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لنقود ورقية يقومون بتداول النقود فيما بينهم عن طريق الشيكات ، أى أنهم يستخدمون النقود الكتابية فى مبادلاتهم وليس النقود الورقية ، وأن هناك أفراد تأتى يوميا الى البنك حاملين نقود لايداعها لديه وفى مقابل ذلك هناك أقليه من هؤلاء المودعين تأتى الى البنك طالبين سحب مبالغ فى شكل نقود ورقية من ودائعها أو حسابتها لديه ، وبالتالى وجدت البنوك فى خزائنها نقودا ورقية تزيد فى قيمتها كثيرا عن صافى قيمة تلك النقود التى تسحب من خزانتها يوميا . ولذلك قامت البنوك بأصدار تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد فى قيمتها عن قيمة ما لديها فعلا من نقود فى خزائنها ، ولكن دون تضحية بثقة عملائه ، الأمر الذى شجع البنوك التجارية على التوسع فى منح القروض للأفراد عن طريق فتح اعتمادات

مصرفية لهم ، وبذلك أصبح لهذه البنوك قدرة على خلق نقود جديدة لم تكن موجوده من قبل ، وهى ما تسمى بنقود الودائع أو الائتمان .

ونلاحظ فى هذا الصدد أن البنوك التجارية عندما تقوم بمنح قرض لأحد الأفراد ، تقوم بقيد هذا القرض فى حسابه لدى البنك ويمكن لهذا الفرد استخدام ما اقترضه بواسطة الشيكات على نفس النحو الذى تستخدم به الوديعة الحقيقية أو الأصلية التى أنشأها ايداع الفرد لنقود ورقية لدى البنك دون أية تفرقة .([1])

ونظرا للدور الخطير الذى تقوم به البنوك التجارية ، قامت الدولة بدور الموجهه والرقيب على قدرة البنوك هذه على زيادة العرض الكلى لحجم النقود فى المجتمع وتنظيم عملية عرض النقود الكتابية ورقابة خلق الودائع أو خلق الائتمان .

ونشير فى النهاية الى أن تطور النقود على النحو السابق يعتبر تطورا للنظم الرأسمالية لأنها هى التى قامت بالدور الرئيسى فى نشر استعمال كل أشكال النقود ، فقد قابل انتقال الرأسمالية من المراحل التى مرت بها تطور مواز لأشكال النقود ، نقود المعادن النفيسة قابلت وضعية الرأسمالية التجارية ، والنقود الورقية قابلت وضعية الرأسمالية الصناعية ، والنقود الكتابية قابلت وضعية الرأسمالية المالية ([2]) .

([1]) راجع دكتور ـ أحمد جامع ، علم الاقتصاد ، دار الثقافة الجماعية للنشر ، ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، ص ٤٣ ، ٤٧ .

([2]) راجع دكتور سيد عبد المولى ، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدى والمصرفى المصرى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٧ ، ١٨ .

المبحث الثانى
وظائف النقود وخصائصها

بعد أن تناولنا فى الفصل الأول نشأة النقود وأنواعها وفقا للتطور التاريخى ، يطيب لنا فى هذا الفصل ان نتناول أهم الوظائف التى تقوم بها النقود ، فالنقود تعتبر أداه عالمية . لا ترتبط بنظام اقتصادى معين ، وهى اداه اجتماعية تتعاظم أهميتها مع نمو الحياة الاقتصادية ، ولكنها لا ترتبط بمنهج اقتصادى معين ، فهى اداة كل المناهج الاقتصادية لبلوغ أهدافها .

وتقوم النقود بأداء عدد من الوظائف تتغلب كل منها على مشكلة من المشاكل المقايضه التى سبق الاشاره اليها ، ويمكن أن نجمل وظائف النقود فى الآتى :

١ - النقود وسيط للمبادلات .
٢ - النقود مقياس للقيمة .
٣ - النقود أداه للاحتفاظ بالقيمة .
٤ - النقود اداه للمدفوعات المؤجله .

أولا - النقود وسيط للمبادلات .

ان التبادل التجارى فى ظل نظام المقايضة كان يستلزم توافق الرغبات بين الأفراد محل التبادل ، أى أن يكون كل من طرف التبادل على أستعداد لقبول السلعه التى يقدمها الطرف الاخر ، وكان هناك صعوبة شديده وتضحيه من الطرفين لقبول هذا التوافق ، وبالتالى يكون التبادل فى هذه الظروف محدودا فى مداه ويعد مضيعه للوقت والجهد .

فاستخدام النقود وقيامها بدورها كوسيط للمبادلات ادى الى التغلب على صعوبات نظام المقايضه ، حيث ان وظيفة النقود كوسيط للمبادلات ادت الى تقسيم عملية التبادل الى عمليتين منفصلتين عملية شراء السلع مقابل نقود ، وعملية بيع السلع مقابل نقود . واتاحت الفرصة للبائع ان يركز كل اهتمامه فى الحصول على أفضل المشترين بأعلى الأسعار ، كما اتاحت الفرصة للمشترى أن يركز كل اهتمامه فى الحصول على أفضل السلع بأقل الاسعار .

فالنقود هى الشىء الذى يكون كل فرد على استعداد لقبوله فى مقابل السلع والخدمات التى يقدمها . وعندما يقبل الفرد نقودا ، لا يفعل ذلك من اجل النقود فى حد ذاتها بل لانه يعرف ان الأفراد الاخرين سوف يقبلونها منه بدورهم فى مقابل السلع التى يشتريها منهم .

وقيام النقود بوظيفتها كوسيط للمبادلات من شأنه انه يعمم القوه الشرائيه فى يد الأفراد ، فالنقود تعطى لحاملها مجالا واسعا او عاما للاختيار وتمكنه من شراء ما يريده فى أى مكان يرغب فيه ومن اى شخص يختاره .

كما اتاحت النقود لافراد المجتمع انه يتخصص كل منهم فى مهنه معينه على ان يقوم كل منهم بمبادله فائض انتاجه مع ما يحتاجه من سلع اخرى ، فاذا لم يكن فى مقدره الفرد مبادلة ما ينتجونه فى مقابل السلع الاخرى التى يحتاج اليها بطريقة سهلة لاستحال على اى فرد ان يخصص كل وقته فى انتاج سلعة واحدة ، ولذلك تعتبر وظيفة النقود كوسيط للمبادلات احد العوامل التى تحفز الافراد على تقسيم العمل والتخصص

فى الأنتاج مع ما يعنيه هذا من زياده هائلة فى الناتج الاجتماعى وارتفاع مستوى المعيشه .

ثانيا – النقود مقياس للقيمة .

من صعوبات نظام المقايضه قياس قيمة السلع المتبادله ، فمثلا كيف نحدد الكمية المناسبه من اللحوم التى ينبغى دفعها فى مقابل شراء كمية معينه من الفول ، ان تحديد ذلك يتطلب جهدا كبيرا ويعد مضيعه للوقت .

والوظيفة الثانيه للنقود انها تتغلب على هذه الصعوبه ، حيث تقوم بمهمه قياس قيمه الاشياء ، اى تعتبر الاداه التى يمكن بواسطتها التعبير عن قيم مختلف الاموال والخدمات .

والنقود اذ تؤدى هذا الدور انما تشبه فى قياسها للقيمة الاقتصاديه للسلع أو الخدمات ، ما يؤديه المتر فى قياس المسافه أو الكيلو جرام فى قياس الوزن ، أو الامبير فى قياس مدى قوة التيار الكهربائى .... وهكذا ، ولذلك لابد أن تقاس قيمة الشيىء فى شكل عدد ما من وحده معينه ، وهذه الوحده بالذات هى النقود وبهذا تكون النقود هى اداه أو وحده لحساب القيمة ، ويطلق على قيمة مبادله الشىء بغيره من الأشياء التى تعبر عنها فى شكل نقود تعبير (الثمن) .

والواقع ان وجود مقياس مشترك للقيمة الاقتصاديه يسهل من اجراء المصنفات وعمليات التبادل والمحاسبه ، اذا يمكن على اساس ذلك التعبير بوحدات النقود عن قيم الاصول والخصوم . ولعل تداخل وتشابك

فروع الاقتصاد القومى يؤكد استحاله تأديه هذا الاقتصاد لوظائفه دون وجود مقياس مشترك للقيم .

واذا كانت النقود تستخدم مقياسا للقيم الحاضره فأنها تستخدم ايضا مقياسا للقيم الاجله ، فالنشاط الاقتصادى يقوم على عدد كبير من الصفقات والمبادلات التى تتضمن سداد اصول وفوائد متعاقد عليها بالنقود وحيث يتم الوفاء بها فى المستقبل ، ومعنى ذلك ان النقود هنا تقوم بوظيفتها كمقياس للقيم بالنسبة للمدفوعات المؤجله .

ومن الملاحظ ان الطريقه التى تقاس بها قيم الأشياء بواسطه النقود انما تختلف عن الطريقه التى تقاس بها الاطوال بواسطه الأمتار وتوزن بها الاثقال بواسطه الجرامات ، ففى حين انه يمكن تعريف وحدات القياس الماديه موضوعيا فى شكل مقادير أو كميات ثابته لا تتغير ابداً فانه لا يمكن تطبيق ذلك على وحدات النقود ، ويرجع ذلك الى أن قيمة الوحده من النقود يمكن أن تتغير من وقت الى آخر ولكن بنسب ضئيله ، ولكن القدر المتيقن ان النقود تتمتع بالثبات النسبى فى قيمتها أى قوتها الشرائيه، وهو ما يجعلها قادره على اداء وظيفتها فى قياس القيم .

وفى الحقيقة ، فأننا نجد ان قيمة النقود ، او قدرتها على شراء السلع والخدمات ، انما تتوقف ، (او على وجه الدقه تتحدد) بقيم جميع السلع والخدمات التى تشترى بها ، فترتفع بانخفاضها ، وتنخفض بارتفاعها . وعلى كل حال ، فان النقود على الرغم مما يعترى قيمتها من تغيرات تعتبر ثابته نسبيا اذا ما قورنت بغيرها من السلع ، وذلك اذا ما استثنينا فترات التضخم الجامح ، وفترات الانكماش التى يمكن ان يحدث فيها تغيرات عنيفه ومتراكمه فى النقود ، بحيث يجعل الافراد يتخلصون

منهـا اولا بـأول كمـا فـى حالـة التضخـم ، أو يحرصـــون علـــى اقتنائهـــا واكتنازها كما فى حالة الأنكماش .

ثالثا – النقود اداه للاحتفاظ بالقيم .

كـانت احـدى صعوبـات نظـام المقايضـه احتفـاظ الافـراد بـالقوة الشرائيه لفترات مستقبله ، وكان السبيل الوحيد امـام هـؤلاء الأفـراد هـو الاحتفاظ بثرواتهم فى صورة سلع يختزونها او فى شكل حقوق على سلع معينـه تتحـدد بأنواعهـا وصفاتهـا ، لاشـك ان هـذا الأسـلوب يـؤدى الى اضرار محققه للأفراد ، اذا قد تتعرض اثناء الاختزان للخساره أو التلف .

وتعتبر النقود وسيله سهله ورخيصـه ومضمونـه لاحتفـاظ الأفـراد بالقوه الشرائيه التى تفيض عن استهلاكهم الحاضر ، فالزارع الذى ينتـج القمح ، عادة ما تتوافر لديـه كميـه كبـيره مـن القمـح وخاصـة فـى فـترة الحصاد ، ولذلك فأنه يستطيع ان يحتفظ لنفسه بما يحتـاج اليـه مـن القمـح خلال فتره زمنيه لا تزيد عـن سـنه ، وذلـك كاحتيـاطى للمسـتقبل توقيـا لسنوات عجاف ، فأن الحاجة تكون اكثر الحاحا لوسيله سـهله ورخيصـه لتخزين القمح ، والنقود تقوم بهذا الدور ، حيث يستطيع هذا المـزارع ان يقوم ببيع ما يفيض عن حاجته من سلعه القمح والحصول على نقودا ، ثم يحتفظ بهذه النقود لفترة قد تطول او تقصر دون ان يشترى بها شيئا بهـذا تكون النقود قد صـارت اداه امكـن اسـتخدامها فـى الاكتنـاز او اخـتزان القوه الشرائية .

وفى الواقـع ان هنـاك سـلع كثـيره يسـتطيع الفـرد مـن خلالهـا ان يحتفظ بثروته على شكل مخـزون ، مـن بعـض السـلع الهامـة المعمـره ذات

القيمه المرتفعه والوزن والحجم المنخفض . فالحلى الذهبيه التى يحتفظ بها الكثير من النساء فى كثير من الدول الناميه تقوم فعلا بوظيفة مخزن للقيمه ، وقيامها بهذه الوظيفه لا يأتى عرضا وأنما يكون بصوره متعمده ومقصوده .

كذلك نجد بعض السلع الأخرى ، كالتحف والأثاث تقوم بمثل هذه الوظيفه ، هذا بالإضافه الى العقارات ، التى اصبحت فعلا من أكثر الوسائل شيوعا لتخزين القيمه والاحتفاظ بالثروات . كما انه يوجد شكل آخر ، بدأ يلعب دورا على جانب كبير من الأهميه فى العصر الحديث ، وبصفه خاصه فى الدول المتقدمه ، وهو الأسهم والسندات والودائع التى تحتفظ بها الأفراد فى البنوك ومؤسسات الادخار .

فاذا كان هناك العديد من السلع التى تصلح كمخزن للقيم ، وان كثير منها تفضل النقود فى بعض الاحيان خاصتا فى فترات التضخم ، كالعقارات والأسهم والسندات التى تدر عائدا ، الا ان النقود تفضلها جميعا بصفة تميزها وهى السيوله .[1]
وهناك خاصيتين أساسيتين يجب أن تتسم بها النقود حتى تصبح وسيلة صالحه لاختزان القيم .

أولا : ان تتمتع النقود بالقبول العام من جانب الأفراد ، وبالتالى تتصف بالسيوله أى يمكن أن تتحول الى أى شكل آخر من أشكال الثروة .

---

(1) **يقصد بالسيولة قدرة الشيء على أن يتحول فى أى وقت من الاوقات الى اية سلعة أخرى دون أن تفقد جزء كبيرا من قيمتها وتتأتى صفة السيولة هذه من كون النقود تمثل قوة شرائية عامة وتلقى قبولا عاما من جانب الافراد.**

ثانيا : ان تتمتع النقود بالثبات النسبى فى قيمتها الا ان هذه الخاصية قد فقدت أهميتها بسبب موجات التضخم التى تمر بها دول العالم المتقدم منه أو النامى – لذلك يلجأ كثير من الأفراد الى وسائل أخرى يمكن أن تستخدم كمخزن للقيم ، على الرغم من أنها تتصف بسيولة أقل من النقود الا أنها قد تتصف بالثبات النسبى فى قيمتها .

وحيث أن الأفراد ، عادة ما يوازنون بين هاتين الخاصتين ، السيولة وثبات القيمة ، لذلك فأننا نجد أن كل فرد يحاول أن يوزع ثروته ، بين الأشكال المختلفة من الأصول ، فيحتفظ ببعض ثروته على شكل عقارات ، والبعض الآخر على شكل أوراق مالية أو ودائع ، والبعض الثالث على شكل نقود سائلة تضمن له سرعة مواجهة الظروف الطارئة . (١)

ولا يعنى ذلك أن النقود فقدت قدرتها على القيام بوظيفة مخزن للقيم ولكنه لم يعد مرغوبا الاحتفاظ بنقود سائلة لمدة طويلة نسبيا وأصبح الأفراد يميلون الى الاحتفاظ بنقود سائلة عند الحد الادنى خوفا من انخفاض قيمتها أولا ، وللحصول على دخل عند تحويلها الى أصول أخرى .

رابعا : النقود أداة للمدفوعات المؤجلة :

تلعب النقود دورا هاما كأداة للمدفوعات المؤجلة ، حيث تقوم بأبراء الذمة من الديون وتسوية الحقوق والالتزامات .

---

(١) راجع دكتور/ محمد خليل مرعى ، دكتور / عبد الهادى سويفى ، النقود والبنوك مرجع سابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

فالنشاط الاقتصادى فى العصر الحديث يقوم على الائتمان ، فجانب كبير من المعاملات يقوم على التعاقدات الاجله وينشأ عنها بالتالى التزامات مالية تستحق الدفع فى المستقيل . فعقود توريد السلع والبيع بالتقسيط ، وعمليات اقراض واقتراض الأموال كلها تقوم بالنقود . ويلتزم من استلم السلعة أو اشترى بالتقسيط أن يرد مبلغا من النقود فى الاجل المتفق عليه .

كما أن هناك مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين أفراد المجتمع ووحداته الاقتصادية ، وهذه العلاقات يمكن أن تحدث على نطاق المجتمع القومى كله ، بل وعلى نطاق المجتمع العالمى ، ويقوم بين أشخاص لا تربطهم ببعضهم أى رابطة واضحة ، ويتم عن طريق مجموعة من المؤسسات المحليه والقومية والعالمية ، فنجد مثلا أن مدخر المال قد يعرض ماله لمستثمر لا يعرفه ، وذلك عن طريق البنوك التى تعتبر حلقة الوصل بين مدخر المال ومقترضه ، ونتيجه لهذا تنشأ مجموعة من المعاملات بعضها يتم تسويته فى حينه ، والبعض الاخر لا يسوى الا بعد مضى فترة من الوقت ، والوسيلة المتاحة التى يمكن من خلالها تسوية مثل هذه المدفوعات المؤجلة هى النقود ، فالنقود بما تمثله من قوة شرائية عامة وباعتبارها وحدة للحساب ، وبما تتصف به من قبول عام من جانب جميع أفراد المجتمع وبما يضيفه عليها القانون من قدرة على الوفاء بالالتزامات ، تعتبر الوسيلة المثلى لتسوية هذه المدفوعات .

خصائص النقود :

هناك مجموعة من الخصائص تتوافر فى النقود تجعلها قادرة دون غيرها على القيام بوظائفها المتعددة .

فالنقود عبارة عن أداة فنية أخترعها الانسان من أجل تسهيل عمليات التبادل الاقتصادى وهى الى جانب ذلك تتمتع بالصفة القانونية نتيجة اعتراف الدولة بها والزام افراد المجتمع على التعامل بها .

وأهم خصائص النقود هو أنها تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذى تستخدم فيه أى أنها تحوز على ثقة الجماعة باعتبارها وسيلة صالحة تماما ، بل وملزمة الزاميا ، للحصول على السلع والخدمات ولتسوية وقضاء الديون - أما اذا فقد الأفراد الثقة فى النقود ، أى عدم قدرتها على الحصول على كميات من المنتجات مساوية فى القيم تقريبا لما يعرضه من سلع وخدمات فسيرفض قبولها ، وبالتالى تفقد صفتها كنقود .

- كما أن النقود تتميز بكونها أعلى درجات الأصول المالية من حيث السيولة ، ولذلك يفضل أفراد المجتمع حيازتها لأنها تمثل السيولة فى أقصى صورها وذلك بالمقارنة بأنواع أخرى كالعقارات والأراضى وما أشبه .

- كما أن النقود تتمتع بالثبات النسبى فى قيمتها الشرائية لا تتغير تغيرا كبيرا من عام الى آخر ، وهذه الحقيقة تجعل النقود قادرة على القيام بوظيفتها كمقياس للقيم وكأداة للاحتفاظ بالقيم وكأداة للمدفوعات المؤجلة .

- كما تتميز النقود بأن وحداتها قابلة للانقسام الى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل فى عمليات المبادلة التى يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة كما أن وحدات النقود متماثلة تماما وقابلة للدوام ، أى لا تتلف مع مرور الوقت .

ومن سمات النقود أيضا هو سهولة حملها بأن تكون خفيفة فى الوزن وصغيرة فى الحجم . كل هـذه الخصـائص تجعـل النقـود اداة جيدة للقيام بوظائفها على أكمل وجه .

تعريف النقود :

ليس هناك اتفـاق بـين الاقتصـاديين علـى تعريـف دقيـق للنقـود ، فهناك فريق يذهب الى تعريف النقـود مـن حيـث وظائفهـا أو خصائصهـا على أنها أى شىء يستخدم كوسـيط للمبـادلات وكمقيـاس للقيـم يلقـى قبول عام من الأفراد .

ويذهب فريق آخر من الاقتصاديين الى تعريـف النقـود مـن حيـث قانونيتها على أنها أى شىء له القدرة على ابراء الذمة .

وقد تمكن الاقتصاديين من التوفيق بين التعرفيين ، اذا عرفوا النقود على أساس أنها شىء يستخدم عادة كوسيط فى التبادل وكمعيار للقيم ، ويلقى قبولا عاما من جانب الأفراد ، الا أن رجال الاقتصاد لم يتفقوا مـع رجال القانون فى ضرورة اتسامها بالقدرة القانونية على ابراء الذمة .

وازاء هـذا الاختـلاف ، حـاول بعـض الاقتصـاديين التوفيـق بـين وجهتى النظر الاقتصادية والقانونية ، ولذلك فرق الكتاب بين لفظى عملة ونقود ، فالعملة هى كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقودا وتضفى عليه قوة القانون صفة ابراء الذمة ، فى حين أن النقود تعتبر أكثر شمولا من ذلك ،

فهى تشمل أى شىء آخر يتراضى الناس على قبوله بمحض اختيارهم ، كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة .

نخلص مما تقدم الى أنه يمكن أن نعرف النقود بأنها :

أى شىء يتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع كوسيط للتبادل ومقياس للقيم .

ويلاحظ أن هذا التعريف يشمل أهم خصائص النقود وكذلك أهم وظائف تقوم بها النقود ، لكى تجعلها أداة جيدة التعامل والتبادل بين أفراد المجتمع .

اشباه النقود :

وهى النقود التى لا تتوافر فيها جميع الخصائص المميزة للنقود ، ولكنها قريبة جدا من النقود بحيث يمكن تحويلها الى نقود سائلة بعد اجراءات معينة وبتكلفة ضئيلة ، ولذلك يطلق عليه (اشباه النقود) .

وتتمثل أشباه النقود فى الودائع الجارية ، وهى الودائع المصرفية التى يمكن سحبها عن طريق الشيكات بدون أخطار أو الحصول على أذن من البنك . والودائع لأجل لدى البنوك وودائع التوفير وهذه غير قابلة للسحب بشيكات . وعادة لا يمكن السحب من هذه الودائع الا بعد فترة معينة ، أو بعد أخطار البنك ، ويتعرض صاحب الوديعة لخسارة جزء من الفائدة المكتسبة ، ولذلك لا تعتبر نقودا سائلة .

ومن اشباه النقود أيضا اذون الخزانة ، والأوراق التجارية ، مهما كانت الجهة التى أصدرتها .

الفصل الثانى

البنـــوك

وسوف نتناول البنوك فى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الاول : البنوك التجارية ٠

المبحث الثانى : البنك المركزى ٠

المبحث الثالث : ادوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان) ٠

تمهيد : نشأ البنوك وتطورها .

ترجع نشأة البنوك الى القرن السادس عشـر ، عندمـا قـام عـدد من المفكرين الى المطالبة بأنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسـهر على سلامتها ، بدلا من نظام الصياغ والتجار الذى بـدأ يفقـد ثقـة افـراد المجتمع على أثر سماح الصيـاغ والتجـار لبعـض عملائهـم بالسـحب علـى المكشوف وهذا يعنى سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهـم الدائنـة . وقـد نتـج عن توسع هذه المؤسسات فى السماح للمودعين بتجاوز أرصدتهم الدائنه ان أفلس عدد من هذه البيوت .

وفى عام ١٥٨٧ تم أنشـاء أول بنـك حكومـى فـى البندقيـة ، ثـم أنشاء بنك أمستردام فى عام ١٦٠٩ وكان غرضه الأساسى حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحسـاب مـودع آخـر ، والتعـامل فى العملات واجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية . وقد الزم القـانون الذى أنشأ هذه البنوك ، القيام بمنح القرض ، وذلك بعد مضـى فـترة مـن تأسيسه ومنح بعض التسهيلات للوحدات المحلية وبعض الشركات .

ومع بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا ، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها افراد أو عائلات وكانت القوانين تقضى بذلك حماية للمودعين ، وحتى يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك فى حالة أفلاسها .

وعلى أثر أنتشار الثروة الصناعية فى دول اوروبا خلال القرن التاسع عشر ظهرت الشركات الكبيرة وأتسع نشاطها ، الأمر الذى تطلب أنشاء البنوك كبيرة الحجم تأخذ شكل شركات مساهمة حتى تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد أتسعت نشاط البنوك حتى اقامت لها فروع فى كل مكان .

وبعد أن اتسع نشاط البنوك الاوروبية ، بدأت تدخل الى البلاد العربية والاسلامية للعمل فى النشاط المصرفى . وطبقت نفس الأسلوب الذى تعمل به فى البلاد الاوروبية .

ونشأت البنوك فى مصر فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد حصل أرمنى فى سنة ١٨٤٨ من عباس باشا على تصريح باستثمار أموال بيت المال فى أعمال البنوك مقابل فائدة قدرها ١٠ ٪ وبالفعل تسلم هذا الارمنى كل محتويات بيت المال من النقود وأشياء ثمينة . وكان من أغراضه إقراض الحكومة والأفراد وخصم الأوراق التجارية ، وصودرت أمواله ثم أطلق صراحة فى عهد سعيد باشا حيث ردت إليه بعض ممتلكاته .

وتم تأسيس أول بنك برأس مال مصرى وإدارة مصرية فى عام ١٩٢٠ وأطلق عليه (بنك مصر) ، مع اتساع نشاط هذا البنك تم إنشاء

فروع له فى جميع أنحاء القطر المصرى ، وكان لهذا البنك دور كبير فى تقدم الاقتصاد المصرى ، فقد اسس الكثير من الشركات المصرية .

تم إنشاء بعد ذلك بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ ، وظلت الغالبية العظمى من البنوك العاملة فى مصر بنوكا أجنبية .

فى عام ١٩٥١ أصدرت الحكومة المصرية قانونا بهدف تنظيم أعمال البنوك فى مصر ، ونص على اعتبار البنك الأهلى المصرى بنكا مركزيا مع تمصير إدارته .

وقد خول البنك الأهلى المصرى سلطات البنك المركزى ، بهدف الإشراف والرقابة على نشاط البنوك القائمة ، وتوجيه الائتمان على مستوى الدولة .

وفى عام ١٩٦٠ صدرت قرارات تأميم البنك المركزى وفصل البنك الأهلى عنه باعتباره بنكا تجاريا وأصبحت له قواعد مستقلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ ، وفى هذا العام تم تأميم جميع البنوك والمؤسسات المالية بموجب قوانين صدرت فى يوليو ١٩٦١ .

والى جانب هذه البنوك التجارية نجد بنوكا أخرى غير تجارية متخصصة فى أنواع معينه من التمويل فتقوم مثلا بعمليات التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى ، مثل بنوك الائتمان العقارى ، وبنوك التسليف الزراعى والبنوك الصناعية ، كما ظهرت أنواع أخرى من المؤسسات المالية تؤدى وظائف ائتمانية كصناديق الادخار ، وبنوك ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين ، وبورصات الأوراق المالية .

وعلى الرغم من تعدد البنوك ، إلا أن البنـوك التجاريـة مـع البنـك المركـزى تعتـبر مركـــز الثقـل أو العصـب الرئيسـى للنظـام المـالى كلـه للمجتمع .

وسوف تقتصر دراستنا على كل من البنوك التجاريـة فـى مبحـث أول والبنك المركزى فى مبحث ثانى . وأدوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان) فى مبحث ثالث .

المبحث الأول

البنـــــــوك التجارية

يمكن تعريف البنوك التجارية ، بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانيـة غير متخصصة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفـع عنـد الطلـب أو بعـد أجل قصير . [1]

وعلى هذا لا تعتبر بنوكا تجاريه تلـك التى لا تقـوم بتلقـى ودائـع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتى تقوم بالتعامل فى الائتمان طويل الأجل كالبنوك العقارية ، وقد اتسع اليوم نشاط البنوك التجارية نتيجة تطور النشاط الاقتصادى ، بحيث أصبحت البنوك التجارية تتطلع بعمليات الائتمان طويل الأجل ، كتقديم القروض طويلـة الأجـل ، للشركات والمشروعات العامة .

وتقوم البنوك التجارية بدور بارز فى الاقتصاد القومى ويعتبر عامل الثقة فى تلك البنوك الركيزة الأساسية التـى تعتمـد عليهـا ، بالإضافـة إلى قـدره البنـوك على تقديـم خدمـات مصرفيـه سـريعة وسـهله ، وشـعور المقترضين أن البنك يمكن أن يمدهم بما يحتاجون إليه من قروض فى الوقت المناسب وبالثمن المناسب .

([1]) ان قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد عرف البنك التجارى فى مادته ٣٨ بأنه (كل منشأ تقوم بصفة معتاده بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد اجل لا يجاوز سنه)

وعادة ما تكون البنوك التجارية على شكل مؤسسات أو شركات كبيرة لها فروع منتشرة فى جميع أنحاء الدول التى تعمل داخلها ، وبل فى كثير من الدول الأخرى أيضا . ويرجع ذلك إلى أن طبيعة عمليه السحب والإيداع فى البنك ليست عمليه محليه ، ولا تكون قاصرة على الموقع الجغرافى الموجود فيه البنك ، ولكنها تمتد لتشمل مناطق مختلفة فى العالم أجمع ، إذ أنه من الممكن لفرد ما مقيم فى السعودية أن يسحب شيكا على حسابه فى البنك بالقاهرة لصالح شخص مقيم فى باريس . ونظرا لعدم استطاعه أى بنك مهما كبر حجمه أن يكون له فروعا فى جميع أنحاء العالم ، ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون بين البنوك فى الدول المختلفة .

وسندرس البنوك التجارية فى مطالب ثلاثة هى : -

- وظائف البنوك التجارية .
- ميزانية البنك التجارى . (تؤجل لدراسة اخرى)
- واخيرا .. مشكلة البنوك التجارية . (تؤجل لدراسة اخرى)

المطلب الأول

وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظـائف منهـا وظـائف رئيسـية وأخرى فرعية .

أولا: الوظائف الرئيسية .

١ – قبول الودائع .

إن الوظيفة الأساسية التى أنشأت من اجلها البنـوك التجاريـة هـى قبول ودائع الأفراد ، وتعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية ، لذلك يحرص البنك على نشر الوعى المصرفى والادخارى بين أفراد المجتمع من خلال الدعايـة والأعـــلان وتبسيط أجـراءات التعـامل ومنـح أسـعار الفائده .

وتتنوع ودائع الأفراد الى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلى .

١ – الودائع الجاريه أو الودائع تحت الطلب .

وهذا النوع مـن الودائـع ، وكمـا يـدل عليهـا أسمهـا تكـون قابلـه للسحب لمجرد الطلب ، وعاده لا تسمح هذه الودائـع لصحابهـا الحصـول على فائدة نظرا لأنها لا تتيح للبنوك فرصة توظيفها أو استثمارها .

ويلجأ الأفراد الى هذا النوع من الودائع بغرض مواجهة الانفاق الجارى .

ويكون السحب من هذه الودائع جزئيا كـان أو كليـا عـن طريـق اصدار المودع الشيكات لنفسه أو لصالح شخص معين .

وتمثل الوديعة تعهدا من البنك لصاحب الوديعة بأن يدفع له أى مبلغ فى شكل نقود قانونية فى حدود مبلغ الوديعة وذلك فى أى وقت يرغب فيه المودع قيام البنك بهذا الدفع .

٢ - الودائع الآجلة والتى تستحق بعد اخطار سابق :

وهذا النوع من الودائع ينشأ عن طريق اتفاق يتم بين العميل والبنك بمقتضاه يضع العميل مبلغ من النقود لدى البنك لمدة ثابتة معينة ولا يجوز للعميل السحب من الوديعة الا بعد تقديم أخطار للبنك يحدد فيه المبلغ المراد صرفه وكذلك التاريخ الذى يريد فيه صرف هذا المبلغ ، وعلى الا تقل مدة الاخطار عن خمسة عشر يوما وعند أنتهاء مهلة الخطار يحول المبلغ الذى أعطى عنه الاخطار الى حساب تحت الطلب .

ويتقاضى العميل عن هذا النوع من الودائع فوائد تتفاوت أسعارها حسب مدة الايداع فكلما كبرت مدة الوديعة ، كلما ارتفع معدل سعر الفائدة التى يحصل عليها أصحاب تلك الودائع أى أن هناك تناسبا طرديا بين مدة الأيداع وأسعار الفائدة .

وهذا النوع من الودائع يتيح للبنوك فرصة استثمارها ، فى المجالات المختلفة وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح ، ولذلك يمنح عنها فوائد تتناسب مع مدة الوديعة .

٣ - الودائع طويلة الأجل (ودائع التوفير والأدخار) :

تعتبر الودائع طويلة الأجل أهم أنواع الودائع بالنسبة للبنـوك نظـرا لأنها تتيح للبنـوك الانطـلاق نحـو مجـالات الاسـتثمار طويلـة الأجـل ذات الربح المرتفع ، دون أن تخشى سحب هذه الودائع خلال مدة طويلة .
وفى مقابل ذلك يحصل العميل على فوائد تتناسب مع مـدة الوديعـة كمـا هو الحال بالنسبة للودائع لأجل والتى تستحق بعد اخطار سابق .

وقد يحـدث فـى حـالات قليلـة أن يطلـب المـودع لأجـل سـحب وديعته قبل موعد استحقاقها ، وفى هذه الحالة للبنك الحق فى عدم ردهـا فى هذا الوقت ، غير أنه فى الظروف العادية لا تمتنع البنوك التجارية عادة عن الصرف ، ولكن مع حرمـان صـاحب الوديعـة مـن فوائـد المـدة التـى ظلت فيها وديعته لدى البنك .

أما ودائع التوفير والأدخار ، فهو نظـام تلجـأ اليـه البنـوك بغـرض تشجيع أفراد المجتمع على الأدخار ، وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى للعميل دفـتر توفير يوضح به ايداعاته ومسـحوباته ومـا يسـتحق لـه مـن فوائد .

وتكون ودائع التوفير قابلة للسحب فى أى وقـت يشـاء المـودع ، ولذلك فان معدل الفائدة على ودائع التوفـير منخفضـة نسـبيا نظـرا لعـدم تضحية المودع بأعتبار السيولة الا فى حدود ضيقة .

وتعمل بعض البنوك التجارية على تشجيع هذا النوع مـن الودائـع من خلال منح أصحاب ودائع التوفير حـق الأشـتراك فـى اقتراعـات علـى

جوائز نقدية أو عينية (ويسمى هذا النوع نظام التوفير ذو المزايا المزدوجه) ، وتتبعه فى الوقت الحضر كثير من البنوك فى الكويت .

٤ – الودائع المجمدة :

يقصد بالودائع المجمدة تلك التأمينات النقدية التى تحصل عليها البنوك التجارية نظير اصدار خطابات الضمان ، وكذلك مقابل تمويل بعض الأعتمادات المستندية والمتعلقة باستيراد السلع من الخارج .

وتعتبر الودائع المجمدة أحدى المصادر الهامة لتمويل البنوك التجارية بصفة مستمرة وتنمو هذه الودائع بنمو النشاط الاقتصادى ، فاذا ما انتهى الغرض من التأمينات النقدية وقام البنك بردها الى العميل ، فأن البنك يحصل فى نفس الوقت على تأمينات نقدية تتعلق بعمليات جديدة ، ومن ثم يرتفع حجم الودائع المجمدة مع نمو النشاط الاقتصادى .

ثانيا : تقديم القروض :

تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط فيما بين الأفراد ، حيث تقبل نقود الأفراد فى شكل ودائع ، ثم تستخدم هذه الودائع فى اقراض الغير مقابل الحصول على فائدة .

وتستطيع البنوك من خلال قيامها بهذه الوظيفة ان تقدم خدمة كبيرة للنشاط الأقتصادى وذلك بمنح رجال الأعمال ائتمانا قصير الأجل أى بأقراضهم قروضا لبضعة أشهر ، حتى يتمكنوا من تمويل العمليات الانتاجية والتجارية . وفى مقابل هذه الخدمة التى تؤديها البنوك التجارية فأنها تحصل على نسبة معينة من مبلغ القروض ، يسمى ذلك المبلغ

بالفائدة . ونظرا لخطورة عملية تقديم البنوك القروض للغير ، فكثيرا ما يطلب البنك من الضمانات الشخصية أو العينية ما يمكنه من الاطمئنان على أحواله .

وتنقسم القروض على حسب طول مدتها الى قروض قصيرة الأجل ، وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل .

أ - القروض قصيرة الأجل هى تلك القروض التى لا تتجاوز أجلها عن عام ويمثل القروض قصيرة الأجل الجانب الاكبر من القروض التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها .

ب - القروض متوسطة الأجل وهى تلك القروض التى يجاوز أجلها العام ولا يزيد عن خمس سنوات .

جـ - القروض طويلة الأجل وهى تلك القروض التى يكون أجلها اكثر من خمس سنوات .

وقيام البنك بهذه الوظيفة أى تقديم القروض للغير تعتبر مصدر أساسى لحصول البنوك التجارية على أرباحها وخاصا اذا ما كانت القروض طويلة الأجل .

ثالثا : خصم الاوراق التجارية :

أن عملية خصم الأوراق التجارية التى تقوم بها البنوك التجارية ، وتتمثل فى أن حاملى الاوراق التجارية من شيكات وكمبيالات والتى تكون مستحقة الدفع بعد فترات معينه ، وفى حاجة الى استخدام قيمة هذه الأوراق التجارية فى الوقت الحاضر ، فأنه يستطيع أن يتقدم بهذه

الأوراق التجارية الى أحد البنوك التجارية طالبا الحصول على قيمتها فى الوقت الحاضر ، على أن يقوم البنك التجارى بتحصيل قيمتها عندما يحل أجل استحقاقها ويقوم حاملى الورقة بتظهيرها للبنك التجارى ، وعادة ما .تقبل البنك التجارى صرف قيمتها بعد أن يخصم مبلغا صغيرا يمثل الفائدة التى يستحقها البنك نظير الخدمة التى أداها لهذا الشخص وتخليه عن أمواله لمدة معينة هى الواقعة بين تاريخ الدفع وتاريخ استحقاق المبلغ المذكور فى الورقة التجارية .

ويطلق على النسبة التى يستقطها البنك من قيمة الورقة التجارية بسعر الخصم ، ويطلق على هذه العملية كلها تعبير خصم الأوراق التجارية .

وتستطيع البنوك التجارية اذا ما أحتاجت الى نقود حاضر أن تعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزى اى تكرر عمليه الخصم مرة أخرى ولكن مع تحويل دور البنك التجارى من القابل للخصم الى طالب الخصم . ويحصل البنك المركزى على نسبه معينه من قيمة الورقة التجارية المخصوصه وتسمى هذه النسبة بسعر أعادة الخصم ، وتحدد البنوك التجارية سعر الخصم الذى تتعامل به مع عملائها فى ضوء سعر أعادة الخصم الذى تتعامل به مع البنك المركزى . وبصفة عامة يحدد البنك المركزى سعر الخصم وسعر أعادة الخصم فى ضوء أسعار الفائدة السائد فى الأسواق المالية .

وفى الواقع أن عملية خصم الأوراق التجارية تعود بالفائده على كل من المستفيد فى الورقة التجاريه والبنوك التجارية ، وتنمية النشاط الاقتصادى القومى .

فالمستفيدون من الورقة التجارية ، وهم غالبا المنتجون والتجار يستطيعون أن يبيعوا منتجاتهم وبضائعهم بالأجل ، ويقوموا بعد ذلك بخصم الأوراق التجارية لدى البنوك للحصول على السيولة النقدية التى تمكنهم من الاستمرار من مزاولة نشاطهم .

ومن ناحية أخرى فان عملية الخصم مربحة للبنوك التجارية ، ومن خلال الفائدة التى تعود على كل من المستفيد من الورقة التجارية والبنوك التجارية ، فان عملية خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات كبرى للنشاط الاقتصادى .

رابعا : البنوك التجارية وخلق نقود الودائع (الائتمان)

فى الواقع أن وظيفة البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع تعتبر أخطر وظيفة تقوم بها هذه البنوك لما لها من تأثير على الاقتصاد القومى .

ولقد ظهرت وظيفة البنك التجارى فى خلق نقود الودائع الى الائتمان نتيجة تطور الوظيفة الأساسية التى انشأ من أجلها وهى الاحتفاظ بودائع الأفراد ، ونتيجة ثقة أفراد المجتمع فى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها فى أى وقت ، اعتادوا على تسوية مدفوعاتهم بواسطة الشيكات التى يسحبونها على ودائعهم فى البنوك التجارية .

وقد استفادت البنوك التجارية من توافر ثقة الجمهور فى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وبالتالى رغبتهم الدائمة فى ايداع أموالهم ، ولاحظت البنوك أن ما يسحب منها يوميا فى شكل نقود ورقية لا يتجاوز عادة نسبة ضئيلة فقط من حجم هذه النقود المودعه لديهم . ونتيجة لذلك وجدت البنوك أنه يمكنها أن تحتفظ بجزء من ودائع الأفراد

فى شكـــل احتياطى نقدى لمواجهــة مـا تقـدم اليهـا مـن طلبـات سـحب نقدى ، وان تستخدم الجزء الآخر فى اقراض عملائهـا قروضـا يودعونهـا لديها ليسحبوا منها عنـد احتيـاجهم الى الأمـوال عـن طريـق الشـيكات ، مثلها فى ذلك مثل الودائع الاجلة والتـى تمـت فـى شـكل ايـداع حقيقـى لنقود ورقية لديهم .

وهكذا كانت الودائع الأصلية سببا فى خلـق ودائـع مشـتقة تزيـد من كمية النقود الموضوعة تحت تصـرف المجتمـع . ويصبـح فـى اسـتطاعة النظام المصرفى أن ينشىء من النقود المصرفية عدة أضعاف ما يتوافر لـدى البنوك من احتياطيات .

ولتوضيح كيـف تقـوم البنـوك التجاريـة بدورهـا فـى خلـق نقـود الودائع يمكن الاستعانة بالمثال التالى نفترض ان نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع هى $\frac{١}{١٠}$ أحد أفراد المجتمع وليكـن (أ) قـــد أودع مبـــلغ مـن النقـــــود (وديعـة حقيقيـة) قدرهـا ١٠٠٫٠٠٠ جنيـة لـدى بنـك القاهرة ، ولما كان بنك القاهرة يعلم تماما أن تأمين مركـزه المـالى يتطلـب الاحتفـاظ ١ المبلـغ فقـط فـى صـورة احتيـاطى نقـدى ، فسـيعمل علـى استثمـار ٩٠ الف جنيها الباقين فيمـا يـدر عليـه عـائدا ، كـأن يقـرض شخــص آخــر وليــكن (ب) .

فـاذا استخدم الشـخص (ب) هـذا المبلـغ فـى مبادلـة تجاريـة مـع الشخص (جـ) وكان هذا الأخير يتعامل مـع بنـك مصـر ، فسـيودع ٩٠ ألف جنيها لدى البنك الاخير الذى لا يحتفظ به للاسـباب نفسـها بـأكثر مـــن $\frac{١}{١٠}$ المبلـــغ فقـط فى صـورة احتيـاطى نقـــدى ، وسيعمل على استثمار ٨١ ألف جنيها الباقى من اقراض الغـير وليـــكن الشـخص (د) ، فاذا استخدم الشخص (د) هذا المبلغ فـى مبادلـة تجاريـة أخـرى مـع

الشخص (هـ) وكان هذا الأخير يتعامل مع البنك الأهلى ، سيودع ٨١ ألف جنيها لدى البنك الأخير . وهنا يكرر البنك الأهلى العملية نفسها فيحتفظ $\frac{١}{١٠}$ من المبلغ كاحتياطى نقدى ويستعمل الباقى فى اقراض (و) .

وهكذا تتوالى حركات النقود وتنتقل من بنك الى بنك أو شخص الى شخص آخر فى نفس البنك ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الودائع المشتقة أو (الائتمانية) فى كل دورة من الدورات حتى تبلغ فى آخر الأمر ٩٠٠ ألف جنيها .

فى الواقع أنه يمكن الوصول الى تلك النتيجة بتطبيق المعادلة التالية : -

الودائع الائتمانية = الودائع الحقيقية ($\frac{١}{\text{نسبة السيولة}}$ - ١)

أى أن حجم الودائع الائتمانية التى تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها تساوى حاصل ضرب حجم الودائع الحقيقية × مقلوب نسبة الرصيد النقدى ١٠ .

وبتطبيق هذه المعادلة على المثال السابق سوف تحصل على تلك النتيجة التى توصلنا اليها ويمكن توضيح ذلك :

الودائع الحقيقية = ١٠٠ر٠٠

نسبة السيولة أو نسبة الرصيد النقدى = ١٠ ٪

الودائع الائتمانية = ١٠٠ر٠٠٠ ($\frac{١}{١٠}$)- ١

= ١٠٠ر٠٠٠ ($\frac{١٠٠}{١٠}$)- ١

= ۱۰۰ر۰۰۰ (۱۰ – ۱) .

= ۱۰۰ر۰۰۰ × (۹) = ۹۰۰ر۰۰۰ جنيه

ويتضح مما تقدم أن حجم الودائع الائتمانية التى تستطيع البنوك التجارية خلقها تتوقف على عاملين : الأول نسبة السيولة (نسبة الرصيد النقدى) والثانى : حجم الودائع الحقيقية لدى البنك .

ويمكن أن نغير نسبة السيولة فى المثال السابق لمعرفة العلاقة بين نسبة السيولة وحجم الودائع الائتمانية ، فاذا افترضنا أن الودائع الحقيقية قيمتها ۱۰۰ر۰۰۰ جنيه كما هو الحال فى المثال السابق ، وان نسبة السيولة قد ارتفعت واصبحت ۲۰ ٪ ويمكنا حساب حجم الودائع الائتمانية باستخدام المعادلة السابقة .

الودائع الائتمانية = ۱۰۰ر۰۰۰ (۱ / (۲۰ / ۱۰۰) – ۱)

= ۱۰۰ر۰۰۰ (۱۰۰ / ۲۰ – ۱)

= ۱۰۰ر۰۰۰ (٥ – ۱)

= ۱۰۰ر۰۰۰ × (٤) = ٤۰۰ر۰۰۰ جنيه

ونلاحظ أنه عندما زادت نسبة السيولة انخفضت حجم الودائع الائتمانية ، أى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة وحجم الودائع الائتمانية ، فكلما زادت نسبة السيولة أى نسبة الرصيد النقدى التى تحتفظ بها البنوك من مبلغ الودائع الحقيقية ، انخفضت حجم الودائع

الائتمانية ، وكلما قلت نسبة السيولة أى نسبة الرصيد النقدى التى يحتفظ بها البنوك من مبلغ الودائع زادت حجم الودائع الائتمانية .

أما عن العلاقة بين حجم الودائع الائتمانية ، وحجم الودائع الحقيقية فمن الملاحظ أنه كلما زادت حجم الودائع الحقيقية التى يحتفظ بها الافراد لدى البنوك زاد حجم الودائع الائتمانية التى تستطيع أن تخلقها البنوك ، وكلما انخفضت حجم الودائع الحقيقية التى يحتفظ بها الأفراد لدى البنوك انخفضت حجم الودائع الائتمانية ، أى أن هناك علاقة طردية بين حجم الودائع الائتمانية وحجم الودائع الحقيقية .

يلاحظ أن أصحاب الودائع الائتمانية ، أنما يقترضون من البنك بالنظر الى حاجتهم لاستخدام جزء على الأقل من القروض المتاحة لصالحهم ، وهم بهذا السبب فى حاجة الى السحب النقدى من ودائعهم الائتمانية التى قام البنك بخلقها لهم للاقتراض منها . وهكذا بعكس أصحاب الودائع الحقيقية الذين لا يوجهون نفس الدرجة من الالحاح وبالتالى لا يكونون مضطرين للسحب النقدى الا طبقا للقواعد العامة ومن خلال نسبة الرصيد النقدى .

ولهذا تختلف ظروف أصحاب الودائع الحقيقية عن أصحاب الودائع الائتمانية حيث يمكن أن تتسرب بعض النقود القانونية من الودائع ، عن طريق احتفاظ الأفراد ببعض الأموال السائلة لديهم بدلا من ايداعها البنوك أو تسرب هذه الاموال السائلة الى خارج الاقتصاد القومى ..الخ .
وبالقطع فان نسبة التسرب تقلل من قدرة البنك على خلق الودائع الائتمانية .

ولحساب حجم الودائع الائتمانيــة التـى تسـتطيع البنـوك التجاريـة خلقها حسابا دقيقـا فأنـه ،يجـب ان نضـع فـى الاعتبـار نسـبة التسـرب ، ويمكننا ذلك من خلال المعادلة التالية :

حجم الودائع الائتمانية =

الودائع الحقيقية ($\frac{١}{\text{نسبة السيولة}}$ − ١) × (١ − نسبة التسرب)

فاذا افترضنا أن الودائع الحقيقية بلغت ١٠٠٫٠٠٠ جنيها ،

ونسبة السيولة ٢٠ ٪

ونسبة التسرب ٤٠ ٪

فأن حجم الودائع الائتمانية =

١٠٠٫٠٠٠ ($\frac{١}{٢٠}$ − $\frac{١}{}$) × ($\frac{١}{}$ − $\frac{٤٠}{١٠٠}$)

= ١٠٠٫٠٠٠ (٤) × ($\frac{٦٠}{١٠٠}$)

= ٤٠٠٫٠٠٠ × $\frac{٦٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠٫٠٠٠ جنيها

ويلاحظ انخفاض حجم الودائع الائتمانيـة عـن المثـال السـابق بـالرغم مـن افـتراض نفـس الودائـع الحقيقيـة ونفـس نسـبة السـيولة ، وذلــك نتيجــة أحتساب نسبة التسرب ، ومعنـى ذلـك أنـه كلمـا زادت نسـبة التسـرب أنخفض حجم الودائع الائتمانية ، وكلما أنخفضـت نسـبة التسـرب زادت حجم الودائع الائتمانية، أى أن هناك علاقـة عكسـية بـين حجـم الودائـع الائتمانيـة ونسـبة التسـرب ، كمـا هـو الحـال بالنسـبة لنسـبة السـيولة أو الرصيد النقدى .

ويرتبط خلق نقود الودائع ، أو (النقود الائتمانية) بمقدار نشاط البنوك فى القيام بعمليات الاستثمار والقروض ، ونشاط البنوك لا يستقر على حال فيتقلب بين فترات رخاء وفترات كساد .

ويلاحظ أن البنوك التجارية لن تتردد فى فترات الرخاء فى زيادة ودائعها الائتمانية الى اقصى قدر ممكن نظرا لما تدره عليها هذه العمليات من أرباح – وعلى العكس من ذلك فى فترات الكساد ، تميل البنوك الى تقليل نطاق العمليات خوفا من مخاطر الاقتراض فى مثل هذه الظروف .

ويغلب الا يتفق سلوك البنوك مع مقتضيات السياسة الاقتصادية السليمة سواء كان ذلك فى فترات الرخاء أو الانكماش ولهذا كله أصدرت أغلب دول العالم قانونا يمنح البنك المركزى سلطة تعديل نسبة الاحتياطى القانونى وذلك لاسباغ رقابته الشامله على الائتمان ، وتلتزم البنوك بمراعاتها عند ممارسة نشاطها الائتمانى .

ضرورة قيام جميع البنوك التجاريه بخلق الائتمان .

تتسم المجتمعات بتعدد البنوك التجارية التى تشترك جميعا فى قبول ودائع الأفراد ، وبصفة عامة ، تعد المقدره الفعليه للبنك الواحد على القيام بعملية خلق الودائع محدوده للغايه نسبيا اذا ما قورنت بالمقدره الفعليه للبنوك التجاريه مجتمعه ، أى بالنظام المصرفى ككل .

فأنه من المتوقع أن يسحب الاشخاص الذين أنشئت هذه الودائع لصالحهم شيكات على البنك لصالح أشخاص يتعاملون مع البنوك الأخرى

. ولهذا السبب لا يستطيع البنك الواحد أن يستمر بصفة عامة ما يتجاوز ما بخزائنه بالفعل من نقود أو ما لحسابه بالبنوك الأخرى من ودائع .

وأنما تستطيع البنوك التجاريه أن تزيد مقدار ودائعها الى عده أضعاف أيه زياده فى أرصدتها النقديه نظرا لأن ما يتسرب من احتياطى نقدى من بنك يذهب الى بنك ثان على أثر ما قام به البنك الاول من عمليات أقراض ، ومره أخرى قد يتسرب الاحتياطى النقدى من البنك الثانى الى بنك ثالث ، وهكذا يتوالى تبعا لذلك زياده الودائع عبر البنوك التجاريه مجتمعه .

ثانيا – الوظائف الفرعية .

تقوم البنوك التجاريه بعدد أخر من الوظائف اقل أهميه من الوظائف السابقه ، وتتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلى .

١ – أصدار البنك لخطابات ضمان لمصلحه عملائه يتعهد فيها بسداد مبالغ معينه نيابه عن العميل الى طرف ثالث . وذلك خلال فترة زمنية معينه تحدد عاده فى الخطاب .

٢ – فتح الاعتمادات المستنديه بهدف تسهيل عمليات التبادل التجارى مع الخارج .

٣ – تأجير البنك خزائن صغيره لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينه من مجوهرات وأوراق ماليه .

٤ – قيام البنك التجارى بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفه سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات اذنيه مسحوبه لصالحهم . وكذلك دفع ديونهم لمستحقيها وذلك كله داخل الدوله أو خارجها .

٥ - قيام البنك بالتعامل فى الاوراق الماليه على أختلاف أنواعها سواء لمصلحه عملائه أو لمصلحته هو نفسه .
٦ - شراء وبيع العملات الاجنبيه .

المبحث الثانى

البنك المركزى

نشأة البنوك المركزية :

لقد نشأت البنوك المركزيه فى الأساس كبنوك تجارية تقـوم بكافـة الاعمال المصرفيـه التـى تقـوم بهـا البنـوك التجاريـة . وفىمرحلـة تاريخيـة لاحقة تركزت فى هذه البنوك احتكار الاصـدار النقـدى . وقـد تطـورت بعد ذلك وظائف هذه البنوك بحيـث جعلـت منهـا السـلطة العليـا المشـرفة على شئون النقد والائتمان .

وقد انشىء أول بنك مركزى فى السويد عام ١٦٥٦ ، يليه بنـك انجلترا عام ١٦٩٢ ، وبعد ذلك بسنوات كثيرة بدأت كل دولـة مـن دول أوروبا تنشىء بنكا مركزيا . أما الولايات المتحدة فقد أنشئت عدة بنوك مركزية أطلق عليها بنوك الاحتياطى الفيدرالى . وفى بداية القرن العشرين - خاصة خلال السنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٠ أخذت كثير من بـلاد العـالم يحنو نحو انشاء بنوك مركزية .

وفى مصر خولت الحكومـة المصريـة البنـك الأهلـى المصـرى منـذ انشائه ، أى عام ١٨٩٨ اصدار أوراق البنكنوت ، وليس معنى ذلـك أن

هذا البنك كان منذ انشائه بنكا مركزيا . وقد أخذ البنك يوسع من نطاق وظائفه بقيامه بأعمال ووظائف البنك المركزى واكتسابه لسلطاته وان كانت هذه الصفة لم تسبغ عليه رسميا الا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ . الذى أكد اشراف الحكومة عليه واعطاه سلطات واسعة لتنظيم الائتمان والاشراف عليه كما عهد اليه بانشاء جهاز يتولى الاشراف على البنوك والتفتيش عليها كما انشأ ادارة لتجميع احصائيات الائتمان .

وفى ١١ فبراير ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة . ونص فى المادة ١ منه على أن (يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولية) وبهذا تأمم البنك الأهلى المصرى باعتباره البنك المركزى للدولة .

وفى يوليو ١٩٦٠ أعيد تنظيم البنك الأهلى المصرى وقسم البنك الى بنكين هما (البنك المركزى المصرى) ويمارس اختصاصات البنوك المركزية ويتمتع بسلطاتها و (البنك الأهلى المصرى) ويباشر جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط التى تخضع لها البنوك التجارية وقد بدأ كل من البنكين فى ممارسة نشاطه فى أول يناير ١٩٦١ .

واصبح البنك المركزى فى وضعه الراهن واحدا من المصالح العامة المتعددة التى تتمكن الدولة بواسطتها من الهيمنه على اتجاهات الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وتحقيق استقرار النظام النقدى والمصرفى فى الدولة وعلى تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومى فى نطاق السياسة العامة للدولة .

والبنك المركزى ، فى حقيقة الأمر ، ما هو الا بنك ، يتعامل فى الائتمان شأنه فى ذلك شأن البنوك الأخرى ، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التى يقوم بها ، وبالتالى من حيث طبيعة المتعاملين معه .

فمن حيث الملكية ، نجد أن البنوك المركزية لا تكون عادة مملوكة بالكامل ملكية خاصة ، فهذه الملكية تختلف من دولة الى اخرى ، فقد يكون البنك المركزى ملكا كاملا للحكومة ، أو قد يأخذ شكل شركات مساهمة تمتلك الحكومة جزءا كبيرا من اسمها ضمانا للسيطرة عليه وحسن توجهها ، وقد تكون على شكل هيئات عامة تمتلكها المؤسسات النقدية فى المجتمع .

وفى جميع الحالات يجب أن يخضع البنك المركزى لاشراف الحكومة .

ومن حيث الهدف ، نجد أن البنوك المركزية تختلف عن البنوك الأخرى من حيث أنها لا تهدف الى تحقيق أرباح بل تسعى الى تحقيق أهداف قومية من خلال السيطرة على كميات النقود ومد الأسواق بالنقود التى تتناسب مع احتياجتها ، كما تتولى مهام الرقابة والاشراف على عمليات الائتمان ، ويعمل على التنسيق بين البنوك التجارية المختلفه وتسويه ما ينشأ عن التعامل بينهما من حقوق والتزامات ، ويقدم القروض للبنوك التجارية .([1])

([1]) راجع دكتور محمد خليل برعى ، النقود والبنوك مرجع سابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤

وعلى هذا تكون طبيعة العمليات التى يقوم بها البنك المركزى ذات طابع قومى تهدف الى تحقيق المصلحة العامه . ونجد عادتا أن المتعاملين مع البنك المركزى هم البنوك التجاريه والبنوك المتخصصه والمصالح الحكوميه.

وبعد أن تعرضنا لنشأه البنوك المركزيه ، سوف نتناول أهم الوظائف التى يقوم بها .

وظائف البنك المركزى .

البنك المركزى عباره عن مؤسسة نقديه تقوم بمجموعة من الوظائف الاساسيه ، تتمثل فى اصدار أوراق البنكنوت ، وتقديم الخدمات المصرفيه للحكومه ، وتقديم الخدمات المصرفية للبنوك ، والتحكم فى حجم الائتمان أى ان البنك المركزى يمكن أن نطلق عليه الصفات النقديه التاليه :

١ - بنك الأصدار .
٢ - بنك الحكومه .
٣ - بنك البنوك .
٤ - بنك التحكم فى عرض النقود .

وسوف نقوم بمناقشة كل وظيفه من الوظائف بنوع من التفصيل .

أولا - بنك الأصدار .

تعتبر وظيفة أصدار أوراق النقد أهم وأقدم الوظائف التى مارسها البنك المركزى ، بل أن البنك المركزى ، حتى بداية القرن العشرين ،

كان يطلق عليه بصفة عامه : بنك الاصدار . ويقوم البنك المركزى بهـذه الوظيفة وحده ولا يشاركه فيها أية جهة أخرى .

وتفضل الـدول الحديثـة منـح سـلطة الاصـدار الى مؤسسـه نقديـه واحده هى البنك المركزى عن أن تقوم الدولة نفسها بمزاوله هذه الســلطه وعن منحها لعدد من المؤسسات النقدية ، وذلك يرجع للأسباب التالية :

١ - تــوحيد جهة الأصدار يؤدى الى توحيد نوع النقود المتداوله فى المجتمـــــع ، وأسباغ نوع الوحده التماثل فى نظام النقود الورقية فى الدولة مما يؤدى الى سهوله التعامل بين الأفراد .

٢ - توحيد جهــــه الاصدار ، مع قيام الحكومة بالاشراف عليها يعطى هذه العمله أكبر قدر ممكن من الأعتبار والثقة ، مما يؤدى الى استقرار التعامل بين أفراد المجتمع .

٣ - تـــــوحيد جهه الصدار من شأنه ان تتمكن الدوله من التحكم فى عرض النقـــــود وتغير كميتها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصاديه السائده فى المجتمع .

٤ - توحيد جهه الأصدار يمكن الحكومه من الاشراف عليها والمشاركة فى الأربـــاح المتولده عن نشاط الأصدار ، كما تستطيع الحكومة الحصول على ما تحتاج اليه من قروض بطريقة أسهل نسبيا .

٥ - وتـــــوحيد جهه الأصدار فى يد مؤسسة غير حكومية تحقق ميـزه كبيره وهى عدم أفراط الحكومه فى أصدار أوراق النقد ، فقد تفرط الحكومه فى اصدار أوراق النقد لتحقيق بعض الأهداف السياسيـــة

التى قد تتعارض مع الأوضاع الاقتصاديه القائمه .

ولهذه الاسباب أستقرت الدول جميعها على ترك الحق فى الأصدار النقدى الى البنك المركزى ، على أن تقوم الحكومه بوضع مجموعه من القواعد التى تحكم عمليه الاصدار ، وترتبط هذه القواعد بضرورة توافر غطاء نقدى معين للنقود الورقيه المصدره ، فكلما زاد الغطاء النقدى المطلوب زادت النقود المصدره والعكس صحيح .

ويهدف المشرع من شرط الغطاء النقدى تقييد سلطة البنك المركزى فى الأصدار ، وبالتالى حماية الاقتصاد القومى من خطر التضخم . وسوف نتناول أهم أساليب الاصدار التى عرفتها النظم المصرفيه .(1)

١ – الغطاء الذهبى الكامل .

فى ظل هذا النظام يتقيد البنك المركزى فى أصدار أوراق البنكنوت بالغطاء الذهبى الكامل مع السماح له بأصدار مبلغ محدد بحد أقصى دون غطاء ذهبى ، فقد اصدرت انجلترا قانون ينظم عمليه اصدار اوراق البنكنوت سنه ١٨٢٤ ويلزم البنك المركزى بأصدار بنكنوت فى حدود كمية الذهب التىلديه مع السماح له بأصدار أوراق بنكنوت دون غطاء فى حدود ١٨٫٥ مليونا من الجنيهات ، ويعاب على هذا النظام جموده النسبى ، وعدم تناسبه مع أحتياجات التعامل الاقتصادى من النقود

(1) M . H . DE DOCK : GENTROL BANKINg , 1946 .
- Hawtrey , The art of central banking , 1938

، ولقد ادى هذا العيب الى ترك مختلف الدول هذا النظام ، والاخذ بنظم أخرى اكثر مرونه . ([1])

٢ – الحد الاقصى للأصدار :

فى ظل هذا النظام يحدد المشرع للبنك المركزى حد أقصى بصفة مطلقة لحجم الاصدار من النقود الورقيه دون أى ربط للنقود المصدرة بغطاء ذهبى ، وقد اتبعت فرنسا هذا النظام من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٢٨ ، وهنا أيضا حدثت زيادات متعاقبة لهذا الحد القصى عندما كانت الحكومة تحتاج الى المزيد من النقود .

ويعاب على هذا النظام جموده النسبى أيضا ، وعدم تناسب الكمية المصدره من النقود وفقا لهذا الحد مع مستوى النشاط الاقتصادى السائد ، ولا يمكن زيادة هذا الحد الا بتغير القانون .

وقد يضع المشـــرع حد أكبر من احتياجات الاقتصاد القومى للنقود ، ومن ثم قد يعرض النشاط الاقتصادى لخطر التضخم .

٣ – الغطاء الذهبى النسبى .

فى ظل هذا النظام ، يحدد القانون نسبة مئويه معينه من حجم البنكنوت المصدر تغطى بالذهب ، على أن يغطى الباقى بأنواع معينه من الأصول كالسندات وأذونات الخزينة والأوراق التجارية . وقد أتبعت

([1]) قد اضطرت انجلترا فى مواجهه هذا النظام الحاق للاصدار النقدى الى وقف تطبيق القانون المذكور مرات عديده ، وفى عام ١٨٤٧ وعام ١٨٥٧ وعام ١٨٦٠ بالاضافة الى ذلك فقد حدثت زيادات متعاقبه فى المبالغ المسموح باصدارها دون غطاء ذهبى .

المانيا هذا النظام عام ١٨٧٥ وقد لجأت كثير من دول العالم الى اتباع هذا النظام ومن بينها مصر عام ١٨٩٨ ودولة الكويت .

ويتميز هذا النظام بقدر كبير من المرونه وسهوله تغير الكميات التى تصدرها البنوك من أوراق البنكنوت بما يتناسب واحتياجات الاقتصاد القومى من النقود .

الا أنه يعاب على هذا النظام كونه يؤدى الى مضاعفه أيه زياده أو نقصان فى الرصيد الذهبى الى عده اضعاف من الزياده أو النقصان فى اوراق البنكنوت وهو الأمر الذى يؤدى الى مضاعفة الاثار التضخمية لدخول الذهب ومضاعفة الاثار الانكماشية لخروجه ، وقد يتعارض هذا التأثير مع الظروف الاقتصادية التى يمر بها البلاد .[1]

٤ - الأصدار الحر .

فى ظل هذا النظام ، يصبح للبنك المركزى مطلق الحريه فى عمليه الاصدار ولا يخضع البنك المركزى لأى قيود خاصة بالغطاء ، فيستطيع البنك المركزى ان يصور أى كميه من أوراق البنكنوت ، مادامت مغطاه بأى نوع من أنواع الأصوال سواء كانت ذهبا أو غير ذلك ، ولكن تلتزم البنوك بأن تحتفظ بالذهب كعملة احتياطيه دوليه تستخدم فى تسوية المدفوعات الدولية عندما لا تتوافر العملات الاجنبيه الضروريه لاتمام هذه التسويه وكذلك لمواجهه الاحتياطات الطارئه للدوله كما فى حالة نشوب الحرب مثلا واخيرا لاستعماله فى خدمه السياسة الاقتصاديه الدوليه للدولة .

---

[1] راجع دكتور / محمد زكى شافعى انقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ ، ١٧١

وفى ظل هذا النظام أيضا نجد أن قيمة النقود لا تتوقف على مقدار ما تتمتع به من غطاء ذهبى وأنما على العلاقه بين الحجم الكلى للنقود فى المجتمع والمقدار الكلى للنقود فى المجتمع والمقدار الكلى للسلع والخدمات الموجوده فيه فى لحظه معينه .

وبهذا يكون الغطاء الحقيقى للنقود هو العمل الاجتماعى وليس الذهب ويحل الاحتياطى من القوى الانتاجيه للمجتمع محل الاحتياطى من الذهب .

ويتعين على البنك المركزى ان يتبع سياسه للأصدار النقدى تهدف الى توفير ذلك الحجم من النقود الذى يحتاجه الاقتصاد القومى لتمويل وجوه نشاطه المختلفه بما يسهم فى تحقيق العماله الكامله وفى استخدام موارده غير المستغله وفى تحقيق الاستقرار الاقتصادى .

ثانيا : بنك الحكومه .

يقدم البنك المركزى خدمات جليله للحكومه تجعله احيانا يسمى بنك الحكومه . فالبنك المركزى بجانب أصداره لأوراق البنكنوت تحتفظ الدوله لديه بأيرادتها ويقوم بسداد التزامتها ويقدم لها قروض قصيره الاجل عند حدوث عجز مؤقت فى ميزانيتها كما ينوب عن الحكومه فى اصدار سندات الديون العامه وسداد مديونتها وأستهلاكها فى داخل البلاد وخارجها أى خدمه القروض العامه . كما يتولى البنك المركزى مزاوله العمليات المصرفيه العائده للحكومه والاشخاص الأعتباريه الأخرى وعمليات الائتمان مع البنوك .

كما يقوم البنك المركزى بحفظ احتياطى الدوله من الرصيد المعدنى الذهبى وذلك بالأضافة الى الجزء الأكبر من الاحتياطى النقدى الاجنبى فى دول كثيره ، ويقدم للحكومه ما يلزمها من نقد أجنبى لمواجهة مدفوعاتها الخارجيه سواء لخدمه ديونها الخارجيه أو لشراء ما تحتاجه من سلع من الخارج أو لغير ذلك من المدفوعات .

كما يقوم البنك المركزى بدور المستشار النقدى والمالى للحكومه وسبيلها فى تنفيذ السياسات الماليه والنقديه التى ترى الحكومه اتباعها .

كما يمد الحكومه بكافة العمليات المتعلقه بالنشاط الاقتصادى داخل الدوله وتحديد أتجاهات السوق ، سواء على الصعيد المحلى أو العالمى وفى التنبؤ بأحوال المستقبل ، كما يقوم بتوجيه النصح والارشاد للحكومه بما يجب ان يتبع حيال الظروف التى تمر بها البلاد .

ثالثا – بنك البنوك .

يقوم البنك المركزى بالنسبه للبنوك التجاريه والمتخصصه ما تقوم به البنوك بالنسبه للأفراد . ، فاذا كانت البنوك التجاريه هى التى تقوم بتقديم هذه الخدمات الى الأفراد والمشروعات، فان البنك المركزى هو الذى يقوم بكفاله هذه الخدمات الى البنوك التجاريه . ومن هنا كانت التسميه الشائعه للبنك المركزى بأنه بنك البنوك ، ومن خلال قيام البنك المركزى بهذه الوظيفه ، تتوافر له السيطرة والتحكم فى حجم الائتمان . وتتمثل وظائف البنك المركزى فى علاقته بالبنوك التجاريه فيما يلى :

١ – الاحتفاظ بودائع البنوك التجاريه .

تحتفظ البنوك التجاريه بجزء من أرصدرتها النقديه السائلة لدى البنك المركزى فى صوره ودائع تحت الطلب ، ويتم تحديد هذا الجزء أما عن طريق العرف أو عن طريق القانون .
فقديما كان أحتفاظ البنوك التجاريه بهذا الرصيد يتم طوعا وأختيار لمعرفتها ان البنك المركزى مكان مأمون الا أنه مع مرور الوقت وزياده قدره البنوك التجاريه على خلق الائتمان نتيجه لزياده الودائع ، وجدت السلطات النقديه انه من الضرورى أن تحتفظ البنوك التجاريه بنسبه معينه من ودائعها فى البنك المركزى بدون فوائد ، وبذلك أصبحت مثل هذه الودائع تتم جبرا لا اختيارا ، واجبار البنوك التجاريه على الأحتفاظ بهذه النسبه من أرصدتهم السائله لدى البنك المركزى أنما يهدف الى تحقيق الاغراض التاليه .

أولا – ضمان تحقيق سيوله البنوك التجاريه وحمايتها .

ثانيا : سهولة تسوية معاملات البنوك التجارية فيما بينها عن طريق غرفة المقاصة فى البنك المركزى .

ثالثا : ان هذه النسبه من (الاحتياطى النقدى) أصبحت أداه من الادوات التى يستخدمها البنك المركزى فى التحكم فى قدرة البنوك التجاريه على خلق الائتمان .

وينص قانون البنوك فى الدول المختلفه على ما يلى (على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى وبدون فائده برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزى) .

٢ – تسوية عمليات المقاصه بين البنوك .

تقوم البنوك المركزيه بالتنسيق بين البنوك التجاريه المختلفه وتسويه ما قد ينشأ من التعامل بينها من حقوق والتزامات ، بطريقه تؤدى الى عدم الحاجه الى النقل الفعلى للنقود من بنك لآخر سداد لالتزام ، ويقوم البنك المركزى بتسويه الحسابات بين البنوك عن طريق ما يسمى بعمليه المقاصه .

ويؤدى ذلك بطبيعة الحال الى الاقتصاد فى استعمال النقود فى تسوية العمليات المصرفية حيث لا يدفع فى النهاية الا الرصيد المتخلف بعد اجراء عمليه المقاصة .

والمقاصه هى أسلوب خاص لانقضاء أو لتسويه الديون ما بين طرفين كل منهما مدين للآخر ودائن له فى الوقت ذاته ، بحيث يدفع المدين بالمبلغ الأكبر الى الطرف الآخر الفرق بين مبلغى الدينين فحسب ، فكل بنك يحصل يوميا على شيكات أو أوراق تجاريه مسحوبه على بنك آخر ومن الصعوبه بمكان أن يقوم كل بنك بتحصيل قيمه كل شيك على حدى ، ولكن وفقا لنظام المقاصه يقوم كل بنك بتجميع مجموعه من الشيكات التى أودعها عملاؤه فى حساباتهم المسحوبه على مختلف البنوك التجاريه الأخرى ، وفى كل فترة معينه يتوجه مندوب عن كل بنك الى غرفه المقاصه فى البنك المركزى ، ويبدأ مندوبى البنوك فى تصفيه هذه الشيكات مع بعضها البعض ويقدموا بتسجيل الفروق فقط فى حسابتهم لدى البنك المركزى -- وبالقطع فان عملية المقاصه تؤدى الى تسهيل التعامل فيما بين البنوك التجاريه .

٣ – تقديم القروض للبنوك التجاريه .

يقوم البنك المركزى بدور المقرض الأخير لكافه البنوك ، فالبنك المركزى يقف دائما على استعداد لتقديم العون فى أوقات الازمات النقديه ويمدها بالأرصده النقديه اذا ما احوجتها السيوله ويقوم البنك المركزى بهذا الدور لتحقيق وظيفته الأساسيه وهى السيطره على الائتمان والمحافظة على ثقة أفراد المجتمع فى الجهاز المصرفى ، وضمان ثبات قيمة النقود ومنع الهزات العنيفه من أن تصيب المجتمع الأقتصادى ولا يقتصر دور البنك المركزى على أوقات الازمات ، ولكنه يقوم عاده بإعادة خصم بعض الأوراق التجاريه التى سبق للبنوك التجاريه ان خصمتها ويحصل مقابل ذلك على سعر فائده أقل من السعر الذى سبق أن حصلت عليه . ويطلق على هذه العمليه أسم أعادة خصم الأوراق التجاريه ، ويطلق على سعر الفائده هنا ، سعر أعادة الخصم .

فالبنك المركزى فى رفعه أو خفضه لسعر أعادة الخصم أنما يؤثر بصورة مباشره على عمليات خصم الأوراق التجاريه التى تقوم بها البنوك التجاريه وبالتالى تستطيع التحكم فى عمليات الائتمان التى تقوم بها البنوك التجاريه . والتحكم فى كمية النقود داخل المجتمع بما يجعلها تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادى داخل الدوله .

رابعا - بنك التحكم فى عرض النقود (الائتمان) .

تعتبر هذه الوظيفه أهم الوظائف التى يقوم بها البنك المركزى على الأطلاق ، فالبنك المركزى بصفته القائم بعملية أصدار البنكنوت وبصفته حلقة الوصل بين البنوك التجاريه والحكومه وبصفته المقرض الأخير فى النظام المصرفى كله ، وعلى أعتبار المكانه الهامه التى يحتلها فى سوق المال عامه ، يكون له القدره على الأشراف على الائتمان والسيطره عليه والتحكم فى كمية اتجاهاته .

وقد رأينا كيف أنه فى الأنظمه المصرفيه الحديثه أصبحت النقود المصرفيه أو (الائتمان المصرفى) ، تكون جزءا كبيرا فى عرض النقود ، وكيف أن البنوك التجاريه لها القدره على خلق هذا النوع من النقود ، والتى لها قوه الابراء فى عمليات التبادل وفى تسديد الديون .

ولذلك تقوم البنوك المركزيه بصفتها ممثله للحكومه أن تضع البنوك التجاريه تحت أشرافها حتى لا تعانى هذه فى خلق النقود المصرفيه وتقرضها الى عملائها سعيا وراء تحقيق أقصى ربح ممكن .

ونظرا الى المخاطر التى قد تنجم حينما تفرط البنوك التجاريه فى عمليات الاقتراض أو الاستثمار ، وما يحدث من تغيرات فى عرض وسائل الدفع تؤدى بدورها الى تغير فى القوه الشرائيه للنقود ، وفى المستوى العام للنشاط الاقتصادى ، يمكننا أن نلاحظ أثر الائتمان على الحاله الاقتصاديه العامه ومدى وجوب تصدى هيئه معينه كالبنك المركزى تمارس سلطاتها فى هذا المجال تحقيقا لأهداف السياسه النقديه والائتمانيه .

ويستطيع البنك المركزى ان يتحكم فى الائتمان عن طريق مجموعه من الأدوات والوسائل ، يتدخل بها فى الوقت المناسب . ويطلق على هذه الأدوات مصطلح أدوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان).

وسوف نتناول مختلف الوسائل التى يتمكن من خلالها البنك المركزى التحكم فى عرض النقود (الائتمان) .

المبحث الثالث

ادوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان)

تختلف الوسائل التى يستخدمها البنك المركزى للتحكم فى الائتمان من مجتمع الى آخر تبعا لأختلاف النظام الاقتصادى واختلاف الظروف السياسيه والماليه التى تحيط بنشاط ومدى اتصال هذه الوسائل بنوع التحكم فى الائتمان الذى تمارسه .

وتمثل هذه الوسائل القوة الرئيسية للبنك المركزى فى قدرته على زيادة أو انقاص حجم الودائع الموجوده لدى البنوك التجاريه ، وبالتالى التحكم فى عرض النقود داخل المجتمع .

وتملك البنوك المركزيه ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابه على النشاط الائتمانى للبنوك التجاريه ، يحتوى كل نوع منها على عدد من الاساليب أو السياسات التى يختلف مدى أعتماد البنك المركزى عليها باختلاف البنيان الاقتصادى ، وتتمثل أنواع الرقابه فيما يلى :

١ - الرقابه الكميه .
٢ - الرقابه الكيفيه .
٣ - الرقابه المباشره .

أولا : الرقابة الكمية :

يهدف هذا النوع من الرقابه الى التأثير على كمية الائتمان المصرفى فى مجموعه بالزيادة أو النقصان بغض النظر عن وجوه الأستعمال التى سوف تستخدم فيها هذا الائتمان .

ويمارس البنك المركزى رقابتـه الكميه على الائتمـان مـن خـلال سيطرته على حجم الاحتياطيات النقديه لـدى البنـك سـواء مـا أتخـذ منـه صـورة حـاضرة أو الأرصـدة الدائنـه لـدى البنـك المركـزى الى الارصـدة النقدية ، الى جانب سيطرته على نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع .

ويستطيع البنك المركزى أن يمارس رقابته الكمية عن طريق ثـلاث اساليب هى سياسة سعر اعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحـة وتعديـل نسب الأحتياطى القانونى .

(١) سياسة سعر اعادة الخصم :

عرفنا خلال دراستنا لوظـائف البنـوك التجاريـة ، أن هـذه البنـوك تقوم بدور خصم الأوراق التجاريه مقابل سعر فائدة يتمثل فى نسبة معينه من قيمة الورقة التجارية وتسمى هذه النسبة (سعر الخصم) .
والورقة التجارية المخصومة هى فى حقيقة الأمر عبـارة عـن قـرض قصـير الأجل يقدمـه البنـك التجـارى لأصحـاب الأوراق التجاريـة بسـعر فـائدة معينة ، وبضمان الأوراق التجارية نفسها .

وتقبل البنوك التجارية خصـم الأوراق التجاريـة لمـا لهـا مـن مزايـا عديده ، فانها تدريجياً كبيرا للبنوك خلال فترة قصيرة ، واذا تعرض البنـك لازمة مالية واصبح فى حاجـة الى نقـود ، فانـه يسـتطيع أن يقـوم باعـادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزى بسعر أقل مـن السـعر الـذى خصم به الورقه . وتراعى البنـوك التجاريـة دائمـا أن يكـون سـعر خصـم الاوراق التجارية أعلى من سعر أعادة الخصم ، حتى اذا مـا اضطـرت الى اعادة الخصم فلا تتعرض لخسائر مالية .

فاذا كان سعر اعادة الخصم ١٠ ٪ وفقـا لتعليمـات البنـك المركـزى فـان البنوك التجارية تحرص على أن يكون سعر الخصم لديهـا أعلـى مـن ذلـك مثل ١٢ ٪ أو ١٤ ٪ .

وعلى ذلك تتأثر البنوك التجارية فى تحديدهـا لسـعر الخصـم بـأى تغيير يحدث فى سعر اعادة الخصم ، فاذا قـام البنـك المركـزى برفـع سـعر اعادة الخصم ، فان البنوك التجارية حرصا على ارباحها ترفع سعر الخصـم أيضا ، والعكس صحيح .

ففى فترات التضخم حيث تزداد كميات النقود فى المجتمع ، تقوم البنوك المركزية برفع سعر اعادة الخصم ، وسعر الفائدة على القروض التى تمنحها لعملائها مما يـؤدى الى انقـاص طلـب رجـال الاعمـال للائتمـان ، ولهذا فان حجم الانفاق الكلى سوف ينخفض الى حد ما ، مما يساهم فى التخفيف مـن الضغـط التضخمـى الـذى يتعـرض لـه الاقتصـاد القومـى ، ويساعد فى هذا الاتجاه أن زيادة سعر الفائدة على الودائع لأجـل وودائـع الادخار ستجذب جزء من القوة الشرائية من السوق وتجمدها لفترة ما ممـا يخفض بدوره من حجم الانفاق الكلى . ويترتب على ذلك اتجاه مسـتوى الاسعار الى انخفاض وتخف حدة التضخم .

أما فى فترات الانكماش حيث تقل كميات النقـود فـى المجتمـع ، تقوم البنوك المركزيـة بخفـض سـعر أعـادة الخصـم ، وسـعر الفـائدة علـى القـروض التـى تمـن حهـا لعملائهـا ممـا يقلـل مـن تكلفـة حصـول البنـوك التجارية على المزيد من الاحتياطيات النقدية . وسـيؤدى هـذا الى تخفيـض البنوك التجارية لسعر الفائدة علـى القـروض التـى تمنحهـا وكذلـك علـى الودائع لأجـل وودائـع الادخـار ممـا يشـجع رجـال الأعمـال علـى طلـب

الائتمان من هذه البنوك للقيام بوجوه النشاط المختلفة لما تدره من أرباح ، وبهذا يزداد حجم الانفاق الكلى بعض الشىء مما يساهم فى انعاش الاقتصاد القومى ويساعد فى هذا الاتجاه ما يترتب على تخفيض سعر الفائدة من خروج مدخرات الافراد من البنوك الى السوق فى شكل قوة شرائية اضافية .

(٢) سياسة السوق المفتوحة :

يقصد بسياسة السوق المفتوحه ، قيام البنك المركزى مباشرة ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية فى السوق .

وقيام البنك المركزى ببيع أو شراء الأوراق المالية يؤثر تأثيرا مباشرا على كمية النقود القانونية المتداولة ، وتأثيرا غير مباشر على حجم الائتمان الذى تخلقه البنوك التجارية .
من حيث التأثير المباشر على كمية النقود المتداولة ، نلاحظ أن قيام البنك المركزى ببيع أوراق مالية بمبلغ معين معناه أن يسحب من التداول هذا المقدار من أوراق البنكنوت وشرائه لأوراق ماليه معناه أنه يطرح للتداول أوراق بنكنوت مساوية لقيمة ما أشتراه .

ومن حيث التأثير غير المباشر على حجم الائتمان الذى تخلقه البنوك التجارية ، نلاحظ أن قيام البنك المركزى ببيع أوراق مالية بمبلغ معين معناه أن يسحب من التداول هذا المقدار من أوراق البنكنوت ، وسيدفع الافراد جزء من قيم هذه الاوراق من خلال سحب جزءا من ودائعهم لدى البنوك التجارية ، ونقص الودائع يؤدى الى نقص موارد البنوك التجارية وبالتالى ينخفض حجم الائتمان الذى يمكن ان خلقه البنوك التجارية .

والعكس صحيح ، بمعنى أن قيام البنك المركزى بشراء أوراق مالية بمبلغ معين معناه أن طرح أوراق مالية مساوية لهذا المبلغ ، وسيحصل الافراد على جزء من قيمة هذه الأوراق التى تتجه بطبيعة الحال الى خزائن البنوك التجارية ، فتزداد أرصدتها النقدية وبالتالى تزداد قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان .

ففى فترات التضخم حيث تزداد كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، يدخل البنك المركزى بائعا لهذه السندات والاوراق المالية . الأمر الذى يؤدى الى نقص الارصدة لدى البنوك التجارية ، وبالتالى يحد من قدرتها على منح القروض وخلق الائتمان ، أى نقص كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، مما يخفف من حدة التضخم .

وفى فترات الانكماش حيث تقل كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، يتدخل البنك المركزى بشراء الاوراق المالية ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، وبالتالى يزيد من قدرتها على منح القروض وخلق الائتمان ، أى زيادة كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، مما يخفف من حدة الانكماش .

ونجاح سياسة السوق المفتوحة التى يقوم بها البنك المركزى تتوقف على عدة عوامل وأهمها : -

أ - مقدار ما يحتفظ به البنك المركزى من الاوراق المالية الحكومية ، حيث يجب على البنوك المركزية أن تحتفظ بكميات كبيرة من السندات والاوراق المالية المتفاوتة الآجال حتى تتمكن من القيام بعمليات السوق المفتوحة فى أوقات التضخم وتحقق التأثير الفعال المطلوب على حجم الائتمان .

ب - درجة استعداد البنك المركزى وقدرته على تحمل الخسائر عند القيام بعمليات السوق المفتوحة . فالبنك المركزى قد يضطر الى بيع الاوراق المالية بأسعار منخفضة فى أوقات التضخم ويشتريها بأسعار مرتفعة فى أوقات الانكماش .

جـ - اتساع سوق الاوراق المالية ، لكى يستطيع البنك المركزى القيام بعمليات السوق المفتوحة دون مشقة أو تحمله لخسائر كبيرة . وهذا العامل تفتقر اليه كثيرا من الدول النامية .

وتعتبر سياسة السوق المفتوحه من أهم السياسات التى تتبعها البنوك المركزية فى الدول الرأسمالية للتأثير على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك وبالتالى على مقدرتها على منح الائتمان وعلى خلق الودائع .

(٣) تعديل نسب الاحتياطى القانونى :

يقصد بهذه الوسيلة ، قيام البنك المركزى بتعديل نسبة الاحتياطى الذى يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه من الودائع التى لديها .

ففى فترات التضخم ، حيث تتزايد كميات النقود داخل المجتمع ، يعمل البنك المركزى على رفع نسبة الاحتياطى القانونى التى يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه ، الأمر الذى يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، بل ستضطر هذه البنوك الى ألغاء ودائع تبلغ فى قيمتها خمس ما كانت تلتزم به هذه النقود فى ظل النسبة القديمة للاحتياطى . وهكذا تعمد البنوك الى قبض الائتمان وتحويل بعض أصولها

الموبحة الى أصول سائلة ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى خفة حدة التضخم .

وفى فترات الانكماش ، حيث تقل كميات النقود داخل المجتمع ، يعمل البنك المركزى على خفض نسبة الاحتياطى القانونى الذى يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديها ، الأمر الذى يمكن البنوك التجارية من اتساع قدرتها على خلق الائتمان بما يعادل خمس أضعاف ما تم تخفيضه من الاحتياطى القانونى ، وهكذا تعمد البنوك الى تحويل بعض أصولها السائلة الى أصول مربحة ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى خفة حدة الانكماش .

وتعتبر سياسة الاحتياطى النقدى أكثر وسائل السياسة النقدية تحقيقا للهدف المطلوب بأقصر الطرق المباشرة .[1]

ثانيا : الرقابة الكيفية (النوعية) :

رأينا أن الرقابة الكمية تهدف الى التأثير على حجم الائتمان المصرفى بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التى يراد استخدامه فيها . بينما الرقابة الكيفية تهدف الى توجيهه الائتمان الوجهة التى تتفق مع تنمية الاقتصاد القومى ، فقد يكون من المناسب فى حالات معينة الحد من الاستثمار فى مجال معين من مجالات الاستثمار ، والتوسع فى مجال آخر وقد تكون الهدف من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكثر من الائتمان الى

([1]) لقد عبر كينز عن هذه السياسة ، بأنها تعمل على علاج الازمات الاقتصادية من جذورها .

الحالات الانتاج السلعى والسلع التصديرية ، والحد من الأئتمان غير المنتج الذى يستخدم لأغراض المضاربة فى أسواق المواد الأولية .

وللرقابة النوعية صور واشكال متعـددة يمكـن للبنـك المركـزى أن يستخدمها فى توزيع موارد الائتمان على مختلف وجوه الاستعمال .

وهناك عدد من الادوات يمكن للبنك المركزى مـن خلالهـا تحقيـق الرقابة النوعية وأهم هذه الأدوات ما يلى :

أ – تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التى تمنح لأنشطة تشجعها الدولة ، ومرتفعة بالنسبة للآنشطة ذات الاهمية الأقل بالنسبة للمجتمع .

ب – تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع بالتقسيط .

جـ – تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض للمشروعات الانتاجية ، وتقل آجال القروض المقدمة للمشروعات الاستهلاكية .

د – التميز بين القروض حسب الأجل المقدم كضمان ، مثال ذلك أن يقرر البنك المركزى زيادة قيمة القرض عند تقديم الاوراق المالية الحكومية كضمان يشجع الأفراد والبنوك على اقتناء هذه الأصول .

هـ – اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزى على قروض البنوك

التجارية التى تتجاوز قيمتها مقداراً معينا .

ويتوقف نجاح الرقابة الكيفية على قيام المقترضين باستعمال القروض فى الأوجه المحددة لها والمتفق عليها عند الحصول على القروض .

وتعتبر أدوات الرقابة الكيفية من أهم الوسائل التى يملكها البنك المركزى لتحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التحكم فى عمليات الائتمان ، فوسائل الرقابة الكيفية تستهدف وضع قيود على نشاط البنوك التجارية بحيث تمنع هذه المصارف من مزاولة عمليات معينة لو توظف مواردها فى بعض الأحوال غير المرغوب فيها بالنسبة لسياسة التنمية داخل الدولة .

ثالثا : الرقابة المباشرة :

يقصد بالرقابة المباشرة قيام البنك المركزى باصدار تعليمات للبنوك التجارية أو اتفاقيات غير رسمية بينهما ، وهذه الوسيلة تعتبر مكملة للادوات السابق ذكرها التى يملكها البنك المركزى .

وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الفعالة فى الدول التى يتمتع فيها البنك المركزى بمركز أدبى اكتسبه نتيجة نصوص قانونية ولتعاونه مع البنوك التجارية فى تحقيق التوازن الاقتصادى والنقدى داخل المجتمع .

ويمارس البنك المركزى الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفى من خلال أسلوبين هما : -

١ - أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة :

يستطيع البنك المركزى أن يقوم باصدار الأوامر والتعليمات الملزمة للبنوك التجارية ، بما يتناسب مع متطلبات السياسة النقدية . ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهلها والا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التى تفرضها عليها البنوك المركزية .

ومن أمثلة الأوامر والتعليمات التى يمكن أن يصدرها البنك المركزى للبنوك التجارية ، تحديد حد أدنى للقروض الممنوحه لنوع معين من أنواع الانشطه الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الأمتناع عن منح قروض لانشطة معينة للحد منها ، أو اجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من انواع الاستثمار ، كشراء سندات حكومية أو اذونات خزانه .

وأهم العقوبات التى يملكها البنك المركزى تجاه البنوك التجارية هى الامتناع عن اعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها ، أو اقتراضها أو تقديم قروض لفترات محدودة وبأسعار فائدة مرتفعة .

ويعتبر اسلوب الرقابة المباشرة ملائما لعلاج حالات التضخم ، الا أنه عديم الجدوى فى حالات الانكماش ، فاذا أمكن الزام البنوك بخفض ما تقرضه فانه يصعب الزامها بزيادة نسبة ما تقرضه .

ب – اسلوب الاقناع الأدبى :

ويتمثل فى قدرة البنك المركزى على شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامه والبنوك التجارية بصفة خاصة واقناعها بالسياسات النقدية المناسبة ، ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلى

بها البنك المركزى ، وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك ، واجتماعات يعقدها مع المسئولين فى البنوك لتبادل الرأى فى شئون النقد والائتمان .

ويعتمد أسلوب الاقناع الأدبى على ما يتمتع من البنك المركزى من مركز أدبى يستمده من كونه بنك البنوك ، والمقرض الأخير لها عند الضرورة والقائم على تنظيم والتحكم فى حجم الائتمان.

وعادة ما تتبع البنوك التجارية اوامر ورغبات البنك المركزى ، وذلك لعلمها أن البنك المركزى لديه من السلطة والوسائل ما يجعله يجبرها على السير وفقا لسياستة الائتمانية .

ونلاحظ هنا ان الاقتناع الادبى يمكن أن يستخدم ، وهذا يحدث فعلا ، فى عملية تخفيض الائتمان بين الاستخدامات المختلفة ، ومن ثم يمكن أن يعتبر اداة كمية ونوعية فى نفس الوقت .

الباب الثالث

التجارة الخارجيه

تمثل التجارة الخارجيه أهميه كبرى لكافـة دول العـالم المتقـدم منـه والنامى وسوف نقسم دراستنا لهـذا البـاب الى فصـول ثلاثـه علـى النحـو التالى :

الفصل الأول : النظرية التقليديه للتجارة الخارجيه .
الفصل الثانى : ميزان المدفوعات .
الفصل الثالث : تسويه المدفوعات الدوليه .

الفصل الأول

النظرية التقليدية للتجارة الخارجية

لقد حظت نظرية التجارة الدولية باهتمام الكثير من الاقتصاديين عبر مراحل التاريخ المختلفلة ، وكانت نقطة الانطلاق فى تحليل نظرية التجارة الدولية هى ارأء مذهب التجاريين التى انتشرت فى اوروبا فى منتصف القرن السادس عشر وظلت سائدة حتى مستهل القرن التاسع عشر ، وتتلخص ارأء التجاريين فى ان ثروة اية دولة لا تقاس بما تمتلكة من موارد طبيعية او مما يستطيع انتاجية من سلع وخدمات وانما تقاس بمقدار ما لديها من مخزون الذهب والفضة ،كما ان الوسيلة الرئيسية للحصول على هذة المعادن النفسية هى التجارة الخارجية ·
ولذا بدأت الحكومة المختلفة تتدخل بطرق متعدده لتنظيم تجارتها الخارجية بهدف زيادة الصادرات عن الوردات وتدفق المعدن النفيس .

الا ان هذا المذهب التجارى لم يلقى تأييد بين الاقتصاديين بل ثبت فيما بعد ان تفسير اراء التجاريين للتجارة الدولية خاطئة. ([1])

وقد نشأت النظرية التقليديه كرد فعل لمذهب التجاريين حامله لواء حرية التجارة ومبينة ان قوة الدولة لا تقاس بما لديها من معدن نفيس فقط وانما ايضا بما لديها من ثروة حقيقة ممثلة فى الاراضى والمنازل وسلع

([1]) Winer jacob : Studies in the tneory of international Trade, George Allen & Unwin , ltd , London 1937 P. P . 1 - 113 .

الاستهلاك([1]). وقد أوضحت ان حرية التجارة هى السبيل لزيادة ثروة البلاد وبالتالى قوتها .

وسوف نتناول أهم القروض التى تقوم عليها النظرية التقليدية فى التجارة الخارجية . ثم نتناول أهم النظريات التى جاء بها كل من ادم سميت وديفيد ريكاردو .

فروض النظرية التقليدية .

لقد جاء الاقتصاديون التقليديون بمجموعة من الفروض أهمها : -

الفرض الاول :

ان تكاليف انتاج السلع يتحدد بقيمة العمل المبذول فى انتاجها (نظرية العمل للقيمة) ، وهى من دعائم المدرسة التقليدية فى الفكر الاقتصادى ، وقد قرر " ادم سميث " ان قيمة اى سلعة بناء على ذلك للشخص الذى يملكها ولا يبغى استعمالها او استهلاكها بنفسه بل مبادلتها بسلع اخرى ، تساوى كمية العمل التى تمكنه من شرائها فالعمل يعتبر المقياس الحقيقى للقيمة التبادلية لجميع السلع .

ولا يعنى ذلك ان تتحد للسلعة قيمة مساوية او ثمن مساو لكمية العمل المبذول فى انتاجها وانما يعنى كما يقرر ريكاردو ان نسبة المبادلة بين اى سلعتين تساوى نسبة ما بذل فى انتاجها من عمل فاذا كان انتاج

---

(1) Adam Smith, An quiry into the Nature and Couses of the wealth of Nations, 4 th ed (London : Methuen & Co . Ltd , 1925 Vol . I , P . 416 .

متر القماش يتطلب ساعة عمل واحدة وانتاج اردب القمح يتطلب عشر ساعات عمل فإن القيمة النسبية لكل من القماش والقمح تكون

١ أردب قمح = ١٠ أمتار قماش .

ونلاحظ فى هذا المثال ، ان لا يهم بعد ذلك اذا كان أردب القمح يباع نقدا بمبلغ عشرة جنيهات ومتر القماش بجنية واحد ، او ان يباع أردب القمح بعشرين جنيها ومتر القماش بجنهين ...... الخ .

ففى كل هذه الحالات هناك نسبة مبادلة واحدة بين كل من السلعتين اساسها كمية العمل المبذول فى انتاج كل منهما .

الفرض الثانى :

ان عناصر الانتاج تتمتع بحرية كاملة فى الانتقال داخل الدولة الواحدة ، فى حين ان هذه العناصر لا تتمتع بمثل هذه الحرية بين الدول المختلفة .

ويعنى ذلك انه ليست هناك قيود امام العناصر القابلة بطبيعتها للانتقال داخل الدولة الواحدة . ويصبح فى مقدوره عنصر الانتاج القابل للانتقال ان يتحول من نشاط انتاجى الى آخر ومن مكان الى آخر داخل الدولة سعيا وراء العائد الأعلى وهذه الحالة تعرف بحالة المنافسة الكاملة فى سوق عناصر الأنتاج .

وفى المقابل لا تستطيع عناصر الانتاج الانتقال من دولة الى اخرى ، والأسباب التى تحول دون انتقال هذه العناصر متعدده بعضها ، اجتماعى أو ثقافى وبعضها ادارى والبعض الآخر له طبيعة سياسية .

الفرض الثالث

ان الانتاج يخضع لقانون ثبات النفقة - أى أن زيادة الانتاج لن يترتب عليها تزايد فى النفقة . وهذا يعنى ثبات النفقة المتوسطة للانتاج بغض النظر عن حجم الانتاج .

الفرض الرابع

ان هناك تشغيلا كاملا للموارد ، وبالتالى ينحصر أثر التجارة الدولية فى اعادة تخصيص الموارد . فعندما تتحول دوله عن انتاج سلعة معينة الى سلعة اخرى فان عناصر الانتاج تنتقل من أنتاج السلعة الاولى الى انتاج السلعة الثانية ، طالما انه ليست هناك أى موارد عاطله .

الفرض الخامس

ان التبادل الدولى يتم فى صورة مقايضه ، بمعنى ان كل سلعة يتم مبادلتها بالسلعة الاخرى على اساس نفقتها ، لا تدخل النقود لاتمام عملية التبادل .

الفرض السادس

ان التبادل الدولى يتم بين بلدين فقط ، كما ان التبادل يتم فى سلعتين فقط ، وذلك تسهيلا لشرح نظرية التجارة الخارجية بصورة مبسطه .

الفرض السابع

عدم وجود ايه عقبات فى سبيل قيام التبادل الدولى ، فلا تفرض رسوم جمركية ولا يستلزم انتقال السلع نفقات نقل او تأمين أو غير ذلك من النفقات وسوف نتناول الآن أهم نظريات التجارة الدولية ، هى نظرية النفقات المطلقه لأدم سميث فى مبحث أول ، ونظرية النفقات النسبيه لدافيد ريكاردو فى مبحث ثان .

المبحث الأول
نظرية النفقات المطلقة – ادم سميث .

كانت نقطة البدء فى نظرية التجارة الدولية لدى التقليديين مانادى به ادم سميث من ان قيام التخصص والتجارة الدولية يرجع لاختلاف النفقة الحقيقية أو المطلقة لانتاج السلعة موضوع التبادل بين دولتين ، ولقد كانت الافكار التى جاء بها ادم سميث فى كتابه (ثروة الأمم) تأثير كبير فى القضاء على قيود التجاره الخارجية ، وتشجيع حرية هذه التجارة فى اوروبا الغربية ، وقد انتقد ادم سميث مذهب التجاريين وبين انه لا يوجد أى معنى للمزيد من الذهب من اجل الذهب فى حد ذاته وانما ينبغى العمل على الاستزادة منه هو السلع الكفيلة باشباع حاجات الأفراد ورغباتهم وان الدخل الذى يحصل عليه الشخص لا

يتكون فى الواقع من عدد من القطع الذهبية بقدر ما يتكـون مما يستطيع هذا الشخص أن يشتريه فى السوق أو يحصل عليه بهذه القطع ([1]).

كما أنصرف ادم سميث لتوضيـح فوائد مبدأ تقسيم العمل بين الأفراد ومن أهم هذه الفوائد هو القدرة علـى الحصول على مقادير من المنتجات اكبر بكثير جدا مما كان يمكن الحصول عليه فى حاله عدم اتباع تقسيم العمل وذلك بالقدر نفسه من عوامل الأنتاج .

وقد ركز سميث على ضرر القيود التى دعا اليها التجاريون من اجل جلب المعادن النفيسه الى الدولة ووضـع أساس الحجه الرئيسية فى مذهب حرية التجارة عندما اظهر ان التجارة بين الدول كفيلة بتمكين كل دولة من زيادة ثروتها واساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه أذا كان فى مقدور بلد اجنبى ان يمدنا بسلعة ارخص مما لو انتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض انتاج صناعتنا . أى ان ادم سميث يرى أنه يكفى وجود فرق بين نفقات الانتاج فى بلدين حتى تقوم التجارة بينهما.([2])

ولتوضيح رأيه فقد افترض وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما المنسوجات والنبيــذ وان نفقة انتاج السلعتين كالآتى : -

---

([1]) راجع فى ذلك د – حازم البيلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ الفصل الثانى والثالث ايضا د – سعيد النجار ، تطور الفكر الاقتصادى فى نظرية التجارالدوليه١٩٥٦

([2]) راجع فى ذلك :

A Smith : Wealth of Nations " Vol, I. p. 413 .

جدول رقم (٦)

البلد / السلعة	المنسوجات	النبيذ
انجلترا	٣ ساعة عمل	٦ ساعة عمل
البرتغال	٦ ،، ،،	١ ،، ،،

فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عنه ادم سميث اساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولى ، ولذلك فهذا الاختلاف فى رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية ، وهو يرى ان التجارة متى قامت فأنها تتيح للطرفين الحصول على منافع اكبر من ذى قبل .

وفى المثال السابق الذى اورده ،سميث ، اذا كانت نفقة انتاج المنسوجات فى انجلترا اقل منها فى البرتغال فان ثمن المنسوجات فى انجلترا سيكون اقل من ثمنها فى البرتغال وهذا الأمر وحدة كفيل بقيام التجارة بين الدولتين وتصدير فائض المنسوجات من انجلترا الى البرتغال وتصديرا فائض النبيذ من البرتغال الى انجلترا سوف يحقق فائدة لكل من الدولتين . فافتراض حرية التجارة الدولية وعدم وجود نفقات نقل ، يمكن للبرتغال ان تحصل على وحدة من المنسوجات بمجهود ٣ ساعات عمل وهو اقل بكثير من نفقات انتاج المنسوجات فى البرتغال التى يصل الى ٦ ساعات عمل أما انجلترا فسوف تكسب اتساع نطاق السوق امام منتجاتها من المنسوجات بشراء البرتغال منها مما يساعدها على المزيد من تقسيم العمل والتخصص الدولى وكذلك الوضع بالنسبة للسلعة التى تتفوق البرتغال فى انتاجها وهى النبيذ، فحيث ان نفقة انتاج النبيذ فى البرتغال اقل منها فى انجلترا فان تصدير النبيذ من البرتغال الى انجلترا يحقق فوائد مماثلة بالنسبة للدولتين ومما يساعد ايضا على المزيد من تقسيم العمل والتخصص الدولى .

وبمعنى آخر لقد برهن سميث على أنه يمكن للدولتين ان تستفيد من التخصص فى الانتاج اذا ما كانت الاولى اكثر كفاءة من الثانية فى انتاج السلع (أ) ولكنها اقل كفاءة منها فى انتاج السلعة(ب) ، وذلك اذا ما انصرفت الدولة الاولى الى انتاج السلعة أ وحدها والدولة الثانية الى انتاج ب وحدها وعمدت كل منهما الى استيراد حاجتها من السلع التى لا تنتجها من الدولة الاخرى .

تقييم اراء سميث

يلاحظ ان ماذهب اليه سميث يمكنه الاخذ به اذا كانت كل من الدولتين طرفى العلاقة تتمتع بميزه مطلقة فى انتاج احدى السلعتين ، لكن الأمر يختلف اذا كانت احدى الدولتين تتمتع بميزة مطلقة فى انتاج كل من السلعتين فيها ، والدولة الثانية محرومه من كل ميزه مطلقه فى انتاج اية سلعة مهما كانت بالمقارنة بالدول الاخرى ، ويرد تساؤل فى هذا الصدد : هل تنصرف الدولة الاولى الى اتباع سياسة الأكتفاء الذاتى وتحرم التجارة بينهما وبين الدولة الأخرى ؟ ام تتجه على العكس الى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتما من تعريض صناعاتها الى منافسة مدمرة من قبل الدولة الثانية ؟ لقد ظل التساؤل مطروحا واحد واربعين عاما حتى اتى ريكاردو بالاجابة عليه فى نظريته النفقات النسبية .

المبحث الثانى

نظرية النفقات النسبية – دافيد ريكاردو

جاءت افكار ريكاردو مكمله لما يبدأه ادم سميث وكان لدافيد ريكاردو العديد من المقالات والمؤلفات، ومن بينها مؤلفه :
(مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب)([1]) . وقد عالج ريكاردو فى هذا المؤلف موضوع القيمة والتوزيع معالجة نظرية ، ولم يتناول موضوع العلاقات الاقتصادية الخارجية الا فى باب واحد فقط هو الباب السابع .

ولقد ساهم ريكاردوا فى وضع مبادىء جديده فى نظرية التجارة الخارجية ، عرفت فيما بعد باسم نظرية النفقات النسبة او النفقات المقارنة. ولم يعترض ريكاردو على هذا التحليل الذى قدمه لنا ادم سميث فاذا كان ادم سميث اوضح لنا فى نظريته النفقات المطلقة ان التجارة الخارجية بين دولتين تحقق الفائدة لكل منها اذا كان لاحداهما ميزه مطلقة على الأخرى ، اى نفقة مطلقة اقل ، فى انتاج احدى السلعتين محل المبادلة ، وكان للدولة الاخرى ميزه مطلقة على الدولة الاولى . اى نفقة مطلقة اقل ، فى انتاج السلعة الثانية فقد اوضح ريكاردو انه ستوجد فائدة لكل من الدولتين فى التجارة الخارجية حتى ولو كان لاحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى ، أى نفقة مطلقة اقل ، فى انتاج السلعتين كلتيهما وذلك اذا ما كانت هذه الميزة اكبر فى احدى السلعتين منها فى السلعة الأخرى وهو ما يعرف باختلاف النفقات النسبية .

ويقصد باختلاف النفقات النسبية احد معنيين مترادفين : –

([1]) **Ricardo , David : The Principles of politcal Economy and Taxation , London , 1817 .**

المعنى الأول : -

هو اختلاف النسبة بين نفقة الانتاج لنفس السلعة فى البلدين .

المعنى الثانى : -

هو اختلاف النسبة بين نفقة الانتاج للسلعتين داخل البلد الواحد.

أختلاف النفقــات النســبيه هـو الشـرط الضـرورى والكـافى للتبـادل التجارى :

اوضح ريكاردو ان اختلاف النفقات النسبية لانتاج السـلع يصبـح هـو الشـرط الضـرورى والكـافى لقيـام التخصــص والتجــارة الدوليــة . الضرورى بمعنى ان تساوى النفقات النسبية يمنع من قيام التجـارة الدوليـة ولو تميز احد البلدين على الاخر تميزا مطلقا فى انتاج احـدى السـلعتين أو كلاهما . وشرطا كافيا لقيام التخصـص والتجـارة الدوليـة ولـو لم يتمـيز أحد البلدين على الأخر تميزا مطلقا فى انتاج اى من السلعتين .

ولتوضيح مبدأ النفقات النسـبية يمكـن الاسـتعانة بالمثـال الحسـابى نفسه الذى اورده ريكاردو .

وفى هذا المثال نفترض وجود دولتين ، هما انجلترا والبرتغال كمـا نفترض وجود سلعتين هما المنسوجات والنبيذ ونفترض ايضا انه يـلزم فـى انجلترا لانتاج وحدة واحده من المنسـوجات ١٠٠ سـاعة عمـل ولانتـاج وحدة واحدة من النبيذ ١٢٠ سـاعة عمـل ، امـا فـى البرتغـال فانـه يـلزم

لانتاج وحدة واحدة من المنسوجات ٩٠ ساعة عمل ولانتاج وحدة واحدة من النبيذ ٨٠ ساعة عمل .

وتبسيطا للشرح يمكن رصد البيانات السابقة فى صورة جدول كالآتى : -

الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من النبيذ
انجلترا	١٠٠ ساعة عمل	١٢٠ ساعة عمل
البرتغال	٩٠ ،، ،،	٨٠ ،، ،،

جدول رقم (٧)

يتضح من البيانات السابقة ان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة على انجلترا . أى بالمقارنة بها ، فى انتاج كل من سلعتى المنسوجات النبيذ ، حيث تستطيع البرتغال ان تنتج اى من السلعتين بنفقة مطلقة اقل من تلك التى يمكن لانجلترا ان تنتجها بها .

وباستخدام النفقات النسبية يمكن تفسير قيام التبادل الدولى بين كل من انجلترا والبرتغال ، وتحسب النفقات النسبية باحدى طريقتان متكافئتان .

الطريقة الأولى : -

يمكن حساب النفقات النسبية فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث بأن نستخرج نفقة انتاج احدى السلعتين بالنسبة الى نفقة انتاج السلعة الأخرى فى كل بلد على حدة ثم نقارن هذه النفقة النسبية ما بين

البلدين ويتضح من المثال السابق ، ان نفقة انتاج النبيذ بالنسبة الى نفقة انتاج المنسوجات فى البرتغال هى ٨٠ ساعة عمل أى ٨٨ر، بمعنى ان
٩٠ ساعة عمل
نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٨٨ر من وحدة من المنسوجات ، وبالنسبة لدولة انجلترا فإن نفقة انتاج النبيذ بالنسبة الى نفقة انتاج المنسوجات ١٢٠ ساعة عمل اى ٢ر١ ، بمعنى ان
١٠٠ ساعة عمل
نفقة انتاج وحدة واحده من النبيذ فى انجلترا انما تعادل نفقة انتاج ٢ر١ من وحدة واحدة من المنسوجات .

وحيث ان النفقة النسبية لانتاج النبيذ فى البرتغال هى اقل من النفقة النسبية لانتاجه فى انجلترا ، فمن مصلحة البرتغال ان تتخصص فى انتاج النبيذ وتصدير الفائض عن حاجتها الى انجلترا وكذلك من مصلحة انجلترا ان تتخصص فى انتاج المنسوجات وتصدير الفائض عن حاجتها الى البرتغال .

الطريقة الثانية : -

لحساب النفقات النسبية فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث ، وهى ان نستخرج نفقة انتاج احدى السلعتين فى احد البلدين بالنسبة الى نفقة انتاجها فى البلد الاخر وذلك فى كل سلعة على حده ثم تقارن هذه النفقة النسبية ما بين السلعتين ويتضح من المثال السابق ، ان نفقة انتاج النبيذ فى البرتغال بالنسبة الى نفقة انتاجه فى انجلترا هى
٨٠ ساعة عمل ، اى ٦٦ر بمعنى ان نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ
١٢٠ ساعة عمل

فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٦٦ر من وحدة واحدة منه فى انجلترا .

وبالنسبة للسلعة الاخرى فان نفقة انتاج المنسوجات فى البرتغال بالنسبة الى نفقة انتاجها فى انجلترا فهى ٩٠ ساعة عمل / ١٠٠ ساعة عمل ، أى ٩٠ر ، بمعنى ان نفقة انتاج وحدة واحدة من المنسوجات فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٩٠ر من وحدة واحدة منها فى انجلترا .

وحيث ان النفقة النسبية للبرتغال فى انتاج النبيذ اقل من النفقة النسبية فى انتاج المنسوجات ، فمن مصلحة البرتغال ان تتخصص فى انتاج النبيذ وتصدير الفائض عن حاجتها الى انجلترا وكذلك من مصلحة انجلترا ان تتخصص فى انتاج المنسوجات وتصدير الفائض عن حاجتها الى البرتغال.[1]

وطبقا لتخصص كل دولة تستطيع البرتغال تصدير النبيذ الى انجلترا مقابل المنسوجات ،كما تستطيع انجلترا تصدير المنسوجات الى البرتغال مقابل النبيذ . وينتج عن هذا التبادل فائدة للدولتيين فمثلا لو تم التبادل على اساس وحدة منسوجات مقابل وحدة نبيذ فان انجلترا بتصديرها وحدة من المنسوجات (التى تكلفها ١٠٠ ساعة عمل) ستحصل على وحدة من النبيذ (التى تكلفها ١٢٠ ساعة عمل وبذلك ستوفر انجلترا ٢٠ ساعة عمل [2].

---

[1] راجع الدكتور أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ص ١٨ - ٢٦

[2] نلاحظ ان هذا المثال طبقا للشروط التى وضعها ريكاردو للتبادل بين الدولتين والسابق ذكرها فى هذا الفصل ومنها عدم وجود مصاريف نقل أو أى مصاريف اخرى بين الدولتين

كذلك الوضع بالنسبة للبرتغال بتصديرها وحدة من النبيذ (التى تكلفها ٨٠ ساعة عمل) مقابل وحدة من المنسوجات (التى تكلفها ٩٠ ساعة عمل) ستوفر ١٠ ساعات عمل أى انه هذا التبادل يعود بالفائدة على كل من الدولتين .

لا فائده من التبادل التجارى اذا تساوت النفقات النسبيه : —

ويتضح ذلك انه فى حالة تعادل النفقات النسبية لانتاج السلعتين فى انجلترا والبرتغال لن يقوم التبادل التجارى ، فلو غيرنا فروض المثال السابق . واصبح كالآتى : —

الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من النبيذ
انجلترا	١٠٠ ساعة عمل	٢٠٠ ساعة عمل
البرتغال	٥٠ ،، ،،	١٠٠ ،، ،،

جدول رقم (٨)

نلاحظ فى هذا المثال ان النفقة النسبيه لانتاج كل من المنسوجات والنبيذ فى انجلترا هى ضعف نفقه الانتاج فى البرتغال (١٠٠/٥٠ = ٢ و ٢٠٠/١٠٠ = ٢)

وبالتالى لا فائدة لانجلترا فى تخصصها فى انتاج احدى السلعتين . وكذلك الوضع فى البرتغال حيث ان نفقة انتاج كل من المنسوجات والنبيذ نصف نفقه انتاجيه فى انجلترا (٥٠/١٠٠ = ٥ر و ١٠٠/٢٠٠ = ٥ر)

وبالتالى لا ترى البرتغال فائدة فى تخصصها فى انتاج احدى السلعتين .

تطبيقا لذلك نفترض ان انجلترا صدرت الى البرتغال وحدة من المنسوجات تتكلف ١٠٠ ساعة عمل ، فان اقصى ما يمكن ان تصدره البرتغال الى انجلترا مقابل وحدة منسوجات هو ما يمكن انتاجه من النبيذ فى البرتغال بتخصيص ٥٠ ساعة عمل أى نصف وحدة من النبيذ ولكن اذا نظرنا الى تكلفة الانتاج فى انجلترا نجد انه بتخصيص ١٠٠ ساعة عمل يمكنه انتاج نصف وحده من النبيذ محليا وهى نفس الكمية الممكن الحصول عليها من التبادل الدولى .

ولذلك وفقا لهذا الفرض فان لا فائدة لاى من الدولتين من التخصص وقيام التبادل التجارى بينهما وبهذا يكون اختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضرورى والكافى لقيام التبادل الدولى بين البلدين .

منطقة التبادل المفيد لكل من الدولتين

لاشك ان هناك قيود تحكم معدل التبادل الدولى الذى يعود بالفائدة على كل من الدولتين ، الا ان ريكاردو اغفل تلك القيود التى يتوقف عليها تحديد تلك الكمية من المنسوجات التى ستتبادل فى مقابل وحدة واحدة من النبيذ عندما تقوم التجارة بين انجلترا والبرتغال ، ولكنه افترض انه توجد منطقة سيكون من المفيد فى داخلها لكل من البلدين ان تتبادلا السلعتين فيما بينهما بعد ان تتخصص انجلترا فى المنسوجات والبرتغال فى النبيذ .

فاذا لاحظنا البيانات الواردة فى الجدول الاول يتضح لنا ان البرتغال عندما تنتج الوحدة من النبيذ فانها تتكلف ٨٠ ساعة عمل ولانتاج وحدة من المنسوجات سوف تتكلف ٩٠ ساعة عمل وفى حالة

عدم وجود تجارة خارجية ستكون تكلفة وحدة المنسوجات فى البرتغال اكبر من تكلفة وحدة النبيذ ، وتتبادل وحدة النبيذ مقابل ٨٨ر من الوحدة من المنسوجات ، وفى هذه الحالة يكون من مصلحة البرتغال ان تحصل من انجلترا مقابل وحدة من النبيذ على أية كمية من المنسوجات تزيد عن ٨٨رمن الوحدة منها .

وبالنسبة لدولة انجلترا يلاحظ انها عندما تنتج وحدة من المنسوجات فانها تتكلف ١٠٠ ساعة عمل ولانتاج وحدة من النبيذ سوف تتكلف ١٢٠ ساعة عمل ، وفى حالة عدم وجود تجارة خارجية ستكون تكلفة وحدة النبيذ فى انجلترا اكبر من تكلفة وحدة المنسوجات وتتبادل وحدة النبيذ مقابل ٢ر١ من الوحدة من المنسوجات وفى هذه الحالة يكون من مصلحة انجلترا ان تعطى البرتغال مقابل وحدة من النبيذ اية كمية من المنسوجات اقل من ٢ر١ وحدة منها .

ويتضح من ذلك ان هناك حدود للتبادل الدولى بين الدولتين وهى ما تعرف بمنطقة التبادل المفيد نظرا لاستفادة كل من الدولتين من التبادل التجارى متى تم التبادل على اساس اى معدل يقع فى هذه المنطقة ، ومنطقة التبادل التجارى المفيد بين البلدين وفقا للمثال السابق تلك الواقعة ما بين ٨٨ر من الوحدة من المنسوجات و٢ر١ وحدة منها فى مقابل الوحدة الواحدة من النبيذ ، أى ما بين معدلى التبادل داخل كل بلد قبل قيام التجارة بينهما . ومتى كان معدل التبادل الدولى هو معدل التبادل الداخلى فى البرتغال قبل قيام التجارة الخارجية ، أى ٨٨ر من الوحدة من المنسوجات مقابل الوحدة من النبيذ ، عادت الفائدة بأكملها على انجلترا ومتى كان معدل التبادل الدولى هو معدل التبادل الداخلى فى انجلترا قبل قيام التجارة الخارجية ، أى ٢ر١ من الوحدة من المنسوجات مقابل

الوحدة من النبيذ عادت الفائدة بأكملها على البرتغال . ومتى كان معدل التبادل الدولى واقعا فى منتصف تلك الحدود مثل معدل (١) منسوجات الى (١) نبيذ عادت الفائدة على كل من الدولتين وكلما اقترب معدل التبادل الدولى من معدل التبادل الداخلى فى البرتغال عادت الفائدة على انجلترا ، وكلما اقترب معدل التبادل الدولى من معدل التبادل الداخلى فى انجلترا عادت الفائدة على البرتغال .

وجاء بعد ذلك جون استيوت ميل ليوضح ما اغفله ريكاردو ، وهو حدود التبادل بين الدولتين بحيث يمكن معرفة الحد الأقصى والحد الادنى لشروط تبادل السلعتين ، ومعرفة تلك القوة التى تحكم معدل التبادل الدولى .

الفصل الثانى

ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التى تمت ما بين المقيمين فى الدولة والمقيمين فى الدول الاخرى وذلك خلال مدة معينة هى فى الغالب مدة سنه .

وعادة ما يشتمل ميزان المدفوعات على عدد من السجلات أى ، عدد من موازيين المدفوعات يظهر بعضها المركز المالى للدولة مع كل دولة من الدول الاخرى على حدة ويظهر البعض الآخر مركز الدوله مع بعض التكتلات الاقتصادية مثل السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة الكوميكون (السوق المشتركة للدول الاشتراكية) والسوق العربية المشتركة وكذلك مركز الدولة مع التكتلات النقدية مثل منطقة الدولار ، ومنطقة الاسترلينى .

ويقصد بالمقيمين فى تعريف ميزان المدفوعات ، الافراد والمشروعات والهيئات العامة الذين يرتبطون بالدولة برابطه تبعيه اقتصاديه ولو لم تكن تربطهم بها رابطة تبعيه سياسية ، أى كافة الوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاطها الاقتصادية المعتاد فى الدولة . ولا يشترط لكى يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين ان يقطن هذا البلد بصفة دائمة ، فالفرد الذى يسافر للخارج للتعليم او السياحة يعتبر مقيما فى الدولة التى ينتمى اليها وغير مقيم فى الدولة الموجود بها . المقيمون فى الدول الأخرى او الخارج فيقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التى

تمارس نشاطها المعتاد فى الدول الأخرى . وقد يطلق على المقيمين فى الخارج تعبير (غير المقيمين) .

ويختص ميزان المدفوعات بقيد كافة المبادلات الاقتصادية التى تتم بين دولة ما والدول الاخرى ، وما يترتب عليها من نشأة حقوق والتزامات فيما بينهم وذلك خلال فترة ممتد من الزمن ، جرى العرف على ان تكون سنه . وتعتبر فترة السنه كافية لتشمل جميع التغيرات الاقتصادية المتوقعة فى الاجل القصير مثل تغيرات المناخ او المواسم الزراعية([1]).

وحيث ان ميزان المدفوعات يعتبر سجلا كاملا ، فيكون مرشدا عاما لتحديد موقف الدولة بالنسبة الى الدول الاخرى من حيث حقوقها والتزاماتها المالية . وبذلك يمكننا تحديد ما يطرأ على موقف الدولة المالى من حيث مديونتها ودائنتيها وكذلك يمكن الاسترشاد به فى رسم السياسات النقدية والمالية للدولة واتخاذ القرارات الخاصة بها .

اقسام ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات رأسيا الى جانب دائن جانب مدين وجانب اخر لقيد الفرق بين قيمتى هذين العمودين اى جانب صافى الدائن والمدين .

ويقيد فى جانب الدائن كافة المبادلات الاقتصادية التى تتم بين دولة ما والدول الاخرى والتى من شأنها زيادة دائنة الدولة للدول

([1]) Charles P . Kindleoberger , International : Economcs . P 17 .

الاخرى مثل تصدير سلعة بمقابل ، ويقيد فى جانب المدين كافة المبادلات الاقتصادية التى تتم بين دولة ما والدول الاخرى والتى من شأنها زيادة مديونية الدوله للدول الاخرى مثل استيراد سلعة بمقابل .

كما ينقسم الميزان افقيا الى قسمين ، القسم الاول هو حساب العمليات الجارية او الحساب الجارى ، القسم الثانى هو حساب العمليات الرأسمالية او حساب رأس المال ، وحساب العمليات الجارية ينقسم الى حساب تجارى وحساب تحويلات ، والحساب التجارى بدوره ينقسم الى حسابين فرعين هما حساب التجارة المنظوره وحساب التجارة غير المنظوره ، اما القسم الثانى من الميزان وهو حساب العمليات الرأسمالية فأنه ينقسم الى حساب رأس المال طويل الاجل وحساب رأس المال قصير الأجل . وكل من هذين الحسابين الاخيرين ينقسم الى عدة بنود .

ومما هو جدير بالذكر ان تصنيف وتقسيم ميزان المدفوعات يختلف من دولة الى اخرى الا ان المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى ساهم فى توحيد اسلوب التصنيف ، ووفقا للتقسيم الذى وضعه صندوق النقد الدولى يمكن ان نعرض صورة مختصرة لميزان المدفوعات .[1]

IMF , Balance of payment Manual third Edution , washington ,
([1])D.c , us A july , 1961 .

نوع الحساب	دائن	مدين	الصافى (دائن-مدين)
أولا حساب العمليات الجاريه ١ - الحساب التجارى أ - حساب التجارة المنظوره السلع -حساب التجاره غير المنظوره - النقل - التأمين - السياحة - دخول استثمارات - خدمات حكوميه - خدمات متنوعه ٢ - حساب التحويلات - هبات وتعويضات ثانيا : حساب العمليات الرأس ماليه - حساب راس المال طويل الأجل - استثمار مباشر - أوراق ماليه - قروض طويله الأجل ٣ - حساب رأس المال قصير الأجل - عملات وذهب - حسابات مصرفيه - اذونات الخزانه - القروض قصيره الجل - أوراق وحقوق تجاريه - السهو والخطأ			

جدول رقم (٩)

وقبل ان نتعرض بالبحث لمختلف بنود هذه الحسابات الواحد بعد الآخر ، فاننا نود ان نوضح كيفية قيد بند معين فى جانب الدائن أو فى جانب المدين .

١) ان يذهب صندوق النقد الدولى الى تقدير قيمة كلا من الوردات والصادرات على اساس " فوب " اى على اساس ثمنها فى ميناء التصدير قبل ان تضاف اليها نفقات النقل والتأمين .

٢) ينظر الى كل بند على حدا ، وهل يشبه هذا البند تصدير سلعة من الدولة من حيث تسببه فى حصول هذه الدولة على نقدا اجنبى من الخارج ام أنه يشبه استيراد الدوله لسلعة من حيث تسببه فى ان تدفع هذه الدوله نقدا وطنيا الى الخارج . وفى الحالة الاولى يقيد البند فى جانب الدائن . فى حين انه يقيد فى الحالة الثانية فى جانب المدين .

٣) يتبع فى ميزان المدفوعات مبدأ القيد المزدوج ، فان كل قيد لعملية ما بين المقيمين وغير المقيمين فى جانب الدائن يقابله قيد مساوى له تماما فى قيمته فى جانب المدين من الميزان ، فاذا صدرت الكويت البترول الى انجلترا فان صادرات البترول تقيد فى الجانب الدائن ومقابل الدفع يقيد فى الجانب المدين ، وكذلك اذا استوردت الكويت الالات أو القمح تقيد الالات المستورده أو القمح المستورد فى الجانب المدين ، وتقيد وسيلة الدفع فى الجانب المدين وتقيد وسيلة الدفع فى الجانب الدائن .

وطبقا لمبدأ القيد المزدوج فى ميزان المدفوعات فان أى بند فى جانب الدائن لابد ان يقابله قيد مساوى له تماما فى قيمته فى جانب المدين من شأنه اظهار كيفية تسوية هذا البند او تحويله . وغالبا ما يتم القيد المقابل للقيد الاصلى فى حساب رأس المال قصير الاجل.[1]

([1]) I . M . F : Balance of Payments Yearbook Washingtan , D . c . 25 , U .S . A .

أولا : حساب العمليات الجارية :

وهو يمثل القسم الاول من ميزان المدفوعات ، ويعبر عن الجوهر الحقيقى للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ينقسم حساب العمليات الجارية الى الحساب التجارى - وحساب التحويلات .

(١) الحساب التجارى : -

وهو يبين الحقوق والديون الناشئة عن التبادل التجارى فى السلع والخدمات خلال فترة الحساب وهى عادة سنة ، والفرق بين الحساب التجارى وحساب التحويلات ، انه يوجد مقابل للعمليات التى يشتمل عليها الحساب التجارى فى حين لا يوجد مقابل للعمليات التى يشتمل عليها حساب التحويلات .

وينقسم الحساب التجارى بدوره الى حساب التجارة المنظوره وحساب التجارة غير المنظوره .

أ) حساب التجارة المنظورة : -

ويقيد فى هذا الحساب كافة السلع المادية المحسوسة أو المنظورة والتى تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند انتقالها من دولة الى اخرى . ويشمل حساب التجارة المنظورة على بند واحد وهوالسلع .

١) السلع : -

يقيد فى بند السلع ، قيمة كافة البضائع المادية المحسوسة او المنظورة التى يصدرها المقيمين الى غير المقيمين فى الخارج وتلك التى

يستوردها المقيمين من الخارج . ويعتبر بند السلع أهم واكبر بند فى ميزان المدفوعات بأكمله . ويستبعد من القيد فى بند السلع البضائع العابرة (الترانزيت) فالعبره فى القيد فى ميزان المدفوعات هو بانتقال ملكية السلعة وليس باجتيازها للحدود الجمركية للدولة .

ووفقا لمبدأ القيد المزدوج المتبع فى ميزان المدفوعات يتم قيد الصادرات فى جانب الدائن من الميزان ، ويقابله قيد مسا وله فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الأجل . ويتم قيد الواردات فى جانب المدين من الميزان ، ويقابله قيد مسا وله فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى : - نفترض أن دولة ما قد قامت باستيراد او تصدير قطن قيمته ١٠٠ مليون جنيه ، فأنه فى حالة التصدير تقيد قيمة القطن فى جانب الدائن بند السلع ويقابله قيد مساوله فى القيمة فى جانب المدين تحت حساب رأسمال قصير الأجل وفى حالة الاستيراد تقيد قيمة القطن فى جانب المدين بند السلع ويقابله قيد مساوله فى القيمة فى جانب الدائن تحت حساب رأسمال قصير الأجل . واذا قام المصدر بشراء اجهزة كهربائية بدلا من الحصول على المقابل النقدى لتصدير القطن ، ففى هذه الحالة يكون القيد المقابل فى جانب المدين تحت حساب رأس المال طويل الأجل بدلا من رأس المال قصير الاجل .

ب) حساب التجارة غير المنظورة : -

ويقيد فى هذا الحساب كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج ، وتقيد الخدمات التى يؤديها مقيمون لغير مقيمين فى جانب الدائن ، ويقابلها قيد فى حساب رأس المال قصير الأجل ، وتقيد

الخدمات التى يؤديها غير المقيمين لمقيمين فى جانب المدين ، ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل ويشتمل حساب التجارة غير المنظورة على البنود الآتية : -

١) النقل :

يقيد فى بند النقل ، قيمة كافة خدمات النقل البحرى والبرى والجوى والنهرى التى يقدمها مقيمون لغير مقيمين ، وتقيد فى جانب الدائن ، ويقابلها قيد فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الأجل ، وايضا قيمة الخدمات التى يقدمها غير المقيمين لمقيمين ، وهذه تقيد فى جانب المدين ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل .

٢) التأمين : -

ويقيد فى هذا البند قيمة كافة عمليات التأمين عى أختلاف أنواعها ولمعرفة كيفية القيد فى الميزان نفرق بين أقساط التأمين التى يدفعها المؤمن له للمؤمن وقيمة مبالغ التأمين التى يدفعها المؤمن له عندما يقع الشيء المؤمن ضده . فيتم قيد قيمة اقساط التأمين التى يدفعها غير للمقيمين فى جانب الدائن ويقابلها قيد فى جانب المدين فى حساب راس المال قصير الأجل ، وتقيد قيمة اقساط التأمين التى يدفعها المقيمين لغير المقيمين فى جانب المدين ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى الحساب المذكور .

بينما تقيد قيمة مبالغ التأمين التى يدفعها غير المقيمين للمقيمين فى جانب الدائن فى هذا البند ويقابلها قيد فى جانب المدين فى حساب رأس

المال قصير الأجل ، فى حين تقيد قيمة مبالغ التأمين التى يدفعها المقيمـون لغير المقيمين فى جانب المدين ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى الحسـاب المذكور .

٣) السياحة : -

ويقيد فى هذا البند قيمة كافة خدمات السياحة التى يحصل عليهـا السائحون فى غير دولتهم ، وتقيد المبالغ التى ينفقهـا المقيمـون باعتبـارهم سائحين فى الدول الأخرى فـى جـانب المديـن ويقابلهـا قيـد فـى جـانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل ، كما تقيد المبـالغ التـى ينفقهـا غير المقيمين باعتبارهم سائحين فى الدولة فى جانب الدائن ويقابلهـا قيـد فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الأجل .

٤) دخول الاستثمارات : -

ويقيد فى هـذا البنـد قيمـة دخـول رؤوس الأمـوال المسـتثمره فـى الخارج والمتمثله فى الأرباح والفوائد فى جانب الدائـن ويقابلهـا قيـد فـى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجـل . وتقيـد دخـول رؤوس الاموال المملوكة لغير المقيمـين والمسـتثمره فـى الدولـه فـى جـانب المديـن ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل .

٥) خدمات حكومية : -

ويقيد هذا البند قيمة الخدمات المتبادلة بين الدول ، ويقيد قيمة مـا تؤديه الدوله من خدمات الى حكومات الدول الأخرى فى جـانب الدائـن ويقابله قيد مساوى فى جانب المدين تحت حساب رأس المال قصير الأجل

، بينما يقيد قيمة ما تؤديه حكومات الدول الأخرى الى حكومة الدولة فى جانب المدين ويقابله قيد مساوى فى جانب الدائن تحت حساب رأس المال قصير الأجل .

والخدمات الحكومية تتمثل فى نفقات البعثات الدبلوماسية الأجنبية وكذلك المنظمات الدولية والنفقات العسكرية ، وقيمة رسوم الخدمات القنصلية .

٦) خدمات متنوعة : -

ويقيد فى هذا البند مجموعه من الخدمات المختلفة مثل مدفوعات البريد والتليفون والحقوق الأدبية ، وحقوق الملكية الكيماوية والصناعية ، وايجار الافلام السينمائية .

٢) حساب التحويلات : -

يتضمن حساب التحويلات كافة القيود المقابلة للعمليات التى تمت بدون مقابل بين الدوله والخارج أى العمليات غير التبادلية أو من جانب واحد ، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو هبات وتعويضات .

هبات وتعويضات : -

تعتبر الهبات والتعويضات عمليات بدون مقابل ، فاذا صدرت الدولة سلعة على سبيل الهبة الى دولة أخرى فإن هذه العملية غير التبادليه تقيد اصلا فى بند السلع فى جانب الدائن وذلك باعتبارها تصديرا . أما القيد المقابل فيكون فى بند هبات وتعويضات ولكن فى جانب المدين .

اما اذا حصلت الدوله على سلعة على سبيل الهبة من دوله أخرى فإن هذه العملية تقيد فى بند السلع فى جانب المدين وذلك باعتبارها استيرادا ، اما القيد المقابل فيكون فى بند هبات وتعويضات ولكن فى جانب المدين ، وفقا لقاعدة القيد المزدوج .

ثانيا : حساب العمليات الرأسماليه : -

يمثل القسم الثانى من ميزان المدفوعات ، ويختص هذا القسم من الميزان بقيد كافة التغيرات التى تطرأ خلال فترة الميزان على اصول الدولة وحقوقها قبل الدول الأخرى وكذلك على خصوم الدولة او التزامها فى مواجهه هذه الدول وتنقسم حساب العمليات الرأسمالية الى حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل .

١) حساب رأس المال طويل الأجل : -

ويقصد برأس المال طويل الاجل ، قيمة الاصول التى يملكها المقيمون فى مواجهه الخارج وكذلك قيمة الخصوم التى يلتزمون بها فى مواجهته وذلك بالنسبة الى الأصول والخصوم التىيزيد اجلها عن عام ، ويقيد تصدير المقيمين لرأس المال طويل الاجل الى الخارج فى جانب المدين ، اما استيراد المقيمين لرأسمال طويل الاجل من الخارج فيقد فى جانب الدائن .

ويمكن تفسير طريقة القيد فى هذا الحساب ، هو ان تصدير رأسمال الى الخارج انما يتسبب فى ان تدفع الدولة نقدا وطنيا الى الخارج ، ومن هذه الناحية فانه يتشابه مع استيرادها لسلعة من الخارج ، ولهذا فإنه يقيد فى جانب المدين فى الحساب محل البحث . اما استيراد الدولة

لرأسمال من الخارج فانه يتسبب فى ان يدفع الخارج الى الدولة نقدا اجنبيا ، وهو بهذا يتشابه مع تصديرها لسلعة الى الخارج ولهذا فإنه يقيد فى جانب الدائن فى الحساب .

ويتضمن حساب رأس المال طويل الاجل على البنود الآتية : -

(١) الاستثمارات المباشرة : -

الاستثمارات المباشرة هى عبارة عن رؤوس الاموال التى يستغلها مقيم فى دولة ما استغلال مباشرا فى دولة أخرى ، ويشمل الاستثمار المباشر الفروع التى تنشئها المشروعات فى الدول الاخرى ، والمشروعات التابعة لمشروعات اجنبية اى تلك المشروعات التى يكون مركزها القانونى فى دولة اخرى ، كذلك العقارات التجارية المملوكة لمقيمين فى الخارج .

ويقيد قيمة ما يحققه المقيمون من استثمار مباشر فى الدول الأخرى فى جانب المدين وذلك باعتباره تصديرا لرأسمال طويل الأجل ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل ، بينما قيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر فى الدوله فانها تقيد فى جانب الدائن وذلك باعتباره استيراد لرأس مال ، ويقابلها قيد فى جانب المدين فى الحساب المذكور غالبا .

(٢) أوراق مالية : -

وتشمل الاوراق المالية كافة الأسهم والسندات التى يطلق عليها (استثمارات الحافظه) نظرا لما تدره من دخل دون ان يحمل ذلك سيطره

على المشروع المصدر لها والا تحول الى نوع من الاستثمار المباشره وقد تكون السندات خاصة أو عامة بحسب ما اذا كانت الجهه المصدرة لها مشروعا خاصا او الحكومة او احدى الهيئات العامة .

وتقيد قيمة ما تشتريه من اسهم وسندات أجنبيه فى جانب المدين باعتباره تصديرا لرأسمال ، وتقيد قيمة ما يشتريه غير المقيمين من أسهم وسندات وطنيه فى جانب الدائن باعتبارها استيراد لرأسمال ، ويقابل كل منها قيد فى حساب رأس المال قصير الاجل .

٣) قروض طويله الاجل : -

وهى عبارة عن السلفيات التى منحها المقيمون لغير المقيمين او تلك التى حصل عليه المقيمون من الخارج ، وذلك لمدة اكثر من عام . وقد يكون المقرض فردا او مشروعا او حكومة أو هيئة عامة ، وكذلك الحال ، بالنسبة الى المقترض . وتقيد قيمة ما يمنحه المقيمون لغير المقيمين من قروض طويلة الاجل فى جانب المدين باعتبارها تصديرا لرأسمال أما قيمة ما يمنحه غير المقيمين للمقيمين من هذه القروض فأنها تقيد فى جانب الدائن باعتبارها استيرادا لرأسمال ، ويقابل كل منها قيد فى حساب راس المال قصيرا الاجل .

٤) حساب رأس المال قصير الأجل : -

ويقصد برأس المال قصير الاجل ، قيمة الأصول التى يملكها المقيمون فى مواجهه الخارج وكذلك قيمة الخصوم التى يلتزمون بها فى مواجهته وذلك بالنسبة الى الاصول والخصوم التى لا يزيد اجلها عن عام .

وحساب رأس المال قصير الأجل يكون فى شكل نقـود أو اصـول اخرى قريبة من النقود ، ويقوم هـذا الحسـاب بـدور تسـوية المبـادلات او العمليات المتعلقة بمختلف بنود ميزان المدفوعات .

ويقيد فى جانب المدين كل تغير بالزيادة فـى الأصـول أو الحقـوق وكذلك كل تغير بالنقصان فى الخصوم او الالتزامات ، ويقيد فى جـانب الدائن كل تغـير بالزيـادة فـى الخصـوم او الالتزامـات وكذلـك كـل تغـير بالنقصان فى الاصول او الحقـوق . ويمكـن تفسـير هـذا بـأن القيـود التـى تجرى فى جانب الدائن فى ميزان المدفوعات انمـا يـترتب عليهـا عـرض او دفع عملة اجنبية او عمليه وطنيه من جانب غـير المقيمـين ، ويـؤدى هـذا العرض او الدفع الى زيادة أصول المقيمـين ولمـا كـان مقتضـى مبـدأ القيـد المزدوج ان يكون لكل قيد فى جانب ما فى ميزان المدفوعات قيـد مقـابل له بقيمة فى الجانب الاخر من الميزان فان مؤدى هذا أن يتـم قيـد الزيـادة فى الاصول او النقص فى الخصوم ، وهو القيد المقابل فى هذه الحالـه فـى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل [1]

ويتضمن حساب رأس المال قصير الأجل على البنود الآتية : -

٥) عملات ذهب : -

ويشمل هذا البند كل ما يملكه الافراد من نقـد اجنبـى ومـا تملكـه الحكومة والبنوك الوطنية من ذهب لتسوية المعاملات مع الخارج حيث ان

([1]) د . أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ - ٢٢٠ .

الذهب يعتبر عمله دوليه تقبلهـــا كـل دولـه فـــى تسـوية معاملاتهـا الاقتصادية .

ويقيد زيادة رصيد المقيمين من النقد الاجنبى او من الذهب فى جانب المدين ، حيث ان هذا القيد يكون مقابلا لقيد آخر فى جانب الدائن فى ميزان المدفوعات كتصدير سلعة ما . وتقيد زيادة رصيد المقيمين من النقد الوطنى او من الذهب فى جانب الدائن باعتباره زيادة فى الخصوم ، ويكون هذا القيد مقابلا لقيد آخر فى جانب المدين فى ميزان المدفوعات كدفع اقساط تأمين .

٦) حسابات مصرفية : -

ويشمل هذا البند قيمة الودائع التى يمتلكها المقيمون فى بنوك اجنبيه التى لا تزيد عن عام وكذلك قيمة الودائع التى يمتلكها غير المقيمين فى البنوك الوطنية ، وتقيد الزيادة فى قيمة الودائع التى يمتلكها المقيمين فى البنوك الاجنبية فى جانب المدين وذلك كمقابل لقيد فى جانب الدائن فى ميزان المدفوعات مثل قيام الطائرات الوطنية بنقل ركاب غير مقيمين ،كذلك تقيد الزيادة فى قيمة الودائع التى يمتلكها غيرالمقيمين فى البنوك الوطنية فى جانب الدائن وذلك كمقابل لقيد فى جانب المدين فى ميزان المدفوعات مثل قيام المقيمين بسياحة او بالدارسة فى الخارج .

٧) اذونات الخزانة : -

وهى عبارة عن سندات حكومية تتميز باجلها القصير وبسيولتها اى قابليتها للتحويل بسهولة الى نقد عن طريق بيعها فى الاسواق او خصمها لدى البنك بسعر ثابت نسبيا .

تقيد قيمة الزيادة فيما يملكه المقيمين من اذونـات الخزانـه الاجنبيـة فى جانب المدين ، وتقيد قيمة النقص فيما يملكه غير المقيمين من اذونـات الخزانه الوطنية فى جانب المدين ايضا ، اما قيمة الزيادة فى اذونات الخزانه الوطنية التى يملكها غير المقيمـين فتقيـد فـى جـانب الدائـن ، وتقيـد قيمـة النقص فى اذونات الخزانه الاجنبية التى يملكها المقيمون فـى هـذا الجـانب ايضا .

٨) القروض قصيرة الأجل : –

وهى عبارة عن السلفيات التـى منحهـا المقيمـون لغـير المقيمـين أو تلك التى حصل عليها المقيمون من الخارج والتى لا يزيد اجلهـا عـن عـام واحد .

وتقيد قيمة ما يمنحـه المقيمـون لغـير المقيمـين مـن قـروض قصـيره الاجل فى جانب المدين باعتبارها زيادة فى الاصول ، اما قيمـة مـا يمنحـه غير المقيمين للمقيمين مـن هـذه القـروض فأنهـا تقيـد فـى جـانب الدائـن اعتبارها زيادة فى الخصوم .

٩) اوراق وحقوق تجارية : –

يشمل هذا البند الحقوق والديون الناشـئة عـن عمليـات تجاريـة لم تتصف بالنهايـة ، مثـل المبـالغ المسـتحقة كثمـن لسـلع سـلمت و لم تدفـع قيمتها بعد والمبالغ التـى دفعـت كثمـن لسـلع لم تسـلم بعـد كمـا يشـمل الاوراق التجارية من كمبيالات وسندات اذنية .

وتقيد الزيادة فى قيمة الاوراق التجارية التى يسحبها مقيمون على غير مقيمين فى جانب المدين باعتبارها زيادة فى الأصول ، اما النقص فى قيمة هذه الاوراق والحقوق التجارية فانها تقيد فى جانب الدائن باعتبارها نقصا فى الاصول ، وتقيد الزيادة فى قيمه الاوراق التجاريةالتى يسحبها غير مقيمين على مقيمين فى جانب الدائن باعتبارها زيادة فى الخصوم اما النقص فى قيمة هذه الاوراق والحقوق فتقيد فى جانب المدين .

ونظرا لأن ميزان المدفوعات يخضع لمبدأ القيد المزدوج ، بمعنى ان كل قيد بقيمة ما فى أحد جانبى ميزان المدفوعات يقابله قيد بالقيمة نفسها فى الجانب الآخر ، فانه ينتج عن ذلك منطقيا ان يتوازن ميزان المدفوعات توازنا محاسبيا .

ومتى وجد اختلاف بين جانب الدائن وجانب المدين معنى ذلك ان هناك سهوا وخطأ .

١٠) السهو و الخطأ : -

وهذ البند يمكن من خلاله تصحيح ميزان المدفوعات والقيمة التى تقيد فى بند السهو والخطأ تعادل الفرق بين القيمة الكلية لجانب الدائن والقيمة الكلية لجانب المدين فى ميزان المدفوعات .

ومما هو جدير بالذكر ، ان كل ما يقيد فى احد جانبى ميزان المدفوعات لدولة ما لابد وان يقيد بذاته فى الميزان الخاص بدوله أخرى ولكن فى الجانب الآخر من ميزانها .

وذلك نظرا لأن المبادلات الاقتصادية تتم ما بين الدول .

وعلى سبيل المثال فان ما تصدره الدوله(أ) الى الدولة (ب) يقيد فى جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدول (أ) وفى نفس الوقت يعبر عما تستورده الدوله (ب) من الدولة (أ) ويقيد بالتالى فى جانب المدين من ميزان مدفوعاتها . كذلك فان ما تدفعه الدوله (ب) الى الدوله (أ) من نقدها الوطنى يقيد فى جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدوله (ب) باعتباره زيادة الخصوم وانما يعتبر نفسه هو ما تحصل عليه الدوله (أ) من نقد اجنبى من الدوله (ب) وبالتالى يقيد فى جانب المدين فى ميزان مدفوعاتها ، باعتباره زيادة فى الاصول . ([1])

وبعد هذا العرض لميزان المدفوعات تجدر الاشارة الى ان بيانات ميزان اى بلد لها دلالاتها التى تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد ، هذا وان كانت تلك الدلالات تتوقف على المدى الزمنى الذى تغطيه دراسه بيانات الميزان . ولذلك يعتبر ميزان المدفوعات أحد المؤشرات التى توضح الاوضاع الاقتصادية السائدة داخل كل دولة .

([1]) د . أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٩٦ ، ٢٢٢ .

الفصل الثالث

تسوية المدفوعات الدولية

(الصرف الأجنبى)

ان حجر الزاوية هى اتمام وتسوية المبادلات الاقتصادية بين كافة دول العالم ، هى النقود حيث تعتبر النقود وسيلة للتداول وتبادل السلع بين الدول المختلفة ، ونظرا لان مصدرى كل دولة يرغبون فى الحصول على ثمن السلعة التى يصدرونها فى شكل نقودهم الوطنية ، وكذلك المستورد فى دولة أخرى يرغب فى دفع ثمن هذه السلعة فى شكل نقده الوطنى ، فان الحاجه تدعو الى القيام بما يعرف بعملية مبادله بين الوحدات النقديه الوطنيه والوحدات النقدية الاجنبية ، وتعرف نسبة التبادل بين عمله دوله ما وعمله دولة أخرى بسعر الصرف .

سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه ثمن عملة دوله ما مقوم فى شكل عمله دولة أخرى ، او نسبة مبادلة عمله دوله ما بعمله دوله أخرى فسعر صرف الدينار الكويتى بدلاله الدولار الامريكى مثلا هو عدد الدولارات التى تتبادل مع كل دينار كويتى .

فسعر الصرف لا يعدو ان يكون ثمن ، ولكنه ثمن ذو طبيعة خاصة وبالتالى يتحدد سعر الصرف كأى سعر اخر بمجموعتين من العوامل عوامل الطلب وعوامل العرض . فمن حيث الطلب على العملة فالعمله لا تطلب لذاتها وانما لما تتمتع به داخل حدود بلدها من قوة شرائية فأى

كويتى لا يطلب الدولار لحد ذاتـه وانمـا مـن اجـل استيراد خدمـات مـن امريكا او لوفاء اية التزامات أخرى مع العالم الخارجى كما ان اى اجنبى لا يطلب الدينار الكويتى لذاته وانما من اجل استيراد سـلع وخدمـات مـن الكويت او الوفاء بالتزامات فى الكويت .

ويقابل عملية الطلـب علـى العمـلات الاجنبيـة أو الوطنيـة عمليـه عكسية وهى عرض العملات الاجنبيـة او العملـة الوطنيـة ، فالمستوردون الاجانب يعرضون عملتهم ويطلبون الدينار الكويتى لدفـع ثمـن الـواردات الكويتيـه ، وكذلـك المستوردون الكويتيـون يعرضـون الدينـار الكويتـى مقابل العملات الاجنبية لدفع ثمن الواردات من الخارج .

فاذا كان الدينار الكويتى يتبادل مع ١/٢ ٢ دولار ، ففى هذه الحالة

يقال ان سعر الصرف هو ١ دينار كويتى = ١/٢ ٢ دولار امريكى .

ويمكن ان يقال ايضا ان ١ دولار = ٤٠٠ فلسا كويتيا .

وبطبيعة الحال فان النتيجة واحـدة فـى الحـالتين ، وسـعر الصـرف عرضه للتقلب والارتفاع والانخفاض ، ولكن درجـة هـذا التقلـب تختلـف باختلاف نظام الصرف المتبع .

سوق الصرف الاجنبى :

يمكن تعريـف سـوق الصـرف الاجنبـى بأنـه ذلـك السـوق الـذى تتلاقى فيه طلب وعرض العملات المختلفة ،وتتم مبادلة العملات المختلفـة بعضها ببعض علـى اسـاس سـعر الصـرف السـائد .ففـى سـوق الصـرف الكويتى يتم التلاقى بين طلب المقيمين فـى الكويـت للـدولار وغـيره مـن

العملات الاجنبية ، سداد لقيمة وارتهم من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الاجنبية ، وبين عرض غير المقيمين للدولار وغيره من العملات الاجنبية سدادا لقيمة وارداتهم من الكويت ، اى سداد لقيمة صادرات الكويت الى الولايات وغيرها من البلاد الاجنبية .

ويتميز سوق الصرف عن اسواق السلع الحقيقية بالعلاقة التبادليه بين طلب وعرض العملات المختلفة . فالطلب على الصرف الاجنبى يثير فى ذات الوقت عرض الصرف الوطنى ، فطلب المقيمين فىالكويت للدولار الامريكى يتضمن عرضهم للدينار الكويتى . وبالمثل فأن عرض الامريكيين للدولار يتضمن بالضرورة طلبهم للدينار الكويتى .

وتتم عمليات الصرف فى سوق الصرف الاجنبى الذى يتكون من البنوك المتخصصه فى التجارة الخارجية واقسام النقد الاجنبى فى البنوك التجارية العادية ، يوجد الى جانب هذا فى بعض البلاد الصيارفه الأفراد المتخصصون فى القيام بعمليات النقد الاجنبى .

نظم الصرف :

ان الصرف الاجنبى لا يخضع لتنظيم واحد فى جميع دول العالم ، فقد عرف العالم نظما متعدده للصرف ، وتختلف النظم الخاصة بسوق الصرف من وقت لآخر بأختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، كما تختلف نظم الصرف فيما يتعلق بالعوامل المحدده بطلب وعرض الصرف الأجنبى من نظام صرف الى نظام صرف آخر .

وتنقسم نظم الصرف عموما الى ثلاثة نظم اساسية : -

١) نظام ثبات سعر الصرف .
٢) نظام حرية سعر الصرف .
٣) نظام الرقابة على الصرف .

وسوف نتناول هذه النظم فى مباحث ثلاثة .

المبحث الاول

نظام ثبات سعر الصرف

لقد ساد هذا النظام فى ظل قاعدة الذهب فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . ويتميز تطبيق قاعدة الذهب بثبات اسعار الصرف ما بين الدول التى تطبقها ، وتأخذ الدول بنظام الذهب اذا وجد تنظيم يربط بين وحدة النقد الوطنى ووزن معين من الذهب بحيث يوجد سعر ثابت للذهب بالنقد الوطنى . (1)

ويعرف سعر الصرف فى هذه الحالة بحد التعامل الذهبى اشارة الى أن السعر الذى يتفق وقيمة كل من العملتين بالذهب .

ويقتضى قيام قاعدة الذهب الدولية توافر شروط ثلاثة :

أ - ان يحدد كل من البلاد اطراف القاعده قيمة عملته بوزن معين من الذهب .

ب - للأفراد مطلق الحرية فى استبدال العمله بالذهب طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب .

جـ - حرية تصدير واستيراد الذهب .

ويمكننا توضيح كيف يتحقق ثبات سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب ، ولو افترضنا أن الدينار الكويتى = ٢ جرام ذهب ،

---

(1) croome henir : introduction to money . unverity Peoerbacks , London , 1972 . p . p I 57 - I66 . - day , A .C . L : Outline of monetary economic , at the clarendon press , oxford , 1958 . P . P 438 - 441 .

الدولارالأمريكى = ١ جرام وأن كل من الدولتين الكويت والولايات المتحدة تتبعان قاعدة الذهب . فى هذه الحاله فأن قيمة الذهب الذى يحتوى عليه الدينار يعادل تماما قيمة الذهب الذى يحتوى عليه دولاران ، وبالتالى يكون سعر الصرف بين العملتين : ١ دينار = ٢ دولار

ويطلق على سعر الصرف فى هذه الحاله حد التعادل الذهبى اشارة الى أنه السعر الذى يتفق وقيمة كل من العملتين بالذهب .

ويلاحظ فى ظل هذا النظام قابلية العمله الوطنيه للصرف بالذهب والعكس ، فضلا عن حرية تصدير الذهب واستيراده بضمان ثبات سعر الصرف عند حد التعادل الذهبى ، وذلك بغض النظر عن تغيرات طلب وعرض الصرف الاجنبى .

فاذا افترضنا أن حد التعادل الذهبى هو ١ دينار= ٢ دولار وان تكلفة نقل جرام واحد ذهب من الكويت الى الولايات المتحده أو بالعكس هى سنت واحد . ومع هذه الافتراضات فإن زيادة الكمية المطلوبه من الدولار فى سوق الصرف الكويتى عن الكمية المعروضة منه ، يؤدى وفقا للقواعد العامة الى ارتفاع سعر صرف الدولار ويصل مثلا الى ١ دينار = ٥ر١ دولار ، الا أنه فى ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفع سعر الدولار ، لأن الكويتى لن يقبل هذا السعر المرتفع للدولار ، وسيعمد فى هذه الحاله الى تحويل الدنانير الكويتيه التى معه الى ذهب فى الكويت ويقوم بشحنها الى الولايات المتحدة الأمريكيه ويستبدل بها دولارات هناك ، وسيحصل فى مقابل "٢" جرام من الذهب (دينار كويتى واحد) يشحنها على دولارين فى الولايات المتحده بالاضافة الى

نفقات النقل "٢" سنت ، ويكـون سـعر الصـرف فـى هـذه الحالـه " ١ " دينار = ٩٨ر١دولار .

وهذا المعدل يكون الحد الأدنى لسعر صـرف الدينـار الـذى يقبلـه الكويتى ، لأنه عند هذا السعر يتساوى لديـه ان يدفـع دينـارا واحـدا فـى مقـابل ٩٨ر١ دولار أو ان يحـول الدينــار الى ٢ جــرام مــن الذهـــب فى الكويت ويشحنها الى الولايات المتحــده ويتكلـف فـى ذلـك ٢ سـنت ويأخذ فى مقابلها ٢ دولار مما يعنى أن سعر صرف دينارا بالنسبة لـه هـو ايضا ١ دينار = ٩٨ر١ دولار .

وبطبيعة الحال فأن الكويتى سيقبل أى سعر صرف للدينـار أكـبر من ١ جنيه = ٩٨را دولار مثلا = ٩٩ر١ دولار ، لأن مثـل هـذا السـعر أفيد له من شحن الذهب الى الولايات المتحده وتحمـل نفقـات الشـحن . ولكن الكويتى سيرفض أى سعر صرف للدينار أقل من ١دينار = ٩٨ر١ دولار ، لأنه سيكون من مصلحته فى هذه الحاله تحويل الدنانير الى ذهـب فى الكويت وشـحنه الى الولايـات المتحـده وتحمـل تكـاليف هـذا الشـحن وتحويل الذهب فيـه الى دولارات وفقـا لسـعر صـرف ١ دينـار = ٩٨ر١ دولار ، ويطلق على مثل هذا السعر حد خروج الذهب ، أى الحد الـذى أن وصل سعر الصرف فى انخفاضه اليه فان الذهب يخرج من الدولة .

وفـى الحالـه العكسـية أى زيـادة الكميـة المطلوبـة مـن الدينــارعن الكمية المعروضه منـه فأنـه يـؤدى وفقـا للقواعـد العامـة الى ارتفـاع سـعر صرف الدينار الكويتى ويصل مثلا الى دينار = ٥ر٢ دولار ، الا أنـه فـى ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفـع سـعر صـرف الدينـار ، لأنـه الشـخص الامريكى لن يقبل هذا السعر المرتفع للدينار ، وسيعمد فى هذه الحاله الى

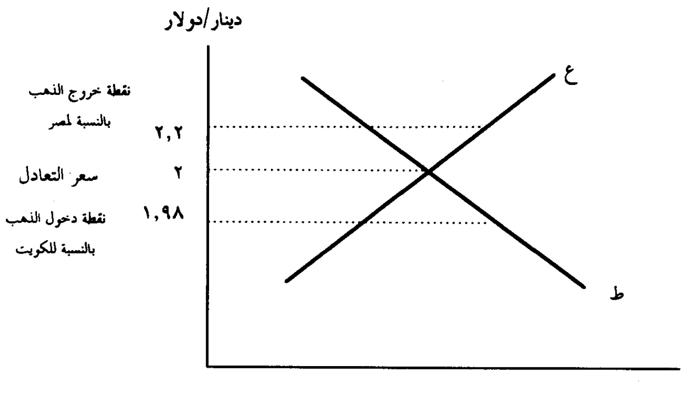
تحويل الدولارات التى معه الى ذهب فى امريكا ويقوم بشحنها الى الكويت ويستبدل بها دنانير كويتية ، وسيحصل فى مقابل ٢ جرام من الذهب (٢ دولار) يشحنها على دينار واحد فى الكويت بالإضافة الى نفقات النقل ٢ سنت ، ويكون سعر الصرف فى هذه الحاله ١ دينار= ٢ر٢ دولار .

وهذا المعدل يكون الحد الاقصى لسعر صرف الدينار الكويتى الذى يقبله الامريكى لأن عند هذا السعر يتساوى لديه أن يدفع ٢ر٢ لكل دينار أو ان يحول ٢ دولار الى ٢ جرام ذهب فى الولايات المتحده يشحنها الى الكويت ويتكلف فى ذلك ٢ سنت ويأخذ فى مقابلها ديناراواحدا ، مما يعنى ان سعر الصرف الدينار بالنسبة له هو ايضا ١دينار = ٢ر٢ دولار ، وبالطبع فإن الامريكى سيقبل أيضا أى سعر لصرف للدينار أقل من ١ دينار = ٢ر٢ دولار مثل ١ دينار = ١ر٢ ، لأن هذا السعر اصلح له من شحن الذهب الى الكويت وتحمل تكاليف الشحن . ولكن الأمريكى سيرفض أى سعر صرف للديناراكبر من ١ دينار = ٢ر٢ دولار ، لأنه سيكون من مصلحته فى هذه الحاله تحويل دولاراته فى الولايات المتحده الى ذهب وشحنها الى الكويت وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيها الى دنانير وفقا لسعر صرف ١دينار = ٢ر٢ دولار .

ويطلق على مثل هذا السعر حد دخول الذهب ، أى الحد الذى وصل سعر الصرف فى ارتفاعه فأن الذهب يدخل الى الدوله .

مما سبق يتضح أن نفقات نقل الذهب هى التى تحدد الحد الأنى والحد الأعلى لسعر الصرف . والحد الأدنى هو الحد الذى لو قل عند سعر الصرف للجأ المستوردين فى الدول الى تصدير الذهب (٩٨ر١

دولار للدينار الكويتى) والحد الأعلى هو الحد الـذى لـو زاد عنـه سـعر الصرف للجأ لمستوردين فى الخارج الى تصدير الذهب (٢ ٠ر٢ دولار للدينار) ، ويسمى الحـد الأدنى نقطـة خـروج الذهـب ، ويسـمى الحـد الأعلى نقطة دخول الذهب . ويمكن توضيح ذلك بيانيا .



شكل رقم (٥)

ويوضـح الشـكل رقـم (٥) المعـدل القـانونى للصـرف (١ دينار = ٢ دولار) الذى يتأرجح حوله سعر الصرف وفقا لقوى العـرض والطلب على كل عمله ، كما يوضح الحـد الأدنـى والحـد الأعلـى لسـعر الصرف الذى يمكن ان يسود فـى السـوق وهكـذا يمكـن ان نصـل الى ان سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب هو سعر ثابت الى حـد كبـير جـدا ، ولكنه يسمح بتغلب هذا السعر بحرية فى حـدود ضيقـة جـدا ، هـى حـد دخول الذهب الى الدوله وخروجه منها .

المبحث الثانى

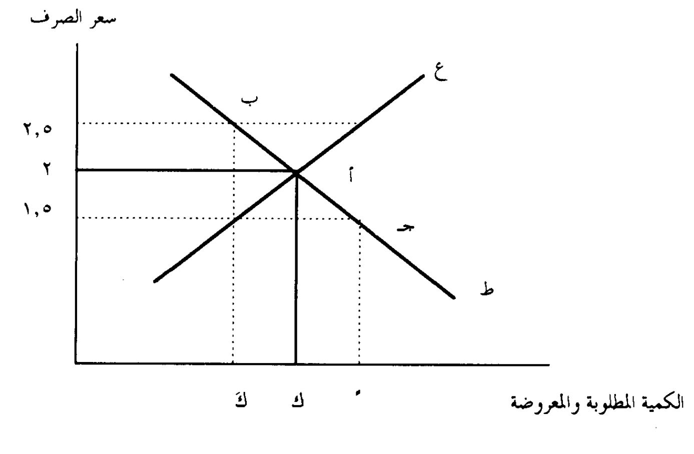
نظام حرية سعرالصرف

وقد ساد نظام حرية الصرف فى ظـل النقـود الورقيـة غـير القابلـة للتحويل الى ذهب فى بعض الـدول الأوروبيـة فـى الفـترة مـا بـين انتهـاء الحـرب العالميـه الأولى والعـودة الى العمـل بقـاعدة الذهـب فـى منتصـف العشرينات . واثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها انتقل عدد كبير مـن الدول من العمل بقاعدة الذهـب الى قـاعدة العمـلات الورقيـة المسـتقله (الالزاميه) . ،وهذا الانتقال يعنى استرداد سعر الصرف حريتـه فـى التغـير تبعا لتغيرات الطلب والعرض .

تحديد سعر الصرف الحر

يتحدد سعر الصرف فى ظل نظام سعر الصرف الحر وفقا للقواعد التى يتحدد بها سـعر أى سـلعة ، أى وفقـا لتفـاعل قـوى العـرض وقـوى الطلب وهى عرض العمله الوطنية بواسـطة المقيمـين بالدولـة وطلبهـا مـن المقيمين بالخارج . ويعرف سعر الصرف هنا بسـعر التعـادل أو التـوازن ، وهو السعر الذى يتحقق عندما تتعادل الكمية المعرضة من العملـة الوطنيـة بالكمية المطلوبه منها .

ويمكننا هنا أن نستعين بالرسم البيانى وهو نفس الشكل المعروف فى تحديد ثمن سلعة ما .



شكل رقم (٦)

ونفترض مثلا ان هناك دولتين هما الكويت والولايات المتحدة . وعملتين هى الدينار الكويتى والدولار ، ويبين هذا الشكل منحنى العرض والطلب على الدينار الكويتى ، حيث ترصد على المحور الأفقى الكمية المطلوبه والمعروضه من الدينار الكويتى .، وعلى المحور الرأسى سعر الصرف ، أى سعر صرف الدينار الكويتى بالدولارات .

ويعتبر منحنى الطلب عن الكمية التى يطلبها الأمريكيون من الدينار عند أسعار الصرف المختلفة مقوما بالدولار ، ويعتبر منحنى العرض عن الكمية التى يعرضها الكويتيون من الدينار عند أسعار الصرف المختلفة للدينار مقوما بالدولار .

ويلاحظ فى هذا الشكل أنه عند سعر صرف مرتفع نسبيا للدينـار (٥ر٢ دولار) فإن طلب الامريكيون على الدينار سوف ينخفض وتصبح (و ك) ، وتشير ذلك أن السلع والخدمات الكويتيـة تصبـح غـير جذابـه بالنسبة للأمريكيون وبالتالى يقل طلبهم على الدينار الكويتى على الكميـة المعروضـه ، ممـا يـؤدى الى انخفـاض سـعر صـرف الدينـار الى (٢ دولار) ويلاحظ أيضا أنه عند سعر صرف منخفـض نسـبيا للدينـار (٥ر١) فـأن طلب الأمريكيون علـى الدينـار سـوف يـزداد ويصبـح (و ك) ، وتفسـير ذلك ان السلع والخدمات الكويتية اصبحـت اكـثر جاذبيـه للأمريكيـون ، وبالتالى يزداد طلبهم على الدينار الكويتى عن الكمية المعروضـه منـه ، ممـا يؤدى الى زيادة سـعر صـرف الدينـار مـرة أخـرى الى (٢ دولار) أى ان هناك سعر واحد فقط يمكن أن يستقر عنـد سـعر الصـرف بـين كـل مـن الدينار والدولار فى ظل حرية الصـرف وهـو ذلـك السـعر الـذى تتعـادل عنده الكميه المطلوبه من الدينار الكويتى مع الكميه المعروضه منه ، وذلك عند سعر (دينار واحد = ٢ دولار) ، ويسمى هذا السعر سعر التوازن ، وعند الكميه (و ك) وتسمى هذه الكميه بكمية التوازن ، وهنـا يتحـدد سـعر الصـرف التوازنـى تمامـا كمـا يتحـدد السـعر التوازنـى للسـلعة فـى السـوق .

نظرية تعادل القوة الشرائيه .

لقد تعرضت اسواق الصرف لتقلبات عنيفه على أثـر قيـام الحـرب العالمية الأولى وانتقال اغلب دول العالم الى اتباع قاعدة العمـلات الورقيـة المستقله (نظام حرية الصرف) . وقـد عرفـت عمـلات الـدول المختلفـة خلال هذه الفترة تغيرات عنيفه ، وكان من الضرورى معرفة المعيار الـذى يتم على اساسه تحديد قيمة كل عمله فى تبادلها بالعملات الأخرى .

وظهرت عدة محاولات لمعرفة ذلك المعيار ، الا أن أبرز هذه المحاولات هى نظرية تعادل القوة الشرائية التى جاء بها الاقتصادى السوفيتى جوستاف كاسل ، وأوضح فى نظريته كيفية تحديد سعر الصرف ما بين عملات الدول المختلفة التى تعرضت لموجات من التضخم خاصتا فى فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها .

ولقد أقام جوستاف كاسل[1] نظريته على أساس أنه اذا كانت قيمة عملات الدول فيما بين بعضها البعض تتحدد فى ظل قاعدة الذهب بما تساويه كل عمله من ذهب ، فإنه فى ظل نظام حرية الصرف ، يتحدد سعر الصرف التوازنى ما بين عملتى دولتين على اساس تعادل القوة الشرائية لعمله كل دولة فى سوقها الداخليه ، أى بالعلاقة بين مستويات الأسعار فى البلاد المختلفة .

وتبسطا لدراسة نظرية تعادل القوة الشرائيه ، فسوف نفرق بين نظرية تعادل القوة الشرائية فى صورها المطلقة وصورها المقارنة .

الصورة المطلقة للنظرية

من المسلم به ان العملات المختلفه لا تطلب لذاتها ولكن لما لها من قوة شرائيه داخل بلادها ، فأنه يترتب على هذا أن يتم تحديد معدل التبادل بين هاتين العملتين ، أى سعر الصرف بينهما على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة فى سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية فى سوق الدولة الاخرى وذلك بعد تحويلها الى عملة هذه الدولة الأخرى

---

(1) **Cassel : La monnaie et la change opres 1914 - P. 168.**
Cite Par Barre : Economie Politique, tome 11. p. 592.

وفقا لسعر الصرف المذكور ، ويعنى أن معدل التبادل بين عملة دولتين لابد وان يكون هو نفسه معدل نقود الدولة الأولى اللازمة لشراء كمية معينه من السلع والخدمات فيها الى مقدار نقود الدولة الثانية اللازمة لشراء هذه الكمية نفسها من السلع والخدمات([1]).

ولايضاح ذلك نفترض أنه من الممكن شراء كمية معينه من السلع والخدمات فى داخل الولايات المتحده بمبلغ ٢٠٠ دولار ، وأنه من الممكن أن نشترى الكميه نفسها من السلع والخدمات داخل الكويت بمبلغ ١٠٠ دينارا كويتيا ومعنى ذلك أن القوة الشرائية للدولار الأمريكى تعادل نصف القوة الشرائية للدينار الكويتى ، وعلى ذلك فإن سعر صرف التوازن الذى يتفق والعلاقة بين القوة الشرائيه للدولار فى الولايات المتحده والقوه الشرائيه للدينار فى الكويت هو ١ دينار = ٢ دولار وهكذا فان سعر الصرف على هذا النحو ، فانه يحقق التوازن فى العلاقات التجاريه للبلدين ، أى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبه والكميات المعوضه من الدولار ، وبين الكميات المطلوبه والكميات المعروضه من الدينار الكويتى ، وبالتالى فإن سعر الصرف الذى يعكس القوة الشرائية النسبية لعملتين معينتين فى ظل نظام حرية الصرف يعتبر هو سعر صرف التوازن الذى يميل سعر الصرف الفعلى الى الاتجاه اليه والاستقرار عنده وذلك فى حالة ثبات القوة الشرائيه لهاتين العملتين .

وبناء على ذلك فإن أى سعر صرف اقل من سعر التوازن لا يمكن ان يستمر فى السوق ، فلو تغير سعر الصرف وأصبح (١ دينار = ٥ر١

([1]) راجع الدكتور أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ، ص ١٦٨ – ١٧٠

دولار) فإن الدينار الكويتى سيكون مبخسا فى سعره بالنسبة للدولار ، وتكون أثمان السلع الأمريكية أكثر ارتفاعا من اثمان السلع الكويتية المماثلة لها تماما ، ومن ثم يزيد طلب الأمريكين على السلع الكويتية ويقل طلب الكويتيون على السلع الأمريكية ، وزيادة عرض الدولار عن طلبه ، ونقص عرض الدينار عن طلبه ، مما يؤدى الى أرتفاع بسعر الدينار الكويتى مرة أخرى فى اتجاه معدل التوازن أى ١ دينار = ٢ دولار .

وبالمثل فان أى سعر صرف أعلى من سعر التوازن لا يمكن ايضا أن يستمر فى السوق ، فلو تغير سعر الصرف وأصبح (١ دينار = ٥ر٢ دولار) فان الدينار الكويتى يكون مغالى فى سعره بالنسبه للدولار ، وتكون اثمان السلع الكويتية أكثر ارتفاعا من اثمان السلع الأمريكية المماثلة لها تماما ، ومن ثم يزيد طلب الكويتية على السلع الأمريكية ونقص طلب الأمريكين على السلع الكويتيون ، أى زيادة عرض الدينار عن طلبه ، ونقص عرض الدولار عن طلبه ، مما يؤدى الى انخفاض سعر الدينار الكويتى مرة أخرى فى اتجاه معدل التوازن أى ١ دينار = ٢ دولار .

ويتضح مما سبق أن نظرية تعادل القوة الشرائيه فى صورتها المطلقة توضح أن هناك سعر صرف ما بين عملة دولتين يعتبر هو المعدل الطبيعى والعادى ، او معدل التوازن بينهما ، يتأرجح سعر الصرف الواقعى حوله ويميل الى الأتجاه اليه والاستقرار عنده ، ويسمى سعر الصرف المذكور بمعدل القوة الشرائية .

الصورة المقارنة للنظرية :

تذهب نظرية تعادل القوة الشرائيه فى صورتها المقارنه الى كيفية تحديد مقدار التغير فى سعر الصرف التوازنى من فترة الى أخرى .بمعنى أن

أى تغير فى مستوى أسعار دولة بالنسبة لمستوى الاسعار فى العالم الخارجى ، أى أن تغير القوة الشرائية للعمله الوطنية فى داخل بلدها بالنسبة للقوى الشرائية للعملات الأجنبية فى داخل بلدها ، لابد وأن يؤدى الى تغير سعر صرف التوازن ، وان سعر صرف التوازن يتغير بمقدار يتناسب مع ما حدث من تغير فى القوة للعملتين كل فى بلدها .

وعلى سبيل المثال لو تغيرت القوة الشرائية للدينار بالأنخفاض بدرجة أكبر مما انخفضت به القوة الشرائية للدولار ما بين فترتين فلابد وان ينخفض سعر صرف الدينار فى الفترة اللاحقة عنه فى فتره الاساس والعكس صحيح بمعنى أن لو تغيرت القوة الشرائية للدينار بالأرتفاع بدرجة أكبر مما ارتفعت به القوة الشرائية للدولار ، ، فلابد وان يرتفع سعر الدينار فى الفتره اللاحقة عنه فى فترة الأساس .

وهناك صيغة بسيطة تمكنا من تحديد مستوى سعر صرف التوازن بين عمله دولتين فى فترة لاحقه بالمقارنه بسعر صرف التوازن الذى ساد فى فترة الأساس وذلك أخذ فى الأعتبار ما حدث من تغيير فى القوه الشرائية لكل من هاتين العملتين ما بين الفترتين المذكورتين .

وتأخذ الصيغة الشكل التالى بأفتراض ان العملتين محل البحث هما الدينار والدولار .

سعر الصرف الحالى للدينار = سعر صرف التوازن فى فترة الأساس × **الرقم القياسى الحالى للاسعار فى الولايات المتحده**
الرقم القياسى الحالى للاسعار فى الكويت

تطبيقا لذلك ، نفترض أن سعر الصرف الدينار فى فتره الاساس هو ١ دينار = ٢ دولار ، وكان الرقم القياسى للاسعار فى كل من الكويت

والولايات المتحده فى فترة الأساس هو ١٠٠ ، وأن الرقم القياسى الحالى للاسعار فى الكويت هو ١٥٠ مما يعنى ارتفاع مستوى الأسعار فى الكويت ما بين فترة الاساس والفترة الحالية بمقدار ٥٠ ٪ ، وكان الرقم القياسى الحالى للاسعار فى الولايات المتحده ، كما هو ١٠٠ لم يتغير فانه يمكن معرفة سعر صرف التوازن الحالى للدينار بتطبيق المعادله السابقه .

سعر صرف التوازن للدينار = ٢ × $\frac{١٠٠}{١٥٠}$ = ١ $\frac{١}{٣}$

مما سبق يتضح أن سعر الصرف الأجنبى يتغير طرديا مع تغير مستوى الأسعار فى الأقتصاد الوطنى ، أى أن قيمة العملـه الوطنيه تتغير عكسيا مع تغير مستوى الاسعار فى الاقتصاد الوطنى .

تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية :

هناك العديد من الانتقادات وجهت الى نظرية تعادل القوه الشرائية وتتمثل هذه الأنتقادات فيما يلى : -

اولا : أن مستوى الأسعار ليس هو المؤشر الوحيد فى تحديد سعر الصرف ، اذ يتوقف تحديد هذا السعر على عوامل هامة أخرى ، مثل مستوى الدخل القومى واذواق المستهلكين ، ومن ثم فان الأعتماد على التغير فى المستوى العام للاسعار فحسب فى تحديد سعر الصرف التوازنى قد يؤدى فى بعض الحالات الى نتائج غير سليمه . فقد يرتفع مستوى الأسعار فى بلد ما بالمقارنه بسنه الأساس ، ومع ذلك لا يقتضى الامر تخفيض قيمة العملة الوطنية . فاذا اقترن الأرتفاع فى مستوى الأسعار فى هذه البلد بتحويل فى اذواق المستهلكين أدى الى انصرافهم عن السلع

الأجنبية ، الأمر الذى يؤدى الى الغاء الارتفاع فى سعر الصرف (وانخفاض قيمة العملة الوطنية) . نتيجة لأرتفاع الأسعار الوطنية .

ثانيا : من الصعوبة بمكان اختيار فتره الاساس المناسبه ومعرفه سعر الصرف التوازنى بين عملتى دولتين ، التى يمكن ان نقارن بينهما وبين سعر الصرف فى فترة لاحقه .

ثالثا : هناك صعوبات فنية فى الوصول الى ارقام قياسية قادرة على التعبير عن تغير القوة الشرائية تعبيرا يعتد به فى هذا المجال ،و يمكن بالرغم من هذا اعتبار الرقم القياسى لاسعار التجزئة هو انسب الارقام القياسية والتى يمكن أن يعتد بها فى هذا المجال .

رابعا : يأخذ على نظرية تعادل القوة الشرائية انها اغفلت فى بحثها لقوى التوازن ، تأثير حركات رؤوس الأموال الدولية على تحديد سعر الصرف فالنظرية تفترض أن الطلب وعرضه انما يتولدان عن التجارة الدولية فحسب ، ولم تضع فى الاعتبار أثر انتقالات رؤوس الأموال على مستوى سعر الصرف .

ورغم كل هذه الأنتقادات التى وجهت لنظرية تعادل القوه الشرائية فأنه لا يمكن اعتبارها عديمه الفائدة ، بل هى على العكس نظرية صحيحة ، مع بعض التحفظات ، وتظهر أهمية النظرية فى أعقاب الفترات ذات التقلبات الكبيرة فى القوى الشرائية للنقود ، اذ توضح هذه النظرية وجوب تخفيض سعر صرف عمله الدولة التى ارتفعت بها الاسعار بنسبة أكبر من الدولة الأخرى ، والا ستكون منتجاتها أغلى نسبيا من منتجات الدولة الأخرى مما يهدد قدرتها على التصدير ومنافسة الدول الأخرى فى الأسواق العالمية .

كما أن النظرية تركز النظر على أحدى العلاقات الهامة التى يجب عدم أهمالها عند اقدام السلطات النقدية على تحديد سعر الصرف التوازنى.

المبحث الثالث

نظام الرقابة على الصرف

يختلف نظام الرقابه على الصرف عن النظامين سالفى الذكـر فيمـا يتضمن من تدخل السلطات النقدية فـى سـوق الصـرف . ففىظـل نظـام الرقابه علـى الصـرف تسـيطر السـلطات النقديـة علـى مـوارد البـلاد مـن العملات الاجنبيه ، كما تتولى توزيع هذه الموارد وفقا لاولويات معينه .

وفى ظل نظام الرقابه على الصرف لا تتحدد سعر الصرف نتيجـه لتلاقى قوى عرض العمله الوطنيه بواسطه المقيمين فى الدولة وقوى طالبها بواسطه المقيمين فى الخارج كما هو الحال فى ظل نظام حريـة الصـرف ، بل أن الطالب الفعلى على الصرف الاجنبى انما يحصر بواسطة الدولـة فـى حدود الكمية المعروضه من هذا الصرف وذلـك علـى اسـاس سـعر معـين للصرف تحدده الدوله بنفسها اداريا .

وقد انتشر العمل بالرقابه على الصرف[1] فى الفتره السـابقة علـى قيـام الحـرب العالميـه الثانيـه ، واستمر العمـل بهـا خـلال مـدة الحـرب ، وتذهب كافه الدول نحو اتباع نظام الرقابه على الصرف وذلك فيما عـدا الرأسماليه المتقدمه وبعض الدول المتخلفة والغنية فى الوقـت نفسـه المرتبطـة اقتصادياتها بها ارتباطا وثيقا مثل الدول العربيـه المنتجـه للبـترول ، وكـان السبب الاصلى فى الأخذ بنظام الرقابه على الصـرف ، مـا عرفتـه اسـعار الصرف فى ظل نظام العملات الورقيـه المسـتقله مـن تقلبـات عنيفـة مـع

---

[1] Ellis , Howard , Exchanoe contral and discrimin - atien , the American Econamic review , val xxil , decenber 1947 , P . P 877 - 888 .

تعثر أو عدم ملاءمه العوده الى قاعدة الذهب ومن ثم كانت الرقابـه علـى الصرف السبيل الوحيد امام السلطات النقديه للمحافظه على ثبـات سـعر الصرف عند مستوى ملائم .

ويتمثل جوهر نظام الرقابه على الصرف فى احتكار الدوله بواسطه جهـاز خاص تنشئه لهذا الغرض يطلق عليه اسم ادارة النقد ، شراء وبيع العملات الاجنبيـه ، بمعنـى ان الدولـه تحظـر علـى الأفـراد التعـامل فـى العمـلات الاجنبيه وقصره على الدوله . ويتحقـق التـوازن فـى سـوق الصـرف عـن طريق قيام الدوله بنفسها بتحديد السعر وتقترب هذه الطريقـه فـى تنظيـم سوق الصرف من اسلوب التسعير الجبرى ، وتقوم الدوله بتوزيـع الكميـه التى تحصل عليها من الصرف الاجنبى على مختلف طالبيه ، وليس امام من يرغب فى الحصول على النقد الاجنبى او بيعه الا التوجه الى الجهه التـى انشأتها الدوله لهذا الغرض وذلك وفقا للسعر والشروط التى تحددها.[1]

بالاضافه الى هذا فان الدول التى تقرر الاخـذ بنظـام الرقابـه علـى الصرف ، فانها تقوم بعدد من الاجراءات ، واهم هذه الاجراءات :

١ – أجبار المقيمين فى الدوله على بيع ما يمتلكونه من نقد اجنبى الى السلطات النقديه ، كذا عرض ما لديهم من قيم منقوله كالأسهم والسندات التى تدر دخلا بالنقد الاجنبى ضمانا لتحصيل ما تدره مستقبلا .

٢ – حظر تصدير واستيراد العمله الوطنيه ، وذلك للقضـاء علـى السـوق السوداء فى الخارج لما لها من قـوه شـرائيه فـى السـوق الوطنيـه فـاذا منـع استيرادها يحافظ على مالها من قوه شرائيه وانصرف الخارج عنها .

٣- حظر تصدير رؤوس الاموال من الدوله بكافه اشكالها بما فى ذلك القيم المنقوله والمعادن النفيسة والسلع صغيرة الحجم ذات القيمه المرتفعه كالمجوهرات ، حيث أن السماح بذلك هو بمثابه السماح بتغير راس المال وهو يتعارض مع الرقابه على الصرف .

٤ - انشاء جهاز يقوم بالرقابه على عمليات التجاره الخارجيه ، لضمان قيام الكويتيين بادخال قيمة صادراتهم بالنقد الاجنبى وبيعها لادارة النقد وعدم قيامهم بنفس قيمة هذه الصادارات والاحتفاظ بالفرق بين قيمتها الحقيقيه والقيمه المعلنه فى الخارج مما يعتبر تصديرا لراسمال وكذلك لضمان عدم قيام المستوردين بالمغالاه فى قيمه واردتهم والحصول على كميات من النقد الاجنبى اكبر من الكميه اللازمة لسداد قيمه هذه الواردات ، فالرقابه على الصادارات تعتبر من اهم الاجراءات التى تقوم بها الدوله التى تطبق نظام الرقابه على الصرف.

٥ - تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين الى الخارج بتحويله الى نقد اجنبى .

٦ - تجميد حقوق غير المقيمين بها ويتخذ ذلك صوره فتح حساب خاص بالبنك المركزى أو البنوك التجاريه ، ولا يجوز لصاحب هذه المبالغ تحويلها الى الخارج ، أى فى شكل عملات دولهم ، وان كان يجوز لهم عادة استخدامها كلها او نسبة منها فى وجوه معينه مثل التوظيف فى السياحه داخل الدوله او التوظيف فى سندات حكوميه طويله الاجل او كثمن للصادرات من بعض السلع العينيه التى تجد الدولة صعوبه فى تصريفها فى السوق العالميه . كما يستطيع الوطنى المدين

للخـــارج بالسداد فيه بالعمله الوطنيه وفـاء للديـون المدين بهـا سواء اتخذت صورة ديون تجاريـه او فوائـد وارباـح او سـندات او اقساط قروض ، ويعتـبر هـذا الدفـع بمثابـه وفـاء بالنسـبه للوطنـى المدين .

ويلاحظ أن الدول تلجأ ايضا الى هذا التجميد فى اوقات الحروب وذلك بالنسبة الى حقوق غير المقيمين من مواطـن الـدول الاعـداء ، وقـد اتبعت المانيا نظام الحسابات المجمده اعتبارا من عام ١٩٣١ .

يتضـح ممـا سبق انـه بمقتضـى نظـام الرقابـه علـى الصـرف تحـل الاجراءات الادارية ، مثل اللوائح والتصاريح والقوانين ، محل السـوق فـى تخصيص النقد الاجنبى بحيـث تتسـاوى الكميـه المطلوبـه منـه مـع الكميـه المتاحه عند سعر الصرف الذى تحدده السلطات النقديه .

وما هو جدير بالذكر أن اتباع نظام الرقابه على الصرف غالبا مـا يترتب عليه وجود اكثر من سوق واحد للصرف الاجنبى ، فوجود حدود على الكميه التى يمكن لاى شـخص الحصـول عليهـا لاى غـرض بالسـعر الرسمى (الذى يقل عن سعر التوازن بالضروره) وتقيد حريه الافـراد فـى التعامل فى النقد الاجنبى يؤدى الى ظهور مـا يسـمى السـوق السـوداء[1] ويكـون سـعر الصـرف فـى السـوق السـوداء اعلـى مـن سـعر الصـــرف التوازنى . والسبب فى هذا هو ان التعــامل فـى السـوق السـوداء معـرض للعقوبه ، اذا ما اكتشف – امره ، سواء بالحبس او بالغرامـه او بهمـا معـا

[1] **المقصود بالسوق السوداء أن المعملات فى هذه السوق تجرى فى الظلام أى من وراء ظهر السلطات النقدية ، بعبارة أخرى السوق السوداء تمثل مجموع العملات غير القانونية التى تجرى بالنسبة لأى سلع او خدمه.**

حسب مقتضى الحال . وهذا الاعتبار يدفع سعر الصرف فى المعاملات غير القانونيه (معاملات السوق السوداء) الى اعلى من السعر التوازنى والفرق بين سعر الصرف التوازنى وسعر صرف السوق السوداء يمثل تأمين ضد المخاطر التى يتحملها البائع فى السوق السوداء اذا ما اكتشف امره .(١)

وبالاضافه الى ذلك قد تلجأ السلطات النقديه الى رفع سعر الصرف بالنسبه لبعض انواع المعاملات للحد من الطلب على النقد الاجنبى من ناحيه ، ولتشجيع زيادة الكميه المعروضه منه من ناحيه أخرى ، وهذا ما يعرف باسم السوق الموازية فى الكويت . تلك السوق التى يسود فيها سعر للصرف يسمى السعر التشجيعى ، وهو أعلى من السعر الرسمى ولكن اقل من السعر التوازنى . وهذا ما يعنى ان الرقابه على الصرف تعتبر وسيله فعاله للتحكم فى التجارة الخارجية ، فاذا اريد تشجيع استيراد سلعه معينه ، باعتبارها سلعه ضروريه ، تخصص لمستورديها الاعتمادات المطلوبه من النقد الاجنبى ، واذا روعى الحد من استيراد سلعة معينه ، لسبب او لآخر ، فمن الطبيعى ان تلغى الاعتمادات لمستورديها او تخصص اعتمادات قليله . ولا يقف الامر عند تحديد كميه النقد الاجنبى التى تخصص لاستعمال معين ، بل غالبا ما يقترن هذا باتباع اسعار صرف متعدده للتميز بين الاستعمالات المختلفة للنقد الاجنبى . فقد تخصص اعتمادات النقد الاجنبى اللازم لاستيراد السلع الضروريه بسعر منخفض كما هو الحال بالنسبة للنقد الاجنبى اللازم لاستيراد القمح فى مصر اذا كانت تحصل وزارة التموين على المخصصات منه لهذا

---

(١) دكتور جوده عبد الخالق ، الاقتصاد الدولى ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ،سنة ١٩٨٦ ، ص ١٢٠ - ١٢٦ .

الغرض بالسعر الرسمى[1] اما السلع الاقل أهميه فيخصص لها كميات من النقد الاجنبى بسعر صرف مرتفع نسبيا ، كذلك اذا اريد تشجيع الصادرات من سلع معينه فإن سلطة الرقابه على النقد تقوم بشراء الصرف الاجنبى من مصدرى هذه السلع بسعر صرف اعلى ، كأن تشترى الدولار المتحصل من تصدير المنسوجات بسعر اعلى من الدورلات المتحصل من تصدير القطن مثلا .

وقد اتبعت المانيا النازيه نظام تعدد اسعار الصرف حيث بلغت هذه الاسعار حوالى ثلاثين سعرا مختلفا يتراوح الانخفاض فيها عن سعر الصرف الرسمى ما بين ٢٠ ٪ ٧٠ ٪ وقد كان سعر المارك السياحى مثلا اقل من سعر المارك الرسمى بـ ٧٠ ٪ [2] .

أهداف الرقابه على الصرف :

تهدف الدول من تطبيق نظام الرقابه على الصرف تحقيق أهداف متعدده ، تتمثل فيما يلى : -

---

(1) كان الوضع سائدا فى مصر قبل توحيد سعر الصرف فى ١٩٧٩ ، .

(2) د . احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٨٧ .

اولا : - يهدف نظام الرقابة بصفة اساسيه الى المحافظة على قيمة العملة الوطنية امام عملات الدول الأخرى ، وذلك عندما تخشى الدولة من انهيار قيمة عملتها . ويتم ذلك من خلال تقنين الكميه المحدوده المعروضه من النقد الاجنبى ما بين مصادر الطلب المختلفه عليها مما يسمح بالابقاء على سعر صرف مرتفع للعملة الوطنيه . وتعتمد الدوله فى مواجهه هذا السعر المرتفع للعمله الوطنية على أحتكارها لبيع النقد الاجنبى من اجل تحقيق التوازن فى مدفوعاتها الخارجية وذلك بدلا من ترك هذا التوازن يتحقق عن طريق انخفاض كبير فى سعر صرف العمله الوطنيه ، اذا ما ترك تحديده لقوى الطالب على العمله الوطنيه وعرضها فى سوق الصرف الاجنبى .

ثانيا : - يهدف نظام الرقابه على الصرف الى تحقيق الاستغلال الامثل للنقد الاجنبى ويتم ذلك عن طريق توجيه النقد الاجنبى نحو استيراد السلع الضروريه ، وتفادى تبديد النقد الاجنبى بتقييد الواردات غير الضروريه . ويرجع ذلك الى ان الحكومه فى ظل هذا النظام بوسعها تحديد السلع التى يتم استيرادها من خلال الترخيص باستيراد السلع الاساسيه فقط ، وهكذا تحقق الدوله الاستخدام الامثل للنقد الاجنبى .

ثالثا : - تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات ، سواء كان هذا الاختلال راجعا الى الميزان التجارى أو ميزان رأس المال ، ويتم ذلك عن طريق مكافحه الحركات المفاجئه لرؤوس الاموال ، لان رفض السلطات النقديه فى الدوله ان تبيع النقد الاجنبى لهذا الغرض انما يعنى سير الطريقه القانونيه الوحيده التى تتمكن بواسطتها رؤوس الاموال من الخروج من الدوله . وتجد الدول المختلفه فى الرقابه على الصرف الاداة المناسبة

لمكافحه خروج رؤوس الاموال المتوافره فيها بندره نسبيه ، وذلك بعدم اعطاء ماليكها فرصه لاستثمارها فى خارج الدوله .

رابعا : - يهدف هذا النظام أيضا الى عزل الاقتصاد القومى عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العماله الكامله فى الداخل مع المحافظه على التوازن الخارجى . فيمكن للدوله من القيام بالمشروعات العامه ، وتشجيع الائتمان ورفع مستوى الأجور مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى كما أن الرقابه على الصرف تمكن من الحد من الواردات وعدم السماح لها بزيادة الدخل القومى مما تؤدى اليه من عجز فى ميزان المدفوعات أو تدهور فى قيمة العمله الوطنيه بالاسواق العالميه ، الا أن عزل الاقتصاد القومى عن اقتصاديات الدول الأخرى من شأنه أن يقضى على فوائد تقسيم العمل والمزايا النسبيه التى يمكن ان تتحقق من التبادل التجارى .

خامسا : - يحقق نظام الرقابه على الصرف أهداف ماليه تتمثل فى الحصول على ايرادات لخزانه الدوله ، فالفرق بين سعر شراء النقد الاجنبى وسعر بيعه هو فرق ايجابى ، ويذهب الى خزانه الدوله كايراد لها . وهذا الهدف يساعد كثير من الدول على سداد القروض الدوليه وفوائدها واقساطها .

سادسا : - يحقق نظام الرقابه على الصرف أهداف سياسيه ، حيث يمكن الدول المتبعه ذلك النظام التميز فى المعامله ما بين مختلف الدول وذلك وفقا للأتجاه السياسى للدوله ، فيمكن العمل على تشجيع التجاره مع دوله معينه ، ومنح المعامله مع دوله اخرى ، وقد استخدمت المانيا الرقابه على الصرف من أجل ربط اقتصاديات دول أوروبا الوسطى بالاقتصاد الالمانى .

الباب الرابع

التخلف والتنمية

يتضمن الفكر الاقتصادى المعاصر ، تعاريف كثرة للتخلف الأقتصادى والدول المتخلفه ، كما يتضمن تعاريف كثيرة للتنميه الأقتصاديه .

ومن الملاحظ أن كثرة التعاريف المستخدمه للتخلف الأقتصادى أو التنميه الأقتصاديه ، انما يرجع الى أن كلا منها يركز على مظهر واحد أو أكثر من مظاهر التخلف الأقتصادى أو الأقتصادى أو مظاهر التنميه الأقتصاديه .

ولذلك سوف نتناول فى هذا الباب ، التعريفات المختلفة التى قيلت لتحديد مفهوم التخلف ، كى نتوصل الى تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم ، كما سنتناول بالشرح أهم خصائص الدول المتخلفه سواء الخصائص الأقتصادية أو الخصائص غير أقتصادية ، والتى توضح أهم المشاكل التى تعانى منها الدول المتخلفة ، توصلا الى تحديد طريقة الخروج من هذا التخلف .

كما سنتناول التعريفات المختلفة التى قيلت لتحديد مفهوم التنميه الأقتصادية سواء فى الفكر الرأسمالى أو الفكر الأشتراكى أو الفكر المعاصر محاولين التوصل الى مفهوم صحيح ومحدد وشامل للتنمية الأقتصادية مع تناول أهم العناصر التى يقوم عليها مفهوم التنمية الأقتصادية .

ولذلك سوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين .

الفصل الأول مفهوم التخلف والتنميه الاقتصاديه .
الفصل الثانى مكونات عمليه التنميه الاقتصاديه .
الفصل الثالث تمويل التنميه الاقتصاديه .

الفصل الأول :

مفهوم التخلف والتنميه الاقتصاديه

المبحث الاول : مفهوم التخلف

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد لمفهوم التخلف ، والسبب فى ذلك أن التخلف ظاهرة معقده ذات أبعاد متعدده ، كما أن الدول المتخلفة تختلف فيما بينهما من حيث خصائص التخلف ، فهذه الخصائص لا توجد بنفس الدرجة فى كل دولة منها ، كما أن التخلف والنمو ظاهرة نسبية تختلف عن عصر الى آخر ومن بين مجتمع الى مجتمع آخر .

وهناك كثير من التعريفات قيلت فى تفسير مفهوم التخلف ، وسوف نتعرض الى أهمها ، بغرض التوصل الى المفهوم العلمى الشامل .

يذهب بعض الكتاب بتعريف التخلف بأنه حالة تعيش فيها بعض الدول حياه بدائيه ، وتعانى من انتشار الفقر وتخلف طرائق الأنتاج والتنظيم الأجتماعى بالمقارنة بالدول الأخرى .

ويلاحظ أن هذا التعاريف يقوم على مقارنة مستوى وطبيعة الاداء الاقتصادى فى الدوله محل الأعتبار بمستوى وطبيعة الأداء الأقتصادى فى دولة أخرى . ويأخذ على هذا التعريف قصوره فى وضع تعريف دقيق ومجرد لمفهوم التخلف فالدول المتقدمه التى تستعمل كمقياس لدرجة التخلف الأقتصادى فى الدول المتخلفة تعتبر أكبر دليل على أن هناك مستويات أعلى من التقدم الأقتصادى والفنى يمكن الوصول اليه .

ويذهب البعض الآخر من الكتاب الى تعريف التخلـف بأنـه عـدم القدرة على استغلال الموارد المتاحه استغلالا كاملا ، أى عدم القدرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الأنتـاج مـن خـلال استخدام أسـاليب الانتـاج الحديثه واستغلال الموارد المتاحه . ويرجع ذلك لأسباب عديده منهـا راس المال ومهارة العمال والكفايه الاداريه والفنيه .

يـأخذ علـى هـذا التعريـف ، أنـه يعتـبر جميـع دول العـالم متخلفـه فليست هناك دولة واحده تستغل مواردها استغلالا كاملا .

ويذهب فريق ثالث الى تعريف التخلـف بأنـه الفقـر المـادى الـذى يصيـب بعـض الـدول فالدولـه تعتـبر متخلفـه اذا عجـزت عــن أن تقــدم لسـكانها مسـتوى معتـدل مـن المعيشـه ، وتعتمـد علـى الـدول الأخــرى لاشباع حاجاتها الضروريه . أما اذا استطاعت أن توفر لأفرادها مســتوى مقبـول مـن المعيشــة بـالرغم مـن عـدم قدرتهـا علـى الاسـتغلال الكــامل لمواردها ، كما هو الحال فى بعض الدول المتقدمه ، فليس هناك تخلف .

وهذا الفقر المادى يتمثل فى انخفـاض نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومى ،وانخفاض مستوى الادخار والاستثمار ، وتخلـف البنيـه الأساسيه وعـدم اتـزان هيكلهـا الاقتصـادى ، وانخفـاض مسـتوى التعليـم والصحـه والخدمـات الاساسيه وعـدم توافـر السـلع الضروريـه منهــا والكماليــه ، وانخفاض مستوى الفن الانتاجى ، الاعتماد على الغـير لسـد الفجـوه بـين الاسـتهلاك والانتـاج بـين الصـادرات والـواردات ، وزيـادة مــــديونيتها الخارجية والداخليه .

وهذا التعريف فى الواقع اقرب الى الحقيقه ، لأنه يجسد مفهوم التخلف الذى نشاهده الآن فى أغلب الدول التى تعانى من هذا التخلف ، كما أن ظاهرة التخلف متعدده الجوانب ، فتشمل الجوانب الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والسياسيه .

ومما جدير بالذكر التفرقه بين اصطلاح الدول المتخلفة والدول الناميه ، أن اصطلاح الدول المتأخره أو المتخلفة يعنى أن هذه الدول تعانى من كثير من مظاهر التخلف والفقر ولكنها لاتبذل محاولات جاده ومؤثره لتغير أوضاعها الاقتصاديه ، أو أن استثمارها لا تكون بالدرجه التى تكفل أن يزيد دخلها القومى بمعدل أكبر من معدل نمو السكان وبالتالى فان نصيب الفرد من الدخل فيها يتناقص سنة بعد أخرى بحيث تتردى فى دائره الفقر . فاصطلاح المتأخر يحمل بين طياته معنى السكون والركود فالدوله المتأخره هى دوله لا تنمو .

أما اصطلاح الدول الناميه يعنى أيضا أن هذه الدول تعانى من كثير من مظاهر التخلف والفقر ، ولكنها على العكس تبذل محولات جادة ومؤثره لتغير أوضاعها الاقتصاديه ، ومن أمثله تلك الدول مصر والهند التى لم تستسلم لفقرها ، ولكنها تبذل الجهد الكبير لتحسين أوضاعها الاقتصادية وأحداث تغيرات دائمة ومستمرة فى هياكلها الاقتصادية وأحداث زيادة متتالية ومستمرة فى الدخل القومى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية بحيث يتزايد فيها نصيب الفرد من الدخل سنه بعد سنه . ويتم ذلك من خلال وضع الدوله لخطط قوميه شامله كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، أو خطط جزئيه كما هو الحال فى دول الاقتصاد المختلط أو دول الاقتصادد الحر ، ونطلق على مثل هذه الدول الناميه أو الأخذ فى النمو .

ومن الملاحظ أن كثرة التعاريف المستخدمه للتخلف الاقتصادى والبلاد المتخلفه انما يرجع الى كلا منها يركز على مظهر واحد أو أكثر من مظاهر التخلف الاقتصادى ومن هنا كان قصور معظم هذه التعارف عن الاحاطه بمفهوم التخلف الاقتصادى وافتقار الكثير منها الى معيار أحصائى سليم لقياسه . ولقد أتضح ان أيا من المعايير الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافيه كمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى أو حجم الناتج الصناعى بالمقارنه الى الناتج القومى ، أو نسبة الأمية أو نسب تعداد الأطباء الى السكان أو مستوى استهلاك الطاقة ... الخ ، تعتبر غير كافيه لقياس التخلف الاقتصادى، وأمام أوجه النقد المختلفه الموجهه الى هذه المعايير فقد تم الوصل داخل الأمم المتحدة الى معيار آخر هو معيار الترشيح الذاتى وبمقتضاه تحدد الدول المعنيه الطائفه التى تريد أن تندرج تحت لوائحها والتى تراها اكثر ملاءمه لظروفها . وبالتالى يكفى أن تعلن دولة ما أنها دوله ناميه لتنضم الى مجموعه الدول الناميه فى الأمم المتحده حيث يمكن أن تحظى بوضع خاص فى المعاملات الأقتصاديه الدوليه .([1])

خصائص الدول التخلفه :

أن المشاكل التى تعانى منها الدول المتخلفه ليست مشاكل أقتصادية محضه ، بل أنها ، بالأضافة الى الجانب الأقتصادى ، جوانب فنية وثقافية وسياسية وأجتماعية ، وبدراسة هذه الجوانب المختلفه نستطيع أن نتعرف على خصائص الدول المتخلفه ، مع ملاحظة أن الدول المتخلفه

([1]) راجع دكتور / حسن السيد نافعه ، المنظمات الدولية وقضايا التنميه فى العالم الثالث، مقال بمجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ٦٢ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ،ص ٣٢ ، ٣٤ .

تتفاوت فيما بينهما من حيث خصائصها ومعدل النشاط فيها ، ولا يعنى وضع تلك الدول بهذه الخصائص أنها تتوافر فيها جميعا بنفس الدرجة ، وأنما يعنى أن آى دولة متخلفة تتصف بمعظم هذه الصفات كما أن هذه الصفات قد تختلف من دولة الى أخرى من حيث درجتها ومن هنا يتأتى ادراج الدول المتخلفه فى مجموعة واحدة ، ولا يقتضى الأمر النظر لكل منها على أنها حاله خاصه ، بصفه عامه تتميز الدول المختلفه بخصائص اقتصادية وأخرى غير أقتصادية .

الخصائص الأقتصادية للدول المختلفة :

أولا   نقص رؤوس الأموال .

يعتبر نقص رؤوس الأموال ، أحدى المشاكل الأساسية التى تعانى منها الدول المتخلفه ، وبالتالى أحدى الخصائص التى تتسم بها هذه الدول . ونقص رؤوس الأموال يتخذ مظاهر متعدده تختلف من دوله لأخرى من الدول المتخلفة . الا أن الظاهرة الغالبه هى ندره رؤوس الأموال المنتجه بأنواعها المختلفه ، ونتيجة لافتقار الدول المتخلفة لرأس المال ، فانها تعانى من تخلف البنية الأساسية المتمثلة فى وسائل النقل والمواصلات ومحطات توليد القوى الكهربائية والموانى والمطارات ووجود المؤسسات التمويلية ، ومن المعروف أن أقامة بنيه أساسية متكامله يحتاج الى استثمارات ضخمة ، وهذه الاستثمارات لا تعطى عائد مباشرا ، كما أن عائدها غير مباشر لا يكون الا فى الأجل الطويل ولذلك فأن امكانيات الدول المتخلفه فى اقامه مثل هذه المشروعات تكون ضعيفة مما يجعلها غير قادرة على تكوين بنية أساسية متكاملة . مما يعوق عملية التنمية الأقتصادية .

ومن جهـه أخرى فإن نقص رؤوس الأموال يؤدى الى ضعف الانتاجيه ، نتيجة لأتباع وسائل فن انتاجى متخلفه ، والأعتماد على الأنتاج اليدوى أكثر من الانتاج الآلى ، وتأخذ الصناعات بها شكل وحدات انتاجية صغيرة الحجم لا يمكنها الأستفاده من الوفورات الخارجية أو الداخلية التى تتمتع بها الوحدات الأنتاجية فى الدول المتقدمة والتى تعتمد فى انتاجها على تكنولوجيا متطوره .

ومن الطبعى أن يترتب على ندرة رؤوس الأموال وتخلف وسائل الفن الأنتاجى انخفاض الدخل القومى وبالتالى الدخل الفردى وضعف مستويات التغذية والصحة والتعليم ،ويحد من قدرة الحكومات على تقديم خدمات كافية لمجتمع أو اقامة البنيه والمرافق العامة .

ومن الطبيعى ايضا أن يترتب على انخفاض الدخل القومى ، انخفاض الادخار والاستثمار ، وضعف القوة الشرائية للمستهلكين ، وهذا الأخير بدوره يؤدى الى ضعف الحافز على الاستثمار . وهكذا تدخل الدول المتخلفه الدائره الخبيثه للفقر أو كما يطلق عليها البعض (الحلقه المفرغه للفقر) .

فأنخفاض الأستثمار يؤدى الى انخفاض الدخل وانخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض الادخار وانخفاض الادخار يؤدى الى انخفاض الاستثمار ، وهكذا .

ويرى نيركـه أن ربما كانت أهم الحلقات المفرغه التى تعانى منها البلاد المتخلفه ، ما يتعلق منها بتكوين رؤوس الأموال ، ومشكلة قدرة رؤوس الأموال فى البلاد المتخلفه لها وجهان ، حيث يتمثل الوجه الاول فى عرض رؤوس الأموال الذى يتوقف على الأدخار ويتمثل الوجه الثانى

فى الطلب على رؤوس الأموال الذى يتوقف على الحافز على الأستثمار ويؤديان الى ضآلة تكوين رأس المال فى هذه البلاد .

وفيما يتعلق بعرض رؤوس الأموال فإن انخفاض مستوى الدخل القومى فى تلك البلاد يؤدى الى ضعف القدرة على الادخار مما يؤدى الى نقص رؤوس الأموال ويترتب على ذلك ضعف الانتاجيه الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الدخل القومى وبالتالى ضعف القدرة على الادخار وهكذا تستمر الحلقه المفرغه .

أما فيما يتعلق بالطلب على رؤوس الأموال فنجد أن الحافز على الاستثمار فى البلاد المتخلفه يتصف بالضعف مما يحد من قدرتها على تحقيق نموها الأقتصادى . ويترتب على ذلك نقص رؤوس الأموال مما يؤدى الى ضعف القدرة الانتاجيه ، ومن ثم نصل الى انخفاض مستوى الدخل ، مما يؤدى بدوره الى ضعف القوة الشرائيه للمستهلكين الذى يؤدى الى ضعف الحافز على الاستثمار وهكذا (1)، تدور الدول المتخلفه فى هذه الحلقه التى لا تجد سبيل الخروج منها الا بفتح أبوابها للاستثمار الخارجى ، أما بصوره مباشرة وأما بصوره غير مباشرة عن طريق الأقتراض من الخارج .

ثانيا : الأعتماد على نشاط اقتصادى أولى .

نظرا لما تتسم به الدول المتخلفه من عدم تناسب عوامل الأنتاج ، أى تعانى من قصور فى أحد أو بعض عوامل الأنتاج يجعل أتمام العملية

---

(1) R Nurkso , Problems of Captial Form - alion in Underdevelopment Countries 1960 , P . P 4 - 11 .

الأنتاجيه أمر غايه فى الصعوبه ، ويدفع بهذه الدول الى أن تتخصص فى نشاط أقتصادى أولى .

وتعتمد معظم الدول المتخلفه على الزراعه والرعى ، اذا ما توافرت فيها الأرض الزراعيه الخصبه ، ويستتبع هذا الوضع ان تستوعب الزراعه نسبه كبيره من اليد العامله ، كما تمثل الزراعة نسبة كبيرة من الدخل القومى وهذا يدل على أن هذه الدول تركذ جهودها فى انتاج المواد الاوليه ، ففى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينيه يشتغل اكثر من ٦٠ ٪ من السكان بالزراعة ، ويعتمد البعض الاخر من الدول المتخلفه على النشاط الاستخراجى والتعدينى ، فالدول الناميه تعتبر مصدر كبير لانتاج الصفيح والألومنيوم والنحاس والبترول ، وغالبا ما تقوم بتصدير هذه المعادن فى صورها الأوليه دون اجراء أى عمليات تصنيع عليها .

وتعمل الدول المتخلفه التى تعتمد على نشاط اقتصادى أولى ، سواء النشاط الزراعى أو الاستخراجى والتعدينى على زيادة حصيلة الزراعة أو المواد الاستخراجية عن احتياجاتها ، وتقوم بتصدير الباقى الى الخارج وتعتبر حصيلة هذه الصادرات المصدر الأساسى للعملات الأجنبيه التى تمكنها من استيراد اتياجاتها من السلع التى لا تستطيع انتاجها محليا . ، وبالتالى يرتبط اقتصادها بالعالم الخارجى ، ويجعل اقتصادياتها خاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمى وما يصيبه من كساد أو رواج ولا سيما تقلبات الأسعار العالميه للمواد الأولية ، بحيث تفقد ارادتها وسيطرتها على اقتصادياتها .

بالأضافة الى ذلك فأن الدول الناميه التى تعتمد علـى منتـج واحـد أو منتجين من المنتجات الزراعية ، فأنها لا تخضع فقط لتقلبـات الاقتصـاد العـالمى ، ولكـن كذلـك لظـروف خارجـه عـن ارادة الانسـان الا وهـى الظروف الجويه وما يصيب الأنتاج الزراعى من أمراض وآفات .([1])

ثالثا : التبعيه الاقتصاديه للخارج .

علـى الرغـم مـن حصـول معظـم الـدول المتخلفـه علـى اسـتقلالها وحريتها السياسيه ، الا أن الدول المتقدمة ولا سيما الاستعمارية ما زالـت تتحكم فى اقتصاديات الدول المتخلفة ، وحتـى يمكـن القـول بـأن الـدول الاستعمارية لم ترفع يديها عن الدول المستعمرة بـل تحـول الاسـتعمار مـن استعمال قائم علـى القـوة والضغـوط السياسـية الى اسـتعمار اقتصـادى لا يكلف الدول الاستعمارية التضحية بالأرواح أو برؤوس الأموال .

وتتمثل مظاهر التبعيه الاقتصاديه للدول الناميه فـى اعتمـاد الـدول النامية على الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية ، وهذا نتيجة طبيعية لاعتماد الدول النامية اساسا علـى منتـج واحـد أو منتجـين مـن المنتجـات الأساسـيه أى المـواد الأوليـه والمـواد الغذائيـه ، ومـن هنـا تسـتطيع الـدول المتقدمه ان تتحكم فى اقتصاديات الـدول الناميـة لابقـاء هـذه الـدول فـى حالة من التخلف الاقتصادى ، فأن مصلحة الدول المتقدمـه تقتضـى عـدم تصنيع الدول الناميه حتى تظل مصدرا تحصل منه الدول المتقدمة علـى مـا تحتاج اليه من المواد الأوليه ، وسوقا دائما لتصريـف الفـائض مـن انتاجهـا الصناعى وفى كثير من الأحيان نجد أن دولة واحـدة مـن الـدول المتقدمـة

([1]) دكتور : على لطفى ، التنمية الاقتصادية دراسة تحليليه ، دار القرآن للطباعة والنشر ، سنة ١٩٧٤ ، ص ٤٠ .

تستاثر وحدها بأكثر من ٥٠ ٪ من صادرات وواردات أحدى الدول النامية ولا شك أن هذا يسمح للدول المتقدمه أن تتحكم فى ألاقتصاد القومى للدول الناميه .([1])

ومن مظاهر التبعيه الاقتصادية أيضا ، خضوع الدول المتخلفة لسيطرة الأجهزة الأجنبيه على العمليات المتعلقةبالتجارة الخارجيه والمتمثله فى مكاتب الاستيراد والتصدير والبنوك وشركات التأمين وأجهزة النقل ، ففى دول غرب أوروبا تسيطر سبع شركات أجنبية على ما يزيد عن ٦٥ ٪ من التجارة الخارجيه لهذه الدول ، بل تتطرق السيطرة الأجنبيه على قطاعات التجارة الخارجيه بالعديد من البلاد المتخلفه الى ملكية المصالح الأجنبيه للمشروعات التى تتكفل بأنتاج الصادرات من المنتجات الأوليه لصالح أسواق البلاد المتقدمة التى تنتمى اليها ، ومثال ذلك شركات البترول فى فنزويلا وايران والسعودية والعراق والكويت أو شركة الفواكه المتحدة فى جمهوريات امريكا الوسطى أو شركات المناجم فى روديسيا الشمالية . ([2])

الأمر الذى أدى الى تفكك النظام الاقتصادى للدول المتخلفة وجعلها مركزا للاقتصاد الأجنبى وقد تبدو مظاهر التبعيه الاقتصادية فى المجال النقدى فى عضوية كثير من البلاد النامية فى مناطق نقديه تابعة لدول أجنبيه كمنطقة الاسترلينى ، وأيضا فى تداول نقد أجنبى أو نقود وطنيه يتكون غطاؤها من سندات أو عملات أجنبية وعندئذ ترتبط كمية

([1]) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، جامعه الدول العربيه ، الامانه العامه ، القاهره ، ١٩٩٦ .

([2]) د . خالد سعد زغلول ، النظم القانونيه والسياسه للضغط العربى ، منشورات جامعه الكويت ، ١٩٩٧ .

النقود المتداولة داخل البلد النامى بما يرد على تجارته الخارجية من تقلبات بما يؤثر فى النهاية على الائتمان المصرفى فى هذه البلاد ويجعله عرضه للتقلب تبعا للظروف السائدة فى البلاد المتقدمة .

ومن مظاهر التبعيه الأقتصادية ايضا اعتماد الدول المختلفة على انسياب رؤوس الأموال تجاه الدول النامية لتمويل جانب يعتد به من الاستثمار القومى ، وتوضح لنا البيانات الاحصائيه عن تزايد انسياب المدخرات الاجنبيه الى البلاد المتخلفة بصورة غير منتظمة طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . (1)

ولا شك أن هذه الاستثمارات الاجنبيه تهدف الى تحقيق مصالح معينه للمستثمر الأجنبى وللدول الصناعية التى تكون فى حاجة الى المواد الغذائية والمواد الأولية التى تصدرها الدول النامية ، أما مصالح الدول النامية ذاتها فلم تكن موضع اعتبار للمستثمر الأجنبى .

من كل هذا اصبح من الضرورى أن تتلخص الدول المختلفه من هذه التبعيه الاقتصادية عن طريق تنمية اقتصادها وتنويعه ، وخاصة عن طريق التنوع الصناعى الذى يمكن السوق المحلية من أن تستوعب جزءا كبيرا من المواد الخام المخصصه للتصدير ويقلل من الاستيراد الأجنبى ويضمن نوع من الاكتفاء الذاتى . كما يجب على هذه الدول أن تمتنع عن تركيز تجارتها مع بلد واحد ، وأن يعمل الاقتصاد القومى على أن

(1)– راجع دكتور : محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصاديه الدولية ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٦١ ، ص ٤٩٦ .

تكون الاستثمارات الأساسية فى البلد مملوكة للمواطنين ، حتى يمكن توجيهها لصالحه ([1]) .

رابعا : عجز ميزان المدفوعات .

من خصائص الدول المتخلفة أيضا وجود عجز دائم فى ميزان مدفوعاتها . ، ويرجع ذلك الى اعتماد هذه الدول المتخلفة على تصدير المواد الأوليه الى الخارج مقابل استيراد كافة السلع المصنعة من الدول الأخرى ، نتيجة الخطوات الواسعة التى تقطعها دول العالم المتقدم نحو التطور التكنولوجى ، الذى يهدف اساسا الى توفير الخامات وتوفير العماله ، بالأضافة الى ظهور بدائل صناعية للكثير من الخامات الطبيعية ، كل هذا يؤدى الى نقص الطلب الخارجى على الخامات والمواد الأوليه ، وبالتالى انخفاض اسعارها ، وفى ذات الوقت يتزايد طلب الدول المتخلفة على السلع الأجنبيه ، أى يزيد الاستيراد ، نظرا لعدم وجود بدائل محليه لها ، الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع قيمة الواردات بمعدل أكبر من ارتفاع قيمة الصادرات مما يجعلها تعانى من عجز دائم فى موازين مدفوعاتها .

ويلاحظ من احصاءات الدول المتخلفه أن صافى الاقتراض الخارجى يتجه نحو التزايد من سنه الى أخرى فى الدول النامية ، من أجل سد الفجوة بين الاستيراد والتصدير .([2])

---

[1] – د / رفعت المحجوب – الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق، ص ٢٥٤ .

[2] – انظر تقرير البنك الدولى عن التنميه فى العالم ، سنه ١٩٩٦ ، ص ٤٢ .

خامسا : انتشار البطاله .

من السمات المميزة للدول المتخلفة انتشار البطالة بأنواعها المختلفة المتمثلة فى البطاله المقنعه ، والبطاله الموسمية ، والبطاله الفنيه ، والبطاله الدوريه .

١ – البطاله المقنعة .

يقصد بالبطاله المقنعة كثرة عدد العاملين بالنسبه للموارد التى يستغلونها بحيث اذا سحبوا من القطاع الذى يعملون فيه ، دون تغير فى الفن الانتاجى ودون زيادة فى رأس المال ، لما انخفض الانتاج الكلى فى هذا القطاع . وعلى هذا فأن هذا النوع من البطاله متى وجود فى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادى يعنى ان الانتاجيه الحديه لبعض المشتغلين فى هذا القطاع منعدمه .

وهذا النوع من البطاله لا يوجد بين العمال الذين يشتغلون بالأجر ، نظرا لأن رب العمل لا يشغل العمال الا اذا كان تشغيلهم يزيد من الانتاج الكلى ، بل وكانت انتاجيتهم الحديه مساوية على الأقل للأجر المدفوع لهم . وعلى ذلك فان هذا النوع من البطاله لا يظهر الا بين الذين يشتغلون لحسابهم ، وهو ما يظهر عادة فى نطاق العمل العائلى ، سواء كان زراعيا أو صناعيا .

وتنتشر أيضا البطاله المقنعه فى القطاعات التى يندمج فيها العمل ورأس المال ، لذلك نجدها فى نطاق الحرف الصغيرة ، وبين الباعة الجائلين ، كما تنتشر بين موظفى الحكومة ، وقد تكون الدولة مضطرة الى تشغيل عدد من الأفراد دون حاجة العمل اليهم حيث ان النظام الاشتراكى يقضى بايجاد فرصة عمل لكل مواطن .

ويلاحظ ان البطاله المقنعه لا تقتصر علـى البـلاد المتخلفـة الكثيفـة السكان ، حيث يكثر عدد السكان بالنسبه للموارد الطبيعية ، بـل توجـد ايضا فى البلاد خفيفة السـكان علـى الرغـم مـن احتيـاج هـذه البـلاد الى تشغيل عمال اضافيين ، ويحدث ذلك نتيجة لسوء توزيع اليد العاملـة بـين المناطق المختلفه ، أو بين فروع الأنتاج المختلفه ويحدث ذلك نتيجـة لعـدم معرفه العمال بفـرض التشـغيل الموجـوده فـى فـروع الانتـاج الأخـرى أو المناطق الاخرى أو لعدم صلاحيتهم لها أو نتيجة صعوبات التنقل .

ولذا يطلق على البطاله المقنعه مصطلح البطاله البنيانيه .

والبطاله المقنعة ليست مقصوره على البلاد المتخلفه ، اذ أنها تظهر ايضا فى البلاد المتقدمه ، الاأن البطاله المقنعه أشد خطرا فى البلاد المتخلفة منها فى البلاد المتقدمه ، اذ انهـا فـى الأولى اكـثر اتسـاعا . ولذلـك فـان انتشار البطاله المقنعه فى الدول الناميه يكون عقبه كبيرة أمام هـذه الـدول للقضاء على التخلف الاقتصادى ، لأن وجود هذه البطاله يؤدى الى تقليل معدل التكوين الرأسمالى ، حيث يقتسم الأفراد الذيـن يكونـون فـى حالـة بطالة مقنعة دخول الأفراد المنتجين ممـا يـؤدى الى تقليـل أو انعـدام ادخـار الافراد العاملين بالقطاعات المختلفة ([1]) .

البطاله الموسميه .

ويقصد بالبطاله الموسميه ان العمـال لا يعملـون طـوال العـام ، بـل يعملون فترات محددة من السنه ، وتظهر البطاله الموسميه فى قطاع الزراعـة

([1]) راجع فى ذلك : **Benjamin Higgins : Economic Dev Lopment , Principles , Problems and Policies, 1959 .**

نتيجة لطبيعة هـذا الفـرع مـن النشـاط الاقتصـادى الـذى يتميز بتقلبـات موسميه فى الطلب على العمال .

ولا شـك أن تقـدم الفـن الزراعـى واسـتخدام الأسـاليب العلميـة الحديثة فى الزراعة يتيح للدول الناميه الفرصه لتقليل حدة هذه البطاله . ، وكما يمكن القضاء على هذا النوع من البطاله بتشغيل العمال خلال المـدة الباقيه من السنه خارج الزراعة فى أعمال أخـرى ، مثـل أعمـال الصناعـة الزراعية ويفضل أن تقوم هذه الصناعات الزراعية فى المكـان نفسـه الـذى يقيم فيه العمال الزراعيون ، حتى يتفـادى مشـكلات نقلهـم مـن المنـاطق الزراعية الى المناطق الصناعية ([1]) .

٣ – البطالة الفنية ([2]) .

ويقصد بالبطاله الفنيه ، التقدم الفنى ومـا يـؤدى اليـه مـن احـلال الالات الحديثة محل الالات القديمـة ومـن تقليـل عـدد العمـال اللازمـين ، وهذا مـا يعرف بتوفير العمـل ، وهـو مـا يحـدث حينمـا تحـل الالـه محـل العمال . كما قد يؤدى التغير فى الفن الانتاجى الى عدم استطاعة العمـال الذين يعملون فى ظل الفن القديم متابعـة الفـن الجديـد ، مما يدفعهـم الى البحث عن عمل غير فنى أو الى البطاله المؤقته ،ويمكن حل مشكلة البطاله الفنيـه – جزئيـا – عـن طريـق اعـادة تدريـب العمـال وتدعيـم التعليـم والدراسات الفنيه .([3])

([1]) دكتور : رفعت المحجوب ، دراسات اقتصادية اسلامية سنة ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .

([2]) يطلق عليها البعض البطاله الاحتكاكيه أو التكنولوجية .

([3]) د. خالد سعد زغلول ، دور الدوله فى دعم وتوجيه العماله فى ظل المتغيرات الاقتصاديه المعاصره ، بحث مقدم لمؤتمر " الاوضاع القانونيه والاقتصاديه للعمال فى ظل –

والبطالة الفنيه توجد فى الدول الناميه والدول المتقدمه على حد سواء ، الا انها أقل خطرا فى الثانية منها فى الأولى ، وذلك لاتساع الفجوه بين الفن الأنتاجى القديم القائم فى البلاد المختلفة والفن الانتاجى الجديد الذى تريد هذه البلاد أن تطبقه ، كما أن البلاد المتقدمه تملك جهازا انتاجيا قويا ومرنا يمكنها من أن تقضى على هذا النوع من البطاله عن طريق التوسع النقدى الذى يؤدى الى زيادة الطلب الكلى وبالتالى زيادة التشغيل الى أن يتم القضاء على البطاله ([1]) .

٤ - البطاله الدوريه .

ويقصد بالبطاله الدورية تلك التى تظهر بصفة دورية نتيجه التغيرات الدوريه الخاصة بالبلاد المتخلفة ، لكن عملا تكون هذه التغيرات منعكسة من البلاد المتقدمه ، وتزداد خطورة البطاله الدورية مع ازدياد النشاط الصناعى فى البلاد الأخذه فى النمو ، ويمكن القضاء على هذا النوع من البطاله عن طريق السياسات الأقتصادية التى تتبعها الدول الصناعية ، والعمل على الحد من التقلبات الأقتصادية .

بعد هذا العرض للأنواع المختلفه للبطاله ، يتضح أن للبطاله التى تعود الى ذات بنيان البلاد المتخلفه تختلف عن البطاله التى تنشأ فى البلاد المتقدمه نتيجه لعدم كفاية الطلب الفعلى لتحقيق التشغيل الكامل ، فاذا

- المتغيرات المحلية والعالمية : " كلية الحقوق جامعة المنصورة من الفترة من ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٧ بالقاهرة .

([1]) انظر فى تفصيل ذلك : دكتور : محمد لبيب شقير ، العلاقات الأقتصادية الدولية المرجع السابق ، ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

كان رفع الطلب الفعلى يكفى للقضاء على البطالـه فـى البـلاد المتقدمـه ، فإن هذا الاجراء لا يكفى وحده للقضاء على البطاله فى البلاد المتخلفــه ، بـل أن القــضاء علـى البطالـه فـى هـذه الأخـيرة يقتضــى تغـير البنيــان الاقتصادى ، ويتم ذلك بتكوين جهاز انتاجى يعمل على خلق فرص عمل جديده ، كما أن توسيع رقعة الاراضى الزراعيه يؤدى الى تخفيف مشـكلة البطاله ، ايضا انشاء الصناعات الجديده يمكـن أن يمتـص جـزءا كبـيرا مـن الأيـدى العامـــلة مـن الفـروع التـى يعملـون بهـا ، وتكــون انتــاجيتهم منخفضه ، وهذا هو دور التنميه الاقتصادية .

الخصائص غير الاقتصادية للدول المتخلفه :

هناك مجموعه أخـرى مـن الخصـائص غـير الاقتصاديـة قـد تكـون نتيجة للمشكلات الاقتصادية التى تعانى منها هذه البــلاد ، او قـد تكـون راجعة الى عادات وتقاليد تأصلت فى المجتمع .

ومـن أهـم الخصـائص غـير الاقتصاديـة التـى تتسـم بهـا الـدول المتخلفه ما يلى :

اولا : ارتفاع زيادة السكان :

تعتبر مشكلة زيادة السكان من أهم المشــكلات التـى تعـانى منهـا البلاد المتخلفة ، وتتضح المشكلة وتظهر أهميتها ، عندما نلاحظ أن معدل زيادة الدخل القومى لا يكفى لمقابلة معدل زيادة السكان ، وعدم التعادل بين عدد السكان وبين الموارد الطبيعية داخل الدوله . فقد يكــون العنصـر البشرى أكبر مما يلزم لاستغلال الموارد الطبيعية ، وهنا يكون عدد السكان اكبر من الحجم الأمثل مثل مصر والهند وباكستان ، وقـد يكـون العنصـر

البشرى على العكس من ذلك أقل مما يلزم لاستغلال الموارد الطبيعية ، وهنا يكون عدد السكان أقل من الحجم الأمثل مثل أمريكا اللاتينية والسودان والعراق ، وكل منهما يمثل عقبه أمام الدول المختلفة .

ويرجع أسباب ارتفاع معدل زيادة السكان فى الدول النامية الى الزواج المبكر ورغبة الأسر أحيانا فى زيادة عدد افرادها مما يؤدى فى نهاية الأمر الى زيادة معدل المواليد .

وتتضح من الاحصاءات التى تنشرها الأمم المتحده أن معدلات المواليد فى المناطق النامية تتراوح بين ٤ ٪ ، و ٤٫٥ ٪ سنويا ، أما المناطق المتقدمه فهى تتراوح بين ٢ ٪ و ٣ ٪ سنويا ([1]) .

ومن أسباب ارتفاع معدل المواليد فى الدول الناميه ، انخفاض تكاليف تربية الأطفال ، وانتشار الزراعة البدائية التى تعتمد على العامل الانسانى ، وارتفاع نسبة الأميه وبالتالى ينعدم التفكير الصحيح ولا يدركون أن الزيادة السريعة فى السكان تعوق التنمية الاقتصادية . وانتشار فكرة العائلة الكبيرة وعدم انتشار وسائل تنظيم النسل ، وتعدد الزوجات وانتشار الطلاق .

ثانيا : انخفاض المستوى الصحى :

تتسم ايضا الدول المتخلفة بأنخفاض المستوى الصحى وهو نتيجة طبيعية لانخفاض الدخل الفردى والذى لا يتحمل تكاليف العلاج والذى لا يضمن الحد الأدنى من التغذيه السليمه وبالتالى تنتشر الأمراض والأوبئه . وانخفاض الدخل القومى ، وبالتالى لا تتمكن هذه الدول من

([1]) أنظر البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، اغسطس ١٩٩٦ ، ص ٥٣ .

اقامة المستشفيات والوحدات الصحيةِ اللازمة لتقديم الرعاية الصحية المناسبة .

بالاضافة الى ذلك فأن عدم انتشار الوعى الصحى بين معظم المواطنين فى الدول النامية ، يؤدى الى انتشار الأمراض والاوبئه التى تؤدى بحياة الملايين .

وبطبيعة الحال فأن انخفاض المستوى الصحى لابد وأن ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فانخفاض المستوى الصحى يضعف من الطاقة الانتاجية للأفراد وبالتالى فتنخفض الانتاجيه والدخل القومى ، وبالتالى يعتبر عقبه امام نهوض اقتصاديات الدول المتخلفة .

ثالثا : انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأميه .

تعانى الدول المتخلفة من انخفاض مستوى التعليم ، ويرجع ذلك مرة أخرى نتيجة لانخفاض الدخل القومى ، وعدم قدرةالحكومات على انشاء المؤسسات العلمية ، والانفاق عليها . بالاضافة الى ذلك فان الدول المتخلفة مقيدة بتقاليد قديمة تعوق تقدمها ولذا يكون من الضرورى ايضا احداث التطور الفكرى اللازم لهذا التقدم .

بالاضافة الى ذلك تعانى الدول المتخلفة من تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفيه من حيث مدى انتشار التعليم ، ولا يقبل الأفراد فى الدول المتخلفه على التعليم الفنى والمهنى بأنواعه المختلفة (صناعى ، زراعى ، تجارى) . فمن وجهه نظر المجتمع ما زال العمل اليدوى أقل احتراما من العمل المكتبى .

وانخفاض مستوى التعليم ، يعنى ارتفاع نسبة الأميين الى مجموع السكان ، وطبقا لأحصاءات هيئة اليونسكو سنة ١٩٩٤ ، يتضح أن نسبة الأميين فى الدول المتقدمة لا تتجاوز ٥ ٪ من مجموع السكان ، وتتراوح هذه النسبه فى الدول المتخلفة ما بين ٥٠ ٪ و ٩٠ ٪ فى بعض الدول المتخلفة .

وهناك مجموعه من المقاييس والمعايير يمكن عن طريقها قياس درجة التخلف فى المستوى التعليمى فى دولة ما، ومنها على سبيل المثال عدد المدرسين فى المراحل التعليمية الأولى لكل ١٠٠٠ من الأطفال وعدد المدارس ونسب التعليم الثانوى والفنى والعالى الى مجموع المتعلمين .. الخ .

وعلى ذلك نلاحظ أن البلاد المتخلفة تتصف بأنخفاض فى المستوى التعليمى اذا ما قورنت بالبلاد المتقدمة . وتوضح الاحصاءات أن نسبة التعليم عند البالغين بلغت فى عام ١٩٩٠ فى اثيوبيا ١٠ ٪ ، و وفى الهند ٣٦ ٪ ، وفى غانا ٣٠ ٪ وفى مصر ٤٤ ٪ بينما بلغت هذه النسبة فى المملكة المتحدة ٩٩ ٪ وفى اليابان ٩٩ ٪ وفى استراليا ١٠٠ ٪ وفى الولايات المتحدة الامريكية ٩٩ ٪ عند نفس السنة (١) .

وتتسم نظم التعليم فى البلاد المتخلفة بالعديد من الخصائص منها عدم وجود ارتباط قوى بين البرامج التعليميه وبين خطط التنمية الاقتصادية فنجد مثلا أن البلاد المتخلفة تعانى من نقص التعليم الفنى والمهنى ، وحرمان بعض المناطق الريفيه من التعليم بالأضافة الى نقص التسهيلات التعليمية بصفه عامه ، ومما لا شك فيه أن انخفاض مستوى

---

(١) أنظر تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٥٣ .

التعليم فى البلاد المتخلفة يؤدى الى نقص المهـارات الصناعيـة والكفـاءات المطلوبه لتنفيذ برامج التنميه الاقتصاديه ، كما أن هناك علاقـة وثيقـه بـين انتشـار التعليـم السـنوى الصحـى ، فكلمـا ارتفعـت نسـبة الأميـين كلمـا انخفض المستوى الصحى والعكس صحيح ([1]) .

هذه هى باختصار خصائص البلاد المتخلفة ، وهى تنطبق بلا شك على البلاد الاسيويه . ماعدا اليابان ، كما تنطبق ايضا علـى بـلاد أمريكـا اللاتينيه .

([1]) راجع دكتور : على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، مكتبة عين شمس ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٧٥ - ٧٩ .

المبحث الثانى

مفهوم التنمية الاقتصادية .

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد لمفهـوم التنميـة الاقتصاديـه فكل منها يعرف التنمية من وجهه نظر معينه ، بل اسـتخدم الاقتصـاديون أكثر من مصطلح كالنمو والتنميـه والتقـدم والتطـور للتعبـير عـن مفـاهيم متقاربه محورها الانتقـال مـن حالـة أدنـى الى حالـة افضـل . ولا شـك أن هناك فروق بين هذه الاصطلاحات ذاتها .

ولذا سوف نتعرض لتلك الفروق بين المصطلاحات المختلفة ، ثـم نتناول التعريفات التـى قـال بهـا الاقتصـاديون فـى تحديـد مفهـوم التنميـة الاقتصادية .

النمو :

يقصد بالنمو الزيادة التلقائية التى تحدث بدون تدخل أو عمل مـن افراد المجتمع ، وفى علم الاقتصاد يقصد بالنمو الزيـادة أو التقـدم التلقـائى الذى يحدث داخل المجتمع بدون تدخل من الاجهزة المختصه بها ،ويظهـر النمو التلقائى فى الدول المتقدمه التى يسودها مبدأ الاقتصاد الحر ، حيـث تتفق مصالح الأفراد مع مصـالح الجماعـة ، وهـذا الانسـجام والتوافـق بـين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع هو الذى يحقق معدلات النمو التلقائى فـى النظام الرأسمالى، ومثال ذلك أن هدف المنتج زيادة حجم انتاجـه أو انتـاج سـلع جديـدة لتحقيـق أكـبر ربـح ، وفـى نفـس الوقـت يحقـق مصلحـه

المستهلكين بتوفير احتياجتهم من السلع وبالتالى يخدم مصلحة الدولة ككل .

التنميه :

يقصد بها تحقيق زيادة فى المعدلات الاقتصادية داخل الدوله نتيجة اجراءات وخطط وسياسات مقصوده تضعها الدولـه بغرض الوصول الى هذه المعدلات ومثال ذلك الخطط التى تضعها الدوله لسنوات مقبله بهدف تحقيق تنميه اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومى .

ويقصد بالتقدم

الانتقال من وضع أدنى الى وضع أفضل ، فهو يعبر عن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنيه داخل الدوله ووصولها الى وضع متقدم بالمقارنه بباقى الدول الأخرى ، ولذلك يطلق على الدول المتحضرة تعبير الدول المتقدمة مثل الولايات المتحده الأمريكية والدول الأوروبيه .

ويقصد بالتطور .

الانتقال خطوه الى الأمام دون أن تصل الى مرحله التقدم ، وقد يستعمل احيانا للدلاله على بدء مرحلة التهيؤ للانطلاق ، بينما يستعمل النمو للدلاله على مرحلة الانطلاق ذاتها (1) .

---

(1) راجع دكتور : محمد خليل برعى ، دكتور : على حافظ منصور ، التخلف والتنميه ، توزيع دار الثقافة العربية ،١٩٩٠ ، ص ٢٩ ، ٣١ .

الا أن الاصطلاح الشائع الاستعمال هو التنميه الاقتصادية ، ولذا سنتعرض لأهم التعريفات المختلفه للتنمية الاقتصادية حتى نستطيع ان نقف على الحقيقة العلمية لها .

وتختلف التنميه الاقتصادية بأختلاف الكتاب .

١ - يعرف كتاب الفكر الراسمالى التنمية الاقتصادية بأنها عملية تفاعليه يزداد خلالها الدخل القومى الحقيقى خلال فترة زمنيه معينه ، على ان يكون النمو الاقتصادى المتحقق أكبر من معدل النمو فى الأعداد السكانيه ، وهذا يؤدى الى زيادة فى متوسط الدخل للفرد ويصاحب ذلك ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنيه وتنظيم فى المؤسسات الانتاجية القائمة فعلا ، على أن يستمر هذا التطور عبر مراحل التنميه الاقتصاديه أى لفتره طويله من الزمن .

بينما يذهب البعض الى أن التنميه هى الزيادات المتلاحقة والمستمرة فى الاحتياطات النقدية التى تسمح بالانفاق على التسلح ضمانا لحق الدوله فى الدفع عن نفسها أمام اعدائها فضلا عن الاحتياطات التى تتيح لها سبيل التعاقدات والاتصالات الدوليه .

٢ - ويعرف كتاب الفكر الاشتراكى التنميه الاقتصادية بأنها ضرورة تحقيق الاستقلال السياسى فى الدول الناميه ، والاستقلال السياسى فى رأيهم يتضمن تصفية الأوضاع الاستعماريه القديمة ذات الطابع الاستغلالى واقصاء وتصفية الطبقات الاجتماعية المسيطرة كما يتضمن الغاء التشكيلات والتنظيمات السياسية المرتبطة بالاستعمار على أن يصحب ذلك الاستقلال الاقتصادى.

تأميم المزارع والمناجم والبنوك ومباشر المشروعات الانتاجيه وضمها نهائيا لملكية الشعب العامل ، ويتضمن الاستغلال الاقتصادى كذلك تصفية رؤوس الأموال الأجنبيه المستثمرة فى المجتمع ومحاولة تغير حالة التبعيه التى يتصف بها الاقتصاد القومى فى الدول الناميه عموما مع محاولة وضع اسلوب معين من التنميه يؤدى فى النهايه الى تغيير هيكل الاقتصاد القومى السائد فى الدول الناميه من اقتصاد يعتمد على محصول واحد يصدره فى شكل مادة أوليه الى الخارج الى اقتصاد قومى متنوع بعيد عن طابع التبعيه الاستعمارية ([1]) .

ويلاحظ أن هذا التعريف ينبع من الفلسفة الاشتراكية نفسها والمبادىء التى تنادى بها ، وينطوى فى جوهره على توجيه انتقادات شديده الى النظام الرأسمالى باعتباره نظاما رجعيا لا يلائم التطور البناء نحو التقدم والنمو ، ولا يمكن أن تتحقق فى ظله التنميه الأقتصادية لجماهير الشعب .

٣ - يعرف الفكر الأقتصادى المعاصر التنميه الأقتصادية بأنها تغيير البنيان الأقتصادى عن طريق تكوين الجهاز الأنتاجى المتقدم اللازم لتشغيل الموارد البشريه والطبيعية والماليه المعطله ، وذلك بغرض رفع الدخل القومى ، وفى مده محدده نسبيا ، بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان ، وهو ما يعنى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشه ،وواضح ان تكوين هذا

([1]) راجع : صلاح الدين نامق ، محددات التنميه الاقتصادية ، دار النهضه الجديد ، سنة ١٩٧١ ، ص ٣٠ .

الجهاز الأنتاجى يعنى أحداث تغيير بنيانى عميق فى الأقتصاد القومى ، والتوسع فى فروع الانتاج القائمه والقيام بمشروع جديده واقامة المشروعات الكبيرة ، والأخذ بالتكنولوجيا الجديده رفع الانتاجية القومية ، وتغيير بنيان الطلب على عوامل الانتاج وعلى المنتجات ، وتغيير بنيان العلاقات الأقتصادية الدولية . ويكون رفع الدخل القومى بطريقتين ، وهما رفع انتاجية فروع الانتاج القائمه ، وهى الزراعة والأستخراج ، وخلق فروع انتاج جديده ، وذلك عن طريق توجيه جزء من اليد العامله من الزراعة الى الصناعة .

وفى رأينا أن المقصودبالتنميه الأقتصادية هى عملية تفاعلية تتمثل فى اجراءات وسياسات فى كافة المجالات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والتنظيم ، بغرض تغيير بنيان وهيكل الأقتصاد القومى والقائم على أحداث زياده مستمره فى متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فتره زمنيه معينه .

واذا اخذنا هذا التعريف للتنمية الأقتصادية ، نجد أنه يركز على ثلاث أمور أساسية كالآتى :

أولا العمليه التفاعلية

يقصد بالتنمية الأقتصادية هو اجراء عملية تفاعلية جوهرها الأنتقال من الوضع الاقتصادى الأدنى الى وضع اقتصادى أفضل ومتقدم ، من خلال تطوير وتقدم المهارة الأنسانية والفن الأنتاجى والمؤسسات والتنظيمات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية.

فالتنمية الأقتصادية اذا ما أخذتِ مجراهـا الصحيـح بطريقـة علميـة منتظمه في دوله ما لابد وأن يعقبها تغـيرات فـي شـتى المجـالات المختلفـة السابق ذكرها .

وتأخذ التنمية الأقتصادية مجراها الصحيح بأحداث تغيير فى عرض عوامل الأنتاج وتغيير فى هيكـل الطلـب المحلـى . وتشـمل التغـيرات التـى تطرأ على عرض عوامـل الأنتـاج ، اكتشـاف مـوارد جديـده للـثروه فـى المجتمع ، زيادة معدل الأدخار وتجميع رؤوس الأموال ، اسـتخدام وسـائل أنتاجية جديده اكثر كفاءه ، تحسين الكفاية والمهارات الأنتاجية للعـامل ، تعديل وسائل التنظيم والادارة فى المؤسسات المختلفة .

بينما تشمل التغيرات التى تطرأ على الطلب المحلى أى الطلب على السلع والخدمات ، التغيرات التـى تحـدث فـى حجـم السـكان وتكوينهـم العمرى ، التغيرات التـى تحـدث بالنسـبة لتوزيـع الدخـل القومـى وزيـادة الأسـتهلاك ، التغـيرات التـى تطـرأ علـى اذواق المسـتهلكين ومؤسسـاتهم الأجتماعية ومنظماتهم العامة والخاصه .

وعلى هذا يمكن تفسير التنمية الأقتصادية بأنها عملية تفاعليـة يتـم بموجبها حدوث تغيرات شـتى فـى عـرض العوامـل الأنتاجيـة ، وحـدوث زيادات متلاحقة فى الطلب على السلع التى أنتجتها عملية التنمية ذاتها ، بحيث يسير كل من عرض العوامل الأنتاجية والطلب علـى السـلع المنتجة فى زيادات مستمرة متلاحقة .

ثانيا : الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى .

والعنصر الثانى من عناصر التنميه هو الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى ، ويقصد بالناتج القومى الحقيقى ، مجموع أنتاج الدول من السلع والخدمات معبرا عنها ليس فى شكل وحدات نقدية بل على اساس حقيقى ، أى أنه يجب استخدام الأرقام القياسية للسلع الأستهلاكية والسلع الأنتاجية لتصحيح القياس النقدى للدخل القومى ويجب أن نأخذ فى الحسبان استهلاك الالات وغيرها من السلع الأنتاجية أثناء عملية الأنتاج . وحيث أن الناتج القومى لا يشمل السلع الوسيطه ، فان صافى الأنتاج القومى يكون مقياسا أفضل فى هذه الحاله ([1]) .

وتختلف قيمة الناتج القومى الصافى من سنة الى آخرى ، ويرجع ذلك الى عاملين :
تغير حجم السلع والخدمات سواء بالزيادة أو بالنقصان ، وتغير أسعار السلع أيضا سواء بالزيادة أو النقصان .

ويلاحظ هنا ان زيادة الدخل القومى لا تدل فى حد ذاتها على حدوث تنمية وأنما يلزم أن يزيد متوسط دخل الفرد .

ثالثا : استمرار الزيادة فى الناتج القومى لفترة طويله من الزمن .

ويقد بذلك ضرورة حدوث زيادة مستمره ودون انقطاع فى الناتج القومى ، بمعنى أن الزياده أو التوسع القصير الأجل الذى يطرأ على

([1]) د . خالد سعد زغلول ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دروس فى نظرية الدخل القومى ونظرية كينز ، الولاء للطبع والتوزيع سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٧ .

الأقتصاد القومـى ، نتيجـة لـدورة تجاريـة عاديـة أو لسبب مـن الأسـباب الطارئة ، لا ينبغى ادخاله ضمن مفهوم التنمية .

فاذا كان النظام الأقتصادى السائد هو النظام الرأسمـالى فيجـب أن يكون هناك زيادة تصاعدية بـين فـترات الـدورة التجاريـة ، أمـا اذا كـان النظام الأقتصادى يسير على مبادىء الاشتراكية وجب التركيز على زيـادة الناتج القومى بين كل خطة اقتصادية رسمتها الدوله والخطه التى تليها .

ولا يمكـن القـول أن الأقتصـاد القومـى قـد دخـل مرحلـة التنميـة الأقتصاديـة ، الا اذا أصبحـت التنميـة نمطـا طبيعيـا لهـذا المجتمـع بمعنـى أن تتكون فى داخل المجتمع تلك القوى القـادرة علـى اجتيـاز كافـة العقبـات وعلى دفع الأقتصاد القومى نحو التقدم والنمو ومن هنا يجـب التفرقـة بـين التنمية وبين التحضر الغربى ، ذلـك أن اكتسـاب بعـض سمـات الحضـارة الغربية قد تتم دون أن يكون هناك تنمية أقتصادية فعليه لعدم حدوث تغير جذرى فى أسلوب الأنتاج السائد وما يتطلبه ذلـك مـن تغير فـى الأبعـاد المختلفة للبنيان الأجتماعى كله . وهذا الخلـط قـد يـؤدى بـالمجتمع الى أن يكون مجتمعا مستهلكا للسلع والخدمات دون أن تتوافر لديـه الأمكانيـات ليتحول الى مجتمع متقدم من الناحية الأنتاجية فاليابـان مثـلا تمـارس تنميـة أقتصاديـة بينمـا الكويـت وأبوظبـى تمارسـان نوعـا مـن أكتسـاب مظـاهر التحضر الغربى بينما الصين تمارس تنمية أقتصادية وأجتماعية وهكذا ...

ولقد حظت قضيـة التنميـة الأقتصاديـة أهتمـام كافـة دول العـالم النامى منه والمتقدم ، وادراك قادة الفكر وواضعى السياسات الخارجية فـى الدول المتقدمة المتمثلـة فـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبـا بأنـه لا سبيل الى سلام دائم أو تقـدم أقتصـادى للعـالم الـذى نعيـش فيـه ، مـا لم

تتوافر للبلاد الفقيرة أسباب النماء ، وأصبح واضحا اليوم أن التنمية الأقتصادية للبلاد المتخلفة أنما تشكل مسئولية مشتركه للبلاد المتخلفة والمتقدمة على السواء .

ولقد أهتمت الدول المتقدمه بتشجيع التنمية فى الدول المتخلفة أملا فى توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفه . فاقتصاديات الدول المتقدمة تعانى من فائض فى الأنتاج يزيد عن طاقة الأستهلاك المحلى واستمرار هذه الزيادة تهدد بأنكماش حجم الأنتاج فى هذه الدول وبالتالى تدهور نظمها الأقتصادى ، ولذلك تسعى هذه الدول لتسويق الزيادة فى فائض الأنتاج لدى الدول المتخلفة .

ولكن لا يتم ذلك الا اذا كانت الدول المتخلفة لديها من القوة الشرائية ما يمكنها من أمتصاص هذا الفائض ، وفائض من السلع والخدمات يمكن أن تدفعها للدول المتقدمه ، وهذا لا يتحقق الا بأرتفاع بمعدل التنمية فى الدول المتخلفة .

الفصل الثانى :

مكونات عملية التنمية الأقتصادية

أن الخصائص العامة السابق ذكرها من اقتصاديات الدول المتخلفة توضح لنا هيكل البنيان الاقتصادى لهذه الدول ، ومن هنا تبدأ عملية التنمية بتحديد الشكل الجديد لهيكل البنيان الأقتصادى المناسب الذى يصل بالاقتصاد القومى الى مرحلة التقدم والأزدهار .

والخطوة الأولى فى تهيئة الأطار الملائم للتنمية الأقتصادية هى أزالة معوقات التنميه ، وانشاء الهياكل الأساسية التى تمثل شرطا أساسيا لنجاح المشروعات المختلفة فى تحقيق أهدافها ورفع أنتاجيتها ، حيث يترتب على أنشاء هذه الهياكل الأساسية " وفورات خارجية " تنتفع بها المشروعات القائمه ، مما يؤدى الى انخفاض متوسط تكاليف الأنتاج منها ، علاوه على أن ذلك يحفز على أقامة مشروعات جديده للاستفادة من هذه الوفورات الخارجية .

والتغير الذى يطرأ على البنيان الأقتصادى للدولة انما يحدث بطريقة تلقائية كلما تقدمت الدولة وسارت فى طريق التنمية ، ولكن يلاحظ أن التغير لا يحدث الا تدريجيا وببطء ، لذلك فمن الأفضل الا ينتظر المسئولون عن التنمية حتى يتغير البنيان الأقتصادى ويحقق أهداف التنمية ، وأنما يجب أتخاذ الأجراءات والسياسات التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية ، لذا سوف نتناول أهداف التنمية الأقتصادية ، ومراحل النمو الأقتصادى ، نظريات التنمية الأقتصادية فى مباحث ثلاثه :

المبحث الأول

اهداف التنميه الاقتصاديه

وتتلخص أهم اهداف التنمية الأقتصادية فى الدول المتخلفه بما يلى :

أولا : التصنيع .

يعتبر التصنيع هو جوهر التنميه الأقتصادية ولا سيما فى الدول الزراعية التى تعانى من الضغط السكانى بالنسبة للموارد . فانشاء الصناعات الحديثة التى تعتمد بصفة اساسية على الالات يؤدى الى انتقال الأقتصاد القومى فى مجموعة من استخدام الأساليب التقليدية البدائية ، الى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة . ويلاحظ هنا أن كل تقدم فى الأساليب التكنولوجية للأنتاج الصناعى ، لابد أن يؤدى الى ارتفاع المستوى الفنى للأنتاج الزراعى ، حيث أن قطاع الصناعة هو الذى يمد قطاع الزراعة بالالات والأسمدة الكيماوية وغيرها من المستخدمات الحديثه التى تساعد على أرتفاع المستوى الفنى للانتاج .

كما أن زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى ، تقتضى زيادة نسبة العاملين فى قطاع الصناعة الى مجموع العاملين فى النشاط الأقتصادى .

وتجد الاشارة الى أن تزايد نسبة العاملين فى قطاع الصناعة الى مجموع العاملين فى النشاط الأقتصادى ، نتيجة أتجاه الدوله نحو التصنيع وسيرها فى طريق التنميه ، لا يكون بصفه مستمره وأنما يستمر التزايد الى

أن تصل هذه النسبه الى مستوى معين ثم تستقر عنده . ولذلك يعتبر التصنيع المجال الحيوى لزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايد من القوة العامله ، والوسيله الأكيده لزيادة الدخل وتوفير العملة الأجنبية .

ويلاحظ هنا أن زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى الى جملة الناتج القومى ، يجب لا يكون على حساب قطاع الزراعة ، ذلك أن نجاح التنمية الصناعية فى دوله نامية ، أنما يتوقف الى حد بعيد على الأنماء المتوازن لجميع قطاعات الأقتصاد القومى ، وبصفة خاصة قطاع الزراعة . ففى طريق تنمية قطاع الزراعة ، يمكن مواجهة الزياده فى الطلب على الموارد الغذائية الناتجه من زيادة متوسط دخل الفرد من الهجره من الريف الى الحضر ، ومن ثم يمكن تجنب التضخم ، وعن طريق تنمية قطاع الزراعة كذلك يمكن زياداة الصادرات ، ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأستهلاكية والسلع الأنتاجية والمواد الخام غير المتوافر محليا وقطع الغيار وغيرها مما يلزم عملية التصنيع ، هذا علاوة على أن الزراعة تمد الصناعة بكثير من الموارد الأولية .

وهذا ما يفسر لنا قانون انجل الذى يقضى بأنه " كلما زاد الدخل زادت النفقات المخصصة للغذاء ، ولكن بنسبه اقل من نسبة زيادة الدخل ، وبالتالى تزداد نسبة ما يخصصه الأفراد من هذا الدخل للانفاق على السلع الصناعية والخدمات .

وفى المراحل الاولى للتنميه يلاحظ أن زيادة الدخل قد لا يصاحبها انخفاض نسبة ما ينفق من هذه الزيادة على الغذاء ويحدث ذلك بصفه خاصه اذا صاحب زيادة الدخل اجراءات حكومية تستهدف اعادة توزيع الثروة والدخل . ذلك ان اعادة توزيع الثروة والدخل لصالح

الطبقات الفقيرة كما يحدث فى الدول النامية ذات النزاعات الاشتراكية يترتب عليها زيادة دخول الفئات ذات الدخول المنخفضة والتى توجه نسبة عالية من دخلها للانفاق على الغذاء . ولذلك فأن الانفاق على الغذاء كنسبه من الدخل لا يتجه الى الانخفاض فى مثل هذه الظروف ، ومعنى ذلك أن الجزء المخصص للانفاق على السلع الصناعية لن يتجه الى الزيادة كما جاء فى قانون أنجل ، ولذلك يمكن القول بأن قانون " انجل " لا يحدث اثره الا فى المدى الطويل .

ويجدر الاشار هنا ان التغير الذى يطرأ على هيكل الطلب الاستهلاكى قد يؤدى الى الاتجاه نحو التصنيع فى الداخل فعندما يزيد الطلب فى احدى الدول الناميه على المنتجات الصناعية ، قد تلجأ هذه الدول الى استيراد هذه المنتجات من الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك فى مقابل زيادة ما تصدره من المنتجات الأوليه ، وفى هذه الحاله يكون الأثر الوحيد للتغير فى هيكل الطلب الاستهلاكى ، هو تعزيز وتحريض النو الصناعى فى الدول المتقدمه . ولذلك فأن الدول الناميه لا تستطيع ان تترك عملية التصنيع لتحدث تلقائيا عن طريق قوى السوق ، ويفعل قانون انجل ، ان الأمر يستدعى اعداد خطه اقتصاديه رشيدة ، تهدف الى السير قدما فى طريق التصنيع ، ومن ثم زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى([1]).

ومن القواعد الأساسيه لزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ضرورة توافر حد أونى من الاستثمار ورفع معدل التراكم ، ويكون رفع الميل للاستثمار عن طريق خفض نفقات الانتاج وسعرالفائدة وخفض

([1]) د / على لطفى ، التنمية الاقتصاديه دراسه تحليليه ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

الضرائب فى الاستثمارات الجديدة أو اعطاء اعانات لها ، الأمر الذى يؤدى الى سرعة تطور قطاع الصناعية .

ويعتبر التعليم المفتاح الذهبى للتنميه الأقتصادية ، فالتعليم يهدف اولا الى تزويد الدول الناميه بالقوة العاملة المدربه تدريبا فنيا يتلائم وطلبات حضارة العصر الحديث وهو كذلك يهدف الى تزويد البلاد بالفنيين من ذوى التخصصات العالية الذين يعرفون كيف يتعاملون مع العدد والالات الجديدة التى ما فتىء العالم الصناعى المتقدم ينتجها يوم بعد يوم ، كما يهدف التعليم الى تحقيق الاتصال بالطبقة العامله فى أنشطة الاقتصاد المختلفة لتعليمهم اجمالا الصفات الاقتصادية البناءه، صفات حب العمل والتفانى فيه واحترام المواعيد واطاعة الرؤساء والأدب فى معاملة الجمهور ، وهى الصفات التى جعلت من العامل اليابانى أفضل عمال الدنيا .

ثانيا : تنويع الصادرات .

من سمات الدول المتخلفة اعتمادها اعتمادا كليا على محصول واحد أو سلعة واحدة تؤمن بها النسبة الكبرى من متطلباتها من النقد الأجنبى ، وسبق أن وضحنا الأضرار المختلفة المترتبه على ذلك ، ومن أهمها جعل اقتصاديات الدول المتخلفة عرضه للتأثير الشديد بالتغيرات الطارئه على أسعار المواد المصدرة وأسواقها من جهه ، وبالتغيرات الناتجه عن العوامل التى تتحكم فى انتاج هذا المحصول الواحد من جهه ثانيه ، فهبوط سعر السلعه التى تصدرها الدول المتخلفه من شأنه أن يخفض دخل هذه الدوله من العمله الأجنبية ودخلها القومى والفردى .

ولذلك أصبحت احدى أهداف التنميه الاقتصاديه أحداث تغير فى البنيان الاقتصادى ، يتمثل فى تنويع الانتاج وبالتالى تنويع الصادرات، أى عدم الاقتصار على انتاج عدد قليل من السلع معظمها من المنتجات الزراعيه .

ويلاحظ أن هذا التغير فى البنيان الأقتصادى للدوله الذى يتمثل فى تنويع الانتاج ، يجب الا يترك ليحدث بطريقة تلقائية ، وانما لابد أن يتم ضمن اطار خطه اقتصادية رشيدة ، تأخذ فى اعتبارها عدد من العوامل مثل مدى ضرورة السلعة والتلازم فى الطلب بين السلع المختلفه ، واثر انتاج السلعة على حصيلة الدوله من العملات الأجنبية ، وهذه العوامل التى يتعلق بعضها بجانب العرض والانتاج ويتعلق البعض الآخر بجانب الطلب والاستهلاك - تؤدى فى مجموعها الى انتاج عدد كبير من السلع أى تنويع الأنتاج (1) .

ثالثا : كبر حجم الوحدات الأنتاجيه .

من سمات الدول المتخلفه أيضا صغر حجم الوحدات الأنتاجية وبالنظر الى قطاع الزراعة نلاحظ اصغر حجم الوحدات الانتاجية نظرا لتنافس الأفراد على شراء الأرض الزراعيه (لعدم وجود مجالات أخرى) مما يؤدى الى ارتفاع قيمتها وتفتت ملكيتها ، وتعانى الصناعة ايضا فى الدول المتخلفة من صغر حجم الوحدات الانتاجية نظرا لضيق السوق وضعف القوه الشرائية .

---

(1)د . على لطفى ، التنمية الاقتصادية دراسة تحليليه ، مرجع سابق . ص ١٣٦ .

الامر الذى يؤدى الى ضعف الانتاجيه ، وقصر الانتاج على الاستهلاك الذاتى فقط .

لذلك أصبحت أحدى أهداف التنميه الأقتصادية أحداث تغيير فى البنيان الاقتصادى يتمثل فى كبر حجم الوحدات الأنتاجية ، مما يؤدى الى زيادة الأنتاج الذى يكفى لتغطية الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض الى الدول الأخرى . كما أن كبر حجم الوحدات الانتاجيه يعود بالفائده على هذه الدول ، والاستفاده من وفورات الانتاج الكبير ، وتحقق امكانية استخدام الالآت والمعدات الحديثة ، وزيادة حجم القوة العاملة وبالتالى زيادة الدخل القومى والفردى ، أى خلق قوة شرائية جديدة واتساع حجم السواق ، وبالتالى يدفع بعجلة التنمية الأقتصادية الى التقدم .

ولذلك يجب على حكومات الدول المتخلفة عند اقامة مشروعات جديدة ان تضع فى الأعتبار ليس فقط حجم السوق الحالى فقط ، أنما يجب ان تؤخذ فى الأعتبار أيضا الزيادة المتوقعة فى السوق الداخلى نتيجة زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى ، وكذلك الزيادة المتوقعة فى حجم السوق الخارجى نتيجة تزايد امكانيات التصدير ([1]) .

رابعا : استثمار الموارد الطبيعية والبشريه .

تعانى الدول المتخلفه من عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية أو اكتشاف هذه الموارد ، كما أن الدول المتخلفة لديها طاقات بشريه كبيرة غير مستغله ففى كل من السودان والهند مساحات شاسعه من الأراضى الزراعية غير مستغله بالاضافه الى الثروات الطبيعية

([1]) د . على لطفى ، التنمية الأقتصادية دراسة تحليليه ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

الأخرى ، وفى البرازيل يوجد كميات ضخمه من الحديد الخام والنحاس والمعادن الهامه بالاضافه الى الطاقه الكهربائيه الهائله التى تمكنها من اقامة صناعات كبيرة ومختلفه ، الا أن هذه الثروات الضخمه تحتاج الى رؤوس الأموال الكبيرة والخبرات الفنيه والعماله المدربه . وبدون هذه العوامل الأخيرة تصبح هذه الموارد الطبيعية عنصر سالب نسبيا فى عملية التنمية الاقتصادية ، أى أنها لا تستطيع من تلقاء نفسها التحول الى سلع وخدمات صالحه للاستهلاك المباشر .

ولذلك أصبح أحدى أهداف التنميه هو الوصول الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، والعمل على اكتشاف الثروات الطبيعيه ، وتنمية الموارد البشريه ، عن طريق البرامج التدريبيه ورفع مستوى التعليم الذى يمكن هذه الدول من استخدام التكنولوجيا الحديثه . فطريق المعرفه والعلم هو القوه الحقيقيه التى ينبغى التمسك بها لأخراج انسان التخلف من الفجوه السحيقه التى يعيش فيها اليوم ، فضلا عن أنه طريق الحريه الحقيقيه التى تنمى ملكاته وقدرته الخلاقه المبدعه .

خامسا : الارتفاع بمستوى قطاع الخدمات .

تعانى الدول المتخلفه من ضعف قطاع الخدمات وعدم قدرته على تلبيه الاحتياجات الضروريه للأفراد المجتمع ، وتهدف التنميه الأقتصاديه الى الأرتفاع بمستوى قطاع الخدمات ، أى زيادة الأهميه النسبيه لهذا القطاع من الناتج القومى ، وكذلك زيادة نسبة العاملين فيه الى مجموع العاملين فى النشاط الأقتصادى .

وقطاع الخدمات يتضمن أنشطة عديده مثل النقل والموصلات والاسكان والتجارة والمال والخدمات الصحيه والخدمات التعليمة وغيره من الأنشطه .

ومن الملاحظ أن الدول الناميه التى سلكت طريق التنميه يتزايد الطلب بها على الخدمات المختلفه نتيجة لأرتفاع مستوى الدخل الحقيقى ويترتب على ذلك زيادة مقدار الاستثمارات الموجهه الى قطاع الخدمات وزيادة العاملين بهذا القطاع .

والارتفاع بمستوى قطاع الخدمات ماهو الا أرتفاع مستوى البنيه الأساسيه داخل الدوله والذى يعتبر أحدى القوة المؤثره فى تغير البنيان الاقتصادى وتحقيق التنميه الاقتصاديه ، حيث يترتب على انشاء هذه الهياكل الأساسة " وفورات خارجيه " تنتفع بها المشروعات القائمه ، مما يؤدى الى انخفاض متوسط تكاليف الانتاج فيها ، علاوة على أن ذلك يحفز على أقامة مشروعات جديدة للاستفادة من هذه الوفورات الخارجيه .

سادسا : رفع مستوى الرفاهيه الأقتصادية للأفراد .

من أهداف التنميه الأقتصادية رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد ، ويتحقق ذلك من خلال الدخل الفردى بصوره حقيقيه ، أى رفع معدل استهلاك الأفراد من السلع والخدمات .

ويمكن من خلال عملية التنمية الاقتصادية تحقيق زيادة فى الدخل الفردى ، يزداد الدخل الفردى عندما يكون معدل الزيادة فى الدخل

القومى أكبر من معدل الزيادة السكانية لأن متوسط الدخل الفردى الحقيقى = **الدخل القومى الحقيقى**
عدد السكان
فإذا زاد الدخل القومى الحقيقى بنفس نسبة زيادة السكان دل على ذلك على ثبات متوسط الدخل الفردى الحقيقى . فمثلا لو زاد حجم السكان بمعدل ٤ ٪ سنويا وزاد الدخل القومى الحقيقى بمعدل ٤ ٪ سنويا ايضا ، فإن ذلك يؤدى الى ثبات متوسط الدخل الفردى ، ولكن اذا زاد حجم السكان بمعدل ٤ ٪ سنويا وزاد الدخل القومى بمعدل ٧ ٪ سنويا ، فإن ذلك يؤدى الى زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى وزيادة القوة الشرائيه الحقيقية للمجتمع .

ويلاحظ هنا لكى يتزايد متوسط الدخل الفردى الحقيقى يجب أن تكون الزيادة الناجمه فى الناتج القومى نتيجة زيادة فى حجم السلع والخدمات وليس نتجة زيادة فى الأسعار ، أى تحقيق دخل حقيقى وليس نقدى ([1])

ويلاحظ أيضا ضرورة أجراء توزيع عادل للدخل القومى الناتج من عمليات التنمية وذلك لضمان زيادة دخل الطبقات الفقيرة وتحقيق هدف زيادة الرفاهيه الأقتصادية فى المجتمع ككل . حيث أن التوزيع غير العادل للدخل على الرغم من زيادة الناتج القومى بمعدل أعلى من زيادة السكان قد يؤدى الى زيادة غناء الطبقات الغنية فى المجتمع وزيادة فقر

([1]) د . خالد سعد زغلول ، دروس فى الدخل القومى ونظرية كينز ، مرجع سابق، ص ٧ .

الطبقات الفقيرة مما يؤدى الى انقاص الرفاهيه الأقتصادية للمجتمع بدلا من زيادتها ([1]) .

سابعا : تحقيق الحرية الأقتصادية .

تتسم أقتصاديات الدول المتخلفه بالتبعية الأقتصادية للخارج ، بمعنى أن الدول المتقدمه ولا سيما الدول الاستعمارية تتحكم فى الدول المتخلفة ، وان هذه التبعية الأقتصادية قد نشأت تاريخيا نتيجة السياسة الاستعمارية كما سبق أن ذكرنا . ولذلك يعتبر هدف تحقيق الحرية الاقتصادى من الأهداف الأساسية للتنمية ، واذا كانت الحرية الأقتصادية تعنى أقامة التعاون مع العالم الخارجى ، الا أنها تعنى فى ذات الوقت حرية الدوله فى أتخاذ قرارتها وعدم خضوعها لسيطرة الدول الأجنبية وتتمثل الحرية الأقتصادية فيما يلى :

١ - حرية الدولة فى التصرف فى موارها الطبيعية أما بتصنيعها بالداخل أو بتصديرها للخارج ، حيث كان الاستعمار سابقا يسعى الى استغلال موارد الدول المتخلفه لصالح اقتصاده القومى ، وقد تمكن من ذلك بسيطره شركاته وبنوكه فى استغلال الموارد والتحكم فيها وتوجيهها لصالح المستعمر .

٢ - حرية الدوله فى بيع منتجاتها لمن يعطيها أفضل الأسعار ، وحريتها فى شراء السلع المختلفه من الدول التى تقدم لها أفضل العروض ، حيث كان الأستعمار سابقا يجبر الدول المتخلفه على

([1]).د . محمد خليل برعى ، دكتور على حافظ منصور التخلف والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

بيع منتجاتها بأسعار منخفضه عن الأسعار العالمية للدول المستعمرة وتستورد منها كل منتجاتها بأسعار مرتفعة .

٣ - حرية الدوله فى تنظيم نقدها الوطنى وفقا لمصلحتها ، وعدم ربط نقدها ارتباطا وثيقا بفقد دوله أجنبيه ، وعدم الاحتفاظ بأحتياطها النقدى فى دوله أجنبيه ، فمعظم الدول المتخلفة أثناء خضوعها للأستعمار كانت تسير فى فلك الدول المستعمرة وكانت السياسه النقدية للدول المتخلفة تابعة للسياسة النقدية بالدوله الأم المستعمرة، ومن ثم كانت العملات المحلية لهذه الدول لا تعرف فى الأسواق العالميه الا عن طريق عملة الدوله الأم ، وكانت عملات الدول المتخلفة تتأثر بأية تقلبات تحدث فى عملات الدول المستعمرة .

وفى الواقع أن الحرية الأقتصادية لن تتحقق لدولة ما من الدول الناميه ، الا بعد أن تقطع شوطا كبيرا فى طريق التنمية الاقتصادية ، أى بعد أن تحقق معظم اهداف التنميه الأقتصادية السابق ذكرها .

المبحث الثانى

مراحل النمو الأقتصادى

ان مراحل النمو الاقتصادى من الدراسات الهامه الأساسيه التى يجب على دارس علوم التنميه الأقتصادية الالمام بها لما تقدمه من تحليل لسلسة الأحداث التى شاهدها التاريخ الحديث ومن ابراز الأوجه السيئه فى التطورات التى تمر بها الدول المتخلفه خلال عملية التنميه الأقتصادية بما حدث فى الماضى . وكذلك ابراز الخصائص التى تميزت بها كل مرحلة من مراحل النمو .

ولقد ظهرت عدة محاولات فى وصف مراحل النمو وخصائصها ، ومن المحاولات الأولى فى هذا الشأن المراحل التى حددها " كارل ماركس " فى حديثه عن تطور الرأسماليه وظهرت حديثا محاولة جزئيه لتحديد درجة النمو الاقتصادى عن الدول المتخلفة قام بها الأقتصادى والت ويتمان رستو استاذ التاريخ الأقتصادى بجامعة كمبردج . وتتلخص هذه المحاوله فى ان رستو قام بوضع مراحل معينه لعملية النمو الأقتصادى عند الدول ، قال عنها فى مقدمه كتابه (مراحل النمو القتصادى) انها ليست الا نتائج عامه مستنبطه من الأحداث الضخمه التى شهدها التاريخ الحديث (١)

---

(١) انظر : W . W. . Rostow , The stages of Economic Cambridge 1960. p . 4.

وقد ركز رستو دراسته حول فكرة مراحل النمو ، وأخذت دراسته شهرة واسعة فى النو الأقتصادى عمن سبقوه ، ويرجع ذلك الى أن أراء رستو جاءت مقابله للنظم المتتابعه التى ترى النظرية الماركسيه أن كافة المجتمعات الانسانية التى تمر بها ، وتتمثل هذه النظم فى النظام البدائى ، نظام الرق ، نظام الأقطاع ، النظام الرأسمالى ، النظام الأشتراكى .

وعلى الرغم من أن فكرة مراحل النمو ما هى الا طريقة محدوده وعلى قدر غير قليل من التعسف ، الا أنها تعالج عددا من المشاكل كالحوافز والعوامل التى تدفع عملية التنميه والصفات المشتركة لكل مرحله والعلاقات بين مراحل النمو المختلفه .

مراحل النمو عند رستو :

أوضح رستو فى مؤلفه أن عملية التنميه الأقتصادية تتكون من مجموعة من المراحل ، وتستطيع الدول المتخلفه - تحقيق تقدمها اذا وعت العوامل التى تنقلها من مرحله الى أخرى عن طريق النمو متخطية فى ذلك الصعاب والعقبات التى تعترض تقدمها وتطور أقتصادها القومى .

ويرى رستو أن كل دوله تمر بخمسة مراحل تاريخيه خلال نموها الأقتصادى وتتمثل هذه المراحل فى الآتى :

١ - مرحلة المجتمع التقليدى .
٢ - مرحلة التهيؤ للانطلاق .
٣ - مرحلة الأنطلاق .
٤ - مرحلة النضوج .

٥ - مرحلة الاستهلاك الوفير

وفيما يلى تفصيل لكل مرحله من هذه المراحل الخمس :

أولا : مرحلة المجتمع التقليدى .

وفى هذه المرحله تكون الدوله شديدة التخلف اقتصاديا، يتسم اقتصادها القومى بسيادة الانتاج الأولى (الزراعة واستخراج المواد الأوليه)، ويتبع المجتمع وسائل بدائيه للانتاج ، ويلعب نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا فى التنظيم الاجتماعى بها .

وهذا المجتمع من الناحية التاريخيه هو الذى ساد قبل عصر نيوتن (١٦٤٢ - ١٧٢٧) ([1]) .

ومن المظاهر التى تميز المجتمع التقليدى عن غيره من المجتمعات ، تمسك المجتمع بالتقاليد ، وتفش الاقطاع وانخفاض مستوى الانتاجية بشكل عام ، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى نتيجة عدم توافر الامكانات الجديدة التى تحققها العلوم وتفوق الانتاج أو عدم استعمالها وتطبيقها بصوره غير منظمة ، بمعنى ان هذا المجتمع لا يملك التكنولوجيا التى تنتج التيار المتدفق المستمر من التجديدات ، وبالتالى فإن هناك حدود قصوى للانتاج ، كما أن أكثر من ٧٥ ٪ من القوى العامله تعمل فى انتاج الغذاء ، وليس من الضرورى ان يكون المجتمع التقليدى مجتمعا ساكنا لا حركه فيه بل هو مجتمع يمكن له أن يحقق زيادات فى

([1]) Pre - Newtouian عالم رياضى وله العديد من الافكار التى تبلورت فيما بعد وعرف بأسم (قوانين نيوتن) .

حجم الانتاج كما يمكن أن تظهر فيه تجديـدات فنيـه ، يعـود الفصـل فـى ظهورها للصدفه .

ومن سمات المجتمعات التقليديه أيضا ارتباطها بمـا يسـمى بالقدريـه طويلة الأجل ، أى التسليم بأن الفرص المتاحة للأحفاد لا تختلف عن تلك التى كانت متاحة للأجداد ولكن هذه القدريـة طويلـة الأجـل لا تسـتبعد حرية الأختيار فى الأجل القصير ، اذا يستطيع الانسان فـى حـدود معينـه أن يجاهد لتحسين مركزه أثناء فـترة حياتـه . وعلى سبيل المثـال نجـد أن قرى الصين شاهدت صراع لا ينتهى للحصـول علـى الأرض الزراعيـة أو المحافظة عليها مما أدى الى ابقاء الأرض فى يد أسرة واحدة لفترة تزيد عـن قرن من الزمان .

مما سبق يتضح ان المجتمع التقليـدى هـو مجتمـع يتصـف بعـدد مـن الصفات الاقتصادية والفنية والفكرية والاجتماعيـة ، وينطبـق عليـه معظـم سمات المجتمع المتخلف السابق ذكرها .

وقد ضرب رستو مثلا لـدول اجتـازت هـذه المرحلـة مـن مراحـل النمو الأقتصادى بالصين ، ودول الشرق الأوسط ، ودول حـوض البحـر الأبيض المتوسط ، وبعض دول أوروبا فى القرن الوسطى .

ويعتقد رستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا ، وتتمـيز بالبطء الشديد .

ثانيا : مرحلة التهيؤ للانطلاق :

تعتبر هذه المرحله فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدى ومرحلة الانطلاق ، وفيها تكون الدوله ايضا متخلفة اقتصاديا ، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها ، والتخلص من الجمود الذى يتسم به مجتمعنا .

وتبدأ هذه المرحله بالتقدم التدريجى فى العلوم ، ومع هذا التقدم العلمى حدث تطور فى اكتشاف الأراضى والموارد الجديدة ، وقد ساعد على هذا تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وفى مرحلة التهيؤ للانطلاق يعمل المجتمع على تهيئة نفسه للانتقال من مجتمع تغلب عليه الصفه الزراعيه الى مجتمع تبدأ فيه بوادر ظهور قطاعات جديده كالصناعات الخفيفه الى جانب الزراعة ، الأهتمام بأنشاء الطرق ، والسكك الحديديه ، والموانى ، ومن مظاهر كذلك ارتفاع معدل الاستثمار وظهور المؤسسات الماليه والمصرفيه . وهذا يعنى ان قطاع الزراعة يتنازل عن جزء كبير من الدخل الفائض فيه لصالح القطاعات الجديده ، وأهمها أقامة الرأسمال الأجتماعى اللازم ([1]) .

حيث أن رأسمال الأجتماعى يحقق مكاسب كبيرة لا تعود فقط على الذين أقاموه بقدر ما تشبع - جميع طبقات المجتمع وتحفزهم على أقامة المشروعات الضخمه . لذا يجب على الحكومات أن يكون لها دورا هاما فى فترة التهيؤ للأنطلاق ، يتمثل فى اقامة منشآت رأسمال الأجتماعى .

([1]) يقصد بالرأسمال الأجتماعى ، البنية الأساسية فى المجتمع المتمثله فى الطرق والجسور والخطوط الحديديه والسدود ومشروعات الرى .

ويعتقد رستو أن ظهور طبقة مختاره وممتازة من المفكرين تخرج على أطار التفكير التقليدى للمجتمع ، وكذلك حدوث بعد التطورات الثورية فى الكيان الأجتماعى والسياسى للمجتمع أنما يعدان من الشروط الاساسية اللازمة للتهيؤ للانطلاق (١) .

وقد ضرب رستو مثلا لدول اجتازت فعلا هذه المرحله بألمانيا واليابان وروسيا فى أول القرن الماضى .

مما سبق يتضح لنا أن مرحلة التهيؤ للأنطلاق من أصعب مراحل النمو التى يمر بها المجتمع لأنه فى هذه المرحله يعمل المجتمع على التخلص من أغلب صفات التخلف سواء أكانت أقتصادية أو أجتماعية أو سياسية .

ثالثا : مرحلة الانطلاق :

وفى هذه المرحله تتصف الدوله بأنها دوله ناهضه أو فى دور النمو ، حيث تسعى جاهدة للقضاء على اسباب تخلفهاوالانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادى عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية ، واحداث ثورة فى اساليب الانتاج والتوزيع ، وانشاء الصناعات الثقيله ، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل والمواصلات ، ويزداد متوسط الناتج القومى مقرونا بتغيرات جذريه فى فنون الانتاج ، وتنتصر القوة العصرية الحديثة على العادات والمنظمات والقيم والمصالح التى كانت تسود المجتمع التقليدى .

---

(١) راجع . **W . W . Rostow , The stages of Economic , Op. cit , P . 30 .**

ومن اهم مظاهر هذه المرحله أن معدل الاستثمار فى الدوله يفوق معدل الزيادة فى السكان ، ومثل رستو لهذه الحاله ، بحالة دوله يزيد عدد سكانها بمعدل ١ ٪ أو ٥ر١٪ سنويا ، ففى هذه الحاله يجب أن يزيد معدل الاستثمار السنوى على ١٠ ٪ من الدخل القومى حتى يمكن ان تعتبر الدوله فى مرحلة الأنطلاق ومن مظاهرها كذلك تراوح متوسط دخل الفرد بين ١٥٠ و ٢٠٠ دولار فى العام .

وقد ضرب رستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحله بروسيا فيما بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٤ ، واليابان فيما بين سنة ١٨٧٨ وسنة ١٩٠٠، والارجنتين وتركيا والهند والصين فى الوقت الحاضر ، ويعتقد رستو أن مرحلة الانطلاق هذه تتميز بأنها قصيرة نسبيا تتراوح مدتها بين ٢٠ ، ٣٠ سنة تقريبا ، يتم خلالها تحول الاقتصاد القومى تحولا كبيرا يجعل عملية النمو الأقتصادى تتسم بعد ذلك تلقائيا بطريقة أوتوماتيكيه .

ويشترط روستو توافر ثلاثة شروط لنقل المجتمع الى مرحلة الانطلاق وهى : -

١ - أرتفاع نسبة الدخل القومى (أو الناتج الصافى) المخصصه لأغراض الاستثمار ، من حوالى ٥ ٪ الى ما يفوق ١٠ ٪ بحيث تؤدى هذه الزيادة فى الاستثمار الى تحقيق زيادة فى الدخل تفوق معدل زيادة السكان ، وتؤدى فى الوقت نفسه الى ارتفاع ملموس فى الدخل الحقيقى للفرد .

٢ - تحقيق تقدم ملموس فى قطاع رئيس أو أكثر يكفل دفع عجلة التقدم فى غيره من القطاعات ، ومن هنا يجب أن يقدم المنتجون

فى القطاعات الرائده بأعادة استغلال نسبة كبيرة من ارباحهم فى مجالات استثماريه منتجه أخرى .

٣ - وجود هيكل سياسى اجتماعى تنظيمى يحسن استغلال الدفعات التى تساعد على التقدم ، وتوفير رؤوس الأموال المحلية والأجنبيه وتوجيهها الى الاستثمار الأمثل .

مما سبق يتضح لنا ان الانطلاق يتطلب مجموعة كبيرة من الشروط التى تمتد الى صميم التنظيم الاقتصادى للمجتمع وشئونه السياسيه والفكريه ، فالنمو السريع فى قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية هو اداه قويه لازمه للتحول الاقتصادى وقوته مستعده من تعدد الأشكال التى تأخذها الاثار المترتبه عليه عندما يكون المجتمع متأهب للاستجابه ، بصوره ايجابيه لهذه الآثار .

رابعا : مرحلة النضوج :

وفى هذه المرحلة تكون الدوله قد وصلت الى التقدم الاقتصادى وتكون الدوله قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومى من الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بشكل متوازن ، وتمكنت من تطبيق جميع طرق الأنتاج الحديثه المعروفه حتى ذلك الوقت على غالبية موارده ، وتمكنت أيضا من رفع مستوى انتاجها المادى ، وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك .

ويصبح النمو الاقتصادى مدفوعا ذاتيا ، وترتفع نسبة المدخرات فى المجتمع من ١٠ ٪ الى ٢٠ ٪ سنويا ، فيزداد الاستثمار والدخل

بمعدلات تفوق الزيادة السكانيه ، ويكون التحسن المستمر فى فنون الانتاج هو سمة هذه المرحله .

ومن مظاهر هذه المرحله ايضا قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والعدد ، والصناعات الكهربائيه ، وصناعة بناء السفن وغيرها من الصناعات ذات الفائده الجليله لتقدم الاقتصاد القومى عموما، ومن مظاهرها كذلك ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات وتقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا ، وتنتقل القيادة الاقتصادية من أصحاب الملكية الى ايدى كبار المديرين الأكفاء .

وقد ضرب رستو مثلا لدول أجتازت هذه المرحله من مراحل النمو الأقتصادى بالسويد فى سنة ١٨٨٠ حيث اضطرتها حركة هبوط مفاجئه فى الصادرات والتى كانت تعتمد عليها فى معيشتها الى العمل على تنمية موارد أخرى جديدة للثروة ، فتركت تجارة الأخشاب ولب الخشب التى كانت تعتمد عليها فى بادىء الأمر ، واتجهت نحو الأهتمام بمناجم الحديد فى الشمال بانشاء الصناعات الهندسيه ، واستغلال مساقط المياه فى توليد الطاقة الكهربائية ، وغيرها من مصادر الثروة حتى أنه لم يأت عام ١٩٢٠ حتى كانت السويد قد بلغت مرحلة النضوج تماما .

مما سبق يلاحظ أن الطريق نحو النضوج يحمل فى طياته تغيرات جوهرية فى كافة الوجوه ، وتتلخص أهم هذه التغيرات فيما يلى :

١ - تغيرات فى القيادة الأقتصاديه ، حيث تنتقل هذه القيادة من أيدى أولئك الذين اثروا عن طريق ملكيتهم لمصانع القطن أو السكك الحديديه أو الصلب أو البترول الى ايدى المديرين الأكفاء

الذيـن يتولـون الادارة فـى مؤسسـات متعـدده الفـروع وتركـزت قيادتها فى ايد قله .

٢ - تغيرات القوة العامله أيضا من حيث تكوينها ومـن حيـث مسـتوى الأجر وتدريبها وعلمها واستخدامها للساليب الفنيه الحديثه .

٣ - تغيرات فى المجتمع ذاته ، حيـث يقتضـى الأمـر أحـداث تغـير فـى الأطار القانونى والاجتماعى ذاته ، حيـث يقتضـى الأمـر أحـداث تغير فى الأطار القـانونى والاجتمـاعى والسياسـى والأقتصـادى ، ولا شك أن هذا التغير وثيق الصلة بالمتغيرين السابقين .

وقد أشار رستو أن المجتمع يصل الى مرحلـة النضـوج بعـد سـنتين عـــادة مـن ابتـداء مرحلـة الأنطـلاق ، أو بعـد أربعـين سـنه مـن انتهائها .

خامسا : مرحلة الاستهلاك الوفير :

ومرحلة الاسـتهلاك الوفـير هـى مرحلـة أكـثر تقدمـا مـن مرحلـة النضوج ، وتاليه لها ، وتكون الدولة قـد بلغـت شـأنا عظيمـا مـن التقـدم الاقتصادى وتتسم هذه المرحلـه بأرتفـاع الدخـل الحقيقـى بدرجـة كافيـه تسمح لأفراد المجتمع بأن يكون لديهم فائض من الدخل بعد شـراء السـلع الاساسيه وعلى أن ضروريات هذا المجتمع لا تقتصر على الغـذاء والكسـاء والمسكن فحسب ، أنما تمتد الى سلع استهلاكيه كانت تعتبر ترفيه الى حد ما فى المراحل السابقه .

ومن أهم مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادى من السلع الاستهلاكيه ، وبخاصه من السلع المعمرة ، كالسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائيه ، وأجهزة التليفزيون كما يستمتع الأفراد بشبكه رفيعه من الخدمات الصحيه والتعليميه والثقافيه والترفيهيه والسياحيه ، كما أن من مظاهرها ايضا زيادة الانتاج الفكرى والأدبى والفنى للمجتمع ، تحقيقا لما يعرف عند رستو وغيره من الأقتصاديون بدولة الرفاهيه .

ويدلنا التاريخ عن أن الولايات المتحده الأمريكية هى أول المجتمعات فى العالم التى دخلت بشكل واضح عصر شيوع الاستهلاك الوفير ، كما بدأت دول غرب أوروبا واليابان بدخول هذه المرحلة بعزم وأصرار وقطعت شوطا كبيرا فى مرحلة النضج ، بدأ الاتحاد السوفيتى يطرق أبواب هذه المرحلة الخامسة ، حيث بدأت محاولات جديده لدخول مرحلة الاستهلاك الوفير ، لم تتضح نتائجها بعد بسبب ما يواجه الخطه الاقتصادية لديه من مشكلات عديده .

تلك هى مراحل النمو الاقتصادى عند رستو . ولا شك انها محاوله جريئه موفقه ، وتعتبر كل مرحله منها معيارا قائما بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادى عند الدول المتخلفة .

ويرى رستو أنه من الصعب أن يتنبأ بالمرحله التاليه لمرحلة الاستهلاك الوفير التى تعيشها الآن دول الولايات المتحده واوروبا واليابان لأن دول أخرى لم تصل بعد الى مرحله ما بعد الاستهلاك الوفير .

يتضح لنا من دراسة مراحل النمو الأقتصادى ان التنميه الأقتصادية تحدث عبر التاريخ عندما ينتقل المجتمع تدريجيا من مرحلة النمو الى مرحله أخرى ، ولكل مرحله من هذه المراحل صفاتها وشروطها . بالرغم من أن كثيرا من الدول قد مرت فعلا بهذه المراحل الا أنه من الصعب التعميم وجعل هذه المراحل حتميه فالدول المتخلفه اليوم قد تتمكن من نقل نفسها الى مرحلة متقدمه من مراحل النمو الاقتصادى دون المرور بمراحل سابقه ، وليس شرطا بالطبع أن يعيد التاريخ نفسه .

وفى النهاية يعتقد روستو أنه ربما كانت الدفعة القوية ، وهى المرحله الثالثه فى مراحل النمو ، هى أهم مرحله بالنسبه للشعوب الناميه اذ ليس المهم هو زيادة معدل النمو الاقتصادى ، وانما المهم هو ان يبدأ فعلا هذا النمو ، لأنه بمجرد ان يبدأ فإن التنميه الأقتصاديه سوف تتحرك من تلقاء نفسها .

تقدير مراحل النمو عند رستو :

أولا : ان مراحل النمو عند روستو تعتبر من الأعمال المبنيه على فروض جيده وهى بلا شك تعتبر تقدما بفكرة النمو ، أكثر من النظريات الكلاسيكية والماركسيه والكنزيه ، لأنها تفترض أن التغيرات الأقتصاديه تؤدى الى زيادة فرص العمل والأرباح ، اذا نظرنا الى الخلف ، فإن تحليل روستو يعتبر تفسيرا رائعا للتاريخ الاقتصادى للشعوب ، ولكن اذا نظرنا للأمام فأن هذه النظريه تصبح جامده .

ثانيا : اذا كان روستو قد قدم تحليله لمراحل النمو الأقتصادى لكى تكون مرشدا للدول المتخلفه فى التخلص من هذا التخلف والانتقال الى التقدم

الأقتصادى ، الا أنه لم يتعرض لأصل الداء وهو هذا التخلف حتى لا يكون العلاج صحيا وسليما .

ثالثا : بالرغم من أن روستو كثيرا ما يشير الى تفرد المجتمعات المختلفه فى النواحى السياسيه ، والنظم الاجتماعية ، فإن تقديره للنمو الأقتصادى مجردا من هذه المظاهر ، يجرده فى الحقيقه من بعض العناصر الهامه التى تشرح معدلات النمو نسبيا، وتحاول بعض الدول الناميه مراقبة المراحل المبكرة للنمو الأقتصادى كما أن بعض هذه الشعوب قد تقفز الى مرحلة ما دون ان تمر فى المراحل السابقه ، بينما لا تستطيع شعوب أخرى ان تسير بسرعة فى طريق النو الأقتصادى ، لتمسكها بالتقاليد القديمة .

رابعا : ان تحديد فواصل قاطعة بين مرحلة وأخرى أمر يصعب تحقيقه من الناحيه العمليه ، فمن الصعب مثلا التفرقه بين مرحلة التمهيد للأنطلاق ومرحلة الأنطلاق ، وكذلك بين مرحلة الأنطلاق ومرحلة الأتجاه نحو النضوج ، ففى مرحلة التمهيد للنطلاق يؤكد روستو على دور الثورة الزراعيه والاستثمار الضخم فى رأس المال الاجتماعى، بينما يؤكد فى مرحلة الأنطلاق على التقدم الصناعى والتجديدات .

فأذا كانت الثورة الزراعية قد بدأت فى بعض البلاد قبل التقدم الصناعى ، فإن الثورة الصناعية كانت سابقه فى انجلترا على الثورة الزراعية . كما لا يجوز الفصل بينهما لأن كلا منهما يعتمد على الآخر ويجب ان يسير فى طريق مواز له .

واذا كانت أوروبا قد مرت بظروف مماثله تماما لما أشار اليه روستو ، الا أن هذا لن ينطبق بالضرورة على شعوب أسيا وافريقيا .

وهكذا نجد ان فكرة الفصل والتسلسل التاريخى لا تعدو أن يكون تفسيرا انطباعيا لتجربه تاريخية ، مرت بها بعض الشعوب .

خامسا : ان مراحل النمو لروستو تنطوى على فكرة تفاؤليه مضلله لانها عبارة عن تحليل تاريخى لبعض المجتمعات التى قطعت شوطا كبيرا فى طريق التقدم بعد جهود مضنيه وفى ظل ظروف اقتصاديه واجتماعية وسياسيه ذاتيه للتقدم . ووفقا لعرض روستو لمراحل النمو تصبح عملية التنميه مجرد طريقا طويل تسيرا فيه هذه الدول لتصل حتما وبشكل قاطع الى رحلة الاستهلاك الكبير ، بينما هناك صعوبات كبيرة تقف حجره عثره فى وصول الدول المتخلفه الى مرحلة الاستهلاك الوفير .

المبحث الثالث :

نظريات التنمية الأقتصادية .

تركزت أعمال علماء الأقتصاد فى ربع القرن الأخير فى محاولة أكتشاف انسب الطرق لبدء عملية التنمية الأقتصادية والسير فيها بسرعة ونجاح أخذين فى الأعتبار ظروف التخلف الأقتصادى السائده . وسوف نتعرض فى هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : نظرية الدفعة القويه والنمو المتوازن .

المطلب الثانى : نظرية النمو غير المتوازن .

المطلب الأول :
نظرية الدفعه القويه والنمو المتوازن .

يرجع الفضل فى ظهور نظرية الدفعة القوية الى " روز نشتين روددان " (1) ثم جاء بعده " راجنه نوركس " (2) مطورا هذه النظرية وأطلق عليها اسم النمو المتوازن ، ونظرا للتشابه الكبير بين النظريتين رأينا دراستهما معا .

ولقد أقام روددان نظريته على أساس أن معظم الدول المتخلفة تدور فى دائرة مفرغة ، فالفقر الذى تعانيه يؤدى الى ضعف معدلات الأدخار والأستثمار ، وهذه المعدلات الضعيفة بدورها تزيد من الناتج والدخل

---

(1) Paul Rosenstein Rodan ; Notes on the Theary of the " Big Pushs " H . J . T . Isc March 1957 .
(2) Ra guar Raguar Nurkes ; Problems of capital For Mat - ioninu Under Developed Countries , 1960

ولقد أقام روDان نظريته على أساس أن معظم الدول المتخلفة تدور في دائرة مفرغة ، فالفقر الذى تعانيه يؤدى الى ضعف معـدلات الأدخـار والأستثمار ، وهذه المعدلات الضعيفة بدورهـا تزيـد مـن النـاتج والدخـل بنسب ضئيله تبتلع أثارهـا المعـدلات المرتفعـه نسـبيا للزيـادة فـى السـكان بحيث تظل مستويات المعيشة علـى مـا هـو عليـه مـن أنخفـاض ، أو حتـى تنخفض الى مستويات أدنى اذا أدت العنايه الصحية الى أنخفاض معـدلات الوفيات بحيث ترتفع بالتدريج نسبة الزيادة الصافيه فى السكان .

ولذلك لاحظ روDان أنه تحت هذه الظروف لا يكفى فـى برامـج التنميه الأقتصادية أن تكون اهدافها متواضعة بل أنه من الضرورى ، لكـى ينتشل الأقتصاد المتخلف من هذه الدوائر الخبيثة أن تكـون برامـج التنميـه ضخمة متلاحقة أن تتسم عملية التنميه بالدفعة القويـه وربمـا سلسـله مـن الدفعــات القويــه ، حتـى يمكـن التغلـب علـى القصـور الذاتـى للأقتصـاد الراكد ، وتحريكه نحو مستويات اعلى النتائج والدخل ، ويؤكد روDان أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتاليه لا تؤدى الى نفس النتيجة ولا تسـمح بالقضاء على التخلف الأقتصادى وتحقيق الأنطلاق المنشـود ، وأن الـدول الناميه فى رأى روDان تحتاج الى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ، ومن استغلال الموارد المتاحه فـى المشـروعات ، ومـن التنظيـم حتـى تجتـاز مرحلة الأنطلاق .

ويؤيد هذا الرأى عددا من الأقتصـاديين ، اذ يـرون أن هنـاك حـد أدنى من الأستثمار يلزم البدء به كشرط ضرورى لنجاح عملية التنمية فى الأقتصاديات المتخلفة . وهم يسـتندون فـى ذلـك الى اعتبـارات اقتصاديـه بحته .

ويذهب بعض الأقتصاديين الى أن البلاد المتخلفة تفتقر الى الوفورات الخارجية ([1]) التى تساعد على دفع عجلة التنمية فالوفر الخارجى يخفض من تكلفة أنتاج السلعة بالنسبة لمشروع معين نتيجة لتوسع الصناعة التى ينتمى اليها هذا المشروع ، لأن التوسع فى الصناعة يمكن من انشاء مرافق جديده تخدم جميع المشروعات ، ويمكن - من انشاء مراكز تنتج خدمات مباشرة تعود بالنفع على جميع المشروعات ، وفى جانب العرض ، تعتبر تسهيلات " راس المال الاجتماعى " من طرق ووسائل نقل ومواصلات ومحطات قوى محركه وغيرها من أهم أنواع الوفورات الخارجية التى تفتح آفاقا جديدة للأستثمار فى أنشطة أخرى .

ولقد أقام روادان نظريته الدفعة القويه ، على ماذهب اليه هؤلاء الأقتصاديين من أهمية الوفورات الخارجية فى عملية التنمية الاقتصادية ، وأكد عدم قابلية الوفورات الخارجيه للتجزئه ، ومن ثم تصبح الدفعة القوية هى السبيل الوحيد لدفع عجلة التنمية الى الأمام . ([2])

وقد ميز روادان بين ثلاثة أنواع من الوفورات الخارجية ، وأكد عدم قابليتها للتجزئه . وتتمثل هذه الوفرات الثلاثه فيما يلى :

([1]) يقصد بالوفورات الخارجية تلك الفوائد التى تعم على الأقتصاد القومى فى مجموعه ، أو على أنشطة ومشروعات معينة ، دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر لمستثمر معين .

([2]) راجع : "R . N . Rosentein - Rodan , Notes on the Theory of Economic Development For Latin America , Howards . Ells and Henery c , Wallich , eds . New York , 1962 , P . 59 FF ."

١ - عدم قابلية رأس المال الاجتماعى للتجزئه :

يعتبر رأس المال الاجتماعى من أهم الوفورات الخارجيه ، كما عرفنا من قبل ان رأس المال الاجتماعى يتمثل فى مشروعات الاسكان والنقل والمواصلات والسدود والخزانات والقوى المحركه والرى والصرف .

وعدم قابلية رأس المال الاجتماعى للتجزئه هى نتيجة طبيعيه لكونه يستلزم حجما كبيرا من المشروعات كحد أدنى ، وبالتالى فهو يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما . وبعبارة أخرى فإن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعى واقامتها تدريجيا ، تحول دون امكان الاستفاده منها ، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديدا للموارد النادره التى يملكها المجتمع ، وان حسن الاستفاده من مشروعات المنافع العامه يستوجب مراعاة التلازم الزمنى بين هذه المشروعات . فعلى سبيل المثال ، عند تنفيذ مشروعات إقامة السدود والقناطر ، لابد من تنفيذ مشروعات توليد القوى الكهربائية وكذلك عند تنفيذ مشروعات شق وتعبيد الطرق بالمدن لابد فى نفس الوقت من تنفيذ مشروعات الأنارة والمياه والمجارى .

وعلاوه على ذلك ، فهذا الاستثمار نهائى من حيث الوقت بمعنى أنه لا يمكن تأجيله ، فهو يجب ان يسبق قيام النشاط الانتاجى المباشر الذى سيمده ، بخدماته ، وهكذا فإن الاستثمار اللازم لتنمية انتاج الحاصلات الزراعيه التى تصدر للخارج مثلا لن يقام من قبل ان يتم تشييد طريق لجلب المنتجات من المزارع الى ميناء الشحن .

ولذلك فإن رود ان يرى ان الدولة الناميه يجب أن تخصص نسبه تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ من جملة الاستثمار لاقامة مشروعات رأس المال الاجتماعى ، اللازمه لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الانتاجية المباشرة الأخرى التى تعطى عائدا سريعا .

وعلى ذلك فإن عملية التنميه تحتاج اذن الى انفاق مبالغ كبيرة فى المرحله الأولى ، فى حين أن ثمرات هذا الانفاق لا تظهر الا تدريجيا كلما اقيمت وحدة انتاجية جديده تتاح لها فرصة الانتفاع بمشروعات رأس المال الاجتماعى ، ولذا فإن حد ادنى من الاستثمار ضرورى لنجاح عملية التنميه فى الاقتصاد المتخلف .

٢ – عدم قابلية الطلب للتجزئه أو (تكامل الطلب)

وتتحصل نقطة البداية لدى (نيركه) فيما يشير اليه من قصور الطلب على رؤوس الأموال بالبلاد المتخلفه ، نظرا لانخفاض الحافز للاستثمار بهذه البلدان ، ويرجع انخفاض الحافز للاستثمار لضيق نطاق السوق ، وهذا الأخير يرجع لانخفاض القوة الشرائيه نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى .

وظاهرة عدم قابلية الطلب للتجزئه (أو تكامل الطلب) ، تنبى على حقيقة كون المشروع الاستثمارى الواحد أو الصناعة الواحدة تتعرض لمخاطر كبيرة تتعلق بعدم احتمال تسويق منتجاته لضيق نطاق السوق ، وعلى العكس يميل تنفيذ عددا من الاستثمارات المكمله المختلفه لأن يوجد سوقا متسعة ، حيث أن المشروعات الجديد ، ستعمل على أن توجد سوق بالنسبه لبعضها البعض وهكذا ، وبعبارة أخرى تتوافر

مقومات النجاح اذا انشئت بمجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة .[1]

وقد ضرب روادان ([2]) مثله المشهور لتوضيح هذه الفكرة وللتدليل على صحة رأيه ، انشاء مصنع جديد للأحذيه فى بلد متخلف ، وهذا المصنع يقوم باستخدام عمالا كانوا فى حالة بطالـه مقنعه ، فأجور هؤلاء العمال التى يحصلون عليها تمثل دخلا اضافيا ، غير أن نسبه صغيرة من هذا الدخل الاضافى سوف تنفق عمليا على شراء الأحذيه ، لأنه لا يعقل ان يقوم العمال بانفاق كل دخلهم الاضافى على شراء الأحذيه ، ونظرا لتنوع الحاجات الانسانيه ، فأن العمال سوف يخصصون الجزء الباقى من دخلهم لشراء سلع متباينه من انتاج مشروعات أخرى قائمه ، وفى ظل ظروف اقتصاديه تعانى من ضعف القوه الشرائيه ، كما لا توجد احتمالات للتصدير ، فإن الانتاج الحقيقى من الأحذيه لن يمكن تصريفه ، وبذلك يتعرض المصنع الجديد الى ظهور طاقه فائضه نظرا لضيق السوق ، وتكون النتيجه فى النهايه فشل المشروع .

ويوضح روادان([3]) ان الامر يختلف لو تم أنشاء عدد كبير من المشروعات المكمله يتزامن مع الاستثمار فى مصنع الأحذيه ، ففى هذه الحاله سوف نجد ان كل مشروع ينتج سلعه معينه ، وتكون المحصله هى انتاج انواع عديده من السلع الاستهلاكيه والمواد الغذائية التى تتفق ونمط

---

(1) **R . nurkse, Probleng of capital farmation in under develapment Caantries , op, cit , P . 92 .**

(2) – **راجع د / محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية، دار النهضه العربيه ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .**

استهلاك هـؤلاء العمـال ، الأمـر الـذى يـؤدى الى انفـاق العمـال الدخـل الاضافى بالكامل على مختلف السلع والخدمـات ، ويـزداد بالتـالى الطلـب الفعال بدرجه كبيرة تكفى لاستيعاب انتاج هذه المشروعات جميعا ، وهذا يعنى اتساع نطاق السوق حيث تخلق كـل صناعـة مـن الصناعـات سـوقا لغيرها مما توزعه من دخول ، ومن هنا كان النمو المتوازن وتكامل الطلـب وسيله اساسيه لتوسيع حجم السوق ، وبالتالى خلق حوافر الاستثمار([1]) .

وجملة القول ان هناك حدا أدنـى مـن الاسـتثمار ضـرورى لأنتـاج الكمية من السلع التى سينفق عليها العمال الأضافيون دخولهم الاضافيـه ، وعلى ذلك فما لم يكن هناك احتمال بتنفيذ استثمارات أخرى ، فأنـه قـد يكون من الخطر القيام بكثير من المشروعات الاستثماريه المنفرده .

ولقد اضاف روادان انه يمكن للـدول المتخلفـه الاسـتعانه بالتجـاره الخارجية الى حد ما ، وتقلل من الحاجه الى انشاء مشروعات مكملـه عـن طريق توفير الواردات المكمله ، وفتح أسواق جديده للصادرات ، غير أنها لـن تقضـى كليـة علـى مشـكلة عـدم قابليـة الطلـب للتجزئـه ، فالتجـارة الخارجيه سوف تخفض فقط من حجم الحـد الادنـى المطلـوب للاسـتثمار ولن تغنى كلية عن الحاجة الى دفعه كبيرة من الاستثمار ([2]) .

ولـذا يتعـين علـى حكومـات الـدول المتخلفـه اعـداد مشـروعات متكامله للتنميه الاقتصاديه وذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفـل زيـادة

([1]) راجع : - NURKSE , cAPITAL fORMATION IN uNDER - DEVELOPMENT COUNTRIES , OP . CIT P . 11 . FF .

([2]) – . كامـل بكرى ، مبادىء الاقتصاد ، دار الجامعه ، سنه ١٩٨٦ ، ص ٤٢٩ : ٤٣٤ .

الطلب الفعال ، وبالتالى توفير اسباب النجاح للمشـروعات والوصـول الى مرحله متقدمه من التنميه الأقتصادية .

ثالثا : عدم تجزئة عرض المدخرات :

يتجه الأقتصاديين المؤيدين لشدة حاجة البـلاد المتخلفـه الى معـدل مرتفع للاستثمار فى بدء مرحلة تنميتها الى أنه يمكن تحقيقـه فقـط بالقيـام بموجه كبيرة من الاستثمارات فى عدد مختلف من الصناعات وهو ما قرره روادان فى نظرية النمو المتوازن ، واستطرد روادان بعـد ذلـك موضحـا ان الحد الأدنى المرتفع للاستثمار يستلزم حجما كبيرا مـن المدخـرات ،الأمـر الذى يكون من الصعب تحقيقه فى ظل اقتصاد متخلف ذا دخل منخفـض ، وطبقا لرأى روادان ، يكون الحل الوحيد لضمان معدل مناسب ومرتفـع للادخار فى اقتصاد يتميز بأنخفاض مستوى الدخل ، هو عن طريق زيـادة فى الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد اضافيه كامنه مثل القوة العاملة المعطله ، وفى نفس الوقـت يجـب ان تتخـذ بعـض التدابـير ، خاصـه عـن طريق الضرائب ، لرفع المعدل الحدى للادخار على هذا الدخل الاضافى .

خلاصـة القـول ان تحليـل " نيركـــه " بهـدف الى كسـر الدائـرة المفرغه ، من خلال القيام بدفعة قويه من الاستثمار فـى عـدد مختلـف مـن الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ، ويزيد بالتالى الطلب على منتجاتهـا وقد تعـــرضت نظرية الدفعة القويه والنمو المتوازن للعديد من الانتقــادات أهمها :

١ - تتطلب نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن توافر كميـات ضخمـه مـــن رؤوس الأمـوال لـدى الـدول المتخلفـه فـى المراحـل الأولى للتنميه ، حتى تستطيع اقامة العديد مـن المشـروعات الاستثماريه

المتكاملة، وهذا يمثل عقبه أمام الـدول المتخلفـة نظـرا لقلـة المـوارد والامكانيات ورؤوس الأموال ، وبالتالى تعتبر هذه السياسه عـلاج لمشاكل الدول المتقدمة التـى تسـعى للتغلـب علـى البطالـه . ففـى الـدول المتقدمـه تتوفـر الصناعـات والعـدد والالات ، والمديريـن ، والعمال المهرة ، والعادات الاسـتهلاكيه ، وتنحصـر المشـكلة فـى تشغيل العمال المتعطلين ، واستخدام الطاقـات الانتاجيـه المعطلـه ، وهى مشكله تختلف فى طبيعتها عن مشكلة البلاد المتخلفه .

٢ - أن نظريـة النمـو المتـوازن ، تتضمـن تـأكيد مسـاويا علـى تنميـة الصناعـه والزراعـة ، وتتجـاهل حقيقـة أساسـية وهـى أن العـامل الجوهرى فى النمو الاقتصادى أنمـا هـو التحويـل التدريجـى للقـوه العامله من الأعمال الزراعيه ذات الأنتاجية المنخفضة الى الأنشـطه الاخرى ذات الانتاجية المرتفعة مثل الصناعة ، ويظل هذا صحيحا رغم ان توسع الانتاج الزراعى ضرورى ايضا للتوسـع الصنـاعى ، وخاصة للحيلوله دون نقص المواد الغذائية (١) .

٣ - ان نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن تفـترض ان الدولـه المتخلفـه تبدأ تنميتها من مستوى الصفر ، وهـذا محـال ولا يتفـق والواقـع ، ففى أى دوله مهما كانت درجة تخلفهـا ، يوجـد بـالفعل بعـض مظاهر التنميه ، وبالتالى وجـود اقتصـاد غـير متـوازن ، ولـذا فـأن الهدف الأساسى لسياسة التنميـه هـو تصحيـح مثـل هـذا الموقـف المختل بـتركيز الاسـتثمارات الجديـده فـى قطاعـات أخـرى مثـل

---

(١) راجع : Hans W . S inger , International Devel Opment Growth and Chargs , New York , Mc Grow - Hill , inc , 1964 , P . P 39 - 45 .

انتـاج السـلع الصناعيـة. ولذلـك فـإن هـذا الاسـتثمار ليـس مـــن الضرورى ان يكون متوازنا ، بمعنى أن يوجه بنسب متساوية اكثر أو أقـل الى جميـع القطاعـات الرئيسـيه ، بـل ينبغـى الـتركيز علـى تنمية القطاعات التى ظلت متخلفة .

٤ – ان مشكلة ضيــق السـوق التـى تقـف عقبـه امـام عمليـات التنميـه الاقتصادية التى تشير اليها نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن ، لا تظهر الا فى حالة واحدة فقـط هـى حالـة اقامـة مشـروع جديـد يهدف الى زيادة الانتاج للسوق المحلـى، أمـا اذا كـان الهـدف مـن الاستثمار الجديد هو تخفيض تكاليف الانتاج أو الانتاج مـن أجـل التصدير أو احلال المنتجات الوطنية محل الواردات ، فان المشـروع الجديد أو الصناعة الجديدة لا تعانى من ضيق حجم السوق .

٥ – يؤخذ على نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن أيضـا أن الاسـتثمار على جبهه عريضه من صناعات السلع الاستهلاكيه قـد يـؤدى الى صغـر الوحـدات الانتاجيـة ، ممـا يـترتب علـى ذلـك مـــن انشـاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة الانتاجيه ومن ثـم فـلا تسـتفيد هـذه المشـروعات مـن وفـورات الانتـاج الكبـير بنوعيها (الداخليه والخارجيه) .

المطلب الثانى

نظرية النمو غير المتوازن

يرجع الفضل فى وضع الخطوط الأولى لنظرية النموغير المتوازن الى الأقتصادى الفرنسى " فرانسوابيرو " ([1]) ويشترك فى الدعوة للنمو غير المتوازن عدد كبير من الأقتصاديين ، ومن أبرزهم الأقتصادى الأمريكى " هيرشمان " ([2]) الذى قدم نموذج لنظرية النمو غير المتوازن حاز أعجاب الكثير من الأقتصاديين ، ولذلك سوف نتناول دراسة نظرية النمو غير المتوازن وفقا لنوذج هيرشمان .

وذلك لاعتبارين :

الأول : انه أبرع اداء من الناحية التحليلية .

الثانى : أن هـذا النموذج هو المرجع الأساسى للاشارة عند عرض الموضوع فى معظم كتب التنمية الأقتصادية ، وان كان لا شك فيما كان لفرانسوا بيرو من فضل السبق فى هذا الموضوع .

تذهب نظرية النمو غير المتوازن الى أن التنمية الأقتصادية يجب أن تبدأ بانماء بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة ، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا الى بقية الصناعات وبقية قطاعات الأقتصاد القومى .

---

(١) Francois Perrouy , Theoire Generale du Proges Economigue , Paris , Paris . 1956 .

(٢) Albert Hirschman ; The Strategy OF eCONOMIC Development , 1958 .

ويتخذ " هيرشمان من مناقشة فكرة النمو المتوازن من جانب العرض نقطة البداية فى عرض أستراتيجية النو غير المتوازن ، فيشير الى أن التاريخ لا يعرف أمثلة لهذا النمو المتوازن من جانب العرض ، وأنما أتخذ النمو الأقتصادى فى واقع الأمر صورة أنطلاق بعض قطاعات الأقتصاد القومى فى طريق النمو .

يرى هيرشمان أن أهم ما تفتقر اليه الدول النامية هو المقدرة الحقيقية على أتخاذ قرارات الاستثمار ، ولذلك فإن الميزة الرئيسية للنمو غير المتوازن هى أنه يسمح للدول النامية ان تقتصد فى استعمال هذا المرود النادر لدى البلاد المتخلفة ويرجع ذلك الى أن النمو غير متوازن فى القطاعات يحض من الاستثمار فى القطاعات الأخرى ومن هنا يمكن النظر الى الاستثمار الذى يتم فى القطاعات الأخرى على أنه استثمار محرض أو مستدرج أو مدفوع اليه ، يهدف الى استعادة التوازن من جديد .

ويؤكد " هيرشمان " أن التنميه الاقتصادية فلا الدول الناميه ، تتمثل فى خطوات متتابعه تقود الاقتصاد القومى بعيدا عن التوازن ، وبذلك تكون مهمة السياسه الانمائيه على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن ، وهذا بدوره يحض الاقتصاد القومى على خطوه أخرى ، وهكذا ، وعلى هذا تكون هذه السلسله التى تضم حلقات من النمو غير المتوازن ، هى جوهر عملية التنمية الاقتصاديه .

فمن خلال تطبيق سياسة النمو غير المتوازن يتحقق التتابع الاستثمارى ، نتيجة استفادة بعض الصناعات من الوفورات الخارجية التى تتولد نتيجة لنمو بعض الصناعات الأخرى فكل حركة من التتابع تحفز بعدم توازن سابق ، وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج الى حركة

أخرى . فعلى سبيل المثال عندما تنمو الصناعه (أ) تتولد عن ذلك وفورات خارجية بالنسبه لهذا الصناعة ، ولكن فى نفس الوقت تستفيد من هذه الوفورات صناعة أخرى ولتكن الصناعة (ب) مما يؤدى الى نموها وخلق وفورات خارجية تستفيد منها هذه الصناعة ، ولكن فى نفس الوقت تستفيد من هذه الوفورات صناعة ثالثه ولتكن الصناعة (ج) مما يؤدى الى نموها وهكذا . وفى كل خطوه تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفورات الخارجية التى تتم عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى ، وفى نفس الوقت الذى تخلق فيه بدورها وفورات خارجيه لمصلحة الآخرين .

يرجع هيرشمان ظهور الوفورات الخارجية الى ظاهرة " تكامل الانتاج " والمقصود بذلك بصفه عامه هو الحالـه التى تؤدى فيها زيادة الطلب على سلعه ما ، الى نشأة ضغط لزيادة أنتاج سلعة أخرى .

وهذا النموذج الخاص بانشاء صناعة عن طريق الوفورات الخارجية التى تخلقها صناعات أخرى يعتبر أمثل طريق للنمو الأقتصادى فى نظر هيرشمان .

وبتطبيق ذلك عمليا يلاحظ غالبا ما يحدث أن يؤدى أنشاء خط جديد للسكه الحديد مثلا الى حث تنمية انتاج القطن بهدف التصدير عن طريق فتح أسواق خارجية ، وفى خطوة ثانيه تؤدى امكانية الحصول على القطن الوطنى بأسعار رخيصه الى تسهيل تأسيس صناعة المنسوجات القطنيه ، وستؤدى الحاجة الى العدد والمعدات من جانب كل من السك الحديديه ، وصناعة المنسوجات ، وزراعات التصدير بدورها الى جلب أسواق للأعداد لها ، وتصنيع آلات بسيطه كالعدد . وهكذا يتم وضع

نواه لصناعة آلات العدد . ويخلق توسعها التدريجى فرصه فيما بعد لأنشاء صناعة وطنية للصلب وهكذا ([1]) .

جملة القول أن السياسة الانمائيـة للنمـو غـير المتـوازن تتلخـص فـى تركيز الجهود الانمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعـات التـى تتميز بالتفوق على غيرها مـن القطاعـات أو الصناعـات فـى الحـض علـى القيام بالاستثمارات فى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ومن هنا يثـور التساؤل على جانب كبير من الأهمية ، وما هية الصناعات أو القطاعـات التـى تتمتـع بهـذه الأهميـة الاسـتراتيجيه والقـدرة علـى احـداث اختـلال التوازن يكون أشد مفعولا وانفذ أثرا من حيث الحض على الاستثمار فـى صناعات أو قطاعات أخرى .

ويأخذ هذا التساؤل أهمية كبرى اذا مـا اخذنـا فـى الأعتبـار مـا تتمـيز بـه الـدول الناميـه مـن حيـث نـدرة رؤوس الأمـوال ، ومـن حيـث افتقارها الى المنظمين القادرين علـى اتخـاذ قـرارات الاسـتثمار وذلـك فـى ضوء فاعليه لها من فاعليه فى الحضر على الاستثمار .

ويقـدم هيرشمـان ([2]) حـلا لموضـوع النمـط الأمثـل لتعـاقب الاستثمارات يتكون من جانبين :

([1]) د . كامل بكرى ، مبادىء الأقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

([2]) Alhert Hirschinan , The Strategy of Ecanamic development , op , eit , P . 49 .

الجانب الأول :

المفاضلة بين أسلوبين للتنميه ، التنميه عن طريق أحداث فائض فى المقدرة الانتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعى ، وذلك بالنسبه للطلب عليها من جانب فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة . والتنميه عن طريق ايجاد عجز فى رأس المال الاجتماعى المتاح لهذه الأنشطة .

الجانب الثانى :

المفاضلة بين الاستثمار فى مختلف فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة ،وذلك تبعا لفاعلية كل منها من حيث الحض على الاستثمار فى غيرها من فروع النشاط .

بالنسبة للجانب الاول ، نظرا للظروف الاقتصادية للدول المتخلفة فأنة يصعب التوسع فى مشروعات رأس المال الاجتماعى والمشروعات التى تقوم بالانتاج المباشر فى نفس الوقت ، فأن الامر يقيضى تقرير الاولوية لاحد هذين النوعين من المشروعات ، وذلك بقصد تحقيق نمط لتعاقب الاستثمار يكون من شأنه الحض على اتخاذ أقصى ما يمكن من قرارات الاستثمار فلأى هذين النوعين من المشروعات تكون الأوليه فى برامج الاستثمار ؟

من الملاحظ أن كل نوع من هذين النوعين من المشروعات له فاعليه فى الحض على اتخاذ قرارات الاستثمار فى النوع الآخر فالتنمية عن طريق احداث فائض فى القدرة الانتاجية لرأس المال الاجتماعى تحض المنظمين على الاستثمار فى المشروعات التى تقوم بالانتاج مباشرة لأن هذه المشروعات سوف تستفيد من خدمات راس المال الاجتماعى المتوافرة

بأسعار منخفضه ، ومن ناحية أخرى ، تتمخض التنميه عن طريق ايجاد عجز فى خدمات راس المال الاجتماعى ، عن ضغط اجتماعى شديد على السلطات العامة لزيادة المقدرة الانتاجيه لراس المال الاجتماعى ، حيث أن عدم كفاية هذه الخدمات بصفة مستمرة ، يعوق نمو فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة ، ويفضل هيرشمان التنميه عن طريق ايجاد عجز فى رأس المال الاجتماعى ، وتفسير ذلك لديه أن وفرة خدمات رأس المال الاجتماعى وانخفاض اسعارها لا يتجاوز مفعولها مجرد الحض على الاستثمار فى الانشطه التى تقوم بالانتاج مباشرة ، نظرا لما ينتج عن ذلك من زيادة ربحيتها . بينما عجز رأس المال الاجتماعى عن تلبيه الطلب على خدماته من جانب هذه الانشطه من شأنه أن يؤدى الى توسيع المقدرة الانتاجية لرأس المال الاجتماعى .

أما عن الجانب الثانى والذى يتناول المفاضله بين الاستثمار فى مختلف فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة ، فيقدم هيرشمان حلا يعتمد على التفرقه بين آثار الدفع الى الخلف وآثار الدفع الى الأمام ، ويقصد بآثار الدفع الى الخلف ما يترتب على الاستثمار من الحض على الاستثمار فى المراحل السابقه للانتاج ، بمعنى أن اقامة صناعة ما قد يؤدى الى أقامة صناعات أخرى تمد هذه الصناعة مما تحتاج اليه . مثال ذلك ، أن أقامة مصانع لانتاج الحديد والصلب يحض على قيام صناعة استخراج الحديد الخام ، ويقصد بآثار الدفع الى الأمام ما يترتب على الاستثمار من الحض على الاستثمار فى المراحل اللاحقه للانتاج ، بمعنى أن اقامة صناعة ما قد يؤدى الى اقامة صناعات اخرى تعتمد على منتجات هذه الصناعة كمدخل لها ، ومثال ذلك ما يترتب على اقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب من الحض على قيام صناعات لانتاج المصنوعات الحديديه .

ونظرا لأن تقرير الأولويه لاستثمار معين على استثمار آخر ، يتوقف على مدى فاعلية كل منهما من حيث الحض على أحداث استثمارات جديدة ، فان فى الامكان المقارنه بين مختلف الاستثمارات على أساس ما تؤديه كل منهما من آثار الدفع الى الأمام والى الخلف .

وقد أوضح هيرشمان ان الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى للانتاج ، أفضل من غيرها من حيث فاعليتها فى الحض على احداث استثمارات جديدة ، لأنها تؤدى الى اقامة صناعات فى المراحل الانتاجية السابقة ، واقامة صناعات أخرى فى المراحل الانتاجية اللاحقه ، وتأسيسها على هذا ، يلفت هيرشمان النظر الى ان ما توليه البلاد المتخلفة من اهتمام لصناعة الحديد والصلب له ما يبرره ، حيث ان هذه الصناعة تفوق على الصناعات الأخرى عموما من حيث ما تحدثه من آثار تحض على أحداث استثمارات جديدة فى جميع الاتجاهات .

يستطرد هيرشمان بعد ذلك موضحا ان فاعلية الصناعة فى الحض على الاستثمار انما تتوقف على مدى ما يؤديه من آثار الدفع الى الخلف ، حيث أن آثار الدفع الى الخلف انما يحض على الاستثمار فى صناعة أخرى نظرا لما توفره الصناعة الأولى للصناعة الأخرى من السوق الداخلى ، بينما الصناعات التى تؤدى من آثار الدفع الى الأمام انما يعود على ما توفره الصناعة الأولى للصناعة الأخرى من مستلزمات الأنتاج ، ومن الواضح ان توفير السوق الداخلى اكثر فاعليه من الحض على الاستثمار من مجرد توفير مستلزمات الانتاج ولهذا يفضل هيرشمان تلك الصناعات التى تتميز بقوة آثار الدفع الى الأمام .

وبطبيعة الحال لقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن لعدد من الانتقادات أهمها ، أن نظرية النمو غير المتوازن تقوم على اساس أن التنمية الاقتصاديه انما تجرى بصفة اساسية عن طريق المبادأه الفرديه ، حيث أنها تتخذ من أختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يحدثه الاختلال من حض المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار ، وهذا غير صحيح فى ظل التخطيط الشامل ، حيث يقوم التخطيط على أساس حصر الموارد المتاحه للاستثمار وتوجيهها الى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى طبقا للأولويات المقررة والخطه ، ومن ثم لا مجال فى ظل التخطيط لقرارات استثمارية يحض على اتخاذها سبق الاستثمار فى اتجاهات أخرى ، فمتى أستأثرت الخطه بتوزيع كافة الموارد المتاحه فى مختلف وجوه النشاط الأقتصادى ، فلن تتوافر فى هذه الحاله موارد يمكن لقرارات الاستثمار توجيهها .

مما سبق يتضح لنا أن ليس هناك نظرية بذاتها تصلح للتطبيق فى الدول الناميه ، الا أن هذه النظريات قد أسهمت الى حد كبير فى وضع الخطوط العامه فى عمليه التنميه ، والمشاكل التى تصاحبها ، وكيفية علاجها ، ولذلك يمكن للدول المتخلفه ان تستفيد من الأفكار والاساليب التى جاءت فى هذه النظريات دون أن تلتزم بتطبيق نظرية واحده بالكامل .

ونظرا لأختلاف الدول الناميه من حيث ظروفها الأقتصادية ومشاكلها ومن حيث توافر الموارد الضروريه ، وبالتالى تختلف السياسه الانمائيه من دوله الى آخرى .

الفصل الثالث

تمويل التنميه الأقتصادية .

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصاديه مركزا هاما فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، ويمثل التمويل أحدى الدعائم الأساسيه للتنميه . وقد كان التمويل الداخلى ، وسوف يظل على ما يبدو هو المصدر الرئيسى لتمويل التنمية فى الدول الفقيرة رغم ضعف الدخول فى هذه الدول واتباع انماط من الاستهلاك فيها لا يتفق بحال مع درجة نموها الاقتصادى ، الأمر الذى يستتبع ضرورة أن تعمل هذه البلدان جاهده من أجل تشجيع المدخرات واحكام تعبئتها وتوجيهها نحو مجالات التنميه الفعاله .

وتعانى الدول الناميه من عدم كفاية رؤوس الأموال المحليه لتمويل برامج الاستثمار المطلوبه من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعه للدخل القومى ، مما أظهر ضرورة الاستعانه بالتمويل الخارجى ، الا أن الاستعانه بالموارد الخارجيه له ما يبرره ، بحكم ما يؤدى اليه من تعزيز المدخرات الوطنيه لبلوغها معدلا أعلى للتراكم الرأسمالى بالاضافه الى ما تسهم به الأموال الأجنبيه فى تزويد البلاد الناميه بالنقد الأجنبى اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية .

واذا كانت عملية استخدام رؤوس الأموال الأجنبيه لها ما يبررها ، الا أن هذه العملية لها محازيرها ومخاطرها ، خاصة تلك التجربه المستفادة من الماضى ، حيث ان هناك من الكتاب الأقتصاديين من يعتمد فى تفسير حالة التخلف الاقتصادى الذى تعانيه البلدان المتخلفه الآن بما يسمى بالنمط الاستعمارى للاستثمارات الأجنبيه والذى ساد فى الماضى .

كما يرى الاقتصاديون ضرورة عدم فتح الباب على مصرعيه لهذه الاستثمارات ، على ان يتوقف الحد الملائم للاستثمار الأجنبى على العديد من العوامل التى تختلف بالطبع حسب ظروف كل دوله وقدرتها على استيعاب هذه الاستثمارات على أسس تجارية مع المقدرة على استخدام المساعدات الميسره فى الأجل الطويل ([1]) .

ورأس المال الأجنبى الذى يمكن للدوله أن تستعين به بأخذ اشكالا مختلفه أما فى شكل منح ومساعدات وأما فى شكل قروض أما فى شكل استثمار مباشر ، وتتوقف كثيرا من النتائج التى يمكن أن تحققها الدول المضيفه ([2]) . على الشكل الذى تتدفق به رؤوس الأموال الأجنبيه .

وعلى ذلك تحصل الدول المتخلفه على رؤوس الأموال اللازمه لتمويل عملية التنميه الاقتصاديه ، من مصدرين مصادر تمويل داخليه ومصادر تمويل خارجيه .

ولذلك سوف نقسم دراستنا فى هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : التمويل الداخلى .

المبحث الثانى : التمويل الخارجى .

([1]) انظر : د . خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سيسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر – مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٨٨ ، صفحه د ، هـ .

([2]) يقصد بالدول المضيفه ، تلك الدول التى تستعين برؤوس الأموال الأجنبيه وتستضيفها داخل الدوله .

المبحث الأول

التمويل الداخلى .

يرتبط التمويل الداخلى ارتباطا وثيقا بالسياسه الماليه للدوله من ناحيه وبسياستها النقديه من ناحية اخرى . فالسياسه الماليه تهدف الى تجميع رأس المال القومى اللازم للتنميه وتؤثر فى توزيع الدخل وتحد من التضخم ، كما تلعب السياسه النقديه دورا هاما من حيث اثرها فى تنمية واستخدام الأئتمان ومحاربة التضخم والاحتفاظ بموازنة ميزان المدفوعات .

ومن أهم مصادر التمويل الداخلى الادخار ، الضرائب ، القروض العامه ، والتضخم (الاصدار النقدى الجديد) . وسوف نتناول دراسة كل مصدر من هذه المصادر :

أولا : الادخار :

ينقسم الادخار بصفه عامه الى ادخار اختيارى وادخار اجبارى . ويقصد بالادخار الاختيارى ما يدخره الأفراد اختياريا من دخولهم ، وما تدخره المشروعات اختياريا من أرباحها ، ومن أمثلة المدخرات الاختياريه تلك التى تودع فى البنوك أو صناديق التوفير وأقساط التأمين على الحياة .

ويلاحظ أن أدخار الأفراد يتمثل فى الفرق بين الدخل الحقيقى للأفراد مطروحا من الانفاق الخاص على الاستهلاك والضرائب . ، وادخار المشروعات يتمثل فى الفرق بين الأرباح الصافيه للمشروع مطروحا منه نفقات الاستهلاك والضرائب .

ويقصد بالأدخار الاجبارى :

قيام السلطات العامه فى الدول بفرض ادخار أجبارى على مجموع القطاعات الاقتصادية الاتيه : القطاع العائلى ، قطاع الأعمال ، والقطاع الحكومى ، من خلال انشاء صناديق التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمين الاجتماعية مما يؤدى الى تجميع مبالغ كبيرة من المدخرات للموظفين والعمال لدى هاتين الهيئتين .

وكثيرا ما يلاحظ ان الدول المتخلفه لا تجمع دائما المدخرات القومية فى صورة نقدية ، فقد تلجأ الى الحصول على الأدخار القومى فى صوره عينيه حينما توجه جزءا من انتاجها للتصدير مقابل الحصول على الصرف الأجنبى . وهذا القدر من الصرف الأجنبى الذى يعد مصدرا من مصادر التمويل متوقف بدوره على أسلوب استخدام حصيلة الصادرات ، وهى أما أن تستخدم فى الواردات الاستهلاكيه ، ومن ثم لا تساهم فى أعباء التمويل الاستثمارى ، أو يخصص جزء منها لمواجهة الورادات (المدخرات القومية العينيه) التى تساهم فى تمويل التنميه الاقتصاديه أو ما يعرف بفائض التجارة الخارجيه الموجه للاستثمارات ([1]) .

ويتحدد حجم الأدخار فى أى مجتمع من المجتمعات وفقا لعدد من العوامل الأقتصادية والأجتماعية والقانونية التى تختلف حسب فئات المجتمع ونوعية المنشآت .

([1]) د . حمديه زهران . مشكلات تمويل التنميه الاقتصاديه فى البلاد المتخلفة ، رساله دكتوراه ، مقدمه الى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ – ص ٩٥ .

وأهم العوامل المحددة للأدخار تتمثل فيما يلى :

١ – حجم الدخل

من الطبيعى أن يتوقف حجم الأدخار فى أى مجتمع على حجم الدخل القومى ، فكلما زاد الدخل القومى أدى الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالى زيادة قدرة الأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة على اقتطاع جزءا كبيرا منه لغرض الأدخار ، بينما انخفاض الدخل القومى يؤدى الى نقص متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالى نقص قدرة الأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة على الأدخار ، حيث أنه فى هذه الحاله يستوعب حجم الأستهلاك الضرورى حجم الدخل الفردى كله أو الجزء الغالب منه .

٢ – نمط توزيع الدخل :

يتحدد الأدخار بطريقة توزيع الدخل فى المجتمع ، ومدى أتباع مبدا عدالة التوزيع ، فالتوزيع غير العادل للدخل القومى على مختلف فئات الشعب يؤدى الى حصول الطبقات الغنية على الجزء الأكبر من الدخل ، وحصول الطبقات الفقيرة على الجزء الأقل من الدخل ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة أمكانات الطبقات الغنية على الأدخار على حساب الطبقات الفقيرة ، التى قد ينعدم لديها الأدخار تماما .

٣ - الميل الحدى للاستهلاك .

يتوقف الأدخار ايضا علـى الميـل الحـدى للاستـهلاك ، نظـرا لـن الدخل يساوى الأدخار والاستهلاك ، فإن الزيـادة فـى الدخـل تـؤدى الى الزيادة فـى الاستـهلاك والزيـادة فـى الأدخـار ، ومـن الطبيعـى أن تكـون الزيادة فى الأدخار أكبر من الزيـادة فـى الاسـتهلاك بينمـا نقـص الدخـل يؤدى الى نقص كل من الأدخار والأستهلاك ولكن النقصان فى الأدخـار يكون أكبر من النقصان فى الاستهلاك .

ويرى كينز([1]) أن الميل الحدى للاستهلاك يتحدد وفقا لنوعين مـن العوامل ، عوامل موضوعية وعوامـل ذاتيـة ، وتشـمل العوامـل الموضوعيـة تغيرات الأسعار التى من شـأنها زيـادة أو نقـص الدخـل الحقيقـى للافـراد والعادات والتقاليد العامه . وكذلك التغير فى السياسة الماليه وخاصة فيمـا يتعلق بالضرائب ، وعامل التقليد وتغير توقعات المستهلكين .

كما أنه يمكن أن يكون للتغير فى سعر الفائده فى بعض الأثر فـى هذا الخصوص ، أما العوامل الذاتيه فتشمل الصفـات الشـخصية كالرغبـه فى التمتع بالقوه والجاه والاستقلال ، والرغبه فى أغتنـام الفـرص والرغبـة فى تكوين ضمان مالى لأحداث المستقبل واشـبـاع رغبـه البخـل والمحافظـة علـى مسـتوى الحيـاه وحـب الظهـور ، وعلـى هـذا فـإن تحديـد حجـم الاستهلاك من شأنه ان يحدد فى الوقت نفسه حجم الادخار .

([1]) د . خالد سعد زغلول ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دروس فى نظريه الدخل القومى ونظريه كينز ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٤ – العادات والتقاليد :

يتوقف ايضا حجم الادخار على العادات والتقاليد التى تتطبع بها المجتمعات ، فبعض الشعوب تشتهر بحرصها على الادخار ، كما أن بعضها الآخر يشتهر بحرصه على الاستهلاك، ليس فقط من دخله الخاص وانما ايضا من دخله المقبل .

٥ – مستوى الضرائب :

يتوقف ايضا حجم الأدخار على مستوى الضرائب التى تفرضها الدوله فالضرائب تؤدى الى خفض الدخرات التى تتبقى للفراد بعد الاستهلاك وذلك اذا ما فرضت الضرائب بأسعار مرتفعه ، والعكس صحيح بمعنى اذا ما فرضت الضرائب باسعار منخفضه أدى ذلك الى زيادة المدخرات التى تتبقى للأفراد بعد الاستهلاك .

تلك هى أهم العوامل التى تشترك فى تحديد حجم الأدخار الأأن هناك مشكلة أخرى لا تقل أهمية من مشكلة تحديد حجم الادخار ، وهى مشكلة تجميع الادخار وتوجيهه ، لذلك لابد من تدخل الدوله لتشجيع حجم الادخار من خلال اتخاذ عدد من الاجراءات منها ما يتعلق بالسياسه العامه للدوله ، كاعفاء الودائع فى صناديق التوفير من الضرائب ورفع سعر الفائده عليها واعطاء المودع الحق فى سحبها أو الاستقراض عليها عند اللزوم ومنها ما يتعلق بالتنظيمات الاداريه الماليه ، حيث يتم تجميع الأدخار وتوجيهه بواسطة الوحدات الانتاجية التى تقوم بالادخار فقط وتترك أعمال الاستثمار لوحدات أخرى مثل صناديق توفير البريد وبعض البنوك .

ثانيا : الضرائب .

تلعب الضرائب دورا كبيرا فى تحديد حجم الأدخار داخل الدولـه وترجع أهمية الضرائب فى الدول المتخلفـة كمصـدر للتمويـل ، نظـرا لما تتسم به الدول المتخلفه من انخفـاض مسـتوى دخـل الفـرد وبالتـالى الميـل للادخار والاستثمار .

وتقوم السياسه الضريبيه بتشجيع الاستثمار وخلق الوسائل المؤديـه لرفـع الانتاجيـة دون تضخـم ، مـع ملاحظـة عـدم الانتقـاص مـن القـــوة الشرائيه وان كانت الضرائب بصفه عامه تؤثر على الانفاق بدرجــة أكـبر مـن تأثيرهـا علـى الأدخـار ، كمـا تهـدف الى تحقيـق التخصيـص الأمثـل للموارد الاقتصاديه الذى يمكن من تنفيذ المشروعات التى تتضمنها برامــج التنميه .

وللضرائب فى الدول المتخلفه دور انشائى بناء ايضا بوصفها مورد مالى للتمويل مع الحفاظ على الموارد الماليه المستخدمه ، وعلى ذلـك يجـب أن يعمل النظام الضريبى على دعم سياسة التنمية وذلك عـن طريـق الحـد من الاستهلاك وتكوين المدخرات اللازمه لتمويل الاسـتثمارات وتشـجيع الاستثمارات الخاصة بأعفائهـا مـن الضرائـب وحمايـة الصناعـات الوطنيـة برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الاجنبية المماثلة .

ويلاحظ أن السلطة العامة فى الدولة يمكنها زيادة الدخـل القومـى او نقصة ، وذلك بتغيير نوع الضريبة دون أن تتأثر الحصيله العامة وهذا ما يحدث لآن عبء الضريبة وقع على أفراد تختلف ميولهم للادخـار او كـان من شأن هذا العبء أن يغير الحافز على الاستثمار، وعلى سبيل المثـال لـو

قامت السلطه العامه داخل الدوله ، بأحلال ضريبة الدخل محل ضريبة رقم الأعمال ([1]) دون أى تغير فى ايرادات الدوله فإن نتيجة ذلك أن ضريبة الدخل تستقطع جزء أكبر من دخول الطبقه الغنيه عن دخول الطبقة الفقيرة ، مما يؤدى بالمجتمع الى حالة الكساد . بينما الضريبة على رقم الأعمال لا تنال الاقدرا بسيطاً من دخول الطبقة الفقيرة ومعنى ذلك أن جزء من دخول الطبقة العامله التى تنفق كل من دخلها على سلع الاستهلاك سوف يذهب الى الطبقه الغنيه التى تدخر جزء لا بأس من دخلها وتكون النتيجه زيادة فى الادخار على حساب ما تستهلكه الطبقة الفقيره الأمر الذى يؤدى الى انقاص الدخل القومى ، ولهذا السبب تعتبر الضريبه على رقم الأعمال ملائمه لظروف التضخم ولكنها تعتبر خسارة فى حالات الكساد لانها لا تشجع على الاستهلاك ([2]) .

وتعتبر الضرائب غير المباشرة أهم الأنواع التى تعتمد عليها الدول المتخلفه ، حيث تمثل هذه الضرائب المورد الأساسى للايرادات العامه ويرجع ذلك الى ضعف الدخول النقديه وتخلف الأجهزة الضريبيه ، وكثرة التهرب الضريبى ، فضلا عن أن الضرائب غير المباشرة تؤدى الى التوسع فى حصيلة الضرائب بصرف النظر عن مستوى الدخول ، وتعتمد الدول المتخلفة فى نطاق الضرائب غير المباشرة على الضرائب الجمركيه بصفه خاصه وذلك لسهولة جبايتها حيث أنها بطبيعتها لا تمر خلال جهات متعدده ، وتتميز بالاقتصاد فى نفقات جبايتها وكثيرا ما تتخذ

([1]) ضريبة رقم الأعمال ضريبة تفرضها الدوله على حجم معاملات المشروعات الصناعيه المختلفه .

([2]) د . عبد النبى حسن يوسف ، الاقتصاديات المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، سنة ١٩٨٢ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

هذه الضرائب شكل الضرائب علـى الصـادرات خاصـة فـى الـدول التـى تعتمد على تصدير كل أو معظـم أنتاجهـا الى الخـارج والـذى يتمثـل فـى الموارد الأوليه . وتمثل الضرائب على الصادرات نسبه كبيرة من الايرادات العامه فـى هـذه الـدول خاصـه فـى تلـك البـلاد التـى تبلـغ فيهـا التجـارة الخارجيه نسبه مرتفعة من الدخل القومى .

وتتميـز هـذه الضريبـه بـأن عبئهـا يتحملـه المسـتورد أو المسـتهلك الاجنبى كمـا أن الـدول المتخلفـه تقـوم بفـرض ضرائـب علـى الـورادات السلعيه بهدف حصول الدوله على ايرادات ماليه وحماية المنتجات الوطنيـه من منافسة السلع الأجنبيه المماثله ([1]) .

ثالثا : القروض العامه الداخليه :

مع انتشار المبادىء الكنزيه تغيرت نظرة الاقتصـاديين الى القـروض العامه ، حيث كانت المبادىء التقليديه التى اسسـها ادم سميـث وريكـارد تحتم على الحكومه الاقتصار على الضرائب لتمويل نفقاتها والامتنـاع عـن الاقتراض لماله من أثر فى انقاص استثمارات القطاع الخاص التـى لا يمكـن للحكومه أن تعوضها بانفاقها نظـرا لمـا تتصـف بـه الحكومـه مـن اسـراف وتبذير ، فضلا عن أن منافسة الدوله للأفراد بالاقتراض من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع سعر الفائده ، وبالتالى الى انقاص الاستثمار . الا أنه بعد زيوع نظرية كينز فى سياسة استحداث العجز فى الميزانيه والاعتماد فى التمويل على القروض ، مبررا فى ذلـك بضـرورة خلـق الطلـب الفعـال واحـداث

([1]) د . زكريا بيومى ، النقود والبنوك والتجارة الدوليه ، دار النهضه العربيه ، سنة ١٩٨٩ ، ص ٣٩٣ وما بعدها .

الرواج والتوسع فى النشاط الاقتصادى انتشرت ظاهرة الاقتراض الحكومى .

الا أن هناك صعوبات تواجه عملية الاقتراض الحكومى فى البلاد المتخلفه ، لعل أهمها عدم وجود أسواق منظمه للسندات الحكومية ، وضعف عادة الادخار وانتشار عادة الاكتناز ، وقلة طلب البنوك التجارية وشركات التأمين عليها ، وخوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود بين وقت الأكتتاب وموعد السداد .

وتلجأ كثير من الدول المتخلفه الى تمويل عمليات التنميه الأقتصاديه من خلال الأعتماد على القروض العامه الداخلية نظرا لما تتصف به من أنها وسيلة عادلة للتمويل حيث أنه يوزع أعباء التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة ومن ثم توزيع أعباء التنمية الأقتصادية على أكثر من جيل ، كما تؤدى القروض الداخلية الى أعادة الأموال المكتنزة الى الدورة الأنتاجية وذلك بسحب هذه الأموال من الأفراد وقيام الدوله بأستثمارها . كما أن القروض الداخليه لا تزيد من مديونية الدوله الخارجية ولا تؤدى الى أخراج فوائد خارج البلاد بل تبقى داخل البلد ليفيد منها ابناؤه ومواطنوه .

رابعا : التضخم (الاصدار النقدى الجديد)

يقصد بهذه الوسيلة من التمويل أن تقوم الحكومة بأصدار نقود جديدة للانفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوه الشرائية الجديده مقابل موجود فى الأقتصاد من سلع وخدمات اشترك الأقتصاد فى انتاجها .

واستخدمت فكرة الأصدار النقدى الجديد خلال الحروب العالمية ولجأت اليها الدول لتمويل نفقاتها ، ومن هنا نشأت فكرة استخدامها لتمويل مشروعات التنمية الأقتصادية الا انه يؤخذ عليها أنها تؤدى الى التضخم .

واختلفت الأراء ما بين مؤيد ومعارض لاستخدام التضخم كوسيله لتحقيق التنمية الأقتصادية ، ونتناول فيما يلى موقف كل من الأتجاهات المؤيده والمعارضة للتضخم .

أولا : الحجج المؤديه للتضخم .

١ - من أهم الحجج التى قيلت لتبرير استخدام التضخم كوسيله لتمويل التنمية الأقتصادية ، أن كثير من الدول المتخلفه تملك موارد انتاجيه عاطله ، فإذا لجأت الدوله الى التضخم لتمويل التنميه فإن هذا يؤدى الى تشغيل هذه الموارد وبالتالى زيادة حجم الطلب الفعلى وارتفاع مستوى التشغيل دون أن يترتب على ذلك تأثير ما على مستوى الأسعار نظرا لأن هذه الموارد كانت معطله أصلا ، فضلا عن أن التضخم يقضى بنفسه على آثاره السيئه اذا ما استخدم فى تنمية راس المال المنتج (١) ، وهذه الحجه تستند على التحليل الكينزى .

ويأخذ على هذه الحجه بأنها يمكن تطبيقها بالنسبه لاقتصاديات الدول المتقدمه التى تتميز بمرونة جهازها الانتاجى ، فإذا تعرضت هذه الدول الى موجات من البطاله وانخفاض الطلب الفعلى ، فإنه يمكن اعادة

---

(١) د . جمال الدين محمد ، النظريه العامه لكنز بين الرأسماليه الاشتراكيه – القاهرة ، سنة ١٩٦٣ ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

تشغيل هذه الطاقة فورا عن طريق التمويل التضخمى وبالتالى زيادة حجم الطلب الفعلى ، بينما لا يمكن تطبيقها بالنسبة لاقتصاديات الدول المتخلفة التى تعانى من ضعف فى تكوين رؤوس الأموال والتقدم الفنى فضلا عن عدم مرونه جهازها الانتاجى ، مما يصعب معه استخدام الموارد المعطله استخداما مباشرا .

٢ - أن التضخم يؤدى الى تخفيض الاستهلاك ومن ثم تحقيق زيادة فى حجم الادخار ، وفقا لهذه الحجه تتحصل العمليه التضخميه فى احداث زيادة فى الطلب النقدى عن العرض الحقيقى للسلع والخدمات ، الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض المستوى العام للاستهلاك ، وعلى هذا النحو كان التضخم يكون قد نجح فى زيادة حجم المدخرات فى المجتمع عن طريق المدخرات الاجباريه التى تولدت عن التضخم .

٣ - تذهب النظريه التقليديه للتحركات الدوليه لرأس المال ، بأنه يلزم توافر قدر معين من التضخم أى (ارتفاع فى مستوى الأسعار المحليه على الأسعار العالميه) لكى ينتقل راس المال من بلد الى آخر ، الا أن هذه الحجه ليست صحيحه على اطلاقها ، فقد يكون التضخم عائقا لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبيه الى الدول الناميه .

ثانيا : الحجج المعارضه للتضخم

١ - أن التضخم بما يؤدى اليه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض القوه الشرائيه للنقود وانخفاض دخول الأفراد الحقيقية قد يدفع الأفراد وعلى الأخص أصحاب الدخول الثابته والمنخفضه الى اقتطاع جزء من مدخراتهم السابقه لانفاقها على سلع الاستهلاك رغبة منهم فى

المحافظه على مستوى معيشتهم وبالتالى نقص حجم المدخرات . فضلا عن أنه من الجائز الايترتب على زيادة كمية النقود المسموح بها للانشطه الاستثماريه الى الزيادة فى تكوين رأس المال وذلك عندما تفشل الصناعات الرأسمالية فى جذب عوامل الانتاج عن طريق رفع أثمانها ([1]) .

٢ - يترتب على التضخم ارتفاع أثمان الصادرات الوطنيه بسبب ارتفاع نفقات الانتاج ومن ثم عدم امكان منافسة السلع الوطنيه للسلع الاجنبيه فى الأسواق العالميه مما يؤدى الى انخفاض حصيلة العملات الاجنبيه التى ترد من التبادل الدولى ، وبالتالى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات للدول المتخلفه .

٣ - أن التضخم بما يؤدى اليه من تدهور قيمة النقود وارتفاع الأسعار فى الداخل يضعف الثقه فى العمله الوطنيه ، مما يدفع الأفراد الى زيادة الميل للاستهلاك وبخاصة ذوى الدخول المتوسطه والصغيره مما يقلل من حجم الادخار ، بالأضافه الى اتجاه الأفراد الى اكتناز مدخراتهم فى صورة عملات أجنبيه وتهريبها خارج البلاد مما يقلل من قدرة الدوله على تكوين رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

يتضح لنا مما تقدم المزايا والعيوب التى تترتب على استخدام التضخم كوسيله لتمويل التنميه الاقتصاديه ، الا أننا نرى امكانية استخدام هذه الوسيله التمويليه فى بعض الدول المتخلفه على أن يتم ذلك على جرعات صغيرة وبحذر منعا من الأرتفاع المستمر فى الأسعار ، وأن تتوافر لدى السلطات النقديه والماليه من الوسائل والاساليب ما تستطيع

([1])د . زكريا محمد بيومى ، النقود والبنوك والتجارة الدوليه ، مرجع سابق، ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

معه أن تحكم به الرقابه على معـدل ارتفـاع الأسـعار ، مثـل الرقابـه علـى الأجور ، والحد من الائتمان المصرفى عن طريـق سـعر الفـائده ، وضمـان توجيه الأرباح التضخميه فى القطاع الخـاص نحـو الاسـتثمارات المنتجـه ، بهذا الأسلوب تتمكن الدول من الاستفاده مـن التضخـم كوسيله تمويليـه دون أن تتعرض للأضرار التى يمكن أن تنجم عنها .

المبحث الثانى

التمويل الخارجى

ان كثير من الـدول المتخلفـة لا تسـتطيع أن تعتمـد علـى التمويـل الداخلـى لاقامـة الاسـتثمارات المطلوبـه لضمـان تحقيـق معـدل مناسـب للتنميــة . ففى كثيرا من البلاد المتخلفة ، وخصوصا تلك التى تعـانى مـن زيادة مستمرة فى معـدل السـكان ، لا تكفـى المدخـرات المحليـة الا لمجـرد جعل الاستثمار كافيـا فقـط لمجـاراة الزيـادة السـنوية فـى عـدد السـكان ، وبالتالى تظل الانتاجية ومتوسط دخل الفرد عنـد مسـتواياتها المنخفضـة ، وقد تجد حكومات الدول المتخلفة صعوبة فى رفع العبء الضريبـى خوفـا مـن انخفـاض معدلهـا أو التهـرب فيهـا ، ايضـا تواجـه الـدول صعوبـه فـى الحصول علـى القـروض الداخليـة ، كمـا ان الاندفـا ع فـى تيـار التمويـل التضخمى بدون حذر ، قد يؤدى الى متاعب وصعوبات قد تعوق عمليـة التنمية ذاتها .

وهكذا يبدو أن الاستعانه بالتمويل الخـارجى هـو الطريـق الوحيـد للتغلـب علـى مشـاكل الـدول المتخلفـة وللوفـاء بمتطلبـات عمليـة التنميـه الاقتصادية .([1])

ورأس المال الأجنبى الذى يمكن للدوله أن تستعين به يأخذ اشكالا مختلفة أما فى شكل منح ومساعدات واما فى شكل قروض واما فى شكل

([1]) د . محمد زكى شافعى ، دور الاستثمار الأجنبى فى التنميه الاقتصادية من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٣ ، ص ٦٠٥ .

استثمار أجنبى مباشر ، وتتوقف كثير من النتائج التى يمكن أن تحققها الدول المضيفة على الشكل الذى تتدفق به رؤوس الأموال الاجنبية .

ولا شك أن لكل نوع من أنواع التمويل الخارجى مزايا وعيوبه ، لذلك فإن التفضيل بين هذه الأنواع يظل فى حقيقته أختيارا بين أفضل البدائل المتاحة فى كل حاله على حدة ، وبحسب شروط التمويل والظروف الاقتصادية والسياسية للدول المضيفة .

وعلى ذلك تتمثل مصادر التمويل الخارجى فى المنح والاعانات الأجنبية والقروض العامه الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وسوف نتناول دراسة كل مصدر منها على حده ، حتى نستطيع أن نقف على أفضل هذه البدائل .

اولا : المنح والاعانات الأجنبية :

تتمثل المنح والاعانات الأجنبية فى المساعدات المالية التى تقدمها حكومات الدول الغنية أو بعض الهيئات الدولية الى الدول الفقيرة دون مقابل . وقد تكون المنح والاعانات فى صورة نقدية أو عينية فى شكل سلع أو خدمات تقدم من الحكومات أو الهيئات الدولية .

غير أن بعض الدول المتخلفة قد تفضل المعونة التى تكون فى شكل قروض طويلة الأجل لا سيما اذا كانت قروضا سهلة بدلا من المعونات التى تكون فى شكل منح مجانية ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن القرض لا يعطى للبلد المقرض أى مبرر للتدخل فى الشئون السياسية الاقتصادية للبلاد المقترضه طالما أن أقساط الدين وفوائده تدفع فى تواريخ استحقاقها .

ولقد شهد التاريخ أشكالا وأنواع مختلفة من المنح والمعونات ، كثيرا ما تتغلب بعض الاعتبارات السياسه على سياسة منح المعونات الأجنبية . فقد تهدف الدوله المانحه للمعونه زيادة نفوذ لها السياسى والاقتصادى فى الدول التى تتلقى المعونه ، وقد يكون الهدف استخدام المعونه كسلاح لمحاربة مذهب معين أو أبعاد دوله معينه عن التحالف مع دوله أخرى . ومن الأمثله على ذلك مشروع مارشال ، الذى كان يهدف الى معاونة دول اوروبا الغربية على مواجهة ما قد تتعرض له من خطر الغزو الشيوعى ، وكذلك فإن الاعانات التى منحها الولايات المتحدة الامريكية ليوغوسلافيا كان الهدف منها هو ابعادها عن السير فى فلك الاتحاد السوفيتى بعد الخلاف الذى نشب بينهما فى السنوات ٥٠ ٪ ١٩٥٢ .

ولا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر التى تصاحب انتقال رؤوس الأموال الأجنبيه الى البلاد الناميه فى شكل منح واعانات ، والتى تتمثل على سبيل المثال ، فى القيود والشروط المصاحبه لعملية الانتقال التى قد تقلل من كفاءة استخدام هذه الموارد الأجنبيه فى تلك البلاد وقد لا تقف هذه المخاطر عند النتائج الاقتصادية والاجتماعية لانتقال رؤوس الأموال . بل تتعداها الى المجال السياسى بما قد يحمل معه أخطار التبعيه السياسيه .

ثانيا : القروض العامه الخارجية :

تعتبر القروض العامة الخارجية أحد مصادر تمويل التنميه فى الدول المتخلفة . وتنقسم قروض دولة ما من ناحيه المصدر الى قروض داخليه وأخرى خارجية ، وتتمثل القروض الخارجية فى الأموال التى تحصل

عليها الدولة من مختلف جهات الاقتراض الأجنبيه وبأشكال متعدده مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينه .

وتاخذ القروض الخارجيه أحدى الشكال الآتيه : -

١ - القروض الخارجيه الخاصة :

وهى القروض الممنوحه من أحد الأفراد أو الهيئات الخاصة ويمكن التميز بين القروض العامة والقروض الخاصة من حيث الجهه التى تمنح القروض ومن ثم يعتبر القرض عاما اذا كانت الجهه المناحه له هى احدى الحكومات أو هيئاتها العامة ، ويعتبر القرض خاصا اذا كان ممنوحا من أحدى الشركات أو الهيئات الخاصة أو الأفراد بصرف النظر عن حقه المقترض سواء كان شخصا عاما أو خاصا . ، وهذا النوع من القروض يتطلب من الدول المقترضه اتخاذ مجموعة من الاجراءات لاجتذاب هذه القروض الخاصة .

القروض الخارجية العامة أو الثنائيه :

وهى القروض التى تتم بين حكومات الدول المتقدمه المانحه للقروض وحكومات الدول المقترضه ، وتتمثل القروض الثنائية نحو ١٠ ٪ من اجمالى القروض الخارجية المتدفقه على البلاد الآخذ فى النمو ويلاحظ أن القروض الخارجية الثنائيه أصبحت الوسيله الاساسيه التى يعتمد عليها فى البلدان المتخلفه لتمويل عمليات التنميه الاقتصاديه .

ويتم تقديم القروض الحكومية الثنائية أو القروض العامة فى أحد صور ثلاثة :

أ – أما أن يتقدم القرض العام فى شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل ، وفى هذه الحالة تقدم الدولة المقرضه بوضعه تحت تصرف الدوله المقترضه لتستخدمه فى شراء مستلزمات التنميه من الالات والمعدات والمواد الأوليه وذلك من أية دوله يترائى لها التعامل معها .

ب – أما أن تشترط الدوله المقرضه على الدوله المقترضه ضرورة انفاق القرض فى الحصول على احتياجات التنميه الاقتصادية من أسواق الدوله المقرضه ذاتها ما لم تكن بعض هذه الاحتياجات غير متوافره بهذه الأسواق فيمكنها حينئذ شراؤها من الأسواق الخارجية الأخرى .

جـ – أما الصوره الثالثه فهى أن يخصص القرض لتنفيذ مشروع أو مشروعات معينه وفى هذه الحاله تقوم الدوله المقرضه بتزويد الدوله المقترضة بمعدات المشروع المطلوب أقامته مع الخبراء اللازمين لانشائه وتشغيله كما تقوم فى نفس الوقت بتدريب الخبراء الوطنيين على استخدامه ، وكيفية تشغيله والمثال الواضح لهذه الصورة هذا القرض السوفيتى لبناء السد العالى فى مصر .

ولا شك أن النوع الأول من القروض يعطى الدول المقترضه مرونه أكبر فى الحصول على المعدات والسلع الانتاجيه اللازمة لعملية التنميه الاقتصادية ، حيث يكون لها الحريه الكامله فى البحث عن أفضل الأسواق من حيث الجودة والسعر للحصول على احتياجاتها . أما فى حالة النوع الثانى من القروض فإن الدولة المقترضة تكون مقيده فى البحث عن أفضل الأسواق لشراء ما تحتاجه من مستلزمات التنميه ، وتلتزم بالشراء من أسواق الدوله المقرضه وذلك فيما عدا المستلزمات الغير متوفره فى أسواقها فيمكنها أن تقوم بشرائها من الأسواق الأخرى . وفى

حالة النوع الثالث من القروض فإن الدوله المقترضه بعد ارتباطها بالقرض تفقد حريتها تماما فى اختيار مصدر ونوع الالات والمعدات اللازمة للمشروع الانمائى . ولا يكون لها الحق أيضا فى بحث مدى جوده وسعر هذه الالآت والمعدات . لأنه بتوقيعها على وثيقة القرض تصبح ملتزمه بكافة شروطه وبالتالى تكون ملتزمه بقبول الدوله المقرضه .([1])

مما سبق يتضح أن هذا النوع الأخير من القروض ينطوى على قدر كبير من الضمان بالنسبه لكلتا الدولتين المقرضه والمقترضه . فبالنسبه للدول المقرضه فإنها تشعر بالأطمئنان لأن القرض الذى تقرضه سوف يستخدم استخداما حقيقيا فى مشروعات التنميه الاقتصاديه للدوله المقترضه بما يمكنها من زيادة قدرتهاعلى سداد القرض . أما بالنسبه للدوله المقترضه فإن مثل هذه القروض تفيد عملية التنميه الاقتصاديه حيث تمكنها من أن تحصل على القروض ومستلزمات المشروع الانمائى ، من معدات انتاجيه وخلافه فى وقت واحد . وبالتالى تندمج عملية القرض وشراء مستلزمات المشروع الانمائى فى عمليه واحدة مما يوفر الكثير من الوقت والاجراءات اللازمه لشراء تلك المستلزمات .

٣ – القروض الدولية أو متعددة الأطراف :

وهى القروض الخارجيه من الهيئات الدوليه ، وفى مقدمة هذه الهيئات البنك الدولى للانشاء والتعمير ، الذى كان فى استطاعته أن يسهم بنصيب ملحوظ فى تمويل التنميه الا أن السياسه التى يتبعها فى تمويل المشروعات ، وتأثره بسياسة الدوله التى تملك النصيب الأكبر فى

---

(١) د . ابراهيم يوسف ، دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد الناميه ، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الحقوق جامعه عين شمس ، سنة ١٩٨٤ ، ص . ١٢ .

رأس المال البنك خصوصا الولايات المتحدة التى حالت دون قيامه بدور فعال فى تمويل التنميه فى البلدان المتخلفة ([1]) .

وتتميز القروض الدولية التى تأتى من هيئات دوليه ، أن الدوله المقترضه لا تخشى معه من التدخل فى شئونها الداخليه أو الخارجيه ، بالاضافه الى تمكين الدول المقترضه من انفاق القرض فى النهوض بالاقتصاد القومى طبقا للبرنامج العام للتنميه .

وفى الواقع أن هذه القروض الخارجية بأنواعها الثلاثة تقوم بدور فعال فى تمويل عمليات التنميه الاقتصاديه فى الدول المتخلفه ، حيث تعمل هذه القروض الخارجية على تعزيز المدخرات الوطنية لاتاحه الفرصة لتحقيق معدل أعلى لتكوين رأس المال المحلى ، وتحميل الأجيال المستقبليه جانبا من أعباء التنميه ، وتحقيق الاستقرار الأقتصادى للدوله المقترضه ، كما ان القروض الخارجيه تساعد الدول المتخلفة على القيام ببرامج طويله الأجل للتنميه ، والمحافظه على مستوى الأستهلاك فى الدول المتخلفة .

ثالثا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

تعتبر الاستثمارات الأجنبيه أحدى المصادر الخارجيه التى يمكن للدول المتخلفة أن تستعين بها فى تمويل عمليات التنميه الأقتصاديه وتثير الاستثمارات الأجنبيه كثيرا من القضايا على المستوى الدولى والمحلى ، حيث تعد مجالا خصباً لدراسة العلاقة بين الدول المتقدمه والدول الناميه

([1]) د . أنور اسماعيل الهوارى ، مبادىء علم الاقتصاد السياسى سنة ،١٩٨٦ ، ص ١٣٣ ، ١٤٣ .

من خلال عملية تدفق رأس المال الأجنبى فى صور متعدده لتحقيق أهداف معينه .

ويمكن التفرقه بين شكلين رئيسين من أشكال الاستثمارات الأجنبيه هما الاستثمارات الأجنبيه غير المباشرة والاستثمارات الأجنبيه المباشرة ، ويتمثل الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى كافة صور القروض الانمائية طويلة الأجل والمنح والمعونات الأجنبيه ، التى سبق دراستها .

بينما يتمثل الاستثمار الأجنبى المباشر فى تلك المشروعات التى يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبى أما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك فى رأسمال المشروع الوطنى بنصيب يبرر له حق الادارة ، وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الافراد أو الشركات الأجنبيه . ([1])

ولا شك أن هذه هى الوسيله التمويليه الوحيده التى تسعى اليها اليوم كافة الدول الناميه بهدف أجتذاب هذه الاستثمارات المباشرة ، ويكفى للتحقيق من ذلك الأطلاع على القوانين الخاصه التى اصدرتها معظم الدول الناميه لتشجيع الاستثمارات الأجنبيه المباشرة والهيئات المتخصصه التى أقامتها تلك الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الادارية والاجرائيه التى قد تواجه المستثمر الأجنبى ، وذلك لاجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة رؤوس الأموال العالميه ، فهناك اكثر

([1]) راجع الدكتور خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر مرجع سابق ص ١٠٥ وما بعدها

من ٨٠ دوله ناميه تتنافس حول استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تهيئه المناخ الاقتصادى والسياسى لهذه الاستثمارات (١) .

ويمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب ملكية المشروعات الى الأنواع الثلاثه الآتيه (١) :

١ - الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الخاصة .
٢ - الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الثنائيه .
٣ - الاستثمارات الأجنبيه المباشرة متعددة الجنسيه .

ان هذه النواع الثلاثه للاستثمارات الأجنبيه المباشرة أن اتفقت بصفه عامه فى الأعباء التى ترتبها بالنسبة للاقتصاد المضيف وفى الشروط والمناخ الذى تستقدم فى ظلهما ، الا أن هناك بعض الخصائص الرئيسيه التى تميز تدفق كل منهما عن الأخرى .

فالاستثمارات الأجنبيه المباشرة الخاصه :

تعنى تملك أصحاب راس المال الأجنبى للمشروعات ملكية تامه ، والدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الدول الأعضاء فى لجنة مساعدات التنميه .

---

(1) Schneider friedricim and frey S . Bruno Economic and Polifical Determinats of Foreing Direct Investment , World Development . Vol 139 No 2 , 18 February 1985 , P . P 167 - 175 .

الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الثنائيه :

هى تلك الاستثمارات التى تاخذ شكلا ثنائيا ، وتتمثل فى المشروعات التى تتوزع فيها ملكية المشروع بين المستثمر الأجنبى والاقتصاد المضيف سواء فى ذلك مشروعات القطاع الخاص أو القطاع العام أو الحكومى .

والميزة الأساسية التى يمكن أن يحققها هذا النوع من الاستثمارات للبلد المضيف تتمثل فى أن رأس المال الأجنبى لا ينفرد وحده بقرارات الادارة والتشغيل والأرباح ، كما أن هذا النوع من الاستثمارات يخفض من الأعباء المالية التى يتحملها الاقتصاد المضيف وذلك بالقدر الذى يؤول الى المستثمر الوطنى نتيجة مشاركته فى المشروع الأجنبى المشترك ، واخيرا يؤدى هذا النوع من الاستثمارات الى زيادة كفاءة المدخرات المحلية باشتراكها مع العنصر الأجنبى فى الادارة والتشغيل وما يفيد ذلك من فتح الآفاق أمام المستثمر الوطنى للاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثه والتعرف على الأساليب الأداريه والفنيه الحديثه .

الاستثمارات الأجنبيه المباشرة متعدده الجنسيات :

نظرا لعدم الاتفاق حول تعريف محدد للشركة متعددة الجنسية مما دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة الى تبنى تعريف واسع لمفهوم هذه الشركة ، فأنها شركة يمتد نشاطها ليغطى كافة

المشروعات التى تشرف أو تدير مصنع أو منجم أو مكتب للمبيعـات فـى دولتين أو أكثر .([1])

وتتميز هذه الشركات بتنوع انشطتها وتباين احجام رؤوس اموالها وتعدد الفروع التى تتبعها ، كما أنها تتميز بتعدد وتشابك العلاقات التـى تربط الفروع ببعضها البعض ، هذا فضلا عن تباين انظمه واساليب العمل للتبعية فى هذه الشركات وفروعها .

ويكفى للتدليل على القدرة المتعاظمه لمثل هذه الشركات أن نشـير الى أن شركة مثل (جنرال موتورز) و(اكسـون) يفـوق حجـم مبيعـات أى منهما الناتج القومى لأى مـن الـدول الناميـة بـل والكثـير مـن الـدول المتقدمة صناعيا مثل الـنرويج ورومانيـا والمجـر والنمسـا ، وأيضـا لأى مـن دول البترول مثل المملكة العربية السعودية وفنزويلا ونيجيريا ([2]).

وجدير بالذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشـرة ليسـت الا دالـه فى معـدل الربـح التـى حصـل عليـه هـذه الاسـتثمارات وبالاقتصاديـات النامية ، وهذا بالطبع بخلاف المناخ الأستثمارى العام الذى يجب أن يتهيـأ لهـذه الاسـتثمارات والـذى يـوازى عنصـر المخـاطره والأمـان لهـذه الاستثمارات . ويعنـى هـذا أن توافـر المنـاخ الاسـتثمارى مـن امـان وتسهيلات ومزايا واعفاءات تحصل عليها هذه الاستثمارات فـى البلـدان المضيفة يعد شرطا ضروريا لاستقدام الاستثمارات الأجنبيه المباشرة ولكنـه ليـس الشـرط الكـافى لانتقـال هـذه الاسـتثمارات ، مـا لم تضمـن هـذه

([1]) انظر : **U N . Department of Economic and sociala affairs Multinational oorporaticn in World development , Preager Publisher , New York , 1975 . P . 3 .**

([2]) انظر فى ذلك **World Bank Atlas , 1978 , 1 ٠**

الاستثمارات العائد المناسب علـى ضـوء الفـرص الاسـتثماريه المتاحـة فـى الدول الناميه الأخرى .

وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبيه المباشرة لا تذهب بالضرورة الى البلد الأشد حاجه اليها ، وانما الى تلك البلد التى توفر لها مناخا أفضـل وفرصا أفضل للربحيه .

ولما كان القرار بالاستثمار من جـانب المسـتثمر الأجنبـى لحسـاب التكلفة – العائد ، فإن ذلك ايضا يجب أن يمارسه الاقتصـاد المضيـف مـع ضرورة أن يتم هذا الحسـاب مـن جـانب الاقتصـاد المضيـف طبقـا لمنهـج التحليل الكلى .([1])

ونرى مع كثير من الاقتصادين أنه لا يجب أن يقبـل بلـد مـا علـى الاعتماد على رأس المال الأجنبى طالما تسنى له تحقيق الموارد الوطنيه لنفس الغرض . وليس مرد هذه الحساسيه مجرد المخاوف السياسـية التـى ترتبـط عادة بالاستثمارات الأجنبيه (خاصه المباشـرة منهـا) بـل أن السـبب فـى هذه المخاوف له العديد من المبررات الاقتصادية أهمها :

١ – أن الاسـتثمارات الأجنبيـه عمومـا تحمـل معهـا التزامـا بخدمـة هـذه الاستثمارات – فى نفس الوقت لا تتيـح الأصـول الأنتاجيـة الناشئه عـن هذه الالتزامات تعزيز ايرادات الاقتصاد المضيف من الصرف الأجنبى .

٢ – أن الافراط فى دور الاستثمارات الأجنبيه قد يؤدى – اذا مـا اهمـل تقديـره والتخطيـط لاحتـواء أثـاره – الى اسـترخاء المدخـرات الوطنيـه أو

([1]) **د . دكتور خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبى المباشر مرجع سابق ، ص ،١١٦ ، ص ١١٧**

استرخاء المجهودات الوطنيه بصفه عامه وهـو أمـر يتعـارض مـع قيـام هـذه الاستثمارات بدور معزز للمجهودات الوطنيه .

٣ – أن عدم القدرة على تعبئـة المـوارد المحليـه واستغلالها أكفأ استغلال ممكن تعنى احتمالات نقص العائد وتضاؤل الفرص المتاحـة للاستثمارات الأجنبيه . وهو ما يؤدى فى النهايه الى ضألة تدفق هذه الاستثمارات .

٤ – أخيرا فإن استدعاء الاستثمارات الأجنبية قـد يـؤدى الى زيـادة الميـل للاستيراد لما يرتبه من وجـود قطـاع كبـير مـن الأجـانب عـادة فـى أطـار سياسة الباب المفتوح ومن زيادة اثر المحاكاه والتقليـد ممـا يـؤدى الى زيـادة الأقبال على السلع المستوردة وضعـف توليـد المدخـرات ، ويـؤدى هـذا الوضع ما لم يتحقق للاقتصـاد المضيـف قـدره تصديريـه عاليـه الى ضعـف مقدرته على خدمة الاستثمارات الأجنبيه والوفاء بالتزاماتـه الخارجيـه فـى أوقاتها .

يتضح مما تقدم أن سياسـة الاستثمار الأجنبى المباشـر تحمـل فـى طياتها من الآثار الايجابيه والآثار السلبيه على اقتصاديات الـدول الناميـه ، لذا يجب على حكومات الدول الناميه أن تضع فى الأعتبـار أن الاستثمار الأجنبى المباشر ليس هدفا فى حـد ذاتـه ، بـل هـو مكمـل للاستثمارات الـوطنيه ، وكلاهمـا يجـب أن يوجـه بقصـد تحقيـق أهـداف التنميـه الاقتصاديه .

محتويات الكتاب